واقع واتجاهات
التوطن الصناعي في اقليم الفرات الأوسط
من العراق

(دراسة في جغرافية الصناعة)

رسالة تقدم بها

عبد الزهرة علي الجنابي

الى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فلسفة في

الجغرافية

باشراف

الدكتور حسن محمود علي الحديثي

١٤١٧ هـ

١٩٩٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

وما أوتيتم من العلم إلا قليلا

صدق الله العظيم

الإسراء - ٨٥

اشهد بان اعداد هذه الرسالة جرى تحت اشرافي في جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في الجغرافية .

التوقيع :

الاسم : الدكتور حسن محمود علي الحديثي

المشرف

التاريخ : ١٥ / ٨ / ١٩٩٦

بناءا على التوصيات المتوفرة ، ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : الدكتور حسن محمود علي الحديثي

رئيس قسم الجغرافية

التاريخ : ١٥ / ٨ / ١٩٩٦

'لموقعون ادناه اعضاء لجنة المناقشة ، نشهد باننا اطلعنا على الرسالة الموسومة " واقـــــع عات التوطن الصناعي في اقليـــم الفرات الاوسط من العراق " ، والمقدمة من الطالـــب د الزهرة علي الجنابي ، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ، وما لهعلاقة بها ، ونعتقد انهـــا جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراة فلسفة في الجغرافيه.

التوقيـــع
الاســـم: الاستاذ المساعد الدكتورة
سميرة كاظم الشمـــاع
عضـــو

التوقيـــع
الاســـم: الاستاذ الدكتور عباس علي التميمي
عضـــو

التوقيـــع
الاســـم: الاستاذ نعمان دهش العقيلي
عضـــو

التوقيـــع
الاســـم: الاستاذ الدكتور عبد العزيز محمد حبيب
عضـــو

التوقيـــع
الاســـم: الاستاذ المساعد الدكتور حسن
محمود علي الحديثـــي
المشـــرف

التوقيـــع
الاسم: الاستاذ الدكتور ابراهيم شريـــف
رئيس لجنة المناقشـــة
التاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٨

صدقت من قبل مجلس كلية الاداب / جامعة بغـــداد

التوقيـــع
الاســـم: الاستاذ الدكتور نزار عبد اللطيف الحديثي
عميد كلية الاداب - جامعة بغـــداد
التاريخ / /١٩٩٦

الإهداء

الى زوجتي ...
اولادي ...
وبناتي ...

المستخلص

يمكن اقامة الصناعة او اغلب فروعها متى وحيث يرغب الانسان ، الا ان النجاح الذى تحققه في الاقليم او الموقع مرهون بوفرة متطلبات موقعية عديدة فيه • ولضمان ذلك اصبح ضروريا اقامة الصناعة المناسبة في الموقع المناسب لها وهو ماندعوه بالتوطن الصناعي •

ان غنى الاقليم بالمقومات الجغرافية المختلفة وتنوعها فيه يعين في توطن الصناعة وفروعها ، وهذه المقومات لها اثر هام في توجيه عمليات التوطن ، وفي بناء انماط محددة لها في الاقليم وذلك لتباين الصناعات في متطلباتها منها • وللسياسات الحكومية ايضا اثر هام في مثل هذا التوجيه ، على ان تستوعب وتعتمد اولا على قدرات الاقليم والموقع من جانب الموارد الطبيعية والاقتصادية والسكانية • ان ضخامة وتنوع المقومات في الاقليم تهيء لتنوع مماثل في البنية الصناعية وتساعد في نجاح توطن عدة فروع لها فيه ، وخاصة تلك التي يتطلب نجاحها اسواق وامكانات مالية وتقنية عالية مثل الصناعات الهندسية والكيمياوية •

وانماط التوطن في الاقليم تتصف بالدينامية المستمرة استجابة لمتغيرات عديدة يأتي في مقدمتها التغير في الامكانات التي يوفرها الاقليم للصناعات فيه ، التقدم التقني والقدرة على استيعابه وتطبيقه ، وتغير انماط الطلب على السلع والمنتجات الصناعية •

يضم اقليم الفرات الاوسط من العراق خمس محافظات هي بابل ، كربلاء ، النجف ، القادسية والمثنى ، يعيش فيها زهاء (٤) مليون نسمة ، مثلوا نسبة ١٩٫٦ ٪ من سكان القطر ، وهي في حالة تزايد مستمرة • وشملت مساحته حوالي (١٠٠) الف كم٢ تشكل ٢٢٫٨ ٪ من مساحة القطر •

احتوى الاقليم على تنوع محدود من التباينات الطبيعية والبيئات ، وفرت هي الاخرى تنوعا محدودا ايضا من الثروات المعدنية ، الا انه ضخم في مقدار الاحتياطي منه ، شمل حجر الكلس ، الجبس ، اطيان الطابوق ، الدولومايت ، اطيان السمنت ، الرمل والحصى والملح • وهذه هيأت امكانية جيدة لتوطن الصناعات الانشائية المختلفة • وفيه يمكن زراعة مدى واسع من المحاصيل الزراعية وتربية اصناف عديدة من الحيوان • اما انتاجه النباتي والحيواني فانه وان كان قليلا نسبيا فان عدة صناعات غذائية ونسيجية يمكن توقع نجاح توطنها بالاعتماد على الانتاج المحلي منه وباضافة مقادير اخرى توفر من خارج الاقليم • اما المقومات الطبيعية فلا تقف حائلا امام محاولة توطين مختلف الصناعات • وبالنسبة للهياكل الارتكازية فهي

وباضافة تحسينات ليست كبيرة للقائم فيها يمكن ان توفر متطلبات توطن صناعات متنوعة وضخمة في الاقليم • ويوفر الاقليم امكانات مماثلة للصناعة من العمالة والمهارة بشتى مستوياتها • اما سوقه فهي قادرة على استيعاب مقادير كبيرة من المنتجات الصناعية ، واذا ما اعتبرنا امكانية التدفق السلعي بين اقاليم القطر دون حواجز فسيكون سوق منتجات صانعة قوميا وليس محدودا بالاقليم وحسب •

لايعاني الاقليم من صعوبات في الحصول على مصادر الطاقة والوقود لانتاجها بكلف محدودة في القطر ولاقامة امتدادات عديدة لانابيب نقلها تمر خلال الاقليم •

بدأ تأسيس الصناعات الالية الحديثة في الاقليم بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ الا ان الصانع الضخمة لم تعرف فيه الا بحدود عام ١٩٦١ ، والتي بدأت اقامتها برؤوس اموال عائدة الى القطاع الاشتراكي •

نال الاقليم قدرا محدودا نسبيا من الاستثمارات الصناعية مقارنة بما يضمه من سكان ، بلغت نسبتها حوالي ١٤ ٪ من اجمالي الاستثمارات المماثلة في القطر كاجمالي للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠ • نالت بابل وكربلاء نصيبا منها يفوق ماتضمه كلا منهما من سكان ، فيما تخلفت عنه بقية محافظات الاقليم • واستحوذت الاولى لوحدها على مايقرب من نصف مجموع الاستثمارات الصناعية في الاقليم •

تم توجيه مايقرب من نصف مجموع الاستثمارات في الانشطة المختلفة في الاقليم نحو الصناعة ، فقل فيها نصيب انشطة اخرى تخدم عمليات التوطن الصناعي •

اسهمت الصناعة التحويلية بقدر من الناتج المحلي يقل نسبيا عما نالته من استثمارات في مختلف الفترات ، عدا ما تحقق عام ١٩٩٣ ، حيث تحسنت مكانتها وبمختلف المعايير • وهذا يشير الى وجود عوامل اخرى كان لها اثر في تلك النتائج غير المشجعة ، منها اضافة لضالة الاستثمارات في الانشطة الاقتصادية والخدمية ، الاثار التي سببها عدوان ايران على القطر للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ ، اعادة بناء هيكل العمالة الصناعية منتصف الثمانينات ، ثم ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على القطر منذ عام ١٩٩٠ وحتى الان ، والتي اسفرت جميعها عن تراجع واضح في حجم النشاط الصناعي مقارنة بما كان يؤمل تحقيقه منه •

شهد الاقليم تطبيق سياسات عديدة للتوطن الصناعي في الاقليم ، كان ابرزها اقامة مجمع صناعي متخصص بالصناعات الهندسية في بابل ، وتخصيص مناطق لتركز الصناعة بجوار مراكز الاستيطان الرئيسة ، فيما بقيت كثير من الفعاليات الصناعية متداخلة مع الوظائف

الاخرى في المدن . ومع هذا فقد ظلت جميع هذه السياسات عاجزة عن تحقيق نجاحات هامة في تطوير عمليات التوطن الصناعي في الاقليم او في المواقع الصناعية العديدة فيه .

اتخذت عمليات توطن الصناعة التحويلية اتجاهات وانماط مكانية عديدة في الاقليم ، فتوزعت هذه بين محافظات الاقليم بتراتب ماثل ماتضمه كل منها من سكان ، فجاءت بابل في المقدمة ، تلتها النجف ، القادسية ، كربلاء فالمثنى . واسهم القطاع الاشتراكي بالدور الاكبر في البنية الصناعية ، الا ان دوره هذا تراجع بثبات لصالح القطاع الخاص ، مما يعطي الاخير دورا اكبر في عمليات التوطن المستقبلية . وشهد الاقليم تحسنا محدودا في مكانة الصناعات الانتاجية في البنية الصناعية ، الا ان هذا التحسن كان دون مثيله القومي ، وحصل في بابل وكربلاء والقادسية . وقد افتقد الاقليم للصناعات المعدنية الاساسية التي تشكل قاعدة للصناعات الهندسية ، مما يعد خللا في البنية الصناعية فيه . وهيكل الصناعة التحويلية في الاقليم اقل توازنا من مثيله القومي للدور الاكبر للصناعات الاستهلاكية فيه ، وفي محافظات الاقليم كان هذا اقل توازنا . ومع هذا فقد كانت الصناعات الاستهلاكية اكثر الصناعات نجاحا في توطنها لوفرة العديد من متطلبات نجاح توطنها في الاقليم .

اظهرت نتائج تحليل العلاقة بين مقومات التوطن الصناعي وفروع الصناعة التحويلية في الاقليم مايلي :

١ـ ارتبطت كل من الصناعات الغذائية ، النسيجية والخشب والاثاث الخشبي بمعامل ارتباط عالي وايجابي مع معظم متغيرات السكان ، الدخل ، البنى الارتكازية والتعليمية والاستثمارات . وتبين وجود قدرات توطنية كافية لتوطين مزيد منها في بابل والقادسية .

٢ـ ان لصناعات الورق والطباعة والنشر ميلا للتوطن في اقاليم تركز المؤسسات الادارية والتعليمية وخاصة في بابل والنجف .

٣ـ يمكن توطن عدة انواع من الصناعات الكيمياوية في اقاليم متباينة الامكانات ، ويهيء الاقليم امكانية لتوطن الصناعات البسيطة منها وفي محافظتي القادسية والنجف ، الا ان صناعات متطورة لها يمكن نجاح توطنها في المثنى لوفرة مطالبها الرئيسة فيها .

٤ـ ان نجاح توطن الصناعات الانشائية يتطلب قرب مواقع صناعاتها من مصادر خاماتها واسواق استهلاكها ، وامكانية كهذه تتوفر في كربلاء ، النجف والمثنى .

٥ـ اما الصناعات الهندسية فاظهر تحليل توطنها ميلا نحو متطلباتها الضخمة من الاستثمارات والتعليم العالي وفي مجاورة مناطق التكتل الحضري والصناعي ، مما يجعل بابل والنجف مرشحتين لتوطين مزيد منها .

٦ــ وظهر ان بابل والنجف قد تقدمتا بقية محافظات الاقليم في القدرة على توطين عموم الصناعات التحويلية ، تلتهما بفارق واضح القادسية ، ثم كربلاء ، المثنى .

تتطلب عمليات التوطن الصناعي المستقبلية في الاقليم تطوير مقومات الصناعة ، بهدف استثمار وادخال مزيد من تسهيلاتها في الصناعة ، مثل التوسع باعمال التحري المعدني ، تطوير وتنظيم عمليات انتاج وتسويق المحاصيل الزراعية ، تحسين حالة الخدمات والبنى الارتكازية ، التعليم العالي التقني ، تدريب وتأهيل القوى العاملة . على ان يراعى في ذلك اعطاء اسبقية للمحافظات التي تعاني من نقص فيها مثل القادسية والمثنى ، والمستوطنات الاقل مرتبة من مراكز المحافظات . ويتطلب نجاح هذه العمليات ايضا اعادة النظر بهيكل المواقع الصناعية في الاقليم باعتبار بنيتها وامتدادها وبعد نظام المحاور احد الخيارات في هذا السبيل ، بحيث يتضمن تعزيز محور الصناعات الهندسية نحو المسيب وكربلاء والنجف ، وتعزيز بنيته بادخال الصناعات الالكترونية والمعدنية الاساسية فيه . وانشاء محور للصناعات الاستهلاكية يضم كلا من بابل والقادسية . واخر للصناعات الانشائية يوصل مابين كربلاء ، النجف والمثنى . واقامة محور جديد للصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية المتطورة في المثنى .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الاول : اثر المقومات الجغرافية في تحديد اتجاهات وانماط التوطن الصناعي في الاقليم	٩ـ٤٩
٠١٠١ مقدمة	٩
٠٢٠١ الصناعة وتطوراتجاهات البنية الاقتصادية في الاقليم	١٠
٠٣٠١ اثر عناصر البيئة الجغرافية في تغيير مكانة الصناعة في الهيكل الاقتصادي للاقليم	١٣
٠٤٠١ توجيه عمليات الاستثمار الصناعي في الاقليم	١٦
٠٥٠١ الاتجاهات المكانية للنمو الصناعي في الاقليم	٢١
٠٦٠١ اثر المقومات الجغرافية في تحديد خصائص البنية الصناعية للاقليم ..	٢٨
٠٧٠١ دور مرتكزات الصناعة في بناء وتطور انماط المواقع الصناعية	٣٥
٠١٠٧٠١ خصائص البيئة الجغرافية واثرها في بناء انماط اقليمية للمواقع الصناعية	٣٥
٠٢٠٧٠١ التباين المكاني في انماط المواقع الصناعية	٣٨
٠٣٠٧٠١ التحولات المكانية في انماط المواقع الصناعية	٤١
٠٨٠١ التباين الجغرافي في حجوم المنشات الصناعية	٤٤
٠٩٠١ خلاصة	٤٨
الفصل الثاني : المقومات الجغرافية للتوطن الصناعي في اقليم الفرات الاوسط	٥٠ ـ ١١٠
٠١٠٢ مقدمة	٥٠
٠٢٠٢ المقومات الطبيعية	٥١
٠١٠٢٠٢ الموقع الجغرافي	٥٢
٠٢٠٢٠٢ التكوين الجيولوجي	٥٣
٠٣٠٢٠٢ مظاهر السطح	٥٦
٠٤٠٢٠٢ المناخ	٥٨
٠٥٠٢٠٢ الموارد المائية	٦٠

الموضوع	الصفحة
٠٣٠٢ المقومات الاقتصادية	٦٤
٠١٠٣٠٢ المواد الاولية	٦٥
٠١٠١٠٣٠٢ المواد الاولية المعدنية	٦٥
٠٢٠١٠٣٠٢ المواد الاولية الزراعيـــة	٧٠
٠٣٠١٠٣٠٢ المواد الاولية لصنف المصنعة	٨٢
٠٢٠٣٠٢ الســوق	٨٣
٠٣٠٣٠٢ مصادر الطاقة والوقود	٨٨
٠٤٠٣٠٢ راس المال	٩١
٠٥٠٣٠٢ النقل	٩٤
٠٦٠٣٠٢ وفورات التكتل الاقتصادية	١٠٠
٠٤٠٢ الواقع السكاني وهيكل القوى العاملة	١٠٢
٠٥٠٢ خلاصة	١٠٨
الفصل الثالث : نشاة وتطور الصناعة والاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعـي في الاقليم	١١١ـ١٧٣
٠١٠٣ مقدمة	١١١
٠٢٠٣ نشاة الصناعة وتوطنها حتى عام ١٩٥٨	١١٢
٠٣٠٣ اتجاهات تدفق الاستثمار الصناعي في الاقليم	١١٨
٠١٠٣٠٣ الانفاق الاستثماري الصناعي للفترة ١٩٥٨ـ ١٩٧٥ ...	١١٨
٠٢٠٣٠٣ اثر عمليات الاستثمار في توطن الصناعة في الاقليم بعد عـــام ١٩٥٨	١٢٢
٠٣٠٣٠٣ الانفاق الاستثماري الصناعي للفترة ٧٦ـ ١٩٩٠	١٢٣
٠٤٠٣ انعكاسات تدفق الاستثمارات الصناعية على عمليات التوطن الصناعـي في الاقليم	١٣٠
٠١٠٤٠٣ مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي	١٣٠
٠٢٠٤٠٣ اثر عمليات الاستثمار على هيكل العمالة الصناعية	١٣٦
٠٣٠٤٠٣ الاستثمار الصناعي ومتوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي .	١٤١

الموضوع	الصفحة
٠٥٠٣ النمو الصناعي في الاقليم للفترة ٧١ــ ١٩٩٣	١٤٤
٠١٠٥٠٣ عدد المنشات الصناعية	١٤٤
٠٢٠٥٠٣ عدد العاملين	١٤٧
٠٣٠٥٠٣ اجور العاملين	١٥١
٠٤٠٥٠٣ قيمة الانتاج	١٥٤
٠٥٠٥٠٣ قيمة مستلزمات الانتاج	١٥٧
٠٦٠٥٠٣ القيمة المضافة	١٦١
٠٦٠٣ سياسات التوطين الصناعي واتجاهاتها المكانية	١٦٥
٠٧٠٣ خلاصة	١٧١
الفصل الرابع : واقع وانماط توطن الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط للفترة ٨٢ ــ ١٩٩٣	١٧٤ــ٢٧٩
٠١٠٤ مقدمة	١٧٤
٠٢٠٤ واقع وخصائص الصناعة التحويلية في الاقليم	١٧٥
٠٣٠٤ الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعة التحويلية	١٧٩
٠٤٠٤ ملكية وسائل الانتاج الصناعي	١٨٦
٠١٠٤٠٤ الملكية الصناعية على مستوى الاقليم	١٨٧
٠٢٠٤٠٤ التباين المكاني في ملكية وسائل الانتاج	١٩٣
٠٥٠٤ حجوم منشات الصناعة التحويلية	٢٠٢
٠١٠٥٠٤ حجوم المنشات الصناعية على مستوى الاقليم	٢٠٢
٠٢٠٥٠٤ التباين المكاني في حجوم المنشات الصناعية	٢٠٨
٠٦٠٤ بنية الصناعة التحويلية	٢٢٠
٠١٠٦٠٤ بنية الصناعة على مستوى الاقليم	٢٢١
٠٢٠٦٠٤ التباين المكاني في البنية الصناعية	٢٢٩
٠٧٠٤ انماط التوطن الصناعي لفروع الصناعة التحويلية	٢٤٠
٠١٠٧٠٤ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبوغ	٢٤١
٠٢٠٧٠٤ الصناعات النسيجية	٢٤٦
٠٣٠٧٠٤ صناعات الخشب والاثاث الخشبي	٢٥٠

الموضوع	الصفحة
٠٤٠٧٠٤ صناعات الورق والطباعة والنشر	٢٥٥
٠٥٠٧٠٤ الصناعات الكيمياوية	٢٥٩
٠٦٠٧٠٤ الصناعات الانشائية	٢٦٤
٠٧٠٧٠٤ الصناعات الهندسية	٢٦٨
٠٨٠٧٠٤ الصناعات الاخرى	٢٧٤
٠٨٠٤ خلاصة	٢٧٨
الفصل الخامس : التحليل المكاني لاتجاهات وانماط التوطن الصناعي في الاقليم	٢٨٠ـ٣١٨
٠١٠٥ مقدمة	٢٨٠
٠٢٠٥ تحليل اتجاهات عمليات التوطن الصناعي	٢٨٣
٠١٠٢٠٥ تحليل توطن الصناعات الغذائية	٢٨٥
٠٢٠٢٠٥ الصناعات النسيجية	٢٨٨
٠٣٠٢٠٥ صناعات الخشب والاثاث الخشبي	٢٩٠
٠٤٠٢٠٥ صناعات الورق والطباعة والنشر	٢٩٢
٠٥٠٢٠٥ الصناعات الكيمياوية	٢٩٤
٠٦٠٢٠٥ الصناعات الانشائية	٢٩٦
٠٧٠٢٠٥ الصناعات الهندسية	٢٩٨
٠٨٠٢٠٥ الصناعات الاخرى	٣٠٠
٠٩٠٢٠٥ اجمالي الصناعة التحويلية	٣٠٠
٠٣٠٥ التحليل المكاني لانماط توطن الصناعات التحويلية	٣٠٣
٠١٠٣٠٥ الصناعات الغذائية	٣٠٦
٠٢٠٣٠٥ الصناعات النسيجية	٣٠٨
٠٣٠٣٠٥ صناعات الخشب والاثاث الخشبي	٣٠٩
٠٤٠٣٠٥ صناعات الورق والطباعة والنشر	٣١٠
٠٥٠٣٠٥ الصناعات الكيمياوية	٣١١
٠٦٠٣٠٥ الصناعات الانشائية	٣١٢
٠٧٠٣٠٥ الصناعات الهندسية	٣١٣

الموضوع	الصفحة
٠٨٠٣٠٥ الصناعات الاخرى	٣١٤
٠٩٠٣٠٥ اجمالي الصناعة التحويلية	٣١٥
٠٤٠٥ خلاصة	٣١٧
الفصل السادس : مستقبل اتجاهات التوطن الصناعي في الاقليم	٣١٩ـ٣٤٣
٠١٠٦ مقدمة	٣١٩
٠٢٠٦ نظرة في امكانية تطوير مقومات التوطن الصناعي	٣٢٠
٠١٠٢٠٦ المقومات السكانية	٣٢٠
٠٢٠٢٠٦ مقومات الدخل	٣٢٠
٠٣٠٢٠٦ الماء ومصادر الطاقة والوقود	٣٢١
٠٤٠٢٠٦ المؤسسات التعليمية	٣٢١
٠٥٠٢٠٦ الاستثمارات في الاقليم	٣٢٢
٠٦٠٢٠٦ تسهيلات النقل	٣٢٢
٠٧٠٢٠٦ المواد الاولية المعدنية	٣٢٣
٠٨٠٢٠٦ المواد الاولية الزراعية	٣٢٣
٠٣٠٦ الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطن فروع الصناعة	٣٢٥
٠١٠٣٠٦ الصناعات الاستخراجية	٣٢٥
٠٢٠٣٠٦ الصناعات الغذائية	٣٢٥
٠٣٠٣٠٦ الصناعات النسيجية	٣٢٨
٠٤٠٣٠٦ صناعات الخشب والاثاث الخشبي	٣٢٨
٠٥٠٣٠٦ صناعات الورق والطباعة والنشر	٣٣١
٠٦٠٣٠٦ الصناعات الكيمياوية	٣٣١
٠٧٠٣٠٦ الصناعات الانشائية	٣٣٤
٠٨٠٣٠٦ الصناعات الهندسية	٣٣٦
٠٩٠٣٠٦ الصناعات الاخرى	٣٣٨
٠٤٠٦ الهيكل المكاني المقترح للمواقع الصناعية	٣٤١
الملاحق	٣٤٤
المصادر	٣٤٨

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوانـــه	الصفحـة
١	كميات انتاج الماء الصافي في مشاريع المنشاة العامة للماء والمجاري في محافظات الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣	٦٣
٢	احتياطي اقليم الفرات الاوسط من الثروات المعدنية	٦٨
٣	متوسط انتاج الحبوب في اقليم الفرات الاوسط والقطر لعامي ٩٠ـ ٩١	٧٢
٤	انتاج المحاصيل الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤	٧٤
٥	انتاج الخضروات في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤	٧٦
٦	اعداد النخيل في مرحلة الاثمار وانتاج التمور في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤	٧٨
٧	اعداد حيوانات الذبح عام ١٩٨٦ والمذبوح منها في المجازر الرسمية عام ١٩٩٣ في محافظات الفرات الاوسط والقطر	٨٠
٨	تقديرا نتاج الصوف والشعر والوبر في محافظات الفرات الاوسط والقطر بحسب اعداد الحيوانات لعام ١٩٨٦	٨١
٩	الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٠	٨٥
١٠	القيمة المضافة المتحققة في قطاع تجارة الجملة والمفرد ونصيب الفرد منها عام ١٩٩٠ في اقليم الفرات الاوسط والقطر بالاسعار الجارية ...	٨٦
١١	اعداد سيارات الركاب عامة والخاصة منها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣	٨٨
١٢	الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة ونصيب الفرد من استهلاكها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٢	٩٠
١٣	الودائع في مصرفي الرافدين والرشيد في اقليم الفرات الاوسط والقطر في ١٩٩٣/١٢/٣١	٩٣
١٤	اطوال طرق السيارات وكثافتها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٥	٩٦

رقم الجدول	عنوانـــه	الصفحة
١٥	اعداد سيارات الحمل والحمولة الثقيلة منها ونصيب الفرد في اقليم الفرات الاوسط والقطر في ١/١/١٩٩٣	٩٨
١٦	اعداد السكان عامة ومابين ١٥ـ٦٤ منهم في اقليم الفرات الاوسط والقطر للاعوام ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٣	١٠٣
١٧	عدد الجامعات والمدارس الثانوية والصناعية وطلبتها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣	١٠٥
١٨	التوزيع الجغرافي للصناعات والمصانع التي اقيمت في اقليم الفرات الاوسط للفترة من ١٩٤٠ـ ١٩٥٨	١١٦
١٩	تخصيصات القطاع الصناعي بملايين الدنانير حسب محافظات القطر للفترة ٦٥ـ ١٩٧٥	١١٩
٢٠	عدد وقيمة قروض المصرف الصناعي الى المستفيدين في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٥٨ ـ ١٩٧٥	١٢١
٢١	الانفاق الاستثماري الفعلي بملايين الدنانير بحسب القطاعات في العراق للفترة ٧٦ـ ١٩٩٠	١٢٤
٢٢	تخصيصات المنهاج الاستثماري في خطط التنمية القومية لمحافظات اقليم الفرات الاوسط حسب القطاعات للفترة ٧٦ـ ١٩٩٠ بملايين الدنانير	١٢٥
٢٣	تخصيصات القطاع الصناعي في خطط التنمية القومية بحسب المحافظات للفترة ٧٦ـ ١٩٩٠ بملايين الدنانير	١٢٧
٢٤	الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في القطر بملايين الدنانير لعام ١٩٧٦	١٣١
٢٥	الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في العراق للفترة ٨٠ ـ ١٩٩٣ بملايين الدنانير وبالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠	١٣٢
٢٦	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٠ بملايين الدنانير	١٣٤ـ١٣٥
٢٧	عدد السكان النشيطين اقتصاديا (٧ سنوات فاكثر) في العراق للسنوات ١٩٧٠، ١٩٧٧، ١٩٨٧	١٣٨

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
١	كميات انتاج الماء الصافي في مشاريع المنشاة العامة للماء والمجارى في محافظات الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣	٦٣
٢	احتياطي اقليم الفرات الاوسط من الثروات المعدنية	٦٨
٣	متوسط انتاج الحبوب في اقليم الفرات الاوسط والقطر لعامي ٩٠ـ ٩١	٧٢
٤	انتاج المحاصيل الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤	٧٤
٥	انتاج الخضروات في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤	٧٦
٦	اعداد النخيل في مرحلة الاثمار وانتاج التمور في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤	٧٨
٧	اعداد حيوانات الذبح عام ١٩٨٦ والمذبوح منها في المجازر الرسمية عام ١٩٩٣ في محافظات الفرات الاوسط والقطر	٨٠
٨	تقديرا نتاج الصوف والشعر والوبر في محافظات الفرات الاوسط والقطر بحسب اعداد الحيوانات لعام ١٩٨٦	٨١
٩	الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٠	٨٥
١٠	القيمة المضافة المتحققة في قطاع تجارة الجملة والمفرد ونصيب الفرد منها عام ١٩٩٠ في اقليم الفرات الاوسط والقطر بالاسعار الجارية ...	٨٦
١١	اعداد سيارات الركاب عامة والخاصة منها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣	٨٨
١٢	الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة ونصيب الفرد من استهلاكها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٢	٩٠
١٣	الودائع في مصرفي الرافدين والرشيد في اقليم الفرات الاوسط والقطر في ١٩٩٣/١٢/٣١	٩٣
١٤	اطوال طرق السيارات وكثافتها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٥	٩٦

الموضوع	الصفحة
٠٨٠٣٠٥ الصناعات الاخرى	٣١٤
٠٩٠٣٠٥ اجمالي الصناعة التحويلية	٣١٥
٠٤٠٥ خلاصة	٣١٧
الفصل السادس : مستقبل اتجاهات التوطن الصناعي في الاقليم	٣١٩ـ٣٤٣
٠١٠٦ مقدمة	٣١٩
٠٢٠٦ نظرة في امكانية تطوير مقومات التوطن الصناعي	٣٢٠
٠١٠٢٠٦ المقومات السكانية	٣٢٠
٠٢٠٢٠٦ مقومات الدخل	٣٢٠
٠٣٠٢٠٦ الماء ومصادر الطاقة والوقود	٣٢١
٠٤٠٢٠٦ المؤسسات التعليمية	٣٢١
٠٥٠٢٠٦ الاستثمارات في الاقليم	٣٢٢
٠٦٠٢٠٦ تسهيلات النقل	٣٢٢
٠٧٠٢٠٦ المواد الاولية المعدنية	٣٢٣
٠٨٠٢٠٦ المواد الاولية الزراعية	٣٢٣
٠٣٠٦ الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطن فروع الصناعة	٣٢٥
٠١٠٣٠٦ الصناعات الاستخراجية	٣٢٥
٠٢٠٣٠٦ الصناعات الغذائية	٣٢٥
٠٣٠٣٠٦ الصناعات النسيجية	٣٢٨
٠٤٠٣٠٦ صناعات الخشب والاثاث الخشبي	٣٢٨
٠٥٠٣٠٦ صناعات الورق والطباعة والنشر	٣٣١
٠٦٠٣٠٦ الصناعات الكيماوية	٣٣١
٠٧٠٣٠٦ الصناعات الانشائية	٣٣٤
٠٨٠٣٠٦ الصناعات الهندسية	٣٣٦
٠٩٠٣٠٦ الصناعات الاخرى	٣٣٨
٠٤٠٦ الهيكل المكاني المقترح للمواقع الصناعية	٣٤١
الملاحق	٣٤٤
المصادر	٣٤٨

فهرست الاشكـــــال

رقم الشكل	عنوانـــــه	الصفحة
١	تطورعدد المنشات الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطرللفتـــــرة ٧١ــ ١٩٩٣	١٤٦
٢	تطور عدد العاملين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفتـــرة ٧١ــ ١٩٩٣	١٤٩
٣	تطورالاجورالمدفوعة للمشتغلين في الصناعة في اقليم الفرات الاوســـط والقطر للفترة ٧١ــ ١٩٩٣ بالاسعارالجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦ ..	١٥٣
٤	تطورقيمة الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطرللفترة ٧١ ــ ١٩٩٣ بالاسعارالجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦	١٥٦
٥	تطور قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطـــر للفترة ٧١ــ ١٩٩٣ بالاسعارالجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦	١٦٠
٦	تطورالقيمة المضافة التي حققهاالقطاع الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطرللفترة ٧١ــ ١٩٩٣ بالاسعارالجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦ ..	١٦٣
٧	اتجاهات تغيراهمية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط مـــن اجمالي القطر بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	١٧٨
٨	اتجاهات التغيرالمكاني في اهمية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	١٨٣ــ١٨٤
٩	اتجاهات التغيرفي ملكية وسائل الانتاج للصناعة التحويلية في اقليـــم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	١٩٢
١٠	اتجاهات التغيرالمكاني في ملكية وسائل الانتاج للصناعة التحويليـــة في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	٢٠٠ــ٢٠١
١١	اتجاهات التغير في حجوم منشات الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	٢٠٩
١٢	اتجاهات التغيرالمكاني في حجوم منشات الصناعة التحويلية في اقليـــم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	٢١٨ــ٢١٩
١٣	اتجاهات التغير في بنية الصناعةالتحويلية في اقليم الفرات الاوســـط بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	٢٢٨

رقم الخارطة	عنوانها	الصفحة
١٧	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط	٣٢٩
١٨	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط	٣٣٠
١٩	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين صناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفرات الاوسط	٣٣٢
٢٠	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين صناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط	٣٣٣
٢١	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط	٣٣٥
٢٢	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط	٣٣٧
٢٣	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط	٣٣٩
٢٤	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط	٣٤٠
٢٥	الهيكل المكاني المقترح للمواقع الصناعية في اقليم الفرات الاوسط	٣٤٢

فهرست الخرائط

رقم الخارطة	عنوانهـــا	الصفحة
١	التحديد الاولي لاقليم الفرات الاوسط	٣
٢	اقليم الفرات الاوسط وموقعه من العراق	٥
٣	الاقاليم التعدينية في اقليم الفرات الاوسط	٥٤
٤	خطوط الارتفاعات المتساوية في اقليم الفرات الاوسط	٥٧
٥	نهر الفرات وتفرعاته في اقليم الفرات الاوسط	٦٢
٦	التوزيع الجغرافي لاحتياطي الثروة المعدنية في اقليم الفرات الاوسط	٦٧
٧	طرق النقل في اقليم الفرات الاوسط	٩٧
٨	التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط عـــام ١٩٩٣	٢٤٥
٩	التوزيع الجغرافي للصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط عـــام ١٩٩٣	٢٤٩
١٠	التوزيع الجغرافي لصناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفـــرات الاوسط عام ١٩٩٣	٢٥٤
١١	التوزيع الجغرافي لصناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفـــرات الاوسط عام ١٩٩٣	٢٥٨
١٢	التوزيع الجغرافي للصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط عـــام ١٩٩٣	٢٦٣
١٣	التوزيع الجغرافي للصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط عـــام ١٩٩٣	٢٦٧
١٤	التوزيع الجغرافي للصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط عـــام ١٩٩٣	٢٧٢
١٥	التوزيع الجغرافي للصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط عـــام ١٩٩٣	٢٧٦
١٦	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الاستخراجية في اقليم الفرات الاوسط	٣٢٦

رقم الجدول	عنوانـــــــــه	الصفحة
٧٠	الاتجاهات المكانية لتوطن صناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفرات الاوسط	٣٠٩
٧١	الاتجاهات المكانية لتوطن صناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط	٣١٠
٧٢	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات الكيمياوية في اقليم الفـــرات الاوسط	٣١١
٧٣	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط	٣١٢
٧٤	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات الهندسية في اقليم الفـــرات الاوسط	٣١٣
٧٥	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات غير المصنفة في اقليم الفـــرات الاوسط	٣١٤
٧٦	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط	٣١٥
٧٧	نصيب كل محافظة من الامكانات المتاحة لتوطن فروع الصناعـــة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط	٣١٨

رقم الجدول	عنوانـــــــه	الصفحة
٥٦	الصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٦٥
٥٧	الصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٧٠
٥٨	الصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٧٥
٥٩	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات الغذائيـــة في اقليم الفرات الاوسط	٢٨٦
٦٠	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات النسيجيـــة في اقليم الفرات الاوسط	٢٨٩
٦١	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي وصناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفرات الاوسط	٢٩١
٦٢	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي وصناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط	٢٩٣
٦٣	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات الكيمياويـــة في اقليم الفرات الاوسط	٢٩٥
٦٤	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات الانشائيـــة في اقليم الفرات الاوسط	٢٩٧
٦٥	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات الهندسيـــة في اقليم الفرات الاوسط	٢٩٩
٦٦	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات غير المصنفـــة في اقليم الفرات الاوسط	٣٠١
٦٧	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي واجمالي الصناعـــــة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط	٣٠١
٦٨	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات الغذائية في اقليم الفـــرات الاوسط	٣٠٧
	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط	٣٠٨

رقم الجدول	عنوانـــــه	الصفحة
٤١	حجوم المنشات ودورها في الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٠٣
٤٢	متوسط عدد العاملين في المنشات الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٠٦
٤٣	التباين المكاني في حجوم المنشات الصناعية في اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢١١ـ٢١٢
٤٤	التباين المكاني في متوسط عدد العاملين في منشات الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢١٤ـ٢١٥
٤٥	بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٨٢ ..	٢٢٢
٤٦	بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٨٨ ..	٢٢٤
٤٧	بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣ ..	٢٢٦
٤٨	التباين المكاني في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٨٢	٢٣١ـ٢٣٢
٤٩	التباين المكاني في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٨٨	٢٣٤ـ٢٣٥
٥٠	التباين المكاني في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣	٢٣٧ـ٢٣٨
٥١	الصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٤٢
٥٢	الصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٤٧
٥٣	صناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٥٢
٥٤	صناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٥٧
٥٥	الصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٦١

رقم الجدول	عنوانـــــه	الصفحة
٢٨	توزيع السكان النشيطين اقتصاديا (٧ سنوات فاكثر) في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٧٧	١٣٩
٢٩	توزيع السكان النشيطين اقتصاديا (٧ سنوات فاكثر) في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٨٧	١٤٠
٣٠	متوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧٦ـ ١٩٩٣ بالدنانير وبالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦	١٤٢
٣١	تطور عدد المنشات الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧١ـ ١٩٩٣	١٤٥
٣٢	تطور عدد العاملين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧١ـ ١٩٩٣	١٤٨
٣٣	تطور الاجور المدفوعة للمشتغلين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧١ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦ .	١٥٢
٣٤	تطور قيمة الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧١ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦	١٥٥
٣٥	تطور قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧١ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦	١٥٩
٣٦	تطور القيمة المضافة التي حققتها الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧١ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦ .	١٦٢
٣٧	واقع الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	١٧٦
٣٨	التوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في محافظات اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	١٨٠
٣٩	ملكية وسائل الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للاعوام ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	١٨٨
٤٠	التباين الاقليمي في ملكية وسائل الانتاج في الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣ ...	١٩٤ـ ١٩٥

المقدمة

المقدمـــــة

تعد الصناعة وسيلة هامة للارتفاع بالمستوى الاقتصادى والحضارى لسكان البلـــدان والاقاليم التي تتوطن فيها ، بما توفره لهم من منتجات وسلع متطورة ومنافع اقتصادية وفرص عمـل لطالبيها ، وبذلك فهي تعين في تقوية البنية الاقتصادية والسكانية لتلك البلدان والاقاليم . وتولى الصناعة اسبقية راجحة في المحاولات التي تستهدف اعادة التوازن المكاني بين الاقاليم ، وبما يساعد في زيادة فاعلية اجزاء الاقليم او اقاليم البلد عامة ، لانها الاكثر تاثيرا وسرعـة من بين الانشطة الاخرى في هذا المسعى . وللصناعة ايضا دور ايجابي فاعل في تحفيز نمـو بقية القطاعات الاقتصادية والخدمية الاخرى ، لما تحمله من روابط وباتجاهات متعـددة مع هذه القطاعات .

تتضمن الصناعة مدى واسعا من المفاهيم والمدلولات ، لاضير في اقتصار او تركيـز البحث والدراسة على بعضها . والتوطن الصناعي واحد من هذه المفاهيم .

وتوطين الصناعة يعني اقامة الصناعة في موقعها المناسب الذى تتوفر لها فيه كـل او معظم مطالبها .

تكتسب عمليات توطن الصناعة عامة وفروعها المختلفة اهمية متزايدة في كثير مـن الدراسات ، وتحظى دراسة وتقويم انماطها القائمة باهمية مماثلة . ان ضمان نجاح وتطـور الصناعة او فروعها التي تقام في الاقليم ، انما يعتمد على مقدار الدقة في اختيار الفرع المناسب لتوطينه في الموقع المناسب . وهذا يتطلب تقييم الامكانات الجغرافية المتاحة للصناعة فـي الاقليم ، في تنوعها ومقاديرها ، وفي تسهيلاتها . ان لهذه الامكانات دورها الحاسـم ، اضافة لعوامل اخرى في توجيه عمليات الاستثمار الصناعي والتنمية الصناعية ، وفي تقرير نمـط النمو المتحققة . ولها ايضا مثل ذلك الدور في بناء انماط توطنية معينة من الصناعـات والمواقع الصناعية وحجوم المصانع وربما ملكيتها ايضا ، وفي بناء هيكل معين للصناعة في الاقليم . واكثر الانماط القائمة قدرة على الاستمرار والتطور ما كان معتمدا في توطنه على استثمار المقومات الجغرافية المحلية .

وفي دراسة التوطن الصناعي تتداخل علوم متعددة ، تنفرد الجغرافية من بينهـا دراسة التباين المكاني له بتاكيدها على دور عناصر البيئة الجغرافية وخصائصها في هـذا التباين ، ومن ثم مقدار واتجاهات مؤثراته المقابلة على هذه البيئة . ولفهم واقع الصناعـة

القائمة قد يكون كافيا الاقتصار على بيانات عنهـا لعام او لبضعة اعوام ، الا ان تحديـد الاتجاهات الرئيسة لتوطنها ونموها ، وثم بناء انماطها التوطنية يتطلب شمول الدراسة لحـال الصناعة في فترات زمنية كافية قد تمتد لفترة تسمح برؤية واضحة للتغيرات في الانماط المكانية للصناعة في الاقليم .

واذا كانت الدراسات الجغرافية التقليدية تعنى بمشكلة او صناعة معينة ، فان الاتجـاه الاقليمي في دراسة النشاط الصناعي بدأ يستقطب اهتمام الباحثين لانه يساعد في الوصول الـى فهم اوسع واعمق في تفسير التباين المكاني للنشاط الصناعي ، من خلال تتبع العلاقات البينية المتبادلة بينه وبين الاقليم في خصائصه القائمة .

لكل ذلك جاءت دراسة واقع واتجاهات التوطن الصناعي في اقليم الفرات الاوسط مـن العراق معبرة ومنسجمة مع هذا الاتجاه والخيار المنهجي .

يشغل اقليم الفرات الاوسط من العراق (١) الجزء الغربي من السهل الرسوبي الذى كونه نهرا دجلة والفرات وسط وجنوب العراق . وهو اقليم طبيعي يمتد من النتوء الصخـرى لتل الاسود شمال الرمادى بـ (٢٦) كم وحتى بلدة الخضر التي تتوسط الطريق بيـن السماوة والناصرية في الجنوب . ومن حافة الهضبة الغربية في الغرب وحتى الحدود الادارية لمحافظات واسط وذى قار والبصرة من جهة الشرق والجنوب الشرقي (٢) .

والاقليم بهذا التحديد يضم كامل محافظتي بابل والقادسية ، والاجزاء السهليـة من محافظات كربلاء والنجف والمثنى ، والتي تضم الثقل السكاني والاقتصادى الاكبر فيها ، كما يضم ايضا اجزاء صغيرة من الرمادى والفلوجة في محافظة الانبار واخرى من ابي غريـب والمحمودية في بغداد (انظر خارطة رقم ١) . وتتوحد في الاقليم البنية الجيولوجيـة والجيومورفولوجية والسطح والتربة وموارد المياه (٣) . كما تتشابه فيه الكثير من الظواهر البشريـة مثل الاستيطان ، السكان ، البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكانه .

---

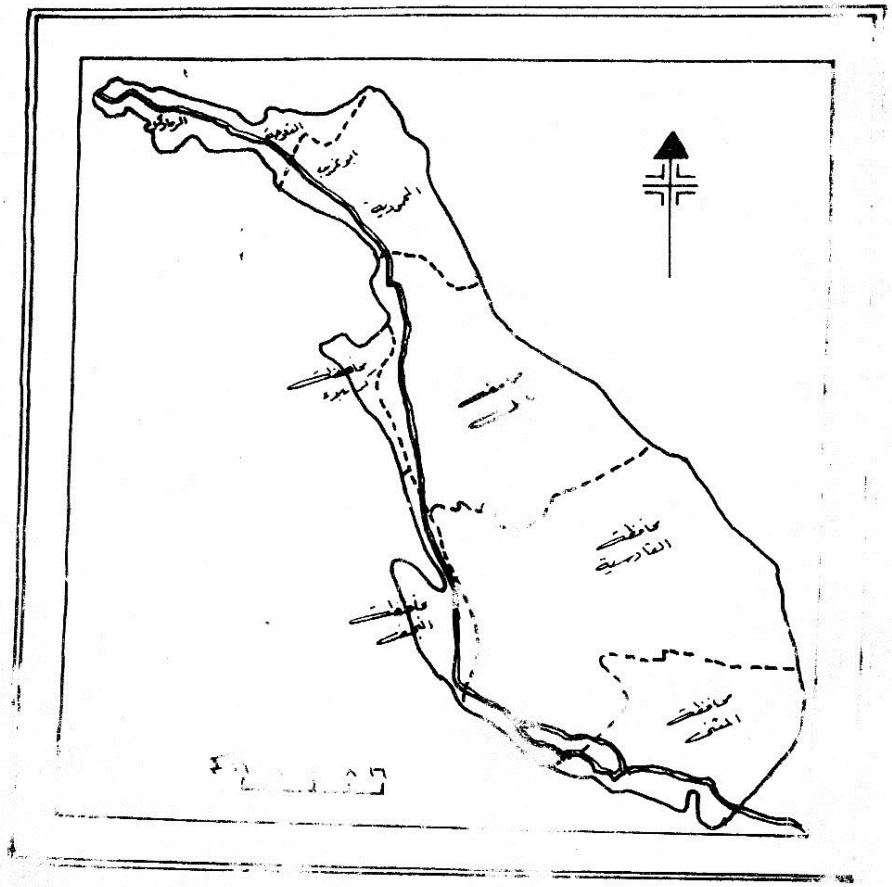
(١) ومن دون تحديد مكانه (من العراق) فقد يعني ذلك اضافة مناطق ارواء فيما تبقى من امتداده في العراق نحو سوريا ، وتلك التي في سوريا ايضا .

(٢) Al-Barazi Nuri K., The Geography of Agriculture In Irrigation Area of the Middle Euphrates, Valley, Ph.D Thesis, Durham University, Al-Ani press, Baghdad, 1961, pp. 29-30.

(٣) Ibid. p. 31.

خارطة رقم (١)

التحديد الاولي لاقليم الفرات الاوسط



... Nuri K...
... the Midd... V...
...ty, Alba...

وتحديد الاقليم على اسس طبيعية فقط قد لايكون مفيدا تماما في الدراسات التطبيقية في حقول الجغرافية البشرية ، مالم تتم اعادة تحديد للاقليم بما يتلائم والمعطيات الواقعية مثل الضرورات التخطيطية والحدود الادارية القائمة وطبيعة البيانات المتاحة التي تعتمد عليها الدراسات التطبيقية ومنها جغرافية الصناعة . فالبيانات التي يعتمد عليها البحث في موضوعنا تعتمد المحافظة كوحدة ادارية ، ولاغراض تخطيطية تتخذ المحافظة ايضا كاقليم تخطيطي . ولعرض الموائمة بين حدود الاقليم الطبيعية والضرورات التخطيطية والادارية استبعد الباحث الاجزاء الصغيرة من الاقليم والتابعة لمحافظة الانبار وامانة بغداد ، واضاف الوحدات الادارية في الهضبة الغربية التابعة لمحافظات كربلاء والنجف والمثنى [1] . وبذلك صار الاقليم قيد الدراسة يغطي مساحة قدرها (٩٩١٤٠) كم٢ تشكل ٨ر٢٢٪ من مجموع مساحة القطر بضم كامل مساحات محافظات بابل ، كربلاء ، النجف ، القادسية والمثنى (انظر الخارطة رقم ٢) [2] ، والتي تضم حوالي (٤) مليون نسمة تمثل ٦ر١٩٪ من اجمالي سكان القطر لعام ١٩٩٥ .

يعاني الاقليم من مشاكل عدة اقتصادية وسكانية اختار الباحث منها مشكلة اساسية لها مؤشراتها الواضحة في مجمل البنية الاقتصادية في الاقليم كموضوع لبحثه في عجز الصناعات المتوطنة فيه عن احداث تطور ايجابي وحاسم في الهيكل الصناعي وثم الاقتصادي للاقليم بما يؤمل منه انعكاسات ايجابيه في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية والحضارية مع وجود اسباب عديدة لوجود مثل هذا الخلل الا اننا نفترض انه يمكن ان يعود وبدرجة اساسية ، لاحد سببين او لكليهما ، الاول : هو ان الاقليم لم ينل نصيبا كافيا من محفزات التنمية الصناعية وفي مقدمتها الاستثمارات ، وان الاتجاهات العامة لتدفقاتها لم تأخذ بعين الاعتبار البعد المكاني الذي يمثله عدد السكان والموارد المتاحة للاستثمار . اما الثاني فهو ضعف العلاقة بين الصناعات القائمة في الاقليم والمقومات الجغرافية للصناعة المتاحة للاستخدام فيه ، اي ان الصناعات القائمة لايوفر لها الاقليم او المواقع فيه مقومات توطن كافية .

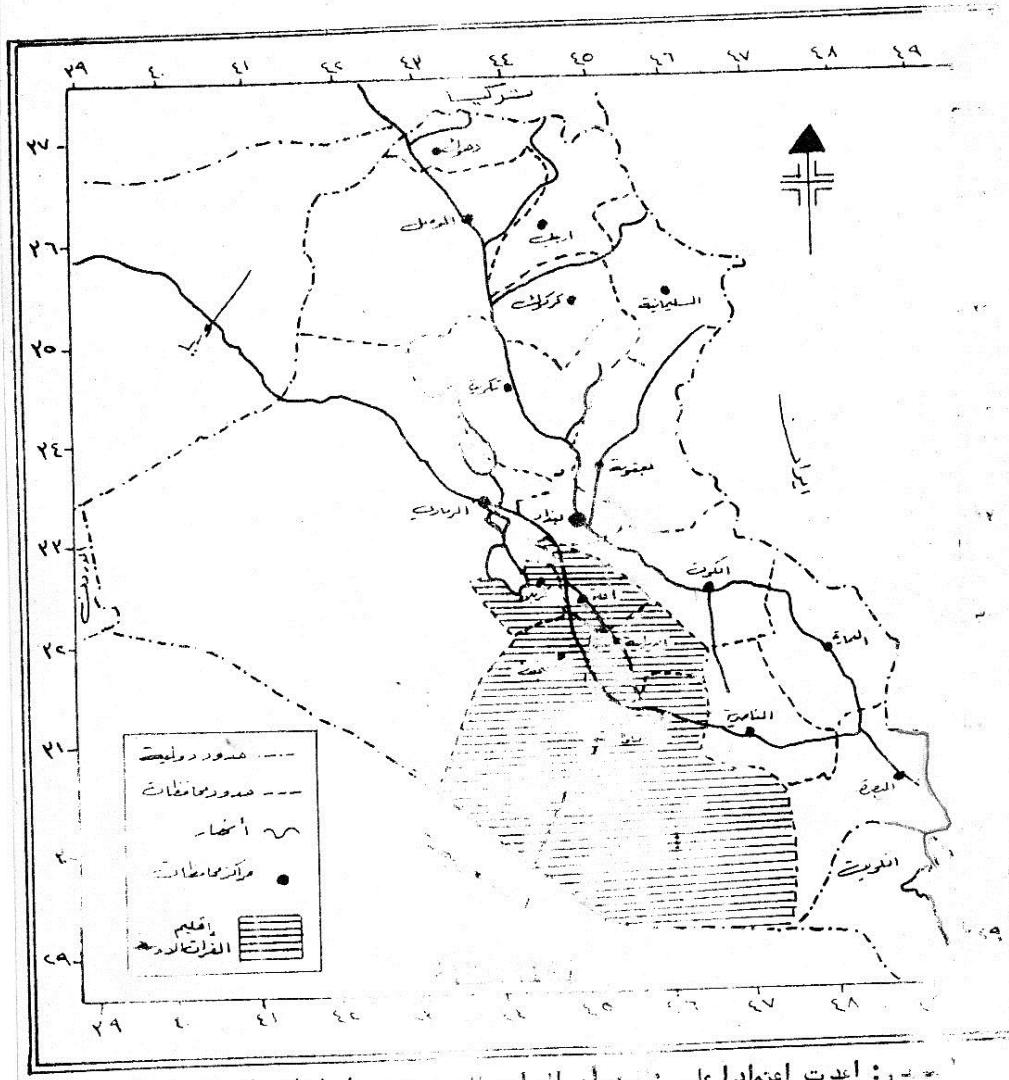
---

[1] وهي قضاء عين التمر في كربلاء ، ناحية الشبكة في النجف ، قضاء السلمان في المثنى .

[2] وبهذا يلتقي الباحث تقريبا مع عبد علي الخفاف في رسالته الموسومة : التحليل المكاني لوفيات الاطفال الرضع في محافظات الفرات الاوسط ، اطروحة دكتوراه ، مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، (غير منشورة) ، ص ص ٣٢ ـ ٣٣ .

خارطة رقم (٢)

اقليم الفرات الاوسط وموقعه من العـــــراق



المصدر: اعدت اعتمادا على : هيئة الاركان العامة للمساحة ، خارطة العراق الادارية لعام ١٩٨٥

وفي اطار ذلك حدد للبحث الوصول الى تحقيق الاهداف الاتية :

اولا : استعراض المقومات الجغرافية في الاقليم ، المتاحة للاستثمار الصناعي ، وتحديد قدرتها على توفير متطلبات عمليات توطن الصناعات القائمة او التي يمكن ان تتوطن فيه مستقبلا .

ثانيا : التعرف على واقع التوطن الصناعي في الاقليم وتطور عملياته خلال الفترة الزمنية المختارة للدراسة .

ثالثا : تحديد الاتجاهات المكانية للتوطن الصناعي وانماطه القائمة من جوانب البنية الصناعية، ملكية وسائل الانتاج ، حجوم المصانع والمواقع الصناعية .

رابعا : تحليل العوامل المؤثرة على توطن الصناعة وفروعها في الاقليم ومحاولة الوصول الى اكثرها تأثيرا واتجاهات ذلك التأثير وقداره .

خامسا : محاولة الاستفادة من نتائج التحليل في اقتراح انماط توطنية مستقبلية بدلا من القائمة منها ، تتهيأ لها في الاقليم مقومات جغرافية كافية باعتبارات المقدار والانواع والمواقع .

ومن اجل بلوغ ماتقدم من الاهداف ولمنطقة واسعة كالاقليم قيد الدراسة ، كان لابد من تحديد منهجية دقيقة وشاملة للرسالة تمثلت بما يأتي :

اولا : بناء خلفية فلسفية واضحة لتحديد جوانب موضوع الدراسة لتلافي التداخل مع حقول اخرى اولا ، ولتغطية معظم المباحث ثانيا . وفي هذا تمت الاستعانة بماتيسر من مصادر مما له علاقة بموضوع الرسالة .

ثانيا : جمع اكبر قدر ممكن من البيانات المتاحة عن النشاط الصناعي في الاقليم والقطر من مصادر وجهات عديدة ، وشمل ذلك كل المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة .

ثالثا : استكمال قاعدة المعلومات هذه باجراء دراسة ميدانية وتوزيع استمارة المسح الشامل للمنشآت الكبيرة في الاقليم وخاصة المملوكة منها الى القطاع العام والمختلط .

رابعا : اعتماد الاستعراض الوصفي حيثما كان مفيدا في عملية التحليل والتقويم .

خامسا : استخدام اساليب التحليل الكمي قدر ماتسمح به البيانات المتاحة والتسهيلات التي تم الحصول عليها من الجهات ذات العلاقة باعداد وتنفيذ البرامجيات الالية ، على الرغم من صعوبة مثل هذا الاستخدام ، لتطبيق هذه الاساليب بشكل محدود في حقل جغرافية الصناعة(١) ، على ان تجرى عملية تقويم بصرية لنتائجها المتحققة .

---

(١) سبقت الباحث في هذا الاتجاه دراسة واحدة هي : د. سعيرة كاظم الشماع ، مناطق الصناعة في العراق (دراسة تطبيقية للتحليل الكمي في جغرافية الصناعة) ، دار الرشيد للنشر ، مؤسسة الرشيد للطباعة والتصوير ، بيروت ، ١٩٨٠ .

سادسا : المقارنة الوافية بين واقع التوطن الصناعي في الاقليم وبين القطر عامة وتباينه المكاني بين اقاليمه الثانوية .

سابعا : الاستفادة من الخرائط والاشكال البيانية في عملية التحليل استكمالا لتأكيد الهوية الجغرافية للبحث .

جاءت الرسالة بستة فصول : قدم الاول منها تمهيدا فلسفيا نظريا لعمليات وانماط التوطن الصناعي الاقليمي والعوامل المؤثرة في بناءها وتغيرها ، وجرى التركيز في ذلك على دور عناصر البيئة الجغرافية في هذه العمليات .

واستعرض الفصل الثاني المقومات الجغرافية في الاقليم ، والتي يمكن استثمارها في الصناعة ، مع بيان قدرتها على توطين فروع الصناعة التحويلية على وجه الخصوص .

اما الفصل الثالث فقد تناول الجانب التأريخي في نشأة الصناعة في الاقليم وتطورها ونموها مؤكدين في ذلك على الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ . كما حاول الفصل متابعة اتجاهات عمليات التدفق الاستثماري في الاقليم وحتى عام ١٩٩٠ ، ومن ثم ملاحقة نتائج واثار هذه العمليات على واقع الصناعة فيه من خلال تقويم التطور الذي حصل في اهمية الصناعة ودورها في تكوين الناتج المحلي وتطور هيكل العمالة الصناعية ونصيب الفرد من الانتاج الصناعي .

وخصص الفصل الرابع لدراسة الصناعة التحويلية في الاقليم مابين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ باعتبارها الاوسع والاكثر تأثيرا على الانشطة الاقتصادية الاخرى ، وحاول الفصل تقديم فحص شامل لواقع الصناعة التحويلية وتوزيعها الجغرافي في الاقليم ، الانماط القائمة لملكية وسائل الانتاج وحجوم المصانع ، البنية الصناعية ، الفروع الصناعية المتوطنة ومواقع توطنها وسياسات التوطين الصناعي في الاقليم .

اما عملية التحليل المكاني لتوطن الصناعة فقد تناولها الفصل الخامس ، وفيه تم تحليل العلاقة بين مقومات الصناعة في الاقليم والتي جاء بها الفصل الثاني مع واقع الصناعة وتوزيعها الجغرافي التي جاء بها الفصل الرابع لتحديد العوامل الاكثر تأثيرا في التوطن باستخدام معامل الارتباط لبيرسون ، ثم بعد ذلك وبالاعتماد على نتائج التحليل الالي السابق تم تطوير عمليات رياضية حاول بها البحث تقويم الامكانات المتاحة في الاقليم للتعرف على قدرتها على توطن فروع الصناعة التحويلية وبمعايير كمية محددة .

اما الفصل السادس فقد كان نظرة جغرافية لمستقبل الصناعة في الاقليم ، والذي مثل الاستنتاجات والمقترحات المستقاة من عموم الرسالة ، تم التأكيد فيها على تطوير

مقومات النشاط الصناعي الرئيسة والتي تعاني من جوانب نقص في الاقليم عامة او في اقاليمه الثانوية ، وعلى اقتراح توطين فروع صناعية معينة في المواقع التي تتيسر لها فيها مقومات نجاح توطنها .

واجهت الباحث اثناء اعداد الرسالة صعوبات عديدة تمثلت بصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة ، قلة المصادر الجغرافية التي يمكن الافادة النظرية منها ، سعة مساحة الاقليم وصعوبة اجراء الدراسة الميدانية للمصانع المنتشرة فيه ، ضخامة حجم البيانات التي افلح الباحث بجهد من جمعها عن القطر والاقليم ومحافظاته ووحداته الادارية احيانا والتي تطلب تصنيفها وتحليلها وقتا وجهدا كبيرين ، صعوبات التحليل الالي للبيانات .

شكرى وتقديرى لكل من اسهم بطريقة او اخرى ، بقدر او اخر في اعداد هذه الرسالة ، وفي المقدمة منهم الدكتور حسن محمود علي الحديثي المشرف على اعدادها ، والذى كان له حضور واضح ومؤثر ابتداءا من بلورة الافكار الاولى لها وحتى مسك الختام ، فكان لملاحظاته واراءه دور كبير في اخراج الرسالة بهيئتها الحالية ، والتي غطى بها كل فصولها ومباحثها ، بل وكان له رأى بكثير من مفرداتها .

امتناني لكل اساتذة قسم الجغرافية ـ كلية الاداب واخص منها الاستاذ الدكتور ابراهيم شريف ، لفيض علمهم الثر الذى نهل الباحث منه ، فكانوا خير عون له في مسيرته العلمية .

خالص شكرى لمدير وموظفي دائرة الاحصاء الصناعي الذين ماداخروا جهدا في اعانة الباحث في الحصول على البيانات المطلوبة وفي ظروف صعبة .

واخيرا :

((الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله))

صدق الله العظيم

الفصل الأول

اثر المقومات الجغرافية في تحديد اتجاهات وانماط التوطن الصناعي في الاقليم

١٠١ . مقدمـــــة :

من المتطلبات الاساسية لاعداد مشاريع البحوث ، ايا كانت ، بناء رؤية فلسفية واضحة لجوانب موضوع البحث ، وغالبا ماتتضمن المقدمة ايضاحا لذلك . الا ان موضوعا كالذى نحن بصدده ، وهو التوطن الصناعي الاقليمي ، قد لاتوفر المقدمة القصيرة ايضاحا وافيا له ، لذا فان افراد فصل خاص لعرض خلفيته النظرية ، يمثل مدخلا سليما ومطلوبا ايضا . ولعل من اهم مبررات ذلك ، هو ان هذا الموضوع تتداخل في دراسته والبحث فيه عدة علوم ، فصار ضروريا تحديد الهوية الجغرافية للبحث فيه ومنذ البداية ، من خلال التأكيد على دور عناصر البيئة الجغرافية في الاقليم وقدرتها في التأثير على الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي ومن ثم في بناء انماط مكانية وقطاعية معينة تتلائم وطبيعة وخصائص الاقليم .

ان هذا التأكيد لايعني ان عوامل التأثير والتوجيه تقتصر على تلك التي تأتي من داخل الاقليم ، فكثير منها يأتي من خارجه : من الاقاليم المجاورة ، ومن التطورات التي تحصل في الاقتصاد القومي وخاصة في النشاط الصناعي ، بل ان بعضها قد يأتي انعكاسا لتطورات تحدث على المستوى العالمي ، وتتخذ اشكالا عديدة ، منها التبدلات التقنية والاقتصادية والسياسية .

وهذه العوامل متداخلة في تأثيراتها ، وفي نتائج مؤثراتها تلك ، مما يعني صعوبة تحديد مقدار واتجاهات تأثير كل منها . كما ان افتراض الاقتصاد الاقليمي مغلقا لتحديد اتجاهات عمليات التوطن فيه ، امر غير وارد ، بل ان صحة مثل هذا الافتراض تتراجع باستمرار حتى على المستوى القومي لذات الاسباب ، لذلك فان اقتصار البحث على عناصر البيئة الجغرافية المحلية ، قد لايوفر ايضاحا كافيا لموضوع البحث ، وقد يسهم في الوصول الى تعاميم غير كافية . لكل ذلك فان البحث قد تناول كل العوامل المؤثرة في تحديد الاتجاهات العامة للتوطن وانماطه ، مع ابراز والتأكيد على دور المقومات الجغرافية المحلية في ذلك .

وفي انماط التوطن قدمنا ايضاحا للقائم منها على المستوى العالمي ، على ان ذلك لايعني حتمية التطابق بين الاتجاهات العالمية والاقليمية . فلكل اقليم من الخصوصية في الامكانات والظروف مايهيء لبناء خصوصية مماثلة في الاتجاهات العامة للتوطن الصناعي ، وهذا ماحاول الفصل تقديم مدخلا نظريا واضحا له .

وفي كتابة مباحث الفصل حرصنا على الاطلاع على ماتيسر من ادبيات عن موضوعاته ، جلها في حقول تخطيطية واقتصادية . وجهد الباحث في تكييف مضامينها لتتماشى واتجاهات

البحث الجغرافية ، فالتقط افكارا من هنا وهناك ، وصاغها باسلوبه الخاص ، ومع هـــذا ولما تقتضيه الامانة العلمية دون المراجع التي اطلع عليها او استفاد منها في كتابة مباحث الفصل رغم انه كان يختلف عنها في الاتجاهات وفي كثير من التفاصيل ايضا .

٢٠١ . الصناعة وتطور اتجاهات البنية الاقتصادية في الاقليـم :

تسهم الصناعة بدور ايجابي فاعل في تدعيم بنية الاقتصاد الاقليمي وفي تحفيز نمـــو قطاعاته ، بل انها تعتبر العامل الاكثر تأثيرا وسرعة في هذا المسعى مقارنة بالانشطـــة الاقتصادية الاخرى لما للصناعة من روابط باتجاهات مختلفة مع تلك الانشطة ، اضافة لتأثيراتهـا المضاعفة Multiplier Effects اللاحقة سواء داخل الاقليم او في خارجه . ويمكن ان نجمل تأثيراتها الاساسية بما يأتي :

اولا : تعتمد الصناعة في توفير مستلزماتها السلعية على انتاج الحرف الاوليـــــة Primary Industries الزراعة والرعي ، التحجير والتعدين ، جمع ثـــروات الغابات ، صيد حيوانات البر والبحر(١) . وتعزيز الانتاج الصناعي الاقليمي يتطلب توفير مزيد من المدخلات Inputs ، مما يضيف طلبا على انتاج هذه الحرف ، خاصة عندما يشارك الاقليم بنسبة هامة من هذه المدخلات . ان متانة الروابط بيـــن الانشطة الاقتصادية الاقليمية يعني تكاملها وزيادة فاعلية كلا منها في الاقتصـــاد الاقليمي(٢) .

ثانيا : ان تطور الصناعة في الاقليم يعني تشغيل للعمالة العاطلة فيه واضافة فرص عمـــل . وبغية تطوير مهارات العمالة يتطلب فتح مراكز تدريب واقامة دورات تأهيل واستخدام مزيد من التقنيات الصناعية ، مما ينعكس في احداث تأثيرات ايجابية على بنية الاقليم السكانية وحركتهم منه واليه ، ثم التأثير في عملية التحضر Process ، بما يتضمن ذلك من تطوير لمستوى التعليم والصحة والثقافة وغيرهـــا

---

(١) د . ابراهيم شريف ، جغرافية الصناعة ، دار الرسالة للطباعه ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢ ــ ٣ .

(٢) Sutcliffe R.B., Industry and Underdevelopment, Addison-Wesley, Pub.Co., Spain, 1971, p.82.

من جوانب الحياة الاجتماعية . هذه التأثيرات تعين في قوة الهيكل الاقتصادى الاقليمي Regional Economic Frame Work.

ثالثا : ان القدرة الكبيرة للصناعة على زيادة الناتج المحلي Gross Domestic Product ، وثم معدل الدخل الفردى Per-Capita Income في الاقليم يؤدى الى زيادة الطلب على السلع الصناعية والخدمات المختلفة ، فيصبح الاقليم جاذبا لاقامة مزيد من الانشطة الاقتصادية والخدمية فيه وخاصة الصناعية منها (١) .

رابعا : ولكثير من الصناعات مثل الهندسية والكيمياوية روابط امامية عديدة Forward Linkages (٢) ، فبعض منشآتها تنتج سلعا وسيطة ، وهذا يشجع اقامة منشآت اخرى تستخدمها كمواد اولية في عملياتها الصناعية ينتج عنه تساوق في حركة النمو الاقتصادى الاقليمي Regional Economic Growth

خامسا : والصناعة تنتج سلعا نهائية انتاجية تساعد في تطوير قطاعات اقتصادية اخرى مثل الزراعة ، النقل والخدمات الاخرى ، وتنتج سلعا اخرى استهلاكية لها دور في رفع المستوى المعاشي لسكان الاقليم ، وكل ذلك يزيد في نشاط الحركة التجارية داخل الاقليم ، وبينه وبين الاقاليم التي تغذى صانعها وتستهلك من انتاجها .

---

(١) Bar- El Rapael, "Industrial Dispersion as an Instrument for The Achievement of Development Goals", Economic Geography, Vo.1.61, No.3, July, 1985, U.S.A., p. 206.

(٢) ترتبط الصناعات مع بعضها بعدة انواع من الروابط Linkages هي : المادية Material ، الخدمية Service ، والادارية Administrative والمادية تصنف الى : رأسية Vertical افقية Horizontal قطرية Diagonal والمتعددة Multiple . والرأسية تصنف الى : امامية Forward وخلفية Backward . لتفاصيل اضافية راجع :

أ- Jarrett H.R., A Geography of Manufacturing, Macdonal and Evan Ltd., Fletcher & Sons Ltd., 2nd Ed.U.K., 1974, pp.123-125.

ب- Streper Michael, " Toward A Structural Theory of Industrial Location " pp.23-24, John Rees and Anothers, Industrial Location and Regional Systems, Crom Helm Ltd, U.K., 1981.

جـ- د . عبد خليل فضيل ، دراسات في الجغرافية الصناعية ، جامعة بغداد ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ص ٥٩ - ٦٢ .

سادسا : والنشاط الصناعي يسبقه وقد يلازمه او يليه ايضا تطوير للبنى الارتكازية Infrastructure وخدمات رأس المال الاجتماعي Social Capital والتسهيلات المالية والصرفية Financial Facilities ، وهذا التطور ينعكس في احداث تأثيرات ايجابية في الحياة العامة والاقتصادية ، في الاقليم ومن ثم في الهيكل الاقتصادى الاقليمي .

سابعا : وللصناعة تأثيرات غير مباشرة يحدث بعضها في الامد البعيد ، فهي مثلا توفر فرص عمل في قطاعات البناء والتشييد ، نقل العاملين ، التسويق والخزن ، وتزيد في الطلب على السلع الزراعية والصناعية لاستهلاك العاملين فيها . مما يوفر فرص عمل اضافية في قطاعات اقتصادية وخدمية اخرى ، ويزيد في فاعلية هذه القطاعات في تكوين الناتج المحلي GDP وفي عموم الحركة الاقتصادية في الاقليم .

ثامنا : ان التطور الصناعي يساعد في استقرار الاقتصاد الاقليمي وحمايته من التقلبات اسهامه في تدعيم البنية الاقتصادية الاقليمية عامة Regional Economic Structure من خلال تنويع مصادر الدخل ، وتقوية العلاقات البينية بين قطاعات الهيكل الاقتصادى الاقليمي Relations within Regional Economic Sectors

تاسعا : ولها ايضا تأثيرات اخرى لاتقل اهمية عما سبق تتعدى البعد القطاعي Sectorial Dimension الى البعد المكاني Spatial Dimension

ان معظم الانشطة الاقتصادية يرتبط نجاحها بالتوطن في مواقع معينة تتميز بتقديمها مزايا ومنافع عديدة للانشطة القائمة فيها ، مثل ذلك المراكز السكنية والصناعية الكبيرة ، مما يحرم مواقع اخرى من فرصة النمو والتطور وقطف ثمارهما ، مما يخلق تباينا واضحا في مستويات النمو والدخول بين اقليم واخر ، وموقع واخر داخل الاقليم . والصناعة هي الاكثر قدرة وسرعة على تقليص هذا التباين ، فكثير من فروعها تتميز بامكانية اقامتها في مواقع عديدة وان اختلفت هذه في خصائصها . وبذلك يمكن الافادة من هذه الفروع في احداث حركة نمو في الاقليم والمواقع التي تعاني من تباطؤ في نموها الاقتصادى او الاجتماعي او السكاني .

عاشرا : وفي التأثير المكاني ، ايضا يمكن للصناعة احداث تغييرات اساسية في الاشتراك الفاعل لكل اقليم وموقع فيه في اجمالي حركة الاقتصاد الاقليمي ، باختيار فروع صناعية معينة تتوافر لها مقومات محلية مثل احتياطات للثروة المعدنية لم تستثمر او تصدر بهيئة خامات دون تصنيع او انتاج زراعي فائض يصدر بطريقة مماثلة .

٣٠١٠ اثر عناصر البيئة الجغرافية في تغيير مكانة الصناعة في الهيكل الاقتصادى للاقليم

تحتل الصناعة مكانة هامة في اقتصاديات اغلب بلدان العالم ، وهي في تزايد مستمر وتبدو هذه المكانة اكثر وضوحا في البلدان المتقدمة منها في البلدان النامية ، بل انها تعد احدى اهم ركائز هذا التقدم . وتتباين بلدان العالم واقاليمها المختلفة كثيرا في موقع واهمية الصناعة في هيكلها الاقتصادى ، سواء باعتبار نصيب الصناعة من اجمالي قيمة انتاجها المحلي او باعتبار ماتستخدمه من مشتغلين مقارنة باجمالي العاملين في جميع قطاعات الاقتصاد . فالبلدان الصناعية الكبرى يزيد ماتسهم به الصناعة فيها على ٣٠٪ من اجمالي انتاجها القومي ، في حين يتراجع هذا الاسهام الى مادون ١٥٪ في بلدان كثيرة في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية(١) . وفي الصناعة ايضا يعمل مايزيد على ٢٠٪ من اجمالي العاملين في البلدان الصناعية ، بل انه يزيد على ٣٣٪ في المانيا مثلا ، لكنه يقل عن ذلك كثيرا في بلدان المجموعة الثانية والتي تشكل غالب بلدان العالم النامية(٢) . ويمكن ملاحظة تباين مماثل ايضا باعتبار معدل مايصيب الفرد من قيمة الانتاج الصناعي او قيمته الخافة .

ان من اهم اسباب هذا التباين هو البعد التاريخي متمثلا بعمر الصناعة في البلد او الاقليم ، فالبلدان التي بدأت بها الثورة الصناعية بوقت مبكر ، ومنذ القرن الثامن عشر مثل المانيا والمملكة المتحدة وفرنسا ، تعد الصناعة فيها وفي عدة اقاليم منها اهم نشاط اقتصادى ، فيما بدأت اغلب البلدان النامية بتركيز جهودها على تطوير النشاط الصناعي بعد حصولها على استقلالها الوطني خلال النصف الاول من القرن الحالي .

ومن الاسباب الرئيسة الاخرى هو طبيعة التوجهات الاقتصادية العامة للدولة والاقليمية منها على وجه الخصوص ، والمعتمدة على مقدار ونوع الموارد المتاحة للاستثمار . فبينما تتجه جهود بعض البلدان او اقاليم منها نحو تنمية القطاع الزراعي ، تتجه اخرى نحو تطوير النشاط الاستخراجي Extractive Activity ، بينما تجد اخرى في الصناعة التحويلية Manufacturing Industry طريقا مناسبا لتحقيق التطور الاقتصادى المنشود . وقد

---

(١) Sutcliffe, Industry..., Op.Cit, p. 2.

(٢) Watts H.D., Industrial Geography, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1987, T. 1, P. 1.

تشكل نشاطات اخرى عماد هذا التوجه مثل خدمات النقل او التجارة او السياحة ، والسبب الرئيس لهذه التباينات المكانية الاقليمية Regional Spatial Disparities هو التوزيع غير المتكافيء للموارد الطبيعية Unequal Distribution of Natural Resources ومستلزمات الانتاج الاخرى .

ان هذا التنوع في الامكانات المتاحة وفي طبيعة النشاط الاقتصادي بين الاقاليم عنصر ايجابي يساعد في تعزيز بنية الاقتصاد القومي National Economic Structure بل ان من الضروري تحفيز Induced مثل هذا التنوع لدوره في تحقيق التكامل Integration والتفاعل Interaction بين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الاقليم الواحد وكذلك بين الاقاليم Interregional وبالتالي على المستوى القومي .

وهذه المكانة ليست ثابتة ، فتتعرض الى التغير Change تعزيزا او هبوطا متأثرة بعوامل شتى ، بعضها يرتبط بما يحصل من تغير داخل الاقليم ، او ربما انعكاس لتغيرات مماثلة تحدث على المستوى القومي او العالمي . فعلى المستويين القومي والعالمي يمكن ان يكون لمجموعة من العوامل تأثيرات واضحة مثل تغير انماط الطلب Demand Patterns Change على السلع والمنتجات الصناعية ، التغير التكنولوجي Technology Change ومدى مواكبة الصناعات القائمة على متابعة تطوراته العالمية ، تغير اتجاهات شبكة النقل Transportation Network وكلفها ، الدخل المحلي وحالة الاقتصاد القومي ، توجهات الدولة وسياساتها الاقليمية والقومية ، الاحوال السياسية على المستوى الدولي والسياسات الحكومية الداخلية .

اما على المستوى الاقليمي فتأتي حالة المقومات الجغرافية المحلية ومقدار ماتقدمه من مرتكزات للصناعة في الاقليم في مقدمة هذه العوامل . ان فتح مداخل Access جديدة لمواد اولية محلية ، اكتشاف مواد اولية معدنية ، زيادة في الانتاج الزراعي بما يفضي الى توفير فائض منه للاستخدام في الصناعة ، انتاج محاصيل صناعية بمقادير تسمح بانشاء وحدات تصنيعية لمعالجتها ، اجراءات تنظيمية تشجع عمليات الادخار والاستثمار الصناعي في الاقليم ، تحسين كبير في امتداد وكفاءة شبكة النقل والمواصلات القائمة ، واقامة انماط جديد لها تتميز بانخفاض كلفها مثل مد خطوط للسكك الحديدية او الافادة من النقل المائي ، الاستقرار السياسي والامني في الاقليم . كل هذه عوامل تشجع على تدعيم مكانة الصناعة في الاقليم ، وقد يحصل تراجع فيها في حال تدهور هذه المقومات .

والتغير قد يشمل احد اعتبارات النشاط الصناعي او جميعها ، فمثلا شهدت البلدان الصناعية الكبرى خلال عقد السبعينات تراجعا في نسبة العمالة الصناعية Deindustrialization من اجمالي العمالة فيها ، غير ان هذا التراجع لم يرافقه تراجع مماثل في قيمة الانتاج الصناعي او نسبته من اجمالي انتاجها القومي ، وهذا يتمثل بظاهرة نمو الانتاج وانخفاض مستويات الاستخدام Jobless Growth ان التغير في مستويات الاستخدام الصناعي قد لاينعكس بالضرورة وبنفس الاتجاهات على مخرجاته ، فنمو العمالة عادة ينعكس في نمو المخرجات Outputs ، لكن تراجع مستويات الاستخدام يمكن ان يرتبط بتراجع المخرجات وكذلك بارتفاعها . وهذا التراجع هو الاخر يتباين اقليميا تبعا لذات الاحوال السابقة(١) .

كما ان النشاط الصناعي قد لايحقق قدرا هاما وكبيرا من فائض القيمة على الرغم من ارتفاع قيمة الانتاج الصناعي ، ويحصل ذلك عندما ترتفع كلف الانتاج لسبب او لاخر فينجم عنه تراجع في اهمية الصناعة وموقعها في الهيكل الاقتصادي الاقليمي .

---

(١) عن هذا التغير راجع :

أ- Ibid, pp. 1-2

ب- Tailby Stephanie and Colin Whitston, Industrial Relations and Re-structuring, p.3, " Stephanie and Colin, Manufacturing Change, Basil Black weel, Camelot Pr., U.K., 1989.

٤٠١ • توجيه عمليات الاستثمار الصناعي في الاقليم :

تهدف عمليات الاستثمار Investment Processes في القطاعات الاقتصادية المختلفة الى تنمية دور هذه القطاعات في الاقتصاد القومي والاقليمي ، مما يؤدى بالنتيجة الى زيادة قيمة الناتج المحلي GDP والفردى ، فتتزايد تبعا لذلك القدرة في الاقليم على الادخار Saving ثم الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبالتالي تصاعد قدرات الاقليم على تكوين رأس المال الثابت Fixed Capital Formulation • ويزداد نتيجة ذلك ايضا الطلب على السلع والخدمات • كل ذلك يحفز على مزيد من الاستثمار والانتاج فتتوالى دورات متعاقبة ومتصاعدة من الاستثمار والانتاج والدخل ، ثم الطلب والانتاج ، تؤدى الى نمو اقتصادى متصاعد وتطور ملائل في حياة المجتمع ، وبذلك تجتاز مثل هذه المجتمعات حالة التخلف التي كانت عليها •

والاستثمار يمكن ان يتم برؤوس اموال عائدة الى القطاع العام (الاشتراكي ، الحكومي) Social Sector او القطاع الخاص Private Sector ، وقد يشترك الاثنان فعند ذاك يسمى بالقطاع المختلط Mixed Sector ، كما قد تقوم به هيئات او جمعيات فيدعى بالقطاع التعاوني Co-operative- Sector

ومصدر الاموال يمكن ان يكون محليا او خارجيا ، وماكان منه من الخارج قد يأتي بهيئة قروض او مساعدات من مصارف او حكومات • وتختلف مصادر التمويل الاستثمارى عن بعضها في الاهداف والوسائل ، بل وفي مواقع الاستثمار ايضا • فالقطاع الخاص مثلا يستهدف الربحية الاقتصادية المجردة ، ويختار لاموالة القطاعات او الفروع التي تدر ربحا اعلى وبوقت اسرع • ويختار مواقعها في مراكز تكتل النشاط الاقتصادى التي تحقق له هذا الهدف • اما القطاع العام فانه وان كان يرغب في تحقيق ذات الاهداف ، الا انه ينبغي اضافة لذلك تحقيق اهداف اخرى منها مثلا الربحية الاجتماعية واعادة بناء هيكل العمالة Labour Structure Re-Construction ، احداث تطوير في البنية الاجتماعية والسكانية في الاقليم ، ومنها ايضا توفير متطلبات امنية وعسكرية معينة • فتختار الدولة لاستثماراتها قطاعات لايلجها القطاع الخاص لضالة عائدها الاقتصادى ، وقد تختار مواقع لهذه الاستثمارات بحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها لذات الاسباب •

اما الافادة من رأس المال الاجنبي فانها محكومة بشروط اضافية اخرى ، منها طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية للنظام السياسي واستقراره ، وعلاقاته الخارجية ، وطبيعة

الضمانات التي يقدمها للاستثمار الاجنبي، بما في ذلك القوانين السارية على مستوى الدولة او الاقليم، وفيما يبدو ان هناك اتجاها عالميا في الوقت الحاضر يزداد فيه وبشكل سريع دور رؤوس الاموال الاجنبية في عمليات البناء الاقتصادي في عدد من بلدان العالم النامية ، سواء اكان مصدره الحكومات او المصارف الاجنبية ، او في الغالب ماتقوم به الشركات العالمية الكبيرة Multi National Corparations بفتح فروع لها في الدول النامية ،وفي بعض اقاليمها (١). ومن الدول المحتضنة لهذا الاتجاه دول في امريكا الجنوبية مثل البرازيل والمكسيك ، واخرى في اسيا مثل تايوان ، كوريا الجنوبية ، هونك كونك وسنغافورة . كما ان بعض الدول اعلنت احد اقاليمها بخاصة الساحلية منها منطقة حرة للتجارة والاستثمار على المستوى الدولي ، فتنشط فيه حركة الاستثمار برؤوس اموال اجنبية .

وعمليات الاستثمار قد تتركز في قطاع اقتصادي معين ، او انها تشمل كل القطاعات باهمية متقاربة . وفي الغالب تستقطب التجارة ، العقارات ، الصناعة والزراعة اهتمام القطاع الخاص ، فيما تنفق الجهات الحكومية والعامة اغلب اموالها على مشاريع الماء والكهرباء ، التربية والتعليم ، الصحة ، النقل والمواصلات وخاصة في الدول النامية .

تتميز بعض القطاعات بانها اكثر قدرة على اعادة تكوين رأس المال ، وهي القطاعات الانتاجية وعلى وجه الخصوص الزراعة ، التعدين والصناعة التحويلية . وتأتي الاخيرة في مقدمة هذه القطاعات على تحقيق هذا الهدف ، كما انها تأتي في المقدمة ايضا بدورها في تحفيز القطاعات الاخرى على النمو لما لها من شبكة واسعة من الروابط مع تلك القطاعات .

يمكن تقدير مدى فاعلية التوجه الاستثماري نحو الصناعة او غيرها بمؤشرات اهمها نصيب هذا القطاع او ذاك من الناتج المحلي ، او في تطور او تراجع قيمة الانتاج او القيمة المضافة او في نصيب الفرد منهما . ومن الوسائل المساعدة الاخرى لمعرفة كفاءة هذا الاستثمار في القطاع الصناعي قدرتها على توفير فرص عمل واحداثها التغيير في هيكل العمالة القومي والاقليمي .

ومن الضروري اعطاء اسبقية في الاستثمار للقطاعات الانتاجية وفي مقدمتها الصناعة التحويلية ، الا ان تركيز عمليات الاستثمار في هذه القطاعات واهمال القطاعات الاخرى مثل البنى الارتكازية يجعل الاخيرة معوقا امام حركة التنمية الشاملة .

---

(١) Ibid, p. 3.

وايا كانت الاهداف المتوخاة من عملية الاستثمار في القطاع الصناعي فان الربحيـــــة الاقتصادية يجب ان تبقى من بين اهم واول الاهداف ، سواء كان ذلك برؤوس اموال خاصـة ام عامة ، في ظل نظام رأسمالي ام اشتراكي ، على المستوى القومي او الاقليمي . وهذا يعود الى الحاجة الى تراكم رأس المال . فالانفاق الاستثماري في مشاريع ومواقع خاسرة اقتصاديا يحـد من القدرة على الاستثمار لاحقا ، وبالتدريج تتباطأ وقد تتوقف حركة الاستثمار وثم النمو الاقتصادي اما الاستثمار في مشاريع صناعية ومواقع توفر ربحية اقتصادية عالية فانه يوفر قدرة اكبر على مزيد من الاستثمار ، الا انه قد يفتقد الى تحقيق الاهداف الاخرى المتوخاة من وراء عملية التنميـــة الصناعية . وقد انتبهت لذلك اخيرا معظم الدول ذات الاقتصاديات المخططة ، فحولـــت كثيرا من مصانعها خاصة الخاسرة منها والصغيرة الى القطاع الخاص ، واولت هذا القطاع مزيدا من الاهتمام والدعم كي يؤدي دورا اكبر في عملية البناء الاقتصادي والصناعي منه على وجـــه الخصوص .

ان هذا الاتجاه وفر لهذه الدول قطف ثمار المشاريع الرابحة ووقف او تقليـــــل استنزاف الموارد المالية المحدودة اصلا ، واعانها ايضا على توجيه جهودها نحو الفروع الصناعية التي يعجز او يحجم القطاع الخاص عن ولوجها مثل الصناعات المعدنية الاساسية ، الهندسية والبتروكيماوية . وهي فروع تتطلب اقامتها استثمارات ضخمة وقدرات فنية كبيرة واسواق واسعة . كما اخذ القطاع العام على عاتقه مهمة بناء الصانع الضخمة التي لاقبل للقطاع الخاص في بنـــاء مثيل لها .

تتسارع عمليات الاستثمار حينما تزداد الدخول والمدخرات للافراد او المؤسســـــات الاقليمية او الدول ، لكن التلقائية Automatism في ذلك تؤدي الى تراكم هـذه الاستثمارات في قطاع دون اخر او اقليم دون غيره (١) . فيستقطب احد القطاعات او الفـــروع او بعضها ، واحد الاقاليم أو المواقع او بعضها معظم الاستثمارات وبذلك يتحول الاقتصـاد القومي او الاقليمي الى اقتصاد وحيد الجانب Mono-Economy يلعب فيه احد القطاعات الاقتصادية او الفروع الصناعية الدور الرئيس ، فيما يكون دور القطاعات والفـــروع الاخرى هامشيا ، فيكون عرضة للتقلبات .

---

(١) Kuklinski Antoni, Regional Disaggregation of National Policies and Plans, Mouton Co., Hungary, 1975, pp. 161-162.

ومثل ذلك يحصل على المستوى المكاني ايضا ، حيث يسهم اقليم او اكثر ، وربما مواقع محدودة بمعظم الانتاج الاقتصادي او الصناعي ، وتظل بقية الاقاليم او اجزاءها تفتقر الى الفاعلية والى الاشتراك المؤثر في البناء الاقتصادي .

تقوم الحكومات المركزية والمؤسسات الاقليمية في دول كثيرة باتخاذ اجراءات تنظيمية تشجيعية لتوجيه حركة الاستثمار نحو القطاعات المطلوبة ، او فروع صناعية معينة ، او اقاليم ومواقع محددة . وتتباين الوسائل من دولة لاخرى ومن اقليم لاخر ، ومن وقت لاخر ايضا .

ان الاتجاهات المكانية لتدفقات الاستثمار تتحدد على المستوى الاقليمي بعدة مؤشرات محلية رئيسة هي :

اولا : انتاجية رأس المال المستثمر او مايسمى بالكفاءة الاقتصادية للاستثمار Economic Efficiency for the investment . فبعض الاقاليم تتميز بارتفاع العائد الاقتصادي للاستثمار فيها لعدة اسباب منها ارتفاع انتاجية العاملين ، وفرة المواد الاولية ، اتساع السوق ، ارتفاع الدخل ، مما يجعل هذه الاقاليم والمواقع مغرية للمستثمرين لبناء مشاريعهم فيها (١) .

ثانيا : وتكون جاذبة ايضا تلك الاقاليم التي تتبنى سياسات لتسهيل تدفق الاستثمارات اليها مثل قوانين التحويل الخارجي ، الضرائب ، القروض ، المساعدات ، الفوائد المصرفية وغيرها .

ثالثا : حالة العمالة الاقليمية من جانب كفاءتها الانتاجية ومستوى الاجور . والاقاليم الجاذبة للاستثمارات تلك التي يترافق فيها انخفاض الاجور مع ضمان انتاجية عالية للعاملين فيه .

---

(١) راجع :

أ ـ Hooder B.W. RogerLee, Economic Geography, Methuen Co.Ltd., London, 1974, p.75.

ب ـ Richardson Harry W., Regional and Urban Economies, Pitman Pub.Ltd., U.K., 1979, p.132.

جـ ـ Zaremba, Stanistaw M., Locational Problems in The USSR., Centre For Regional Economic Studies, 1964, pp.2-5.

د ـ د . حسن محمود الحديثي ، الواقع الجغرافي لمرتكزات التنمية واتجاهاتها المكانية المقترحة في الصحراء الغربية من العراق (تحليل جغرافي ـ اقتصادي في تنمية المناطق الجافة) مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٢٨ ، تموز ١٩٩٥ ، ص ص ٤٤ ـ ٤٦ .

رابعا : حالة الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة للاستثمار في الاقليم . فالاقاليم التي تتوافر فيها موارد كبيرة للثروة تهيء فرصة كبيرة لاجتذاب رؤوس الاموال للاستثمار في اقامة صناعات استخراجية وتحويلية فيها . وينبغي هنا الاشارة الى ان التقدم العلمي قد غير من كلفة استثمار هذه الموارد مما اتاح اقامة صناعات في مواقع واقاليم لم يكن ممكنا اقامتها فيها سابقا (١) .

خامسا : مقدار رؤوس الاموال المحلية المتاحة للاستثمار في الاقليم . ويعتمد مقدارها هذا على الناتج الاقليمي وعدد سكان الاقليم وطريقة توزيع الثروة مما له علاقة بطبيعة الانظمة السياسية السائدة ، وغنى الاقليم او فقره بالموارد واستثمارها . فالتوجه الاساسي والسليم يجب ان يبدأ بالمقدرات المحلية للادخار والاستثمار (٢) .

---

(١) Sutcliffe, Industry and..., Op.Cit, pp. 107-

(٢) Miller E.Wellard, Manufacturing, The Pennsylvania State University press, U.S.A., 1977, pp. 87-88.

١٠٥٠١ الاتجاهات المكانية للنمو الصناعي في الاقليم :

تهدف سياسات التنمية الاقتصادية القومية منها والاقليمية الى زيادة الناتج القومي والاقليمي ، وتعد الزيادة الكمية في الانتاج الصناعي احدى ابرز وسائل تحقيق ذلك . وهذه الزيادة يمكن ان تتحقق باحدى طريقتين او بكلتيهما : الاولى يتم فيها اعادة تنظيم المؤسسات الصناعية القائمة والاستخدام الاكفاء لعناصر الانتاج المتاحة ، والثانية يتم فيها استثمار المزيد من الموارد المالية في القطاع الصناعي في تمويل مشاريع صناعية جديدة New Industrial Projects او توسيع المشاريع القائمة Expansion او تحديث Modernization هذه المشاريع . والطريقة الاولى تعطي الاسبقية لاعتمادها على الامكانات الذاتية الا انها اقل تأثيرا وسرعة في احداث النمو المطلوب . اما الطريقة الثانية فهي اكثر تأثيرا وسرعة الا انها اكثر صعوبة لحاجتها لموارد مالية Financial Resources اضافية قد لا يكون من السهل توفيرها ، والى اتخاذ قرارات استثمارية اساسية مثل ماذا ؟ وما مقدار ؟ واين ننتج ؟ ثم وضع الية لتنفيذ هذه القرارات(١) ، واذا كانت هذه القرارات تتعلق بالانتاج كما يبدو الا انها في الحقيقة تبدأ وتهتم بالاستثمارات المخصصة للتنمية الصناعية وكيفية توزيعها بين فروع النشاط الصناعي المختلفة ، اضافة لدراسة مواقع هذه الاستثمارات او المشاريع(٢) .

والنمو الصناعي Industrial Growth اما ان يكون في حجم Size وقيمة Value الانتاج الصناعي عامة او في احد فروعه . كما انه قد يحصل في اقليم او موقع دون اخر .

وقد ترافق عمليات النمو الصناعي تغييرات هيكلية Structural Changes في فروع النشاط الصناعي مما يؤدي الى اعادة بناء الهيكل الصناعي الاقليمي Re-Construction of Regional Industrial Frame Work .

كما قد تحصل تغييرات مماثلة في العلاقات البينية التبادلية بين القطاعات الاقتصادية وفروع

---

(١) Hoover and.., Economic.., Op.Cit, p. 64.

(٢) R. Richardson, Regional and Urban ..,Op.Cit, p.145.

النشاط الصناعي الاخرى Exchange Relations with other Economic Sectors وعند ذاك تحقق مثل هذه التطورات التنمية الصناعية Industrial Developments وهي اشمل واكثر عمقا من النمو الصناعي ، كما ان اثارها على البنية الاقتصادية الاقليمية اكثر ايجابية .

يحدث النمو الصناعي اما بطريقة تلقائية ، كما في اغلب البلدان او الاقاليم المتطورة صناعية ، او بطريقة مخططة planned وفق سياسات Policies محددة تضعها الادارات المحلية او المؤسسات الحكومية المركزية ، على ان تكون الاقليمية منها متوافقة مع السياسات القومية سواء صدرت من هيئات اقليمية او مركزية ، معززة لها وغير متعارضة .

وفي ثلاثينات القرن الحالي وجدت الدول المتقدمة صناعيا وفي مقدمتها المملكة المتحدة وفرنسا ان النمو الصناعي التلقائي قد افرز كثيرا من المشاكل الاقليمية Regional Problems والتي لم يكن ممكنا تجاوزها بنفس الطريقة التلقائية ، وان هذا النمو قد اتخذ اتجاهاتا وابعادا غير مرغوبة اهمها اختلال التوازن المكاني له Spatial Disequilibrium . اتبعت هذه الدول سياسات وتوجهات تهدف الى تصحيح المسارات المكانية للنمو الصناعي وفقا للاهداف العامة التي رسمتها حكوماتها دون ان يكون تدخلها مباشرا ، وتفصيليا عدا تلك الدول التي كانت تتبع منهج الاقتصاد المخطط . وقد كان لكل تلك السياسات اهدافها ووسائلها الخاصة التي تتناسب وطبيعة المشاكل التي تعاني منها اقاليمها الجغرافية ، فما يصلح من الوسائل لحل مشكلة النمو الصناعي في اقليم ما قد لاتناسب اقليما اخر(١) . غير ان ذلك لايلغي امكانية الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال . ونظرا لكون الصناعة تتصف بالدينامية المستمرة اصبح ضروريا اعادة تقويم هذه السياسات بين فترة واخرى لمعرفة مدى نجاحها او فشلها في تحقيق الاهداف المحددة ورسم سياسات

---

(١) في المملكة المتحدة استخدمت سياسة الجزرة والعصا The Strick and the Carrot لاعادة تقويم النمو الصناعي الاقليمي ، فيما استخدمت فرنسا سياسة تقسيم الدولة الى اقاليم بحسب اهمية الصناعة فيها . ولمعلومات تفصيلية راجع :

أ- Clawson John, An Introduction to Regional Planning Hutchinson Pub.Group, 2nd.Ed., U.K., 1983, pp. 196 - 245.

ب- Keeble David, Industrial Location and Planning in U.K., Methuen & Co.Ltd.,London, 1976,pp. 201-212.

جـ- Smith David, Industrial Location, John Wiley & Sons,Inc.m U.S.A., 1971, pp. 463-464.

وبرامج تتناسب وكل مرحلة لضمان استمرار عملية النمو الصناعي وفق الاتجاهات والانماط المكانية والقطاعية المرغوبة .

والنمو الصناعي الاقليمي لايمكن ان يحدث بمعزل عن حالة الاقتصاد الاقليمي او حتى حالة الاقتصاد القومي بشكل عام ، سواء من حيث مسببات هذا النمو او من حيث نتائجه ، بل ان مثل هذه الاعتمادية Dependency تعكس حيوية وعمق الترابط بين الاقتصاد الاقليمي والقومي . فالنمو الصناعي في الاقليم يمكن ان يحدث كاستجابة لنمو الاقتصاد القومي National Economic Growth بفروعه المختلفة او ببعضها ، وقد يحدث التراجع بنفس الاتجاه ايضا . وفي الاتجاه الاخر فان النمو الصناعي الاقليمي لابد ان يسهم بقدر او باخر في النمو الصناعي القومي وبالتالي في تنشيط الاقتصاد القومي بشكل عام ، الا ان عمق واتساع عملية انتقال الحركة مابين هذه القطاعات لاتحدث بوتيرة واحدة بسبب خصوصية وطبيعة كل منهما (١) .

يعد التقدم التقني Technical Progress احد ابرز محفزات النمو الصناعي خاصة في الفروع الصناعية الاكثر قدرة على الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل الصناعات الهندسية ، الكهربائية والالكترونية . وتبعا لذلك فان توطن مثل هذه الصناعات في اقليم معين يعطيه ميزة تتمثل بتفوقه على اقاليم اخرى في نسبة النمو الصناعي المتحققة . مقابل ذلك فأن تخلف صناعة ما عن استيعاب التطورات التقنية الحديثة ومتابعتها يؤدي الى تباطؤ في عمليات نموها وربما تباطؤ مماثل في النمو الصناعي الاقليمي بشكل عام (٢) .

وبهذا فان النمو الاقليمي يمكن تحفيزه باقامة او التوسع في مثل هذه الصناعات التي تدعى بالمحفزة للنمو Propulsive Industries او الصناعات القائدة Leading Industries (٣) .

---

(١) Richardson Harry W., Regional Economics, Pedwood Press, Ltd. London, 1969, p. 343.

(٢) أ- Stb oper , Toward...Op.Cit.p.20.

ب- Morgan D.F Moses, Industry Perspectives on Growth and

ج- Change In Manufacturing Sector, pp.42-45, Pees, Industrial

(٣) Richardson, Regional Economics, Op.Cit, p. 414

والنمو الصناعي الاقليمي يمكن ان يتحفز او يستفيد من امكانات خارجية مثل التمويل المالي الخارجي وطنيا كان ام اجنبيا ، اسواق جديدة خارج الاقليم او ارتفاع الطلب الخارجي على منتجات الاقليم الصناعية ، مواد اولية ومصادر طاقة وعمالة من خارج الاقليم . الا ان من المؤكد ان هذه العملية لاتمتلك مقومات النجاح المطلوبة ، لان اسباب نجاحها تقع خارج الاقليم . ومن المؤكد ايضا ان مساهمة هذه العملية في احداث تأثيرات ايجابية في حالة الاقليم ستكون محدودة ، لان عائد الاستثمار يتسرب غالبا خارج الاقليم للبحث عن فرص استثمارية افضل ، والطلب الذى تحدثه عمليات التطور الصناعي قد لايكون له دور في تنمية او استثمار الموارد المحلية اذا كانت اغلب مدخلات الانتاج يتم تطمينها من خارج الاقليم . اما مخرجات العمليات الانتاجية فقد لاتسهم هي الاخرى في رفع مستوى المعيشة او المستوى الحضارى لسكان الاقليم او في تطوير الانشطة الاقتصادية والخدمية في الاقليم . لذلك فان الاسلوب الناجح لبدء او تشريع عمليات النمو الصناعي الاقليمي هو في الاعتماد بالدرجة الاولى على الامكانات المحلية من الموارد المالية ، بتشجيع عمليات الادخار والاستثمار فيه .

ومن اجل ان يكون النمو الصناعي الاقليمي فاعلا ومؤثرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للاقليم لابد ان تتوفر له عدد من عناصر النجاح واهمها :

اولا : لابد من استيعاب خصوصية الاقليم ، ومقدار حاجته للتنمية ، واختيار افضل المواقع لعمليات الاستثمار فيه ، مع ضمان استيعاب الحالة المستقبلية التي يتوقع تطور الاقليم باتجاهها ، وهذا يتطلب دراسة شاملة Comprehensive Study

عن واقع الاقليم : المرحلة الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي يمر بها ، طبيعة الصناعات القائمة ، الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة حاليا والممكنة مستقبلا ، وعلى ضوء ذلك يتم وضع الخطط التي تستهدف رفع مساهمة الاقليم من الانتاج الصناعي ، والتي يجب ان لاتقتصر على الزيادة الكمية لها فحسب ، بل يجب ان تتعداها الى اعادة بناء الهيكل الصناعي الاقليمي وربما الهيكل الاقتصادى عامة من اجل تطابق وانسجام وتكامل فروع النشاط الصناعي من جهة ، وبينها وبين بقية الانشطة الاقتصادية والخدمية من جهة اخرى . ان تحقيق نجاحات هامة في هذا الاتجاه يجب ان يرافقه نمو مماثل في الزراعة وفي قطاعات الخدمات

الصحية والتعليمية وتسهيلات النقل والمواصلات . ومن دون ذلك لا يمكن توقع حصول واستمرار النمو المطلوب لان الاقتصاد الاقليمي سيكون اقتصادا احاديا يسيطر فيه ويهيمن قطاع واحد .

ثانيا : ان النمو الصناعي يمكن ان يتحفز عن طريق الادخار والاستثمار الداخلي ، ولكن لا يمكن ضمان استمراره بنفس الوتيرة ، مالم يرافقه اعادة توزيع لثمار النمو بشكل عادل ، لان حصده من قبل طبقة او فئة قليلة على حساب فئات السكان الاكبر الباقية ، يعني ابقاء معظم السكان دون مشاركة اقتصادية فاعلة ودون ابداع لعدم وجود الحافز الذاتي لديهم . لذلك فان اعادة النظر بنظام الملكية عامة يعتبر الخطوة المكملة الاساسية لضمان استمرار النمو الاقليمي (١) .

ثالثا : ومن الضروري ايضا تحديد المرحلة التي يمر بها القطاع الصناعي في الاقليم ، مقارنة بمثيله القومي ، وذلك من اجل تحديد نسبة النمو المستهدفة والفترة الزمنية لانجازه ، فاذا كان الاقليم متخلفا عن المستوى العام للنمو القومي فتوجب الاسراع بحركة النمو الصناعي في الاقليم بمعدل يفوق مثيله القومي ، وقد يكون مطلوبا توجيه عمليات الاستثمار نحو قطاعات وانشطة اقليمية اخرى غير الصناعة حينما يكون القطاع الصناعي فيه قد حقق معدلات نمو عالية في اوقات سابقة .

رابعا : يجب عدم اغفال التأثيرات والعلاقات الناشئة والمتطورة بفعل النمو الصناعي ايجابية كانت ام سلبية ، في نفس القطاع الصناعي او في انشطة اخرى ، يأتي في مقدمتها حركة العمالة والهجرة من والى الاقليم ، بنية السكان ونموهم ، اضافة لمشاكل التلوث Pollution ، الازدحام ، ارتفاع مستويات الطلب على الارض والسكن والغذاء والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها .

خامسا : من المستلزمات الاساسية لنجاح عمليات النمو الصناعي تحديد اهدافها الرئيسة : فهل المطلوب تشغيل اكبر عدد من العمالة الاقليمية العاطلة ؟ ام استثمار موارد محلية متاحة ؟ ام تحقيق استثمار اقتصادي كفوء يهدف الى تحقيق ربحية اقتصادية او اجتماعية وربما كليهما . ان هذه الاعتبارات يجب ان تتحدد حتى عند اختيار فروع صناعية معينة دون اخرى (٢) .

---

(١) د . عارف دليلة ، " ازمة التنمية والفكر التنموي الجديد" ، ص ص ٧٤ ـ ٧٥ .
د . عبد الله يوسف ابو عياش ، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، دار القلم ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ .

(٢) عن ستراتيجيات التنمية تابع ما سيتم الاشارة له في المبحث اللاحق .

توجه عملية النمو الصناعي الاقليمي بعدد من العوامل الاقليمية الداخلية منها :

اولا : الموارد الطبيعية المتاحة للاستثمار آنيا وتلك التي يمكن تطويرها لاحقا ، مثل الموارد المعدنية ، الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، مصادر الطاقة والمياه ، ملائمة الظروف الطبيعية (المناخ ، الطوبوغرافية ، التكوين الجيولوجي) لفروع معينة من النشاط الصناعي . ولابد ايضا الاخذ بنظر الاعتبار الانتاج المحلي من السلع نصف المصنعة التي يمكن ادخالها بعمليات صناعية لاحقة . ان النمو الصناعي المستهدف يقوم معتمدا على البنية الصناعية والاقتصادية الاقليمية القائمة ، كما ان احتواء الاقليم على عدد من الصناعات المتطورة ، ونصيب جيد من النشاط الصناعي اعلى من متوسط نصيب الاقاليم الاخرى ، بدوره يساعد على الاسراع بعمليات النمو الصناعي .

ثانيا : الموارد البشرية متمثلة بعرض العمالة وخصائصها في الحجم والمهارة المتاحتين محليا ، مراكز التدريب والتأهيل بضمنها الجامعات والمعاهد التقنية والمدارس المهنية وتوطن مهارات معينة .

ثالثا : مصادر التمويل المحلية التي تعتمد عليها فرص الاستثمار في الاقليم ، وتلك التي يمكن الحصول عليها من خارج الاقليم وخاصة من الحكومة المركزية ، التسهيلات المصرفية ، قدرة السوق على استيعاب الانتاج الجديد ، تسهيلات عملية التسويق وغيرها .

رابعا : التغير في انظمة الاستيطان او اعادة تنظيم شبكة النقل داخل الاقليم بما يساعد في زيادة الانتاجية وخفض كلف الانتاج ، مما يسمح بالاسراع بوتيرة النمو في الاقليم (١)

خامسا : الخصائص الاجتماعية للاقليم ومستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة لسكانه . ان نجاح عملية التصنيع يتطلب قاعدة من المحفزات في السلوك الاجتماعي وفي ميادين الصحة والتعليم والنقل والمواصلات في امتدادها وكثافتها وقدراتها الاستيعابية وكلفتها الاقتصادية .

سادسا : الدخل الفردي في الاقليم ، ففي حالة زيادته لارتفاع الانتاجية او زيادة الاستثمار ، فان ذلك يؤدي الى زيادة الطلب المحلي على السلع المنتجة محليا فتنمو هذه الفروع والقطاعات وبالتالي المواقع بشكل اسرع .

---

(١) Richardson, Regional and Urban ..,Op.Cit,p. 146

سابعا : وهذه الاتجاهات تتباين مكانيا بسبب عامل الموقع الجغرافي وتباين القوة النسبية لقوى التكتل والتشتت . ففي الاقاليم المركزية Central Regions يتساوق النمو باستخدام تقنيات افضل والاستثمار الكفوء للامكانات المتاحة ورفع مستوى الانتاجية ، بل ان ذلك قد يحدث رغم تدني مستويات الاستخدام الصناعي ، بينما يحدث النمو في الاقاليم الخارجية Periphery Regions بمعدلات محدودة وعن طريق انشاء مزيد من المصانع وتوفير فرص عمل اضافية . ان التباين المكاني هذا في نسب النمو ناتج بسبب تباين كلف الانتاج بين الاقاليم او مايسمى بالكفاءة الاقتصادية الاقليمية Intra- Regional Efficiency (١).

ونسبة النمو المتحققة عرضة للتغير زمانيا لاسباب عدة فالمؤثرات الخارجية والامكانات المتاحة في الاقاليم والمواقع عرضة للتغيير من فترة واخرى ، ينجم عنها انتعاش او تدهور في بعض فروع الصناعة او المواقع الصناعية . وكلما كانت الصناعات القائمة في الاقليم معتمدة على موارد محلية تمكنت من التلائم والتبدلات الخارجية المؤثرة وبقدر يفوق الصناعات الاخرى ، مما يعطي الصناعات الاولى وبالتالي مواقعها واقاليمها ارجحية في تحقيق نسب نمو صناعي مستمرة ومتصاعدة (٢) .

---

(١) Ibid,pp. 155-156, 147.

(٢) لتفاصيل اضافية عن النمو الصناعي راجع :

أ- عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في محافظتي البصرة والموصل ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨١ ، ص ص ١٢ - ١٥ .

ب- Stelifte,Industry and ..,Op.Cit,pp.3-7

جـ- Nourse High O., Regional Economics,McGraw-Hill,Inc. U.S.A., 1968, pp. 142-145.

٦٠١ • اثر المقومات الجغرافية في تحديد خصائص البنية الصناعية للاقليم :

تتصف الصناعة بانها من اكثر الحرف انتشارا ، فلا يكاد يخلو منها اقليم صغير او بلدة ومع هذا الانتشار تنوعت الصناعة في انماط بنيتها لتباين مقوماتها من اقليم وموقع لاخر • منسجمة في غالب الاحوال مع المقومات الجغرافية المحلية في الاقليم ، سواء احصل ذلك تلقائيا ام تخطيطيا • وهذه الانماط يعبر عنها بمصطلحات التخصص Specialization والتنوع Diversification (١) .

ان تخصص الاقليم بصناعة او عدد محدود منها او تنوعه بها يأتي في الغالب استجابة لخصائص الاقليم الجغرافية والامكانات المتاحة فيه للاستثمار الصناعي فيه وقدرته على انجاح توطين فرع دون اخر من فروع النشاط الصناعي •

يبدأ الموقع الصناعي غالبا بفرع صناعي معين ، لكنه قد يبقى كذلك ، فهنالك اقاليم ومواقع ومدن تخصصت بصناعات النسيج مثل يوركشاير ولنكشاير في المملكة المتحدة ، وكفر الدوار في مصر ، ومثلها تخصصت بتصفية النفط مثل كثير من مدن الخليج العربي الساحلية ، وغيرها تخصصت بالصناعات المعدنية والهندسية مثل حلوان في مصر والاسكندرية في العراق • صحيح ان هذه المواقع تجتذب مع الزمن فروعا صناعية وانشطة اقتصادية وخدمية اخرى ، الا ان هيمنة الصناعة الاساسية على بقية الصناعات قد تظل قائمة لامد طويل •

ان الاقاليم والمدن الصغيرة والمتوسطة في اعداد سكانها لاتجتذب سوى عدد محدود من فروع الصناعة التحويلية ، فاعداد السكان المحدودة لاتشجع على اقامة تنوع واسع من الصناعات فيها لضآلة الطلب على السلع والبضائع الصناعية • وغالبا ماتقوم في هذه البيئات صناعات استهلاكية صغيرة تعالج موادا اولية محلية ومعتمدة في تسويق منتجاتها على

---

(١) يعني التخصص الصناعي ان صناعة ما يتركز انتاجها في اقليم معين ، وانها تلعب دورا هاما في اقتصاديات الاقليم • اما التنوع فيعني ان صناعات كثيرة تقوم في الاقليم ولاتستحوذ احداها على مكانة في اقتصاديات الاقليم تتفوق كثيرا على مثيلاتها • وعن تعريفها واساليب قياسها راجع :
د • محمد ازهر السماك ، د • عباس علي التميمي ، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، جامعة الموصل ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٧٣ ـ ٢٨٢ •

اسواقها المحلية المحدودة في حجمها وامتدادها الجغرافي ، وعندما تقوم فيها صناعات كبيرة موجهة نحو التصدير فعندها ستكون اكثر ميلا الى التخصص منه الى التنوع (١) .

ان المبرر الاقتصادي لظهور اي نشاط اقتصادي او خدمي يعتمد على حجم الطلب الفعال للسكان المستفيدين من ذلك النشاط ، وبعض فروع الصناعة يمكن ان تقوم منشاتها معتمدة على تجمع سكاني صغير مثل العديد من الصناعات الغذائية ، فيما يتطلب قيام صناعات اخرى مثل الهندسية والكيمياوية تجمع عدد كبير من السكان في اقليم او عدد من المدن المتجاورة لضمان تسويق منتجات هذه الصناعات ولتوفير متطلباتها من العمالة الماهرة والاتصال الواسع بين المنتجين والمستهلكين . وبهذا فان مثل هذه الاقاليم والمدن وان يقوم فيها عدد اكبر من فروع الصناعة التحويلية مما هو الحال بالنسبة لمثيلاتها قليلة السكان فانها تضم فروعا معينة لاتجد في غيرها مواطن مناسبة لاقامتها . وهنا يمكن ان نجد في تعميمات نظرية الاماكن المركزية لكريستالر بهذا الخصوص تفسيرا مقبولا لكثير من الحالات (٢) .

والاقاليم يمكن ان تتخصص بصناعات معينة بتوجيه من مواردها الاقتصادية . ان غنى الاقليم مثلا بثروة معدنية يهيء امكانية لتخصصه بانتاجها وتصنيعها مثل عدة اقاليم ومدن صناعية في اوربا قامت بالقرب من مناجم الفحم والحديد وتخصصت بالصناعات المعدنية ثم الهندسية . ولاتزال مدن مماثلة متخصصة بالفروع المرتبطة بهذه الخامات مثل كثير من مدن الخليج العربي التي تخصصت بتصفية وتصدير النفط الخام ومشتقاته كما سبقت الاشارة .

وغزارة الانتاج الزراعي في الاقليم يوفر امكانية تخصص الاقليم بالصناعات الزراعية Agro Industries مثل استخلاص الزيوت النباتية ، استخلاص السكر ، طحن الحبوب ، تعليب الفواكه والخضر ، تجميد وحفظ اللحوم وغيرها . وتوطن مهارة معينة في اقليم مايمكن ان يكون عاملا هاما في قيام وتوطن صناعة تستفيد من هذه المجاورة ، ونجاح الاقليم في توظيف تلك المهارة بانتاج سلع صناعية تنافسية يساعد على النمو السريع لهذه الصناعة

---

(١) Richardson, Regional and Urban..., Op.Cit., p.307

(٢) ١- Corcliffe G.B., A Theory of Manufacturing Places, pp.40-41,44," Lyndhurst Collins and David F.Walker, Locational Dynamics of Manufacturing Activity, John Wiley & Sons, U.K., 1975.

ب- Robert Peter, Locational Analysis in Human Geography, Hutchinles & Tanner Ltd., U.K., 1965, pp. 125-130.

وربما تخصص الاقليم بها (١) .

وللموقع الجغرافي اثر هام في بناء نمط معين من البنية الصناعية ، فالاقاليم المحيطية البرية منها Landed Periphery Region مثلا تتخصص غالبا بفرع او عدد محدود من الفروع الصناعية ، وذلك لان مثل هذه البيئات تتصف بقلة مداخلها سواء نحو المواد الاولية المتنوعة التي تحتاجها الصناعة الحديثة ، او نحو الاسواق الواسعة لتصريف الانتاج ، في حين ان مواقع هامشية اخرى كالمنافذ البحرية تتمتع بانفتاح كبير على الاسواق الخارجية ، فتتوطن فيها صناعات موجهة للتصدير او صناعات تعتمد على مواد اولية مستوردة .

وتخصص الاقليم بصناعة مايحقق له مزايا عدة ، اهمها القدرة على الانتاج بكلف تنافسية والقدرة على متابعة التطورات التقنية بشكل افضل وبالتالي القدرة على تحسين وتطوير الانتاج بشكل مستمر . ان هذه المزايا تهيء لسيطرة الصناعة على اسواق واسعة قد لاتكون اقليمية او قومية بل عالمية احيانا . من جهة اخرى فان اعتماد الاقتصاد الاقليمي على صناعة رئيسة واحدة يجعله ضعيفا في قدرته على تجاوز الازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها هذه الصناعة ، وخصوصا عندما تكون هذه الصناعة معتمدة في مدخلاتها او مخرجاتها على الاسواق الخارجية .

اما التنوع الصناعي فانه حصل في كثير من الاقاليم والمواقع التي قامت بها الصناعة منذ امد بعيد ، وتحولت مع الزمن الى مراكز كبيرة للجذب الصناعي ، خاصة في مناطق الصناعات المعدنية الاساسية التي توفر روابط عدة وباتجاهات مختلفة مع الفروع الصناعية الاخرى . فهذه الصناعات اجتذبت صناعات الصلب والدرفلة والصناعات الهندسية . وما كان منها قائما على الفحم كمصدر للوقود اجتذب الصناعات الكيمياوية (٢) .

والمراكز ذات الحجوم السكانية الكبيرة غالبا ماتضم تنوعا كبيرا من الفروع الصناعية استهلاكية وانتاجية . كما تتركز فيها كثير من النشاطات الاقتصادية والخدمية ، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية بشتى انواعها وخاصة عندما تتميز بارتفاع مستوى دخول افرادها . ومثل هذه المراكز تتمتع غالبا بمستوى عال من التأهيل الفني للقوى العاملة ، ومدى واسعا من المهارات لما تضمه من مصانع تسهم في تزويد العاملين فيها

---

(١) د . فؤاد محمد الصقار ، التخطيط الاقليمي ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، مطابع رواء ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

(٢) د . ابراهيم شريف ، مصدر سابق ، ص ص ٦٨ ـ ٦٩ .

بالخبرات والمهارات . وقد تضم ايضا مراكز لتدريب القوى العاملة ومعاهد لاعداد الكوادر الوسطى وجامعات او كليات تقنية ، فضلا عن مراكز البحوث التي تهتم بحل مشاكل الصناعة . كل ذلك يهيىء الامكانية لاقامة قاعدة صناعية متنوعة(١) .

واذا كانت صفة الاقاليم الهامشية هي التخصص ، فان صفة الاقاليم المركزية Central Regions هي التنوع ، ولعل العامل الاهم في تفسير ذلك هو تسهيلات النقل والاتصال التي تتمتع بها الثانية ، فهذه توفر مداخل سهلة وكفوءة وبكلف قليلة باتجاه مواقع تزويدها بالمدخلات او مناطق استهلاك مخرجاتها على حد سواء ، هذا اضافة لقدرة هذه الاقاليم على توفير عرض وافر للعمالة حجما ونوعا .

ومع هذا فقد ظهر في السنين الاخيرة في الدول الصناعية الكبرى عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص ، اتجاه جديد ، يتمثل في التأكيد على صناعات معينة هي الصناعات عالية التقنية High Technical Industries مثل الادوات الطبية ، الحاسبات واجهزة الاتصال . فهذه الصناعات تتوطن في المناطق ذات التركز الصناعي العالي والمناطق الحضرية الكبيرة التي توفر لمثل هذه الصناعات متطلبات نجاحها الموقعية الرئيسة ومنها : العمالة عالية التأهيل ، الادارة غير التقليدية ، القرب من مراكز البحوث والتطوير ، تسهيلات النقل والاتصال الواسعة(٢) .

والاقليم الذي تتصف صناعته بتنوع هيكلها يكون اكثر قدرة على مواجهة التقلبات والازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها الصناعة او احد فروعها فيه . الا ان هذا النمط من البنية قد لا يوفر للصناعات المحلية امكانية منافسة الصناعات الخارجية اذا لم تحصل على معونات بطريقة ما من الهيئات الحكومية .

والبنية الصناعية الاقليمية تتطور وتتغير Developing and Change من حين لاخر ، وهذه التغيرات لاتحدث بوتيرة واحدة في جميع الصناعات او الاقاليم او الازمان .

---

(١) د . ابراهيم شريف ، مصدر سابق ، ص٣٩ .

(٢) لمعلومات تفصيلية عن هذه الصناعات راجع :

Malecki Edward J., Industrial Location and Corporate Organization in High Technology Industries, pp. 345-365, Economic Geography, Vol.61, No.4, October, 1985, U.S.A.

وانماط البنية لا يمكن تصور قيامها واستمرارها استجابة لعوامل داخلية فقط ، وبمعزل عن المؤثرات الخارجية ، فالاقتصاد الاقليمي عامة وحتى القومي لم يعد مغلقا ، لان عملية تداخل المؤثرات بين الاقتصاديات الاقليمية والقومية والعالمية تتزايد باستمرار (١) ، ان البنية المكانية للصناعة في الاقليم تأخذ شكلها بالتفاعل بين هذه المؤثرات ، ومن العسير تصور امكانية تحييد عوامل رئيسة مؤثرة فيها (٢) .

فمن المستوى العالمي يكون لتغير انماط الطلب Demand Patterns تأثير هام فالتغير التقني المستمر قد يؤدي الى استبدال Substitution انتاج مادة باخرى اكثر نفعا مما يعرض انتاجها التقليدي الى الكساد والانحطاط (٣) . ويحصل مثل هذا في عمليات الاستبدال المستمرة للمواد الاولية المطلوبة في الانتاج الصناعي ، والتحول من المواد الاولية الطبيعية التقليدية الى مواد اولية نصف مصنعة ، فتزدهر لذلك صناعات على حساب اخرى .

ومن المستوى القومي يمكن ان يحدث تغير مماثل بسبب حالة الاوضاع السياسية او الاجتماعية ، اوعندما يحصل تغير كبير في البنية الصناعية القومية Redical Change in National Industrial Structure ، الا ان هذا التغير لا ينعكس على البنية الاقليمية بنفس العمق والاتساع والوقت (٤) .

اما من المستوى الاقليمي ، فتحصل التغيرات الاكبر والاشمل والاكثر عمقا بسبب عوامل داخلية ، مباشرة في تأثيراتها على البنية الاقليمية .

تعتبر حالة الدخل الفردي في الاقليم احد المؤثرات الرئيسة . ان ارتفاع الدخول يؤدي الى تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية الاساسية اولا ثم الكمالية والانتاجية . والى ارتفاع قدرة الاسواق على استيعاب المنتجات الجديدة ، مما يحفز بناء العديد من الصناعات

---

(١) راجع وقارن : Richardson Harry W., Elements of Regional Economics, Penhuin Books Ltd., G.Michall, Co.Ltd. U.K., 1970, p. 17.

(٢) Hooder, Economic..., Op.Cit, pp.14-14.

(٣) أ- Morgan, Industry..., Op.cit., p. 41.

ب- Miller, Manuracturing, Op.Cit., p.141.

(٤) Krumme Gunter and Roger Hayter, Implications of Corporate Strategies and Product Cycle Adjustments for Regional Employment Changes, pp. 326-328; Collins and .., Locational, Op.Cit.

لم يكن الاقليم قادرا على استيعاب منتجاتها قبل ذلك • وقد يحصل عكس ذلك في حالة تدني مستويات الدخول المحلية ، فيتراجع الطلب ويتعرض انتاج بعض فروع الصناعة الى الانحطاط وربما تضطر بعض منشأتها لاغلاق ابوابها او التحول نحو انماط انتاجية اخرى ، او حتى التحول transformation الى مواقع جديدة خارج الاقليم •

والعامل الثاني الذى يؤثر في تطور هذه البنية هو تغير انماط عرض الانتاج الصناعي فالصناعات لاتنمو بشكل متناسق ، لان بعضها يطبق تقنيات جديدة ، او يتم فيها تحسين كفاءة الاداء • او تستفيد من اكتشاف مواد اولية محلية ، او انشاء شبكات للنقل ذات تكاليف منخفضة نسبيا ، ينجم عن ذلك زيادة في الانتاج وخفض في الكلف ، وبالتالي ارتفاع قدرة هذه الصناعات على المنافسة مع الصناعات الاخرى فيحدث التغير في البنية الصناعية •

ويحصل التغيير ايضا في حالة اعادة النظر في التنظيمات الصناعية والاقتصادية وتلك التي تخدم النشاط الصناعي مثل انشاء مراكز للبحث والتطوير الصناعي ومراكز لتدريب العاملين ، معاهد وجامعات تقنية ، اكتشاف واستثمار موارد جديدة ، انتاج محاصيل صناعية معينة • والصناعات التي تتمكن من الافادة من هذه التطورات اكثر او اسرع من غيرها تحقق تقدما على الصناعات الاخرى •

ان التغيرات في البنية الصناعية للاقليم قد لاتحدث بشكل منتظم وايجابي دائما ، لذلك فان السيطرة عليها والتحكم بها وتنظيمها امر حيوى لكنه في غاية الصعوبة في احيان عدة ، لان بعض بواعثها تقع خارج الاقليم احيانا • هذا اضافة الى ان تصحيح الاتجاهات المكانية والقطاعية لها يتطلب وقتا وجهدا وامكانات كبيرة • وقد لاتثمر جهود التصحيح الا بعد حين •

واذا كانت البنية الصناعية القائمة قد اتخذت نمطا معينا لها بشكل تلقائي فان دور التخطيط الصناعي Industrial Planning سيكون اكثر وضوحا في رسم وتحديد نمط او انماط لهذه البنية مستهدفة للمرحلة القريبة او في الامد البعيد • ولان الاهداف التي تنشدها سياسات التخطيط متباينة من اقليم وزمن لاخر ، فان وسائل تحقيقها ستكون متباينة ايضا وبالتالي فان اثارها ستكون كذلك على البنية الصناعية • فاذا كانت سياسات التخطيط الصناعي Industrial Planning Policies تستهدف تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي Self-Sufficiency من الانتاج الصناعي ، فان ذلك يتطلب التركيز على السلع الصناعية التي تستحوذ على نسبة عالية من تخصيصات الاستيراد • وعند توفر موارد معدنية او زراعية او انتاج صناعي نصف مصنع في الاقليم يمكن الافادة منه صناعيا ،

فتقوم لذلك صناعات محددة تعالجها • وعندما يكون مطلوبا تشغيل اكبر عدد من العمالة العاطلة في الاقليم فتقام لذلك صناعات النسيج والالبسة الجاهزة والغذائية •

وقد تستهدف هذه السياسات الحصول على العملات الصعبة ، ولضمان ذلك يتوجب التعرف على المنتجات التي يمكن انتاجها في الاقليم وباسعار وانواع تنافسية مع مثيلاتها في الاسواق القومية او العالمية وغالبا ماتكون الصناعات المعتمدة على مواد اولية محلية ذات تكاليف منخفضة نسبيا •

وفي احيان اخرى تعمد الجهات التخطيطية الى تنويع البنية الصناعية في الاقليم من اجل اكساب الاقتصاد الاقليمي قوة ازاء التقلبات الاقتصادية ، فتضطر الى انفاق استثمارات صناعية ضخمة في فروع غير مجدية اقتصاديا في مراحل الانتاج الاولى على الاقل • ويحصل مثل ذلك ايضا عند السعي لتحقيق اهداف اخرى سياسية او ستراتيجية لتوفير متطلبات الامن السياسي والعسكري •

ان اقامة وتطوير صناعات معينة وكبيرة يؤدي الى تغييرات مكانية وقطاعية واضحة في البنية الصناعية في الاقليم (١) •

---

(١) لتفاصيل اضافية عن سياسات التخطيط والتنمية الصناعية راجع :

أ- د • محمد ازهر السماك ، د • عباس علي التميمي ، مصدر سابق ، ص ص ٢٠٦ - ٢٢٢

ب- حسن عبد القادر صالح ، مدخل الى جغرافية الصناعة ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٨٥ ، ص ص ٩٤ - ٩٦ •

جـ- Wolker David F., Planning Industrial Development, John Wiley & Sons Ltd., U.K, 1980, p. 36.

١٠٧٠١ دور مرتكزات الصناعة في بناء وتطور انماط المواقع الصناعية :

يتصف النشاط الصناعي بكونه اكثر انتشارا من اغلب حرف الانسان الاخرى ، وفي نفس الوقت يتركز في مواقع معينة متأثرا في الغالب بالتوزيع الجغرافي لمواقع الاستيطان البشري ، متداخلا معها او مجاورا ، مختلطا مع النشاطات الاخرى حينا ومعزولا في مناطق خاصة به احيان كثيرة . كما ان هذه المناطق قد تكون هي الاخرى صغيرة او كبيرة ، منعزلة عن بعضها او متصلة . والنشاط الصناعي يكون كثيفا في مواقعه سواء باعتبار رأس المال المستثمر في وحدة المساحة ، او باعتبار عدد العاملين فيها مقارنة بنشاطات الانسان الاخرى ، الا ان درجة هذه الكثافة تتباين من موقع لاخر (١) . وبذلك فان النشاط الصناعي يتخذ انماطا موقعية Locational Patterns متباينة من اقليم لاخر يمكن توحيدها بمصطلحي التركز الصناعي Industrial Concentration والتشتت الصناعي Industrial Decentration وينتج هذا التباين بالدرجة الاولى عن تباين مماثل في خصائص الموقع والاقليم .

١٠٧٠١ . خصائص البنية الجغرافية واثرها في بناء انماط اقليمية للمواقع الصناعية :

يهدف النشاط الصناعي الى توفير احتياجات الانسان من السلع والمعدات ، وفي ذات الوقت يمثل الانسان عنصرا اساسيا في العملية الانتاجية باعتباره القائم بها ، وفي نقل المدخلات ، وفي تسويق الانتاج ، لذلك يكون الترابط بين مواقع الصناعة ومواقع الاستيطان البشري عميقا وكثيرا مايتداخلان معا او يتجاوران .

وفي الماضي كانت الصناعات تتداخل في مواقعها مع مواقع سكنى الانسان ، الا ان معظم الصناعات الان اصبحت اكثر تحررا من هذا الارتباط بسبب الخدمات الجليلة التي قدمها تطور النقل ووسائطه للانسان . ومع هذا فقد ظلت صناعات عديدة غير بعيدة عن مساكن الانسان مثل تلك التي ترتبط باحتياجات الانسان الانية كالمخبوزات ، المعجنات ، المثلجات ، تحضير وحفظ الاطعمة ، والمشروبات الغازية ، وربما كان متعذرا ان نجد مستقرا بشريا كبيرا كان ام صغيرا يخلو من مثل هذه الصناعات . الا ان كثيرا من الصناعات لم يعد مناسبا اقامتها قريبا من مواقع السكن لتأثيراتها السلبية على حياة الانسان : صحته وراحته . ومع هذا فلم يكن ممكنا ابعاد بعضها مسافات بعيدة ، لكنها على الاقل صارت تقوم بمواقع خاصة بها

---

(١) د . ابراهيم شريف ، مصدر سابق ، ص٤ ــ ٦ .

وعلى بعد مناسب من التركزات السكانية ، فلا تعرضها لسلبيات التداخل ومستفيدة في نفس الوقت من مزايا المواقع الخارجية حيث تتوفر مساحات واسعة من الاراضي منخفضة الاسعار . ثم حصل التغير الهائل في مجال مواقع الصناعة عندما تبين ان تجاور الصناعات من بعضها وقريبا من مواقع التجمعات السكانية الكبيرة يحقق لهذه الصناعات مزايا كبيرة تقود الى خفض كبير في كلف الانتاج وبالتالي قدرة الصناعات على الاستمرار والتطور في ظل سوق المنافسة .

والمنافع التي تحققها الصناعة بتوقيعها في منطقة تركز صناعي تدعى وفورات التكتل الصناعي Industrial Agglomeration Economies . اما المنافع التي تحققها بتوقيعها في منطقة تركز حضري واسع فتدعى بوفورات التكتل الحضري Urban Agglomeration Economies (١) . فالصناعات التي تتكامل مع بعضها في العمليات الانتاجية وتتداول المواد الاولية بينها بعمليات صناعية متتالية ، وتلك التي ترتبط مع بعضها بروابط الاستفادة من خدمات معينة(٢) ، تميل الى التوطن مجاورة بعضها لتحقيق مزايا الاقتصاد بكلف النقل والاتصال والخدمات ، سهولة الحصول على المواد الاولية ، امكانية افضل لتسويق الانتاج وخدمات الخزن والتأمين . ومثل هذه المواقع تتطور فيها الكثير من الخدمات الصناعية التي قد يتعذر الحصول عليها في مواقع اخرى او ان كلفة تأمينها تكون كبيرة ، مثل خدمات الصيانة والتصليح ، توليد الطاقة ، الماء ، شبكات الصرف الصحي تدريب العاملين وغيرها .

ومن ابرز الصناعات التي يتطلب نجاحها توفير مثل هذه التسهيلات الصناعات الهندسية والكيمياوية .

وبعض الصناعات الثانوية تقوم مجاورة لصناعات اخرى اساسية اكبر حجما بهدف الافادة من منتجاتها الثانوية By product وبذلك تحقق كلتاهما منافع اقتصادية .

ونظرا لتسارع حركة التحضر في العالم لاسباب شتى ، فان عدد المراكز الحضرية بمختلف

---

(١) عن وفورات التكتل راجع :

أ- Collins and Walker, Locational..., Op.Cit, pp.6-8

ب- Wetts, Industrial ..., Op. Cit., pp. 117-118.

جـ- David Keeble , Industrial..., Op.Cit, pp.59-69.

د- David Smith, Industrial..., Op.Cit, pp. 82-86.

هـ- Nourse , Regional..., Op.Cit, pp. 85-88.

و- Webber Michael J., Industrial Location, Sage Pub., Inc., 2nd Pvt., U.S.A., 1985, pp. 78-81.

(٢) عن الروابط الصناعية راجع ماتمت الاشارة اليه في هامش صفحة ١١ .

مسياتها في تزايد مستمر(١) . ويتزايد ايضا اعداد ساكنيها بسرعة كبيرة ، بل ان عددا من المراكز القائمة بدأت تتصل مع بعضها مكونة اقاليم حضرية Urbanized Regions واسعة ومتصلة . ويبدو ان هذه المراكز يزداد جذبها للنشاط الصناعي كلما تزايد اعداد ساكنيها ، وبذلك اصبح التراتب الحضري للمستوطنات البشرية يعكس في النهاية تراتبا مماثلا في وفورات التكتل الحضري والذي يستند الى مايماثله من تراتب في نظام الانتاج وصناعة القرار والابتكار الذي يتركز في عدد محدود من المدن(٢) . ومع ان التركز الصناعي في المراكز الحضرية قد حفز التركز الحضري فيها في الاقاليم والبلدان الصناعية ، الا ان المعادلة تأخذ اتجاها معاكسا في الاقاليم والبلدان النامية ، حيث ان التركز الحضري هو الذي حفز اقامة التركزات الصناعية في المدن . وفي كلتا الحالتين يكون الترابط بين طرفي المعادلة قويا والتأثير متبادلا ايضا .

والتكتل الحضري الكبير Large Urban Agglomeration يوفر للصناعات المتوطنة فيه والى جواره منافع كثيرة منها المداخل نحو سوق كبيرة وغنية ، خدمات تسويق جيدة عرض وافر للعمالة بمختلف المهارات ، مجاورة مراكز البحوث والتطوير والتدريب والجامعات التقنية ، وهذا يعني امكانية الاستفادة مما تتوصل اليه في مجال الابتكار والاختراع وتطوير الانتاج وحل مشكلات الصناعة ، عرض وافر للمتخصصين في مجالات الادارة والحسابات والشؤون القانونية والتسويقية ، خدمات مصرفية ، واخرى للاعلان والنشر ، بنى ارتكازية ورأس مال اجتماعي وافر يغني الصناعة عن تحمل اعباء اقامتها . لكل ذلك تعد هذه المراكز ذات قوة جذب كبيرة لصناعات من مختلف الانواع : استهلاكية وانتاجية ، تقليدية وغير تقليدية مما تتطلب تقنيات عالية ، بل ان الصناعات الاخيرة قد لايؤمن نجاحها الا عند اقامتها في مثل هذه المواقع .

ومناطق الصناعة قد تتطور وتزداد مساحتها وحجم الصناعات فيها وتتنوع الفروع الصناعية التي تضمها ، فتصبح ذات اهمية بالغة ليس بالنسبة لاقتصاديات الاقليم فحسب ،

---

(١) منها البلدة Town والمدينة City والمدن المتروبولية Metropolis التي تضم مايزيد على نصف مليون ساكن ،والميجابولس Megalopolis التي تضم مجموعة من المستوطنات الحضرية المتصلة مسافات طويلة . لتفاصيل اضافية راجع :

Alexander John W., Economic Geography, Printice-Hall, Inc. Englewood Cliffs, U.S.A., 1963, pp. 26-30.

(٢) أ- Strooper , Toward..,P.24, Pees and .., Location Op.Cit,

ب - د . حسن محمود الحديثي ، التقدم التكنولوجي ومستقبل التنمية الاقليمية ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ،بغداد ، العدد الاول ١٩٩٢ ،

بل ربما بالنسبة للاقتصاد القومي ايضا . مثل تلك الموجودة في معظم عواصم البلدان الناميـــة التي تستحوذ على نصيب من العمالة الصناعية القومية او من قيمة الانتاج الصناعي القومي اكبـــر مما تضمه هذه المدن من نسبة السكان .

وهذه المناطق قد تنمو بشكل تلقائي لما توفره البيئة الجغرافية المحلية من مقومـــات للنشاط الصناعي . وقد تنشأ لاسباب تخطيطية ، فتختارها جهات مركزية او اقليمية ، معتمدة على ذات المبررات ، وهي قدرة الموقع على توفير مزايا للصناعات القائمة والانتاج بكلف منخفضة مقارنة بمواقع اخرى .

ان مقومات الموقع الصناعي وامكانات ظهيره الاقليمي ومايمتلكه من موارد محلية يمكـــن استخدامها في عمليات الانتاج الصناعي بكلف منخفضة نسبيا مثل الموارد المعدنية او الانتـــاج الزراعي الذى يمكن الافادة منه كمدخلات للصناعة ، مصادر طاقة قليلة التكاليف ومتاحة للاستخدام عرض وافر لقوة العمل بانتاجية عالية مقارنة بالاجور ، توطن مهارات في فروع صناعية معينـــة ، وفرة موارد المياه لاستخدامها في العمليات الصناعية ، موقع جغرافي فريد يتمتع بسهولة الاتصال مع الاسواق الخارجية مثل الموانئ ، موقع اخر يتوسط منطقة السوق او منطقة الحصول علـــى مستلزمات الانتاج الرئيسة على الاقل ، موقع مماثل يتمتع بمزايا سياسية واقتصادية مثل هونـــك كونك وتايوان ومناطق التجارة الحرة في عدة موانئ عالمية ، مواقع تتيسر لها تسهيلات رخيصة في النقل مثل عقد المواصلات او تلك التي تقع على انهار او بحيرات صالحة للملاحة ، نقـــاط الاتصال بين اقاليم جغرافية متباينة ، هذا اضافة لما تقدم ذكره بالنسبة لمناطق التكتـــل الحضرى والصناعي ومزاياها الموقعية ، مثل هذه المواقع توفر مقومات نجاح وتطور الصناعـــات القائمة فيها وقد تتحول الى مناطق صناعية هامة .

١ ٢٠٧٠ - التباين المكاني في انماط المواقع الصناعية :

تعتمد سعة الموقع الصناعي وامتداده الجغرافي وكثافة الاستثمار فيه على حجم امكاناته في استيعاب وتطوير الصناعات التي تختاره لتوطنها ، فتتعدد الانماط الموقعية للصناعـــة Industrial Location Patterns . فمن الصناعات ماتتوزع في مواقع صغيـــرة بمعشرة في انحاء الدولة او الاقليم او المدينة ، ومثل هذه المواقع تضم مصنعا منفردا اوعـــددا محدودا من المصانع الصغيرة ، وغالبا ماتعالج هذه موادا اولية محلية او ان معظم انتاجهـــا مخصص لسد حاجة سوق محلية مجاورة . يظهر هذا النمط عالبا في مراكز الاستيطان التي تضم

عددا محدودا من السكان ، او التي يتصف سكانها بضآلة مدخولاتهم ، او تلك التي لاتتوفر لها وسائل نقل واتصال جيدة خاصة في المواقع المنعزلة . كما يلاحظ هذا النمط في الاقاليم الفقيرة في ثرواتها المعدنية والزراعية . تشيع هذه المواقع في اغلب البلدان النامية وخاصة في مراحل التصنيع الاولى فيها وتدعى بالنمط الشبكي Network Pattern (١).

ومن المواقع مايضم عددا من المنشآت الصناعية ويعمل فيها الاف من العاملين ، ويغلب على استعمال الارض فيها الاستخدام الصناعي ، وتلاحظ مظاهر الصناعة بوضوح مثل المداخن العالية والضوضاء وحركة كثيفة لنقل المواد الاولية والانتاج ، وانماط معمارية للبناء تناسب الوظيفة الصناعية . تدعى مثل هذه بالمناطق الصناعية Industrial Areas

تقوم مثل هذه المناطق على الاغلب بجوار المدن الكبيرة ، خاصة تلك التي يتمتع ساكنوها بدخل مرتفع ، فيزداد الطلب على السلع الصناعية . وقد تظهر هذه في عقد المواصلات ، او في مواقع تتهيأ فيها مواد اولية وفيرة ومتنوعة . وقد تتطور في مناطق تقام فيها صناعات لها قوة جذب كبيرة وتتمتع بروابط عدة مع صناعات عديدة اخرى . وغالبا ماتلاحظ مثل هذه المناطق في او بجوار عواصم بلدان العالم النامية او بجوار العواصم الاقليمية ، كما تظهر بجوار اغلب المدن الكبيرة في البلدان المتقدمة .

والمناطق الصناعية تظهر تلقائيا عند تتوفر مقومات قيامها وتطورها في الموقع ، غير ان بعضها تختار الجهات التخطيطية مواقعها استجابة لظرورات امنية او اقتصادية .

وهذه المناطق قد تندمج مع بعضها فتشكل اقليما صناعيا كبيرا Large Industrial Region يمتد لمئات من الكيلومترات ، يعمل في مصانعه مئات الالاف وربما الملايين من العاملين . اقتصر نشوء الاقاليم الصناعية حتى الان على البلدان الصناعية الكبرى في العالم مثل الولايات المتحدة الامريكية ، وفي اوربا من المملكة المتحدة وحتى المانيا ،وفي اليابان، وروسيا ، فيما خلت من مثلها كافة البلدان النامية لعدم وجود قاعدة صناعية ضخمة كتلك التي في البلدان الصناعية التي مر ذكرها (٢) .

---

(١) أ ـ د . محمد ازهر السماك وزميله ، مصدر سابق ، ص ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤ .
ب ـ د . فؤاد محمد الصقار ، الجغرافية الصناعية في العالم ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ ، ص ٢٧ .

(٢) عن نشوء الاقاليم الصناعية وخصائصها راجع :
أ ـ د . ابراهيم شريف ، جغرافية ... ، مصدر سابق ، ص ٥٤٤ .
ب ـ Jarret, A Geography..,Op.Cit, pp. 121-126.

ظهر حديثا شكل متطور للمواقع الصناعية هو المجمعات الصناعية Industrial Estates تقيمه الدولة في مواقع مختارة تتمتع بمزايا اقتصادية او سكانية معينة . تقام في هذه المجمعات عدد من الصناعات المتطورة تقنيا والمترابطة صناعيا مع بعضها ، اقامته اولا البلدان المتقدمة صناعيا وتحاول الافادة منه بلدان العالم النامية (١) .

ان نشوء الموقع الصناعي ونموه باعتبار الحجم والامتداد الجغرافي ، وفي عدد المنشآت الصناعية التي يضمها وحجم هذه المنشآت يعتمد الى حد بعيد على امكانات الموقع ذاته وظهيره الاقليمي ، فكلما كان حاويا على قدر اكبر وتنوع اكثر من مقومات النشاط الصناعي كلما ساعد على توطن مزيد من الصناعات فيه وبالتالي ضخامته .

تتباين المواقع الصناعية في بنيتها ، فالمواقع الصناعية المبعثرة تتوطن فيها صناعات تدخل ضمن فرع صناعي واحد او فروع محدودة ومتقاربة في متطلباتها ، الا ان المواقع الكبيرة تضم عددا كبيرا من المنشآت الصناعية من مختلف فروع الصناعة . ومع ذلك يمكن ان تمثل الصانع التي تنتمي لفرع معين الجزء الاكبر من مجموع الصناعات المتوطنة في الموقع . وقد تشاركها الموقع صناعات ثانوية اخرى ترتبط معها غالبا بالعمليات الانتاجية او انها تستفيد من مزايا الموقع الصناعي .

وتركز صناعة ما في موقع او اقليم معين يؤدي الى ان تكون حصته منها اكبر من حصة المواقع او الاقاليم الاخرى ، فتعد الصناعة متوطنة فيها . وتتوطن الصناعة بسبب كونها قد اقيمت في موقع مناسب لها Suitable Location (٢) ، حيث تتوفر لها كل او معظم عوامل الانتاج ، ولذلك فهي في هذا الموقع اكثر قدرة على الاستمرار والتطور . اما الصناعات التي لاتعتمد على مايوفره لها موقعها من مستلزمات الانتاج فانها تبقى ذات دور محدود في الهيكل الصناعي الاقليمي وفي اقتصاديات الاقليم عامة ولن يكون بمقدورها تحقيق تطور ملحوظ .

---

(١) عن المجمعات الصناعية ومزاياها واهدافها اقامتها راجع :
أ- د . سمير التنير ، تصميم اولي للمجمع الصناعي ، معهد الانماء العربي ، فرع لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ص ٣٤ - ٤٢ .
ب- حسن عبد القادر ، مصدر سابق ، ص ص ٣٠٤ - ٣١٦ .
واقيم في القطر عدة مجمعات صناعية منها مجمع الدجيلة الزراعي - الصناعي ، مجمع ديالى الصناعي ، مجمع عكاشات .. لمعلومات تفصيلية راجع :
د. حسن محمود الحديثي ، المواقع الصناعية والتنمية الاقليمية المتوازنة (محاولات تطبيقية في توطين مجمعات صناعية في اقاليم متباينة) . مجلة المخطط والتنمية ، مركز التخطيط الاقليمي ، جامعة بغداد ، العدد الاول ، ١٩٩٥ .

(٢) وبهذا يختلف الباحث عن كثير مما جاءت به الادبيات عن الموقع الامثل Optimum Location فيعتقد ان ماهو مثالي في اقليم ووقت وموقع معين قد لايكون كذلك في اخرى . وصفة المثالية ايضا هي نسبية انظر وقارن :

===

١ ٣٠٧٠ التحولات المكانية في انماط المواقع الصناعية :

ان توطن صناعة او عدد منها في اقليم او موقع يحفز مزيدا من الصناعات لان يكون ذلك الموقع البديل الافضل لها ، وبذلك يتحول الموقع الى منطقة جذب صناعي كبير، الا ان هذه القوة لاتستمر الى مالانهاية . فعندما يزداد تركز الانشطة الصناعية في منطقة محددة مع ثبات نسبي لموارد الاقليم المتاحة ، ترتفع كلف الانتاج بسبب المنافسة بين الصناعات للحصول على مستلزمات الانتاج ، فتبدأ مرحلة اللا اقتصاديات Diseconomies ،فتمتنع عن الاقامة في الموقع مزيد من الصناعات والمنشآت الصناعية ، وقد تتحول عدد من القائمة منها فيه الى اقاليم او مواقع اخرى تحقق لها منافع مناسبة ، وتسمى هذه بعملية التشتت Digglomeration Process (١) .

ومن الناحية الواقعية لاتوجد حدود واضحة بين هذه المراحل ، لكن بعض المؤشرات قد تتخذ للدلالة عليها اهمها : حالة تسهيلات النقل المتاحة وكلفها ، اسعار الارض ومساحاتها كلف العمالة او المتيسر منها ، كلف تجهيز الماء والصرف الصحي ، كلف الانشاءات والمساكن ، حالة البيئة وغيرها (٢) .

والحكومات المركزية والهيئات الاقليمية قد تتدخل في عملية التوطن الصناعي الاقليمي ، فاذا ما وجدت ان اقليما يتمتع بامكانات جيدة للتوطن لم تستثمر بعد ، تشرع قوانين وتضع سياسات لتشجيع اقامة مؤسسات صناعية فيه وهو مايعرف بعملية التوطين (٣) . وفيها تختار الدولة مواقع محددة لاقامة المنشآت الصناعية عليها وقد تحدد فيها الفروع الصناعية اعتمادا على مايوفره الموقع او الاقليم من مدخلات مطلوبة من صناعات دون اخرى .

وقد تتدخل هذه الجهات ايضا لوقف او اعاقة تدفق المؤسسات الصناعية الحديثة الى مناطق التركزات القائمة ، فتعمد الى تشجيع اقامتها في اقاليم اخرى تعاني من نقص في الاستثمارات الصناعية .

١ـ Brithon John N.H., Regional Analysis and Economic Geography, G.Bell & Sons,Ltd.,U.K.,1967, p. 123.
ب ـ Watts, Industrial..,Op.Cit,p. 65.

(١) Estall R.C., and R.O. Buchanan,Industrial Activity and Economic Geography,Hutchinson & Co., 2nd ed.,U.K. , 1972, pp. 92-94.

(٢) ١ـ Ibid, p. 6.
ب ـ David Keeble و Industrial..,Op.Cit.pp. 74-77.

(٣) لاختلافها عن عملية التوطن التي تحدث بشكل تلقائي .

ولعملية التوطين اهدافا عديدة يمكن السعي لتحقيقها او بعض منها تتدرج في معظمها تحت عنوان تحقيق التوازن في التنمية الاقليمية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، السكانية ، والامنية وغيرها .

تتباين احجام ومسميات مواقع عملية التوطين ولكنها جميعا تعتبر بمثابة محفزات للنمو Growth Inducements يمكنها التأثير ايجابيا في محيطها الاقليمي بنشرها النمو الصناعي والاقتصادي والاجتماعي فيه لاحتواءها على صناعات متقدمة في تقنياتها ولها شبكة واسعة من الروابط الصناعية(١) .

وانماط المواقع الصناعية عرضة للتغير والتحول في تركزها وفي تشتتها . فالتركزات القائمة قد تتعرض للتدهور والانحطاط عندما تتعرض صناعاتها الرئيسة الى الكساد في حال تغير اتجاهات وانماط الطلب وتباين كلف الانتاج ، او عند نفاذ الموارد المحلية . الا ان بعض الصناعات تتمكن من تكييف نفسها للظروف الجديدة ، فتغير انواع منتجاتها او تستبدل مدخلاتها النافذة باخرى متجددة طبيعية او صناعية .

ومقابل ذلك تتحول بعض المواقع المنفردة او المبعثرة الى مواقع ذات اهمية كبيرة عندما تتمكن من الانتاج بكلف تنافسية فتتجاوز في ذلك حدود اقليمها وربما نالت مكانة مماثلة على المستوى القومي .

وعمليات التغير في الانماط الموقعية قد تحصل ايضا كنتيجة للعديد من التطورات المشابهة لما سبق في الميدان الصناعي مثل التطور التقني وتطبيق تقنيات انتاج جديدة فتزدهر مصانع في مواقع معينة وتتدهور غيرها في مواقع اخرى .(٢)

---

(١) يطلق على هذه المواقع عدة مسميات هي نقاط النمو Growth Points ، اقطاب النمو Growth Poles ، مراكز النمو Growth centers لمعلومات تفصيلية عنها ، خصائصها ، اهداف اقامتها راجع :

أ- Miller, Manufacturing, pp. 58-59.OPCit.

ب- Richardson, Regional Economies,Op.Cit,pp. 415-415.

جـ- Richardson, Regional and ..,Op.cit.,pp. 172-178.

(٢) أ- Filler l.," In vention, Diffusion and Industrial Location,pp. 84- 7 ", Collins and..,Locational..., Op.Cit.

ب- Estall and ..,Industrial..,Op.Cit,pp.98-100,142.

جـ- David Keeble,Industrial ..,Op.Cit, p.32.

تعتمد قدرة الصناعات على استيعاب وتطبيق الجديد من العلم والتقنيات على مقدار انفاقها السنوي من الاموال على البحث والتطوير وتدريب العاملين ، وايضا على ماينتج في الاقليم من مبتكرات ومخترعات حيث تعد المدن الكبرى والجامعات مراكز هامة لابداعها (١) .

ومن العوامل المهمة الاخرى التي تؤدي الى تغير في الاهمية النسبية لمواقع الصناعة هو تغير اتجاهات طرق النقل الرئيسة من موقع لاخر بسبب التطور في حمولة وسرعة وانواع وسائط النقل . فهذا التطور يؤدي الى خفض كلف النقل بشكل مستمر ومن ثم تركيز النشاط الصناعي في المواقع القائمة التي تستفيد من تراجع هذه الكلف ، والى اقامة مواقع جديدة لم يكن ممكنا اقامتها سابقا (٢) .

ان تطوير انماط نقل كفوة مثل الانابيب ، الاحزمة الناقلة ، الحاويات ، النقل المعلق والنقل المتخصص قد ادى الى تراجع اثر النقل في تغير انماط المواقع الصناعية والى تحرير الصناعات نسبيا من الارتباط بمواقع معينة (٣) .

---

(١) Miller, Manufacturing, Op.Cit, p. 140.

(٢) Chinitz Benjemin, "The Effect of Transportation forms on on Regional Economic Growth, pp. 84-85."
Gerald J. Kawaska and David F. Bramhall, Locational Analysis for Manufacturing, M.I.T. Pr. 3rd. Pr., U.S.A., 1975.

(٣) David Smith, Industrial.., Op.Cit, pp. 69-70.

٨٠١ . التباين الجغرافي في حجوم المنشآت الصناعية :

ظل النشاط الصناعي زمنا طويلا يقوم في المنازل او في ورش صغيرة ، ويقوم عليه عدد قليل من العاملين. ومع تزايد عدد السكان والارتفاع المستمر في قدراتهم الشرائية وبالتالي زيادة مقدار طلبهم على السلع الصناعية ، فقد تضاعف دأب الصانع لتغطية حاجات المستهلكين من السلع التي تنتجها . ومن اجل ان تحافظ المصانع على نصيبها من السوق ولاجل زيادة ارباحها فقد سعت الى تخفيض كلف انتاجها بتطبيق تقنيات جديدة New Technical في انتاجها ، وقادها هذا الاتجاه الى تركيز الاستثمار والانتاج في مصانع كبيرة ومواقع قليلة(١) . وفي نفس الوقت استمرت المحاولات لتحسين الانتاج واضافة انواع جديدة منه تضاف لقائمة الانتاج الصناعي كل حين حتى ليقال ان ٤٠٪ من السلع الصناعية المتداولة لم تكن معروفة قبل ربع قرن مضى (٢) . ويبدو ان التنوع المستمر continuous Diversification في المنتجات الصناعية قد رافقه تزايد مستمر في حجوم المصانع القائمة على انتاجها ، فغالبا ما نجد ان المنتجات التقليدية تنتج في مصانع صغيرة ، في حين ان المنتجات الجديدة New Products تنتجها مصانع كبيرة في طاقاتها والاستثمارات اللازمة لتشغيلها ، فضلا عما تضمه من اعداد كبيرة من العاملين ومهارات متزايدة . والمصانع الكبيرة يمكن ان تتطور من مصانع صغيرة قائمة لنجاحها في عملياتها الانتاجية بسبب توطنها في موقعها المناسب ، كما قام بعضها اولا بطاقات كبيرة . ومع هذا فلازلنا نشهد اليوم مصانع بحجوم صغيرة باعتبار رؤوس اموالها وطاقاتها وفيما تضمه من عاملين ، وتستمر ايضا صناعات منزلية في مواطنها بنجاح مثل تلك التي يتطلب انتاجها توطن مهارات معينة تحتل كلف العمالة الجزء الاكبر من قيمتها المضافة كالصناعات الخزفية والتراثية المختلفة .

هذه المصانع والصناعات تقوم بجنب اخرى عملاقة تضم الافا من العاملين وتتطلب اقامتها مبالغ ضخمة من المال قد لايكون بمستطاع كثير من الدول او الاقاليم توفيرها . وما كان منها كبيرا يجتذب اليه عددا غير محدود من الصغيرة المتخصصة التي تخدم او تستفيد من المصانع الكبيرة الاساسية وخاصة في الصناعات التي تتصف بكثرة روابطها الصناعية(٣) .

---

(١) Stephani and.., Industrial .., Op.Cit., p.16.

(٢) Estall and.., Industrial.., Op.Cit., p. 142.

(٣) Sutcliffe, Industry.., Op.Cit, p. 236

ومن الاسباب الرئيسة لاستمرار الصانع الصغيرة بعملياتها الانتاجية بكفاءة اقتصادية Economic Efficiency هي اعتبارات كلف النقل التي تمثل في بعض الصناعات قسما كبيرا من اجمالي كلف الانتاج الاجمالية ، والتي قد لايمكن تعويضها بوفورات الانتاج الكبير Large Scale Economies (١).

ان الصانع الكبيرة توفر لاصحابها منافع يصعب على الصغيرة تحقيقها ،فهي اقدر على استيعاب ومواجهة التقلبات الاقتصادية من الاخيرة التي تبقى مرتبكة ازاءها ، والكبيرة ايضا اكثر قدرة على تطبيق التقنيات الصناعية الحديثة لامكاناتها المالية والتقنية العالية ولقدرتها على تحمل المخاطرة ، وهي افضل في انتاجية العاملين Labour Productivity لتمكنها من تطبيق نظام تقسيم العمل Labour Division داخل المصنع وبالتالي تحقيق ادخارات كبيرة في الجهد والوقت ، اضافة لتطور كبير يمكن تحقيقه في مهارات العاملين ، لذلك فان الكبيرة غالبا ماتسيطر على القسم الاكبر من السوق لانها الاقدر على المنافسة Competition بسبب انتاجها الكفوء (٢).

ويبدو ان الصناعات تتباين في متطلبات حجوم مصانعها ، فبعض السلع الاستهلاكية يمكن ان تنتج بكلف اقتصادية مقبولة في منشآت صناعية صغيرة ، في حين ان السلع الانتاجية لايمكن توفيرها للمستهلكين باسعار تنافسية مالم يتم انتاجها في منشآت صناعية كبيرة مثل المكائن والمعدات الهندسية والكهربائية . واقامة مثل هذه الصناعات يتطلب مقادير ضخمة من الاستثمارات Large Investments وقدرة على توفير مقادير مماثلة من المواد الاولية ، عرض كبير للعمالة الماهرة واسواق واسعة ، وغيرها من المتطلبات الكثيرة الاخرى لذا فان اقامة مثل هذه الصناعات يكاد ينحصر في اقاليم ومواقع قليلة وربما بلدانا قليلة ايضا ، في حين ان هناك صناعات اخرى يمكن ضمان نجاح توطنها حتى عندما تكون مصانعها صغيرة مثل الغذائية والنسيجية .

---

(١) أ- Miller, Manufacturing, Op.Cit, pp. 135-140.

ب- Estall and .., Industrial.., Op.Cit, pp. 130-140.

(٢) عن مزايا ومنافع الصانع الكبيرة راجع :

أ- Haldi John and David Whitcomb, Economies of Scale, In Industrial Plants, pp. 15-30; Basil Yamey, Economies of Industrial Structure, Richard Clay, Ltd., U.K., 1973.

ب- Watts, Industrial.., pp. 87-88.

جـ- Webber, Industrial.., p. 62.

ان تباين قدرة الاقاليم على تمويل بناء المنشآت الصناعية وبالتالي تباين حجوم المصانع في كل منها ، انما يعتمد على معدل الدخل الفردي فيها Per Capita Income واتجاهات الاستهلاك Consumption Trends . فالاقاليم ذات الدخول المنخفضة يتجه افرادها لانفاق معظم دخولهم على شراء السلع الاستهلاكية وقد لايمكنهم ادخار Saving شيئا منها ، فتكون امكانات الافراد فيها محدودة على تمويل بناء مصانع ضخمة . وبذلك يكاد ينحصر اقامة مثل هذه المصانع بالاستثمارات العامة والتي يتم توفيرها بالاقتراض من الخارج في اغلب الاحيان .

اما الاقاليم التي تتمتع بموارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة فانها تجلب لساكنيها دخلا عاليا يشجعهم على الانفاق Expenditure والادخار Saving معا ، مما يهيء امكانية بناء مشاريع صناعية كبيرة .

من جانب اخر ، تتصف معظم المؤسسات الصناعية في الاقاليم الفقيرة بكونها استثمارات فردية Individual Investments لعدم انتشار الوعي الاستثماري فيها ولقلة الخبرة في مجال بناء التنظيمات Organizations التي تهتم بموضوعات الادخار والاستثمار ، لذا نجد ان معظم مؤسساتها الصناعية صغيرة في حجوم رؤوس اموالها وتدار مباشرة من قبل مالكيها الافراد .

اما في مجموعة الاقاليم الغنية ، فقد تراكمت فيها خبرة كافية وانتشر بين افرادها وعي استثماري واسع ، فنشأت فيها المنشآت الصناعية الكبيرة . Large Industrial establishments والتي يقيم بعضها عدة فروع Branchs في المدن والاقاليم وربما في البلدان الاخرى .

وحجوم المصانع تتباين ايضا مكانيا بين موقع واخر داخل الاقليم الواحد ، بسبب تباين الحد الادنى من حجم الطلب والذي يعرف بحد العتبة Threshold . فالمصانع الكبيرة يتطلب نجاحها حدا ادنى من الطلب يتصف بالضخامة ، فارتبط قيامها غالبا بالمدن الكبيرة التي تضم عددا كبيرا من السكان وخاصة تلك التي تتميز بارتفاع دخول ساكنيها ، اضافة الى ان هذه تتميز بدا خلها السهلة نحو الاسواق الخارجية . اما المدن الصغيرة فتضم في معظم الاحيان مصانع صغيرة بسبب ضآلة الطلب فيها على السلع الصناعية اضافة لعوامل اخرى ، مما لايشجع على اقامة مصانع بطاقات انتاجية كبيرة بالاعتماد على السوق المحلية فيها (١) .

---

(١) أ- Hagget, Locational..,Op.Cit, pp. 138-139.

ب- Norecliffe,Theory ,.pp. 40-42, Collins and ..,Locational, Op.Cit.,

تتعرض حجوم الصانع الى التغيير بين اونة واخرى ، فبعض الصانع يضطر لاغـــلاق ابوابه نهائيا او وقتيا ، وبعضها يقوم بتقليص حجم العمالة بايقاف بعض خطوط الانتاج ، فيما تقوم بعض الصانع متعددة الفروع Multi - Branches باغلاق فروع اقليميـــة معينة . وقد يحصل عكس ذلك فتوسع بعض الصانع طاقاتها في مواقعها القائمة او بفتح فـــروع اقليمية جديدة او حتى دولية ايضا .

وقد يتخذ التغيير شكلا اخر ، فكثيرا ماتتحد عدة صانع صغيرة مكونة شركة صناعيـــة كبيرة ، سواء اكانت تعمل في فرع صناعي واحد او ان انتاجها كان متنوعا . وتتجه بعض المؤسسات الصناعية الى بيع بعض فروعها او صانعها الاقليمية خاصة تلك التي تعمل بكلف انتاجية مرتفعة . والاخيرة قد تقوم باعادة تنظيم هيكل العمالة فيها وتقليص اعداد العاملين فيها بهدف تحويلها الى مؤسسات كفوءة .

تتظافر عدة عوامل لاحداث التغيرات المكانية والزمانية في حجوم المنشآت الصناعية . يأتي مقدار وحالة الطلب على السلع المنتجة في الاقليم في مقدمتها . وهذه تعتمد على حالة الدخول ان كان الطلب داخليا وعلى التبدل التقني وقدرة الصناعة الاقليمية على المنافسة ان كان الطلـب خارجيا . وتغير مقدار الطلب يليه تغير في طاقات الانتاج Production Capacities وثم في فرص العمالة الصناعية Industrial Employment Opportunities وبالتالي في حجوم صانع الاقليم .

ولحالة الاقتصاد القومي انعكاساتها المباشرة على حالة الاقتصاد الاقليمي سواء فـــي حالتي الانحطاط والانتعاش ، فتتضخم او تتقلص حجوم صانع الاقليم . وللاحداث السياسية وعـدم الاستقرار الاقليمي دور مماثل ايضا ، فتضطر العديد من الصانع الى اغلاق ابوابها فـــي المناطق او الاقاليم التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي .

ومن عوامل التغيير الاخرى ارتفاع وتيرة التحضر Urbanization في الاقليـم ، والتي تحفز مثل هذا التغيير . فالوظيفة الصناعية Industrial Function هي وظيفـة حضرية بالاساس . وزيادة مركزية Centrality احدى المدن يهيء امكانية لتدعيـــم دور الوظيفة الصناعية فيها وزيادة حجوم مؤسساتها كونها احدى الوظائف الاساسيـــة Basic Functions التي تقدمها المدينة لاقليمها .

٩٠١ . خلاصـــــــة :

تتمتع الصناعة باسبقية واضحة على بقية قطاعات الاقتصاد في قدرتها على احداث تطورات ايجابية وسريعة وعميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية في الاقليم . ولها رجحـــان مماثل ايضا في عملية اعادة التوازن المكاني والقطاعي للهيكل الاقتصادي الاقليمي ، الا ان عمليات توطن الصناعة والانماط التوطنية التي تتخذها تتباين من اقليم لاخر ، كما تتباين مكانيا داخـل الاقليم بتأثير المقومات الجغرافية في الاقليم والموقع وكما يلي :

اولا : تتباين الاقاليم في قدرتها على انجاح عمليات التوطن فيها تبعا لخصائصها وامكاناتهـــا الجغرافية ، اضافة لنوع ومقدار الموارد المحلية المستثمرة فيها . ومثلما يكون مهمـــــا تعزيز توطن الصناعة في الاقليم ، فان تنوع الاقاليم والمواقع فيها في الاتجاهات العامـة لعمليات التوطن يساعد في تنوع الانتاج الصناعي وثم زيادة مكانة الصناعة في الاقليم .

ثانيا : تتجه معظم عمليات الاستثمار وفق نظام آلية السوق نحو القطاعات وفروع الصناعـــة والاقاليم والمواقع التي تحقق ربحية اقتصادية عالية وسريعة مما يخلق تباينا مكانيـــا كبيرا في قوة الجذب الصناعي وبالتالي في مستويات نمو الاقاليم والمواقع والقطاعـــــات والصناعات فيها . وهذا يتطلب اعادة توجيه التدفق الاستثماري مكانيا وقطاعيا بمـــا يساعد في تحقيق اهداف اخرى اجتماعية وسياسية وسكانية اضافة الى الاقتصادية منها .

ثالثا : تحقق عمليات التوطن الصناعي الاقليمي نتائج ايجابية ومؤثرة عندما تقوم على الافـادة من الموارد والامكانات المحلية ، ويأتي ضمن ذلك تحفيز عمليات الادخار والاستثمـــار الصناعي في الاقليم .

رابعا : ان عمليات التوطن الصناعي يجب ان تتعدى النمو في حجم وقيمة الانتاج الصناعي الـى اعادة بناء الهيكل الصناعي في الاقليم . ولاجل ذلك لابد من اعتبار خصوصية الاقليـم ومرحلته في النمو والنتائج اللاحقة لعمليات التنمية الصناعية على الصناعات والمواقـــع والقطاعات الاقتصادية الاخرى .

خامسا : توجه عملية النمو الصناعي مكانيا وقطاعيا وبين فروع النشاط الصناعي بمقدار ونوع المقومات المتاحة القادرة على تسريع نمو فرع صناعي بموقع دون غيره .

سادسا : تتفاعل كل من المؤثرات العالمية والقومية والاقليمية لاقامة انماط محددة للبنيـــــة الصناعية الاقليمية ، الا ان الاخيرة منها والمتمثلة بمقومات التوطن الصناعي في الاقليم هي القادرة على احداث التأثير الاكبر والاشمل والاكثر عمقا . فالبنية الصناعية وان

تأثرت بعوامل خارجية الا انها تقوم في الغالب منسجمة مع خصائص الاقليم الجغرافية ، وقدرة مقوماته على توطين فرع صناعي دون اخر .

سابعا : ان افضل نمط للبنية ما كان يستمد عناصر نجاحه من الامكانات التي تتيحها البيئة الجغرافية في الاقليم . وهو ايضا افضلها في القدرة على مواجهة التغيرات المختلفة والتلائم معها ايا كان مصدرها .

ثامنا : تعد البنية الصناعية قوية وكفوءة عندما تكون متنوعة وتضم عددا من الصناعات المتوطنة التي تتمتع منتجاتها بسوق واسعة على المستوى القومي والدولي .

تاسعا : تعتمد سعة ونوع وبنية المواقع الصناعية في الاقليم على مقدار وتنوع مقومات النشاط الصناعي التي يوفرها الاقليم بالدرجة الاولى .

عاشرا : تهدف سياسات التنمية الاقليمية الى اعادة توجيه بناء وتطور المواقع الصناعية في الاقليم والناجح من هذه المواقع ماكان قائما على استثمار امكانات محلية معينة في الموقع او ظهيره الاقليمي .

احد عشر : تتهيأ في الاقاليم والمدن الضخمة في سكانها وفي مواردها غالبا امكانيه جيده لبناء مصانع بطاقات انتاجية كبيرة سواء ما كان منها موجها نحو سوق داخلية او خارجية ، في حين ان المدن الصغيرة في حجوم سكانها والتي يتصف ظهيرها بفقرة لاتعين سوى على اقامة مصانع صغيرة في طاقاتها ورؤوس الاموال المستثمرة فيها وفي اعداد العاملين فيها ايضا .

الفصل الثاني

المقومات الجغرافية للتوطن الصناعي في اقليم الفرات الاوسط

٢ـ ١ـ مقدمـــــــة :

يقوم النشاط الصناعي حيثما يرغب الانسان في توقيعه ، وتتوطن الصناعـــــات عندما تقام في مواطنها المناسبة التي تتيسر لها فيها كل او اغلب مقومات توطنها . ورغبة الانسان في اختيار مواقع لتشكيل انماط صناعاته تبنى على عدة اعتبارات ، ياتي فـــي مقدمتها تحقيق قدر مقبول من الربحية الاقتصادية . وفي الغالب لن يتحقق هـــذا الهدف مالم تتيسر للصناعة متطلبات موقعية عدة في موقعها . ومتطلبات توطن الصناعة قابلة لان يعوض انخفاض كلفة احدها عن ارتفاع كلفة اخر . وهي ايضا ليست في حالـــة ثبات ، فهي تتغير مع التطور الحضارى والعلمي الذى يحققه الانسان ، وبتغير احوال السكان في الاقليم . والصناعات تتباين مع بعضها في انواع ومقدار متطلباتها منها . كما تتباين الاقاليم في قدرتها على امداد الصناعة عامة او بعض فروعها بمتطلباتها ، ولذلك صار لزاما اختيار نوع وحجم وموقع مناسب للصناعة عامة وفروعها في الاقليم . وهـــذا يتطلب تهيأة قاعدة واسعة من المعلومات عن حالة الاقليم وقدراته ومقومات الصناعـــة فيه او في اجزاءه المختلفة ، وكلما كانت هذه المعلومات دقيقة وشاملة ، كلما امكـــن الوصول الى استنتاجات صحيحة عن هذه الامكانية .

وبهذا فقد استعرض الفصل الامكانات المتاحة في اقليم الفرات الاوســـط والتي يمكن الافادة منها في عمليات توطن الصناعة وفروعها فيه . وشمل ذلك مختلـــف انواعها الطبيعية والاقتصادية واحوال السكان ، كما تضمن هذا الاستعراض ايضـــا شرحا للتباين المكاني في توزيعها الجغرافي للوصول الى افضل الانماط واكثرها قـــدرة على النجاح باعتبار المقومات الجغرافية في الاقليم والموقع .

ان بعض مقومات توطن الصناعة امكن تقويمها بالاعتماد على بيانات رقميـــة محددة لها مثل السكان واحوالهم ، شبكات الطرق ، تجهيزات الماء الصافي ، مصادر الطاقة ، احتياطي الثروة المعدنية وغيرها . الا ان بعضها وفر مؤشرات عامة عـــن قدرة الاقليم على توطن الصناعة وذلك من خلال التحليل المنطقي مثل الموقع ، حالة المناخ بعناصره المختلفة ، السطح . ومقومات اخرى كان يصعب الركون فيها علـــى بيانات القليلة المتاحة فتم مقارنتها وتمحيصها بدقة مثل حالة السوق والدخـــل

ورأس المال . ومع هذا فان الاستعانة بعدة مؤشرات متاحة لها والمقارنة بينها قد اوصلت الى نتائج مهمة في هذا المجال .

ومن المقومات ماهو متغير من فترة لاخرى ، بل ومتبدل احيانا كالانتاج الزراعي الذى يتعرض لكثير من التفاوت في كمياته المنتجة من عام لاخر . وهنا اعتمد متوسط الانتاج لعدة سنوات كمؤشر لتقويم امكانية الاقليم على امداد الصناعة بمواد اولية زراعية .

وتظل المعرفة الجغرافية الشخصية والمعايشة الميدانية امرا اساسيا لتقويم وتصحيح المؤشرات ودلالاتها واتجاهاتها العامة بما اعان على رسم صورة واضحة عن الامكانات المتاحة في الاقليم وقدرتها على توطين صناعات مؤثرة وناجحة فيه .

٢ـ٢ـ المقومات الطبيعية :

تهيىء الطبيعة للانسان امكانات متباينة في سعتها وفقرها مابين اقليم واخر . وقد عمل الانسان على استغلال ماتيح له من ثروات وامكانات ، وحاول جاهدا مواجهة مصاعب الطبيعة وقحطها ، حقق الانسان في هذا المسعى نجاحات متباينة تتناسب ومقدار ماهيأ لكفاحه من قدرات عقلية وعلمية والتي هي في تطور مستمر . ومع هذا فان الطبيعة تظل موجها له في كثير من ظروف واساليب عيشه ، سواء في عونها او عنتها له . وكلما كان الانسان متحررا باحوال بيئته ، اصبح اكثر قدرة على الاستفادة من امكاناتها والاعتماد عليها في بناء صرحه الحضارى الذى يسعى لبنائه ، حيث تعد الصناعة احدى ركائزه الاساسية ووسيلة هامة لتحقيقه .

وللعوامل الطبيعية اثار متعددة الوجوه على نشأة وتوطن الصناعة في الاقليم ولكل من عناصرها دور محدد في ذلك .

٢ـ٢ـ١ ـ الموقع الجغرافي :

ان للموقع الجغرافي اثر هام في حياة سكان الاقليم وبوجوه متعددة ، فله دور في توجيه سكانه نحو انشطة اقتصادية وخدمية معينة تتهيأ لها فيه مقومات نجاحها ، وقد يقف معوقا امام قيام انشطة اخرى . وتأثيره هذا يكون فاعلا ومباشرا على انشطة معينة اكثر من غيرها مثل الزراعة ، في حين ان تأثيره يكون غير مباشر في اغلب الاحيان على نشاط الانسان الصناعي وعلى انماط صناعاته ومواقعها فيه .

فالموقع الفلكي للاقليم له دور في تحديد نوع المناخ السائد ، ومن ثم نوع المنتجات الزراعية المنتجة فيه ، فما تجود زراعته في المنطقة المعتدلة يختلف عن الحارة ، وفي الباردة تجود زراعة محاصيل اخرى . وهذه وتلك تحدد نوع الصناعات الزراعية التي يمكن اقامتها في الاقليم اعتمادا على الانتاج الزراعي المحلي .

يقع اقليم الفرات الاوسط مابين دائرتي عرض ٤ر٢٩ ـ ٣ر٣٣° شر (راجع خارطة رقم ٢) ، وبذلك فهو يقع ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية ، ومع ان امتداده لايوفر تباينا مهما في خصائصه المناخية بين موقع واخر ، الا ان مدى واسعا من المنتجات الزراعية تجود زراعتها فيه وهذا يهيء امكانية اقامة انواع عديدة من الصناعات الزراعية .

يشغل الاقليم جزءا مهما من وسط العراق وجزءا اخر من جنوبه الغربي عند حافات الصحراء ، وبذلك فقد افتقد لاطلالة بحرية وحرم من المزايا التي تقدمها للاقاليم التي تقع عليها منها سهولة الاتصال بالعالم الخارجي والتوجيه البحري لسكانها وارتفاع نصيبهم من التجارة الخارجية ، وموقعه قد مهد سبل الاتصال مع اقاليم القطر المختلفه ، ومع السعوديه ايضا .

وموقع الاقليم الجغرافي هيأ له امتدادا في بيئتين مختلفتين ، هما بيئة السهول في شرق الاقليم ، والبيئة الصحراوية في غربه ، وكل منها وفرت للصناعة امكانات مختلفة عن الاخرى ، فوفر السهل منتجات زراعية يمكن ان تتوطن فيه اعتمادا عليها صناعات معينة ، فيما وفرت الصحراء وبسبب من طبيعة بنائها الجيولوجي ثروات معدنية يمكن ان تساعد في توطين صناعات اخرى .

وهذا التنوع المكاني في الموارد يساعد على تنوع مماثل في البنية الصناعية من الاقليم.

٢ـ٢ـ٢ـ التكوين الجيولوجي :

ان التاريخ الجيولوجي الذى مر به الاقليم يحدد طبيعة وبنية الصخور فيه ، وبالتالي انواع المعادن المتاحة للاستثمار الصناعي ، مماله علاقة كبيرة بانواع الصناعات التي يمكن ان تتوطن فيه . كما ان له تأثير في تقرير نوع التربة وثم قدرتها على امداد الصناعة بمحاصيل زراعية معينة تتهيأ لها فيه مقومات نجاح زراعتها .

وللتكوين الجيولوجي في الاقليم تأثير على استقرار المنطقة وفي قدرة التربة على تحمل الاثقال والانشاءات ، وعلى مستوى المياه الجوفية وبالتالي على نوع وكلف الانشاءات ومدى ثبات الاسس(١).

مر القطر بحقب تاريخية عديدة وتعرض لكثير من حركاتها ، ولم يكن اثر هذه الحركات متشابها على جميع اجزاءه ، فادى ذلك الى تباين اقليمي واضح في التكوين الجيولوجي وثم في انواع المعادن التي يمكن استثمارها فيه .

وفي اقليم الفرات الاوسط يمكن تمييز اقليمين تعدينيين رئيسيين يختلف احدهما عن الاخر في زمن وطبيعة تكوينه الجيولوجي ونوع الصخور فيه (لاحظ خارطة رقم ٣) وهي :

اولا : اقليم الرصيف العربي المستقر : وتعود تكويناته الصخرية الى الحقبة القديمة وتتميز وحداته بغطاء رسوبي غير سميك يتمثل بحوالي (٨٠) مترا من الاطيان والصخور الرسوبية والرمال ، ويمكن تقسيمه الى قسمين :

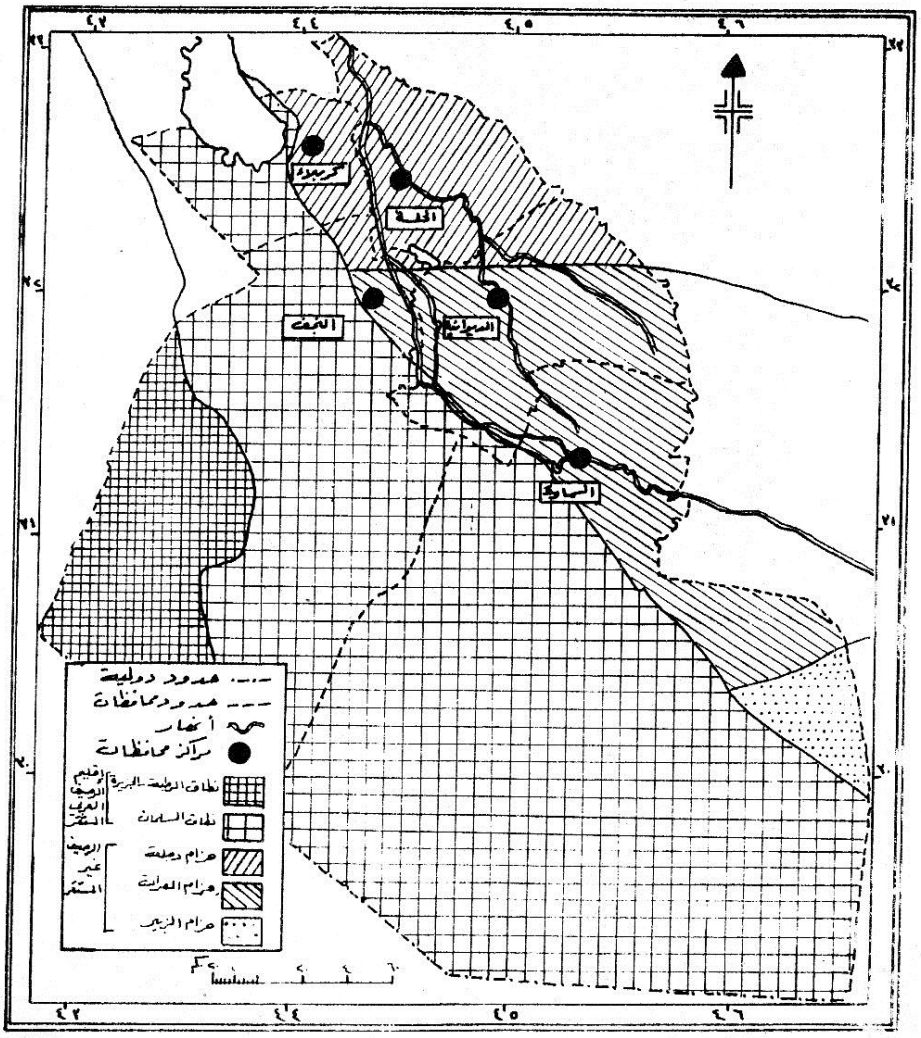
أ ـ نطاق الرطبة ـ الجزيرة . رغم ان هذا النطاق يضم اجزاءا واسعة من غرب القطر ، الا ان اجزاء صغيرة من اقليم الفرات الاوسط تقع ضمنه وبالتحديد بعض الاجزاء الجنوبية الغربية من محافظة النجف .

ب ـ نطاق السلمان . ويتصف بوجود عمود رسوبي غير سميك لحقبة الحياة القديمة وعمود رسوبي سميك لحقب الحياة الوسطى والحديثة ويشمل هذا النطاق الجزء الاكبر من محافظات المثنى والنجف وكربلاء .

(١) د. محمد ازهر السماك وزميله ، مصدر سابق ، ص ١٤٠.

خارطة رقم (٣)

الاقاليم التعدينية في اقليم الفرات الاوسط



المصدر : اعدت اعتمادا على : المنشأة العامة للمسح الجيولوجي والتحرى المعدني ، خارطة العراق البنيوية .

اشارت عمليات المسح الجيولوجي في هذين النطاقين الى افتقارهما الى المعادن الفلزية رغم ان تكوين نطاق الرطبة ـ الجزيرة قد عثر فيه فعلا على بعض الاحتياطي من الحديد واطيء الرتبة خارج الاقليم . وقد اقتصر وجود المعادن فيه على اللافلزية منها وهي حجر الكلس ، الدولومايت ، الكاؤولين ، الحصى والرمل ، الجبس ، والملح ، بكميات اقتصادية كبيرة . كما لوحظ وجود بعض الشواهد الكبريتية ايضا .

ثانيا : الرصيف غير المستقر : ويتميز بوجود عمود رسوبي سميك ، قليل في انقطاعاته الترسيبية ، ويتمثل في الاقليم بنطاق مابين النهرين المعروف بغناه بالترسبات الحديثة لنهرى دجلة والفرات الصالحة لصناعتي السمنت والطابوق ، كما توجد في بعض اجزاءه ترسبات الحصى والرمل والملح (١) .

وبهذا فان اقليم الفرات الاوسط وبسبب تكوينه الجيولوجي يحوى معادن رسوبية تعود لازمان مختلفة يمكن ان تقوم عليها كثير من الصناعات الانشائية كصناعات السمنت ، الطابوق العادى ، الحجر الجيرى ، الطابوق النارى ، المواد العازلة (الثرمتون) ، الجص ، النورة وبعض الصناعات الكيمياوية .

وترية الاقليم الرسوبية التي تغطي اقسامه السهلية تصلح لزراعة معظم انواع الغلات الزراعية عند مساعدة العوامل الاخرى ، الا ان المنطقة الصحراوية تتحدد فيها هذه الامكانية بسبب ضحالة عمق التربة بتأثير عوامل التعرية المختلفة ، وافتقارها للمواد المعدنية والعضوية التي يحتاجها النبات .

يتميز الاقليم بكونه مستقر من الناحية الجيولوجية وان ترتبه في معظم اجزاءه قادرة على تحمل الانشاءات الصناعية ، وبهذا فلا توجد تحديدات على اختيار مواقع الانشاءات بهذا الاعتبار ، عدا مايمكن ان يضيفه ارتفاع مستوى المياه الجوفية في اجزاء الاقليم المنخفضة عما يجاورها من الاراضي ، الى كلف الانشاء للحاجة الى خفض مستوى هذه المياه في مواضع هذه الانشاءات .

---

(١) عما سبق ولتفاصيل اضافية راجع : المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحرى المعدني ، التقرير النهائي للمسح الجيولوجي العام في العراق ، المجلد السابع ، ١٩٨٤ ، ص ص ٣ ـ ٢٤ .

٢ـ٢ـ٣ـ مظاهـر السطـح :

لتباين اشكال السطح اقليميا اثر مباشر في تحديد مواقع النشاط الصناعـــي . فالمناطق العالية ، وتلك التي يقل مستواها كثيرا عن الاراضي المجاورة فتتحول الـــى مناطق لتجمع مياه البزل ، والاراضي التي تنصرف اليها مياه الانهار الزائدة ، تقيـــد الى حد بعيد امكانية توطين نشاطات صناعية فيها .

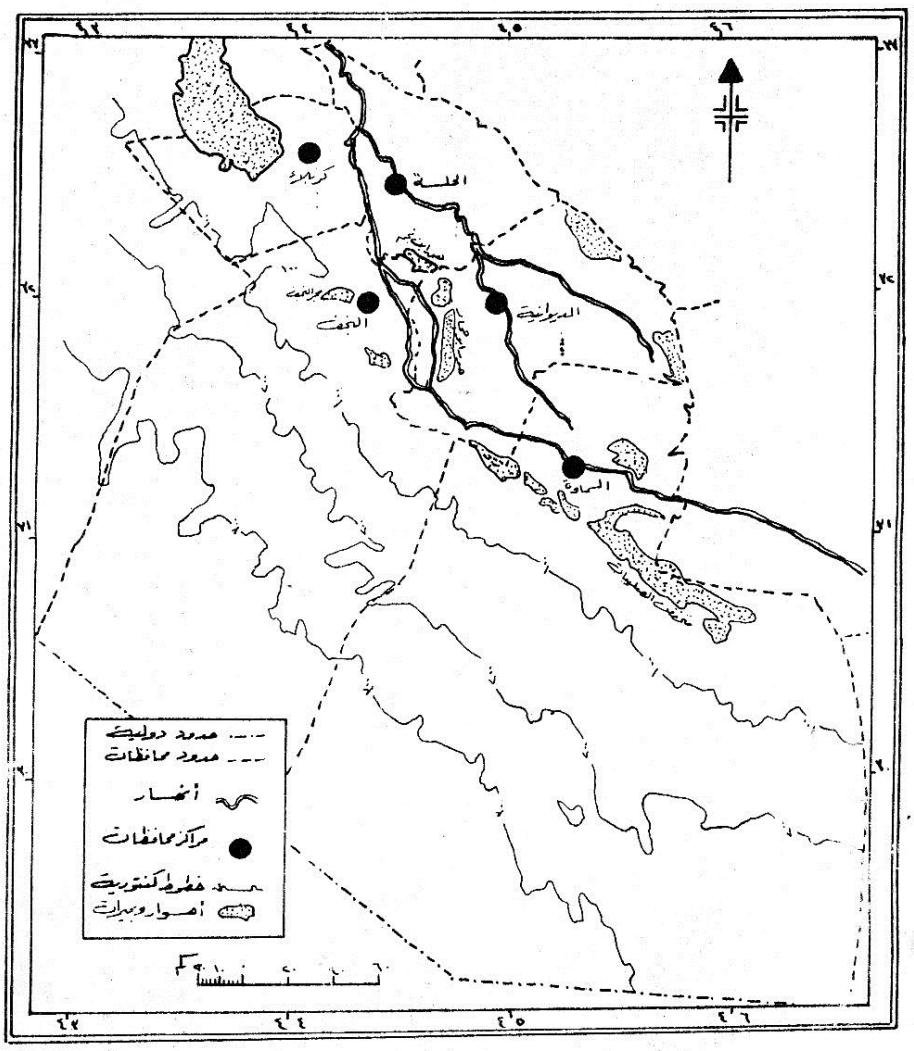
وللتضاريس ايضا تأثير على حالة المناخ والتربة وطرق المواصلات ، مما لـــه تأثير على طبيعة النشاط السائد في الاقليم ، وفي مقومات نجاحه . وهذا يعد تأثيـــرا غير مباشر على النشاط الصناعي في الاقليم ، ان تنوع التضاريس يؤدى الى تنوع المناخ وهذا يؤدى الى تنوع الانتاج الزراعي فالصناعي . ولهذا التنوع اثر مماثل على التربة ومن ثم في توطن فروع صناعية معينـة .

ولمظاهر السطح تأثيرات مقيدة عديدة على طرق المواصلات وخاصة في المناطق شديدة التضرس ، فتضاف قيود فيها على اقامة المصانع تتعلق بسهولة الوصـــول ، وامكانية توفير مدخلات وايصال مخرجات الصناعة بكلف مناسبة . وهذه تضيف ايضـــا كلفا اخرى للانشاءات وتم احداث زيادة في كلف الاستثمار الصناعي .

واقليم الفرات الاوسط يغلب على سطحه الانبساط (لاحظ خارطة رقم ٤) ، فاجزاءه الغربية المرتفعة لايزيد ارتفاع معظمها عن (٣٠٠)م عن سطح البحـــر ، وينحدر السطح تدريجيا نحو الشرق حيث السهل الرسوبي لنهرى دجلة والفرات ، والذى يقل ارتفاعه عن (١٠٠) م في جميع اجزاءه في الاقليم . فالاقليم بذلك لايعاني من تضرس شديد يعيق اقامة المصانع ، او يضيف لكلف اقامتها . واشكال سطحـــه لاتحدد امتداد شبكات المواصلات باى اتجاه . الا ان التجانس النسبي لتضاريس الاقليم اعاق احداث تنوع في تربته ، فاقتصرت على تربة رسوبيه في السهل واخرى غير ناضجة وضحلة وقد تكون مفقودة احيانا في الصحراء .

خارطة رقم (٤)

خطوط الارتفاعات المتساوية في اقليم الفرات الاوسط



المصدر : اعدت اعتمادا على : المنشأة العامة للمساحة ، خارطة العراق الطبيعية .

اما مناطقه المنخفضة التي تحولت الى اهوار مثل هور ابن نجم وابو حجار ، فمحدودة المساحة ، وبالامكان تجفيفها كلا او جزءا بتحويل قنوات الرى عنها ، او بتنظيم عمليات بزل الاراضي الزراعية التي تغذيها بالمياه الزائدة ، مما لايعد معوقا امام اقامة الصناعات في معظم اراضي الاقليم .

٢ـ٢ـ٤ـ المناخ :

لصفات المناخ وخصائص عناصره المختلفة انعكاسات هامة على حالة النشاط الصناعي القائمة ، وعلى مقدار الامكانات المتاحة لتوطن فروعه اقليميا . فالحرارة والامطار محددان رئيسان للانتاج الزراعي وبالتالي نوع الصناعات المعتمدة عليه كمدخلات لها . ولهما تأثير ايضا على النشاط الانساني وحاجته لقدر من عمليات التكيف لخصائصهما ، مما يضيف للانتاج الصناعي كلفا اخرى ، وربما يحددان نوع الصناعات السائدة .

وبعض الصناعات التي تقوم خارج الابنية تتأثر كثيرا بنوع المناخ السائد مثل صناعة الطابوق والكونكريت والطائرات وبعض الصناعات الكيمياوية (١) .

اما الرياح السائدة واتجاهاتها الغالبة في الاقليم فتحدد مواضع الصناعات الملوثة بشكل خاص بالنسبة للمناطق السكنية .

وللرطوبة النسبية اثر في بعض العمليات الصناعية لعدد من فروع الصناعة التحويلية مثل صناعات الغزل والنسيج القطني والصوفي ، مما يتطلب تكييفا لظروف عملياتها فترتفع لذلك كلف الانتاج .

ولخصائص المناخ اثر هام على طرق النقل في امتدادها وديمومتها ، وربما يحدد نوعها ايضا . فعند تخطيط امتداداتها يؤخذ بنظر الاعتبار حالة المناخ السائدة في اجزائه المختلفة ، وكذلك يقال عند اختيار واسطة النقل المستخدمة ، بل ان من المفيد احيانا اختيار نوع معين من العجلات له من الخصائص مايتناسب

(١) ابراهيم شريف ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ .

والظروف المناخية في الاقليم ، فمن المجلات مايعتبر مثاليا للمناطق الحارة ، وغيرهـا للباردة . وبطبيعة الحال فان النشاط الصناعي في الاقليم يتأثر بامتداد شبكات النقـل في الاقليم وقدراته الاستيعابية وسهولته وكلفـه (١).

يقع اقليم الفرات الاوسط باجمعه ضمن اقليم المناخ الصحراوى ، الذى يتصـف بمدى حرارى يومي وسنوى كبير ، وشحة في امطاره الساقطة ، وارتفاع ملحوظ فـي درجات الحرارة صيفا يحد من النشاط ساعات الظهيرة . ومع هذا فقد تكيف الانسـان فيه لخصائصه ، ومع قليل من التكييف لظروف العمل فانه لايعد معوقا امام قيام النشـاط الصناعي بمختلف فروعـه .

وفيه تجود زراعة مدى واسع من المحاصيل الزراعية منها القمح ،زهرة الشمـس ، بنجر السكر ، وتربية الاغنام والماعز ومن ثم اقامة الصناعات المعتمدة على منتجاتها ممـا يعد منتجات وصناعات المناطق الباردة . ويمكن ان تتوطن فيه صناعات معتمدة علـى الرز ، قصب السكر ، القطن ، فستق الحقل ، الذرة الصفراء والتمور . وصناعات تقوم على منتجات الجاموس والابقار والابل ، مما تعد صناعات للمناطق الحارة .

ومناخه يشجع على توطن صناعات تناسب المناخ الحار منها الغذائية مثـل المثلجات والمشروبات الغازية ، ومنها الكهربائية مثل اجهزة التكييف المختلفة (٢).

اما الرياح السائدة فهي الشمالية الغربية ، وهذا عامل على قدر كبير مـن الاهمية بالنسبة لكثير من الصناعات الملوثة ، والتي يجب عدم توقيعها في الشمـال الغربي من المراكز السكنية وبمسافات كافية لابعاد مؤثراتها الضارة عنها . كما تهب

---

(١) لتفاصيل اضافية عن اثر المناخ على طرق النقل راجع :
أ- سعدى علي غالب ، جغرافية النقل والتجارة ، جامعة الموصل ، مطابـع جامعة الموصل ، ١٩٨٧ ، ص ص ٩٥ - ١٠٥ .
ب- يوسف محمد سلطان وآخرون ، جغرافية النقل والتجارة الدولية ، جامعة البصرة مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٨ ،ص ص ٣٩ - ٦٠ .
(٢) عباس علي التميمي ، النمو الصناعي .. ، مصدر سابق ،ص ٢٠١ .

ايام اخرى من السنة رياح جنوبية شرقية يتطلب معها تحديد مماثل لمواقع هذه الصناعات في الجهات الجنوبية الشرقية لمراكز السكن ايضا .

اما صناعات النسيج القطني التي يناسبها الجو الرطب ، والصوفي التي يناسبها الجو الجاف ، فمع قليل من التكييف يمكن اقامتها في جميع اجزاءه.

وخصائص المناخ عامة في الاقليم لاتعد معوقا امام امتداد شبكات النقل البرى وحركة النقل عليها ، والقائم منها دائب الحركة على مدار السنة عدا ايام معدودات تتقلص فيها الحركة بسبب الامطار الغزيرة المفاجئة او العواصف الترابية الشديدة او الضباب الكثيف .

٢ـ٢ـ٥ـ الموارد المائية :

تتباين الصناعات فيما بينها بمقدار حاجتها للمياه في عملياتها الصناعية ، فمنها مايحتاج لمقادير كبيرة من المياه للتبريد او للتسخين اوكمواد اولية ، مما يتطلب توقيع مصانعها قريبا من موارد دائمة لها لضمان الحصول على متطلباتها منها وباسعار مناسبة . ومن الصناعات مالايحتاج سوى لقدر ضئيل منها ، فتتحرر مواقعها من الارتباط بتحديدات وفرتها .

والصناعات تتباين ايضا بحاجتها لانواع معينة من المياه : خالية من الشوائب لبعضها ، او الاملاح للبعض اخر ، وربما عديمة اللون لاخرى . ومنها مايعتمد قيامها على وفرة من المياه المعدنية (١).

ان هذه التحديدات تعد مؤشرات هامة على قدرة الاقليم على توطين فروع الصناعة التحويلية فيه ، باعتبار عامل المياه . ومع ان المياه يمكن نقلها بالانابيب مسافات بعيدة او لشق قنوات مائية صناعية لايصالها الى مواقع نائية ، مما يحرر المواقع الصناعية نسبيا من الارتباط بمصادرها ، الا ان ذلك يزيد الكلفة

(١) راجع : أ. Jarret, A Geography..,Op. Cit.,pp. 92-96.
ب ـ د . صباح محمود محمد ، التحليل المكاني للمواقع الصناعية في مدينة بغداد الكبرى ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص١٨٣.

ويرتبط بتحديدات طوبوغرافية المنطقة ، والامكانات المالية والفنية المتاحة .

وبعض الصناعات تلفظ مقادير كبيرة من المياه الملوثة ، وعند عدم وجود منشآت كافية لصرف المياه الصناعية فان امر تصريفها يتطلب توقيع مصانعها قرب مجار مائية دائمة يستفاد منها لهذا الغرض(١).

وهذه الفضلات تعالج غالبا في المصانع لتخليصها من المواد الضارة فيها قبل القاءها الى النهر ، الا انها تظل مشكلة قائمة لما تسببه من اضرار بيئية كبيرة وخاصة عندما تكون هذه المعالجة غير كاملة .

ومنطقة الدراسة يخترقها نهر الفرات من شمالها الى الجنوب ، وله فيها تفرعات رئيسة وجداول فرعية كثيرة (لاحظ خارطة رقم ٥) ، وطاقة تصريفه بداية الاقليم تقدر بحوالي (٣٦٠٠ م^3/ ثا)(٢)، غير ان تصريفه الفعلي هنا يرتبط اولا بمقدار المياه المطلقة من سداد وخزانات تركيا وسوريا وهي قد تضاءلت كثيرا عن ذي قبل ، وعلى الموازنة المائية ضمن سداد وخزانات القطر ثانيا ، مما يجعل مقدار المياه الواصلة فعلا الى بداية الاقليم في اوقات كثيرة لاتزيد عن ١٠٪ من طاقة تصريف النهر الطبيعية ، ومع ضآلة هذا المقدار فانه يوفر للانشطة الصناعية عموما احتياجها من المياه وخاصة تلك التي تحتاج لها مواقع ضمن منطقة السهل الرسوبي القريبة من النهر وتفرعاته. اما اجزاء الاقليم البعيدة عن النهر ، والتي يمكن تحديدها بالخط الكنتوري (١٠٠م) فما فوق (انظر خارطة رقم ٤) ، فتعتمد اعتمادا كاملا على المياه الجوفية المحدودة في مقدار احتياطاتها في المنطقة وبالتالي في قدرتها على انجاح توطن الصناعات التي تحتاج لمقادير كبيرة منها .

اما بالنسبة لطاقات تصفية المياه في الاقليم فيتبين من الجدول رقم (١) ، ضآلة مقدارها من اجمالي القطر ، فطاقاتها التصميمية مثلت حوالي ١٣٪ من مثيلتها

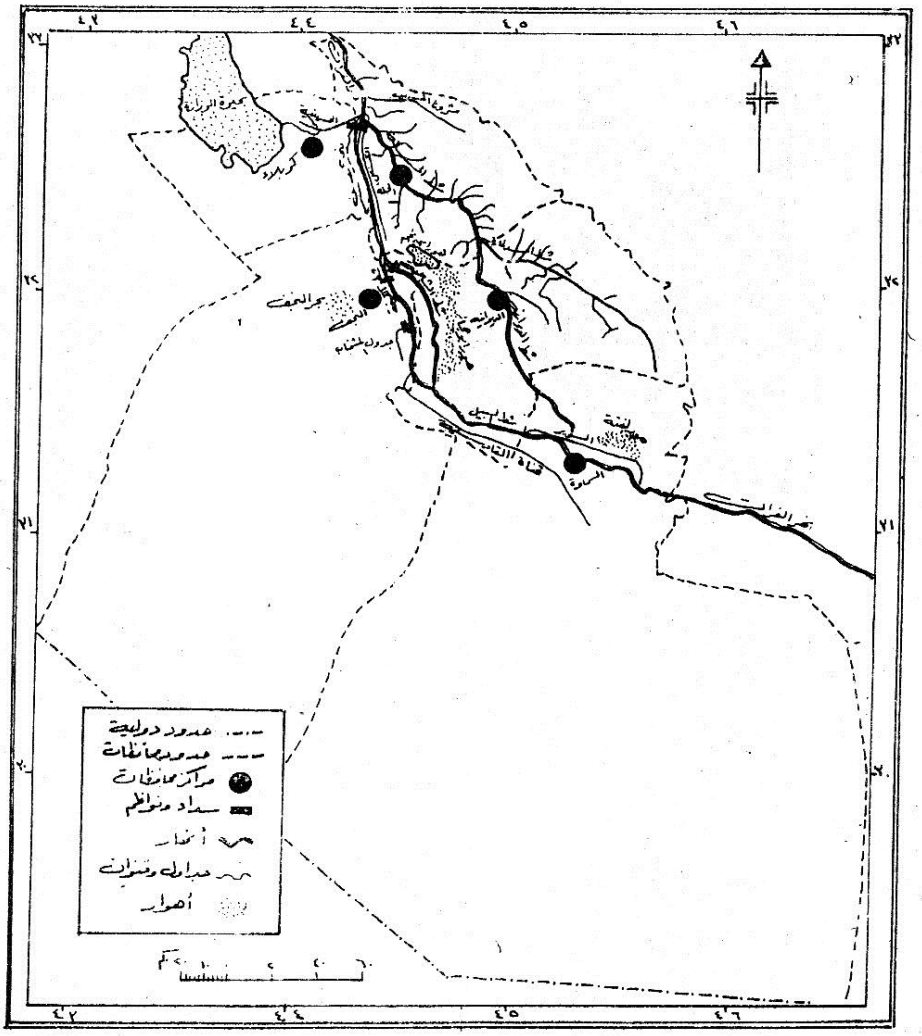
---

(١) د. عبد خليل فضيل ، د. احمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطابع جامعة الموصل ، (لاتوجد سنة طبع) ، ص ١٤٨.

(٢) طاقة تصريف النهر الطبيعية عند سدة الفلوجة شمال الاقليم بقليل .

خارطة رقم (٥)

نهر الفرات وتفرعاته في اقليم الفرات الاوســـــــــط



المصدر : اعدت اعتمادا على : المنشأة العامة للمساحة ، خارطة العراق الطبيعية .

في القطر عام ١٩٩٣ ، ومثل الانتاج الفعلي منها نسبة مماثلة ، في حين ان الاقليم ضم هذا العام حوالي ٣ر١٩ ٪ من سكان العراق .

وتراوح نصيب محافظات الاقليم مابين ٢ ــ ٣ ٪ من اجمالي القطر منها . ففي بابل مثل الانتاج الفعلي ٣٪ من انتاج القطر ، في حين انها ضمت ٩ر٦ ٪ من سكانه .

جدول رقم (١)

كميات انتاج الماء الصافي في مشاريع المنشأة العامة للماء والمجاري في محافظات الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣ مليون م٣

	التصميمية	المتاحة	الفعلية	الضائعات
بابل	٥٤	٤٧	٤٣	٤
كربلاء	٨١	٦٢	٤٠	٣
النجف	٤٢	٣٧	٣٧	٦
القادسية	٥٧	٥٥	٤٦	٢
المثنى	٤٠	٣٦	٣٣	٢
الاقليم	٢٧٤	٢٣٧	١٩٩	٢٠
القطر	٢٠٦٠	١٥٠٧	١٥٤٠	٢٦٨

المصدر : دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، نتائج احصاء مشاريع الماء لسنة ١٩٩٣ ، جدول رقم ٣ .

وفي كربلاء كانت النسبتان ٣٪ و ٤و٣٪ ، وفي النجف ٢٪و ٩ر٣٪ ، وفي القادسية ٣٪ و ٣ر٣٪ ، وفي المثنى ٢٪ لكل من طاقات تصفية المياه الفعلية والسكان .

يتضح من ذلك وجود عجز كبير في بابل والنجف ، ومتوسط في كربلاء والقادسية ، وشحة متوقعة في المثنى عند ارتفاع معدل استهلاك الفرد فيها وزيادة السكان . وهذا يؤشر عجز هذه المحافظات عن امداد الصناعات المتوطنة فيها او التي توطن مستقبلا بكامل متطلباتها من المياه ، الا اذا عوضت المصانع بنفسها مقدار النقص في امدادات المياه من شبكات مياه المدن ، باقامة محطات خاصة لسحبها

وتصفيتها ، وهذا يزيد في كلف الاستثمار والانتاج عادة . كما ان مثل هذه المحطات يمكن ان تقيمها المصانع الكبيرة ، اما المصانع المتوسطة والصغيرة فغالبا ماتعتمد على شبكة مياه المدينة التي تقع فيها او بجوارها لتلافي دفع تكاليف كبيرة لاطاقة لها على دفعها لغرض الحصول على متطلباتها من المياه .

من جانب اخر ، تعد مجارى الانهار ذات اهمية كبيرة لكثير من المصانع في الاقليم والتي تلفظ مقادير ضخمة من الفضلات السائلة ، فاليها تقوم بتصريف هذه الفضلات ، فيما تقوم بعضها بتصريفها الى اماكن مجاورة ، فتتحول الى مستنقعات للمياه الاسنة . وتتعرض مياه النهر للتلوث بسبب عدم اكتمال عمليات معالجة هذه الفضلات قبل القاءها الى النهر وفروعه . ولان مياه النهر هذه حيوية لسكان الاقليم ولغيرهم في مواقع ادنى لاستخدامها لاغراض بشرية مختلفة سواء للانسان مباشرة او للزراعة ، فأن تأثير هذا التلوث على الصحة العامة سيكون كبيرا . وان مما يزيد من ضخامة المشكلة ، افتقار اغلب مدن الاقليم لشبكات صرف صحي ، فيما تعمل القائمة منها بشكل غير منتظم وبامكانات محدودة ، وتلقى اغلب النفايات السائلة لهذه الشبكات مرة اخرى الى النهر وفروعه في الاقليم .

٢ـ٣ـ المقومات الاقتصادية :

حينما توفر الطبيعة للانسان ظروفا مناسبة لاقامة نشاطه الصناعي ، يبقى عليه تهيأة متطلبات اخرى اقتصادية لاتقل اهمية عن الاولى ، بل قد تتعداها احيان كثيرة . صحيح ان بعضها لايتعلق امر وجودها بالانسان ذاته كالمواد الخام المعدنية ومصادر الطاقة والوقود مثلا ، الا ان عليه يقع عبء تحضيرها للاستخدام في الصناعة ، وعدا ذلك فعليه توفير هذه المتطلبات بكلفة مناسبة لضمان نجاح عمليات التوطن التي يسعى لها .

وبعض هذه المتطلبات قد لايخدم وجودها النشاط الصناعي وحده ، انما ايضا انشطة اقتصادية وخدمية اخرى ، الا انها تظل حيوية للصناعة ، وقد يكون امر قيامها وتوطنها في الاقليم مرهونا بوفرة مناسبة من امكاناتها وخدماتها المتاحة للاستخدام فيها .

والعوامل الاقتصادية كثيرة ومتداخلة في تأثيراتها وفي علاقتها ببعضها من جهة وبعمليات التوطن الصناعي من جهة اخرى ، مما يجعل من اثرها عليه مباشرا حينا وغير مباشر احيان اخرى . وفيما يلي استعراض لها ولاهمية كل منها بالنسبة للصناعة وتوطنها .

٢ـ٣ـ١ـ المواد الاولية :

تتعدد وتتنوع المواد الاولية المستخدمة في الصناعة ، فمنها طبيعية وصناعية ، والطبيعية منها المعدنية والزراعية ، والاخيرة منها النباتية والحيوانية . ولكل من هذه المواد خصائص وصفات تؤثر بطرق متباينة في توطن الصناعة في الاقليم .

٢ـ٣ـ١ـ١ـ المواد الاولية المعدنية :

تعتمد كثير من الصناعات التحويلية على مواد اولية معدنية . وفي مواقع احتياطاتها تقوم الصناعات الاستخراجية ، لذا فان وجود موارد متنوعة منها في الاقليم وباحتياطات اقتصادية يوفر امكانية توطن صناعات استخراجية واخرى تحويلية تستخدمها كمدخلات في عملياتها الصناعية .

ان ضمان الحصول على المواد الاولية بسهولة وبكلفة منخفضة تعتبر مزايا رئيسة تسعى جميع الصناعات للتمتع بها وغالبا مايتم تحقيقها بتوقيع منشآتها ليس بعيدا عن مصادر هذه المواد .

وخامات المعادن تتباين في قدرتها على اجتذاب المواقع الصناعية نحوها ، فمنها ماترتبط بموطنه صناعات استخراجية وتحويلية مثل الاحجار والاطيان التي تقوم عليها الصناعات الانشائية (١) ، ومنها ماينقل مسافات بعيدة عن موطنها قبل ادخالها بعدد من الصناعات التحويلية مثل المعادن الفلزية التي تقوم عليها الصناعات المعدنية والهندسية مثلا ، والنفط الذى تقوم عليه صناعات تصفيته وعدد من الصناعات البتروكيمياوية .

---

(١) د. نؤاد محمد الصقار ، التخطيط ... ، مصدر سابق ، ص ٢٦٨ .

وقد ساعد التطور التقني المستمر في مجال العمليات الصناعية وعمليات النقل على تحرير عدد غير قليل من الصناعات من ارتباط مواقعها بمواطن خاماتها ، وامكن اقامة صناعات ضخمة ومتنوعة بعيدا عنها .

ومع هذا يظل غنى الاقليم بموارد وافرة للثروة المعدنية عامل تشجيع هام لنجاح توطن الصناعات الاستخراجية وكثير من فروع الصناعة التحويلية فيه .

يحوى اقليم الفرات الاوسط مقدارا من الثروة المعدنية محدودا في تنوعه ووافرا في كمية الاحتياطي المؤكد منه . فهذه الثروة اقتصرت على عدد محدود من المعادن اللافلزية التي يمكن ان تقوم عليها وتتوطن عدة صناعات استخراجية وتحويلية وفي مواقع مختلفة من الاقليم (انظر خارطة رقم ٦) . فقد اكدت عمليات الاستكشاف والتحرى المعدني في الاقليم وجود احتياطي ضخم من حجر الكلس ، الدولومايت ، الحصى والرمل ، اطيان السمنت ، اطيان الطابوق ، الملح والجبس . ويتبين من الجدول رقم (٢) ان احتياطات الاقليم من حجر الكلس مثلت حوالي ٣٨٪ من اجمالي احتياطي القطر منها ، وانها توزعت بين مواقع عدة في محافظات كربلاء ، النجف والمثنى . ان ضخامة الاحتياطي منه وتوزيعه الجغرافي بين ثلاث محافظات يوفر امكانية كبيرة لتوطن صناعات السمنت في عدة مواقع في الاقليم ، وضمان متطلباتها مدة تزيد على (٣٠) سنة قادمة وفق معدلات انتاج مصانع السمنت القائمة حاليا في المحافظات الثلاث(١) .

اما رواسب الدولومايت(٢) فعلى الرغم من ضخامة الاحتياطي المتوفر منها في محافظة المثنى ، والذى يمثل حوالي ٥٧٪ من اجمالي احتياطي القطر ، فان استثمارها لايزال محدودا . ان وجود هذا الاحتياطي منها يوفر امكانية توطن عدة صناعات في الاقليم تعتمدها كمواد اولية مثل صناعات الطابوق الناري وانتاج المغنيسيوم ، وهذا الاخير يستخدم في صناعات صهر الفولاذ ، الغذائية ، المطاط ، العوازل الكهربائية ، تصفية الزيوت النباتية ، حشوة الاسنان ، مواد التجميل ، البلاستيكية ، السيراميك ، الاصباغ . وتتهيأ في الاقليم رواسب كبيرة من الحصى والرمل وفي مواقع

---

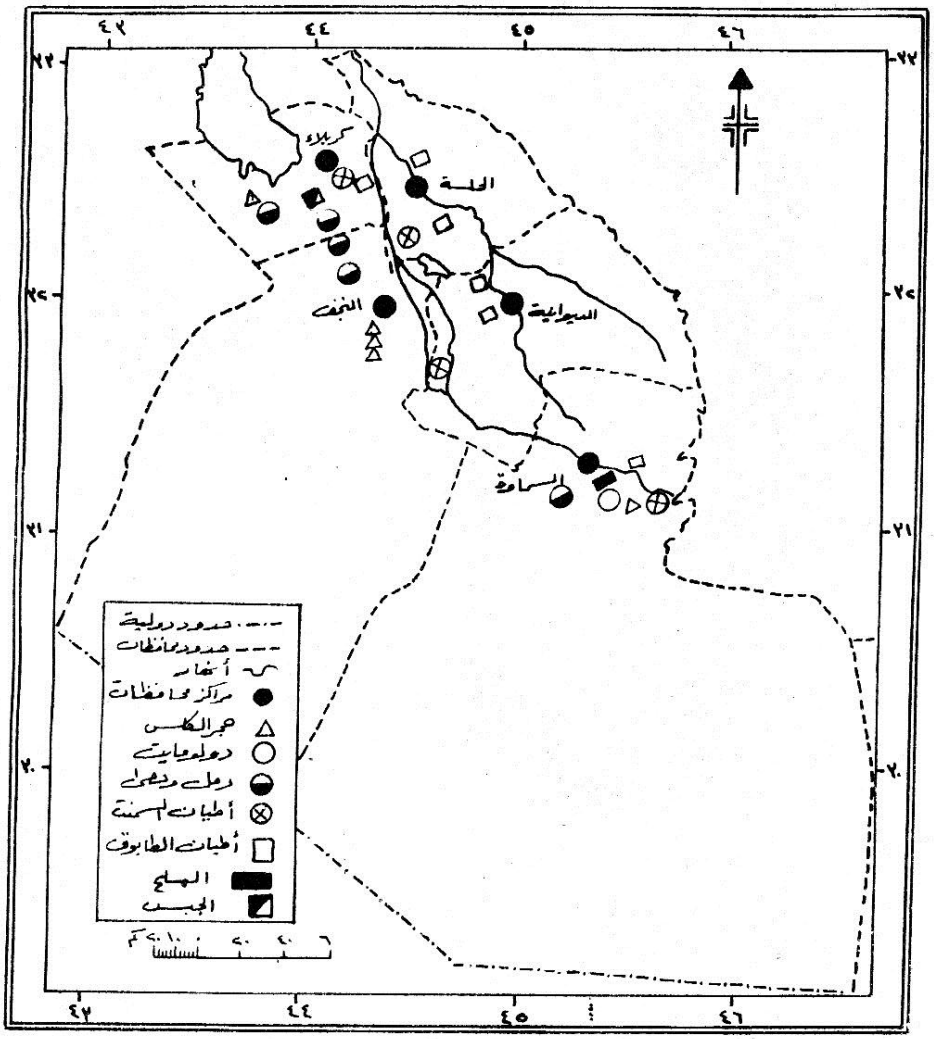
(١) المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحرى المعدني ، التقرير ... ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

(٢) وهو احد انواع الحجر الجيرى ورمزه ($CaMg(CO_3)_2$) ، اقل صلابه واكثر مساميه من صخور حجر الكلس .

خارطة رقم (٦)

التوزيع الجغرافي لاحتياطي الثروة المعدنية في

اقليم الفرات الاوسط



المصدر : الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

احتياطي اقليم الفرات الاوسط من الثروات المعدنيـــة

مليون طـــن

المعـــدن	المحافظـة	الاحتياطـي	احتياطي القطر	المواقع في الاقليـــم
حجر الكلس	كربلاء	٤٤		ام صفيـة
	النجف	٣٦٣		قلعة مظلوم ، خريبة ، الرحبة
	المثنى	٤٢١		وادي فضوة ، الغضارى ، عميد ، البصيـة .
	الاقليم	٨٢٨	٢١٧٧	
الدولومايت	المثنى	١٨٨	٣٣٠	الغضارى
الحصى	كربلاء	٧١٫٢		الاخيضر
والرمل	كربلاء —	٩١٦		دبدبة
م٠م٣	النجف			
	المثنى	٤٫١		ابو غـار
	الاقليم	٩٩١٫٣	٢١٩٦	
اطيان	كربلاء	٥٣٫٦		كربلاء
السمنت	القادسية	٥٥٫٥		غماس
	المثنى	٧٥٫٣		فضوة ، عطشان
	الاقليم	١٨٤٫٦	٤٤٨	
اطيان	بابل	٦٫٧		المحاويل ، القاسم
الطابوق	القادسية	١٠٫٣		الدهيسيـة
م٠م٣	المثنى	٣٫٦		الســويـر
	الاقليم	٢٠٫٦	٢٨٦	
الملح	المثنى	٤٦	٤٦	السماوة
الجبس	كربلاء	٣٫٨	١٣٠	الوشيـل

المصدر : المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحرى المعدني ، التقرير النهائي للمسح الجيولوجي العام في العراق ، المجلد السابق ، ١٩٨٤ ، عدة جداول ، عدة صفحات .

عديدة من الاقليم اهمها امتداد كربلاء ـ النجف ، كربلاء ، المثنى ، وفي مواقع اخرى ضمن منطقة السهل الرسوبي بالقرب من ضفاف الانهار . يمثل احتياطي الاقليم منها حوالي ٤٢٪ من احتياطي القطر . وهذا يكفي لسد الحاجة المحلية نصف قرن قادم وفق مستويات الاستثمار في منتصف الثمانينات(١) . وهذه المواد فضلا عن اهميتها في عملية البناء فانها تستخدم كمواد اولية في الصناعات الانشائية المختلفة مثل الكتل الكونكريتية والخرسانة والاسفلت وغيرها .

تتطلب صناعتا السمنت والطابوق كميات كبيرة من الاطيان ، ومما يعزز نجاح هاتان الصناعتان في الاقليم توفر مطالبهما هذه في منطقة السهل الرسوبي في الاقليم حديثة التكوين ، وترسباتها فيه تكفي لتغطية حاجة مصانع السمنت والطابوق مايزيد على (٢٠) سنة قادمة(٢) . فمن اطيان السمنت يضم الاقليم اكثر من ٤١٪ من احتياطي القطر ، ومن اطيان الطابوق حوالي ٢ر٧٪ . ولاتوجد صعوبات في زيادة الاحتياطي منهما في المستقبل لامكانية التوسع فيها شرط عدم الاضرار بالاراضي الزراعية .

اما الجبس الذى يستخدم في صناعات الجص والنورة والطابوق الجيرى والثرمستون وفي صناعة السمنت ، ففي كربلاء احتياطات مهمة منها يمكن زيادتها بالتوسع في عمليات التحرى في الاقليم . وقد تحقق مثل هذا النجاح في النجف حيث عثر على احتياطات اقتصادية منه تستثمر حاليا في صناعة السمنت هناك .

وفي محافظة المثنى تقع الملحة الوحيدة المستثمرة في القطر حاليا والتي توفر كامل الحاجة المحلية وبمعدل مليون طن سنويا للاستخدامات الصناعية والغذائية المختلفة . وهي تكفي لامداد القطر باحتياجه منها وفق هذا المعدل (٣٠) سنة اخرى(٣) . كما يمكن استخلاص كميات اخرى من الملح من المياه الجوفية المالحة او من مياه البزل المالحة عند الحاجة اليها .

---

(١) نفس المصدر ، ص٢٢ .
(٢) نفس المصدر ، ص٢٣ .
(٣) نفس المصدر ، ص ٢٤ .

هذا وقد عثر على عدة معادن رسوبية اخرى وفي مواقع مختلفة من الاقليم مثل الكبريت الذى لوحظ وجوده في منطقة الشبكة في النجف ، كما يلاحظ وجود نسبة عالية منه في المياه الجوفية المتدفقة من ابار وعيون عند حافات الصحراء الغربية والجنوبية المطلة على نهر الفرات ولم يتم تحديد مصادرها واحتياطاتها حتى الان . ومن المعادن الاخرى التي توجد شواهد لوجودها في الاقليم اطيان الكاؤولين الذى يعد العنصر الاساسي في صناعة السيراميك وفي استخلاص الالومنيا والسمنت الابيض والحرارى والالياف الزجاجية والعوازل الكهربائية .

ان هذه الاحتياطات مؤكدة حتى منتصف الثمانينات ، وكان هدف الكشف عنها توفير مقادير كافية منها للصناعات القائمة حينها ، ولانها كذلك فلم تجر عمليات كشف جديدة عنها في الاقليم ، لذلك فان التوسع في عمليات الكشف والتحرى وفي مواقع اخرى من الاقليم قد تسفر عن العثور على احتياطات اخرى لنفس المعادن وربما معادن اخرى خاصة الرسوبية منها مثل الفوسفات والنفط .

٢ـ٣ـ١ـ٢ـ المواد الاولية الزراعية :

ان الاقاليم الغنية في انتاجها الزراعي تهيء امكانية جيدة لتوطن كثير من الصناعات الزراعية ، سواء الموجهة نحو الاستهلاك المحلي ، او تلك الموجهة للتصدير لاسواق خارجية ، ان بعض المنتجات الزراعية سريعة التلف تحتاج لمعالجة صناعية سريعة لتحويلها الى منتجات اقل عرضة للتلف قبل ايصالها لمستهلكيها النهائيين ، مثل الفواكه والخضار واللحوم والاسماك ، التي تقام عليها صناعات التعليب والتقطيع والتجميد ، مثل هذه الصناعات يتوجب اقامة مصانع لها في اقاليم انتاجها (١) .

وهناك منتجات زراعية اخرى تحتاج لمعالجة صناعية قبل ان تصبح جاهزة للاستهلاك النهائي وتتماثل نسبيا موادها الاولية ومنتجاتها في كلف نقلها وفي تحملها النقل مسافات طويلة دون ان تتعرض للتلف مثل القمح ، الشعير ، الذرة ،

(١) أ ـ Estall, Industrial..,Op.Cit.,p. 23.
ب ـ د. فؤاد محمد الصقار ، الجغرافية ... ، مصدر سابق ،ص ٦٥ .

القطن ، الصوف ومثل هذه المنتجات يمكن توقيع مصانعها عند مصدر انتاجها او عند اسواق استهلاكها .

وهناك منتجات زراعية معينة يتم ادخالها بعمليات صناعية معقدة لتحويلها الى خلاصات او انواع جديدة من المنتجات الغذائية مثل الذرة ، زهرة الشمس ، بذور القطن والتمور ، والتي تقوم عليها صناعات استخلاص النشا والبروتين ، الزيوت النباتية ، الصابون سكريات متنوعة وغيرها . وهذه الصناعات ايضا يمكن اقامة اغلب مصانعها في اقاليم انتاجها او عند اسواق استهلاكها .

يضم اقليم الفرات الاوسط مساحة واسعة من الاراضي الزراعية تقدر المستثمر منها بحوالي (٤) مليون دونم تمثل مايزيد على ١٩٪ من مثيلتها في القطر ، توزعت بين جميع محافظاته ولكن باسبقية واضحة لكل من بابل والقادسية اللتان تقاسمتا نصف هذه المساحة ثم المثنى وكربلاء واخيرا النجف(١) .

وحبا الله الاقليم بموارد مائية وافرة على مدار السنة حيث نهر الفرات وتفرعاته الكثيرة فيه(٢) .

ومع هذا فان سوء ادارة الاراضي الزراعية فيه ادى الى زحف الملوحة وتغطيتها معظم اراضيه ، فتقدت جزءا هاما من قدرتها الانتاجية ، وتراجع معها اسهام محافظات الاقليم بالانتاج الزراعي ، وفقدت محافظات بابل والقادسية موقعها المتقدم الذى كانت تحتله حتى عقد الستينات ، وصارتا تحتلان موقعا اقل اهمية عن ذى قبل ، فتصدرت نينوى والتأميم محافظات القطر في انتاج كثير من المحاصيل الزراعية . ومع هذا فقد ظل الاقليم عامة يسهم بنصيب متقدم من بعض المحاصيل وبقدر هام من محاصيل اخرى .

---

(١) المؤسسة العامة للتربة واستصلاح الاراضي ، التقرير عن خرائط قابلية الاراضي الانتاجية في القطر ، المؤتمر الزراعي السنوى الثامن ، ١٩٧٩ ، (مطبوع بالرونيو) .

(٢) رغم وجود تفاوت واضح في كمياتها المتدفقة مابين فصول السنة ، تعمل الجهات المختصة على تنظيم اطلاق مقاديرها حسب الحاجة لها والمتيسر منها عن طريق سداد وخزانات خارج الاقليم وداخله .

ومن الجدول رقم (٣) يتبين ان الاقليم قد انتج حوالي ٢ر٥٪ من اجمالي انتاج القطر من القمح وحوالي ٩ر١٠٪ من الشعير وقرابة ٢ ٨٪ من الشلب كمتوسط لعامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. جاء معظم انتاج الاقليم من القمح والشعير من محافظتي بابل والقادسية ، فيما اسهمت النجف والقادسية بحوالي ٧١٪ من انتاج القطر من الشلب . وانفردت النجف لوحدها بما يزيد على نصف انتاج القطر منه .

وفيما يبدو ان انتاج الاقليم من القمح والشعير لايتناسب وسعة الاراضي الصالحة للزراعة فيه ، كما ان معدل غلة الدونم منهما تراوحت مابين ٩٤ ـ ٩٧٪ من مثيلتها على مستوى القطر ، رغم ان الرى في الاقليم يتم باستخدام المياه السطحية ، في حين ان مناطق عديدة اخرى من القطر تروى ديما ، لذلك فمن المفترض تقدم الاقليم على غيره من اقاليم القطر في معدل غلة الدونم . وهذا التخلف يعود وكما اسلفنا الى ارتفاع نسبة الملوحة في تربته .

جدير بالذكر ان المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب قد توسعت بدرجة ملحوظة وازداد الانتاج منها في السنين الاخيرة سواء على مستوى القطر او الاقليم ، ومع هذا فان نسبة اسهام الاقليم بانتاجها لم تزد كثيرا عما سبق (١).

وانتاج الاقليم من الحبوب وان كان قليلا فان صناعات غذائية يمكن ان تقوم في الاقليم سواء ما كان منها يعالج انتاجا محليا او مستوردا لتطمين حاجات سكانه مثل صناعات طحن الحبوب ، جرش وتهبيش الشلب ، استخلاص النشا والبروتين ، الاعلاف المركزة للحيوانات والدواجن ، صناعات اخرى تعتمد عليها او على نواتجها العرضية .

اما انتاج الاقليم من المحاصيل الصناعية ، فان الامكانات الطبيعية مهيأة لاسهام كبير منها ، الا ان الجدول رقم (٤) يشير الى نجاح في انتاج بعضها وتدن واضح في معظمها . فبينما اسهم الاقليم بحوالي ثلث انتاج القطر من الذرة الصفراء وحوالي ١٤٪ من السمسم ، يلاحظ ان هذا الاسهام لم يزد عن ٣٪ من القطن

---

(١) لاتسمح الجهات المختصة حاليا بنشر بيانات عن زراعة وانتاج محاصيل الحبوب للسنوات اللاحقة .

جدول رقم (٣)

متوسط انتاج الحبوب في اقليم الفرات الاوسط والقطر
لعامي ١٩٩٠ ــ ١٩٩١

المساحة : ١٠٠ دونم
الغلة : كغم / دونم
الانتاج : ١٠٠ طن

	القمح			الشعير			الشلب		
	مساحة	غلة	انتاج	مساحة	غلة	انتاج	مساحة	غلة	انتاج
بابل	١٩٢٤	١٨٩	٣٦٥	٣٨٨٦	١٥٣	٥٩٥	١٦	٢٨١	٥
كربلاء	٥٠	٩٢	٥	٢٢٢	١٣٧	٣١	٦	٦٣٦	٤
النجف	٤٦٤	٢٠٧	٩٦	٣٦٠	٨٩	٣٢	١٦٧٥	٦٤٣	١٠٧٧
القادسية	١٣٨٧	١٥٨	٢١٩	٤٢٨٠	١٥٩	٦٨٠	١٠٠٧	٥٩١	٥٩٦
المثنى	٣٧٩	٦٩	٢٦	١١٨٦	٩٤	١١١	١١٥	٢٩١	٣٤
الاقليم	٤٢٠٤	١٦٩	٧١١	٩٩٣٤	١٤٦	١٤٤٩	٢٨١٩	٦٠٩	١٧١٦
القطر	٧٤٢٥٥	١٨٠	١٣٣٦١	٨٧٦٤٢	١٥١	١٣٢٦٥	٣٦٢٦	٥٧٦	٢٠٩٠

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء ، وزارة الزراعة ، نشرات انتاج المحاصيل الزراعية في القطر للسنوات ١٩٩٠ ــ ١٩٩١ ، عدة جداول .

جدول رقم (٤)

انتاج المحاصيل الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤

الساحة : ١٠٠ دونم
الغلة : كغم / دونم
الانتاج : ١٠٠ طن

	الذرة الصفراء			القطن			زهرة الشمس			السمسم		
	مساحة	غلة	انتاج	مساحة	غلة	انتاج	مساحة	غلة	انتاج	مساحة	غلة	انتاج
بابل	١٢٢٣	٤٦٧	٥٧١	٥٥	١٣٩	٨	١١٣	١٢٤	١٤	٨٨	١٥٢	١٣
كربلاء	٧٧	٥٣٧	٤١				١	١٦٤	٠ر٢	١	١٣٢	٠ر١
النجف	١٧	٥٤٩	٩									
القادسية	٢٣	٥٣٦	١٢	٥	٢٠	١ر٠	١٢	٢٥٠	٣	٨٠	٥٤	٤
المثنى							١	٤٨		٣	١٠٥	٠ر٣
الاقليم	١٣٤٠	٤٧٢	٦٣٣	٦٠	١٣٣	٨	١٢٧	١٣٤	١٧	١٧٢	٩٩	١٧
القطر	٣٨٦٦	٥٢٨	٢٠٤٠	١٠١١	٢٩٦	٢٩٩	٢٢٢٨	٣٢٩	٧٣٢	٧٨١	١٥٦	١٢٢

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

دائرة الاحصاء ، وزارة الزراعة ، نشرات انتاج المحاصيل الزراعية في القطر للسنوات ٩٢ ، ٩٣ ، ١٩٩٤ ، عدة جداول .

و ٢٪ من زهرة الشمس. وانتاجه من الذرة الصفراء وان كان متقدما الا ان نسبته قد تراجعت بوضوح خلال السنين الاخيرة لتقدم واسط بشكل مطرد . ومجاورة بابل لواسط يعني توفر امكانية نمو اقليم للذرة الصفراء في وسط العراق بضمهما اضافة لكربلاء. وهذا يعني امكانية حقيقية لاقامة وتوطن صناعات تعتمد على هذا المحصول مثل استخلاص النشا ، البروتين ، الدكسترين ، الفورفوال ، زيت الذرة والعلف الحيواني المركز سواء في الاقليم او بجواره(١).

اما القطن فقد تراجع انتاج الاقليم منه ايضا فوصل الى نسبة تقل عن ١٪ من اجمالي انتاج القطر . يعتبر القطن عماد صناعة النسيج القطني والقطن الطبي ويمكن استخدام غزوله في صناعات عديدة . اما بذوره فتستخدم على نطاق واسع في صناعة الزيوت النباتية والصابون ، وتستخدم فضلاتها علفا للحيوان.

وبالنسبة لبذور زهرة الشمس فتعتبر مصدرا هاما للزيوت النباتية الغذائية وتستخدم فضلاتها ايضا علفا للحيوان. ويلاحظ من نفس الجدول ان انتاج الاقليم منها كان بحدود ٣٪ فقط من انتاج القطر . الا ان انتاجه من السمسم قد زاد قليلا ووصل الى ١٤ ٪ من انتاج القطر . وهذا القدر من الانتاج يهيء فرصة لقيام ونجاح صناعات الراشي والمعجنات التي تستخدمه . اما صناعة استخلاص الزيت منه فيبدو انها غير مجدية من الناحية الاقتصادية في القطر مقارنة مع بلدان اخرى(٢).

اما بقية المحاصيل الصناعية مثل فستق الحقل ، فول الصويا ، العصفر والتبغ فلا يسهم الاقليم بشيء منها عدا انتاج كربلاء المحدود من التنباك ، وهذا هو الاخر قد تقلص كثيرا وكاد ان يندثر خلال السنين الاخيرة لمنافسة محاصيل اخرى له في نفس الارض والموسم .

---

(١) لمعلومات اضافية راجع : عبد الزهرة علي الجنابي ، انتاج وتصنيع الذرة الصفراء في العراق ، بحث مقبول للنشر في مجلة الجمعية الجغرافية العراقية .

(٢) لتفاصيل عن هذا الموضوع راجع : عبد الزهرة علي الجنابي ، صناعة الزيوت النباتية الغذائية في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، (غير منشورة) ، ص ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

وعموما نشير الى ان ضآلة انتاج الاقليم من المحاصيل الصناعية لاتوفر النجـــاح المطلوب لتوطن صناعات تعتمد على ماينتج منها محليا عدا الصناعات التي تعتمد علـى تصنيع الذرة والسمسم ، الا انها يمكن ان تقوم معتمدة على توريد موادها الاولية مـــن الخارج ، فمثل هذه المواد لاتتعرض للتلف عند نقلها حتى لمسافات طويلة ، وارتفـاع اسعارها يجعلها قادرة على تحمل كلف نقل عالية عليها .

وتتزع الخضروات الشتوية والصيفية في الاقليم (١) ويخصص لزراعتها اخصـــب الاراضي في كل موسم ، الا ان انتاج الاقليم منها قليل ، فهو لم يزد عن ١٠٪ مـــن انتاج القطر من الخضروات الشتوية و ٩٪ من الصيفية (لاحظ الجدول رقم ٥) . وقلـة انتاجه منها يأتي بسبب ضآلة مردودها الاقتصادي لانخفاض معدل الغلة منهـــا

جدول رقم (٥) المساحة : ١٠٠ دونم
انتاج الخضروات في اقليم الفرات الاوســـط الغلة : كغم / دونم
والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤ الانتاج : ١٠٠ طـن

	شتويـــــة			صيفيـــــة		
	مساحـــة	غلـــة	انتـاج	مساحـة	غلـــة	انتـاج
بابل	٣٠٣	٢٠٩٦	٦٣٥	٤٠١	٢٠٣٥	٨١٦
كربلاء	١٠٧	١٥٨٣	١٦٩	٩٣	٩٦٤	٩٠
النجف	٤٩	٢١٥٠	١٠٥	٥٧	٣٠١٢	١٧٢
القادسية	٣٢	٢٧٦٠	٨٨	٢١٤	٢٤٥٠	٥٢٤
المثنى	٣٨	٢٢٧٢	٨٦	٣٢	٢٤٣٨	٧٨
الاقليم	٥٢٩	٢٠٤٧	١٠٨٣	٧٩٧	٢١٠٨	١٦٨٠
القطر	٣٧٨٠	٢٧٩٤	١٠٥٦٠	٦٧٢٩	٢٧٩٨	١٨٨٣١

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء ، وزارة الزراعة ، نشرات انتاج المحاصيل الزراعية في القطر للسنوات ٩٢ ، ٩٣ ، ١٩٩٤ ، عدة جداول .

(١) تتضمن الخضروات الشتوية محاصيل عدة منها : السلق ، السبانغ ، الجزر ، اللهانة ، القرنابيط ، الشوندر ، الطماطة الشتوية ، ومن الصيفية الطماطة ، الخيار ، الباميا ، الباذنجان ، الرقي ، البطيخ ، الفلفل ، اللوبيا .

مما يحول دون التوسع بزراعتها ، فمعدل الغلة منها في الاقليم لم يزد عن ٧٥٪ من مثيله على مستوى القطر • ومرة اخرى تأتي الملوحة وقلة مياه الري صيفا ، اضافة لعوامل اخرى ، كاسباب رئيسة لتدني زراعتها وانتاجها في الاقليم • يأتي قرابة نصف انتاج الاقليم منها من محافظة بابل لوحدها ، تليها كربلاء في انتاج الشتوية والقادسية في الصيفية •

يستهلك معظم الانتاج حاليا بشكل مباشر دون ادخاله بعمليات صناعية ، سواء داخل الاقليم او خارجه ، الا ان تحقيق نجاحات هامة في مجال انتاجها يفتح المجال واسعا امام اقامة عدة صناعات زراعية تعتمدها كمواد اولية مثل صناعات التعليب المربيات ، المعجون ، وخلاصات غذائية اخرى •

والنخلة تقدم مواد اولية للصناعات الغذائية ، فتمورها يستخلص منها الدبس والخل والسكر السائل ، وفضلاتها والنوى تدخل في صناعة الاعلاف الحيوانية ، ومن النوى يمكن استخلاص نسبة ولو ضئيلة من الزيت(١) •

وهذه التمور تدخل ايضا في صناعات التعليب وحفظ الاطعمة باشكال عدة ، ومن سعفها ينتج الخشب المضغوط وعدة انواع من الاثاث المنزلي •

والاقليم بزراعتها وانتاج تمورها يتقدم اقاليم القطر الاخرى بعد تقلص زراعتها على جانبي شط العرب في البصرة • ويلاحظ من الجدول رقم (٦) ان الاقليم قد ضم حوالي ٤٥٪ من مجموع اشجار النخيل في مرحلة الاثمار في القطر ، واسهم بانتاج قرابة نصف انتاجه من التمور • انفردت بابل لوحدها بحوالي ربع انتاج القطر ، فيما اسهمت كربلاء بحوالي ١٥٪ منه •

ويلاحظ من الجدول تقدم الاقليم بانتاجية النخلة بنسبة ١٠٪ على مثيلتها في القطر ، مما يعزز مكانته في انتاج التمور وبالتالي في امداد الصناعات القائمة عليه بالمواد الاولية في عملياتها الصناعية • وبهذا فان الاقليم يوفر النجاح المطلوب لتوطن مثل هذه الصناعات فيه سواء الموجهة نحو الاستهلاك داخله او للقطر ، بل وتوفير فائض منه للتصدير •

---

(١) يقدر ماتحويه النواة بحوالي ٨٪ من وزنها زيتا صالحا للاستهلاك البشري و لصناعة الصابون •

جدول رقم (٦)

اعداد النخيل في مرحلة الاثمار وانتاج التمور في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ ـ ١٩٩٤

العدد : ١٠٠ نخلة
الانتاجية : كغم / نخلة
الانتاج : ١٠ طن

	عدد النخيل	الانتاجية	الانتاج
بابل	٣٠٢٦٤	٤٨	١٤٥٧١
كربلاء	١٩٢٠٦	٤٣	٨٣٦٧
النجف	٦١٠١	٣١	١٨٧٢
القادسية	٧٩٦٢	٤١	٣٢٣٩
المثنى	١٧٧٨	٤٢	٧٤٩
الاقليم	٦٥٨١١	٤٤	٢٨٧٩٦
القطر	١٤٦١٣١	٤٠	٥٧٨٧٥

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء ، وزارة الزراعة نشرات انتاج التمور في القطر للسنوات ٩٢ ، ٩٣ ، ١٩٩٤ ، عدة جداول .

ومن ثمار الفاكهة (١) ينتج في الاقليم مقادير هامة منها ، ومع ان استهلاكها يتم مباشرة ، الا ان بعضها يجد طريقه نحو مصانع غذائية لاستخلاص العصارات وانتاج المربيات ، مما يهيء لاقامة بعض من مثل هذه الصناعات ، وخاصة في محافظتي كربلاء وبابل المعروفتين بزراعتها وانتاج ثمارها .

اما الحيوانات التي تربى في الاقليم فهي توفر منتجات اساسية يمكن الافادة منها في صناعات عدة . فلحومها تدخل في صناعات التعليب وحفظ اللحوم وفي صناعات غذائية اخرى ، وحليبها تقوم عليه صناعة الالبان ومنتجاتها ، وجلودها مادة اولية اساسية للصناعات الجلدية المتنوعة ، وصوفها وشعرها ووبرها يدخل في صناعات نسيج مختلفة .

(١) مثل الحمضيات بانواعها ، المشمش ، التفاح ، الزيتون ، العنب ، التين وغيرها .

ويتبين من الجدول رقم (٧) ان الاقليم ضم حوالي ٥ر١٣٪ من اعداد الاغنام في القطر عام ١٩٨٦ و ٣ر١٣٪ من الماعز و ٨ر٢٥٪ من الابقار و ٢ر٠ ٣٪ من الجاموس(١) والجدول يشير الى ان المذبوح منها في المجازر الرسمية عام ١٩٩٣ كان اكبر من ذلك بكثير • فمن الاغنام كان المذبوح حوالي ٦ر١٨٪ من اجمالي المذبوح منها في القطر ، ومن الماعز ٨ر٢٥٪ ، الابقار ٧ر٢٩٪ ، الجاموس ٦ر٢٢٪ ، ومن الابل ٩ر٠ ٧٪ •

وبذلك يتضح ان للاقليم نصيب جيد من اعدادها ونصيب اكبر مما يمكن توفره من جلود بسبب الاعداد الكبيرة المذبوحة منها سنويا • ويتوقع ايضا اسهام حيوانات الاقليم بانتاج من الحليب يماثل في نسبته على الاقل نسبة مايمتلكه الاقليم من اعدادها ويبدو ان هذا الانتاج كبيرا لدرجة يتم فيها تجميع كميات كبيرة من الحليب يوميا في مجمعات ثابتة او من قبل تجار متجولين ، من محافظة بابل وكربلاء وتسوق الى اسواق بغداد ومصانعها •

ويلاحظ من الجدول ان القادسية قد تقدمت بتربيتها الاغنام والماعز ، تلتها وبمرتبة متقدمة ايضا المثنى ثم بابل في الاغنام ، وبابل ثم المثنى في الماعز • وفي الابقار تقدمت بابل ثم القادسية وفي الجاموس النجف • وبهذا فان القادسية وبابل والمثنى توفر اكثر من غيرها امكانية لتوطن صناعات تعتمد المنتجات الحيوانية كمواد اولية •

اما بالنسبة لانتاجها من الصوف والشعر والوبر فيتبين من الجدول رقم (٨) تدني مساهمة الاقليم المتوقعة منها ، فمن الاصواف يتوقع ان يكون نصيب الاقليم حوالي ٥ر٨٪ من اجمال انتاج القطر ، وضآلة هذه النسبة يعود الى قلة انتاج الرأس الواحد فيه من الصوف مقارنة بالمعدل القومي او بالمنطقة الشمالية من القطر • ومثل ذلك يقال ايضا عن انتاج شعر الماعز الذي يتوقع اسهام الاقليم منه بحوالي ٧ر٨٪ من انتاج القطر ، ومن وبر الابل حوالي ٦٧٪ ومع هذا الاسهام المحدود من هذه المنتجات ، يلاحظ تسويق كميات كبيرة من الصوف والجلود الى خارج الاقليم وخاصة الى بغداد •

---

(١) كآخر تعداد اجري في القطر لاحصاء الثروة الحيوانية ولم يتم ادخال الابل فيه •

جـدول رقـم (٧)

اعداد حيوانات الذبح عام ١٩٨٦ والذبوح منها في المجازر الرسمية عام ١٩٩٣ في محافظات

الفـــرات الاوسط والقطـر

	الاغنـــام		الماعـــز		الابقـــار		الجامـــوس		الابل الذبوح
	العـــدد	الذبـــوح	العـــدد	الذبـــوح	العـــدد	الذبـــوح	العـــدد	الذبـــوح	
بابل	٢٩٥٠٧٨	٢٩٢٢٩	٦٠١٦٨	١٣٨٦٢	١٧٧٢٩٤	١٥٧٧٣	١٣١٩٢	٦٧١	٥٤٥
كربلاء	٤٦٠٢١	٩٤٤٧	٩٠٧٢	٦٦٦	٢٥٦٤٢	٣٠٥٥	٤٤٦٤	٧٧٤	٧١٦
النجف	١١١٥٢٣	٢١٥١٦	٥٣٩٧	٦٨٧١	٥٢٣٧٩	١٦٢٧٩	١٤٢٣٦	٣٠٨٩	١٢٢٤
القادسية	٤٣٤٩٣٣	٩١٤٠	٩٨١٩٦	١٨٣٦	١١٧٧٣١	٧٦٠٠	٥٢٣٨	٣٧٢	٢٣٨٥
المثنى	٣٢٣٥٦٥	٩٠٧٠	٢٣٥٩٤	٣٩٤٨	٣٤٧٥١	٣٧٨٦	٣٥٩١	٤٢٤	١٨٣٦
الاقليم	١٢١١١٢٠	٧٨٤٠٢	١٩٦٤٢٧	٢٧٢٢٣	٤٠٧٧٩٧	٤٦٤٩٣	٤٢٧٢١	٥٣٣٨	٦٧٠٦
القطر	٨٩٨١٢٥٤	٤٢٢٦٤٠	١٤٧٥٧٢٦	١٠٥٥٢٧	١٥٧٨٣٨٢	١٥٦٨٠١	١٤١٤٨٣	٢٣٦٦٦	٩٤٦٠

المصدر : أ- اعداد الحيوانات : دائرة الاحصاء ، وزارة الزراعة ، نتائج المسح الشامل للثروة الحيوانية في العراق عام ١٩٨٦ .

ب- الذبوح : دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، احصاءات المجازر في القطر عام ١٩٩٣ ، (عدا محافظات الحكم الذاتي) .

جـدول رقـم (٨)

تقدير انتاج الصوف والشعر والوبر في محافظـات الفرات الاوسط والقطـر بحسب اعداد الحيوانات لعـام ١٩٨٦

الانتاجية : غرام / رأس
الانتاج : طـن

	الصـوف		الشعـر		الوبـر	
	الانتاجيـة	الانتـاج	الانتاجيـة	الانتـاج	الانتاجيـة	الانتـاج
بابل *		٤٧٢		٣٨		٠ر٥
كربلاء	١٥٠٦	٦٩	٤٧٥	٤		٠ر٥
النجف	٩٣١	١٠١	٣٨١	٢	٩٣٩	١ر٢
القادسية	٨٠٤	٣٤٨	٢٣٨	٢٣		١ر٨
المثنى	٧١٤	٢٢٧	٤٣٣	١٠	٣٥٤	٠ر٧
الاقليم		١٢١٧		٧٧		٤ر٧
القطر	١٥٩٨	١٤٣٥٢	٦٢٩	٨٨٥	٧٤١	٧

(*) اعتمد الباحث معدل القطر لاحتساب انتاج المحافظات التي لم يرد تقدير لانتاجية الرأس فيها .

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على : مديرية الاحصاء الزراعي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج مسح تقدير انتاجية الاغنام والماعز والابل من الصوف والشعر والوبر ، دراسة رقم ٢٠ ، ١٩٩٠ ، عدة جداول .

ان تسويق مقادير هامة من المنتجات الحيوانية خارج الاقليم ، بل وتسويق حيوانات حية ومذبوحة ايضا يشير من الناحية الفعلية الى وجود انتاج حيواني قادر على امداد الصناعات التي تقام عليها في الاقليم بجزء هام من المواد الاولية التي تحتاجها .

مما هو جدير بالذكر ان اعداد كبيرة من الحيوانات تذبح خارج المجازر الرسمية مما يسبب هدرا اضافيا لما يذبح منها في المجازر والتي تزيد كثيرا على نسبة امتلاك الاقليم من اعداد هذا مما يعرض هذه الثروة في الاقليم لخطر كبير .

٢ ٣٠ ١٠ ٣٠ ـ المواد الاولية نصف الصنعة :

قد لاينتج عدد كبير من الصناعات منتجات نهائية الصنع ، وقد لاتستخدم كثير منها ايضا موادا اولية من انتاج الحرف الاولية ، وتستخدم بدلا من ذلك مواد نصف مصنعة من انتاج صانع اخرى . والتطور التقني المستمر في الصناعة يشجع على تخصص صانع منفردة بعمليات صناعية معينة رغم تتابع بعضها . وبذلك فقد اصبح للمنتجات نصف الصنعة اهمية في امكانية اجتذابها لعدد من الصانع التي تجد في سهولة الحصول عليها ، وفي خفض كلف نقلها مغريا لاختيار مواقع لها بجوار الصانع التي تنتجها ، بل ان صناعات اخرى قد تقوم مجاورة لصناعات رئيسة لاستخدام منتجاتها العرضية كموادا اولية ، مثل كثير من الصناعات الكيمياوية التي تجاور صانع النفط .

توفر بعض الصناعات امكانات جذب كبيرة مثل الصناعات الهندسية التي تتميز بروابطها الصناعية الواسعة . كما توفر المناطق الصناعية الكبرى امكانية مماثلة ، لما يمكن ان تضمه من صانع تنتج موادا نصف مصنعة واخرى تستخدمها كمدخلات في عملياتها الانتاجية .

وفي اقليم الفرات الاوسط اظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان العديد من الصانع يستخدم في عملياته الصناعية مواد اولية نصف مصنعة ، مما يهيء فرصة مهمة لاقامة صانع تزود صانع الاقليم المختلفة بها مثل الصناعات الكيمياوية ، الهندسية ، المعدنية الاساسية ، الغزول والنسيج ، الجلود . وتبين ايضا ان انتاج صانع الاقليم من المواد نصف الصنعة محدود جدا ويقتصر على صانع محدودة فيه . فمجمع الاسكندرية للصناعات الميكانيكية في الاسكندرية لايهيء فرصة حقيقية لاقامة منطقة جذب صناعي لان الروابط الصناعية بين صانعه القائمة تتصف بانغلاقها النسبي ، على الرغم من ان المجمع يضم صانع هندسية كبيرة لتجميع السيارات والساحبات والانتاج المعدن والادوات الزراعية .

تقوم في مناطق متفرقة من الاقليم صانع قليلة تنتج موادا نصف مصنعة يمكن الافادة منها في صناعات اخرى • مثل صنع الحرير الصناعي في سدة الهندية / بابل الذى كان يسوق معظم انتاجه من الالياف الحريرية لصانع نسجها في الحلة • والصنعان يقدمان بعض منتجاتهما لعدد من صانع النسيج والالبسة الجاهزة وخاصة في بابل • والاول قد توسع بانتاج المواد الكيمياوية بدلا من الالياف الحريرية لتعذر الحصول على موادها الاولية المستوردة • ومنتجاته الكيمياوية تفيد منها صانع البطاريات والمنظفات ويستخدم بعضها في تصفية المياه • ويقدم صنع النشا والدكسترين في الهاشمية / بابل منتجاته لعدة صانع تحتاجها مثل الغذائية التي يدخل فيها النشا مادة اولية ، وصانع السمنت وغيرها التي تحتاج الدكسترين كمادة لاصقة • وفي القادسية يقدم صنع النسيج فيها بعض منتجاته من المنسوجات لصانع الالبسة الجاهزة • فيما تقدم صانع السمنت انتاجها لبعض الصناعات الانشائية التي تحتاجها •

من ذلك يتضح وجود ضعف واضح في قدرة صانع الاقليم على اقامة روابط صناعية مع بعضها فاغلبها يستورد مواده الاولية نصف المصنعة من الخارج لعدم وجود صانع محلية توفرها • وفي نفس الوقت تنتج اغلب الصانع القائمة مواد نهائية الصنع مما لايتيح فرصة لاقامة صانع جديدة تفيد منها في عملياتها الصناعية •

٢ ٣٠ ٢٠ • السوق :

يعد السوق ركنا اساسيا في العملية الانتاجية واحد المستلزمات الهامة لقيام ونجاح النشاط الصناعي في كل الاقاليم • صحيح ان كثيرا من الصناعات يمكن ان تحصد النجاح المطلوب معتمدة على اسواق خارجية ، الا ان السوق المحلية تظل المدخل الاول لها نحو ولوج هذه الاسواق • وضمانة لها عند حصول تغيرات هامة في مستويات الطلب ، كما انه ليس بوسع جميع الصناعات دائما الحصول على اسواق خارجية لاسباب شتى •

والسوق بالنسبة لاية سلعة يعني مقدار الطلب الفعال على منتجاتها • وهذا يعتمد على عدد السكان وخصائصهم وانماط عيشهم ، وعلى قدرتهم المالية على الانفاق الاستهلاكي ، لذلك فان الاقاليم كثيرة السكان والتي تتميز بارتفاع دخول افرادها توفر للصناعات القائمة فيها احد عناصر نجاح توطنها الاساسية وهو السوق الواسعة ، سواء اكانت هذه صناعات استهلاكية ام انتاجية ، خاصة مما يتناسب واذواق وخصائص السكان (١) .

---

(١) د • ابراهيم شريف ، جغرافية ••• ، مصدر سابق ، ص ص ٣٧ ـ ٣٩ •

ويعتمد حجم هذا الطلب ايضا على نوعية السلعة وسعرها وبالتالي قدرتها على منافسة مثيلاتها في الاسواق المحلية والخارجية والقوانين المرعية في الدولة او الاقليم بما يتعلق باتباع مبدأ الحماية لها من عدمه ، وعلى الاتفاقيات التجارية مع الدول الاخرى . وفي البلد الواحد يمكن افتراض توافر امكانية التدفق السلعي بين اقاليمه المختلفة ، لذلك يكون مقبولا اعتبار السوق الوطنية كلها مفتوحة امام السلع المحلية ، الا ان قدرة هذه السلعة او تلك على الاستحواذ على مساحة من السوق الوطنية يتأثر بعوامل كثيرة منها اضافة لما سبق ذكره كلف النقل . فكلما كانت كلف النقل منخفضة ولا تمثل سوى نسبة ضئيلة من اجمالي كلف الانتاج والتسويق ، كلما امكن الحصول على سوق اوسع في الاقاليم او في عدد منها .

ومن الصناعات ما يقوم في او بجوار اسواق تصريف منتجاتها تفاديا لدفع كلف نقل عالية تضعف معها قدرتها على المنافسة في الاسواق البعيدة[1] . ومن الصناعات ما تفضل هذه الاقامة بهدف حماية منتجاتها من التلف او الكسر ، ومنها ما يوفر للمستهلكين سلعا انية . وهذه المجموعة من الصناعات تقوم في الاسواق ، صغيرها وكبيرها ، ولكنها هي الاخرى تتحدد في حجوم صانعيها بقدرة السوق المحلية على استيعاب منتجاتها .

وطائفة اخرى من الصناعات تنتج سلعا نصف مصنعة تستخدم في صناعات ومراحل انتاجية اخرى . وشبيه مثل هذا النمط الانتاجي مرهون بالمرحلة التي تمر بها الصناعة في الاقليم . ففي الاقاليم المتقدمة صناعيا يشيع هذا النمط الذي تتعدد فيه وتتنوع الروابط الصناعية بين المصانع فيها ، في حين يكون في حده الادنى في الاقاليم المبتدئة في صناعاتها .

يضم الاقليم اكثر من ٣ر٧ مليون نسمة ، مثلوا نسبة ٣ر١٩٪ من سكان القطر عام ١٩٩٣ ، وهي نسبة جديرة بالاعتبار وفي حالة تزايد مستمر . ونظرا لعدم وجود عوائق او تحديدات او قوانين محلية تمنع التدفق السلعي بين اقاليم القطر وحداته الادارية ، لذلك يمكن اعتبار السوق الوطنية كلها سوقا مفتوحة امام المنتجات الصناعية من مختلف الاقاليم .

وموقع الاقليم في وسط القطر وارتباطه باقاليم القطر المختلفة بشبكة جيدة من المواصلات ، يهيء للصناعات المتوطنة فيه امكانية ايصال منتجاتها الى الاسواق المختلفة شمال وجنوب ، شرق وغرب القطر بسهولة ويسر وبكلف معقولة .

ومع هذا نشير الى ان سكان الاقليم يتوزعون بشكل غير متساو بين محافظاته ، فتضم بابل ٣٦٪ من سكان الاقليم ، النجف ٢٠٪ ، وتتقاسم بالتساوي كل من كربلاء والقادسية حوالي ٣٤٪ منهم ، فيما تضم المثنى ١٠٪ منهم فقط .

---

(١) د . فؤاد محمد الصقار ، التخطيط ... مصدر سابق ، ص ٢٧٨ .

وبهذا فان اعتبار عامل عدد السكان وتوزيعهم يعد مشجعا لتوطن كثير من الصناعات وخاصة في محافظتي بابل والنجف ، فيما يكون السوق ضيقا بهذا الاعتبار في محافظة المثنى لقلة سكانها والذين بلغوا حوالي (٣٨٥) الف نسمة(١) .

اما باعتبار معدلات دخول الافراد في الاقليم وقدرتهم على الانفاق الاستهلاكي وبالتالي تقرير حجم الطلب الفعلي على السلع الصناعية بعد اعتبار عدد السكان فيتضح من الجدول رقم (٩) ، ضآلة متوسط نصيب الفرد في الاقليم من الناتج المحلي مقارنة بمثيله القومي . ففي عام ١٩٩٠ مثل نصيب الفرد هذا في الاقليم حوالي ٦٦٪ من مثيله القومي . ويلاحظ ان اعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي كان في بابل والذي يمثل حوالي ٧٣٪ من مثيله القومي ، جاءت بعدها القادسية والنجف بنصيب ٦٦٪ لكل منهما ، وجاءت المثنى في المؤخرة وبنصيب ٥٠٪ فقط . ان ضآلة نصيب الفرد من الناتج المحلي يعود لضآلة مساهمة محافظات الاقليم باجمالي الناتج القومي الذي لم يزد عن ١٢٪ الا قليلا . جاءت بابل بالمقدمة فاسهمت بحوالي ٩ر٤٪ منه ، ثم النجف بحوالي ٤ر٢٪ ، القادسية ٢ر٢٪ ، بعدها كربلاء وبنسبة ٩ر١٪ ، فيما لم يزد اسهام المثنى باكثر من ١٪ فقط .

جدول رقم (٩)

الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٠

المحافظة	الناتج المحلي (١) (مليون دينار)	نصيب الفرد (٢) (دينار)
بابل	١١٩٧ر٧	٩٩٠
كربلاء	٤٥٩ر٧	٨٣٧
النجف	٥٩٣ر٢	٩٠٠
القادسية	٥٤١	٩٠٥
المثنى	٢٣٧ر٢	٦٨٤
الاقليم	٣٠٢٨ر٨	٩٠١
القطر	٢٤٣٩٨ر٨	١٣٦٤

المصادر : (١) مديرية الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، الناتج المحلي الاجمالي في القطر عام ١٩٩٠ ، دراسة رقم ٩٥ ، ١٩٩٢ (غير منشورة) ، عدة جداول .
(٢) اعداد الباحث .

(١) تابع ما سيتم ايضاحه عن عدد السكان وتوزيعهم في مبحث لاحق من الفصل .

وباعتبار هذا المؤشر يتضح ضعف قدرة السوق الاقليمية على تشجيع توطن الصناعة فيه وخاصة بالنسبة للصناعات الانتاجية ، عدا تلك التي تقوم بخدمة السوق الوطنية كلها وتستحوذ على نصيب جيد منها .

واذا لجأنا لمؤشر متوسط نصيب الفرد في الاقليم من القيمة الضافة المتحققة في قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق (١) ولنفس السنة فيتضح من الجدول رقم (١٠) نتائج مشابهة لما سبق . فمعدل نصيب الفرد منها في الاقليم كان بحدود (٩٥) دينارا مثلت حوالي ٤٩٪ من مثيله القومي .

جدول رقم (١٠)

القيمة الضافة المتحققة في قطاع تجارة الجملة والمفرد ونصيب الفرد منها عام ١٩٩٠ في اقليم الفرات الاوسط والقطر بالاسعار الجارية

المحافظة	القيمة المتحققه (١) (مليون دينار)	نصيب الفرد (٢) (دينار)
بابل	١٠٤٫٥	٨٦
كربلاء	٧٥٫٤	١٣٧
النجف (*)	٥٧٫٩	٨٨
القادسية	٦٢٫٣	١٠٤
المثنى	١٨٫٣	٥٣
الاقليم	٣١٨٫٤	٩٥
القطر	٣٤٥٤٫٧	١٩٣

المصادر : (١) مديرية الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٠ ، دراسة رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، (غير منشورة) .

(٢) اعداد الباحث .

(*) للباحث تحفظ على الارقام الواردة بالنسبة للنجف ، اذ يفترض ان تتفوق المحافظة على محافظات الاقليم الاخرى ، وربما معدل القطر ايضا لنشاط الحركة التجارية فيها .

(١) باعتباره دليل على مقدار نشاط الحركة التجارية مما يعد احد العوامل المؤثرة في تقرير حجم السوق التي تتمتع بها منتجاته الصناعية .

ومع وجود تباين واضح في هذا المتوسط بين محافظات الاقليم ، الا انها ظلت جميعـــا دون المستوى القومي بكثير . فجاءت كربلاء هذه المرة بالمقدمة ومثل نصيب الفرد فيها ٧١٪ من مثيلـــه القومي ، ثم القادسية ٥٤٪ ، فالنجف ٤٦٪ ، بعدها جاءت بابل وبنصيب ٤٥٪ ، فيما جاءت المثنى في المؤخرة ايضا وبنصيب متواضع جدا للفرد فيها لم يزد عن ٢٨٪ من مثيله القومي .

ومرة اخرى يشير ذلك الى ضآلة نصيب الاقليم من الحركة التجارية وفائض القيمة منها في القطر وبالتالي فهو عامل يقيد الحركة الصناعية وعمليات توطن الصناعة في الاقليم .

ويتأكد هذا الاستنتاج باعتبار مؤشر اخر هو نصيب الفرد في الاقليم من مجموع سيارات الركـاب ومن الخاصة منها ايضا (١) . فمن الجدول رقم (١١) يتبين ان الاقليم ضم ١٢٫٥٪ من سيارات الركاب عامة عام ١٩٩٣ . وكان نصيب كل مائة من السكان منها ٢٫٣ سيارة مقارنة بحوالي ٣٫٩ سيارة لكـــل مائة من سكان القطر . ومع وجود تباين بين محافظات الاقليم فانها جميعا ظلت دون المعدل القومي . فالنجف جاءت في المقدمة وبنصيب ٣٫١ فيما جاءت المثنى في المؤخرة وبنصيب ١٫٧ وجاءت بقيـــة المحافظات بين هذين المعدلين .

اما باعتبار عدد السيارات الخاصة منها ، فقد كان نصيب محافظات الاقليم اقلم من ذلـك ، فهذا لم يزد عن ١١٫٧٪ من اجمالي القطر ، وكان نصيب كل مائة من سكان الاقليم ١٫٧ سيارة ، في حين ان المعدل القومي لها كان ٢٫٧ سيارة . ومع وجود تباين ايضا بين محافظات الاقليم ، فقـــد ظلت جميعا هي الاخرى دون المعدل القومي ، ومرة اخرى جاءت النجف في المقدمة وبنصيـــب ٢٫١ ، ثم القادسية ١٫٨ ، بعدها بابل ١٫٦ ، ثم كربلاء ١٫٤ واخيرا المثنى بنصيب سيارة واحـدة لكل مائة من سكانها .

ان هذين المؤشرين يؤكدان مرة اخرى تدني مستويات الدخل نسبيا في الاقليم مقارنـــة بالمستوى القومي ، ومع تقدم النجف والقادسية فيهما ، فان جميع محافظات الاقليم كانت دون المستوى القومي . ان حالة التخلف هذه تؤدي الى قلة الطلب المحلي على السلع والمنتجات الصناعيـــــة وبالتالي انخفاض قدرة الاقليم على توفير النجاح المطلوب للصناعات القائمة او التي يمكن اقامتهـــا مستقبلا عندما تكون معتمدة بدرجة اساسية على استيعاب السوق الاقليمية لمنتجاتها ، ولكننـــا عندما نعتبر السوق الوطنية سوقا واحدة لاحواجز بين اقاليمها نتوقع ان عمليات التوطن الصناعي في الاقليم ستلقى النجاح الذي تحتاجه ، خاصة عندما تكون السلع الصناعية المنتجة قادرة على منافسة مثيلاتها باعتبار عاملي النوع والثمن .

---

(١) باعتبار ان ارتفاع نصيب الاقليم منها يشير الى حركة انتقال نشيطة لافراده تدلل على حركـة عمل واسعة فيه ، وهي دليل ايضا على قدرة افراده على امتلاكها وبالتالي مستوى دخولهم .

جدول رقم (١١)

اعداد سيارات الركاب عامة والخاصة منها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣

المحافظة	سيارات الركاب عامة		الخاصة	
	عدد (١)	سيارة لكل مائة شخص (٢)	عدد (١)	سيارة لكل مائة شخص (٢)
بابل	٣١٠٤٨	٢ر٣	٢١٩٤١	١ر٦
كربلاء	١٥٩٢٣	٢ر٤	٩٢٩٩	١ر٤
النجف	٢٣٠٢٨	٣ر١	١٥٢٠٢	٢ر١
القادسية	١٨٧٢٨	٢ر٩	١١٧١٦	١ر٨
المثنى	٦٤٤٣	١ر٧	٣٩٦٣	١
الاقليم	٩١٥٧٠	٢ر٥	٦٢١٢١	١ر٧
القطر	٧٥٩٧٢٠	٣ر٩	٥٢٩٣٤٦	٢ر٧

المصادر : (١) دائرة احصاءات النقل ، هيئة التخطيط ، بيانات غير منشورة .
(٢) اعداد الباحث .

٢ ٣٠ ٣٠ . مصادر الطاقة

كان لمصادر الطاقة في الماضي دور هام في عمليات التوطن الصناعي وخاصة بالنسبة للصناعات التي تحتاج لمقادير كبيرة منها ، او انها تستخدم بها كمادة اولية وكمصدر للطاقة في آن واحد ، لذلك ارتبطت مواقع العديد من هذه الصناعات بمواقع هذه المصادر تلافيا لدفع كلف نقل عالية او لضمان متطلباتها منها (١) .

وبتطور طرق ووسائط النقل في تعددها وسرعتها وطاقاتها الاستيعابية وظهور النقل المتخصص ، ومع اكتشاف وتطوير واستغلال مصادر جديدة للطاقة ، مثل النفط والكهرباء ، والغاز الطبيعي والطاقة الشمسية والذرية ، وايضا مع التطور التقني بالعمليات الصناعية وترشيد الاستهلاك فيها ، فقد تحررت كثير من تلك الصناعات من هذا الارتباط ، واقتصر هذا على صناعات محدودة ارتبطت بهذا المصدر او ذاك من مصادر الطاقة كارتباط صناعة الالمنيوم بمصدر

(١) د . ابراهيم شريف ، جغرافية ... ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

رخيص للطاقة الكهربائية ، او كارتباط الصناعات البتروكيماوية بالنفط او الغاز الطبيعي ، فارتبطت هذه بمصادرها او بمواقع يسهل الحصول فيها على هذه المصادر .

تتيسر في القطر موارد كبيرة جدا للطاقة والوقود ، فهو يضم احتياطات ضخمة جدا من النفط واخرى من الغاز الطبيعي ، ولمرور انهاره في مناطق متباينة تضاريسيا اصبح ممكنا اقامة العديد من السداد والخزانات عليها لغرض تنظيم الرى مما وفر فرصة طيبة لاستثمارها في توليد الطاقة الكهربائية ، هذا فضلا عن الطاقة الشمسية التي يوفرها جوه المشمس معظم ايام السنة والتي لم يستثمر شيء من امكاناتها حتى الان .

قامت الدولة ببناء عدة محطات لتوليد الطاقة الكهرمائية في مواقع السداد على دجلة وروافده وعلى نهر الفرات ، تقوم هذه بتوليد الجزء الاكبر من الطاقة المستهلكة في القطر حاليا . كما قامت ببناء محطات اخرى بخارية وغازية[1] لتوليد الطاقة الكهربائية معتمدة على ما يتيسر في القطر من وقود رخيص . شملت هذه اكثر محافظات القطر والاقليم وبقدرات متباينة بهدف تلافي نقص الطاقة الكهربائية ، ورغم ان اغلبها قد استهدفه العدوان الثلاثيني على القطر عام ١٩٩١ ، الا ان جميعها في الاقليم قد اعيد بناؤها كليا او جزئيا . ويتبين من الجدول رقم (١٢) ان المحطات القائمة في الاقليم قد اسهمت بانتاج قرابة ٧٥٪ من اجمالي انتاج المحطات المماثلة في القطر ، جاء ٥٢٪ من الشنى لوحدها ، وجاء الباقي من محطات كربلاء والنجف ، فيما ظلت محطات بابل متوقفة لما لحق بها من اضرار جراء العدوان ، اعيد اصلاح بعض وحداتها لاحقا . اما القادسية فلم تسهم بشيء من انتاجها .

وفيما يخص توليد الطاقة الكهرمائية في الاقليم فقد اقتصر على محطة سدة الهندية ، ففيها محطة صغيرة للتغذية الذاتية مع فائض محدود لبلدة سدة الهندية المجاورة ، وكذا الحال بالنسبة لمحطة سدة الكوفة على شط الكوفة .

اما بالنسبة لنقل الطاقة والوقود فقد قامت الدولة بربط اقاليم القطر بشبكة متكاملة لنقل الطاقة الكهربائية من محطات توليدها الى مناطق استهلاكها . واقيمت ايضا خطوط لنقل النفط الخام تخدم عمليات تصديره ومن منافذ مختلفة يمر بعضها في الاقليم كالخط الستراتيجي الذي يمر بمحافظتي النجف والشنى ، افادت المحافظتان من خط تغذيته بالغاز الطبيعي .

---

(١) البخارية هي التي يستخدم فيها الوقود لتبخير الماء الموجود في المراجل واكسابه حرارة وضغط عاليين ، يحول البخار الى طاقة حركية بادارته لتوربينات عند ادخاله عليها فيتم توليد الطاقة الكهربائية . اما الغازية او الحرارية فيستخدم فيها الغاز او زيت الديزل بدلا من الماء فيتم تحويله الى غازات ذات طاقة حركية عالية ، تقوم هذه بتدوير التوربينات فتتولد الطاقة الكهربائية .

جدول رقم (١٢)

الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة ونصيب الفرد من استهلاكها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٢ (*)

جيجا واط / ساعة (**)

المحافظة	منتجة ديزل	مجموع استهلاك	صناعي	نصيب الفرد ك.و.س
بابل	—	٨٥٦	٢٦٠	٦٧٦
كربلاء	٠٫٥٠٣	٤٤٢	٤٠	٧٣٦
النجف	٠٫٤٣٩	٦٧١	١٦٧	٩٦٩
القادسية	—	٤٧٩	٦٩	٧٨٦
المثنى	٠٫١٥٦	٣٧٢	١١١	١٠٢٨
الاقليم	٠٫٠٩٨٣	٢٨٢٠	٦٤٧	٧٩٩
القطر	٠٫٠٥٥٤	٢١٠٧٩	٥٠٢٩	١١٤٤

المصدر : دائرة الاحصاء الصناعي ، انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية في العراق ،عدة جداول .

(*) وهي اخر سنة تنشر بياناتها .

(**) ١ جيجا واط = ١٠٠٠ ميكاواط = ١٠٠٠٠٠٠ كيلو واط

واقيم خط اخر لنقل المنتجات النفطية بين مصفيي الدورة والبصرة تفيد منه المحافظات المسار بها : بابل والقادسية والمثنى رغم انه لايعمل وفق التصاميم التي اقيم عليها (١) .

وبالنسبة لاستهلاك الطاقة الكهربائية في الاقليم فيتبين من نفس الجدول انها شكلت حوالي ١٣٫٤٪ من اجمالي استهلاك القطر منها ، فيما مثل استهلاكه الصناعي حوالي ١٢٫٩ ٪ من مثيله القومي . وفي اجمالي الاستهلاك والصناعي منه تقدمت بابل بقية محافظات الاقليم ، جاءت بعدها النجف وهذا يعود الى تقدم هاتين المحافظتين بعدد السكان وفي حجم النشاط فيهما كما سنلاحظه في الفصول القادمة .

ويتبين من الجدول ايضا انخفاض معدل أستهلاك الفرد في الاقليم من الطاقة عن مثيله القومي ، فقد مثل الاول حوالي ٧٠٪ من الثاني مع وجود تباين كبير بين محافظات الاقليم تراوح مابين حد ادنى كما في بابل وبنسبة ٥٩٪ من المعدل القومي ، وحد اعلى كما في

(١) صمم لينقل اربعة منتجات نفطية في ان واحد وفي اتجاهات مختلفة .

المثنى ومثل حوالي ٩٠٪ منه ، فيما كان هذا بنسبة ٦٤٪ في كربلاء ، ٨٥٪ في النجف و٦٦٪ في القادسيه .

وبذلك يتبين وجود عجز كبير في الطاقة المولدة في الاقليم عام ١٩٩٢ عن الطاقة المستهلكه فيه .

اما بابل والقادسية فلم تنتج شيئا من محطاتها هذا العام ، فعجزها يكون شديدا .

لما سبق فان حصول الصناعات على احتياجها من مصادر الطاقة والوقود سواء المنتجة في الاقليم او في خارجه وبالسهولة والكلفة المناسبتين ، لم يعد امرا ذا اهمية لاغلب الصناعات وفي معظم المواقع ، فتحرر اغلبها من الارتباط بمواقع تجهيزها بهذه المصادر . لذلك فان مصادر الطاقة لن تكون معوقا امام عمليات التوطن الصناعي في الاقليم وقد تتحول الى عامل مشجع عند اكمال اصلاح الوحدات التي لم يتم اصلاحها حتى الان . ومع كل ذلك تشهد عمليات انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية اختناقات متكررة خاصة في فصل الصيف بسبب عدم توفر الادوات الاحتياطية لادامة محطات التوليد ولقدم شبكات التوزيع وهذا ينعكس سلبا على النشاط الصناعي القائم الذي يعاني احيانا من بعض التوقفات في امدادات الطاقة الكهربائية .

وبالنسبة لمصادر الوقود فان عدة مواقع في الاقليم تحصل على بعض المنتجات من خط نقل المنتجات الذي سبق ذكره ، الا ان قسمها الاكبر يحصل عليها من مصفيي الدورة في بغداد والسماوة في المثنى بواسطة الناقلات مما يزيد في كلفة الحصول عليها وبالتالي كلفة الانتاج النهائية . كما ان ضمان التزود بها باستمرار وخاصة بالنسبة للصناعات التي تحتاج لكميات كبيرة منها يتأثر بصعوبات النقل ويتطلب بناء مخازن كبيرة لها في المصانع . ومع هذا فان هذه المصادر لم تشكل عبئا على الصانع ولاتعد معوقا امام عمليات التوطن الصناعي لرخص اسعار شرائها من مصادرها مما يعوض عن ارتفاع كلف نقلها لبعض الصناعات .

٤٠٣٠٢ . رأس المال :

يعتمد دور رأس المال المحلي في عمليات التوطن الصناعي على عدة عوامل ، يأتي في مقدمتها مقدار الناتج المحلي وحجم الدخل الفردي ومقدار الفائض منهما والمتاح منه للاستثمار . ومنها ايضا طبيعة الانظمة السياسية والاقتصادية القائمة والقوانين السارية .

وبعض البلدان والاقاليم يقتصر اعتمادها على الموارد المالية المحلية ، وتستعين اخرى برؤوس اموال خارجية . كما ان بعضها يعتمد على رؤوس الاموال الخاصة في عمليات

(١) لم يباشر باعادة اعمار مصفى المثنى حتى الان بعد ان استهدفه العدوان الثلاثيني على القطر .

تنمية الصناعية ، فيما ينال القطاع العام النصيب الاوفر من التسهيلات في بلدان واقاليم اخرى .

يتم تحقيق نجاحات هامة في تكوين وتراكم رؤوس الاموال وفي استثمارها في القطاع الصناعي بترشيد الاستهلاك وتحسين الانتاجية في الانشطة الاقتصادية المختلفة وتنظيم عمليات الادخار والاستثمار بما يساعد في توجيهها نحو القطاع الصناعي (١) . الا ان النجاح لايتحقق بقدر واحد تبعا للقدرة على توفير مستلزماته والامكانات المحلية المتاحة ، وبناءا على ذلك تتباين الاقاليم والبلدان فيما تتمكن من توفيره محليا من موارد مالية للاستثمار الصناعي .

ورأس المال يعتبر الاكثر مرونة من بين عوامل قيام الصناعة وعلى وجه الخصوص داخل الدولة الواحدة فيمكن نقله بين اقاليمها بسهولة وبكلف بسيطة (٢) .

وفي العراق يمتلك القطاع العام النصيب الاوفر من الاموال المتاحة للاستثمار . لذلك تنال الاقاليم والقطاعات الاقتصادية قدرا من عمليات الاستثمار يعتمد على عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية تقررها الجهات المركزية . اما القطاع الخاص فانه ينال قسطا وافرا من التشجيع للاستثمار في الانشطة الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الصناعة ، غير ان النجاح المتحقق من وراء هذا التشجيع يبدو ضئيلا ، فهذا القطاع يحجم حتى الان عن استثمار اموالة بقوة في الصناعة حيث الاستثمار فيها يدر عليه دخلا اقل من قطاعات اخرى كالتجارة والعقار مثلا .

وفي الاقليم يتبين ان دخول الافراد المتحققة مقارنة بمثيلتها على مستوى القطر تحد من قدرتهم على الادخار والاستثمار (٣) ، وبالتالي فانه لايعين على بناء حركة صناعية نشيطة ، ومن اقامة صانع برؤوس اموال كبيرة .

ويتأكد هذا الاستنتاج بالاستعانة بمؤشر اخر هو مقدار الودائع الجارية والثابتة والتوفير في فروع مصرفي الرافدين والرشيد في محافظات الاقليم . فمن الجدول رقم (١٣) يتضح ان هذه قد بلغت في ١٩٩٣/١٢/٣١ اكثر قليلا من (٥) مليار دينار الا انها مثلت حوالي ٤ر٧٪ فقط من اجمالي الودائع المماثلة في القطر ، وتتراجع هذه النسبة الى اقل من ٢ر٧٪ عند استبعاد ودائع القطاع الاشتراكي التي مثلت اكثر من ربع اجمالي الودائع في الاقليم (٤) ويتضح ايضا ان

---

(١) محمد ازهر السماك وزميله ، اسس ... ، مصدر سابق ، ص١١٣ .
(٢) د . احمد حبيب رسول ، مبادئ الجغرافية الصناعية ، الجزء الاول ، مطبعة دار السلام بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٦٩ .
(٣) راجع ماتم التوصل اليه عن دخل الفرد في مبحث السوق .
(٤) على اعتبار ان استثمارها مكانيا وقطاعيا انما يرتبط بقرار مركزي وليس اقليمي .

جدول رقم (١٣)

الودائع في مصرفي الرافدين والرشيد في اقليم الفرات الاوسط والقطر في ١٩٩٣/١٢/٣١

مليون دينار

المحافظة	الجارية			الثابتة	التوفير	اخرى	المجموع
	اشتراكي	اخرى	مجموع				
بابل	٤٦٧	٢٦٣	٧٢٩	٢٩	٩٩٤		١٧٥٣
كربلاء	١١٤	١٨٩	٣٠٤	٢١	٤٩٢		٨١٧
النجف	٢٣٤	٤٣٠	٦٦٤	١٥	٤٩١		١١٧٠
القادسية	٣٥٣	١٥١	٥٠٤	١٠	٣٦٩		٨٨٤
المثنى	٨٦	٩٤	١٨٠	٢٠	٣٤٣		٥٤٣
الاقليم	١٢٥٥	١١٢٦	٢٣٨١	٩٥	٢٦٩١		٥١٦٧
القطر	١٥٠٥٣	١٨٤٠٨	٣٣٤٦١	٥٣٠٠	٢٤٧٣٢	٥٨٧٨	٦٩٣٧٢

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الودائع لفروع مصرفي الرافدين والرشيد في محافظات الفرات الاوسط ، (بيانات غير منشورة) ، عدة جداول .

اكثر من نصف هذه الودائع كان ودائع توفير وثابتة وهي غير متحركة يمكن استثمارها في مشاريع اقتصادية . ويلاحظ ايضا أن ودائع التوفير في الاقليم مثلت حوالي ١٠ر٩٪ من اجمالي القطر ، في حين ان الجارية مثلت ٧ر١٪ والثابتة ٨ر١٪ . وهذه تشير الى ان الثروة المالية الموجودة في الاقليم على الرغم من قلتها مقارنة باجمالي القطر ، الا انها غير مستثمرة استثمارا صحيحا من قبل افراده ، وبشكل يعيد لهم مردودا اقتصاديا جيدا تعم الاقليم فائدته اضافة لمالكيها وذلك فيما لو استثمرت في القطاع الصناعي مثلا .

ويتضح ايضا من نفس الجدول ان اكبر قدر منها كان في فروع المصرفين في بابل وبنصيب ٥ر٢٪ من اجمالي القطر ، تليها النجف وبنصيب ٧ر١٪ ، ثم القادسية ٣ر١٪ ، بعدها كربلاء ١ر١٪ واخيرا المثنى وبنصيب ٨ر٠٪ .

وبالنسبة لودائع التوفير فقد كان اكبر قدر لها في بابل وبنصيب ٤٪ ، فيما تساوت في ذلك كل من كربلاء والنجف وبنسبة ٢٪ لكل منهما ، وتراجع اسهام القادسية الى ٥ر١٪ فيما

كان نصيب المثنى ٤ر١٪ من القطر . اما الودائع الحكومية فقد جاءت بابل فيها في المقدمة ايضا ثم تلتها القادسية فالنجف ، ثم كربلاء واخيرا المثنى . بلغت ودائع القطاع الخاص في مصارف الاقليم حوالي (٤) مليار دينار جاء ٣٣٪ منها من بابل و ٢٤٪ من النجف ، ١٨٪ من كربلاء ، ١٤٪ القادسية و ١٢٪ من المثنى .

وبذلك تكون محافظتي بابل والنجف ذات امكانية جيدة على تشجيع عمليات التوطين الصناعي بتوفير امكانات مالية للاستثمار في الصناعة ، فيما تتحدد هذه الامكانية كثيرا في المثنى ، وتمثل امكانات كربلاء والقادسية حوالي نصف الامكانات المتاحة في بابل .

وبخصوص ودائع القطاع العام في مصارف الاقليم وخاصة تلك التي تعود منها الى المؤسسات الانتاجية ضمن فروع النشاط الصناعي ، فبامكان هذه المؤسسات استثمارها في زيادة طاقاتها الانتاجية ، باقامة خطوط انتاجية جديدة ، او بناء وحدات وصانع جديدة او فروع لها في محافظات اخرى ، وربما اقامة صناعات اخرى مغذية للاساسية او مستفيدة منها .

ان استثمار رؤوس الاموال الخاصة في عمليات التنمية الصناعية في الاقليم لايزال متخلفا في مقاديره وفي تنظيمه ، فنظام الشركات المختلطة باعتباره نموذجا متطورا للاستثمار الخاص لم يبدأ بالظهور بوضوح في القطر الا قبل عقد من الزمن بعد قيام القطاع العام بيبع عدد من مصانعه الى القطاع المختلط . وحتى الان لم يرتق هذا القطاع بمكانته في البنية الصناعية في القطر وفي الاقليم (١) .

٢ ٣٠ ٥٠ . النقل :

تقدم شبكات النقل خدمات على غاية من الاهمية للصناعة ولعمليات التوطن الصناعي ، فهي صلة الوصل بين عوامل الانتاج المختلفة في انواعها وفي مواقعها ، ومن دون احكام هذه الصلة لن يكون لاحد هذه العوامل اهمية في العملية الانتاجية ، فالموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية تتوزع جغرافيا بشكل غير متساو بين المواقع والاقاليم ، ويأتي دور النقل حاسما في اعادة توزيع وتوفير متطلبات الصناعة في المواقع والاقاليم التي لايتكامل وجودها فيه (٢) .

---

(١) تابع ماستتم الاشارة اليه عن هذا الموضوع في الفصل الرابع .

(٢) د . محمد صالح تركي القريشي ، د . احمد حسين الهيتي ، مقدمة في اقتصاد النقل ، جامعة الموصل ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٩٢ ، ص٢٥ .

ووجود الطريق والواسطة قد لايكون حاسما في عملية التوطن الصناعي مالم تكن كلفته للصناعة مناسبة ، وكلما كانت كلفة النقل منخفضة ولاتشكل الا نسبة ضئيلة من اجمالي كلف الانتاج كلما ساعد ذلك في نجاح عمليات التوطن في المواقع القائمة وفي توفير بدائل لمستلزمات الانتاج من مواقع متعددة وبكلف مناسبة ، وعلى ضوء ذلك يتقرر حجم السوق الذى تتمتع به الصناعة .

يفضل ان تكون اقامة شبكات النقل سابقة لعمليات التوطن ، وقد تكون مرافقة لها ، ولكنها في كل الاحوال يجب ان تكون وافية في امتداداتها ، وكفوءة في تنظيمها ، غير ان بعض امتداداتها تتأثر احيانا بالظروف الجوية والطوبوغرافية والسياسية والامنية في الاقليم ، فتتعطل حينا او تتحدد الحركة عليها احيانا اخرى ، فتتأثر لذلك بعض انشطة الصناعة وتخسر شيئا من المنافع التي تجنيها في الظروف الاعتيادية (١) .

يتم تقويم الخدمات التي يقدمها النقل للصناعة وتوطنها في الاقليم بتعدد وكثافة طرق النقل المتاحة : برية ، مائية ، جوية ، ومن جانب دقتها وكفاءة عملها . وتهتم الصناعة ايضا بتعدد الوسائط المتاحة للنقل وطاقاتها الاستيعابية وقدرتها على توفير متطلبات العملية النقلية في الاقليم ، هذا اضافة لكلفها باعتبار عاملي الوزن والمسافة (٢) .

ان موقع اقليم الفرات الاوسط حرمه من الاستفادة من خدمات ومزايا النقل البحرى الرخيص ، واقتصرت الشبكة الفاعلة فيه على النقل البرى : السيارات والسكك الحديدية ، الى جانب امكانات محدودة ومعطلة للنقل النهرى .

ومن الجدول رقم (١٤) يتضح ان طرق السيارات فيه بلغت اطوالها حوالي (٤) الاف كيلو متر خدمت قرابة مائة الف كيلو متر مربع من المساحة ، وبذلك فان كثافتها بلغت ٠,٠٤ كم/كم٢ وهي كثافة قليلة مقارنة بمثيلتها في القطر والتي بلغت ٠,٠٩ . توزعت امتدادات الطرق بشكل غير متساو بين اجزاء الاقليم ، فتركزت اغلب امتداداتها في المنطقة السهلية محاذية مجارى الانهار وحيث تحتشد مراكز العمران (لاحظ خارطة رقم (٧)) ، فيما حرمت منها المنطقة الصحراوية التي تضم احتياطات الاقليم من الثروة المعدنية (٣) .

---

(١) لتفاصيل اضافية عن كفاءة شبكة النقل والعوامل المؤثرة عليها راجع :
أ ـ سعدى علي غالب ، النقل ... ، مصدر سابق ، ص ص ٨٠ ـ ١١٨ .
ب ـ يوسف محمد سلطان واخرون ، جغرافية النقل ... ، مصدر سابق ، ص ص ٣٩ ـ ٦١ .

(٢) أ ـ Estall, Industrial.., Op.Cit., p. 32.
ب ـ Thomas and Carbin, The Geography of Economic Activity, Mc Graw-Hill Book Co., U.K. 1974, p. 195.

(٣) انظر خارطة رقم ٥ وقارن مع خارطة رقم ٧ .

جدول رقم (١٤)

اطوال طرق السيارات وكثافتها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٥

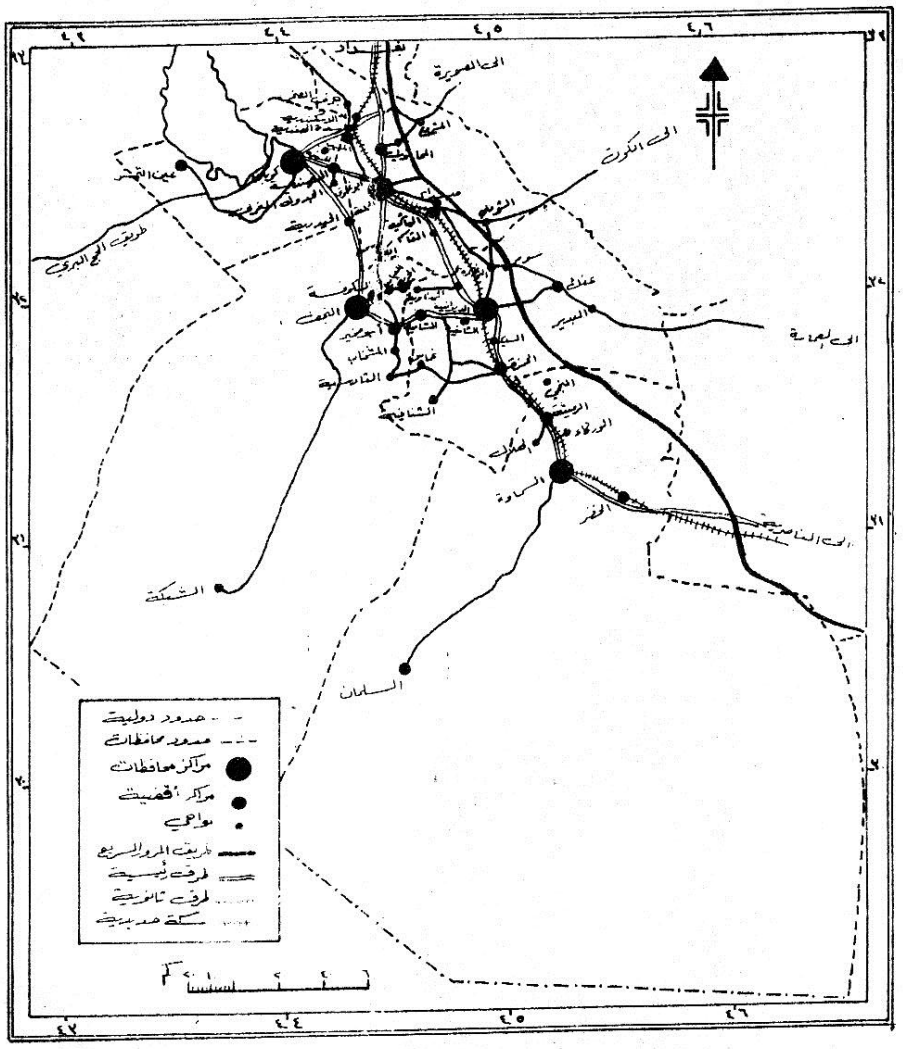
المحافظة	الطول كم (١)	المساحة كم ٢ (٢)	الكثافة كم / كم٢ (٣)
بابل	٧٩٨	٥١١٩	٦ ١ر٠
كربلاء	٦٨٢	٥٣٠٤	١٣ر٠
النجف	٥٥١	٢٨٨٢٤	٢ ٠ر٠
القادسية	٦٣٦	٨١٥٣	٨ ٠ر٠
المثنى	١٢٩٩	٥١٧٤٠	٣ ٠ر٠
الاقليم	٣٩٦٦	٩٩١٤٠	٤ ٠ر٠
القطر	٣٩٧٣٥	٤٣٥٠٥٢	٩ ٠ر٠

المصادر : (١) استقاها الباحث من خرائط الطرق للمحافظات المعتمدة لدى مديرية الطرق والجسور العامة وتم تدقيق اطوالها مع مديريات الطرق في المحافظات ٠
(٢) هيئة التخطيط ، المجموعة الاحصائية ، لعام ١٩٩٥ ٠
(٣) اعداد الباحث ٠

ويتضح ان كثافاتها في بابل وكربلاء قد تجاوزت معدل القطر ، فيما اقتربت منه في القادسية ٠ اما النجف والمثنى فقد كانت فيهما هذه الكثافة منخفضة عن المعدل القومي والاقليمي لها بسبب طبيعتهما الصحراوية التي تكاد تخلو من النشاط النقلي ٠ ومما هو جدير بالاعتبار ان معظم هذه الشبكات غير مزدوجة في مساراتها وتفتقر لعمليات الصيانة والتنظيم ٠ وعموما فهي موجهة لخدمة مراكز السكن الصغيرة في الاقليم ، وهي بذلك لا تعد عاملا مشجعا لعمليات التوطن الصناعي فيه عدا تلك الرئيسة منها والتي تربط بين مراكز المحافظات ، فتقدم هذه خدمات نقل جيدة للنشاط البشري عموما ومنه الصناعي بوجه خاص ٠

اما عند اعتبار اعداد سيارات الحمل ومعدل نصيب الفرد منها ، فيتضح من الجدول رقم (١٥) ان الاقليم قد ضم منها ١٤ر٣٪ من اجمالي شيلتها في القطر عام ١٩٩٣ ، وهي نسبة تقل عن نسبة ما يضمه من سكان ٠ وبهذا فان نصيب كل مائة من سكان الاقليم بلغ سيارة

خارطة رقم (٧)
طرق النقل في اقليم الفرات الاوسط



المصدر : اعدت اعتمادا على: المنشأة العامة للمساحة ، خارطة العراق الادارية .

واحدة وهو اقل من متوسط القطر الذى بلغ ٣ر١ سيارة لكل مائة شخص • وقد ظهر تباين فـي هذا المعدل حيث مائل معدل القطر في المثنى ، وقل عنه ومتجاوزا المعدل الاقليمي فـي النجف الذى بلغ ٢ر١ ، وفي القادسية كان سيارة واحدة ، وفي بابل ٩ر٠ ثم في كربلاء ٧ر٠ سيارة لكل مائة من السكان •

وبذلك يتضح وجود امكانية جيدة لخدمات نقل الاحمال في المثنى ومتوسطة في النجـف ومحدودة في بقية محافظات الاقليم •

وعندما نقصر الحديث عن سيارات الحمولة الكبيرة وذات المواصفات الخاصة(*) لكونهـا الاكثر خدمة لعمليات التوطن الصناعي نجد ان الواقع مشابه لما سبق باعتبار نصيب الاقليـم مقارنة بالقطر وباعتبار التباين المكاني بين محافظات الاقليم فنصيب كل مائة من سكان الاقليـم قد بلغ ٣ر٠ سيارة وهو يقل قليلا عن معدل القطر الذى بلغ ٤ر٠ سيارة • وفي التباين المكاني تصدرت كل من المثنى والنجف محافظات الاقليم ومتجاوزة معدل القطر ، وبذلك توفر هاتـان المحافظتان امكانات جيدة لتشجيع عمليات النقل الثقيل • اما بالنسبة لبقية المحافظات فقـد كان نصيب سكانها متماثلا ودون المعدل الاقليمي والمعدل القومي لها ، مما لايوفر تشجيعـا كافيا لعمليات التوطن فيها • وفيما يبدو ان وجود صانع كبيرة تحتاج لخدمات النقل الثقيـل في كل من النجف والمثنى مثل صانع السمنت والملحة كان وراء هذا التركز لهذه الانواع مـن السيارات •

جدول رقم (١٥)

اعداد سيارات الحمل والحمولة الثقيلة منها ونصيب الفرد في اقليم الفرات الاوسط والقطر في ١٩٩٣/١/١

المحافظة	سيارات الحمل (١)	نصيب (٢) ١٠٠ شخص	الثقيلة (١)	نصيب ١٠٠ شخص (٢)
بابـل	١٢١٩٧	٩ر٠	٢٧٩٨	٢ر٠
كربلاء	٤٨٦٧	٧ر٠	١٥٧٨	٢ر٠
النجف	٨٦٨٦	٢ر١	٤٠١٩	٥ر٠
القادسية	٦٥١٧	١	١٠٥٩	٢ر٠
المثنى	٤٩٤٦	٣ر١	٢٥٤٢	٧ر٠
الاقليم	٣٧٢١٣	١	١٢٠٩٦	٣ر٠
القطر	٢٦١١٢٦	٣ر١	٧٤٢٥٤	٤ر٠

المصادر : (١) دائرة احصاءات النقل ، هيئة التخطيط ، اعداد السيارات في القطر في ١٩٩٣/١/١ ، عدة جداول •

(٢) اعداد الباحث •

(*) باستثناء سيارات البيك آب التي يقتصر استخدامها غالبا على الحمولات الصغيرة واغراض خدمية •

هذا وقد تم ربط محافظات بابل والقادسية والمثنى بخط للمرور السريع يربط العراق بالاردن ويمتد من غرب القطر الى بغداد ثم اقليم الفرات الاوسط ومنتهيا في البصرة (لاحظ خارطة رقم ٢) . ومع هذا فقد افتقدت لخدماته كربلاء والنجف،والمحافظات التي افادت منه ، افادت ايضا من خدمات خط سكة حديد بغداد ـ البصرة ، وافتقدت ايضا لخدماتهـــا ذات المحافظات كربلاء والنجف (لاحظ نفس الخارطة) . وخط السكة الحديدية هذا خدم كثيـــرا حركة السكان ، الا ان صانع الاقليم وصناعاته لم تستفد منه الا قليلا لقلة خدمات التحميل والتفريغ في محطاتها في الاقليم ، وبعد امتداداتها عن الصانع الرئيسة التي تستخدم او تنتج مـــواد كبيرة الحجم او ثقيلة الوزن وجلبها عند حافات الصحراء (١) .

اما النقل المائي وحيث يمر في الاقليم نهر الفرات بفروعه العديدة ، فانه لم يستخـــدم لغرض النقل لاسباب عديدة منها كثرة السدود على المجارى المائية والتي تهدف اقامتهـــا الى تنظيم عمليات الري ويفتقر بعضها لممرات او فتحات ملاحية . كما ان كميات المياه المتدفقة في النهر متفاوتة بين فصول السنة ، وتصل في مستواها الادنى حدا يعرقل حركة الملاحة النهرية ، ويحدث ذلك ايضا بسبب تنظيم عمليات الري و توزيع المياه عند سدة الهندية مابين شطي الحلة والهندية حيث يتم تناوب في توزيع المياه احيانا عدة .

ومن الاسباب الاخرى المقيدة لامكانية الافادة من النقل المائي هو كثرة الترسبات والجـزر النهرية في المجرى المائي الرئيس . كل ذلك ادى الى ان تكون حركة النقل المائي في الاقليـــم محدودة جدا حاليا .

اما وسائل الاتصال الاخرى التي تخدم النشاط الصناعي مثل الهاتف والتلكس وغيرهـــا فقد اقيمت منهـا خدمات جيدة ، الا ان العدوان الثلاثيني عام ١٩٩١ قد وضع معظم مواقعهـا اهدافا لعدوانه . ورغم اعادة اعمار بعضها وبدأت بتقديم خدماتها ، الا ان هذه الخدمـات محدودة ودون ما كانت عليه قبل العدوان . وبذلك فانها لاتوفر في واقعها الحالي خدمات كفـوءة للنشاط الصناعي القائم في الاقليم .

---

(١) بلغت اطوالها (٩٧) كم في بابل ، (٩٠) في القادسية ، (٦٥) في المثنى ومجموع (٢٥٢) في الاقليم ، فيما بلغ مجموع اطوالها في القطر (١١٢٩) . راجع :
د . عبد خليل الفضلي وزميله ، جغرافية العراق ... ، مصدر سابق ،ص١٣٢ .

٢٠٣٠٦٠ وفورات التكتل الاقتصادية :

بدأت الوفورات الاقتصادية الناجمة عن توقيع المشاريع الصناعية في مناطق للتركز الحضري او الصناعي ، تلفت اهتمام كثير من المعنيين في الاونة الاخيرة ، لدورها في تشجيع عمليات التوطن الصناعي ، وفي بناء انماط صناعية معينة في مناطق وفرتها ، تمثل المدن الكبيرة والمناطق الصناعية المماثلة نمطا قائما من هذه التكتلات في البلدان النامية . وبهذا المعنى فان مراكز المحافظات يمكن عدها مثلة للتركزات الحضرية التي تقدم للصناعات القائمة فيها او بجوارها مزايا ومنافع التكتل الحضري والتي قد لاتحصل عليها كلا او جزءا عند اقامتها في مواقع اخرى بعيدة عنها . وفي الاقليم تتمثل هذه بمدن الحلة ، كربلاء ، النجف ، الديوانية والسماوة . ويضم الاقليم عددا من المدن الاقل حجما مثل المسيب ، الهندية ، الكوفه ، الشامية ، الحمزة والرميثة توفر بعضا من مزايا المراكز الحضرية الرئيسة . اما المناطق الصناعية في الاقليم فتتمثل بمجمع الاسكندرية الصناعي في بابل مركز الصناعات الميكانيكية في القطر .

ان قوة جذب هذه المراكز لمزيد من الصناعات تعتمد على ماتوفره لها من مزايا ومنافع . ومع استمرار مزيد من الصناعات من الاقامة في هذه المراكز فان قوة جذبها لازالت قائمة الا انها تتباين في قوتها من مركز لاخر . وفيما يبدو انها قوية وواضحة في مراكز المحافظات الا انها تقل عن ذلك بوضوح في المراكز الحضرية التالية التي سبق ذكرها .

وهذه المراكز الحضرية والصناعية في الاقليم وان قدمت مزايا عديدة للصناعات فيها الا انها لاتزال تفتقر لكثير من متطلبات عملية التوطن الصناعي مثل مراكز البحوث والجامعات التقنية ، الخدمات التخصصية ، شبكات الصرف الصحي ، خدمات الاعلان ، الادارة ، الاتصال ، خدمات التسويق الكفوءة . وهذا مايجعل مركز بغداد الحضري والصناعي المجاور مستمرا في اجتذابه لمزيد من المشاريع الصناعية على حساب الاقليم ، ومراكز الاستيطان المجاورة . ومع ان عددا من المراكز الحضرية في الاقليم تقع ضمن اقليم بغداد الكبرى مثل الحصوة ، الاسكندرية والمسيب[1] والذي يهيء للصناعات القائمة فيها الانتفاع من مزايا التكتل الحضري والصناعي في بغداد الا انها لم تشهد نموا واضحا في حجم النشاط الصناعي فيها مقارنة بالمراكز الاخرى في الاقليم بسبب هيمنة المراكز الاكبر حجما عليها .

ان اختيار المدن الكبرى وخاصة مراكز المحافظات في الاقليم مواقع لمعظم الصناعا ، هو وان افاد هذه المدن بمنافع اقتصادية هامة ، الا انه عمق الفجوة بينها وبين المـ

(١) وفي تصانيف اخرى يتم ادخال الحلة وكربلاء لهذا الاقليم ، لتفاصيل اضافية را د . خالص الاشعب ، اقليم المدينة ، جامعة بغداد ، مطابع جامعة الموصل ، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٤١ .

والبلدان الاصغر حجما ، فتحولت الاولى الى مراكز جذب حضرى وصناعي وسكاني كبير على حساب اقاليم هذه المدن بما تضمه من بلدات وقرى صغيرة ، فتراجع دور الاخيرة الاقتصادى وبدأت تخسر اعداد من سكانها وتدب الخلل في هذه المدن الجذب الرئيسة هي الاخرى بسبب الهجرة الداخلة لها وتركز معظم الانشطة الاقتصادية والخدمية فيها . فبدأت هذه تعاني من جوانب نقص في خدمات السكن ، النقل ، الاتصال ، تجهيزات الماء والكهرباء ، التعليم ، الصحة والصرف الصحي . ومع هذا ظلت هذه المدن ذات قوة جذب صناعي لان مزايا التكتل وان كانت محدودة فيها الا انها تكاد ان تكون مفقودة في المراكز الاخرى .

وفي نفس الوقت فان بعضا من مدن الاقليم الصغيرة قد بدأت تعاني هي الاخرى من مشاكل بيئية شديدة جراء اقامة صناعات ملوثة فيها او بجوارها مثل سدة الهندية والكوفة وابو صخير (١) .

---

(١) تتأثر بلدة سدة الهندية بالملوثات الغازية السامة والروائح التي يلفظها صنع الالياف الحريرية فيها خاصة بعد تحويل نمط انتاجه الى الكيمياوية بدلا من الالياف الحريرية . اما الكوفة وابي صخير ، والاخيرة على وجه الخصوص فتتأثر بالملوثات الصلبة المتطايرة من صنع سمنت الكوفة والتي تقدر بحوالي (١٠٠) الف طن من السمنت سنويا لتوقف مرسباته حاليا .

٤٠٢ . الواقع السكاني وهيكل القوى العاملة :

للسكان دور متعدد الوجوه في تأثيره على عمليات وانماط التوطن الصناعي ، فهم العاملون وهم المستهلكون ، وشرائح منهم تقدم خدماتها المتنوعة للصانع ، وعليهم يقع عبء ادارة الانتاج والتسويق . ولذلك فان نجاح عمليات التوطن يتطلب وجود وتركز اعداد كبيرة من السكان يقدمون عرضا وافرا للعمالة وبمهارات وتخصصات متنوعة . وبهذا يتوقع ان توفر الاقاليم كثيرة السكان متطلبات الصناعة من الايدي العاملة ، فيما اذا احسن توجيه وتدريب وتأهيل قسط من السكان للعمل فيها .

يضم اقليم الفرات الاوسط نسبة هامة من سكان القطر وهي في تزايد واضح . ففي عام ١٩٧٧ كان في الاقليم ٨ر١٥٪ من سكان القطر ، ارتفعت هذه الى ٣ر١٧٪ عام ١٩٨٧ ثم الى ٣ر١٩ ٪ عام ١٩٩٣ (لاحظ الجدول رقم ١٦) . فما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٩٣ تزايد السكان في الاقليم بنسبة ١ر٤٪ سنويا ، في حين ان هذه الزيادة كانت ٢ر٣٪ سنويا على مستوى القطر . ويعود ذلك الى النمو الطبيعي السريع لسكان الاقليم للتحسن الواضح في مستوى المعيشة وفي خدمات الصحة والتعليم والنقل والسكن ، وفي تجهيزات الماء والكهرباء . وقد تعود بعض اسبابه الى ان بعض محافظاته مثل كربلاء وبابل تعد مراكز جذب سكاني للمهاجرين من داخل الاقليم وخارجه . فقد حققت كربلاء نسبة نمو قدرها ٢ر٥٪ وبابل ٩ر٤ ٪ وبهذا فقد تفوقتا على كل من المعدل القومي والاقليمي المماثل ، وحققت النجف نسبة قدرها ٩ر٣٪ والمثنى ٥ر٣٪ وبذلك تفوقتا ايضا على المعدل القومي مع ان نسبتهما كانت دون معدل الاقليم لها . وبذلك كانتا مركز جذب من خارج الاقليم ، الا انهما يعتبران مركزا طرد سكاني في داخل الاقليم نحو كل من كربلاء وبابل . اما القادسية فقد تزايد سكانها بنسبة ٦ر٢٪ خلال نفس الفترة وهذا النمو كان دون مثيليه القومي والاقليمي ، لذلك فهي مركز طرد سكاني شديد .

وتتباين الصناعات مع بعضها في مقدار ونوع حاجتها من الايدي العاملة ، فبعضها يحتاج لعدد كبير منهم وبمهارات مختلفة كصناعات النسيج مثلا ، فتنجذب مواقع هذه الصناعات نحو الاقاليم والمواقع كثيفة او كبيرة السكان (١) . ومن الصناعات مايتطلب مهارة تقنية عالية كالصناعات الهندسية والالكترونية ، فتميل هذه الى التوطن في او بجوار المدن الكبيرة التي تضم جامعات ومعاهد تقنية ومراكز صناعية تهيء لمثل هذه الصناعات مطالبها من تخصصات متنوعة عالية المستوى . ومن الصناعات مايعتمد في توطنه على مهارة متوطنة معينة مثل كثير من الصناعات اليدوية والتراثية .

---

(١) Smith, Industrial..,Op.Cit.,p. 45.

جدول رقم (١٦)

اعداد السكان عامة ومابين ١٥ ـ ٦٤ سنة منهم في اقليم الفرات الاوسط والقطر للاعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٣

١٠٠ شخص

المحافظة	١٩٧٧ (١)	١٩٨٧ (٢)	١٩٩٣ (٣)	١٥ ـ ٦٤ سنة لسنة ١٩٩٣		
				ذكور	اناث	مجموع
بابل	٥٩٢٠	* ٨٩٧٩	١٣٤٤٢	٣٧٤٤	٣٥١١	٧٢٥٥
كربلاء	٢٦٩٨	٤٦٩٣	٦٥٠٣	١٨٣٣	١٧٢١	٣٥٥٤
النجف	٣٨٩٧	٥٩٠١	٧٣٧٥	٢٠٨٢	١٩١٣	٣٩٩٥
القادسية	٤٢٣٠	٥٥٩٨	٦٤٢٠	١٧٤٦	١٦٤٨	٣٣٩٤
المثنى	٢١٥٦	٣١٥٨	٣٨٥٣	٩٩٣	٩٣٧	١٩٣٠
الاقليم	١٨٩٠٢	٢٨٣٢٩	٣٧٥٩٣	١٠٣٩٨	٩٧٣	٢٠١٢٨
القطر	١٢٠٠٠٥	١٦٣٣٥٢	١٩٤٧٧٥	٥٤٥٩١	٥٠٩٠٧	١٠٥٤٩٨

المصادر : (١) مديرية الاحصاء السكاني ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ .

(٢) نفس المصدر اعلاه ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧

(٣) نفس المصدر اعلاه ، تقديرات سكان العراق للفترة من ١٩٨٨ لغاية سنة ٢٠٠٠ ، آب ١٩٨٨ ، عدة جداول .

* عدا قضاء المحموديه الذي اعيد ارتباطه لاحقا ببغداد

وكلف العمل جانب اقتصادي مهم تهتم به الصناعات الموجهة نحو العمل والتي تمثل فيها كلف العمالة الجزء الاكبر من كلف الانتاج ، فتتوطن هذه في الاقاليم التي توفر عملا رخيصا لكن هذه الكلف قد تتماثل في بعض الدول لتشريع قوانين توحد الاجور والمزايا للعاملين في مختلف اقاليمها .

ولا يعتد بكلف العمل لوحدها الا بمقدار ارتباطها بمقدار انتاجية العاملين ، ففي البلدان الصناعية ترتفع الاجور والمزايا الممنوحة للعاملين ، ولكن انتاجية العاملين المرتفعة فيها تعوض عن ذلك ، عكس ذلك يحدث في البلدان المتخلفة صناعيا والتي تتصف بانخفاض

كلف العمالة وانخفاض معامل في انتاجيتهم . والاخيرة ترتبط بعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة . وعموما تميل الصناعة الى التوطن حيث يتوافر لها عملا وافرا رخيصا وانتاجية عاليـــة ، والمدن الكبيرة والاقاليم كثيرة السكان توفر هذه المتطلبات(١) .

ومحافظات الاقليم كثيرة السكان مثل بابل والنجف مهيأة لتوطن العديد من الصناعـــات خاصة تلك التي تحتاج لعدد كبير من الايدي العاملة ، فبابل لوحدها ضمت ٩ر٦٪ من سكـــان القطر ، والنجف ضمت ٩ر٣٪ منهم . وفيهما قاعدة صناعية واسعة يمكن اعتبارها مراكز لتدريـــب وتأهيل العاملين الذين يرفدون لاحقا المشاريع الصناعية الجديدة بالمهارات المطلوبة .

وباعتبار التركيب العمري للسكان يتضح من نفس الجدول ان الفئات العمرية مابين ١٥ ــ ٦٤ سنة مثلوا ٥ر٥٣٪ من سكان الاقليم بحوالي ٢ر٥٤٪ على مستوى القطر . وفي كليهما تعد هـــذه النسب جيدة وقادرة على تهيأة العدد المطلوب من العاملين للمشاريع الصناعية القائمة او التي يمكن اقامتها رغم ان عددا كبيرا ممن يدخلون ضمن هذه الفئة لايزالون في مراحل الدراسة . وفـي التركيب النوعي مثلث النساء ضمن هذه الفئة نسبة (١٠٠) الى (١٠٦) بالنسبة للذكور ، ومـن الممكن اختيار عدة صناعات تتناسب وطبيعة المرأة مثل صناعات النسيج والالبسة الجاهزة والتطريز والصناعات الغذائية خاصة وان العوامل الاجتماعية التي كانت تعيق دخول المرأة الى العمل قد تم تجاوزها وبنجاح ومثال ذلك معمل الالبسة الجاهزة في النجف الذي يضم عددا كبيرا من العمالـة النسوية . ان الظروف التي يجتازها القطر ادت الى دخول فئات عديدة الى العمل ممن يصنفـون خارجه مثل الطلاب والمتقاعدين ، وفئات اخرى عملت اوقات وفي مهن اضافة لعملها الرئيســـي مما يوفر امكانية تطمين حاجات عمليات التوطن بالعمالة المحلية المتاحة .

هذا ويلاحظ من الجدول السابق وجود تباين في نسبة ممن هم في سن العمل بيـــن محافظات الاقليم . فقد تقدمت كل من بابل وكربلاء والنجف ، فيما تراجعت نسبتهم في القادسية والمثنى . وبهذا يمكن ان نعد المحافظات الثلاث الاولى اكثر قدرة على انجاح عمليات التوطـن من المحافظتين الاخيرتين .

اما باعتبار التأهيل العلمي فيتبين من الجدول رقم (١٧) ان الاقليم قد ضم ثلاث جامعات في بابل والنجف والقادسية ، يدرس فيها ٨ر٥٪ من مجموع طلاب الجامعات في القطر عام ١٩٩٣

---

(١) راجع :
أ ــ Miller, Manufacturing...Op.Cit., pp. 92-93.
ب ــ د . فؤاد الصفار ، جغرافية ... ، مصدر سابق ، ص ص ٨١ ــ ٨٢ .

جدول رقم (١٧)

عدد الجامعات والمدارس الثانوية والصناعية وطلبتها في اقليم الفرات الاوسط والقطر
عام ١٩٩٣

	جامعات *		ثانوي		صناعي			
	جامعة	طلاب	مدارس	طلاب	مدارس	ذكور	اناث	مجموع الطلاب
بابل	١	٣٨٨٠	١٥٠	٦١١٨٥	٦	٤٩٧٦	٣١١	٥٢٨٧
كربلاء			٨٠	٣٢١٠٤	٤	٢٣٠٥	٥١	٢٣٥٦
النجف	١	٣٠٩٩	١٠٩	٤٤٤٩١	٥	٤٠٧٩	١٣٩	٤٢١٨
القادسية	١	٣٧٢١	٨٤	٣٧٤٠٤	٥	٢٤٨٢	٩٤	٢٥٧٦
المثنى			٤٧	١٥٥١٣	٣	١١٦٣	٢٩	١١٩٢
الاقليم	٣	١٠٧٠٠	٤٧٠	١٩٠٦٩٧	٢٣	١٥٠٠٥	٦٢٤	١٥٦٢٩
القطر	١٠	١٨٦١٤٠	٢٥٧٨	١٠٣٢٤٣١	١٤٥	٧٢٢٨٣	٣١٧٤	٧٥٤٥٧

(*) عدا الجامعة وطلابها في منطقة الحكم الذاتي ، وايضا جامعة صدام .

المصدر : هيئة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩٤ ، عدة جداول .

وهي نسبة قليلة جدا ، الا اننا يجب ان نأخذ بنظر الاعتبار ان الجامعات الثلاث فتية، وان عددا اخر من طلاب الاقليم يدرسون في جامعات اخرى خارج الاقليم .

ان وجود ثلاث جامعات في الاقليم يمكن ان يزود الانشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة بالكوادر التي تحتاجها اذا تم توجيه عملية فتح الكليات والاقسام بما يضمن تحقيق هذا الهدف . كما يمكن ان تضم كليات او اقسام تخدم بالتحديد الحركة الصناعية في الاقليم وتقدم لها الكوادر التقنية والهندسية التي تحتاجها ، ويمكن لهذه الكليات او الاقسام ان تكون مراكز بحث وتدريب مهمة للصناعة فيه وتسهم في حل مشكلاتها .

وبالنسبة لبقية مراحل التعليم يتبين من نفس الجدول ان الاقليم ضم ١٨ر٥٪ من طلاب التعليم الثانوي و ١٩ر٩٪ من المهني و ٢٠ر٧٪ من الصناعي منه على وجه الخصوص، ونسبا اقل قليلا من المدارس . وهذه النسب تشير الى امكانية جيدة في الاقليم لاعداد الكوادر الدنيا والمتوسطة التي تحتاجها الصناعة . ان هذه النسب يمكن ان تتزايد عند ظهور حاجة لمثل هذه الكوادر . فانسيابية الطلبة بين الفروع التعليمية المختلفة انما يرتبط بالدرجة الاولى بالفرص المتاحة لهم للحصول على عمل بعد اكمال الدراسة .

وتظل مشاركة العنصر النسوي ضئيلة جدا في محافظات الاقليم والقطر ايضا في التعليم الصناعي . ففي الاقليم مثلت الاناث نسبة ٤٪ من طلاب الفرع الصناعي ، وكانت في القطر ٢ر٤٪ .

وبالنسبة للتباين الاقليمي في مجال التعليم وتهيأة الكوادر للصناعة ، يلاحظ خلو كل من كربلاء والمثنى من الجامعات او الكليات . ووجود تقارب نسبي في اعداد طلبة هذه الجامعات .

وفي فروع التعليم الثانوي والصناعي جاءت بابل في المقدمة ، تلتها النجف ثم القادسية وكربلاء واخيرا المثنى ، متخذة تراتبها مماثلا لما تضمه كلا منها من سكان ، مما يجعل بابل والنجف الاكثر قدرة من بين محافظات الاقليم على تهيأة متطلبات الصناعة من كوادر فنية مؤهلة ، هذا وقد ضمت كلا منها مدارس تتناسب والتراتب السابق ايضا .

جدير بالذكر ان في الاقليم عدة معاهد فنية وادارية ينتظم بها عدد كبير من الطلبة وفي تخصصات تخدم القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة .

اما بالنسبة لكلف العمالة فان القوانين المرعية توحد الاجور في القطاع العام ، الا ان حوافز ومزايا تمنح للعاملين في مواقع وصناعات معينة ، مما يوفر مرونة لصانعه في الحصول على مطالبها من العمالة المطلوبة . اما صانع القطاع الخاص فتوفر لها مدن الاقليم الكبيرة عملا قد لا يتسم بانخفاض كلفه الا انه يتميز بانتاجية اعلى مما يتحقق غالبا في المراكز السكنية الاقل حجما لاسباب

ترتبط بنتائج الخدمات التي تقدمها المدن الكبيرة لساكنيها في مجالات التعليم والصحة والمؤسسات الثقافية والتدريب والتأهيل .

وبالنسبة للعادات والتقاليد السائدة في الاقليم فليس فيها الان مايمكن ان يكون معوقا لتوطن الصناعة او بعض فروعها . ومثل ذلك يقال عن اثرها في تحديد انماط الطلب على منتجات او صناعات دون اخرى .

ان عمليات توطن الصناعة يمكن ان تفيد من مهارات معينة متوطنة في اماكن متفرقة في الاقليم حيث يتوافر لها فيها عناصر النجاح مثل صناعات النسيج اليدوى في بابل والقادسية ، اعمال الفخار في كربلاء ، صناعات تراثية من سعف النخيل والنباتات البرية في المحافظات الثلاث .

٢٠٥٠ خلاصـــــة :-

لقد تمكن الانسان في بلدان واقاليم شتى من اقامة حركة صناعية نشيطة ، لاتتوفر لها فيهـا بعض او معظم مطالبها ، معتمدة على ضمان الحصول عليها من اقاليم وبلدان قريبة او بعيـدة . فعوامل الانتاج لم تعد ثابتة كما كانت في الماضي ، وهي تتمتع الان بقدر كبير من المرونة بفضل الخدمات المتزايدة التي تقدمها وسائل النقل . ومن ذلك ايضا خفض كلف نقل عوامل الانتـاج ، والاستعاضة بعوامل منخفضة في كلفها عن عوامل اخرى اكثر كلفـة .

ومع هذا ظلت الموارد المتاحة في الاقليم طبيعية كانت ام اقتصادية او سكانية توفر عناصـر النجاح المطلوبة للتوطن الصناعي في الاقليم ، وتحدد ايضا معظم انماطها . واكثر العمليـات والانماط التوطنية نجاحا وقدرة على الاستمرار والتطور ماكان منها قائما على قاعدة واسعة مـن المقومات الجغرافية المحليـة .

وعن حالة هذه المقومات في اقليم الفرات الاوسط نستنتج :

اولا : لاتوجد تحديدات هامة باعتبار عاملي الحرارة والرطوبة على اقامة او اختيار مواقع لفـروع الصناعة التحويلية في الاقليم .

ثانيا : بهدف تلافي اخطار التلوث يفضل استثناء الجهات الشمالية الغربية والجنوبية الشرقيـة من المواقع المختارة لاقامة الصناعات الملوثـة .

ثالثا : يتمتع الاقليم بتنوع محدود في البيئات الجغرافية فيه ، وفرت هذه تنوعا محدودا ايضا في الموارد ، الا انه غني في مقاديره . فالصحراء وفرت المواد الاولية المعدنية للصناعـات الانشائية التي يمكن توطنها بنجاح في كربلاء والنجف والمثنى ، والسهل بما يتمتع به من كثافة وكثرة سكان وبنى ارتكازية وانتاج زراعي يوفر امكانات لتوطن كثير من الصناعات الغذائية والنسيجية والقائمة على معالجة مواد اولية محلية منها الحبوب ، الخضروات ، البذرة ، ثمار الفاكهة ، والمنتجات الحيوانية .

رابعا : يسهم الاقليم بقدر ضئيل من المحاصيل الصناعية ومنها القطن ، زهرة الشمس رغم توافـر الامكانات الطبيعية لاسهام افضل منها ومن المحاصيل الزراعية عامة ، ويبقى العامل البشري محددا لذلك ، وهذا يتمثل في ادارة الاراضي الزراعية في ريها وبزلها ، مكافحة الافات والادغال ، واستخدام المكننة في العمليات الزراعية .

خامسا : توفر النخلة في الاقليم امكانات جيدة لتوطن صناعات ناجحة تعتمد على منتجاتها كمـواد اولية ، سواء اكان انتاجها موجها نحو سوق اقليمية او قطرية او حتى عالمية .

سادسا : يعاني الاقليم من عجز في امدادات الماء الصافي ، شديد في النجف ، ومتوسط في بابل وكربلاء والقادسية . يمكن تجاوزه باضافة ثلث الطاقات التصميمية القائمة باصلاح محطاتها وتحسين شبكات توزيعها .

سابعا : ومع وجود عجز كبير في الطاقة الكهربائية المنتجة في الاقليم قدره (٢٨٢٠) جيجاواط/ساعة الا ان ارتفاع متوسط استهلاك الفرد فيه الى مثيله في القطر يؤدي الى عجز في امداداتها يبلغ (٣٢٠٠) جيجا واط / ساعة .

ثامنا : ان الحصول على مصادر الطاقة والوقود الاخرى لايشكل عبئا كبيرا على الصناعات في الاقليم والمشكلة فيها هو صعوبات نقلها من مواقع انتاجها الى مواقع الاستهلاك .

تاسعا : تعاني اغلب المراكز السكنية والصناعية في الاقليم من نقص واضح في خدمات الصرف الصحي ، مما يؤدي الى تعرضها ومياه الانهار والمناطق المجاورة لاخطار التلوث فيما تعاني بعض مدن الاقليم من مثل تلك الاخطار بسبب الاختيار غير الموفق لمواقع بعض الصناعات الملوثة بجوار هذه المدن مثل بلدات سدة الهندية ، ابو صخير بوجه خاص .

عاشرا : تعتبر السوق الاقليمية واسعة في عدد سكانها ، ومحدودة في قدرتهم الشرائية مقارنة بحالة القطر العامة ، ومثل هذه الحالة تشجع توطن صناعات استهلاكية دون الانتاجية ، الا ان عدم وجود حواجز تمنع التدفق السلعي بين الاقاليم ، ولما يتمتع به الاقليم من سهولة اتصال مع اقاليم القطر الاخرى ، يجعل السوق الوطنية كلها مفتوحة عمليا امام منتجات صانعه .

احد عشر : اقتصرت وسائل الاتصال هذه على البرية منها : السيارات والسكك الحديدية ، والاخيرة تخدم السكان دون صناعاتهم في الاقليم ، بل ان الربط محدود بين مواقع الثروة المعدنية في الصحراء ومراكز الصناعة والانتاج والاستهلاك في السهل .

اثنى عشر : تتيسر امكانات جيدة للنقل الثقيل في الاقليم وخاصة في المثنى والنجف .

ثلاث عشرة : يتصف سكان الاقليم بامكاناتهم المالية المحدودة على تمويل بناء المشاريع الصناعية الكبيرة ، الا ان هذه الامكانات يمكن ان يكون لها اسهام واضح في بناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة في محافظات بابل والنجف .

اربع عشرة : تعتبر بابل وكربلاء مراكز جذب رئيسة للسكان من داخل الاقليم وخارجه فيما تشمل القادسية مركز طرد شديد ، وتمثل المثنى منطقة قليلة السكان ، مما يتطلب اجراءات كثيرة لاعادة التوازن السكاني في الاقليم ، والصناعة اداتها الرئيسة .

خمس عشرة : لايعاني الاقليم من مشاكل تتعلق بتوفير العمالة اللازمة في عددها وفي مهارتها والتي تحتاجها عمليات التوطن الصناعي في الاقليم . وتبقى الحاجة قائمة لربط كفوء بين الصناعة ومراكز اعداد وتدريب وتأهيل العاملين وفي مقدمتها الجامعات .

ست عشرة : تتصف مشاركة العنصر النسوى في الصناعة بضآلتها ، رغم وجود امكانية لمساهمة اوسع فيها وخاصة في الصناعات التي تتناسب وامكانات المرأة وطبيعتها .

سبع عشرة : على الرغم من ان معظم مدن الاقليم الرئيسة ومراكز الصناعة فيه تفتقر لبعض التسهيلات التي تتميز بها مناطق التكتل الحضرى والصناعي ، فانها لاتزال تمثل مراكز جذب صناعي ، لما توفره من مزايا اقتصادية للصناعات التي تختارها موطنا لها مقارنة بالمدن والبلدان الاصغر حجما .

ثمان عشرة : تتهيأ في الاقليم امكانية جيدة لنجاح توطن صناعات تنتج مواد نصف مصنعة تغذى المصانع القائمة التي تستخدمها كمواد اولية ، الا انه يكاد يخلو من الصناعات عددا استثناءات محدودة من المصانع التي تنتج مواد نصف مصنعة تغرى الصناعات التي تستخدمها كمدخلات لها في الاقامة بجوارها ، فمعظم الصناعات القائمة تنتج منتجات نهائية ، وتفتقر مصانعها لروابط صناعية قوية فيما بينها .

الفصل الثالث

نشأة وتطور الصناعة والاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي في الأقليم

يرتبط وجود النشاط الصناعي غالبا مع تركز وجود عدد كاف من السكان الذين يستفيدون منه او يعملون فيه ، لذلك فان من الطبيعي ملاحظة قيام الصناعة في مناطق تركز السكان الكبيرة والصغيرة . الا ان توطنها يعتمد على عدة عوامل منها احوال السكان الاقتصادية ، مقدار ونوع الحوافز والمغريات التي تقدم لتشجيع اقامة مزيد من الصناعات ولتطوير القائم منها ، ومن ذلك القوانين والانظمة التي تسن بهذا الخصوص ، ومقدار الاستثمارات التي تخصص للصناعة في الاقليم مقارنة بالانشطة الاقتصادية الاخرى ، والتوزيع المكاني لهذه الاستثمارات ونصيب الاقليم منها مقارنة بالاقاليم الاخرى ، وحتى توزيعها المكاني بين اجزاء الاقليم الواحد وبين فروع الصناعة ذاتها .

ان النظرة التاريخية للنشأة والتطور السابق للتوطن الصناعي ، والتعرف على طبيعة العوامل الاساسية الموجهة لهذا التطور ، يقودنا الى فهم وتحليل الانماط القائمة فيه بشكل افضل ، وهذا مايسعى الفصل لتقديم تحليل له .

تهدف عمليات الاستثمار الصناعي الى تحقيق عدة اهداف منها اقتصادية تتعلق بالزيادة الكمية في حجم وقيمة الانتاج الصناعي او في حجم قيمته الضافة ، ومنها ايضا تغيير البنية الاقتصادية في الاقليم ، او تغيير هيكل العمالة فيه ، ونجاح عمليات التوطن ينعكس في زيادة اسهام الصناعة في تكوين الناتج المحلي ، وبالتالي زيادة نصيب الفرد منه ومن قيمة الانتاج الصناعي ، وغالبا ايضا زيادة في حجم العمالة الصناعية .

ان معرفة نتائج عمليات التدفق الاستثماري في القطاع الصناعي تساعد في تصحيح واعادة توجيه هذه العمليات قطاعيا ومكانيا لاجل ان تكون اكثر كفاءة وفاعلية .

ونجاح توطن الصناعة وتطورها في الاقليم لايتخذ اتجاها واحدا ، فقد يحدث هذا في معيار او اخر من معايير الصناعة ، وقد يكون متغيرا من فترة لاخرى ، لذلك فان من المهم متابعة اتجاهات هذا التطور لفترة زمنية كافية مثلتها في هذا الفصل الفترة من ٧١ ـ ١٩٩٣ ، ولمعايير الصناعة التي امكن الحصول على بيانات لها وهي : عدد المنشآت الصناعية ، عدد العاملين ، الاجور قيمة الانتاج ، قيمة مستلزمات الانتاج والقيمة الضافة .

يقسم النشاط الصناعي بحسب التصنيف المعتمد في القطر الى ثلاثة اقسام : الصناعة الاستخراجية ، الصناعة التحويلية ، والخدمات الصناعية .

ومع ان الصناعة التحويلية في الاقليم هي الاكبر حجما وتأثيرا في الاقسام الاخرى ، الا ان استبعاد هذه الاقسام من الدراسة قد لايعطي وضوحا كافيا عن واقع توطن الصناعة في الاقليم

والعوامل المؤثرة في تحديد اتجاهاته ، ولان كثيرا من الاحصاءات لايمكن الفصل فيها بين نشاط دون اخر ، ولان عمليات الانفاق الاستثماري شملت الاقسام الثلاثة ، لذلك فقد اجمل الفصل الحديث عن الانشطة الثلاث ، على ان يقتصر الفصل اللاحق على دراسة توطن الصناعة التحويلية لوحدها في الاقليم .

وفي كل ماتناوله الفصل لم يكن ممكنا تقويم ماتحقق في الاقليم تقويما دقيقا بالاقتصار على حالة الاقليم منفردة ، لذلك صار مهما النظر الى الاقليم من خلال حالة القطر عامة ، ومقارنة اتجاهات التوطن الصناعي فيه بتلك التي تظهر على مستوى القطر . ومثلما كانت مهمة تلك المقارنة فقد حملت نفس القدر منها ايضا مسألة التباين المكاني داخل الاقليم ، ان الدراسة المقارنة لحالة الاقليم مع القطر ومع اجزاء الاقليم الثانوية وفرت وضوحا كافيا لتحديد اتجاهات عمليات التوطن الصناعي في الاقليم .

٣ ٢٠ ٠ نشأة الصناعة وتوطنها حتى عام ١٩٥٨ :

ظل القطر قرونا طويلة يرزح تحت الاحتلال الاجنبي : العثماني ثم الانكليزي ٠ كان المستعمرون خلالها حريصين على منع اقامة قاعدة صناعية في القطر ، بل وما كانوا راغبين بانشاء مشاريع عمرانية عدا تلك التي تخدم قواتهم ، وتساعد في استمرار احتلالهم القطر زمنا اطول ٠

كان اقتصاد القطر في هذه الفترة زراعيا متخلفا ، وجل صناعاته القائمة حرفية استهلاكية ٠ ويمكن ان نعد قيام الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١ بداية لخطوة هامة في مجال التنمية الصناعية في القطر ٠ فقد صدرت عنه عدة قوانين في الاعوام ١٩٢٣ ، ١٩٢٦ و ١٩٢٩ تشجع اقامة صناعات وطنية ، باعفاء القائمين بها من ضريبتي الدخل والعقار ، ومنحهم الاراضي اللازمة لاقامة المشاريع الصناعية (١) ٠ وقد اجريت على هذه القوانين عدة تعديلات في فترات لاحقة تهدف الى تحفيز اصحاب رؤوس الاموال الى استثمار مواردهم المالية في القطاع الصناعي ٠ وكاستجابة لذلك قامت في القطر صانع كثيرة في فروع الصناعات الغذائية مثل طحن الحبوب ، الزيوت ، السكاير ، المشروبات الغازية ، والصناعات النسيجية مثل الغزل والنسيج القطني والصوفي ، حلج الاقطان والصناعات الجلدية ، والصناعات الانشائية مثل الطابوق والكاشي ، وصانع اخرى للورق والطباعة ٠

وابان الحرب العالمية الثانية اقيمت صانع اخرى مستفيدة من توقف توريد السلع والبضائع الى القطر ، بعضها توقف عند نهاينتها واخرى استمر في الانتاج ٠

والخطوة الهامة التالية في مسيرة التنمية الصناعية في القطر ، كانت تأسيس المصرف الصناعي عام ١٩٤٥ (٢) ٠ ومع ضآلة رأسمال المصرف بداية تأسيسه ، فقد اسهم في تمويل العديد من المشاريع الصناعية وبخاصة بعد ان تمت زيادة رأسماله عدة مرات لاحقا (٣) ٠

اتصفت الصانع التي اقيمت في القطر خلال المراحل السابقة بانها صغيرة سواء بمقدار رؤوس اموالها او اعداد العاملين فيها ، وبانها اقيمت برؤوس اموال خاصة ، اسهم المصرف الصناعي في البعض منها ، وبانها جميعا قد اقيمت في بغداد وماحولها ، حيث السوق واسعة وقادرة على استيعاب انتاجها ٠ اما المشاريع العامة التي تمولها الحكومة فقد كانت تتركز على اقامة السدود والخزانات والبنى الارتكازية ، وكان نصيب الصناعة منها ضئيلا ٠

---

(١) لمعلومات تفصيلية عن هذه القوانين راجع :
أ ـ احمد حبيب رسول ، دراسات في جغرافية العراق الصناعية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ص ١٧ ـ ١٨ ٠
ب ـ حسين موسى الاوسي ، التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل ، رسالة ماجستير ، قدمة الى كلية الاداب ، جامعة بغداد (غير منشورة) ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦ ٠

(٢) وبدأ بمزاولة عمله الفعلي عام ١٩٤٧ ٠

(٣) لتفاصيل اضافية راجع : احمد حبيب رسول ، دراسات ٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢ ـ ٢٥ ٠

في عام ١٩٥٠ تم تأسيس مجلس الاعمار ، الذى يمكن ان نعد تأسيسه خطوة اخرى فـي مسيرة التنمية الصناعية في القطر . ومع وجود آراء متباينة حول اهداف تأسيس المجلس ، وفي تقويم المشاريع التي تبناها ، الا ان من المفيد ان نشير الى انه قد خصص للصناعة في خطته الاولى للفترة ٥١ ـ ١٩٥٦ حوالي ٢٠٪ من اجمالي المبالغ المخصصة لبرامجه ، و ١٤٪ في خطتـه الثانية ٥٥ ـ ١٩٥٩ (١) . الا ان مما هو جدير بالذكر ان اجمالي المبالغ المخصصة للتنمية كان محدودا ، وان نسب التنفيذ كانت متواضعة جدا .

وفيما يبدو ان ظهور الصناعة الحديثة في الاقليم قد تأخر كثيرا عن القطر ، وان الخطوات الهامة التي حفزت قيام المشاريع الصناعية في القطر ، لم يكن لها سوى تأثير محدود ومتأخر فـي الاقليم . كل ذلك بسبب الطبيعة الزراعية للاقليم ، وتراجع دوره السياسي والاقتصادى ، فالاقليم يضم النسبة الاكبر من السهل الرسوبي للرافدين ، والذى يشكل العمود الفقرى للعراق ، وهذا ماجعل الاقليم مركز الاستيطان الاساسي ، ومن ثم موئل مراكزه الحضارية والسياسية الرئيسة خلال كل الحقب التاريخية التي مر بها العراق . ان سهله الرسوبي الواسع ، ووفرة مياهه المتمثلـة بنهر الفرات وتفرعاته العديدة فيه ، وانتشار كثير من السكان على ضفتيه ، هيأت الاقليم لتبوأ مكانة هامة في الانتاج الزراعي ، فاسهم الاقليم بتوفير الجزء الاكبر من غذاء سكان القطر ، وظهرت فيه مئات المدن الكبيرة والبلدان والقرى التي يزدحم بها بتميز واضح عن بقية اجزاء القطر . وكـان لهذه المراكز الاستيطانية دور كبير في دفع مسيرة التقدم الحضارى ليس على مستوى القطـر فحسب ، بل وعلى المستوى الانساني بشكل عام .

الا ان هذا الدور لم يكن متواصلا ومستمرا ، فكان يخبو حينا ويتألق حينا اخر ، ومرة اخرى كان للزراعة ونهر الفرات عامل الحسم في كثير من هذه التغيرات ، فطغيان النهـر ، وتراكم ارساباته في قنوات الرى ، وارتفاع مستوى المياه الجوفية ، كانت العوامل الاكثر اهمية مـن بين عوامل اخرى في تدهور مكانة الاقليم الزراعية وبالتالي السياسية والاجتماعية على مستوى القطر .

ومع هذا ظل الاقليم طوال النصف الاول من القرن الحالي بل وحتى مطلع النصف الثاني منه مركزا رئيسا للانتاج الزراعي في القطر ، هذا المركز الذى بدأ يتحرك لاحقا نحو الشمال ، نحو محافظات بغداد ، التأميم ونينوى على وجه الخصوص ، بعد ان زحفت الملوحة لتغطي اغلـب اجزاء سهله ، فتراجع دور الزراعة في حياة سكانه ، ومع تراجع هذا الدور بدء دور الصناعـة

---

(١) حسين موسى الاوسي ، التوزيع ... مصدر سابق ، ص ٣١ . ولتفاصيل اضافية عن [illegible] مجلس الاعمار راجع : د . جواد هاشم واخرون ، تقييم النمو الاقتصادى في العـ [illegible] الجزء الثاني ، وزارة التخطيط ، بغداد ، ١٩٧٠ ، (مخ [illegible] الرونيو) ، ص ص ٢٠٤ ـ ٢٣٤ .

يتصاعد لتعويض الاقليم بعضا من مكانته السابقة ، ومن الاسباب ماجعل الاقليم يتمتع بمكانة اقتصادية جيدة رغم تدهور الزراعة فيه هو الاماكن المقدسة التي تنتشر فيه ، و تساعد وجودها على نشاط حركة السياحة الدينية ، وبالتالي حصول ساكنيه على موارد مالية لايستهان بها . ولهذه الحركة ايضا تأثير ايجابي في تحفيز الانشطة الاقتصادية الاخرى مثل الصناعة والتجارة . فظهرت صناعات يحتاجها سكان الاقليم في حياتهم اليومية ، ومطلوبة ايضا هي وغيرها ممن يؤمون المراقد الدينية في اغلب مناطق الاقليم: في النجف ، الكوفة ، كربلاء ، الحلة ، المدحتية ، القاسم ، المحاويل ، الحمزة ، والخضر وغيرها .

ان الصناعات الاولى في الاقليم كانت يدوية يتوارثها الابناء عن الاباء ، وتمارس غالبا في محيط المحلة ، ويقوم عليها افراد الاسرة ، منها الصناعات الغذائية مثل طحن الحبوب، المخبوزات الدبس ، الحلويات ، المعجنات ، والصناعات النسيجية مثل حلج الاقطان ، غزل ونسيج القطن والصوف ، خياطة الملابس والصناعات الجلدية مثل دباغة الجلود ، صناعة الاحذية والسراجة . وشهدت المدن الكبيرة قيام مصانع مما تخدم سكانها وسكان اقليمها الزراعي المجاور مثل تلك التي تنتج الادوات الزراعية المصنوعة من الحديد او الخشب ، كما قامت صناعات اخرى تخدم زوار العتبات المقدسة اضافة لسكان هذه المدن مثل المصوغات والحلي الذهبية والفضية والكاذبة ، والاعمال النحاسية والسبح والعطور. ومن الصناعات الاخرى التي عرفت في الاقليم منذ امد طويل الصناعات الانشائية مثل الطابوق والفخاريات والجص والنورة .

واذا كانت معظم هذه الصانع تنتج سلعا تستهلك داخل الاقليم ، فذلك لم يمنع تطور عدد من الصناعات عرفت بها واشتهرت بعض مناطق الاقليم على مستوى القطر وربما المناطق العربية والاسلامية المجاورة . فاشتهرت الحلة بصناعات النسيج والدبس والراشي وطحن الحبوب كونها تقع مركزا لاقليم زراعي كبير ، وعرفت النجف بالتصحيف والتذهيب والطباعة والنشر كونها اهم مركز ديني في الاقليم ، ولها اهمية كبيرة لكثير من الدول الاسلامية . كما عرفت ايضا بصناعة العباءة العربية التي وجدت لها سوقا رائجة في اقطار الخليج العربي لوقوعها على تخوم الصحراء وعرفت كربلاء بالفخاريات والطابوق الكربلائي المستخدم في تزيين اماكن العبادة والمراقد الدينية . وعرفت المدحتية بصناعة البسط العربية الجيدة والرخيصة لاحاطتها بمناطق رعي واسعة ووجود مرقد ديني فيها يؤمه الزوار بانتظام .

وعلى هذا المنوال ايضا وكانعكاس لحالة الموارد الطبيعية والاقتصادية والسكانية المتاحة محليا ، تركزت بعض الصناعات في مواقع معينة في الاقليم ، فتركزت صناعة الجص والنورة في كربلاء والنجف لتوفر مواد ها الاولية فيها ، والطابوق في المحاويل والديوانية والكفل لوجود

التربة المناسبة والمياه فيها ، والادوات الزراعية في الحلة والديوانية والسماوة لطلبها في سوقهـا الزراعي المجاور .

اما الصناعات الالية الحديثة فقد عرفها الاقليم مع عصر الانفتاح على العالم الخارجـي مطلع القرن الحالي وعلى وجه الخصوص بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ . واولى الاشارات عن بداية انشاء الصانع هذه تعود الى عام ١٩١٠ حيث تم بناء صنعين للاثاث الخشبي فـي كربلاء هذا العام ، ثم انشيء صنع للنسيج في النجف عام ١٩٣٠ ، واخر للحدادة في الاسكندرية عام ١٩٣٨ ، ثم توالى بعد ذلك تأسيس الصانع في العقود التالية وبوتائر متصاعدة . ففـي الاربعينيات اقيم (١٨) صنعا (لاحظ الجدول رقم ١٨) ، وللفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٨ اقيـم (٤٦) صنعا . ويلاحظ من الجدول ان صناعات النسيج جاءت في المقدمة ، ثم الغذائيـة ، الخشب والاثاث الخشبي ، الهندسية ، الاخرى ، الورق والطباعة . والصناعات الثلاث الاولـى شكلت قرابة ٨٣٪ من اجمالي الصناعات القائمة خلال هذه الفترة ، وهذا يشيرالى انها قامـت استجابة لمتطلبات سكان الاقليم وتلبية لاحتياجاتهم الاساسيـة .

جدول رقم (١٨)

التوزيع الجغرافي للصناعات والصانع التي اقيمت في اقليم الفرات الاوسط للفترة من ١٩٤٠ ـ ١٩٥٨

	٤٠ ـ ١٩٤٩	٥٠ ـ ١٩٥٨	التوزيع الجغرافـي (١)
الغذائية	٣	٦	بابل ٤ ، القادسية ٤ ، المثنى ١
النسيجية	١٠	٢٥	بابل ٩ ، كربلاء ٨ ، النجف ٤ ، القادسية ١٣ ، المثنى ١ .
الخشب	١	٧	بابل ٥ ، كربلاء ٢ ، المثنى ١ .
الورق	ـ	٣	بابل ١ ، النجف ٢ .
الكيمياوية			
الانشائية		٢	بابل ١ ، المثنى ١
المعدنية			
الهندسية	١	٤	بابل ٥ .
اخرى	٣	١	النجف ١ ، القادسية ٢ ، المثنى ١ .

(١) اعتمد الموقع الصناعي الفعلي في توزيع الصانع بحسب المحافظات ، لان محافظات النجف والمثنى استحدثت فيما بعد وكانتا جزءا من محافظات الاقليم الاخرى ، النجف جزء مـن محافظة كربلاء ، والمثنى جزء من محافظة القادسية .

المصدر : استقاها الباحث من الاطر العامة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لمحافظات بابل ، كربلاء النجف ، القادسية ، المثنى لعام ١٩٩٣ والتي تعدها دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئـة التخطيط . وعن الانشائيه ، راجع : نعمان دهش العقيلي ، صناعة السمنت في العراق ، رسالة ماجستير مقدمه الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٦٧ ، غير منشورة ، ص٣٠ .

توزعت هذه المصانع بواقع (٢٤) مصنعا في بابل ، (١٩) مصنعا في القادسية ، (١١) في كربلاء ، (٧) في النجف وخمسه في المثنى .

ويبدو ان الصناعات الغذائية تركزت في محافظتي بابل والقادسية ، وصناعات النسيج في القادسية وبابل وكربلاء ، وصناعات الاثاث الخشبي في بابل وكربلاء ، الورق والطباعة في النجف وبابل . واقتصر وجود الهندسية على بابل ، اما الاخرى فقد توزعت مابين القادسية والنجف والمثنى .

والمصانع التي اقيمت في هذه الفترة ذات طاقات انتاجية محدودة ، وتضم اعدادا قليلة من العاملين وبذلك فلم يشهد الاقليم قيام مصانع باحجام كبيرة . وهذا يعود الى ضآلة رؤوس الاموال الخاصة المتاحة للاستثمار ، بسبب انخفاض مستوى دخل سكان الاقليم مقارنة بسكان محافظات اخرى مثل بغداد على وجه الخصوص والموصل والبصرة والتي شهدت قيام مصانع آلية كبيرة منذ نهاية القرن الماضي ، وتعد السوق المحلية والاقليمية محددا اخر لقيام مثل هذه المصانع في الاقليم او في مدنه . كما ان هذا العامل حدد قيام صناعات اخرى يتطلب نجاحها سوقا واسعة مثل الصناعات الكيمياوية والمعدنية الاساسية ، وحتى الهندسية . فالصناعات الهندسية التي قامت في الاقليم خلال هذه الفترة عبارة عن ورش صغيرة تنتج فيها الادوات التي تتطلبها العمليات الزراعية ، اضافة لصناعة الاثاث المعدني .

هذا ويعتقد ان بعض المصانع كان يقوم دون موافقات اصولية من جهات رسمية مثل ورش الخدمات الصناعية ، وتلك التي يعمل بها افراد العائلة وتتخذ الدار او جزءا منها مكانا للعمل ، الا ان الاحصاءات الرسمية لاتشير سوى لعدد قليل منها ، ومع هذا فان هذه الفترة هيأت الاقليم لاستقبال مزيد من المصانع وبطاقات انتاجية ضخمة وفي فروع صناعية عديدة اخرى .

اما بالنسبة للقروض التي قدمها المصرف الصناعي للمستفيدين في الاقليم ، فقد بلغ عددها خلال هذه الفترة (٢٣٢) قرضا مثلت نسبة ٨ر١٠٪ من عدد القروض التي قدمها المصرف ، وبقيمة (٤٣٠) الف دينار ، مثلت حوالي ٦ر٦٪ من اجمالي قيمة قروض المصرف[١] ، توزعت هذه بين محافظات الاقليم الثلاث في حينه وبأسبقية لبابل ثم كربلاء فالمثنى . ويلاحظ ضآلة قيمة القروض مما لايعين على قيام نهضة صناعية في الاقليم .

---

(١) تابع ماسيتم الحديث به عن دور المصرف الصناعي في الاستثمار الصناعي في المبحث اللاحق .

٣٠٣ . اتجاهات تدفق الاستثمار الصناعي في الاقليم :

بعد تشريع قوانين تحفز اقامة المشاريع الصناعية ، يظل مقدار الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي العامل الاساسي والحاسم في عملية التنمية الصناعية . ونظرا لضآلة القدرات المالية في القطر في الفترة السابقة فقد كانت الاستثمارات الصناعية محدودة سواء اكانت حكومية ام خاصة ، لذلك كان دورها محدودا ايضا في التنمية الصناعية المنشودة . الا ان الفترة التي تلت انبثاق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ شهدت واقعا اخر وامكانات افضل .

٣٠٣٠١٠ الانفاق الاستثماري الصناعي للفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٥ (١) :

عند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ انيطت مهمة التخطيط الاقتصادي بمجلس التخطيط الذي اولى الصناعة اهتماما خاصا ، فبدأ نصيب الصناعة من الانفاق الاستثماري بتزايد باطراد . فمن ١٠٪ هو نصيب الصناعة في خطة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ ، ارتفع الى ٢٧ر٤ في خطة ٦١ ـ ١٩٦٥ ، و ٢٥ر٥٪ في خطة ٦٥ ـ ١٩٦٩ ، ثم الى ٣٦ر٨٪ في خطة التنمية القومية ٧٠ ـ ١٩٧٤ (٢) ، والتي جاءت بعد قيام ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ المجيدة ، ثم استثمارها للنفط وطنيا وتأميمه عام ١٩٧٢ وقطف ثمار التأميم ، مما اسهم في زيادة قدرة الدولة على القيام بالمشاريع الصناعية الكبيرة ، وتقديم دعم اكبر لمشاريع القطاع الخاص . فتنوعت وتوسعت القاعدة الصناعية في القطر وصارت تشمل كل فروع الصناعة ، وازداد دور القطاع الاشتراكي واصبح الاكبر حجما وفاعلية في البناء الاقتصادي ، والصناعي منه بشكل خاص . كما تم التأكيد بوضوح على الاهداف الاجتماعية في التوزيع الجغرافي للاستثمارات .

وابتداء من عام ١٩٧٠ بدأ القطاع الخاص يلقى عونا وتشجيعا اكبر مما سبق لاعادة اشراكه في عملية البناء بعد ان تقلص دوره في القطاع الصناعي باجراءات التأميم لعدد من صانعيه عام ١٩٦٤ .

اما بالنسبة لنصيب الاقليم من الاستثمار الصناعي في خطة التنمية للفترة ٦٥ ـ ١٩٦٩ فقد بلغ (٤٦) مليون دينار مثلت حوالي ٢٥٪ من تخصيصات الاستثمار الصناعي في القطر (انظر الجدول رقم ١٩) . كان نصيب بابل لوحدها حوالي ٢١٪ ، جاءت القادسية ، ثم كربلاء ونصيب

---

(١) لايحمل هذا التقسيم دلالة معينة بقدر ما يشير الى ان البيانات التي حصل عليها الباحث تطلبت هذا التحديد .

(٢) د . عباس علي التميمي ، النمو الصناعي ... ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

جدول رقم (١٩)

تخصيصات القطاع الصناعي بملايين الدنانير حسب محافظات القطر للفترة ٦٥ ـ ١٩٧٥

المحافظة	١٩٦٥ ـ ١٩٦٩		١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ (٣)		١٩٦٥ ـ ١٩٧٥	
	مقدار (١)	% (٢)	مقدار	%	مقدار	%
نينوى	١٠ر١	٥ر٤	٨٠ر٦	٩ر٦	٩٠ر٧	٨ر٨
التأميم	١٤	٧ر٥	٥٠	٥ر٩	٦٤	٦ر٢
السليمانية	٢ر٢	١ر٢	١٨ر٥	٢ر٢	٢٠ر٧	٢
دهـوك			١٠ر٩	١ر٣	١٠ر٩	١ر١
اربيل	٠ر٧	٠ر٤	٢٥ر٢	٣	٢٥ر٩	٢ر٥
ديالى	٠ر٧	٠ر٤	٢٢ر٧	٢ر٧	٢٣ر٤	٢ر٣
الانبار	١ر٤	٥	٤٣ر٧	٥ر٢	٥٣ر١	٥ر٢
بغداد	٤٥ر٤	٢٤ر٣	١٦٩ر٦	٢٠ر٢	٢١٥ر١	٢٠ر١
بابل	٣٩ر١	٢٠ر٩	٥٢ر٧	٦ر٤	٩٢ر٨	٩
كربلاء	٠ر٧	٠ر٤	٥	٠ر٦	٥ر٧	٠ر٦
القادسية	٦ر٢	٣ر٣	١٠ر١	١ر٢	١٦ر٣	١ر٦
المثنى			١٣ر٤	١ر٦	١٣ر٤	١ر٣
واسط	٧ر٣	٣ر٩	٢٠ر٢	٢ر٤	٢٧ر٥	٢ر٧
ميسان	٠ر٧	٠ر٤	١٧ر٦	٢ر١	١٨ر٣	١ر٨
ذي قار	٥ر٤	٢ر٩	٢٠ر٢	٢ر٤	٢٥ر٦	٢ر٥
البصرة	٤٤ر١	٢٤	٢٧٨ر٨	٣٣ر٢	٣٢٣ر٢	٣١ر٥
الاقليم	٤٦	٢٤ر٦	٨٢ر٢	٩ر٨	١٢٨ر٢	١٢ر٥
القطر	١٨٧ر٢	١٠٠	٨٣٩ر٨	١٠٠	١٠٢٧	١٠٠

المصادر : (١) حساب الباحث اعتمادا على النسبة المئوية لحصة كل محافظة واجمالي القطر .

(٢) دائرة التخطيط الاقتصادي ، هيئة التخطيط، تخصيصات القطاع الصناعي حسب المحافظات، بيانات غير منشورة .

(٣) AL Hadith Hassan Mahmood, Pattern and Policies of Industrial Location in Iraq:1960-1985,Unpublished Ph.D.Thesis,Central School of Planning and Statistics In Warsaw , 1988, T.27.

محدود لكل منهما . وفي خطة ٧٠ ـ ١٩٧٥ ورغم تزايد مقدار التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي في القطر الى مايزيد على اربعة اضعاف سابقتها ، الا ان حصة الاقليم منها قد ازدادت بنسبة الضعف تقريبا . وهذا يعني تراجعا في نسبة حصة الاقليم من ربع التخصيصات الاستثمارية في الخطة الاولى الى ٩ر٨٪ فقط في الثانية . وفيها ايضا نالت بابل نصيبا متقدما على بقية محافظات الاقليم دون تقدمها على محافظات القطر كما كانت في الخطة السابقة ، حيث حصلت على ٦ر٤٪ من اجمالي القطر ، ونالت بقية محافظات الاقليم مجتمعة حوالي نصف نصيب بابل بعد ان حصلت المثنى على ٦ر١٪ ، القادسية ٢ر١٪ وكربلاء ٦ر٠٪ من هذه الاستثمارات .

وكاجمالي للفترة ٦٥ ـ ١٩٧٥ خصص لمحافظات الاقليم (٢ر١٢٨) مليون دينار مثلت نسبة ٥ر١٢٪ من اجمالي تخصيصات القطاع الصناعي للقطر .

مما سبق يلاحظ تذبذب حصة الاقليم ومحافظاته من اجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي بين خطة واخرى . وهذا يشير الى ان البعد المكاني لم يكن اعتباره قائما بدرجة كافية عند وضع الخطط ، فحصة الاقليم لاجمالي الفترة كانت قليلة مقارنة بمحافظات اخرى نالت كل منها نصيب يفوق كل محافظات الاقليم مثل محافظتي البصرة وبغداد حيث نالتا ٥ر٣١٪ و ٩ر٢٠٪ لكل منهما على التوالي كما ان حصة الاقليم هذه تقل بدرجة واضحة عن عدد سكانه الذين شكلوا من هذه الفترة حوالي ١٥٪ من سكان القطر .

وتوزيع هذه النسبة بين محافظات الاقليم هو الاخر يفتقر الى البعد المكاني ، فبابل نالت لوحدها ٩٪ من اجمالي القطر اى مايعادل ٤ر٧٢٪ من حصة الاقليم من الاستثمارات في القطاع الصناعي ، في حين توزعت ٦ر٢٧٪ الباقية بين محافظات الاقليم الاخرى . وبذلك جاءت بابل بالمرتبة الثالثة بين محافظات القطر في هذا النصيب واحتلت بقية محافظات الاقليم مراتب متأخرة هي الثالثة عشرة للقادسية والرابعة عشرة للمثنى والسادسة عشرة لكربلاء .

اما بالنسبة للقروض التي منحها المصرف الصناعي فيلاحظ من الجدول رقم (٢٠) ان الاقليم قد نال في الفترة من ٥٨ ـ ١٩٦٧ نسبة ٤ر١٩٪ من عدد القروض الممنوحة ، وحوالي ١٨٪ منها في الفترة الثانية ٦٨ ـ ١٩٧٥ . الا انها كانت قليلة باعتبار قيمتها ، فقد نال الاقليم نسبة ٦ر٩٪ في الفترة الاولى وحوالي ١٣٪ في الفترة الثانية . وبذلك فقد حصل الاقليم على ١٨٪ من عدد القروض الممنوحة للفترة ٥٨ ـ ١٩٧٥ و ١١٪ من قيمتها . ويلاحظ انخفاض معدل قيمة القروض الممنوحة الى المشاريع الصناعية في الاقليم مقارنة بمثيلتها على مستوى القطر ، فهذا المعدل كان (١٧٠٠) دينار للقرض الواحد في الاقليم مقارنة بحوالي (٢٨٠٠) على القطر وذلك كمتوسط للفترة ٥٨ ـ ١٩٧٥ .

ويلاحظ من نفس الجدول ان كربلاء قد نالت حوالي [illegible] عدد القروض ، تلتها بابل

جـدول رقم (٢٠)

عدد وقيمة قروض الصرف الصناعي الى المستفيدين في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٥٨ ـ ١٩٧٥

(١٠٠٠) دينار

المحافظة	١٩٥٨ ـ ١٩٦٧		١٩٦٨ ـ ١٩٧٥		١٩٥٨ ـ ١٩٧٥	
	عـدد	قيمـة	عـدد	قيمـة	عـدد	قيمـة
بابـل	٢٧٧	٣٥٣	١٣٤	٦١٠	٤١١	٩٦٣
كربـلاء	٢٨٧	٢٩٢	٣٢٨	٤٥٦	٦١٥	٧٤٨
النجـف			٤	٤	٤	٤
القادسية	٨٤	١٠٠	٢٨	١٠٨	١١٢	٢٠٨
المثنى			٤١	٤١	٥	٤١
الاقليم	٦٤٨	٧٤٥	٤٩٦	١٢١٩	١١٤٤	١٩٦٤
القطـر	٣٣٣٩	٧٧٤٦	٢٧٥٨	٩٥٤١	٦٠٩٧	١٧٢٨٧

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على : فاطمة حسين التركي ، دور الصرف الصناعي في التنمية الصناعية في العـراق للفتـرة ٤٧ ـ ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، غير منشورة ، ١٩٧٩ ، جدول رقم ٢٨ ، ص ص ٢٦٧ ـ ٢٧١ .

بحوالي الثلث ثم القادسية ونالت المثنى والنجف نصيبا محدودا منها ١٠٪ باعتبار قيمتها فقد كان لبابل حوالي نصفها ، تلتها بمرتبة متقدمة كربلاء ثم القادسية فيما كان للمثنى والنجف نصيبا محدودا منها ايضا .

منح الصرف في فترات متأخرة من عمله امتيازات في عمليات الاقراض للمناطق الاقل نموا ومنها محافظات الاقليم ، تمثلت بزيادة نسبة التسليف وخفض سعر الفائدة ، الا ان قروضه ظلت محدودة جدا في مقاديرها مقارنة باستثمارات القطاع العام .

٣ ٣٠ ٢٠ . اثر عمليات الاستثمار في توطن الصناعة في الاقليم بعد عام ١٩٥٨ :

بعد عام ١٩٥٨ بدأ القطاع العام يأخذ دوره الواضح في بناء المشاريع الصناعية الكبيرة . ففي عام ١٩٥٩ عقدت اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي في حينه ، يقوم بموجبها الاخير ببناء عدد من الصانع الكبيرة في القطر ، كان نصيب الاقليم منها اربعة صانع هي : صنع التعليب في كربلاء ، معمل الالات الزراعية في الاسكندرية ، مشروع الحرير الصناعي في سدة الهندية ومشروع النسيج الحريري في الحلة . الا ان المشروعين الاخيران قد تأخرا الى مابعد عام ١٩٦٤ . كما قامت الدولة ايضا عام ١٩٦١ ببناء عدة مكابس للتمور في مناطق عديدة من القطر كان نصيب الاقليم منها ثلاثة في بابل ، كربلاء والقادسية (١) .

والمصرف الصناعي هو الاخر لم يقتصر دوره على تقديم القروض للمشاريع الصناعية بل اسهم في تأسيس عدد منها بالمشاركة برؤوس اموالها ، الا ان حصة الاقليم منها كانت محدودة ، فقد اسهم في تأسيس شركتين فقط احداهما في كربلاء والاخرى في المناذرة (٢) .

هذا وقد تزايد بشكل ملحوظ عدد الصانع القائمة في الاقليم مقارنة بالفترة السابقة . فخلال الفترة ٥٩ ـ ١٩٧٠ اقيم في الاقليم (٥٣) صنعا للصناعات الغذائية ، مقابل (٩) للفترة من ٤٠ ـ ١٩٥٨ . واقيم ايضا (١٢٧) صنعا للنسيج مقابل (٣٥) ، (٤٩) لصناعات الاثاث الخشبي مقابل (٨) ، (٧) للورق والطباعة مقابل (٣) ، (٨) للانشائية فيما لم تقم خلال

(١) راجع :
أ ـ حسين موسى الاوسي ، التوزيع ... ، مصدر سابق ، ص ٣٩ .
ب ـ عباس عبيد حمادي العايز ، الصناعة في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، (غير منشورة) ، ص ٢٤ .
جـ ـ قاسم شاكر محمود الفلاحي ، الصناعة في محافظة كربلاء ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، (غير منشورة) ، ص ٧٩ .
(٢) د . احمد حبيب رسول ، دراسات ... ، مصدر سابق ، جدول رقم ٣ ، ص ٢٥ .

الفترة السابقة صانع لها . وفي الهندسية اقيم (٤٣) صنعا مقابل خمسة فقط . واقيم (١٩) صنعا للصناعات الاخرى مقابل اربعة فقط (١) .

ورغم هذه الزيادة فلم يحصل تغير واضح في بنية الصناعة في الاقليم ، فجاءت النسيجية في المقدمة ، تلتها الغذائية ، ثم الاثاث الخشبي ، الهندسية ، الاخرى ، الانشائية واخيرا الطباعة والنشر . مثلت الصناعات الثلاث الاولى نسبة ٨٠٪ من اجمالي الصانع القائمة خلال هذه الفترة .

وفي توزيعها المكاني يلاحظ ان الصناعات الغذائية تركز قيامها في بابل والقادسية ، والنسيجية في نفس المحافظتين ، الخشب في القادسية ، بابل والنجف ، الورق في ذات المحافظات الثلاث ، الانشائية في النجف ، الهندسية في بابل ، الاخرى في القادسية والنجف . هذا وقد ضمت كل من بابل والقادسية قرابة نصف عدد الصانع فيما توزع النصف الاخر بين محافظات الاقليم الثلاث الاخرى باسبقية النجف ثم كربلاء واخيرا المثنى .

٣٠٣٠٣ . الانفاق الاستثماري الصناعي للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠ :

شهدت خطط التنمية التي تلت نجاح التأميم عام ١٩٧٣ ، زيادة كبيرة في مقدار التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي ، ففي خطة ٧٦ ـ ١٩٨٠ خصص له (٣٠٨٨) مليون دينار ، وفي الخطة التالية ٨١ ـ ١٩٨٥ خصص له (٤٢٦٦) مليون ، وفي خطة ٨٦ ـ ١٩٩٠ (٢) كان نصيب القطاع الصناعي (٣٧٨٢) مليون دينار (انظر الجدول رقم ٢١) . وهذا لا يشير الى زيادة مبالغ الاستثمارات الصناعية فحسب بل وتأكيد مكانة الصناعة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى في عموم القطر . ففي الخطة الاولى كان نصيب الصناعة ٢٨ر٤٪ من اجمالي الانفاق الاستثماري ، وفي الثانية تراجع نصيبها الى ١٧ر٣٪ رغم زيادة مقدارما خصص لها فيه ، عاد وارتفع في الثالثة الى ٢٧ر١ ٪ .

وبالنسبة لاقليم الفرات الاوسط فيتبين من الجدول رقم (٢٢) ان نصيبه كان حوالي (١٢٠٠) مليون دينار في كل خطة من الخطط الثلاث وبمجموع قدره (٣٦٧٧ر٧) ، مثل

(١) استقاها الباحث من الاطر العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمحافظات بابل ، كربلاء ، النجف ، القادسية والمثنى لعام ١٩٩٣ ، والتي تعدها دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط .

(٢) وهي اخر خطة زود الباحث ببيانات لها من الجهات المختصة .

جدول رقم (٢١)

الانفاق الاستثماري الفعلي بملايين الدنانير بحسب القطاعات في العراق للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠

القطاعات	٧٦ ـ ١٩٨٠	٨١ ـ ١٩٨٥	٨٦ ـ ١٩٩٠	٧٦ ـ ١٩٩٠
الزراعة	١٧٢٩	٢٨٦٠ر٢	١٩٩٢	٦٥٨١ر٢
الصناعة	٣٠٨٨	٤٢٦٦ر٥	٣٧٨٢ر٣	١١١٣٦ر٨
النقل والمواصلات	١٦٢٧ر٧	٤٨٣١ر٧	١٥٥١ر١	٨٠١٠ر٥
المباني والخدمات	١٤٦٩ر٨	٥٨٠٤	٢٩٦٥ر٤	١٠٢٣٩ر٢
التربية والتعليم	٥٧١ر٦	٦٣٤ر٤	٤٩٢ر٨	١٦٩٨ر٨
عموم القطر وخارجه وابواب غير معلومة	٢٣٨٤ر٩	٦٢٥٤ر٦	٣١٨٠ر٣	١١٨١٩ر٨
المجموع الكلي	١٠٨٧١	٢٤٦٥١ر٤	١٣٩٦٣ر٩	٤٩٤٨٦ر٣

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على جداول دائرة التخطيط الاقتصادي ، هيئة التخطيط ، (بيانات غير منشورة) .

البلغ الاول نسبة ١ر١٠٪ في الخطة الاولى ، ٨ر٣٥٪ في الثانية ، ١٢ر٩٥٪ في الثالثة من اجمالي المبالغ المخصصة للاستثمار على مستوى المحافظات[١] ، وباجمالي نسبته ١ر١٠٪ لمجموع الفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠ .

اما عند الاخذ بالاعتبار جميع المبالغ المخصصة للاستثمار وكاجمالي للقطر[٢] ، فيتبين ان نصيب محافظات الاقليم الخمس قد تراجع الى ١ر٨٪ ، ٢ر٥٪ ، و٦ر٣٪ في الخطط الثلاث والى ٦ر٣٪ كاجمالي للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠ .

جاءت بابل في المقدمة وكان نصيبها ٧ر٣٪ من تخصيصات المحافظات ، تلتها كل من النجف ، كربلاء ، القادسية واخيرا المثنى وبنصيب ١ر٩ ، ١ر٧ ، ١ر٤٤ ، ١ر٤٠٪ لكل منها على التوالي . وبذلك نالت بابل قرابة ٧ر٣٦٪ من حصة الاقليم ، فيما كان نصيب كل من المحافظات الاخرى : ١٩ ، ١٦ر٨ ، ١٤ ، ١٣ر٥٪ على التوالي .

(١) باستبعاد حقل عموم القطر وخارجه وابواب غير معلومة .
(٢) باعتبار الحقل اعلاه .

جدول رقم (٢٢)

تخصيصات المنهاج الاستثماري في خطط التنمية القومية لمحافظات اقليم الفرات الاوسط حسب القطاعات للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠ بملايين الدنانير

المحافظات	القطاعات	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	١٩٧٦ ـ ١٩٩٠
بابل /	الزراعة	٦٩ر٢	٩١ر٧	١٧٣ر٢	٣٣٤ر١
	الصناعة	١٧٠ر٦	٨١ر٥	٤٢١ر٣	٦٧٣ر٤
	النقل	٦٤ر٩	١٧ر٤	٢٥ر٣	١٠٧ر٦
	المباني	٥١ر٦	١ر٧١	٥٥ر٩	١٧٨ر٦
	التربية	١٩ر١	٩ر٦	٢٥ر٧	٥٤ر٤
	المجموع	٣٧٥ر٤	٢٧١ر٣	٧٠١ر٤	١٣٤٨ر١
كربلاء	الزراعة	٣٦ر٨	١٥ر٢	٧ر٦	٥٩ر٦
	الصناعة	٧١ر٨	١٧٨ر٦	٣٢ر٩	٢٨٣ر٣
	النقل	١٦ر٢	١ر٩	صفر	٢٥ر٣
	المباني	٦٦ر٤	١٠٢ر٦	٤٤ر١	٢١٣ر١
	التربية	١٦ر٧	٨ر٣	١٢ر٦	٣٧ر٦
	المجموع	٢٠٧ر٩	٣١٣ر٨	٩٧ر٢	٦١٨ر٩
النجف	الزراعة	١٠ر٨	٨ر٩	٥ر٦	٣٥ر٣
	الصناعة	١٠٣ر٣	٤٩ر٦	٢٢ر٣	٢٧٥ر٢
	النقل	١٨ر٥	٧ر٩	صفر	٢٦ر٤
	المباني	٩٥ر٩	١٩٠ر٥	٢٥ر٩	٣١٤ر٣
	التربية	١٣ر٧	٢١ر١	١٢ر٥	٤٨ر٣
	المجموع	٢٤٢ر٢	٢٧٨	١٧٧ر٣	٦٩٧ر٥
القادسية	الزراعة	٨٢ر٢	٢٧ر٥	١٧ر٥	١٢٧ر٢
	الصناعة	٨٠ر٨	١٩ر٣	٥٤ر١	١٥٤ر٢
	النقل	٤٤	١١ر٨	صفر	٥٥ر٨
	المباني	٥١ر٦	٨٣ر٨	٢٢ر٤	١٥٧ر٨
	التربية	٧ر٨	٤ر٩	٨ر٤	٢١ر١
	المجموع	٢٦٦ر٤	١٤٧ر٣	١٠٢ر٤	٥١٦ر١
المثنى	الزراعة	١٣	٥ر٨	٠ر٤	١٩ر٢
	الصناعة	٤٠ر٤	٧٩ر٩	٢١ر٥	١٤١ر٨
	النقل	٢٥ر٥	١١ر٩	٦٣ر٧	٢٠ر١
	المباني	٤٩ر٢	٥٣ر٦	١٢ر٩	١١٥ر٧
	التربية	٥ر١	٧ر٩	٦ر٣	١٩ر٣
	المجموع	١٣٣ر٢	٢٥٩ر١	١٠٤ر٨	٤٩٧ر١
الاقليم	الزراعة	٢١٢	١٤٩ر١	٢١٤ر٣	٥٧٥ر٤
	الصناعة	٤٦ر٩	٤٠٨ر٩	٦٥٢ر١	١٥٢٧ر٩
	النقل	١٦٩ر١	١٥٨ر١	٨٩	٤١٦ر٢
	المباني	٣١٤ر٧	٥٠ر١٦	١٦١ر٢	٩٧٧ر٥
	التربية	٦٢ر٤	٥١ر٨	٦٦ر٥	١٨٠ر٧
	المجموع	١٢٢٥ر١	١٢٦٩ر٥	١١٨٣ر١	٣٦٧٧ر٧
القطر /	الزراعة	٢١٦٢ر٩	٢٨٢٨ر٧	١٦٢٤ر٦	٦٦١٦ر٢
	الصناعة	٤٤٨٩ر٥	٣٠٤١ر٩	٢٩٥٠ر٣	١٠٤٨١ر٧
	النقل	٢٣١٨ر١	٢٣٨٩ر٢	١٥٩٤ر١	٦٣٠ر١
	المباني	٢٤٥٨ر١	٦٢٨٠ر٥	٢٤٨٦ر١	١١٢٢٤ر٩
	التربية	٦٨١ر٩	٦٧٣ر٤	٥٤٠ر٣	١٨٩٥ر٦
	المجموع	١٢١١٠ر٧	١٥٢١٣ر٧	٩١٩٥ر٤	٣٦٥١٩ر٨

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على : دائرة التخطيط الاقتصادي ، هيئة التخطيط بيانات غير منشورة .

من ناحية اخرى يتبين ان نصيب الصناعة من هذه الاستثمارات كان الاكبر من بين الانشطة الاقتصادية ، فالصناعة لوحدها نالت حوالي ١ر٣٨ ، ١ر٣٢ ، ٥٥٪ من تخصيصات الاقليم في الخطط الثلاث على التوالي . وهذه المكانة لم ينلها اى نشاط ليس على مستوى الاقليم فحسب بل والقطر ايضا . نالت الصناعة اكبر مقدار من التخصيصات الاستثمارية في بابل وكربلاء ، ففي بابل كان نصيب الصناعة حوالي نصف مبالغ الاستثمار في المحافظة لاجمالي الفترة ، وفي كربلاء ٨ر٤٥٪ فيما كان نصيبها ٤ر٣٩٪ في النجف ، ٩ر٢٩٪ في القادسية ، و ٥ر٢٨٪ في المثنى . ويتضح ان انشطة اقتصادية اخرى قد نافست الصناعة في الحصول على اكبر قدر من التخصيصات الاستثمارية في المحافظات الثلاث الاخيرة مثل قطاع البناني الذى جاء متقدما على الصناعة في محافظتي النجف والقادسية والنقل في محافظة المثنى .

ويلاحظ ايضا تذبذب كبير في نسبة تخصيصات القطاع الصناعي من تخصيصات كل محافظة بين خطة واخرى . ففي بابل تراوح نصيب الصناعة مابين ٣٠ ـ ٦٠٪ من التخصيصات الاستثمارية الثلاث ، فيما تراوح نصيب كربلاء مابين ٣٤ ـ ٥٧٪ والنجف مابين ١٨ ـ ٦٩٪ ، والقادسية مابين ١٣ ـ ٥٣٪ والمثنى مابين ٢١ ـ ٣١٪ .

اما باعتبار حصة الاقليم من الاستثمار الصناعي من اجمالي مثيله في القطر فيتضح من الجدول رقم (٢٣) ان محافظات الاقليم قد نالت ٤ر١٠٪ من اجمالي تخصيصات القطاع الصناعي في القطر في الخطة الاولى ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ارتفعت الى ٤ر١٣٪ من الخطة الثانية ٨١ ـ ١٩٨٥ ثم الى ١ر٢٢٪ في الخطة الثالثة ٨٦ ـ ١٩٩٠ . وبذلك نال الاقليم ٦ر١٤٪ من اجمالي التخصيصات للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠ . وهذا يشير الى تحسن طفيف لكنه غير كاف اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الحجم السكاني للاقليم ، والذى ارتفع بدوره من ١ر١٥٪ من سكان العراق عام ١٩٧٦ الى ٦ر١٨٪ عام ١٩٨٧ والى ٨ر١٨٪ عام ١٩٩٠ .

كانت حصة بابل ٤ر٦٪ من تخصيصات القطاع الصناعي على مستوى القطر ، فيما خصص لكربلاء ٧ر٢٪ ، النجف ٦ر٢٪ ، القادسية ٥ر١٪ والمثنى ٤ر١٪ فقط ويلاحظ من نفس الجدول ان اجمالي حصة الاقليم مثلت حوالي ٦٠٪ من حصة محافظة البصرة لوحدها وكادت تتساوى مع كل من محافظات بغداد ، الانبار وصلاح الدين .

وبهذا تكون بابل قد احتلت المرتبة الخامسة بين محافظات القطر في تخصيصات القطاع الصناعي ، فيما جاءت كربلاء بالمرتبة العاشرة ، النجف الحادية عشرة ، القادسية الثالثة عشرة ، وجاءت المثنى بالمرتبة الخامسة عشرة .

جدول رقم (٢٣)

تخصيصات القطاع الصناعي في خطط التنمية القومية بحسب المحافظات للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠

بملايين الدنانير

المحافظة	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠		١٩٨١ ـ ١٩٨٥		١٩٨٦ ـ ١٩٩٠		١٩٧٦ ـ ١٩٩٠	
	مقدار	%	مقدار	%	مقدار	%	مقدار	%
نينوى	١٣٩ر٢	٣ر١	١٦٢ر٦	٤ر٥	٢٥٠ر١	٨ر٥	٥٥١ر٩	٥ر٣
التأميم	١٠٧ر٧	٢ر٤	١٦٢ر٤	٥ر٣	٢٠ر١	٠ر٧	٢٩٠ر٢	٢ر٨
السليمانية	٩٤ر٣	٢ر١	١٣٠ر٤	٤ر٣	٧٤ر٤	٢ر٥	٢٩٩ر١	٢ر٩
دهوك	٩	٠ر٢	٤ر٤	٠ر١	٢ر٢	٠ر٠٧	١٥ر٦	٠ر١
اربيل	٢٢ر٤	٠ر٥	٤ر٧	٠ر١	٢٦ر٧	٠ر٩	٥٣ر٨	٠ر٥
صلاح الدين	٤٥٣ر٤	١٠ر١	٦٢٦ر٦	٢٠ر٦	٣٤٠ر٦	١١ر٦	١٤٢٠ر٦	١٣ر٦
ديالى	٨٩ر٨	٢	٣٩ر١	١ر٣	١٣ر٢	٠ر٤	١٤٢ر١	١ر٤
الانبار	٥٥٢ر٢	١٢ر٣	٣٢٧ر٧	١٠ر٧	٥٨٠ر٣	١٩ر٧	١٤٦٠ر٢	١٣ر٩
بغداد	٥٢٩ر٨	١١ر٨	٥٣٤	١٧ر٦	٤٣٠ر٩	١٣ر٧	١٤٦٧ر٧	١٤
بابل	١٧٠ر٦	٣ر٨	٨١ر٥	٢ر٧	٤٢١ر٣	١٤ر٣	٦٧٣ر٤	٦ر٤
كربلاء	٧١ر٨	١ر٦	١٧٨ر٦	٥ر٩	٣٢ر٩	١ر١	٢٨٣ر٣	٢ر٧
النجف	١٠٣ر٣	٢ر٣	٤٩ر٦	١ر٦	١٢٢ر٣	٤ر٢	٢٧٥ر٢	٢ر٦
القادسية	٨٠ر٨	١ر٨	١٩ر٣	٠ر٦	٥٤ر١	١ر٨	١٥٤ر٢	١ر٥
المثنى	٤٠ر٤	٠ر٩	٧٩ر٩	٢ر٦	٢١ر٥	٠ر٧	١٤١ر٨	١ر٤
واسط	٣١ر٤	٠ر٧	٤٠ر٥	١ر٣	٢٩ر٧	١	١٠١ر٦	١
ميسان	١٣٤ر٧	٣	٤٨ر١	١ر٦	٢٩ر٣	١	٢١٢ر١	٢
ذي قار	٢٨٢ر٨	٦ر٣	٤٣ر٦	١ر٤	٦٦ر١	٢ر٢	٣٩٢ر٥	٣ر٧
البصرة	١٥٧ر٨	٣٥ر١	٥٠٨ر٩	١٦ر٧	٤٦١ر٩	١٥ر٧	٢٥٤٦ر٦	٢٤ر٣
الاقليم	٤٦٦ر٩	١٠ر٤	٤٠٨ر٩	١٣ر٤	٦٥٢ر١	٢٢ر١	١٥٢٧ر٩	١٤ر٦
القطر	٤٤٨٩ر٤	١٠٠	٣٠٤١ر٩	١٠٠	٢٩٥٠ر٦	١٠٠	١٠٤٨١ر٩	١٠٠

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على : دائرة التخطيط الاقتصادي ، هيئة التخطيط ، بيانات غير منشورة .

ويلاحظ ايضا استمرار تذبذب حصة محافظات الاقليم من خطة لاخرى . فمحافظة بابل تراوح نصيبها في كل خطة مابين ٢ر٧ ـ ٣ر١٤٪ ، كربلاء مابين ١ر١ ـ ٩ر٥٪ ، النجف من ١ر٦ ـ ٢ر٤٪ ومثل ذلك تقريبا بالنسبة لكل من القادسية والمثنى .

واخيرا يلاحظ وجود خلل في العلاقة بين نصيب كل محافظة من الاستثمار وبين ثقلها السكاني في الاقليم ، بسيطا حينا وكبيرا حينا اخر . فمحافظة بابل استحوذت لوحدها على ٤٤٪ من اجمالي الاستثمار الصناعي للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠ ، في حين ان سكانها مثلوا نسبة ٤ر٣٦٪ من اجمالي سكان الاقليم عام ١٩٨٧ . وكربلاء نالت ٥ر١٨٪ من الاستثمارات وفيها ٤ر١٥٪ من سكان الاقليم . والنجف خصص لها ١٨٪ من الاستثمارات وسكانها ٤ر١٩٪ ، فيما حصل ٤ر١٨٪ من سكان الاقليم في القادسية على ١ر١٠٪ فقط من الاستثمارات ، وفي المثنى اقتربت النسبتان من بعضهما وكانتا ٣ر٩٪ للاستثمارات و ٤ر١٠٪ للسكان .

ان ذلك يعود في اسبابه الرئيسة الى رغبة الدولة في اقامة قاعدة اساسية للصناعة التحويلية في القطر ، وهذه تتطلب انفاق استثمارات ضخمة في عدد محدود من المشاريع الصناعية . وقد ارتأت الجهات التخطيطية اقامة مجمعات صناعية لها في مواقع محددة تتوافر فيها الجزء الاكبر من متطلبات الصناعة ، فاعتبرت الاسكندرية في بابل مركزا رئيسا في القطر للصناعات الهندسية ، والبصرة موقعا مماثلا للصناعات البتروكيماوية والمعدنية والاسمدة ، فيما اقيم في بيجي / صلاح الدين مجمع ضم مصانع للزيوت ومصفى للنفط ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية ومصنع للاسمدة واخر للبتروكيماويات . كما اقيم حول بغداد عدد من المنشآت الصناعية للاجهزة الدقيقة والكهربائية ، وفي الانبار اقيم مجمع عكاشات الكبير للاسمدة الكيماوية .

ان هذه الصناعات تتصف جميعا بميلها العالي للانتاج بطاقات كبيرة ، وباهميتها في انتاج منتجات نصف مصنعة تعتمد عليها صناعات لاحقة ، وحاجتها لاستثمارات ضخمة . كل ذلك ادى الى تركيز معظم الاستثمارات الصناعية في محافظات معينة لم يكن بينها من الاقليم سوى بابل .

اما بالنسبة للتذبذب في نصيب كل محافظة من هذه الاستثمارات ، فيعود لذات السبب وحسب الصانع التي تقام في كل محافظة وفي المجمعات التي سبق الحديث عنها .

ومع هذا يظل مهما اعتبار عامل السكان في توزيع الاستثمارات ، فالنشاط الصناعي انما يخدم ويستفيد من سكان الاقليم ، لذلك فلابد ان يكون نصيبهم من هذه الاستثمارات يقترب من نسبة مايمثلونه من عدد سكان القطر .

اما بالنسبة لقروض المصرف الصناعي للمستفيدين في الاقليم ، فقد كان عددها (١٣٧٠) قرضا للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٤ مثلت حوالي ٥ر١٧٪ من اجمالي القطر ، الا ان مقاديرها كانت اقل من (١٦) مليون دينار ولم تمثل سوى ٩٪ من اجمالي القطر[١] . وبهذا كان متوسط القرض الواحد في الاقليم حوالي نصف مثيله على المستوى القومي . ان هذا المقدار ضئيل جدا مقارنة بالاستثمارات الصناعية للقطاع العام ، حيث لم تتزد في نسبتها اليها عن ١٪ . هذا وقد تقاسمت كل من النجف وبابل جزءها الاكبر سواء باعتبار عددها او مقاديرها فيما لم تنل بقية محافظات الاقليم سوى نصيب محدود لم يزد عن ١٪ لكل منها .

---

(١) اعدها الباحث اعتمادا على : المصرف الصناعي ، التقارير السنوية للفترة ٧٦ـ١٩٩٤ .

٣ ٤٠ انعكاسات تدفق الاستثمارات الصناعية على عمليات التوطن الصناعي في الاقليـــم :

من المهم ملاحقة عمليات الاستثمار الصناعي لمعرفة نتائجها وتقويم اتجاهاتها ، فمن المفترض ان تؤدي هذه العمليات الى احداث تنمية صناعية في الاقليم ، الا ان ذلك يعتمد على مقدار هذه الاستثمارات وعلى دقة وصحة اختيار مواقعها القطاعية والمكانية ، فبعض قطاعـــات الاقتصاد وفروع الصناعة التحويلية والمواقع ايضا تتصف بانخفاض عائد الاستثمار فيها ، عكـــس اخرى التي تتميز بارتفاع هذا العائد . وعائد الاستثمار يمكن ان يكون اقتصاديا او اجتماعيـــا او سكانيا ، الا انه بالنسبة للصناعة التحويلية يتمثل في تطور هذه الصناعة وتحقيقها نسب نمو عالية . ويمكن ان تقاس فاعلية الاستثمار على القطاع الصناعي بعدة مؤشرات ، منها اسهامها في تكوين الناتج القومي والمحلي ، العمالة الصناعية ، قيمة الانتاج الصناعي ، نصيب الفرد منه . ان عملية التحليل ودقة نتائجها تعتمد على مايتيسر من بيانات ودلالات رقمية عن الواقـــع الصناعي في الاقليم ، وفيما يلي استعراض لما تيسر منها عن اقليم الفرات الاوسط .

١ ٤٠ ٣ . مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي :

ان من الفروض ان يتزايد اسهام الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي عند تزايـد قيمة الاستثمارات التي تتلقاها في خطط التنمية ، صحيح ان هذا التزايد قد لايكون متماثلا ، ولكنه يجب ان يكون متقاربا في اقل تقدير . كما ان بعض نتائجه قد لاتأتي بوقت مبكر ، الا ان ملامحها يجب ان تبدأ بالظهور خلال فترة تالية مناسبة .

حصلت الصناعة على مقادير هامة من الاستثمارات حكومية وخاصة بعد ثورة ١٤ تمـــوز ١٩٥٨ ، وجاء نصيبها هذا متقدما على كل الانشطة الاقتصادية والخدمية ، فنالت مايزيد على ربع اجمالي الاستثمارات في القطر للفترة ٦١ ـ ١٩٦٩ ، واكثر من ثلثها للفترة ٧٠ ـ ١٩٧٤ . ومع هذا ظل اسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للقطر محدودا ، فيلاحظ من الجدول رقم (٢٤) ان ذلك الاسهام كان ٧٪ في عام ١٩٧٦ ، في حين ان قطاع انتاج النفـط الخام قد استحوذ على مايزيد عن نصف ذلك الانتاج . كما يلاحظ ان قطاع التعدين عـــدا النفط لم يسهم سوى بنصيب محدود جدا ، في حين ان لقطاعات الخدمية والتوزيعيـــة وحتى القطاع الزراعي قد تقدمت على الصناعة التحويلية في اسبقيات هذا الاسهام ، وحتى لو استثنينا النفط الخام فان مساهمة الصناعة التحويلية لم تتجاوز ٥ر١٤٪ من الناتج المحلـــي الاجمالي . وبذلك يكون الاقتصاد العراقي وحيد الجانب ، معتمدا بدرجة اساسية على انتاج النفط الخام في تمويل الانفاق العام والاستثماري .

جدول رقم (٢٥)

الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في القطر بملايين الدنانيير

لعـام ١٩٧٦

القطـــــــاع	قيمة الانتـاج	القطـــــــاع	قيمة الانتاج
الزراعـة	٤٢٩	القطاعات السلعية مع النفط	٤١٤٠ر١
التعدين عدا النفط	٢١ر٩	القطاعات السلعية عدا النفط	١٣٣٦ر٤
النفط الخام	٢٨٠ ٣ر٧	القطاعات التوزيعية (١)	٦٠٨ر١
الصناعة التحويلية	٣٧٩ر٨	القطاعات الخدمية (٢)	٦٦٧ر٥
الكهرباء والماء	٢٢ر٥	الناتج المحلي الاجمالي من النفط	٥٤١٥ر٧
البناء والتشييد	٤٨٣ر٢	الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط	٢٦١٢

(١) وتضم : النقل والمواصلات ، التجارة ، المال والتخزين والبنوك والتأمين وملكية دور السكن .

(٢) وتضم : الخدمات الاجتماعية ، خدمات التنمية والخدمات الشخصية .

المصـدر : AL Hadithi, Hassan M.,Patterns..Op.,Cit, T.2.

ويبدو ان نسبة ماتسهم به الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي قد اخـــذت تتصاعد ببطيء شديد حتى وصلت الى اعلى مستوى لها عام ١٩٨٢ ، ثم عادت تتراجع بـــذات الخطى حتى عام ١٩٨٧ ، وبعد ارتفاعها مرة اخرى عام ١٩٨٨ عادت بالتراجع من جديد ، فوصلت الى ادناها عام ١٩٩٣ كما يشير لذلك الجدول رقم (٢٥) .

ومن الجدول يلاحظ ان هذه النسبة ظلت منخفضة تتراوح مابين ٤ر٥ ـ ١ر٧٪ طيلة الفترة ٨٠ ـ ١٩٩٠ ، ومع ان هذه المساهمة قد تراجعت بشدة عام ١٩٩٠ متأثرة بظـــروف الحصار الاقتصادي المفروض على القطر ، الا انها ارتفعـــت الى ١٠٪ عام ١٩٩٢ ، ثم عادت وانخفضت قليلا عام ١٩٩٣ فوصلت الى ٩ر٦٪ . ومع هذا الانخفاض فانها في العـــام الاخير كانت افضل بكثير من مثيلاتها للفترة ٨١ ـ ١٩٩٠ . وهذا التحسن يعود الى توقـــف تصدير النفط العراقي مما سمح بتحسين ملحوظ في اهمية الصناعة التحويلية رغم تأثرها هـــي الاخرى بظروف الحصار والذي يبدو جليا في تراجع القيمة المضافة التي حققتها الصناعـــة التحويلية عام ١٩٩٣ الى مايقرب من ثلث ماكانت عليه عام ١٩٨٨ .

جدول رقم (٢٥)

الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٢ بملايين الدنانير وبالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠

القطاعات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الزراعة	٧٤١٫٩	٧٤٢٫٥	٨٣٢٫٤	٧٧٨	٨٥٢٫٧	١٠٠١٫٩	٩٣٧	٨٦٠٫٩	٩٠٨٫٢	٩٨١٫٥	١٠٧٣٫٢	٨٢٤٫٠	٩٨٢٫٢	٩٦٤٫٧
المناجم عدا النفط	٥٣٫١	٥٦	٤٥٫٣	٤٥٦٫٨	٣٫٥	٣٥٫٣	٣٤٫١	١٧٫٥	٢٦٫٩	٤٨٫٦	٢٩٫٢	١٢	٣٧٫٢	٢٧٫٥
النفط الخام	٩٥٩٤٫٥	٣٣٦٩٫١	٣٢٤٧	٣١٠٣٫٩	٤٢٩٨٫١	٤٣٩٨٫١	٥٤٨٧	٨٨٦٠٫٥	٩٠٤١٫٦	٧٧١٠٫٩	٧١٠٧٫٧	١١٥	ــ٥٨٫٩	ــ٥٨٩٫٩
الصناعة التحويلية	٧٠٩	٦٧٣٫٨	٦٨١	٦٨٨٫١	٦٧٩٫٥	٧٥٩٫٨	٧٢٢٫٧	٩٤٤٫٥	٩٦٢٫١	٨٦١٫١	٧١٩٫٨	٢٩١٫٣	٤٠٥٫٩	٣٧٤٫٦
الكهرباء والماء والغاز	٤٩٫٥	٥٤٫٣	٨٥٫٢	٨٦٫٢	٩٢٫٧	١٠٦٫٢	١١٣٫٧	١١٦٫٧	١٣٧٫٣	١٥١٫٤	١٢٤٫٨	٦٤٫٩	١٠٨٫١	١٢٧٫٥
البناء والتشييد	١١٢٥٫٦	١٦١٧٫٢	١٩١٩٫٩	١٠٥١٫٦	١٠٨٧٫٨	٩٤٤٫٣	٨٤٦٫٦	٨١٣٫٤	٨٠١٫٦	٦٨٦٫٣	٦٩٤٫٩	١٠٧٫٧	١٥١٫١	١٠٠٫١
الخدمات السلعية مع النفط	١٢٢٨٢٫٥	٦٥١٢٫٩	٦٨١١٫٨	٧٥١٧٫٣	٧١١٤٫٣	٧٢٤٥٫٦	٨١٤١٫١	١٤٦١١٫٥	١١٨٧٧٫٧	١٠٤٣٩٫٨	٩٧٤٩٫٧	١٥١٥	١٦٢٦٫٤	١٠٠٤٫٥
الخدمات السلعية عدا النفط	٢٦٨٩٫١	٣١٤٣٫٨	٣٥٦٤٫٨	٣١٣٧	٢٧١٦٫٢	٢٨٤٧٫٥	٢٦٥٤٫١	٢٧٥١	٢٨٣٦٫١	٢٧٢٨٫٩	٢٦٤٢	٢٤٠٠	١٦٨٥٫٣	١٥٩٤٫٤
الخدمات التوزيعية	١٧٥٢٫٣	١٩٢٨٫٢	١٨٢٥	١٧٤٨٫٨	٢٠٣٦	١٨٢٠٫٥	٢١٤٥٫٦	٢٤٥٩٫٤	٢٤٣٤٫١	٢٠٠٨٫٦	٢٤٫٠٣	١١١٧٫٦	١٥٠٣	١٨٧٤٫٧
الخدمات الخدمية	١٧٥٨٫٣	١٨٨٣	١٨٥٥٫٧	١٧٢١٫٥	١٨٠٧٫٤	١٨٥٤٫٥	١٩٣٤٫٦	١٦١١٫١	١٥٧٨٫١	١٧٢٩٫٨	١٧١٠٫٢	١٩٣٤٫١	٩٤٣٫١	١٠٠٤
الناتج المحلي الاجمالي	١٥٧٩٤٫١	١٠٣٢٤٫١	١٠٤٩٢٫٥	٩٧١١٫٢	١٠٩٩١٫٥	١٠٩٢٠٫٦	١٢٢٢٣٫٣	٤٥٦٨٢	١٥٨٨١٫٩	٤٤١٧٧٫٣	١٣٨٦٢٫٩	٤٥٦٦٫٢	٤٠٧٢٫٥	٣٨٨٣٫٢
الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط	٦١٩٩	٦٩٥٥	٧٢٤٥٫٥	٦٦٠٧٫٣	٦٥٩٣٫٤	٦٥٢٢٫٥	٦٧٣٦٫٣	٦٨٢١٫٥	٦٨٤٨٫٣	٦٤٦٧٫٣	٦٧٥٥٫٢	٤٤٥١٫٧	٤١٣١٫٤	٤٤٧٣٫١

المصدر : دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، بيانات غير منشورة .

اما على الصعيد الاقليمي فمما يؤسف له عدم وجود احصاءات ودراسات دورية عن حسابات الدخل والانتاج بحسب المحافظات والقطاعات الاقتصادية ، والدراسة الوحيدة التي اطلع عليها الباحث اجريت عام ١٩٩٠ ولم يتم التواصل معها حتى الان . واذا كان متوقعا ان توفر هذه الدراسة بيانات ومؤشرات للواقع سنة اعدادها ، الا انها مع ذلك تبقى مفيدة وتحمل كثيرا من الصداقية لفترة لاحقة ، لسبب اساسي هو ان البنية الاقتصادية للاقليم لاتتعرض لكثير من التغير خلال فترات زمنية متقاربة في الحالات الاعتيادية ، وان عملية تغيير الهيكل الاقتصادي الاقليمي تتطلب وقتا طويلا . ولذلك فان المؤشرات التي تقدمها دراسة كهذه وان لم تكن ذات صداقية كبيرة لتقادمها زمنيا ، الا ان كثيرا من حقائقها تظل مفيدة في التعرف على واقع الاقتصاد الاقليمي ودور انشطته الرئيسة فيه .

ويتبين من الدراسة ان قطاع الخدمات تتقدم التوزيع في الاقليم جاء في المقدمة من بين القطاعات الاخرى باعتبار قيمة الانتاج ، جاءت بعده الزراعة ، ثم البناء والتشييد ، ثم يأتي دور الصناعة التحويلية بالمرتبة الخامسة وبنصيب ٢ر١١٪ ، ولايليها بذلك سوى الكهرباء والماء ثم التعدين (لاحظ الجدول رقم ٢٦) .

وباعتبار القيمة الخافة احتلت الصناعة التحويلية ذات الموقع فحلت الخامسة ايضا بعد كل من الزراعة ، التوزيع ، الخدمات ، البناء والتشييد ، ولم تسهم باكثر من ٦٫٨٪ من هذه القيمة ، الا انها باعتبار فائض العمليات جاءت بالمرتبة الثالثة بعد قطاعي التوزيع والزراعة ولكن بنسبة اسهام متدنية ايضا بلغت ٧٫٤٪ وهذا يشير الى انخفاض واضح في دور الصناعة التحويلية في اقتصاديات الاقليم على الرغم من نيلها استثمارات كبيرة تراوحت مابين ٣٢ ـ ٥٥٪ من اجمالي الاستثمارات التي حصل عليها الاقليم للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٠ . وبهذا فان مكانة الصناعة التحويلية في الاقليم كانت ادنى من مكانتها في القطر باستبعاد قطاع النفط . وربما تضافرت لذلك عدة اسباب منها :

اولا : الارتفاع السريع في اسهام القطاعات الخدمية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي على مستوى القطر واقاليمه ، حتى من دون حصوله على انفاق استثماري كبير .

ثانيا : ان صناعات عديدة تقام في القطر او في اقاليمه المختلفة من دون ان يكون لها في الموقع مرتكزات جغرافية ، سواء بالاختيار غير الموفق لفروعها او لمواقعها . وهذا مايجعلها تواجه مشاكل انتاجية عديدة بين آونة واخرى ، وهذا ماأكدته ظروف الفترة من ١٩٨٠ والى الان ، حيث واجه اقتصاد القطر انعكاسات العدوان الايراني للفترة من ٨٠ ـ ١٩٨٨ ، وثم مصاعب مالية جراء عدم وجود موارد مالية بالعملات الصعبة

جدول رقم (٢٦)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٠ بملايين الدنانير

القطاع	المحافظة	قيمة الانتاج	المستلزمات	القيمة المضافة	تعويضات المشتغلين	فائض العمليات
الزراعة	بابل	٥٢٠٫٩	٥٥٫٢	٤٦٥٫٧	١٦٠٫٢	٣٠٥٫٥
	كربلاء	١١٣	١٠٫١	١٠٢٫٩	٣٥٫٤	٦٧٫٥
	النجف	٢٠٩٫٥	٢٢٫٥	١٨٧	٦٤٫٣	١٢٢٫٧
	القادسية	٢٢٤٫٤	٤٩٫١	١٧٥٫٣	٦٠٫٣	١١٥
	المثنى	٦٣٫١	٢٠٫١	٤٣	١٤٫٨	٢٨٫٢
	الاقليم	١١٣٠٫٩	١٥٧	٩٧٣٫٩	٣٣٥	٦٣٨٫٩
التعدين	بابل					
	كربلاء	٦	٠٫٧	٥٫٣	٠٫٧	٤٫٦
	النجف					
	القادسية					
	المثنى	٠٫٢	—	٠٫٢	٠٫٢	—
	الاقليم	٦٫٢	٠٫٧	٥٫٥	٠٫٩	٤٫٦
الصناعة التحويلية	بابل	٢٢٣٫٢	١٤٤٫٧	٧٨٫٥	٤٢٫٩	٣٥٫٦
	كربلاء	١٠٠٫٧	٦٠٫٦	٤٠٫١	٩٫٩	٣٠٫٢
	النجف	٨٦٫٥	٤٢٫٤	٤٤٫١	١٢٫٦	٣١٫٥
	القادسية	٨٤٫٣	٥٦٫٤	٢٧٫٩	٩٫٣	١٨٫٦
	المثنى	٤٣٫٨	٢٩٫٣	١٤٫٥	٥٫٥	٩
	الاقليم	٥٣٨٫٥	٣٣٣٫٤	٢٠٥٫١	٨٠٫٢	١٢٤٫٩
الكهرباء والماء والغاز	بابل	٢٦٫٩	٦٫٧	٢٠٫٢	٦٫١	١٢٫١
	كربلاء	٤٫٣	١٫٢	٣٫١	٣٫٤	— ٠٫٣
	النجف	٧٫٣	١٫٨	٥٫٥	٤٫٤	١٫١
	القادسية	٤٫٥	١٫٢	٣٫٣	٤٫١	— ٠٫٨
	المثنى	٣٫٢	٠٫٨	٢٫٤	٢٫٣	٠٫١
	الاقليم	٤٦٫٢	١١٫٧	٣٤٫٥	٢٠٫٣	١٤٫٢
البناء والتشييد	بابل	٣٠٤	٢٠٢٫٥	١٠١٫٥	٤٧٫١	٥٤٫٤
	كربلاء	١١٥٫٧	٨٣	٣٢٫٧	١٥٫٦	١٧٫١
	النجف	١٤٠٫٤	٩١٫٢	٤٩٫٢	٣٥٫٣	١٣٫٩
	القادسية	١٠٨٫٧	٧١٫٥	٣٧٫٢	١٩٫٤	١٧٫٨
	المثنى	٨٦٫٥	٥٢٫٥	٣٤	١٩٫٦	١٤٫٤
	الاقليم	٧٥٥٫٣	٥٠٠٫٧	٢٥٤٫٦	١٣٧	١١٧٫٦

يتبع

تابع جدول رقم (٢٦)

القطاع	المحافظة	قيمة الانتاج	المستازمات	القيمة الضافة	تعويضات المشتغلين	فائض العمليات
التوريد	بابل	٣٦٨ر١	٨٢ر٣	٢٨٤ر٨	٥٥ر٦	٢٢٩ر٣
	كربلاء	٢٠٤ر٧	٤٢ر١	١٦١ر٦	٢٥ر٨	١٣٥ر٨
	النجف	٢٠٧ر١	٤٦ر٣	١٦٠ر٨	٣١ر٨	١٢٩
	القادسية	١٩٨ر٩	٤٣ر٣	١٥٥ر٦	٢٣ر٧	١٣١ر٩
	المثنى	٩٧	٢٥ر٣	٧١ر٧	١١ر٩	٥٩ر٨
	الاقليم	١٠٧٥ر٨	٢٤١ر٣	٨٣٤ر٥	١٤٨ر٨	٦٨٥ر٨
الخدمات	بابل	٤٢٦ر٩	١٧٩ر١	٢٤٧	٢٢١ر٣	٢٥ر٧
	كربلاء	١٩٦ر٣	٨٢ر٣	١١٤	١٠٠ر٣	١٣ر٧
	النجف	٢٥٠ر٧	١٠٤ر١	١٤٦ر٦	١٢٥ر٧	٢٠ر٩
	القادسية	٢٤٤ر٥	١٠٢ر٨	١٤١ر٧	١١٣ر٩	٢٧ر٨
	المثنى	١٢٦ر٤	٥٥	٧١ر٤	٦٣ر٦	٧ر٨
	الاقليم	١٢٤٤ر٨	٥٢٤ر١	٧٢٠ر٧	٦٢٤ر٨	٩٥ر٩
المجموع	بابل	١٨٧٠	٦٧٢ر٣	١١٩٧ر٧	٥٣٣ر١	٦٦٤ر٦
	كربلاء	٧٤٠ر٧	٢٨١	٤٥٩ر٧	١٩١ر١	٢٦٨ر٦
	النجف	٩٠١ر٥	٣٠٨ر٣	٥٩٣ر٢	٢٧٤ر١	٣١٩ر١
	القادسية	٨٦٥ر٣	٣٢٤ر٣	٥٤١	٢٣٠ر٧	٣١٠ر٣
	المثنى	٤٢٠ر٢	١٨٣	٢٣٧ر٢	١١٧ر٩	١١٩ر٣
	الاقليم	٤٧٩٧ر٢	١٧٦٨ر٩	٣٠٢٨ر٨	١٣٤٦ر٩	١٦٨١ر٩
	القطر	٣٦١٩٧ر٧	١١٧٩٨ر٩	٢٤٣٩٨ر٨	٧٨٥٥ر٤	١٦٥٤٣ر٤

المصدر : مديرية الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط الناتج المحلي الاجمالي في العراق حسب المحافظة لسنة ١٩٩٠ ، دراسة رقم ٩٥ ، ١٩٩٢ ، (غير منشورة) ، عدة جداول .

لتغطية واردات القطر من المواد الاولية للفترة من ٨٨ ـ ١٩٩٠ ، وثم ظروف الحصار الاقتصادي الشامل على القطر اعتبارا من عام ١٩٩٠ وحتى الان . كل تلك الظروف جعلت المصانع والصناعات المعتمدة في مدخلاتها على الاستيراد الخارجي تعمل بطاقات انتاجية منخفضة او بكلف انتاجية مرتفعة ، فيما توقف معظمها في السنين الاخيرة .

ثالثا : ونظرا الى ان القاعدة الصناعية في القطر تتصف ببساطتها قبل عام ١٩٧٢ وافتقاره لصناعات اساسية كبيرة ، فان اقامة مثل هذه الصناعات ، وفي مواقع تخلو من بنى ارتكازية او وفورات تكتل حضرى او صناعي ادى الى ارتفاع كلف الاستثمار في هذه الصناعات والمواقع مقارنة بصناعات ومواقع اخرى .

رابعا : التضخم الادارى الكبير في مصانع القطاع الاشتراكي والمركزية الشديدة التي كان يتصف بها اعاقت التطور في كفاءتها الانتاجية وهذا ماسيتم التطرق اليه بشيء من التفصيل لاحقا .

هذا ويتبين من نفس الجدول ان اهمية ونصيب الصناعة في تكوين الناتج في كل محافظة من محافظات الاقليم قد تراوح مابين حد اعلى في كربلاء وهو ١٢ر٦٪ وحد ادنى في النجف وكان ٩ر٦٪ وتراوحت بينهما بقية المحافظات . هذا باعتبار قيمة الانتاج ، اما باعتبار القيمة المضافة فيلاحظ ان هذه المساهمة قد تراوحت مابين حد اعلى في كربلاء ايضا وبنسبة ٨ر٧٪ وحد ادنى في القادسية ٢ر٥٪ . ان هذه النسب تؤكد ماذهب اليه الباحث سابقا من ان صناعات عديدة تفتقر لمقومات محلية ، فصانع كربلاء كانت افضل في الاعتبارين من صانع المحافظات الاخرى ، وذلك لان صانع كربلاء الانشائية والتعليب والغذائية تعتمد في اغلب مدخلاتها على مواد اولية محلية ، في حين ان صانع القادسية النسيجية والاطارات تعتمد في اغلب مدخلاتها على الاستيراد الخارجي .

اما فائض العمليات فقد جاء القدر الاكبر منه من بابل وبنصيب ٥ر٢٨٪ ، ثم القادسية ٢ر٢٥٪ ثم النجف ٢ر٢٤٪ ، بعدها كربلاء ٩ر١٤٪ واخيرا الثنى ٢ر٧٪ .

٣ ٤ ٢٠ . اثر عمليات الاستثمار على هيكل العمالة الصناعية :

تعتبر مسألة توفير فرص عمل اضافية احدى الاهداف التي تسعى لتحقيقها الجهات التخطيطية من وراء عمليات الضخ الاستثمارى وخاصة في الاقاليم التي تعاني من تضخم سكاني . الا انها قد تسعى عكس ذلك فتلجأ لتطبيق نظام المكننة في العمليات الانتاجية لخفض

مستوى الاستخدام في الاقاليم التي تعاني نقصا منها وغالبا مايحصل مثل ذلك في الاقاليم والبلدان الصناعية المتقدمة . لذلك فمن المتوقع في مثل حالة القطر والاقليم توفر مزيد من فرص العمالة في القطاع الصناعي مع استمرار عمليات ضخ الاستثمارات فيه ، خاصة وان الحاجة تتطلب اعادة بناء هيكل العمالة بتقليص العمالة الكبيرة في الزراعة وتحويلها لقطاعات اخرى تأتي الصناعة التحويلية في مقدمتها .

ومع هذا فقد جاءت النتائج باتجاه اخر ، فمن الجدول رقم (٢٧) يلاحظ ان الصناعة التحويلية ضمت حوالي (١٥٠) الف عامل عام ١٩٧٠ في عموم القطر ، وبنسبة ٦ر٨٪ من اجمالي العمالة النشيطة (١) ، ارتفع هذا الرقم الى (٢٨٣) الف عامل عام ١٩٧٧ وبنسبة ٣ر٩٪ من هذه العمالة ، الا انه عاد وتراجع الى (٢٦٧) الف عامل بحسب تعداد عام ١٩٨٧ ، ثم تراجع مرة اخرى الى (١٧٤) الف عامل عام ١٩٩٣ .

ان من الممكن ان نجد مبررات حقيقية لهذا التراجع ، الا انه في الاتجاه العام ينسجم وحالة تخلف عائد الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية في القطر والاقليم ، ففي الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٧ ، سعت الجهات المعنية الى توفير فرص عمل لمن يطلبها ، تحقيقا لمبادئ ثورة تموز ١٩٦٨ ، فتضخم الجهاز الاداري والانتاجي ، وكان ذلك اجراءا مطلوبا وصحيحا خاصة وان تغيرا واضحا بدأ يطرأ على هيكل العمالة بمجمله تمثل بتحول عدد كبير من العمالة الزراعية منها لاستخدام المكننة فيها ، ومثلت الصناعة لهم احد الخيارات الرئيسة للعمل . اما في الفترة التالية واثناء الحرب الطويلة مع ايران فقد انخرط عدد كبير من العاملين في مهمة الدفاع عن الوطن فانخفضت لذلك العمالة في الصناعة بوضوح . واستمر هذا الاتجاه ايضا بعد نهاية الحرب بسبب بروز اتجاه جديد تمثل في اعادة هيكلة الاجهزة الادارية والانتاجية في القطاع العام ففقد عدد غير قليل من العاملين فرص عملهم في القطاع الصناعي .

ان كل ذلك ترافق مع الاتجاه الاخر الذي بدأ يظهر خلال هذه الفترة والذي تمثل بتسارع نمو قطاع الخدمات بشكل خاص وقطاعات التوزيع والبناء والتشييد والكهرباء والماء عامة على حساب تراجع القطاع الزراعي اولا ثم الصناعة التحويلية .

---

(١) يقصد بالعمالة النشيطة او (السكان النشيطين اقتصاديا) بانهم ذلك الجزء من القوى البشرية الذين يعملون فعلا او يرغبون بالعمل ويبحثون عنه ، ولا يتضمن ذلك المتفرغات للعمل المنزلي ، الطلاب المتفرغون للدراسة ، المحالون على التقاعد ، نزلاء السجون والمصحات العقلية ، الاشخاص الذين يحصلون على دخولهم من عقارات يمتلكونها او صادر اخرى من غير ان يقوموا بالعمل . تعريف معتمد لدى هيئة الاحصاء السكاني ، هيئة التخطيط .

جدول رقم (٢٧)

عدد السكان النشيطين اقتصاديا (٧) سنوات فاكثر في العراق للسنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٧

القطاعـــــات	١٩٧٠ (١)	١٩٧٧ (٢)	١٩٨٧ (٣)
الزراعة والصيد والغابـات	٩١٤٠٠٠	٩٤١١٤٦	٤٩٣٠٠٦
المناجم والاستخراج	١٦٠٠٠	٣٦٦٧٢	٤٥١٣٧
الصناعة التحويلية	١٥٠٠٠٠	٢٨٢٧٣٥	٢٦٦٩٦١
الكهرباء والماء والغاز	١٣٠٠٠	٢٣١٢٩	٣٦٢٣٦
التشييد والبناء	٦٧٠٠٠	٣١٨٢٩	٣٤١١٨٦
القطاعات السلعية	١١٦٠٠٠٠	١٦٠٢٠٠٤	١١٨٥٢٦
القطاعات التوزيعية	٣٠٦٩٠٠	٤٣٠٠٨٩	٤٦٦٨٩١
القطاعات الخدمية	٢٧٠٠٠٠	٩٥٦٥٢٩	١٩٥٤٨١٦
غير مبيـن		٤٣٦٠٣	١٦٧٨٤٨
عاطـل			١٨٤٢٦٤
مجموع العمالة	١٧٤١٩٠٠	٣٠٣٢٢٢٥	٣٩٥٦٣٤٥
مجموع السكان	٩٤٤٠٠٠٠	١٢٠٠٠٩٧	١٦٣٣٥١٩٩

المصادر :

(١) Al - Hadithi, Patterns...,Op.Cit., T. 6.

(٢) مديرية الاحصاء السكاني ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ .

(٣) مديرية الاحصاء السكاني ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ .

وفي اقليم الفرات الاوسط حصلت تغيرات مماثلة نسبيا ، ففي عام ١٩٧١ ضمت الصناعة التحويلية في الاقليم (٢٥٢٦٥) عامل ، تزايدت اعدادهم هذه بسرعة خلال الفتـــــرة ٧١ ـ ١٩٧٧ حيث وصلت الى (٤١٨١٣) في العام الاخير ، مثل هؤلاء نسبـة ٥ر٩ ٪ من اجمالي السكان النشيطين اقتصاديا في الاقليم ، ثم وصل عددهم الى (٤٢٣٥٥) عام

١٩٨٧ . ومع هذا فقد تراجعت نسبتهم في العام الاخير الى ١ر٦٪ من سكان الاقليم النشيطين اقتصاديا . ويعود تراجع هذه النسبة الى التزايد الواضح في اجمالي هؤلاء السكان وخاصة في قطاعات معينة مع ثبات نسبي لعدد العاملين في الصناعة التحويلية (لاحظ الجداول رقم ٢٨ و ٢٩) ويلاحظ من الجداول ان هذا التراجع لم يقتصر على العمالة الصناعية ، فالعمالة الزراعية تراجعت بنسبة اكبر ، وكان هذا لصالح قطاع الخدمات الذي عمل به مايقرب من نصف العاملين في العام الاخير . جاء هذا التغيير مرة اخرى منسجما مع الاتجاهات العامة لتغير هيكل العمالة الصناعية في القطر .

وفي تراجع موقع واهمية الصناعة التحويلية في هيكل العمالة رغم استمرار ضخ الاستثمارات اليها ، تتشابه جميع محافظات الاقليم ، فمحافظة بابل التي نالت اكبر قدر من الاستثمارات الصناعية في الاقليم تراجعت العمالة الصناعية فيها من ١٠ ٪ عام ١٩٧٧ الى ٣ر٥٪ في عام ١٩٨٧ ، وكربلاء من ٤ر١٢ ـ ٤ر٧٪ ، النجف من ٦ر١١ ـ ٤ر٧٪ ، القادسية من ٥ر٦ ـ ٥ر٥٪ والمثنى من ٥ر٦ ـ ٥ر٧٪ .

جدول رقم (٢٨)

توزيع السكان النشيطين اقتصاديا (٧ سنوات فاكثر) في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٧٧ (*)

	بابل	كربلاء	النجف	القادسية	المثنى	الاقليم
الزراعة	٧٢١٤٦	١٤٦٨٢	٢٩٢٢٦	٣٤٢٤١	٢٦٠١٧	١٧٦٣١٢
المناجم	٢٦٠	١٥٦	٣٢٦	٧٥	٤٢٢	١٠٣٩
التحويلية	١٥٧٩٠	٦٨٩٨	١٠٠٦٥	٥٥٧٧	٣٤٨٣	٤١٨١٣
الكهرباء والماء	٨١٥	٤٥٧	٧٢١	٥٤٩	١٧٥	٢٧١٧
التشييد والبناء	١١٤١٦	٦٠٧٩	٩٠٩١	٩١٢٥	٦٠٨٧	٤١٧٩٨
التوزيع	١٥٢٨٩	٩٠٧٤	١٤٩٨٧	١١٥٣١	٥٧٣١	٥٦٦١٢
الخدمات	٣٩٧١٩	١٧٦٦٦	٢١٣٢٧	٢٣٨٦٨	١٠١٧٧	١١٢٧٥٧
غير مبين	٣٢٤١	٥٣٣	١٢٣٠	١١٥١	١٥٠٦	٦٧٧١
عاطل						
المجموع	١٥٨٤٧٦	٥٥٥٤٥	٨٦٩٧٣	٨٦١١٧	٥٣٥٩٨	٤٤٠٧٠٩
مجموع السكان	٥٩٢٠١٦	٢٦٩٨٢٢	٣٨٩٦٨٠	٤٢٣٠٠٦	٢١٥٦٣٧	١٨٩٠١٦١

المصدر : مديرية الاحصاء السكاني ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ .

* ان قوانين العمل المرعية تمنع تشغيل من هم دون سن الخامسة عشر من العمر .

يصبح من الممكن ان اكبر تراجع قد حصل في بابل وكربلاء والنجف . وهذه المحافظات كانت تضم الحجم الاكبر من النشاط الصناعي العائد الى القطاع العام في تلك الفترة والذي شملته عملية اعادة بناء هيكل العمالة دون مثيله في القطاع الخاص .

من كل ذلك يتبين ان التغير في هيكل العمالة الصناعية في الاقليم كان يقتفي اثر التغيرات المماثلة التي تحدث على المستوى القومي ، مع فارق واحد ان مايحصل على مستوى القطر في وقت معين ، يحصل متأخر زمنيا ببضع سنين على مستوى الاقليم .

جدول رقم (٢٩)

توزيع السكان النشيطين اقتصاديا (٧ سنوات فاكثر) في اقليم الفرات الاوسط
عام ١٩٨٧

القطاع	بابل	كربلاء	النجف	القادسية	المثنى	الاقليم
الزراعة	٥١٣٠١	١١٧٢١	١٨١٨٢	٢٤٣٩٨	١٢٧١٠	١١٨٢١٢
المناجم	١١٥٩	٧٦٧	٧٣٨	٤٦٥	٤٢١	٣٥٥٠
التحويلية	١٤٥٣٨	٧٩١٥	٩٩٦٧	٦٩٨٦	٣٩٤٩	٤٣٣٥٥
الكهرباء والماء	٢٠٢٥	١٠٠٠	١١٠٦	١٠١٠	٦٩٣	٥٨٣٤
التشييد والبناء	٢٣٢٥١	١١٧٧٣	١٣٥٤٦	٩٠٦٣	٧٤١٠	٦٥٠٤٣
التوزيع	٢١٧٠٦	١٢٩٩٥	١٨٥٠٠	١١٦٩٠	٨٣٢٧	٧٣٢١٨
الخدمات	١٣٧٩١٥	٥٤٦٥٤	٥٩٨٢٦	٥٧٦٧٨	٢٧٩٠٤	٣٣٧٩٧٧
غير مبين	١١٣٩٤	١٨٥٩	٥٢٦٠	٧٦٨١	٣٤٠١	٢٩٥٩٥
عاطل	٩١٨١	٤١٦٢	٦٧٩٨	٦٩١٨	٤٣٥٦	٣١٤١٥
المجموع	٢٧٢٤٧٠	١٠٦٨٤٦	١٣٣٩٢٣	١٢٥٨٨٩	٦٩١٦٢	٧٠٨٢٩٠
مجموع السكان	١١٠٩٥٧٤	٤٦٩٢٨٢	٥٩٠٠٧٨	٥٥٩٨٠٥	٣١٥٨١٦	٣٠٤٤٥٥٥

المصدر : مديرية الاحصاء السكاني ، الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧ .

ومكانة الصناعة التحويلية في هيكل العمالة تتباين كثيرا بين محافظات الاقليم في عام ١٩٧٧ . ان نسبة ماتضمه من عاملين تراوحت مابين حد اعلى في كربلاء وهو ١٢ر٤ من العاملين في المحافظة ، وحد ادنى كما في القادسية والمثنى بنسبة ٥ر٦٪ . الا ان هذا التباين قد خفت حدته في عام ١٩٨٧ فاصبحت النجف تضم اعلى نسبة منهم وبواقع ٤ر٧٪ . فيما ضمت القادسية ادنى نسبة منهم وهي ٥ر٥٪ . يأتي ذلك بسبب اتجاهات التراجع المتباينة مكانيا والتي سبق الحديث عنها .

٣٠٤٠٣ . الاستثمار الصناعي ومتوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي :

يعتبر تطور قيمة الانتاج الصناعي هدفا رئيسا تسعى لتحقيقه عمليات الاستثمار الصناعي لذلك فانه ومقدار ماتحققه الصناعة من قيمة مضافة يستخدمان كمؤشرين جيدين لمعرفة وتحليل نتائج عمليات الاستثمار . ونظرا لكون عمليات الاستثمار والتنمية الصناعية تستهدف ان تحسين حالة سكان الاقليم ، وتعتمدان عليها ايضا كقوى تقوم بهما ، لذا فان اقران المتحقق في الصناعة بعدد السكان اى متوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي يكون مؤشرا ذو دلالة اكبر واشمل (١) ورغم ذلك فان هذا المؤشر وان كان صادقا تماما في تعبيره عن واقع الحال على المستوى القومي ، فانه لايحمل نفس القدر من الصداقية على المستوى الاقليمي ، وبخاصة في حالة البلدان التي تكون فيها الملكية العامة لوسائل الانتاج هي الغالبة من بين اشكال الملكية الاخرى . ففي الانظمة الرأسمالية ، والتي يكون فيها القطاع الخاص هو السائد ، يتوقع حصول معظم ضاعف التأثير للمشروع الصناعي في ذات الاقليم ، لان اختيار الموقع يقوم اصلا على توفر منافع اقتصادية في الموقع . اما في حالة انظمة التخطيط المركزي فان الحالة قد لاتكون كذلك ، فالمشروع الصناعي الذي يقام في اقليم معين قد لايكون له تأثير اقليمي كبير ، لان اختيار موقعه قد لايكون قائما على استغلال موارد محلية مثلا ، او ان انتاجه لايسوق في ذات الاقليم كما هي حالة بعض الصانع القائمة في القطر . وارباح المشروع الصناعي هي الاخرى قد لاتفيد الاقليم في شيء لانها تذهب جميعا الى الحكومة المركزية ،بل ان من المشاريع الصناعية مايتطلب تهيأة عدد غير قليل من كوادرها الفنية من اقاليم اخرى وليس الاقليم الموطنة فيه .

ومع هذا يظل مؤشر نصيب الفرد من الانتاج الصناعي مفيدا في تعبيره عن مدى وجود نشاط صناعي ذو قيمة اقتصادية في الاقليم . ولابد ان يترتب على ذلك بعض المنافع الاقتصادية من جراء حركة صناعية نشيطة في الاقليم ، كبيرة كانت تلك المنافع او صغيرة .

---

(١) يتناول البحث التالي تطور قيمة الانتاج الصناعي وقيمته المضافة مفصلا .

بلغ متوسط نصيب الفرد في القطر من قيمة الانتاج الصناعي (٢٨) دينارا عام ١٩٧١ ، ارتفع الى (٧٥) دينارا عام ١٩٧٦ ، الا انه بدأ يتزايد بشكل متسارع وبمعدل ٥٤٪ سنويا حتى وصل الى (١٠٠١) دينار عام ١٩٩٣ (لاحظ الجدول رقم ٣٠) ، ويتضح ان اكبر زيادة سنوية قد تحققت كانت خلال الفترة ٨٨ ـ ١٩٩٣ ، حيث كانت هذه بنسبة ٥٨٪ سنويا ، في حين انها كانت بنسبة ١٧٪ للفترة ٧٦ ـ ١٩٨٨ . ان هذا التزايد السريع يعود الى حالة التضخم المتزايدة في اقتصاد القطر خاصة في الفترة ٨٨ ـ ١٩٩٣ .

جدول رقم (٣٠)

متوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٣ بالدنانير وبالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦

المحافظة	١٩٧٦	١٩٨٨		١٩٩٣	
	الجارية	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة
بابل	١٠١	١٠٨	٧	١٠٤٣	٥٠
كربلاء	٥٦	٢٣٥	١٦	٩٧٠	٤٧
النجف	٤٢	١٠٣	٧	٢٣٧٨	١١٥
القادسية	١٥	١١٤	٨	١٠٠٧	٤٩
المثنى	٣٨	١٣١	٩	١٣٧٣	٦٦
الاقليم	٥٧	١٣٠	٩	١٢٩٥	٦٣
القطر	٧٥	٢٥٨	١٧	١٠٠١	٤٩

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (٣٤) .

ومن الناحية النظرية يشير هذا الى نتائج ايجابية جدا للاستثمارات الصناعية ، ولكننا عندما نعتمد الاسعار الثابتة بدلا من الاسعار الجارية في عملية التقويم هذه يتضح واقع اخر يشير الى حالة تضخم كبيرة وتراجع فعلي في قيمة الانتاج وفي نصيب الفرد منه ، حيث تراجع هذا المتوسط في العام الاخير الى مايقرب من ٦٥٪ مما كان عليه في العام الاول .

وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد في الاقليم فيتضح من نفس الجدول انه كان في عام ١٩٧٦ حوالي (٥٧) دينارا مثلت نسبة ٧٦٪ من المتوسط العام للقطر . وهذا يشير الى تخلف

الاقليم صناعيا مقارنة بحالة القطر العامة . ويتبين ايضا ارتفاع نصيب الفرد بالاسعار الجارية وبشكل سريع حتى وصل الى (١٢٩٥) دينارا في عام ١٩٩٣ ، محققا زيادة سنوية قدرها حوالي ١٢٨٪ للفترة ٧٦ ـ ١٩٩٣ ، وقد حصلت اكبر زيادة لها خلال الفترة ٨٨ ـ ١٩٩٣ . ومرة اخرى وعند اعتماد الاسعار الثابتة يتضح تراجع نصيب الفرد الى (٩) دينار عام ١٩٨٨ ، الا انه عاد وارتفع عام ١٩٩٣ فوصل الى (٦٣) دينارا محققا تفوقا في هذا المتوسط في الاقليم على مثيله القومي بنسبة ٢٩٪ ، في حين انه كان متخلفا عنه بكثير في كل السنوات السابقة وبفارق كبير .

ان التفوق هذا قد تعود بعض اسبابه الى تزايد ماحصل عليه الاقليم من استثمارات صناعية ، فنصيبه منها ارتفع من ٤ر١٠٪ في خطة ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، الى ٤ر١٣٪ في خطة ٨١ ـ ١٩٨٥ ، ثم الى ١ر٢٢٪ في الخطة ٨٦ ـ ١٩٩٠ ، الا ان اسبابه الرئيسة الاخرى تتمثل في قدرة صناعات الاقليم على الاستمرار في الانتاج والتكيف لظروف الحصار بدرجة افضل مما حصل على مستوى القطر (١) .

ومع ذلك فان متوسط نصيب الفرد يعد منخفضا سواء بالنسبة للقطر او الاقليم بعد عمليات الاستثمار الواسعة في مجال الصناعة التحويلية . وقد نجد بعض مبررات ذلك في الحرب الطويلة مع ايران وثم ظروف الحصار الاقتصادي على القطر وتوقف كثير من الصانع لعدم توفر مواد هـا الاولية المستوردة ، فيما اضطر بعضها الى العمل بطاقات انتاجية محدودة .

اما بالنسبة للتباين المكاني بين محافظات الاقليم فقد جاءت بابل في المقدمة بنصيب الفرد فيها عام ١٩٧٦ والذي تفوق على المعدل القومي بنسبة ٣٥٪ ويعود هذا الى ماناله بابل من استثمارات ضخمة . ومع ان المعدل فيها ظل متجاوزا مثيله القومي عام ١٩٩٣ بنسبة ٢٪ الا انه تراجع بوضوح مما سبق بتقدم كل النجف والمثنى ، حيث تجاوزت النجف المتوسط القومي بنسبة ١٣٥٪ والمثنى بنسبة ٢٩٪ . وهذا يعود الى التراجع الكبير في الصناعات الهندسية في بابل والى استمرار عمل صانع السمنت في النجف والمثنى بعملها بصورة جيدة ، والى ماحققه صنع الالبسة الجاهزة في النجف من نجاح . اما القادسية فقد ماثل المعدل فيها مثيله القومي فيما كان في كربلاء متخلفا عن المعدل القومي بنسبة ٤٪ بسبب تعرض صنع السمنت فيها الى التدمير لاستهدافه في العدوان الثلاثيني على القطر عام ١٩٩٠ .

---

(١) تابع ماسيتم ايضاحه عن هذا الموضوع في المبحث اللاحق .

٣ ٥٠ ٠ النمو الصناعي في الاقليم للفترة ٧١ ـ ١٩٩٣ (١) :

على الرغم من ان نشأة الصناعة الحديثة في الاقليم كانت متأخرة نسبيا عن بعض اقاليم ومناطق القطر الاخرى مثل بغداد ، الموصل والبصرة ، الا انها شهدت نموا سريعا اعتبارا من عام ١٩٧٣ بعد نجاح التأميم واستعادة القطر ثرواته النفطية وتحسن سوق النفط العالمية ،فارتفعت لذلك بشكل ملحوظ الموارد المالية في القطر وثم القدرة على تمويل اقامة المشاريع الصناعية الكبيرة ٠ وتزايد الانفاق الحكومي في كل المجالات فتحسنت دخول المواطنين وازدادات قدرتهم على الانفاق الاستهلاكي وفي الاسهام في بناء الوحدات الصناعية وان كانت صغيرة في طاقاتها وفي اعداد العاملين بها ٠ وعمدت الدولة الى زيادة رأسمال المصارف ومن ثم قدرتها على الاقراض ومنها المصرف الصناعي ، فنشأت لذلك حركة صناعية نامية في معظم ارجاء القطر ومنها اقليم الفرات الاوسط ٠

ان هذه النهضة الصناعية كانت شاملة وفي جميع معايير الصناعة ٠

٣ ٥٠ ١٠ عدد المنشآت الصناعية :

شهدت الفترة التي تلت ثورة تموز ١٩٥٨ البداية الحقيقية لحركة بناء المصانع في الاقليم حيث عمدت الدولة الى بناء مصانع ضخمة في عدة مناطق في الاقليم برؤوس اموال عائدة الى القطاع العام ١٠ اما القطاع الخاص ، وبعد تحسن دخول المواطنين نسبيا فقد ازدادت قدرتهم على بناء ورش صناعية صغيرة اقيم بعضها بمساعدة المصرف الصناعي ٠ وما ان حل عام ١٩٧١ حتى بلغ عدد المصانع في الاقليم (٥٩١٤) مصنعا وورشة صناعية مثلت حوالي ١٨٫٩٪ من اجمالي مصانع القطر٠ تزايد هذا العدد بنسبة ٨ر٠٪سنويا خلال الفترة ٧١ ـ ١٩٧٦ ، فاضيف (٢٢٥) مصنعا ، الا ان نسبة مصانع الاقليم من اجمالي القطر قد تراجعت الى ١٥٫٧٪ ويلاحظ من الجدول رقم (٣١) والشكل رقم (١) ان المصانع قد تزايد اعدادها المقامة في عموم القطر خلال هذه الفترة بنسبة تفوق تلك التي تقام في الاقليم ١٠ ان مناطق او اقاليم اخرى استجابت سريعا لحركة التحسن الواضحة في اقتصاد القطر بعد التأميم الا ان مثل هذه الاستجابة قد تأخرت بعض الشيء في الاقليم ٠

ومع بداية عدوان ايران على العراق عام ١٩٨٠ اقفلت بعض المصانع ابوابها وخاصة الصغيرة منها ،فقد الاقليم (٨٥٣) مصنعا من العاملة فيه حتى عام ١٩٨١ ٠ ومع هذا فقد

---

(١) يشتمل هذا البحث على الصناعة الاستخراجية والتحويلية والخدمات الصناعية ٠

جدول رقم (٣١)

تطور عدد المنشآت الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧١ ـ ١٩٩٣

المحافظـــات	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٨	١٩٩٣
بابـــل	١٣٩٥	١٤٣٦	١٥١٧	٢٠٠١	٣١٩٥
كربلاء	٣٢٠٧	١٣٢٢	٧٩٠	١١٩٤	٨٦٤
النجف	*	٢٠١١	٢٠١٢	٢٤٥٩	٢٧٥٢
القادسية	٨٧٩	٨٨٦	٦٦٤	١٤٥٤	١٦٣٤
المثنى	٤٣٣	٤٨٤	٣٠٣	٦٨٠	٨٢١
الاقليم	٥٩١٤	٦١٣٩	٥٢٨٦	٧٧٨٨	٩٢٦٦
القطـــر	٣١٢٧٠	٣٩١٤٨	٣١٤٦٢	٤٠٤٤٥	٣٧٦٠٥

(*) استحدثت محافظة النجف عام ١٩٧٦ وكانت قبل ذلك جزءاً من محافظة كربلاء .

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

١ ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٧

٢ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيـــرة والصغيرة لعام ١٩٨١ .

٣ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

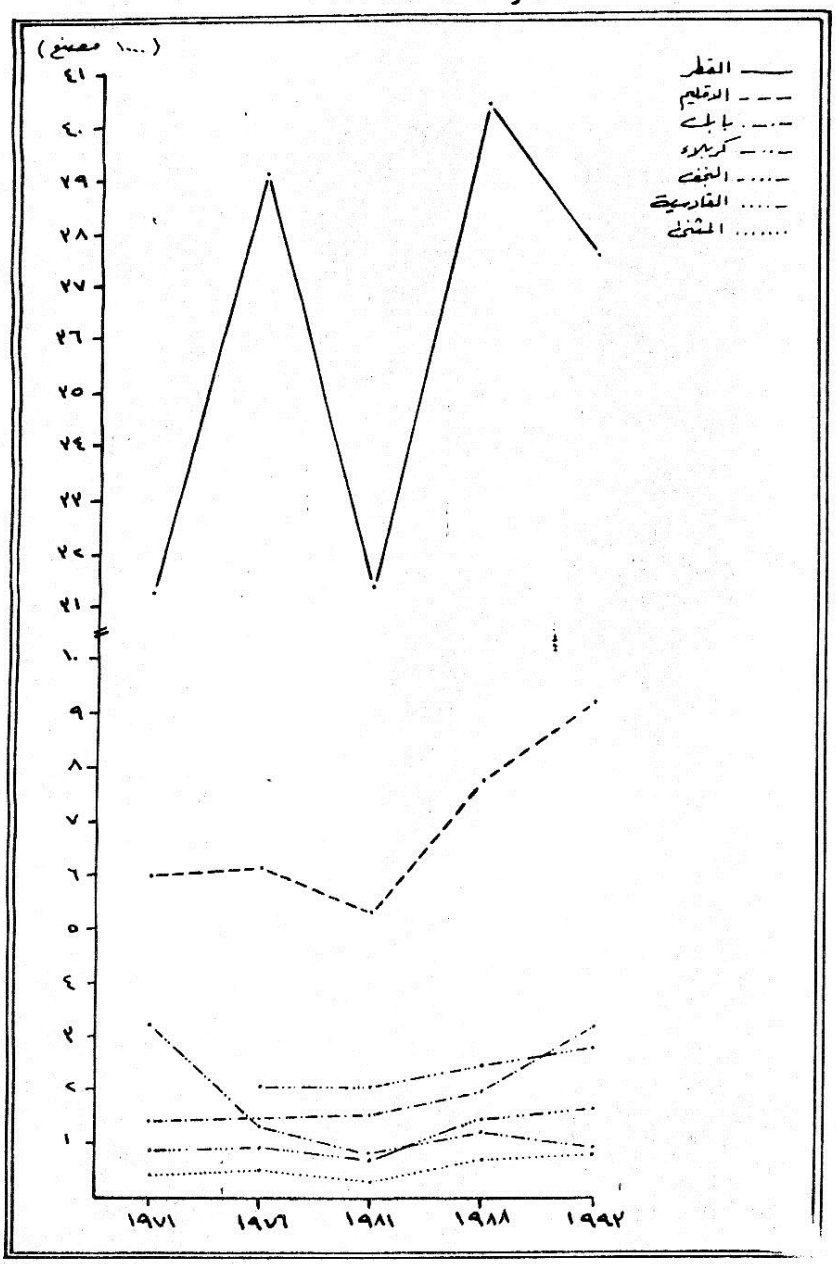
تحسنت نسبة الصانع العاملة في الاقليم عما كانت عليه عام ١٩٧٦ ، فاصبح نصيب الاقليم منهـا ١٦ر٨٪ ، وهذا يشير الى ان الاثار السلبية للحرب على صانع الاقليم كانت اقل تأثيراً مما هـــي الحال لصانع القطر عامة .

ومع استمرار الحرب والتكيف لها ، عادت حركة بناء الصانع تتصاعد على المستويـــن الاقليمي والقومي ، فازداد عدد الصانع في الاقليم (٢٥٠٢) صنعا حتى عام ١٩٨٨ ، وتحسن نصيبه منها فوصل الى ٣ر١٩٪ من اجمالي القطر لان هذا التحسن كان في الاقليم بنسبة تفـــوق مثيلتها في القطر (لاحظ نفس الشكل) .

وفي الفترة مابين ٨٨ ـ ١٩٩٣ ، ازداد عدد الصانع في الاقليم بمعدل (٢٩٦) صنعا كل عام اى بنسبة ٨ر٣٪ سنويا ، في حين ان اعدادها قد تراجعت في القطر بنسبـــة ٤ر١٪ سنويا خلال نفس الفترة ، وهذا ادى الى تحسن كبير في نصيب الاقليم من الصانـــع

الشكل رقم (١)

تطور عدد المنشآت الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر
للفتـــرة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣



المصدر : الجدول رقم (٣١) .

وصل الى مايقرب من ربع صانع القطر عام ١٩٩٣ . وهذا يشير الى ان التأثيرات السلبية للحصار على الصناعة في عموم القطر كانت كبيرة ، الا ان صانع الاقليم قد تمكن معظمها من التكيف لبعض صاعبها واستمر في العمل رغم توقف اعداد كبيرة مماثلة في القطر .

وبهذا فقد حقق الاقليم نموا في عدد الصانع فيه بنسبة ٥ر٢٪ سنويا كمتوسط للفترة ٧١ ـ ١٩٩٣ ، الا ان القطر عامة حقق نسبة لم تزد عن ٩ر٠٪ .

ويتضح من الجدول والشكل ان بابل حققت اعلى نسبة من التطور ، فاضافت لصانعها القائمة اكبر قدر من الزيادة المتحققة في الاقليم والبالغة (٣٣٥٢) صنعا ويمكن ان نعزى ذلك الى ضخامة مبالغ الاستثمارات التي حصلت عليها المحافظة من اجمالي التخصيصات في القطر او الاقليم وكذلك ماخصص منه للصناعة في المحافظة ، اضافة الى ان صانعها الخاصة نالت اكبر قدر من قيمة القروض التي منحها المصرف الصناعي مقارنة بمحافظات الاقليم الاخرى .

كان نصيب بابل من هذه الزيادة (١٨٠٠) صنع ، جاءت بعدها القادسية التي اضيف فيها (٧٥٥) صنعا ، ثم الثنى (٣٨٨) ، فيما اقيم (٢٠٤) صنعا في كل من كربلاء والنجف . وبذلك ارتفع نصيب بابل من صانع القطر من ٥ر٤٪ عام ١٩٧١ الى ٥ر٨٪ عام ١٩٩٣ اما القادسية من ٨ر٢ ـ ٣ر٤ ٪ ، الثنى من ٤ر١ ـ ٢ر٢ ٪ ، في حين تراجع نصيب كل من كربلاء والنجف عما كان عليه وسبب ذلك توزيع صانع كربلاء بينها والنجف عند استحداثها .

٢٠٥٠٣ . عدد العاملين :

يزداد عدد العاملين في الصناعة غالبا مع ازدياد نصيبها من الاستثمار وخاصة في البلدان النامية التي تتصف التقنيات المستخدمة فيها ببساطتها ، ويكون توفير فرص اضافية للعمالة العاطلة احد اهداف عمليات التنمية الصناعية فيها . وقد يتراجع عدد العاملين في الصناعة عند تطبيق اساليب انتاج جديدة ، وكثيرا مايحصل ذلك في البلدان والاقاليم الصناعية فيتحول بعض العاملين من الصناعة الى انشطة اقتصادية او خدمية اخرى . وقد يحصل مثل هذا التراجع خلال فترات الركود الاقتصادي الذي قد تتعرض لها هذه البلدان والاقاليم .

وفي اقليم الفرات الاوسط عمل في الصناعة (٢٥) الف عامل عام ١٩٧١ ، مثلوا حوالي ٧ر١٤٪ من مجموع عمال الصناعة في القطر ، اضيف لهم مايقرب من (٧) الاف عامل حتى عام ١٩٧٦ ، ومع هذا فقد تراجع نصيب الاقليم من العمالة الصناعية الى ١ر١٤٪ في العام الاخير . ويبدو ان ذلك يأتي بسبب تأخر استجابة الاقليم لحالة التحسن الاقتصادي في القطر ، فنمت الصناعة في الاقليم بنسبة اقل مما حصل في القطر عامة (لاحظ الجدول رقم ٣٢ والشكل رقم ٢) .

جدول رقم (٣٢)

تطور عدد العاملين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة

١٩٧١ ـ ١٩٩٣

المحافظة	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٨	١٩٩٣
بابل	١٠٨٩٤	١٥٢٢٩	١٤٠١٦	١٠٤٧٨	١٩٠٣٠
كربلاء	١٠٠٤٠	٤٨٤٠	٥٩٣٥	٧٧٩٨	٤٩٥٨
النجف		٥٨٢٨	٦٦٩٦	٦٢٤٩	١١٣٨٥
القادسية	٢٥١٠	٣٦٩٥	٥٨٤٧	٤٧٣٤	٨٢٥٨
المثنى	١٨٢١	٢٦٣٨	٢٥٧٨	٢٩٧٣	٢٤٥١
الاقليم	٢٥٢٦٥	٣٢٢٣٠	٣٥٠٧٢	٣٢٢٣٢	٤٦٠٨٢
القطر	١٧١٣٩٠	٢٢٨٢٠٠	٢٤١٤٠٠	٢٧٦٦٢٣	٢١٥٠٣٨

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

١ ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ .

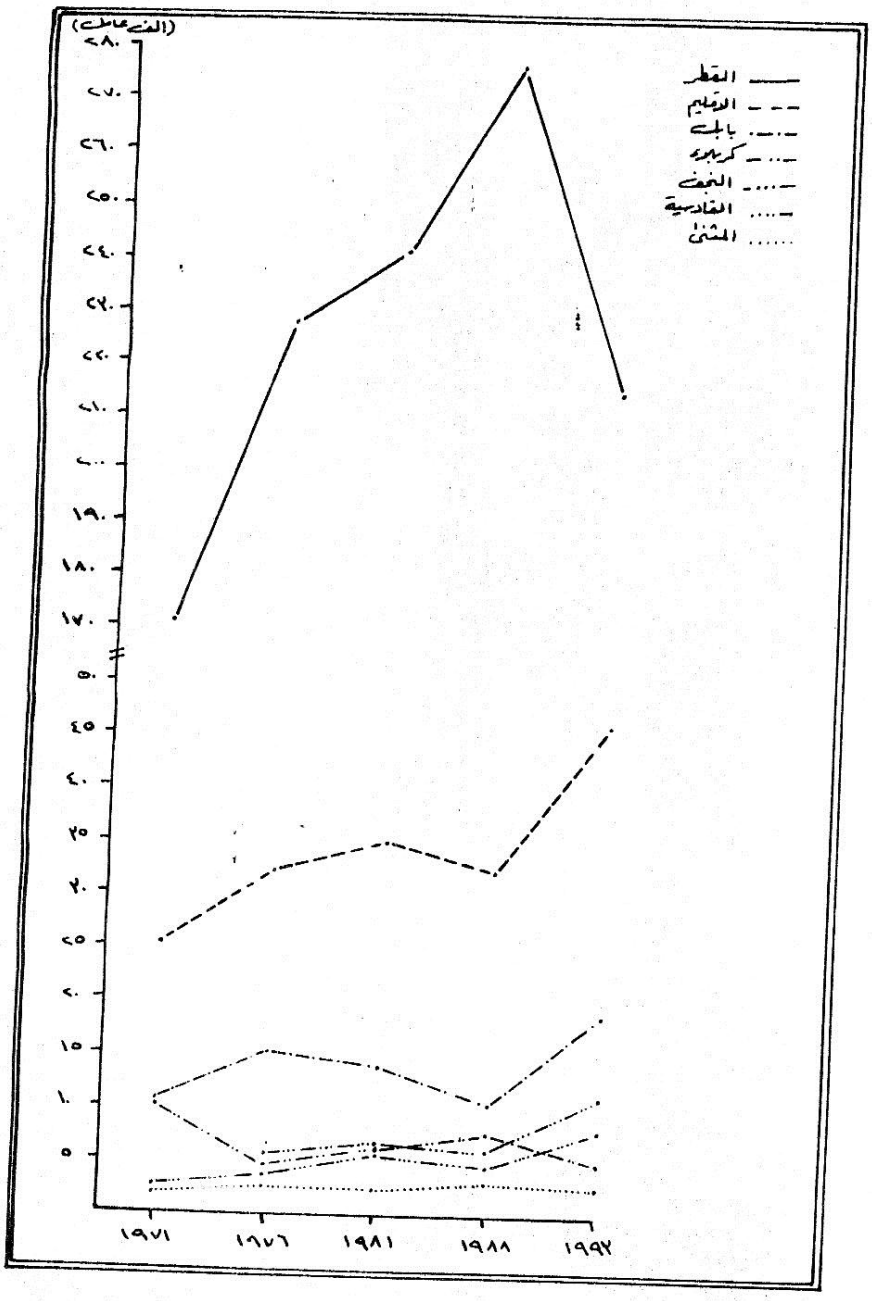
٢ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة لعام ١٩٨١ .

٣ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

وفي عام ١٩٨١ ازداد عدد العاملين حوالي (٣) الاف عامل عمن كانوا عليه عام ١٩٧٦ ، وارتفعت حصة الاقليم منهم قليلا الى ١٤٫٥٪ . جاء ذلك لتوقف بعض صانع القطر بسبب الحرب مع ايران التي بدأت في آب ١٩٨٠ .

وخلال الفترة مابين ٨١ ـ ١٩٨٨ عاد الاقليم ففقد جميع فرص العمل التي اضيفت فيه للفترة ٧٦ ـ ١٩٨١ ، في حين ان الصناعة في القطر عامة اضافت فرص عمل جديدة لطالبيها ، حصل هذا رغم ان الاقليم اضاف حوالي (٢٥٠٠) صنع لصانعه القائمة خلال هذه الفترة . وسبب ذلك هو تطبيق نظام هيكلة مؤسسات الدولة في السنين الاخيرة لهذه الفترة ، وتسم بموجبه تقليص عدد العاملين في دوائر الدولة كافة وحولت ملكية عدد من المؤسسات الصناعية من القطاع العام الى الخاص ، فعمد المالكون الجدد الى تسريح عدد غير قليل من العاملين

تطور عدد العاملين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر
للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٢



المصدر : الجدول رقم (٣٢) .

كي تعمل مؤسساتهم بكفاءة اقتصادية افضل ، وتم تحويل بعض العاملين من مؤسسات الدولة الصناعية هذه نحو مؤسسات صناعية وخدمية اخرى . وماحصل في الاقليم في ذلك فاق مثيله القومي ، فانخفضت نسبة العاملين في الاقليم عام ١٩٨٨ الى ٧ر١١٪ من اجمالي القطر .

وفي الفترة مابين ٨٨ ـ ١٩٩٣ ومع تزايد عدد المصانع العاملة في الاقليم ، تزايدت فرص العمل في الصناعة ، فاضيف خلالها (١٤) الف عامل الى الصناعة لما كان يعمل فيها عام ١٩٨٨ ، في حين ان القطر عامة فقدت فيه الصناعة (٦١) الف فرصة عمل بسبب ظروف الحصار على القطر واضطرار عدد كبير من المصانع لاغلاق ابوابها لتوقف توريد موادها الاولية او اداواتها الاحتياطية ، وكذلك لتعرض بعضها للتدمير جراء العدوان الثلاثيني على القطر عام ١٩٩٠ . لذلك تحسن نصيب الاقليم من العمالة الصناعية في نهاية الفترة ووصل الى ٤ر٢١٪ ، وهي نسبة تكاد تمثل ضعف ما كانت عليه عام ١٩٨٨ .

وبهذا حقق الاقليم نموا في العمالة الصناعية فيه بنسبة ٦ر٣٪ سنويا كمتوسط للفترة ٧١ ـ ١٩٩٣ ، في حين ان القطر حقق زيادة قدرها ١ر١٪ خلال نفس الفترة . وباعتبار الاعداد المطلقة المضافة من العاملين اضاف الاقليم حوالي (٢١) الف فرصة عمل .

حصلت بابل منها على مايزيد على (٨) الاف فرصة ، كربلاء والنجف على اكثر من (٦) الاف لكل منهما ، القادسية (٥٢٠٠) والمثنى (٦٣٠) فرصة . وهذه الزيادة المتحققة في اعداد العاملين تتناسب تقريبا مع نسبة ماحصلت عليه كل محافظة من مبالغ الاستثمار الصناعي خلال نفس الفترة .

وبهذا ارتفع نصيب بابل من العمالة الصناعية من ٦ر٤ ـ ٨ر٨٪ ، وارتفع نصيب كل من كربلاء والنجف من ٩ر٥ ـ ٦ر٧٪ ، والقادسية من ١ر٥ ـ ٣ر٨٪ فيما حافظت المثنى على نصيبها المحدود دون زيادة وهو ١ر١٪ وطيلة الفترة ، ان حصول هذه المحافظة على استثمارات صناعية محدودة في مقاديرها طيلة الفترة ٦٥ ـ ١٩٩٠ والتي لم تتجاوز ٤ر١٪ من اجمالي الاستثمار الصناعي في القطر يقف وراء تدني نسبة ماتضمه من مصانع ومن عاملين .

مما هو جدير بالملاحظة ان الارتفاع في نصيب كل من النجف وكربلاء كان في معظمه من نصيب النجف التي ازدادت نسبة العاملون في الصناعة فيها من ٦ر٢ ـ ٣ر٥٪ خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٩٣ ، في حين لم تضف كربلاء سوى زيادة طفيفة جدا هي ٢ر٠٪ فوصل نصيبها الى ١ر٢٪ من اجمالي العاملين في الصناعة في القطر ، يأتي ذلك بسبب تعرض عدة منشآت فيها للعدوان على القطر عام ١٩٩٠ .

٠١٠٥٠١ اجور العاملين :

تتباين غالبا اجور العاملين بين الاقاليم ، فالمركزية منها يحصل فيها العاملون على اجور اعلى من اقرانهم في اقاليم الاطراف او البعيدة ، غير ان بعض الدول توحد قوانين العمل والاجور فيتقاضى العاملون في قطاع معين اجورا متشابهة عدا مايضاف لكل منها من حوافز بسبب التباين المكاني ، وهي ثانوية وبسيطة في نسبتها من اجمالي الاجور الممنوحة لهم . ومع هذا يظل التباين في الاجور قائما لتباين المهارة والتحصيل الدراسي وطبيعة الفرع الصناعي والخطورة فيه . وعموما تزداد الاجور المدفوعة للعاملين بتزايد اعدادهم .

وفي اقليم الفرات الاوسط كان نصيب العاملين من الاجور ٥ر١٢٪ من اجمالي الاجور المدفوعة للعاملين في القطاع الصناعي في القطر عام ١٩٧١ حيث بلغت حوالي (٥) مليون دينار . ارتفعت هذه الى (١٢) مليون عام ١٩٧٦ ، ويتبين من الجدول رقم (٣٣) والشكل رقم (٣) ان نسبة هذه الزيادة كانت اقل من شيلتها في عموم القطر ، لذلك ظلت اجور العاملين في الاقليم تمثل حوالي ٦ر١١٪ فقط من الاجمالي القومي لها . وهذا يعني تحقيق زيادة سنوية قدرها ٤ر٢٦٪ في الاقليم ، في حين ان مثل هذه الزيادة بلغت في عموم القطر ٢ر٣٠٪ . وفي عام ١٩٨١ تضاعف مقدار الاجور المدفوعة للعاملين لثلاث مرات ونصف مما كان عليه عام ١٩٧٦ ، وبنسبة سنوية قدرها ٨ر٥١٪ سنويا ، في حين انها ازدادت بعموم القطر بنسبة ١ر٣٩٪ ، وهذا ادى الى تحسن حصة الاقليم منها فوصلت الى ١ر١٤٪ في العام الاخير . وسبب ذلك هو تحسن نصيب الاقليم من عدد المصانع والعاملين خلال هذه الفترة .

وما بين ٨١ ـ ١٩٨٨ تراجع نصيب الاقليم منها الى ٩ر١١٪ بسبب فقدان بعض العاملين مواقعهم في القطاع الصناعي في الاقليم ، الا انه عاد وارتفع ارتفاعا كثيرا خلال الفترة ٨٨ ـ ١٩٩٣ وبنسبة تفوق ماحصل في القطر عامة ، فازداد مقدار الاجور الممنوحة بنسبة ٣ر١٣٦٪ سنويا مقابل زيادة في القطر قدرها ٥ر٧٩٪ سنويا ، لذلك ارتفع نصيب الاقليم الى ٨ر١٨٪ في العام الاخير . ان سبب ذلك التقدم هو زيادة عدد المصانع والمشتغلين فيها في الصناعة في الاقليم بنسبة تفوق ماحصل في القطر عامة خلال نفس الفترة . اما التزايد السريع والحاد في الاجور في الاقليم والقطر خلال هذه الفترة وخاصة بعد عام ١٩٨٨ فيعود الى حالة التضخم النقدي في القطر والناجمة عن الحصار على القطر . وهذه تتضح عند اعادة مقادير الاجور المدفوعة من الاسعار الجارية الى الثابتة[1] ، فما بين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨٨ حققت زيادة سنوية قدرها ٢ر٢٪ سنويا الا انها عادت وحققت تطورا واضحا بعد ذلك وحتى عام ١٩٩٣ ويتضح ان الاقليم في ذلك حقق تقدما فاق ماحصل في القطر عامة .

١) اعاد الباحث الاسعار الجاريه للسنوات التاليه لعام ١٩٧٦ الى الاسعار الثابته لعام ١٩٧٦ بالاستناد الى : دائرة الحسابات القوميه ، هيئة التخطيط ، الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي في العراق لسنة ١٩٩٣ ، دراسة رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٤ ، (غير منشورة) .

جدول رقم (٣٣)

تطور الاجور المدفوعة للمشتغلين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧١ ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١		١٩٨٨		١٩٩٣	
			الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة
بابل	٣٢٨٧	٧٧٢٦	١٩٥٣٤	٣٥٩١	١٥٩٦٦	١٠٦٧	١٣٧٤٦٠	٦٦٥٧
كربلاء	١٣١٤	١٢٣١	٧٥٩١	١٣٩٥	١٣٤٥٢	٨٩٩	٣٢٥٢٣	١٥٧٥
النجف		١٤٩٢	٧٢١٩	١٣٢٧	٦٥٣٢	٤٣٧	١٠٢٤١٦	٤٩٦٠
القادسية	٢٧٥	٧٠٤	٦٥٦٩	١٢٠٨	٥٦٣٦	٣٧٧	٥٩٨٧٩	٢٩٠٠
المثنى	٣٩٨	١٣٢٢	٣٨٧٤	٧١٢	٤٤٠٤	٢٩٤	٢٧٠٤٦	١٣١٠
الاقليم	٥٣٧٤	١٢٤٧٥	٤٤٧٨٧	٨٢٣٣	٤٥٩٩٠	٣٠٧٤	٣٥٩٣٢٤	١٧٤٠١
القطر	٤٢٨٨٣	١٠٧٦٩٤	٣١٨٣٥٢	٥٨٥٢١	٣٨٥٠١٩	٢٥٧٣٧	١٩٩٥١٠٥	٩٢٧٤١

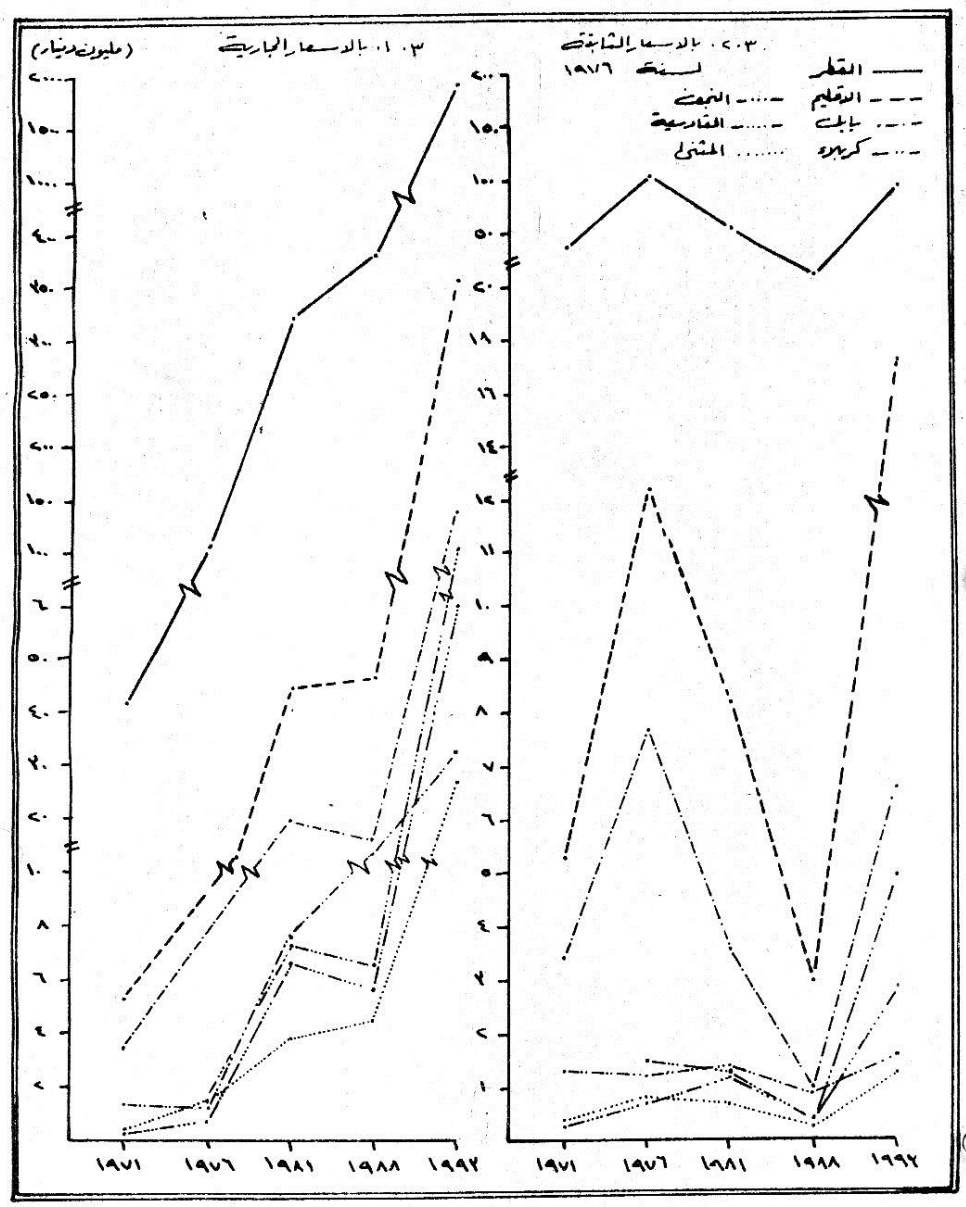
المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

١ ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ .

٢ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة لسنة ١٩٨١ .

٣ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

تطور الاجور المدفوعة للمشتغلين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطـــــــر
للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنـــــــة ١٩٧٦



المصدر : الجدول رقم (٣٣) .

اما بالنسبة للتباين في نسب التطور المتحققة بين محافظات الاقليم فيتضح من نفس الجدول والشكل ان محافظة القادسية حققت اعلى نسبة من التطور ، فتحسن نصيبها منها مابين ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ بنسبة ٥١٢ ٪ ، اى ان نصيبها قد تضاعف لاكثر من اربع مرات خلال هذه الفترة ، جاءت بعدها النجف التي تحسن نصيبها منها بنسبة ٣٧٩٪ خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٣ ، ثم المثنى وبنسبة ١٥٦ ٪ لاجمالي الفترة ، وحققت كربلاء تقدما مماثلا تقريبا ، فيما حققت بابل تقدما بنسبة ٩٠٪ فارتفع نصيبها منها من ٤ر٦٪ في العام الاول الى ٨ر٨ ٪ في العام الاخير .

٣ ٥٠٤٠ قيمة الانتاج :

يحقق الاقليم قدرا كبيرا من التطور في قيمة انتاجه الصناعي عندما تتجه جهوده في التنمية نحو هذا القطاع ، فتقام فيه صانع جديدة ، وتضاف خطوط انتاجية للقائم منها . ويتحقق ذلك ايضا عندما تحصل الصناعات في الاقليم على نجاح جيد في المنافسة مع الصناعات المماثلة فتتسع اسواق تصريف انتاجها الداخلية او الخارجية مما يشجع على اضافة مزيد من الصانع او الطاقات الانتاجية لها . وقد يحصل ان صانع معينة تحقق مثل ذلك النجاح منفردة باتخاذ اجراءات داخلية تزيد من طاقات الانتاج الاعتيادية بتدريب العاملين او حل نقاط اختناق معينة او باستخدام تقنيات جديدة ، وغيرها من الوسائل ، مما يوفر منافع اقتصادية داخلية للصنع . وقد يحصل ان مواقع صناعية معينة تزيد في قدراتها الانتاجية بتوفير مداخل سهلة للمواد الاولية او الاسواق ، او بتحسين في طرق ووسائط النقل ، فتنخفض كلف الانتاج وتزداد قدراتها الانتاجية وتوفر منافع اقتصادية خارجية .

اسهم اقليم الفرات الاوسط بانتاج ماقيمته (٣٥) مليون دينار من الانتاج الصناعي عام ١٩٧١ ، مثلت حوالي ١ر١٣٪ من اجمالي انتاج القطر . تضاعفت قيمة الانتاج هذه اكثر من مرتين خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ (لاحظ الجدول رقم ٣٤ والشكل رقم ٤) ، الا ان نصيب الاقليم منها قد تراجع الى ٥ر١١٪ ، لتحقيق القطر عامة نسبة من النمو اعلى من تلك التي تحققت في الاقليم ومثل ذلك حصل خلال نفس الفترة في المعايير السابقة ايضا .

وفي الفترة مابين ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ حقق الاقليم تقدما كبيرا في زيادة قدراته الانتاجية وحقق زيادات هامة في قيم انتاج صناعاته ، فازدادت قيمتها بنسبة ٢ر٣٩٪ سنويا ، في حين ان الزيادة المماثلة في القطر كانت ٩ر٢١٪ ، ولذلك ازداد اسهام الاقليم الى ٣ر١٦٪ من اجمالي الانتاج الصناعي في القطر .

جدول رقم (٣٤)

تطور قيمة الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١		١٩٨٨		١٩٩٣	
			الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة
بابل	٢٠٩٩١	٥٧٢٥٦	١٤٥٣٠٠	٢٦٧١٠	١٢٤٠٩٩	٨٢٩٥	١٣٧٦٧٥٢	٦٦٦٧١
كربلاء	٥٣٩٨	١٣٦٥٥	٤٧٥٤٥	٨٧٤٠	١١٦١٢١	٧٧٦٢	٦٣٠١٣٨	٣٠٥١٥
النجف		١٤٩٣٤	٥٥٢١٢	١٠١٤٩	٦٢١٨٥	٤١٥٧	١٧٣٣٤٦٣	٨٣٩٤٥
القادسية	١٩٦٩	٥٨٨٢	٣٥٩٥٣	٤٧٧١	٦٥٣٤١	٤٣٦٨	٦٥٣٦٣٨	٣٩٦٥٣
المثنى	٢٩١٤	٧٠٢٣	١٨٥٣٦	٣٤٠٧	٤٢٨٤٩	٢٨٦٤	٥٣٣٧١٢	٢٥٨٤٦
الاقليم	٣٥٢٧٢	٩٨٧٥٠	٢٩٢٥٤٦	٥٣٧٧٧	٤١٠٥٩٥	٢٧٤٤٦	٤٩٢٧٧٠٣	٢٣٨٦٣٠
القطر	٢٧٠١٦٣	٨٥٧٨٤٧	١٧٩٥٩٠٩	٣٣٠١٣٠	٤٣٣٤٦١٣	٢٨٩٢٤٧	١٩٧٨٧٣٥٩	٩٥٨٢٢٦

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

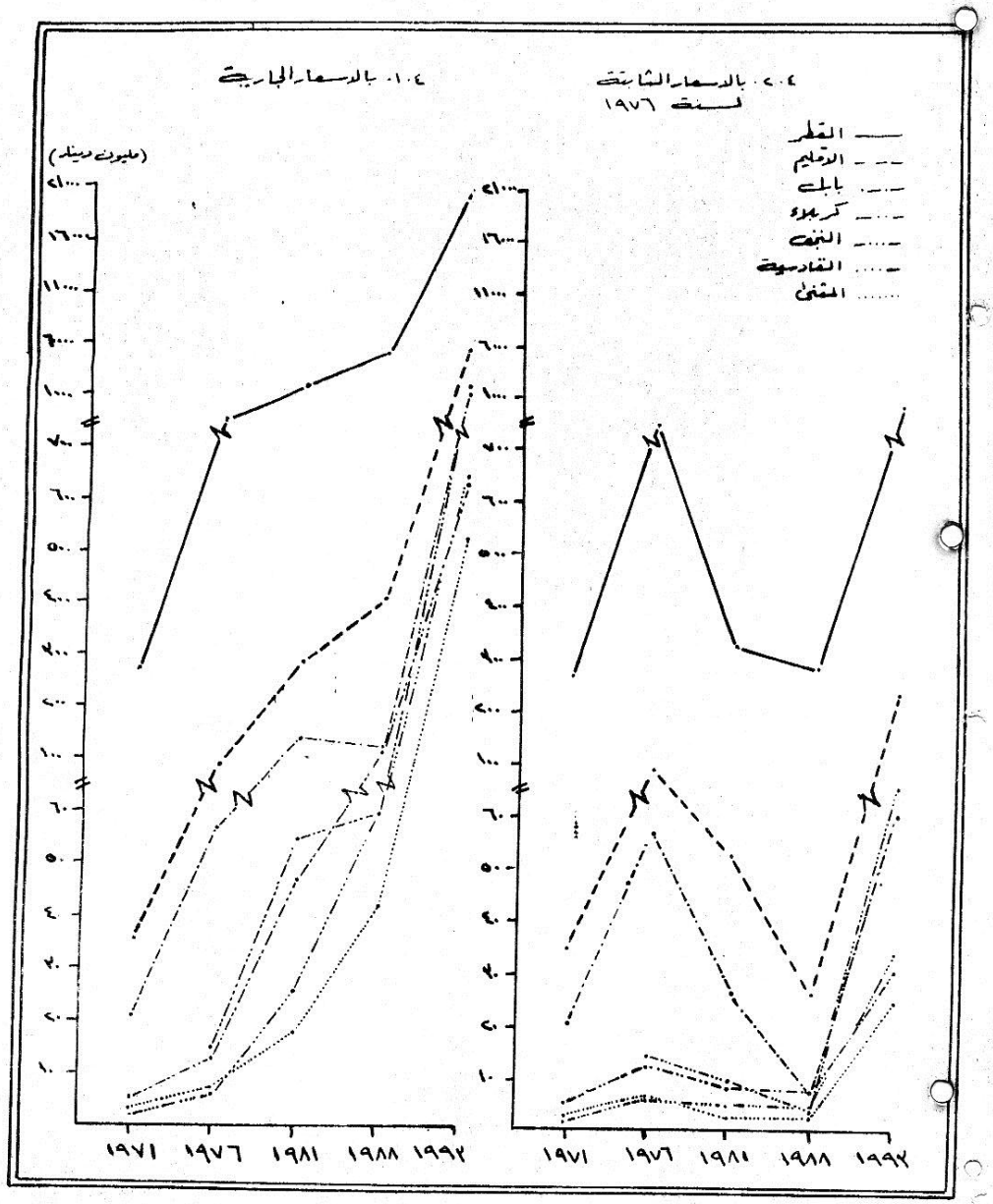
١ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ .

٢ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة لسنة ١٩٨١ .

٣ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

الشكـل رقم (٤)

تطور قيمة الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣
بالاسعار الجارية والثابتة لسنـــة ١٩٧٦



المصدر : الجدول رقم (٣٤) .

اما خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٨ فقد استمرت الزيادة في قيمة الانتاج الصناعي لكنها كانت ضئيلة جدا مقارنة بمثيلتها في القطر ، ادى ذلك الى تراجع كبير في نصيب الاقليم فوصل الى ٥ر٩٪ ، وحصل مثل هذا التراجع ايضا باعتبارات عدد الصانع والعاملين واجورهم ، ويبدو انه ناتج من تخلف الاقليم قليلا في الاستجابة والتكيف لتطورات الاقتصاد القومي .

اما الفترة من ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ فيتضح منها ان قيمة الانتاج قد تصاعدت بمقدار كبير مقارنة بالفترات السابقة ، وتحسنت ايضا نسبة اسهام الاقليم من ٥ر٩٪ في العام الاول الى مايقرب من ربع انتاج القطر في عامها الاخير ، وهذا يؤكد نجاح الاقليم في تحقيق نسبة عالية من التطور في المعايير السابقة وخلال نفس الفترة .

وعلى الرغم من ان اعادة قيم الانتاج من الاسعار الجارية الى الثابتة تشير الى هبوط حاد في قيمها الحقيقية ، الا انها تشير الى ان قيمها في الاقليم قد تضاعفت عام ١٩٩٣ مرة ونصف عما كانت عليه عام ١٩٧٦ ، في حين ان ماتحقق بالنسبة للقطر عامة قد ازداد بنسبة ١٠٪ فقط خلال نفس الفترة . ولاشك ان هذا انجاز جدير بالاعتبار تحققه الصناعة في الاقليم .

ان صانع عديدة في القطر قد توقفت بعد العدوان على القطر عام ١٩٩٠ ، ولم تثمر الجهود لاعادتها الى العمل وحتى عام ١٩٩٣ ، وتوقفت اخرى بسبب ظروف الحصار الاقتصادي على القطر ، الا ان معظم صانع الاقليم قد عاودت العمل بعد العدوان بفترة وجيزة وعملت بطاقات انتاجية محدودة بما يتوفر لها من خزين من المواد الاولية ، مما عزز مكانة الصناعة في الاقليم .

اما بالنسبة للتباين المكاني بين محافظات الاقليم ، فيتبين ان اكبر قدر من النجاح حققته الصناعة في النجف مابين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٩٣ ، حيث تضاعف نصيبها من اجمالي القطر (٤ر٢) مرة ، القادسية (٣ر٧) مرة للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ ، المثنى (١ر٧) مرة الا انه ظل محدودا ويحدود ٢ر٢٪ من اجمالي انتاج القطر . اما كربلاء فقد ضاعفته مرة واحدة مابين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٩٣ . وظلت بابل هي الوحيدة التي تراجع نصيبها من اجمالي القطر من ٧ر٨ ـ ٧٪ فقط ، وهذا يعود الى ان صانعها الرئيسة تعتمد اعتمادا كاملا في مدخلاتها على الاستيراد الخارجي فعملت صانعها بخزينها دون ان تتمكن من ايجاد بدائل محلية لها .

٣ ٥٠ ٥٠ . قيمة مستلزمات الانتاج :

ان زيادة مستلزمات الانتاج الصناعي يشير الى وجود حركة صناعية واسعة في الاقليم ، الا ان تلك الزيادة يجب ان تكون منسجمة ومتوازية مع التطور في قيم الانتاج ، بل ان من الافضل ان تكون متخلفة عنها . وكلما كان ذلك التخلف كبيرا في مستلزمات الانتاج حققت الصناعة ارباحا

اضافية . وعندما ترتفع كلف الانتاج الى مايزيد عن قيم الانتاج تحمل اصحاب الصناعة خسائر كبيرة ، يضطرون فيها الى خفض طاقات الانتاج او تسريح العاملين او بعضهم ، او اغلاق بعض فروع الصناعة او صانعها ، وربما التوقف عن الانتاج نهائيا . الا ان الدولة قد تستمر في دعم الصناعات الخاسرة وتحمل اعباء خسائرها الاقتصادية لتحقيق اهداف اجتماعية او امنية معينة . ويحصل تزايد في مستلزمات الانتاج عند حصول ارتفاع كبير في كلف الحصول على احد عوامل الانتاج الرئيسة مثل المواد الاولية ، الطاقة والوقود ، كلف النقل وغيرها .

مثلت مستلزمات الانتاج الصناعي في الاقليم عام ١٩٧١ حوالي ٦ر٧٪ من اجمالي القطر ، ارتفعت بقدر ملحوظ عام ١٩٧٦ وتضاعفت (٤ر٧) مرة عما كانت عليه في العام الاول ، في حين انها تضاعفت على مستوى القطر (٢ر٤) مرة خلال نفس الفترة (لاحظ الجدول رقم ٣٥ والشكل رقم ٥) .

وفيما بين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ ، حصل مايشبه ذلك ايضا ، حيث تضاعفت قيمة مستلزمات الانتاج في الاقليم (٦ر١) مرة في حين انها تضاعفت مرة واحدة في عموم القطر ، فأدى ذلك الى ارتفاع حصة الاقليم منها الى ٦ر١٤٪ . اما خلال الفترة مابين ١٩٨١ ـ ١٩٨٨ وبالرغم من انها ازدادت في العام الاخير بنسبة ٢٥٪ عن العام الاول ، الا ان نصيب الاقليم منها انخفض الى ٥ر١٠٪ ، وذلك لان نسبة تزايدها على المستوى القطر كانت اكبر من تلك النسبة في الاقليم . وهذا يشابه ماحصل في الاقليم بالنسبة للاعتبارات السابقة ايضا .

وفي الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ تضاعفت قيمة مستلزمات الانتاج عدة مرات في الاقليم لسببين : الاول منهما هو وجود نشاط صناعي كبير في الاقليم لوحظ في المؤشرات السابقة ايضا ، والسبب الثاني هو حالة التضخم النقدي التي سبقت الاشارة اليها ، وبذلك ارتفع نصيب الاقليم منها الى ٨ر٢٣٪ من اجمالي قيمة المستلزمات الصناعية في القطر .

اما بالنسبة للتباين المكاني لها بين محافظات الاقليم فيتضح من الجدول والشكل ارتفاعها الحاد في كل محافظات الاقليم سواء في قيمها المطلقة او في نصيب كل محافظة منها من اجمالي القطر . فمحافظة بابل ارتفع نصيبها من ٤ر٢ ـ ٧ر٨٪ مابين عامي ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ . وكربلاء من ٧ر١ ـ ٣ر٣٪ مابين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٩٣ . والنجف بدأت من نسبة مشابهة لكربلاء وانتهت في ٨ر٤٪ في العام الاخير . اما القادسية فقد تضاعفت نسبة اسهامها وارتفعت من ٦ر٠٪ عام ١٩٧١ ووصلت الى ٤٪ في نهاية الفترة ، وبدأت المثنى من نسبة مشابهة تقريبا وهي ٧ر٠٪ ووصلت الى ٩ر٢٪ .

جدول رقم (٣٥)

تطور قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١		١٩٨٨		١٩٩٣	
			الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة
بابل	٣٩٦٨	٣٧٤٧٤	٨٠٣٢٥	١٤٧٦٦	٥٢٠٦٩	٣٤٨١	١٠٧٣٧١٠	٥١٩٩٦
كربلاء	٥٠٠٧	٩٥٢٦	٣٢٧٤٩	٦٠٢٠	٥٦٣١٤	٣٧٦٤	٤١٣٤٩٠	٢٠٠٢٤
النجف		٩٢٤٧	٣١٨٠٨	٥٨٤٧	٣٩١٤٧	٢٦١٧	٥٩١٢٧٣	٢٨٦٣٦
القادسية	٩٥١	٣٥٥١	١٢٧١١	٢٣٣٧	٣١٨٣٨	٢١٢٨	٤٩٧٠٧٧	٢٤٠٧٢
المثنى	١٢٣٦	٤٣٧٣	٨٢٧٥	١٥٢١	٢٧٧١٦	١٨٥٣	٣٦٢٥٧٠	١٧٥٥٨
الاقليم	١١١٦٢	٦٤١٧١	١٦٥٨٦٨	٣٠٤٩٠	٢٠٧٠٨٤	١٣٨٤٣	٢٩٣٨١٢٠	١٤٢٢٨٢
القطر	١٦٥٩٩٥	٥٥٧٦٤٣	١١٣٥٠٣٤	٢٠٨٦٤٦	١٩٧٤٨٦٠	١٣٢٠٠٩	١٢٣٥٣٥٦٩	٥٩٨٢٣٦

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على :

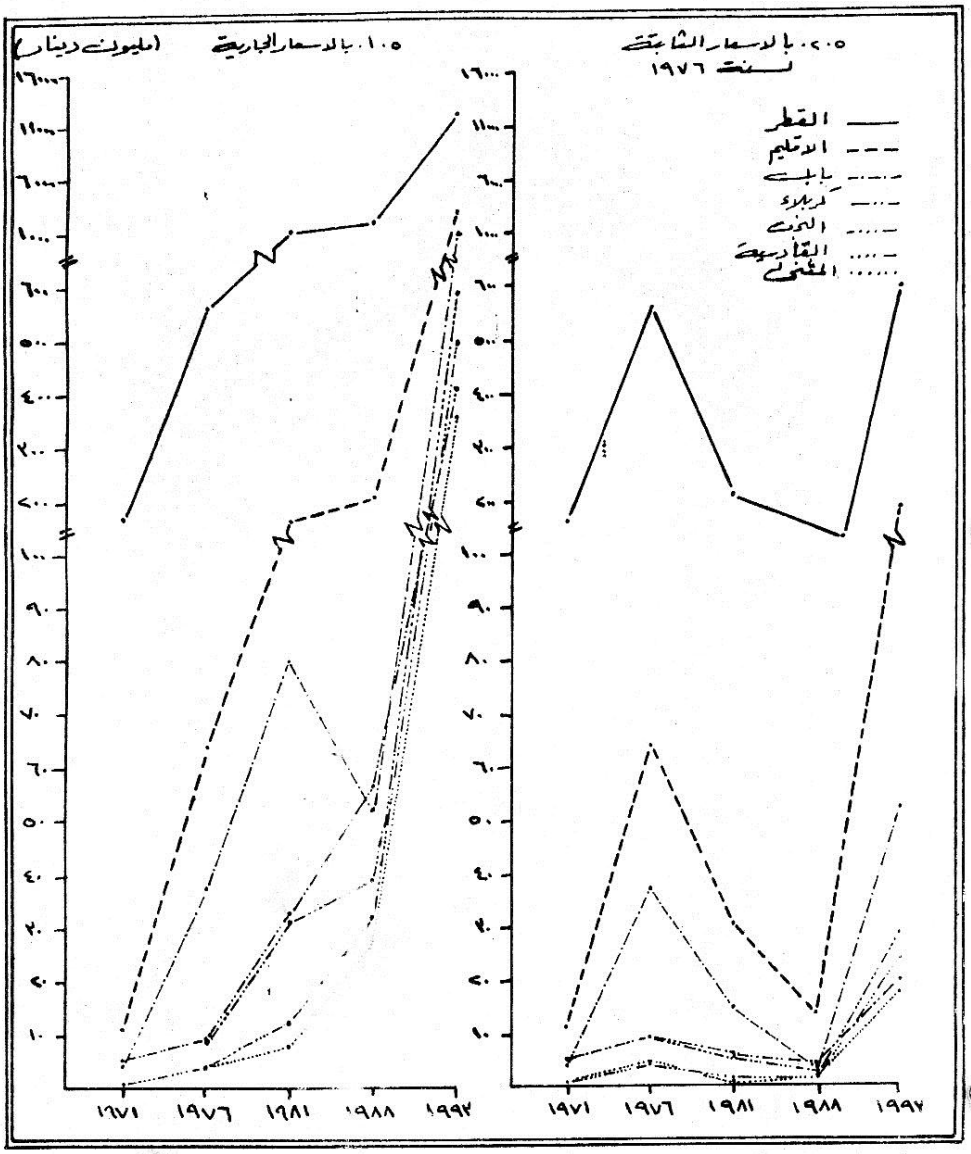
١ ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ .

٢ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة لعام ١٩٨١ .

٣ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

الشكل رقم (٥)

تطور قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر
للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦



المصدر : الجدول رقم (٣٥) .

ان التفسير الوحيد لذلك هو ان كثيرا من صانع الاقليم كانت تعمل معتمدة في توفير مدخلاتها على مواد اولية مستوردة مرتفعة التكاليف ، او بما بقي لديها من خزين ارتفعت قيمه كثيرا بحسابات السوق . وفيما يبدو ان الاتجاه الذي اعتمدته الجهات الصناعية خلال هذه الفترة هو ان تفضل الصانع تعمل بتكاليف عالية افضل من ان تتوقف نهائيا وهذا ما عملت صانع الاقليم على الاستجابة له .

٦٠٥٠٣ . القيمة المضافة :

يعد تحقيق قدر كاف من القيمة المضافة الهدف الاهم والاساس للنشاط الصناعي ، صحيح ان اهداف اخرى قد تحتل اسبقية ما في ظل الانظمة الاشتراكية ، الا ان مسألة تحقيق ربحية اقتصادية معقولة يبقى هدفا جوهريا . ويتحقق اكبر قدر من القيمة المضافة عندما تكون كلفة عوامل الانتاج منخفضة عند توفر مستلزمات الانتاج محليا . وقد يكون لسهولة وانخفاض كلف نقل عوامل الانتاج دور هام في خفض هذه الكلف .

وقد يحصل ان تتوقف الصادر المحلية عن امداد الصناعات بها بمتطلباتها من المواد الاولية فتتحول نحو اسواق خارجية لتطمينها فترتفع كلف الانتاج وتنخفض القيمة المضافة المتحققة .

حققت الصناعة في الاقليم حوالي (٢٤) مليون دينار من القيمة المضافة ، مثلت حوالي ١ر٢٢٪ من اجمالي القيمة المضافة التي حققتها الصناعة في القطر . وبالرغم من زيادتها عام ١٩٧٦ بنسبة ٤٣٪ مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٧١ ، الا ان نصيب الاقليم منها قد تراجع الى ٥ر١١٪ لان الاجمالي القومي منها ارتفع بنسبة ١٨٨٪ خلال نفس الفترة (لاحظ الجدول رقم ٣٦ والشكل رقم ٦) .

ومابين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ تزايد نصيب الاقليم بدرجة ملحوظة حتى وصل الى ٢ر١٩٪ ، وهذا يعود الى عدة اسباب : اولها زيادة نصيب الاقليم من الانتاج من ٥ر١١ ـ ٣ر١٦٪ خلال نفس الفترة ، وفي نفس الوقت ازداد نصيب الاقليم من المستلزمات من ٥ر١١ ـ ٦ر١٤٪ . والسبب الثاني هو ان القيمة المضافة تزايدت نسبتها في القطر بنسبة اقل من تزايدها في الاقليم . وفي الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٨ تزايد مقدار القيمة المضافة ، الا ان نصيب الاقليم منها قد تراجع بنسبة كبيرة جدا فوصل الى اقل من نصف ماكان عليه عام ١٩٨١ . وبذلك تكون هذه فترة ركود صناعي في الاقليم ، تراجع فيها دور الصناعة باعتباراتها المختلفة مقارنة بحالتها في عموم القطر .

جدول رقم (٣٦)

تطور القيمة المضافة التي حققتها الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣
بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦

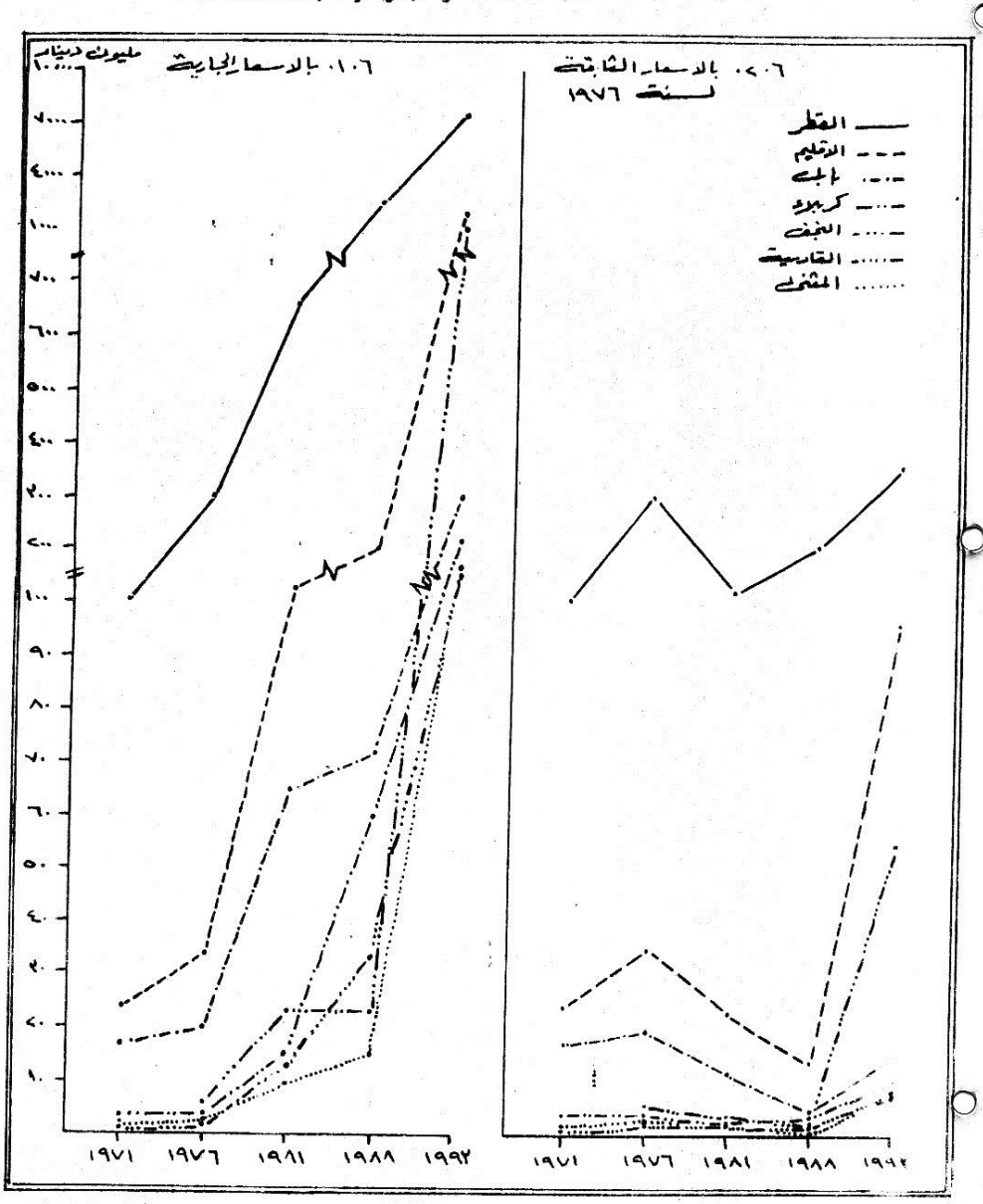
(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١		١٩٨٨		١٩٩٣	
			الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة	الجارية	الثابتة
بابل	١٢٠٢٣	١٩٧٨٢	٦٤٩٧٥	١١٩٤٤	٧٢٠٣٠	٤٨١٤	٣٠٣٠٤٢	١٤٦٧٥
كربلاء	٤٣٩١	٤١٢٩	١٤٧٩٦	٢٧٢٠	٥٩٨٠٧	٣٩٩٨	٢١٦٦٤٨	١٠٤٩١
النجف		٥٦٨٧	٢٣٤٠٤	٤٣٠٢	٢٣٠٣٨	١٥٤٠	١١٤٢١٩٠	٥٥٣٠٩
القادسية	١٠١٨	٢٣٣١	١٣٢٤٢	٢٤٣٤	٣٣٥٠٣	٢٢٤٠	١٥٦٥٦١	٧٥٨١
المثنى	١٦٧٨	٢٦٥٠	١٠٢٦١	١٨٨٦	١٥١٣٣	١٠١١	١٧١١٤٢	٨٢٨٨
الاقليم	٢٤١١٠	٣٤٥٧٩	١٢٦٦٧٨	٢٣٢٨٧	٢٠٣٥١١	١٣٦٠٣	١٩٨٩٥٨٣	٩٦٣٤٨
القطر	١٠٤١٦٨	٣٠٠٢٠٤	٦٦٠٨٧٥	١٢١٤٨٤	٢٣٥٩٧٥٣	١٥٧٧٣٨	٧٤٣٣٧٩٠	٣٥٩٩٩٠

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على الجدولين رقم ٣٤ ، ٣٥ .

الشكل رقم (٦)

تطور القيمة المضافة التي حققها القطاع الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر
للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٢ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦



المصدر : الجدول رقم (٣٦) .

وما بين ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ تحقق تطور باهر في الاقليم ، ارتفع خلاله نصيب الاقليم من القيمة المضافة من ٦ر٨ ـ ٨ر٢٦٪ وهذا يعود الى التطور الكبير الذى تحقق في الاقليم خلال نفس الفترة في مجال قيم الانتاج الصناعي والى ان التزايد في مستلزمات الانتاج كان اقل من مثيله في قيم الانتاج ، وبذلك تكون هذه فترة للانتعاش الصناعي في الاقليم وفي جميع معايير الصناعة .

ان ماتحقق من قيمة مضافة مطلقة كان كبيرا جدا ، الا ان ذلك لايعكس كامل الحقيقة لان بعض ذلك سببه حالة التضخم النقدى وخاصة خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ ، ورغم ذلك فأن اعادة الارقام الى الاسعار الثابتة تبقى مشيرة الى حالة تحسن جيدة خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٣ حيث يتبين انها قد تزايدت بنسبة ٩ر٩٪ سنويا ، في حين ان مثيلتها في القطر قد ازدادت بنسبة ١ر١٪ خلال نفس الفترة . وكاجمالي للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ تحسنت حصة الاقليم منها من ١ر٢٣ ـ ٨ر٢٦٪ .

وبالنسبة للتباين المكاني بين محافظات الاقليم يتبين ان محافظة النجف تكاد تنفرد بتحقيقها قدرا ونسبة كبيرتين من الانجاز ، فنصيبها منها قد ارتفع من ٤ر١٪ عام ١٩٧٦ الى ٤ر١٥٪ عام ١٩٩٣ . وحققت كل من القادسية والمثنى تطورا محدودا ، فالاولى تطور نصيبها من ١ ـ ١ر٢٪ بين عامي ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ ، والثانية بين ٦ر١ ـ ٣ر٢ ٪ خلال نفس الفترة .

اما محافظتي بابل وكربلاء فقد حصل فيهما تراجع كبير منهما وخاصة بابل التي تراجع نصيبها من ٣ر١٦ ـ ١ر٤٪ فيما تراجع اسهام كربلاء من ٢ر٤٪ عام ١٩٧٦ الى ٩ر٢٪ عام ١٩٩٣ (١) .

---

(١) لم يتعجل الباحث الوصول الى تحليل دقيق ومتكامل عن توطن الصناعة في الاقليم في هذا المبحث ، بل عرض الاتجاهات العامة لتطوره ، على امل اتمام عملية التحليل ضمن مباحث الفصل اللاحق بعد الاستعانة بما تتضمنه من بيانات تفصيلية عن التوزيع الجغرافي وانماط الصناعات في الاقليم .

٣ ٦٠ ٠ سياسات التوطين الصناعي واتجاهاتها المكانية (١) :

تتخذ عمليات التوطين الصناعي اتجاهات مكانية متعددة ، تتلائم وحالة الاقليم الذى تقوم فيه ، من حيث مقوماته الجغرافية ، وبالتالي قدرته على انجاح نمط دون غيره ، وفي موقع محدد دون اخر ٠ وبعض الاقاليم تعين مقوماتها على بناء منطقة صناعية كبيرة ، تضم عددا ضخما من المصانع ، قد تكون متخصصة بفرع صناعي او تنتمي لمعظم فروع الصناعة التحويلية ٠ واقاليم اخرى يتداخل فيها النشاط الصناعي المحدود مع الانشطة الاخرى ، دون ان يختص بموقع محدد له ، هذه الاتجاهات وغيرها يمكن ان تتبلور بشكل طبيعي مع مرور الزمن في انظمة السوق ، الا ان بعضها قد يقام استجابة لقرار تخطيطي كما في حالة الانظمة المخططة ٠ كما ان الاتجاهات المكانية والانماط الموقعية لعمليات التوطين ، وبنية هذه المواقع قد يتم ضبطها وتعديلها استجابة لقرارات مماثلة ٠ وهذا يمكن ان يحدث في جميع الانظمة السياسية والاقتصادية المختلفة ٠

وفي اقليم الفرات الاوسط يلاحظ وجود الاتجاهات التالية :

اولا : عدم التدخل في الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي ، ومن ثم تركها تتبلور تبعا لحالة الاقليم ومراكز الاستيطان فيه وقدرة كلا منها على اجتذاب المنشآت الصناعية عامة او لفروع صناعية محددة على الاقامة فيها ، دون تحديد لمواقع او مواضع هذه الصناعات ٠

اعتمد هذا الاتجاه في الاقليم حتى نهاية عقد الخمسينات وفي جميع اجزاءه ، وكان لايزال قائما في المراكز الادارية الصغيرة حتى وقت قريب ٠ وفيه تتداخل الوظيفة الصناعية مع الوظائف الاخرى ٠ وغالبا ماقامت في مواقع كهذه الصناعات الاستهلاكية التي يحتاج المستهلكون منتجاتها آنيا كالصناعات الغذائية والنسيجية وبعض صناعات الاثاث الخشبي والمعدني ٠

ان هذا الاتجاه وان كان يوفر للمستهلكين بعض المنافع ، يأتي في مقدمتها الحصول على منتجات مطلوبة يوميا بشكل سريع واني ، الا انه ظل قاصرا عن تطوير البنية الصناعية وعجز عن احداث نمو صناعي مؤثر في الاقليم او في مراكز الاستيطان التي يقوم بها النشاط الصناعي ٠

ثانيا : وبعد عام ١٩٥٩ بدأت الدولة تختار مشاريع صناعية محددة ، لتقيمها في مواقع معينة لها ترى فيها مقومات نجاحها ٠ وفي الاقليم بدأت تقام مثل هذه المشاريع عام ١٩٦١ حينما اقيمت ثلاث مكابس للتمور في الحلة ، كربلاء والشامية ٠ وكان هذا التوقيع متناسبا مع انتاج كميات كبيرة نسبيا من التمور في هذه المواقع ٠ بعد ذلك توالى توطين المنشآت الصناعية ، مثل صنع

---

(١) استعان الباحث في كتابة هذا البحث بنتائج دراسته الميدانية ٠

النسيج الحريري في الحلة ، السمنت والاحذية في الكوفة ، التعليب في كربلاء ، النسيج القطني في الديوانية ، السمنت في السماوة ، السمنت والالياف الحريرية في سدة الهندية ، وغيرها من المنشآت الصناعية الكبيرة والعائدة اغلبها الى القطاع العام[1] . اختيرت هذه الصناعات بالتحديد وجرى توقيعها في الاقليم استجابة لعدة مبررات : فالجزء الاكبر منها كان توطينها قائما على وفرة مواده الاولية ، او اتساع سوقها ، فيما كان بعضها قائما على اعتبارات اجتماعية تتوخى العدالة الاجتماعية في توزيع المشاريع الصناعية بين اجزاء القطر ، مثل صانع النسيج الحريري ، الالياف الحريرية والجلود والتي لاتمتلك في مواطنها مبررات اقتصادية كافية . وبذلك فان هذا الاتجاه كان تخطيطيا واضحا ، الا انه قام على الاستفادة من المبررات الاقتصادية لعمليات التوطين كلما كان ذلك ممكنا .

كان للمشاريع الصناعية التي اقيمت في هذه الفترة اثر واضح في تغيير البنية الصناعية في الاقليم ، فبعد ان كان الاقليم زراعيا ، صار للصناعة التحويلية فيه دورها في تكوين هيكله الاقتصادي .

وعلى الرغم من اقامة هذه المشاريع الكبيرة ، الا ان اتجاها مكانيا لعمليات توقيعها لم يتبلور . فبعضها اقيم في اماكن مختلفة من المدن الرئيسة او الثانوية ، مثل صانع النسيج ، مكابس التمور والصناعات الغذائية الاخرى ، فيما اقيم بعضها بعيدا عن المدن وقريبا من مصادر خاماتها مثل صانع السمنت ، ولذلك ظلت مواضعها منتشرة في الاقليم دون ان تظهر مناطق او تجمعات لها تضم عددا ولو محدودا من منشآتها .

ان هذا الاتجاه كان طبيعيا في مراحل تصنيع الاقليم الاولى ، حيث لم تقم فيه قبل ذلك منشآت هامة اوصناعات رئيسة . ومع ذلك فقد كان ممكنا اعتبار هذه المشاريع الجديدة بمثابة النواة لاقامة مشاريع لاحقة قريبا منها ، وهذا مالم يحدث . فظلت المشاريع القائمة بعيدة او منعزلة عن المشاريع اللاحقة ، وليس بينها روابط صناعية . ومع هذا فقد ظهرت مواقع صناعية جديدة ولم تظل هذه مقتصرة على مراكز الاستيطان وخاصة الكبيرة منها .

ثالثا : المنطقة الصناعية المتخصصة .

في عام ١٩٦٤ وبموجب الاتفاقية العراقية ـ السوفيتية للتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٩ ، بدء العمل بانشاء معمل المعدات والالات الزراعية في الاسكندرية في محافظة بابل . وبعد عام ١٩٦٨ بدء العمل باضافة وحدات انتاجية جديدة لتجميع الجرارات الزراعية والشاحنات المتوسطة وفي عام ١٩٧٣ اضيفت وحدات اخرى لتجميع الباصات . وبهذا فقد اصبحت منطقة الاسكندرية

(١) شركة سمنت الفرات في سدة الهنديه وشركة سمنت المثنى في السماوه تعود ملكيتهما الى القطاع الخاص قبل تاميمهما عام ١٩٦٤ .

منطقة صناعية كبيرة تضم مصانع في فرع صناعي واحد هو الصناعات الهندسية ، وهي في هذا النوع من الانتاج الوحيدة ليس في الاقليم بل وفي عموم القطر ايضا .

اختير موقع الاسكندرية بناءا على قرارات مركزية من الجهات التخطيطية(١) . عام ١٩٩٣ ضم هذا المركز الصناعي عامة (٨٢) منشأة صناعية مثلت حوالي ٦٪ من مصانع المحافظة ، وعمل فيها (٦٦٢٥) عاملا مثلوا ٤٣٪ من عمالها ، وهذا يعود الى وجود المصانع الهندسية الثلاث والتي تضم (٦٣١٤) عاملا مثلوا نسبة ٤١٪ من مجموع عمال المحافظة .

تتميز هذه المنطقة بعدة مزايا موقعية ، منها انها تقع على بعد مناسب من بغداد ، منطقة التكتل الحضري والصناعي الرئيسة في العراق ، حيث ترغب الجهات التخطيطية بالحد من توقيع المشاريع الصناعية الكبيرة الجديدة فيها . والموقع يستفيد من سوق بغداد الواسعة ، والخبرة العالية للعمالة فيها ، اضافة لقرب المنطقة من اكبر تجمع للجامعات والمعاهد التقنية ومراكز البحوث . وترتبط المنطقة بمواصلات برية جيدة للسيارات وللسكك الحديدية بمختلف انحاء القطر . وهي ايضا تقع على مقربة من مراكز استيطان كبيرة ومهمة مثل الحلة ، المسيب سدة الهندية ، كربلاء والحسينية والتي ترفدها بالعمالة اللازمة . وتوقعها على مقربة من نهر الفرات هيأ لمنشآتها الصناعية متطلباتها من المياه . وتحصل هذه المنشآت على متطلباتها من الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية لتوزيعها ، فيما اقيمت لاحقا محطة كبيرة لتوليدها بالقرب منها .

وتتميز المنطقة ايضا بوقوعها بموقع القلب الستراتيجي والاقتصادي والبشري للعراق ، ويمكن توفير متطلباتها الامنية بسهولة اكبر من المناطق الاخرى .

اما الموضع فيتميز بارتفاعه قليلا عما يجاوره من الارض لكونه يقع ضمن ضفاف الانهار ، وفي اقليم يتميز باستقراره الجيولوجي . وبذلك تحقق للموقع والموضع مزايا عديدة جعله مناسبا لاقامة مزيد من الصناعات لاحقا وخاصة العسكرية .

كان مؤهلا لهذه المنطقة الصناعية ان توفر عناصر النجاح الاساسية لتوطين هذه الصناعات ، الا انه ورغم توفر عدة مزايا موقعية فيها ، لم تشهد صناعاتها تطورا هاما في حجمها او في عملياتها الصناعية . فنظام التجميع لاجزاء الجرارات والشاحنات ظل معتمدا على استيراد الاجزاء من الخارج ، ولم يتم تطوير وزيادة نسب التصنيع المحلي بما يفضي الى التقليل التدريجي

---

(١) والاسكندرية مركز ناحية صغير يقع على طريق بغداد ـ كربلاء (انظر خارطة رقم ٧) ، ضم مركزها الحضري عام ١٩٨٧ حوالي ١١٪ من سكان المحافظة الحضر وضمت الناحية ٩٪ من سكان المحافظة . وتبعد عن بغداد بحوالي (٦٠ كم) .

في الاعتماد على الشركات الام في الخارج في الحصول على الاجزاء ، رغم مرور فترة طويلة على قيام هذه الصناعات .

واذا كانت الصناعات الهندسية عموما تتصف بتعدد روابطها الصناعية ، وتعدد مماثل للمنشآت المتخصصة بصناعة الاجزاء فيها ، الا ان صانع الاسكندرية فشلت في اقامة مثل هذه الروابط مع صانع اخرى لها ، لان مثل هذه الصانع لم يقم اصلا . ومرة اخرى كان مؤملا ان تتحول هذه المنطقة الى منطقة جذب صناعي كبيرة في الاقليم ، الا ان ذلك لم يحصل ، فالمركز الاستيطاني عامة ضم صانع صغيرة للصناعات الاستهلاكية الغذائية والنسيجية ، وصنعين بحجم متوسط احدهما في فرع الصناعات الكيميائية والاخر لانتاج الاثاث المعدني . وشهدت فترة الحصار توقف معظم هذه الصانع ، مما يعد مؤشرا اخرا على تعثر هذه الصناعات وفشلها من الاستفادة من الامكانات التي يوفرها الاقليم عامة والموقع بوجه خاص لمثل هذه الصناعات .

رابعا : المنطقة الصناعية غير المتخصصة :

وفي نهاية السبعينات ، وبعد ان بدأت المدن الرئيسة في الاقليم تعاني من مشاكل تخطيطية عديدة ، تتعلق باستعمالات الارض ونصيب كل وظيفة منها ، وتوزيع هذه الاستعمالات بين اجزاء المدينة ، التلوث ، الازدحام وغيرها من مشكلات التحضر ، بدأ التفكير بتخصيص مناطق معينة للنشاط الصناعي بجوار هذه المدن ، ونقل الصناعات الملوثة والمتوسطة والكبيرة في حجومها الى هذه المناطق قدر الامكان . والتوقف عن منح اجازات تأسيس جديدة لصانع يراد لمواقعها التداخل مع الاستعمالات والوظائف الاخرى داخل المدن . تم تطبيق هذا الاتجاه في مراكز المحافظات اولا : الحلة ، كربلاء ، النجف ، الديوانية والسماوة . وبدأت المناطق الصناعية فيها تجتذب المنشآت الصناعية دون تحديد لفرع دون اخر . فاصبحت هذه متنوعة تضم اغلب فروع الصناعة التحويلية ، وفي اغلب الاحيان تضم منشآت صناعية بحجوم متوسطة او صغيرة . اما الكبيرة منها وان اقيم بعضها في مثل هذه المناطق ، الا انها ظلت تفضل الاقامة بعيدا عن مراكز السكن لتوفر مساحات واسعة ورخيصة من الارض .

ان من اهم مزايا المناطق الصناعية هذه هي سهولة توفير الخدمات والبنى الارتكازية للمنشآت فيها ، ووقوعها على طرق رئيسة للمواصلات ، هذا فضلا عن امكانية اقامة روابط مختلفة بين المنشآت القائمة فيها . وفرت هذه المناطق ايضا صلة جيدة بين المنشآت فيها وبين المراكز الحضرية التي تمدها بالعمالة المطلوبة وتقوم بتصريف منتجاتها لانها في اغلب الاحيان قد اختيرت مواقعها مجاورة لهذه المدن . الا ان نجاحها لم يكن شاملا ، فهذه المناطق لم تنل مثل هذا النجاح في النجف مثلا لابتعادها نسبيا عن مركز المدينة وقلة

الخدمات فيها . ومع انها اجتذبت صناعات عديدة للاقامة فيها الا ان مراكز المدن ظلت ذات قوة جذب صناعي للعديد من الصناعات وخاصة الصغيرة التي يحتاج المستهلك لمنتجاتها بكثرة، حتى ان المنشآت الصناعية القائمة في هذه المناطق ظلت تشكل نسبة ضئيلة من اجمالي الصانع القائمة في المدينة واقليمها . وهذا يشير الى ضآلة دور هذه المناطق في عمليات التوطين والاتجاهات المكانية التي اتخذتها وان كان دورا هاما .

وعلى العموم فان اقامة مناطق صناعية في المدن الكبرى في الاقليم لم يكن بديلا عن اقامة المنشآت الصناعية في هذه المدن ، لذلك صار ضروريا تقويم هذا الاتجاه ليس باطاره الضيق باعتبار مساحة المنطقة الصناعية لوحدها ، انما من منظار اشمل باعتباره جزءا من عملية توطين موقعية في اجمالي مساحة المدينة واقليمها وليس بديلا عنها .

ان مدن الاقليم الكبيرة ، وبالتحديد مراكز المحافظات ضمت اكبر عدد من المنشآت الصناعية ، واشتملت على معظم فروع الصناعة التحويلية . وهي وان ضمت مناطق صناعية سبق الحديث عنها ، فان اغلب منشآتها تداخلت مع الانشطة الاخرى تحقيقا لوفورات اقتصادية وصناعية عديدة لذلك فان هذه المدن يمكن ان نعدها مراكز رئيسة للصناعة في الاقليم توفر كل منها امكانية معينة للنشاط الصناعي ولعمليات التوطن فيه ، وتأخذ عملية التوطين اتجاهات معينة في كل منها .

ان مراكز الحلة ، كربلاء ، النجف ، الديوانية والسماوة ضمت مابين ٥٠ ـ ٦٥٪ من مجموع سكان كل محافظة ، واقيم فيها ايضا مابين ٦٠ ـ ٨٥٪ من مجموع منشآتها الصناعية ، وعمل فيها مابين ٤٠ ـ ٨٠٪ من العاملين في قطاع الصناعة التحويلية . تركزت الغالبية العظمى لهذه المنشآت داخل حدود التصميم الاساسي للمراكز الحضرية وشملت معظم فروع الصناعة وخاصة الغذائية ، النسيجية ، الاثاث الخشبي والمعدني . اما الصناعات الملوثة الكبيرة مثل الانشائية وخاصة السمنت والطابوق فانها اقيمت خارج التصميم الاساسي لهذه المراكز وعلى بعد كاف عنها في الغالب . وظهرت في اقاليم هذه المراكز صناعات اخرى اتخذت من الارياف مواقع لها تخدمها او تفيد منه ، الا ان عدد منشآتها كان محدودا لم يزد عن ٣٪ من اجمالي منشآت كل مركز ، واتصفت بضآلة عدد العاملين فيها والذين لم تزد نسبتهم عن ١٪ من عمال كل مركز . شملت هذه مطاحن للحبوب ، مجارش للشلب ، مصانع للدبس والاعلاف الحيوانية .

وفيما عدا المراكز المشار اليها ظهرت في الاقليم مراكز صناعية من مرتبة ادنى ، ضمت عددا لايستهان به من المنشآت الصناعية ومن العاملين فيها ، وهي وان تقدمت بقية المراكز الادارية الاخرى في ذلك ، الا انها ظلت بعيدة عن منافسة مراكز المحافظات في عمليات التوطن الصناعي . وهذه هي كل من الحسينية والهندية في كربلاء ، الكوفة وابي صخير في النجف

والشافعية والشامية في القادسية . وتتباين هذه المدن في مبررات احتوائها على نشاط صناعي ملحوظ ، فناحية الحسينية اكتسبت مكانة لوقوعها عند بوابة كربلاء ومثلها ابو صخير عند مداخل النجف من جهة القادسية ، والشافعية عند مداخل الديوانية من جهة بابل والنجف ، في حين ان الهندية والكوفة والشامية اكتسبت اهميتها لضخامة عدد سكانها الذي يلي مراكز المحافظات . وبذلك فقد كانت قوة جذب كل من هذه المدن للنشاط الصناعي تفوق مثيلاتها في الاقليم . ويلاحظ ان المنشآت الصناعية في مدن المداخل قد تم توقيعها على طرق المواصلات الرئيسة دون ان تتداخل مع استعمالات الارض الاخرى فهي موجهة بطرق النقل وسهولتها ، اما المدن الاخرى فقد قامت معظم منشأتها داخل المركز الحضري متخللا استعمالات الارض المختلفة فهي موجهة نحو سوقها .

اما بالنسبة لانواع الصناعات فيها فلم يظهر اتجاه توطني محدد فيها فشملت معظم فروع الصناعات الاستهلاكية وبعض الصناعات الانشائية .

٧٠٣ . خلاصـــــة :

ان البداية الحقيقية للصناعة الحديثة في الاقليم جاءت بعد عام ١٩٥٨ ، متخلفة نسبيا عن مناطق اخرى في القطر ، ففي عام ١٩٥٩ تقرر لاول مرة اقامة مصانع كبيرة فيه وبطاقات انتاجية ضخمة ، كما تزايد بثبات عدد المصانع القائمة فيه وتنوعت بنيته الصناعية . اما ابرز اتجاهات وخصائص عمليات التوطن في الاقليم فقد كانت :

اولا : لم ينل الاقليم نصيبا من الاستثمار الصناعي للقطاع العام يتناسب وما يضمه من سكان ، فخلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ حصل الاقليم على ٥ر١٢٪ من هذه الاستثمارات فيما ضم خلالها ١٥٪ من سكان القطر . وخلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠ خصص للصناعة فيه ٦ر١٤٪ من هذه الاستثمارات وكان يضم ٨ر١٨٪ من السكان . اما قروض المصرف الصناعي فقد تراوح نصيب الاقليم من اقيامها مابين ٦ ـ ١٢٪ من اجمالي قروض المصرف في القطر عامة للفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٧٥ .

ثانيا : استحوذت الصناعة في الاقليم على النصيب الاكبر من اجمالي الاستثمارات في الاقليم ، فتراوحت مابين ٣٢ ـ ٥٥٪ من هذه الاستثمارات ، وهذا يشير الى ضآلة التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الاخرى في الاقليم مقارنة بعموم القطر ، مما يؤدي الى ضعف الهياكل الارتكازية للصناعة وقد تصبح معوقا امام عملية التنمية الصناعية فيه .

ثالثا : جاءت الصناعة متقدمة بقية القطاعات في مقدار الاستثمار فيها في محافظتي بابل وكربلاء ، فيما تقدم قطاع المباني في النجف والقادسية والنقل في المثنى .

رابعا : ظل نصيب الصناعة من التخصيصات متفاوتا بين خطة واخرى على صعيد الاقليم او المحافظات .

خامسا : تجاوز معيار السكان في الاستثمارات الصناعية ، فمقاديرها تجاوزت نسبة السكان في بابل بنسبة ٦ر٧٪ وفي كربلاء بنسبة ١ر٣٪ وتخلفت عنها بنسبة ٤ر١٪ في النجف وبنسبة ٣ر٨٪ في القادسية وبنسبة ١ر١٪ في المثنى .

سادسا : لم يكن تأثير عمليات الاستثمار الصناعي على عمليات التوطن الصناعي في الاقليم متماثلا خلال الزمن ، لظهور عوامل تأثير اخرى ، كان لها احيانا تأثير فاق تأثير عامل الاستثمار . فما بين عامي ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ انفق على الصناعة في الاقليم حوالي ٥ر١٢٪ من اجمالي الاستثمار الصناعي في القطر ، الا ان قيمة الانتاج الصناعي في الاقليم عام ١٩٧٦ كانت تمثل ٥ر١١٪ من اجمالي القطر ، ومثلها من فائض القيمة فيه ، وتراجعت نسبة العمالة الصناعية في الاقليم الى ١ر١٤٪ من اجمالي القطر بعد ان كانت ٧ر١٤٪ عام ١٩٧١ . وللفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ خصص لصناعة الاقليم ٦ر١١٪ من

هذه الاستثمارات فاسهمت صناعته عام ١٩٨٨ بحوالي ٥ر٩٪ من قيمة الانتاج الصناعي في القطر و ٦ر٨٪ من القيمة الضافة ، وعمل في صانعة ٧ر١١٪ من العاملين . اما مابين ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ وبعد ان حصل الاقليم على ١ر٢٢٪ من الاستثمارات الصناعية ، فقد اسهمت صناعته بتحقيق ٩ر٢٤٪ من قيمة الانتاج و ٨ر٢٦٪ من القيمة الضافة وعمل في صانعه ٤ر٢١٪ من العاملين عام ١٩٩٣ . وبهذا فان عوائد الاستثمار الصناعي في الاقليم كانت تقل عن ماتلقاه الاقليم منها ويختلف المعايير عدا الفترة الاخيرة التي تحقق فيها انجاز كبير للصناعة من الاقليم .

سابعا : وفي التباين المكاني وكاجمالي للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠ حققت جميع المحافظات نتائج جيدة في عمليات التوطن الصناعي عند مقارنتها بما حصلت عليه كل منها من مقاد يـر للاستثمار الصناعي ، فقد كان نصيب بابل ٤ر٦٪ من الاستثمارات وكان انتاجها عام ١٩٩٣ حوالي ٧٪ من قيمة الانتاج الصناعي ، ٤ر١٠٪ من القيمة الضافة فيما عمل في صانعهـا ٨ر٨٪ من العاملين . وفي كربلاء كانت النسب كما يلي ٧ر٢٪ للاستثمار ، ٣ر٢٠ ، ٩٠ر٢ ، ١ر٢٪ لمعايير الصناعة على التوالي .

النجف : ٦ر٢ ، ٨ر٨٠ ، ٤٠ر١٥ ، ٣٠ر٥ ٪ .

القادسية : ٥ر١ ، ٣٠ر٣ ، ١٠ر٢ ، ٨٠ر٣٪ .

المثنى : ٤ر١ ، ٧ر٢ ، ٣٠ر٢ ، ١٠ر١ ٪ .

ثامنا : ولما تحقق في مجال النمو الصناعي يمكن تمييز اربعة فترات تحمل كلا منها خصائص معينة وكما يأتي :

الفترة الاولى : من عام ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ وفيها تخلفت الصناعة في الاقليم عن حالـة الصناعة بعموم القطر وان حققت بعض التقدم ، حصل ذلك لتخلف صناعة الاقليم عـن الاستجابة السريعة لحالة التحسن الاقتصادي التي مر بها القطر بعد التأميم ثـم نجاحه .

الفترة الثانية من ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ : وفيها تقدمت الصناعة في الاقليم وحققت نجاحات هامة لان مؤثرات الحرب السلبية على الصناعة في عموم القطر كانت اكثر وقعا مما هـي الحال بالنسبة للصناعة في الاقليم .

الفترة الثالثة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨ : وتعتبر فترة انكماش صناعي جديدة في الاقليم لعدم توفر مواد اولية كافية للمصانع القائمة ولتطبيق اعادة هيكلة القطاع الصناعي .

الفترة الرابعة من ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣ : وهي فترة انتعاش صناعي في الاقليم مقارنة بحالة الصناعة في عموم القطر .

تاسعا : برزت في تطور عدد المصانع وعدد العاملين فيها كل من بابل والقادسية ، وفي اجور العاملين كل من القادسية والنجف ، وفي قيمة الانتاج تقدمت كل من النجف والقادسية ، وتزايدت مستلزمات الانتاج في كل المحافظات ، فيما حققت النجف بشكل خاص تقدما واضحا في القيمة المضافة . كل ذلك كان خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ .

عاشرا : اتخذت سياسات التوطن الصناعي في الاقليم اتجاهات مكانية عديدة ، كان ابرزها اقامة مجمع الاسكندرية الصناعي المتخصص بالصناعات الهندسية ، والمناطق الصناعية غير المتخصصة بجوار المدن الرئيسة في الاقليم . الا انها جميعا لم تمثل سياسة متكاملة مبنية على اسس تخطيطية شاملة ، بدليل عجز النمط الاول عن اجتذاب مزيد من الصناعات نحوه ، او اقامة روابط صناعية خارجية ، في حين ان النمط الثاني لم يضم في معظم المحافظات سوى نسبة محدودة من النشاط الصناعي في المدينة المجاورة واقليمها .

الفصل الرابع

واقع وانماط توطن الصناعات التحويلية

في اقليم الفرات الاوسط للفترة ٨٢ - ١٩٩٢م

تعد الصناعة التحويلية النشاط الاكثر اهمية من بين الانشطة الصناعية الاخرى لدورها فـــي التأثير ايجابيا في تطور تلك الانشطة وفي البنية الاقتصادية للاقليم عامة ، لذلك تركز هذا الفصل على تناول الاتجاهات المكانية لتوطين انشطتها وانماطها التي تعتبر محصلة تلك الاتجاهـــات . والتعرف على واقع الصناعة التحويلية في الاقليم وتوزيعها الجغرافي بين اقاليمه الثانوية يمكن بلوغه مكتفين ببيانات عام او بضعة اعوام عنها ، الا اننا عندما نستهدف الخروج بتحديد الاتجاهات العامة لتطورها وتباينها المكاني صار لزاما تحليل بيانات عنها لفترة زمنية كافية حددها الفصـــل بالفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ ، وهي اقصى ماتمكن الباحث من توفير معلومات متكاملة لها عن الاقليم .

ان عمليات التوطن الصناعي الاقليمية المختلفة ، وبسبب تباين الخصائص الجغرافيـــــة للاقاليم ، فانها تفضي في النهاية الى بناء انماط توطنيه تتباين بين اقليم لاخر ، منسجمة فـــي الغالب مع خصائص البيئة الجغرافية في تلك الاقاليم . ان ملكية وسائل الانتاج الصناعي ، حجوم المنشآت الصناعية ، البنية الصناعية ، الصناعات المتوطنة ، المواقع الصناعية في الاقليم ، تتبايـــن جميعها مكانيا في خصائصها ، وفي تركيبها ، وفي اتجاهات تغيرها ، بل وفي قدرتها علـــى التطور من وقت لاخر ، لذلك فان من الاهمية بمكان تناول هذه الانماط بتفصيل واف بما يضمـــن التعرف على كيفية بنائها والعوامل الاساسية المؤثرة في ذلك البناء وفي تباينها المكاني . وهـــذا ماسعى الفصل لابرازه باستخدام معايير الصناعة الستة ذاتها ، والتي امكن جمع بيانات لهـــا عن الاقليم عامة ومحافظاته واجمالي القطر .

والمقارنة بين الاقليم عامة واقاليمه الثانوية وعموم القطر ، وبالاعتماد على معايير الصناعـــة لوحدها لم يكن كافيا للخروج باستنتاجات دقيقة ، لان من محافظات الاقليم الكبيرة والصغيـــــرة في مساحاتها وعدد سكانها ، ولان المساحة قد لاتكون عنصرا اساسيا الا بقدر مايمكن ان توفـــره من ثروات وامكانات للسكان وانشطتهم ، لذا كان اقران حجم النشاط الصناعي وخصائصه وانماطـــه بعدد السكان عونا في توفير فهم افضل للتباينات المكانية للصناعة في الاقليم قيد الدراسة .

٢٠٤ ٠ واقع وخصائص الصناعة التحويليـــة في الاقليم :

قد يكون من الصعب تحديد حجم النشاط الصناعي المناسب لكل اقليم ، الا ان اقـران هذا الحجم مع نسبة مايضمه الاقليم من سكان ولمدة سنوات يمكن ان يكون مفيـدا في اعطاء صـورة واضحة عن واقع الصناعة في الاقليم ٠ وان مما يعـزز ذلك هو ان تتم المقارنة باعتماد عدة معاييـــر للصناعة ٠ فقد يكون النشاط القائم صغيرا في اعداد منشآته لكنه كبيرا في عدد العاملين فيهـــا او مقدار انتاجهم ٠ وفي كل الاحوال يعتبر احتواء الاقليم على نشاط صناعي فاعل عامل ايجابـــي يسهم بقدر او اخر بتحسين احوال سكانه ٠

ضم اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٨٢ مايزيد على (٤) الاف منشأة صناعية ، مثلت حوالي ١٧٪ من اجمالي المنشآت المماثلة في القطر ٠ وفرت هذه (٣٢) الف فرصة عمل اى حوالي ١٤٪ من اجمالي العاملين في قطاع الصناعة التحويلية في القطر ، وقد حصل هؤلاء على ١ر١٤٪ مـن اجور العاملين (لاحظ الجدول رقم ٣٧) ٠ وهذا يشير الى تفوق محدود في حصة الاقليم من عدد المنشآت وتراجع مماثل في عدد العاملين مقارنة بما كان يضمه الاقليم من السكان بلغـــت نسبتهم ٢ر١٥٪ من سكان القطر هذا العام ٠ والتخلف المشار اليه جاء بسبب صغر حجوم صانـع الاقليم مقارنة بالمعدل القومي لها ٠

والجدول يشير الى المكانة الجيدة للصناعة التحويلية بمعايير الانتاج ، فقد اسهمـــت صانعه بحوالي ١٦ر٩٪ من قيمة الانتاج واحتاجت لذلك ١٥ر٤٪ من مستلزماته واضافـت ١٩ر٤٪ من القيمة المضافة المتحققة على مستوى القطر ، وبذلك حقق الاقليم تفوقا في معايير الانتـــاج مقارنة بنسبة ساكنيه والعمالة في هذا القطاع فيه ٠

وفي عام ١٩٨٨ ازدادت نسبة مايضمه الاقليم من اجمالي سكان القطر بشكل ملحوظ حيـث وصلت الى ١٨ر٨٪ منهم (١) ٠ وفي نفس الوقت ازداد نصيب الاقليم من الصانع من ١٧ ــ ١٨٪ خلال نفس الفترة ، لكن نسبة العاملين فيه قد تراجعت كثيرا ، فوصلت الى ١٠ر٨٪ بعـــد ان كانت ١٤٪ ٠ ان تحسن نصيب الاقليم من عدد الصانع وتراجع نسبة العاملين يعود الى ماسبقـت الاشارة له عن اثار العدوان الايراني على العراق المتباينة على صناعة القطر والاقليم ، والـــى تصحيح هيكل العمالة في القطر ، فقد كثير من العاملين مواقعهم في القطاع الصناعي ، وعلى اثـر

---

(١) فضلا عن الزيادة الطبيعية للسكان ، فان ارتفاع هذه النسبة يعود في احد اسبابـــه الى الغاء محافظة بغداد والحاق قضاء المحمودية بوحداته الادارية الى محافظة بابل ، الا انه اعيد لاحقا الى بغداد مرة اخرى ٠

جدول رقم (٣٧)

واقع الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط
والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ (١٠٠٠ دينار)

	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢						
الاقليم (١)	٤٠٣٠	٣١٥٣٥	٤٦٦٦٥	٣٦٤٥٦٢	٢٢٠٨٧٠	١٦١٦٩٢
القطر (٢)	٢٣٦٢٧	٢٢٣٦٢٣	٣٢١٥٦٠	٢١٥٣٤٦٦	١٣٢٠٠٠٤	٨٣٣٤٦٢
١٩٨٨ (٣)						
الاقليم	٤١١٢	٢٥٧٣٨	٣٩٣٨٢	٣٧١٨٤٦	١٩٧٣٢٣	١٧٤٥٢٣
القطر	٢٢٦٤١	٢٣٨٣٣٦	٣٤٩١٣٠	٤١١٣٩٨٨	١٩١١٥٩٩	٢٢٠٢٣٨٩
١٩٩٣ (٣)						
الاقليم	٤١٠٨	٣٤٥٩٨	٢٥٨٦٥٩	٣٤١١٨٠٢	٢٤٣٥٢٩٦	٩٧٦٥٠٦
القطر	١٤٩٧٥	١٧٤٣٤٣	١٥٩٣٣٠٣	١٨٣٢٨٧٥٨	١١١٨٥٤٩٤	٧١٤٣٢٦٤

المصادر :
(١) الجدول رقم ٣٨ .
(٢) الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٣ ،عدة جداول .
(٣) اعدها الباحث اعتمادا على دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

ذلك تراجعت اجورهم الى ٣ر١١٪ وقيمة الانتاج الى ٩٪ ، وحصل تراجع محدود في مستلزمات الانتاج فوصل الى ٣ر١٠٪ ، وبذلك تدنت القيمة المضافة الى اقل من نصف ماكانت عليه عام ١٩٨٢ ، فوصل اسهام صانع الاقليم منها الى ٩ر٧٪ فقط من اجمالي القطر وذلك بسبب تدني الانتاج مع بقاء كلفه عالية نسبيا لما مر من الاسباب .

وفي عام ١٩٩٣ وفي ظل ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على القطر ،اغلقت صانع عديدة ابوابها وعملت الاخرى بطاقات انتاجية محدودة . ومع هذا فقد حافظت الصانع في الاقليم على اعدادها العاملة السابقة تقريبا ،في حين ان مايزيد على (٨) الاف منشأة صناعية توقفت عن الانتاج في عموم القطر ، ولذلك فقد ازدادت حصة الاقليم منها الى اكثر من ربع صانع القطر ، وارتفعت ايضا نسبة العاملين الى ٨ر١٩٪ ، وتبعا لذلك ارتفع نصيبهم من

الاجور والمزايا الى ٢ر١٦٪ ، وبهذا حقق الاقليم تحسنا كبيرا في حصته من الصانع العاملة والعاملين فيها مقارنة بنسبة سكانه التي بلغت عام ١٩٩٣ حوالي ٣ر١٩٪ من اجمالي سكان القطر .

وحصل تحسن مماثل ايضا في معايير الانتاج ، فارتفع نصيبه من قيمة الانتاج الى ٦ر١٨٪ ومن القيمة الضافة الى ٧ر١٣٪ ، فاقترب اسهام الاقليم بالانتاج من حيث قيمته مع نسبة مايضمه من سكان ، لكن نصيبه من فائض القيمة ظل متخلفا بسبب ضخامة مستلزمات الانتاج التي تطلبها استمرار العمليات الانتاجية في ظروف توقف توريد المواد الاولية والادوات الاحتياطية ، حتى ان هذه المستلزمات بلغت نسبتها ٢٢٪ من تلك المماثلة في عموم القطر .

اما لاجمالي الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ فيلاحظ من الشكل رقم (٧) ان الاقليم عزز نصيبه بوضوح من عدد الصانع والعاملين فيها ، وكان نجاحه محدودا في كل من الاجور وقيمة الانتاج ، كما يلاحظ ارتفاع كلف الانتاج السلعية بدرجة ملحوظة للسبب آنف الذكر ، لكل ذلك فقد خسر الاقليم نسبة مهمة من نصيبه من فائض القيمة .

ومن ذلك نستنتج مايلي :

اولا : ان قدرة الصناعات التحويلية القائمة في الاقليم على مواجهة الظروف والحالات السلبية افضل مما هي الحال بالنسبة لعموم صانع القطر وخاصة الصانع الصغيرة منها .

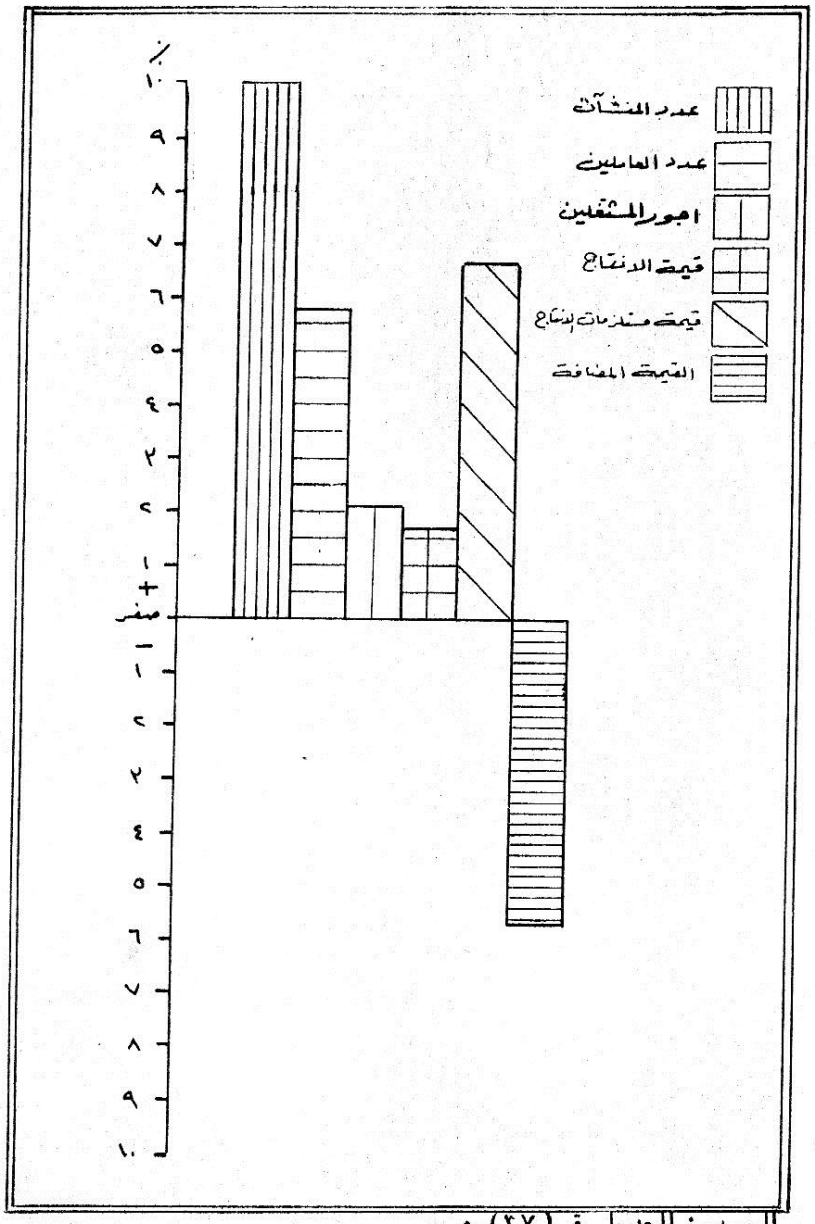
ثانيا : تتوفر في الاقليم فرصة سانحة لزيادة عدد المنشآت الصناعية الصغيرة التي يعمل بها عدد محدود من العاملين والتي قد تدار غالبا من قبل مالكيها الافراد .

ثالثا : تتيسر في الاقليم امكانية ولو محدودة للاستعاضة عن المواد الاولية المستوردة باخرى محلية ، بدليل استمرار صانع الاقليم عاملة مع توقف اخرى عديدة في القطر .

رابعا : ان التراجع الكبير في القيمة الضافة التي حققتها الصناعة التحويلية في الاقليم يمكن ان يكون مرحليا ، بتجاوز ظروف الحصار او تطوير بدائل محلية كافية ، للمواد الاولية المستوردة .

الشكل رقم (٧)

اتجاهات تغير اهمية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط من اجمالي القطر بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٩٣



المصدر : الجدول رقم (٢٧) .

٤ ٣٠ ٠ الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعة التحويلية :

في عام ١٩٨٢ تقدمت كل من النجف وبابل وكربلاء فيما تضمه من المنشآت الصناعية ، فضمت النجف ٨ر٢٦٪ من صانع الاقليم ، بابل ٢ر٢٥٪ ، وكربلاء ٣ر٢١٪ ، فيما كان نصيب القادسية ٤ر١٥٪ والمثنى ٣ر١١٪ ٠ الا ان نسبة العاملين فيها قد اخذت ترتيبا اخر ، فعمل في صانع بابل ٥ر٤١٪ من العاملين في الاقليم ، القادسية ٣ر١٩٪ ، كربلاء ٧ر١٨٪ ، النجف ٤ر١١ والمثنى ٢ر٩٪ ٠ وقد نال هؤلاء العاملين اجورا اتخذت ذات الترتيب لهم مع اختلاف محدود في نسبها ، فكان نصب عمال بابل ٥ر٥٢٪ من الاجور ، القادسية ٢ر١٧٪ ، كربلاء ٨ر١٣٪ ، المثنى ٨ر٩٪ والنجف ٧ر٦٪ ، وبذلك تقدم عمال بابل في الاجور على حساب عمال كربلاء ، النجف والقادسية ٠ وقد يعود ذلك الى عدم احتساب اجور لمن يعمل في ورشته الصناعية ، فيستلم بدلا من الاجور فائض القيمة ، فيما تزداد مقادير الاجور الممنوحة في المحافظات التي يمتلك القطاع العام معظم المنشآت الصناعية فيها ٠

اما عند مقارنة هذا التوزيع مع ماتضمه كل محافظة من سكان هذا العام حيث كان في بابل ٨ر٣١٪ من سكان الاقليم ، كربلاء ٣ر١٤٪ ، النجف ٥ر٢٠٪ ، القادسية ٢ر٢٢٪ ، المثنى ٢ر١١٪ ، يتضح ان كربلاء والنجف قد تقدمتا باعتبار عدد المؤسسات ، فيما تقدمت بابل وكربلاء باعتبار عدد العاملين ، فيما تقدمت بابل لوحدها باعتبار الاجور ٠

وباعتبار معايير الانتاج يلاحظ من الجدول رقم (٣٨) ان صانع بابل انتجت ٦ر٥٠٪ من قيمة الانتاج ، وكربلاء ٨ر١٨٪ ، النجف ٧ر١١٪ ، القادسية ٦ر١٠٪ واخيرا المثنى ٣ر٨٪ ٠ وفي القيمة الضافة جاءت بابل في المقدمة ايضا فاسهمت صانعها بحوالي ٨ر٥٣٪ من القيمة الضافة التي حققتها الصناعة التحويلية في الاقليم ، كربلاء ٨ر١٤٪ ، النجف ١ر٨٪ ، القادسية ٨ر١٢٪ ، المثنى ٤ر١٠٪ ٠ فتقدمت بذلك صانع بابل والقادسية والمثنى وتخلفت صانع كربلاء والنجف ، وذلك بسبب ارتفاع مستلزمات الانتاج في هاتين المحافظتين ٠ وعند المقارنة مع عدد السكان في كل محافظة يظهر تقدم واضح لبابل ومحدود لكربلاء ، فيما تخلفت بقية المحافظات ٠ وبهذا كان نصيب بابل كبيرا من اجمالي الصناعة التحويلية وسختلف المعايير جاءت بعدها كربلاء وبنصيب جيد باعتبارات معايير الصناعة او بالمقارنة مع السكان فيها ٠

وفي عام ١٩٨٨ تقدمت كل من النجف والقادسية في عدد المنشآت الصناعية ، فارتفع نصيب الاولى منها من ٨ر٢٦ ـ ٢ر٢٧٪ ، الثانية من ٤ر١٥ ـ ٤ر٢١٪ ، فيما تراجع نصيب المحافظات الاخرى ، فوصل في بابل الى ٩ر٢٢٪ ، كربلاء ٥ر١٧ ، المثنى ١١٪ ٠ ان التقدم

التوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في محافظات اقليم الفرات الاوسط للسنـــــــــوات
١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

	منشـــــآت	عاملـيـــن	اجـــور	انتـــــاج	مستلزمـــات	قيمة مضافة
١٩٨٢	(١)	(١)	(٢)	(٢)	(٢)	
بابل	١٠١٤	١٣٠٩١	٢٤٤٨٨	١٨٤٤٢٢	٩٧٣٨٤	٨٧٠٣٨
كربلاء	٨٥٨	٥٨٨٢	٦٤٥٠	٦٨٤٥٩١	٤٤٥٠٧	٢٣٩٥٢
النجف	١٠٨١	٣٥٨٥	٣١٣٥	٤٢٦٦٩	٢٩٥٨٩	١٣٠٨٠
القادسية	٦٢٠	٦٠٨٢	٨٠٢٢	٣٨٦٥٧	١٧٩٢٣	٢٠٧٣٤
المثنى	٤٥٧	٢٨٩٥	٤٥٧٠	٣٠٣٥٥	١٣٤٦٧	١٦٨٨٨
١٩٨٨ (٣)						
بابل	٩٤١	٨٧٢٣	١٤٣٢٤	١١٦٠٨٠	٥٠٣٦٥	٦٥٧١٥
كربلاء	٧٢١	٦٩٥١	١١١٤٥	٩٨٨٥١	٥٥٢٠٠	٤٣٦٥١
النجف	١١٢٠	٣٦٦٨	٤٧٨٧	٥٧٠٩٤	٣٥٨٤١	٢١٢٥٣
القادسية	٨٧٨	٣٨٦٣	٥١١٦	٦٠٢٥٠	٣٠١٤٣	٣٠١٠٧
المثنى	٤٥٩	٢٥٣٣	٤٠١٠	٣٩٥٧١	٢٥٧٧٤	١٣٧٩٧
١٩٩٣ (٣)						
بابل	١٦٨٨	١٥٤٢٥	١١٢٣٢٢	١١٥٢٤٤٤	٩٦٣٧٤٧	١٨٨٦٩٧
كربلاء	٤٤٠	٤٣٤٤	٣٠٧٢٤	٥٩٦٤١٦	٤٠٤٢٢٨	١٩٢١٨٨
النجف	١١١٤	٦٢٢٣	٤٧٤٧٤	٨٨٣٤٩١	٤٤٠٧٨٠	٤٤٢٦٣٩
القادسية	٩٠٦	٧٠٤٧	٥٠٠٥٦	٥٤٠٠٥٠	٤٤٤٨٥٦	٩٥١٥٩
المثنى	٣٦٠	١٥٥٩	١٨٠٨٣	٢٣٩٥٠٨	١٨١٦٨٥	٥٧٨٢٣

المصـــادر :

(١) دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، دراسة رقم ٣١٦ ، آب ١٩٨٦ ، (غير منشورة) .

(٢) دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٣٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ ، (عدة جداول) .

(٣) اعدها الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

الحقيقي حصل في القادسية لوحدها ، فالنجف فقدت (٦١) مصنعا من مصانعها العاملة بين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨ ، الا ان القادسية اضافت (٢٥٨) مصنعا عاملا خلال هذه الفترة . وبالنسبة لعدد العاملين جاءت بابل في المقدمة بنصيب ٣٣٫٩٪ ، وكربلاء ثانية وبنسبة ٢٧٪ القادسية ١٥٪ ، النجف ١٤٫٣٪ ، المثنى ٩٫٨٪ . وفي اجورهم جاء الترتيب متماثلا حيث تقدمت بابل وبنصيب ٣٦٫٤٪ ، كربلاء ٢٨٫٣٪ ، القادسية ١٣٪ ، النجف ١٢٫٢٪ ، المثنى ١٠٫٢٪ .

وبذلك تراجع نصيب بابل والقادسية من العاملين وتقدمت كربلاء والنجف والمثنى ، وعند مقارنة هذا التوزيع مع السكان حيث ضمت بابل في هذا العام ٣٦٫٥٪ من سكان الاقليم ، كربلاء ١٥٫٧٪ ، النجف ١٩٫٢٪ ، القادسية ١٨٫٢٪ ، المثنى ١٠٫٤ ٪ يتضح ان كربلاء حي الوحيدة التي كانت متفوقة في عمالتها الصناعية مقارنة بعدد سكانها ، فيما كانت جميع محافظات الاقليم الاخرى متخلفة بهما . ان فقدان الاقليم حوالي (٥٨٠٠) فرصة عمل في هذا العام مقارنة بعام ١٩٨٢ ، كان وراء هذا التراجع .

وبالنسبة لمعايير الانتاج يلاحظ ان نصيب بابل تراجع من ٥٠٫٦ ـ ٣١٫٢٪ مما سمح بتقدم المحافظات الاخرى ، فاسهمت كربلاء بحوالي ٢٦٫٦٪ ، النجف ١٥٫٤٪ ، القادسية ١٦٫٢٪ المثنى ١٠٫٦٪ . وفي القيمة المضافة حصل مايماثل ذلك ، فتراجع نصيب بابل الى ٣٧٫٧ ٪ ، وارتفع اسهام كربلاء الى ٢٥٪ ، النجف الى ١٢٫٢٪ ، القادسية الى ١٧٫٣٪ ، الا ان المثنى قد تراجع اسهامها من ١٠٫٤٪ الى ٧٫٩٪ . ويعود التراجع في بابل الى فقدان صناعاتها (٤٣٦٨) عاملا وهو مايمثل ٣٣٪ من العمالة في هذا القطاع عام ١٩٨٢ ، هذا اضافة الى ان صانعها عملت بطاقات انتاجية محدودة لاعتمادها في توفير مدخلاتها على الاستيراد الخارجي ، فيما كان الاقتصاد الوطني يعاني من صعوبات اقتصادية بسبب الحرب الطويلة مع ايران . اما صانع المثنى فقد كانت مستلزمات انتاجها مرتفعة هذا العام ، حيث ارتفع نصيب المحافظة فيها من ٦٫١٪ في العام الاول الى ١٣٫١٪ في الثاني . اما عند المقارنة مع نسب السكان يتضح تقدم كربلاء بجميع معايير الانتاج ، فيما تخلفت محافظات النجف ، القادسية ، والمثنى ، اما بابل فقد تخلفت في قيمة الانتاج وحققت بعض التفوق في القيمة المضافة .

وفي عام ١٩٩٣ حصل تقدم باعتبار عدد المنشآت الصناعية في بابل والقادسية وتراجع في كربلاء والمثنى ، فيما حافظت النجف على نصيبها تقريبا . ويأتي التراجع به بالدرجة الاولى الى اضرار العدوان الثلاثيني على القطر واستهدافه في الاقليم صانع كربلاء والمثنى ،

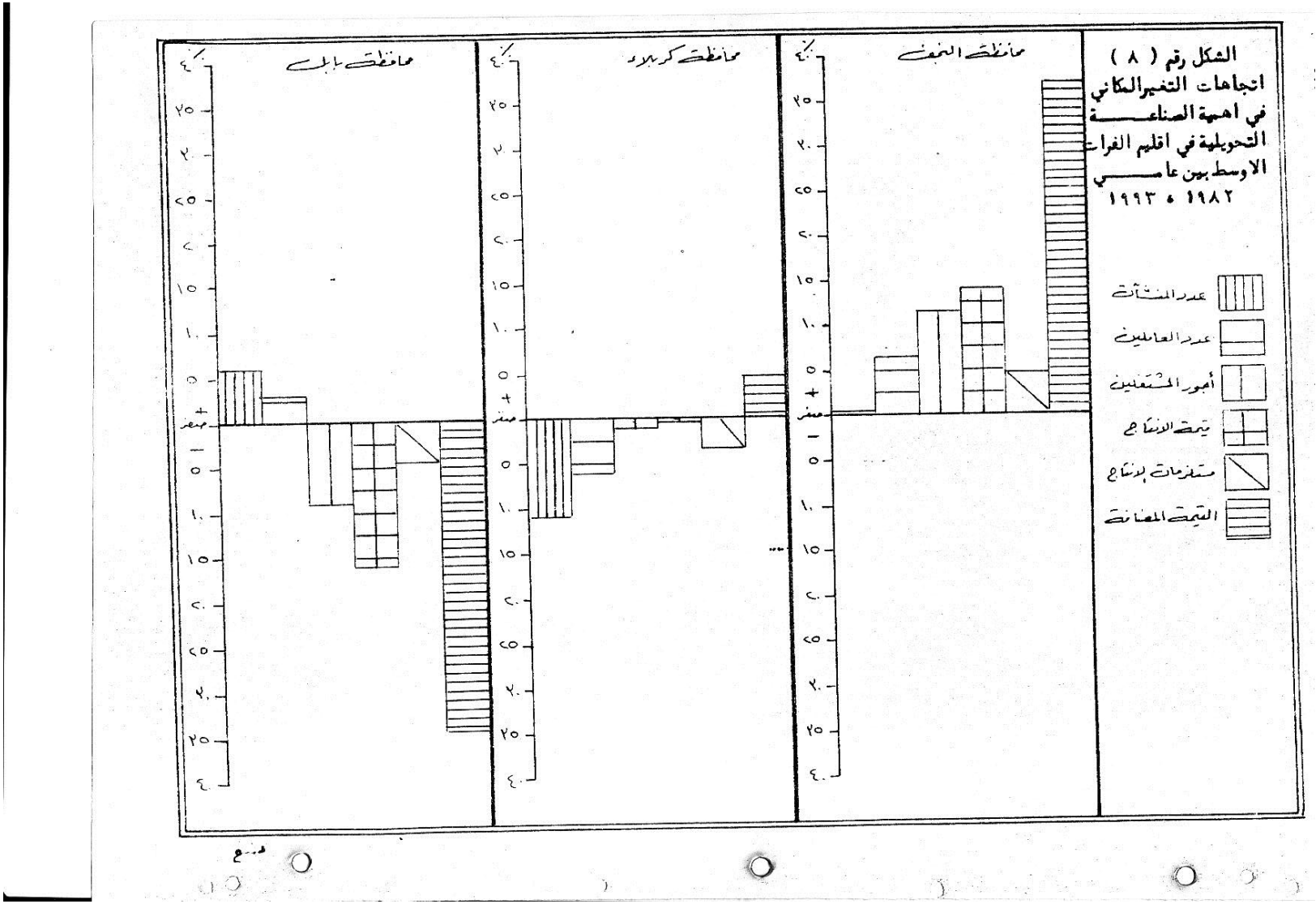
والى توقف منشآت صناعية اخرى لعدم توفر مواد ها الاولية محليا . وبهذا فقد اصبح نصيب بابل من هذه المنشآت ٣١٫٤ ٪ ، كربلاء ١٠٫٧ ٪ ، النجف ٢٧٫١ ٪ ، القادسية ٢٢٫١ ٪ ، المثنى ٨٫٨ ٪ . وباعتبار عدد العاملين حصل تقدم مماثل في بابل والقادسية والنجف ، فاصبحت صانعيها تضم في الاولى ٤٤٫٦ ٪ من اجمالي العاملين في الاقليم ، الثانية ٢٠٫٤ ٪ ، الثالثة ١٨ ٪ . وحصل تراجع في كربلاء حتى تدنى نصيبها الى ١٢٫٦ ٪ ، وفي المثنى وصل الى ٤٫٥ ٪ . وباعتبار اجور العاملين حصل مثيل لهذا التوزيع ايضا ، فحصل عمال بابل على ٤٣٫٤ ٪ من اجمالي الاجور ، كربلاء ١١٫٨ ٪ ، النجف ١٨٫٤ ٪ ، القادسية ١٩٫٤ ٪ ، المثنى ٧٪ . وفي هذه المعايير تقدمت القادسية بمعيارى عدد المنشآت والعاملين على ماتضمه من سكان والذين بلغت نسبتهم في المحافظة ١٧٪ من سكان الاقليم هذا العام ، وبابل التي ضمت ٣٦ ٪ منهم تخلفت بعدد المنشآت وتقدمت في العاملين ، كربلاء وضمت ١٧ ٪ منهم تخلفت في المعيارين ، النجف وضمت ٢٠ ٪ منهم تخلفت في المعيارين ايضا ، وكذلك تخلفت المثنى التي ضمت ١٠ ٪ من سكان الاقليم عام ١٩٩٣ .

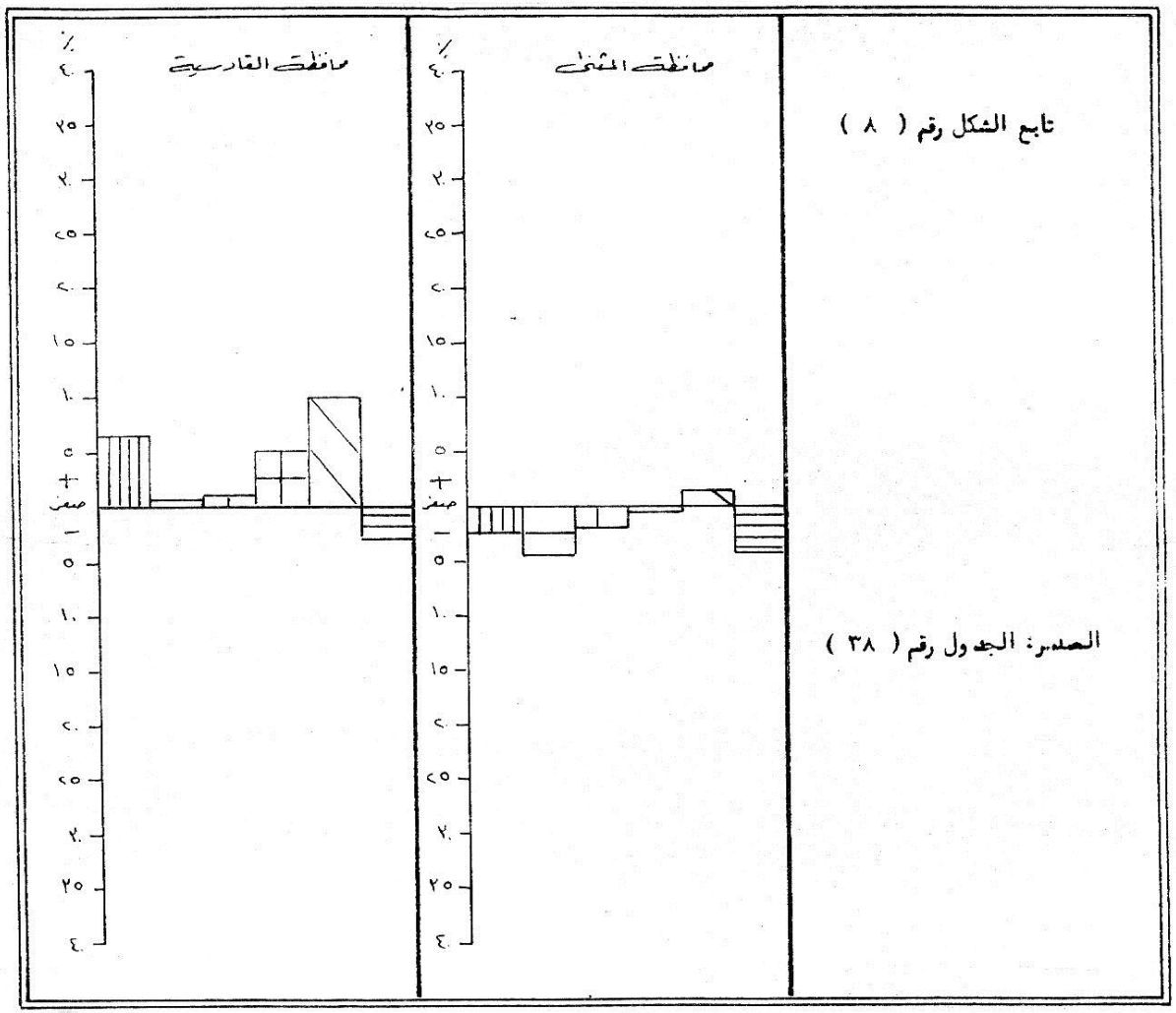
اما في معايير الانتاج فقد حققت صانع بابل تقدما محدودا في قيمة الانتاج ، فوصل اسهامها الى ٣٣٫٨ ٪ ، وتراجع اسهامها من فائض القيمة الى ١٩٫٣ ٪ بعد ان ارتفعت مستلزمات الانتاج من ٢٥٫٥ ـ ٣٩٫٦ ٪ . وتراجعت كربلاء في المعيارين ، فتدنى اسهامها من قيمة الانتاج الى ١٧٫٥ ٪ والقيمة المضافة الى ١٩٫٧ ٪ . وحققت النجف تقدما جيدا في الاول فوصل اسهامها الى ٢٥٫٩ ٪ ، ومتازا في الثاني فوصل الى ٤٥٫٣ ٪ . وتراجعت القادسية في كلا المعيارين فوصل اسهامها الى ١٥٫٨ ٪ في الاول و ٩٫٧ ٪ في الثاني ، وحصل مايماثل ذلك في المثنى التي تراجع نصيبها من الاول الى ٧٪ والثاني ٥٫٩ ٪ .

وبهذا انفردت صانع النجف بتحقيق تقدم حقيقي في هذا العام مقارنة بمحافظات الاقليم الاخرى . ويلاحظ ايضا ان صانع كربلاء حققت نجاحا تمثل في انخفاض نصيبها بوضوح من مستلزمات الانتاج مقارنة بعام ١٩٨٨ ، ومع نصيبها من الانتاج عام ١٩٩٣ .

وعند مقارنة ماتحقق باعتبارات الانتاج مع السكان في هذه المحافظات يلاحظ تخلف بابل والقادسية والمثنى ، فيما نجحت صانع النجف من تحقيق تقدم واضح ، فيما تحقق تقدم ولكن بدرجة ادنى في كربلاء .

اما في اجمالي ماتحقق من تغير مكاني بين محافظات الاقليم في نصيب كل منها مابين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ فيلاحظ من الشكل رقم (٨) ، ان افضل انجازات تحققت في النجف ،


الشكل رقم (٨)
اتجاهات التغير المكاني
في اهمية الصناعة
التحويلية في اقليم الفرات
الاوسط بين عامي
١٩٨٢ و ١٩٩٣
عدد المنشآت
عدد العاملين
أجور المشتغلين
قيمة الانتاج
مستلزمات الانتاج
القيمة المضافة
محافظة بابل
محافظة كربلاء
محافظة النجف
مليون دينار
صفر



تابع الشكل رقم (٨)

المصدر: الجدول رقم (٣٨)

حيث عززت الصناعات فيها اسهامها في كافة الاعتبارات وخاصة في القيمة المضافة . وحققت القادسية ايضا تقدما ملموسا في نصيبها من الصناعة التحويلية وفي معايير عدد المنشآت والعاملين فيها ، الاجور ، وقيمة الانتاج ، الا ان ارتفاع مستلزمات الانتاج فيها ادى الى تراجع نصيبها من القيمة المضافة . اما بابل فقد عززت موقعها بمعياري عدد المنشآت والعاملين فيها ، وكربلاء في القيمة المضافة ، فيما تراجع نصيب المثنى في كافة الاعتبارات عدا مستلزمات الانتاج التي اتصفت فيها بالارتفاع عام ١٩٩٣ مقارنة بحالها عام ١٩٨٢ (١) .

---

(١) ان هذه الحصيلة من التغيرات في حالة الصناعة التحويلية في الاقليم ومحافظاته ، لم تتماثل في كافة المنشآت الصناعية وفروع الصناعة التحويلية وجهات ملكيتها ، لذلك فان الخصائص العامة التي حددها المبحث سيتعزز تخصيصها في المباحث اللاحقة .

٤٠٤ . ملكية وسائل الانتاج الصناعي :

قامت الصناعات اولا في الاقليم معتمدة على رؤوس اموال محلية خاصة ، رغم ضآلة هذه الاموال . ثم جاء دور المصرف الصناعي عام ١٩٤٧ ليسهم في البناء الصناعي عن طريق الاقراض او المساهمة رغم محدودية هذا الاسهام مرة اخرى . اما القطاع العام (الاشتراكي) فقد دخل بقوة ميدان الانتاج الصناعي بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . فقد تم تبني اتجاه محدد في الملكية هو اعطاء القطاع العام الدور الاكبر في البناء الاقتصادي والصناعي منه على وجه الخصوص . اخذ هذا القطاع على عاتقه مهمة بناء مشاريع صناعية كبيرة في طاقاتها واعداد العاملين فيها ، لذلك ظلت منشآته قليلة في اعدادها مقارنة بمثيلاتها المملوكة للقطاع الخاص .

وبسبب تباين اهداف وسياسات كل من القطاعين ، فان كلا منهما كان يختار مواقع واقاليم معينة لمنشآته الصناعية تحقق له كل او اغلب الاهداف التي يسعى لتحقيقها . فالقطاع الخاص يهدف الى تحقيق اقصى قدر من الربحية الاقتصادية ولذلك يختار المواقع التي يرى انها تحقق له مثل هذا الهدف ، فتركزت معظم الانشطة الصناعية التحويلية له في او بجوار المراكز الحضرية الكبيرة التي تتميز بارتفاع دخول سكانها ، او ضمن مجمعات صناعية توفر للصانع فيها وفورات اقتصادية عديدة ، فضمت بابل والنجف اكثر صانع الاقليم ، وصارت مراكز المحافظات مناطق جذب رئيسة لاغلب الانشطة الصناعية التي يقيمها .

اما القطاع الاشتراكي فغالبا مايضيف اهدافا اخرى الى الربحية الاقتصادية ، وقد يجعلها في مقدمة اهدافه ، مثل المعايير الاجتماعية او الامنية ، فقد يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين الاقاليم والمراكز الحضرية فيوطن انشطة له في المناطق الاكثر فقرا مثل التي اقامها في القادسية والمثنى . او انه يستهدف تشغيل اكبر قدر من العمالة العاطلة مثلما وطن صناعات النسيج في بابل والقادسية والنجف . وقد يستهدف استثمار موارد محلية متاحة كاستثمار حجر الكلس في صناعة السمنت في محافظات كربلاء ، النجف والمثنى ، او تحقيق اهداف سياسية معينة ، تحقيق قدر معقول من الامن والحماية للمنشآت الحيوية ، حماية البيئة من التلوث او غيرها من الاهداف . لذلك فان توزيع منشآته الصناعية بين الاقاليم والمراكز الحضرية قد لايأتي مطابقا في اتجاهاته توزيع تلك العائدة للقطاع الخاص .

ونظرا الى ان القطاع الاخير في الاقليم قد عجز عن اقامة صناعات متطورة وكبيرة ، فان القطاع الاشتراكي قام بهذه المهمة ، وبدأت تقام في محافظات الاقليم منشآت بهذه الخصائص بعد عام ١٩٥٨ ، وعندما جاءت ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ ، عززت هذا الاتجاه بقوة منطلقة من رؤية فلسفية

واضحة وقاعدة من الامكانات المادية بعد نجاح تأميم النفط حتى اصبح لهذا القطاع دور فاعل رئيس في البنية الصناعية في الاقليم وعلى مستوى القطر ايضا ٠

٤٠١٠ ٠ الملكية الصناعية على مستوى الاقليم :

حتى عام ١٩٨٢ ظل نصيب القطاع الاشتراكي من اجمالي منشآت الاقليم محدوداً للغاية ولم يصل الى ١٪ ، وهذه تماثل تماما نصيبه على المستوى القومي ايضا ، ولكن باعتبار عدد العاملين فيها ، تبدو المؤشرات عكس ذلك تماما ، فقد عمل في منشآت القطاع الاشتراكي في الاقليم حوالي ٦٧٪ من اجمالي العاملين ٠ وضم القطاع الخاص ٣٣٪ منهم ٠ وبذلك يكون للقطاع الاشتراكي في الاقليم نصيب من العاملين اكبر من المعدل القومي ، فعلى مستوى القطر اسهم القطاع الاشتراكي بتوفير ٥٨٪ من فرص العمل في الصناعة التحويلية ، فيما كان نصيب القطاع الخاص ٤٢٪ منها (لاحظ الجدول رقم ٣٩) ٠

ونال العاملون في منشآت القطاع الاشتراكي نصيبا من الاجور يفوق قليلا نسبة اعدادهم فيه ، فكان نصيبهم منها ٦٩٪ وللقطاع الخاص ٣١٪ وهي تقل عن نسبة العاملين في هذا القطاع ٠ وهذا يعود الى ان عددا من العاملين في القطاع الخاص لايتقاضون اجورا محددة كاقرانهم من القطاع الاشتراكي لانهم اصحاب العمل ويستلمون فائض القيمة بدلا من الاجور الاعتيادية ٠

وفي اعتبارات الانتاج يتضح ان القطاع الاشتراكي اسهم بنصيب من قيمة الانتاج تقل عن نسبة العاملين فيه بحوالي ٤٪ وبنسبة من فائض القيمة تفوق نسبتهم بحوالي ٥٪ ٠ وتأخر قيمة الانتاج عن نسبة العاملين ناجم عما هو معروف عن مؤسسات القطاع العام عامة من تضخم اداري وانخفاض في كفاءة الاداء ، مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص ٠ ونجاح هذا القطاع في تحقيق نسب جيدة من فائض القيمة سببه قدرة مؤسسات هذا القطاع على الحصول على مستلزمات الانتاج بسهولة وبكلفة اقل من القطاع الخاص ، فمستلزمات القطاع الاشتراكي كانت ٥٦٪ من اجمالي المستلزمات ،في الوقت الذي انتج هذا القطاع ٦٣٪ من قيمة الانتاج ٠ واحتاجت صانع القطاع الخاص الى ٤٤٪ من اجمالي المستلزمات فيما انتجت صانعها ٣٧٪ فقط من قيمة الانتاج ٠

وهذا يشير الى الكلفة العالية للانتاج في صانع القطاع الخاص وعجزه عن تحقيق قيمة مضافة كبيرة ، حيث لم يسهم باكثر من ٢٨٪ من اجمالي هذه القيمة في الاقليم ، فيما

جدول رقم (٣٩)

ملكية وسائل الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للاعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

	القطاع	منشآت	عاملون	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢		(١)	(١)	(٢)	(٢)	(٢)	
الاقليم	اشتراكي	٣٦	١٠٢٤<	٣٦٩٤١	٢٢٩٠٥٠	١١٢٩٤٠	١١٦١١٠
	خاص	٣٩٩٤	١٠٥١١	٩٧٢٤	١٣٥٥١٢	٨٩٩٣٠	٤٥٥٨٢
	مجموع	٤٠٣٠	٣١٥٣٥	٤٦٦٦٥	٣٦٤٥٦٢	٢٠٢٨٧٠	١٦١٦٩٢
القطر	اشتراكي	٢٢٢	١٣٠٧٤١	٢٢٥٨٢٩	١٠٨٧٠٩٢	٦٢٦٩٣٣	٤٦٠٩٦٠
(٢)	خاص	٢٣٤٢٥	١٢٨٨٢	١٠٥٧٣١	١٠٦٦٣٧٣	٦٩٣٠٧١	٣٧٣٣٠٢
	مجموع	٢٣٦٤٧	٢٢٣٦٢٣	٣٣١٥٦٠	٢٤٥٣٤٦٦	١٣٢٠٠٠٤	٨٣٣٤٦٢
١٩٨٨		(٤)					
الاقليم	اشتراكي	٣٠	١٤٣٨٤	٢٧٠٥٠	٢٠٥٢٧٧	٩٠٤٠١	١١٤٨٧٦
	مختلط	١	٣٨٢	٨٢١	٤٠٢٨	١٧٢٤	٢٣٠٤
	تعاوني	٤	١٩٢	١٧٦	١٨٩٨	١١٣١	٦٨٧
	خاص	٤٠٧٧	١٠٧٨٠	١١٣٣٥	١٦٠٧٢٣	١٠٤٠٦٧	٥٦٦٥٦
	مجموع	٤١٨٢	٢٥٧٣٨	٣٩٣٨٢	٣٧١٨٤٦	١٩٧٣٢٣	١٧٤٥٢٣
القطر	اشتراكي	١٧٥	١٥٢٠٠٧	٢٣٢٥٨٧	٢٥٠٥١٦٠	٩١٤٥٩٣	١٥٩٠٥٦٧
	مختلط	١٠	٩١٧٠	١٩٤٠٤	٢٣٣٨٧٧	١١١٠٤٦	١٢٢٨٣١
	تعاوني	٢٣	١٤٢٩	١٤٩٨	١١٥٨٨	٦٦١٥	٤٩٧٣
	خاص	٢٢٤٣٣	٧٥٧٣٠	٩٥٦٤١	١٣٦٣٣٦٣	٨٧٩٣٤٥	٤٨٤٠١٨
	مجموع	٢٢٦٤١	٢٣٨٣٢٦	٣٤٩١٣٠	٤٩١٣٩٨٨	١٩١١٥٩٩	٢٢٠٢٣٨٩
١٩٩٣		(٤)					
الاقليم	اشتراكي	٣٢	١٩٦٣٥	١٤٨٨٢٩	٥٤١٦٧٩	٥٨١٨٦٥	٤٠١٨٦-
	مختلط	٢	٤٨٧	١٧٧٣	٢٨٤٠٤	١٤٢٣٥	١٤١٦٩
	تعاوني	١٣	١٤٧٨	٥٢٢٨	١٣٤٩٤	٨٤١٨	٥٠٧٦
	خاص	٤٠٦١	١٢٩٩٨	١٠٢٨٣٢	٢٨٢٨٢٢٥	٩٨٣٠٧٧٨	٩٩٧٤٤٧
	مجموع	٤١٠٨	٣٤٥٩٨	٢٥٨٦٥٩	٣٤٩١٨٠٢	٢٤٣٥٢٩٦	٩٧٦٥٠٦
القطر	اشتراكي	١٣١	١٠٠٣٤٣	٩٢١٣٨٢	٤٩١٠٢٩١	٢٦٩٨٩٤٨	٢٢١٢٣٤٣
	مختلط	٢١	١١٧٩٢	١٣٤٥٩٦	٧٠٤٧٩٨	٤٣٩٢٠٧	٢٦٥٥٩١
	تعاوني	٤١	٢٨٢٧	١٠٩٨٦	٢٠٦٩٠	٤٠٩٠٧	٢٩٧٨٣
	خاص	١٤٧٨٢	٥٩٣٧١	٥٢٦٣٣٩	١٢٦٤٢٩٧٩	٨٠٠٦٤٣٢	٤٦٣٦٥٤٧
	مجموع	١٤٩٧٥	١٧٤٣٤٣	١٥٩٣٢٠٣	١٨٣٢٨٧٥٨	١١١٨٥٤٩٤	٧١٤٣٢٦٤

المصادر :

(١) دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي للمناطق بالاسعار الجارية التحويلية حسب المحافظات ١٩٨٠ - ١٩٨٢ دراسة رقم ٣١٦ ، ١٩٨٦ .

(٢) دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٣٩٠ ، ٤٩٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ ، عدة جداول .

(٣) الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٣ .

(٤) اعدها الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء الصناعي ، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للاعوام ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

حقق القطاع الخاص على مستوى القطر حوالي ٤٥٪ من القيمة الضافة و ٥٠٪ من قيمة الانتاج • مما يعني ان مؤسسات هذا القطاع في الاقليم تعاني من مشكلة الحصول على مستلزمات الانتاج بصعوبة تفوق مثيلاتها في عموم القطر •

وحصل عكس ذلك بالنسبة لصانع القطاع الاشتراكي في الاقليم ، فقد كان اداءها افضل من مثيلاتها على المستوى القومي • ففي القطر عامة تخلفت هذه في قيمة الانتاج بنسبة ٨٪ عن نسبة العاملين ، فيما تخلفت مثيلاتها في الاقليم بنسبة ٤٪ • وفي القيمة الضافة حدث مثل ذلك ايضا ، فقد فاقت القيمة الضافة التي حققها القطاع الاشتراكي في الاقليم نسبة العاملين فيه بحوالي ٥٪ ، لكن مثيلاتها في عموم القطر لم تحقق اكثر من ٣٪ منها •

في عام ١٩٨٨ وماقبله تم تحويل ملكية عدة صانع من القطاع الاشتراكي الى الخاص ، وهذا احدث تحول واضح نحو زيادة حجم ودور القطاع الخاص في البنية الصناعية في الاقليم وخفض نصيب القطاع الاشتراكي من اجمالي عدد المنشآت الصناعية في الاقليم الى ٧ر٠٪ ، والى خفض اكبر في نصيبه من العاملين من ٦٧ ـ ٥٦٪ بعد ان فقد حوالي (٧) الاف عامل مواقعهم فيه • ويتضح من نفس الجدول ان هذا التحول كان باتجاه انشاء قطاعات جديدة من الملكية هي المختلط والتعاوني [١] • ولان هذين القطاعين يصنفان غالبا على انهما قطاع خاص لذا فان هذا القطاع يكون قد حقق تقدما في مكانته باعتبار ملكيته لوسائل الانتاج وماتضمنه هذه من عاملين • وماحصل في الاقليم جاء منسجما مع الاتجاه العام في القطر ، وفيه حصل تحول مماثل نحو تحويل ملكية عدد غير قليل من وسائل الانتاج الصناعي مما يمتلكها القطاع العام الى القطاع الخاص والى كل من القطاعين المختلط والتعاوني بوجه خاص • ومع هذا فقد ازداد عدد ونسبة العاملين في القطاع الاشتراكي في القطر واصبح يضم ٦٤٪ منهم بعد ان كانوا يمثلون ٥٨٪ من العاملين عام ١٩٨٢ • واستمر العاملون في القطاع الاشتراكي ينالون مقادير من الاجور اعلى من نسبتهم من العاملين • فقد نالوا حوالي ٦٩٪ من الاجور في حين انهم مثلوا نسبة ٥٦٪ من العاملين • وجاء هذا على حساب العاملين في القطاع الخاص لانهم يتقاضون فائض القيمة بدلا من الاجور وكما سبق ايضاحه •

وفي معايير الانتاج تراجع نصيب القطاع الاشتراكي بنسبة ٨٪ من قيمة الانتاج و ٦٪ من القيمة الضافة خلال هذه الفترة • وبهذا فقد تماثلت نسبيا قيمة الانتاج مع نسبة العاملين

---

(١) يسهم القطاع العام والخاص برأسمال الاول بنسب متفاوتة ، وتقوم الجمعيات والنقابات والاتحادات بانشاء الثاني •

في كل قطاع . ومع هذا فقد ظل العاملون في القطاع الاشتراكي يحققون مستوى من القيمة المضافة اعلى من نسبتهم فيه ، فيما ظل اقرانهم في القطاع الخاص عاجزين عن تحقيق مثل هذا النجاح لاسباب سر ذكرها . وفي القطاعين المختلط والتعاوني تحقق تناسب واضح بين العاملين وقيمة انتاجهم وماحققوه من ارباح لصانعيهم ، والتي ظلت بمجملها قليلة جدا ولم تزد عن ٢ ٪ في كل المعايير .

وفي ماسبق تشابهت انماط ملكية وسائل الانتاج الصناعي في الاقليم الى حد كبير مع القطر عامة ، فالعاملين في القطاع الاشتراكي حققوا ٦١٪ من قيمة الانتاج في عموم القطر و ٧٢ ٪ من القيمة المضافة . وحقق ٤٪ من العاملين ممن يعملون في القطاعين المختلط والتعاوني ٦٪ من كل من قيمة الانتاج والقيمة المضافة . اما القطاع الخاص فقد حقق العاملون فيه ونسبتهم ٣٢٪ حوالي ٣٣٪ من قيمة الانتاج و ٢٢٪ من القيمة المضافة .

في عام ١٩٩٣ حافظ القطاع الاشتراكي على موقعه في البنية الصناعية في الاقليم ، فيما تقدم كل من القطاعات المختلط والتعاوني على حساب تراجع القطاع الخاص . فالقطاع الاشتراكي امتلك ٨ر٠٪ من المنشآت الصناعية ووفر ٥٧٪ من فرص العمل . وامتلك القطاعان المختلط والتعاوني ٤ر٠٪ من المنشآت ووفرا ٦٪ من فرص العمل . اما الخاص والذى امتلك حوالي ٩٩٪ من المنشآت فانه وفر ٣٧٪ من فرص العمل فقط ، في حين ان الاخير ضم ٤٢٪ من العاملين عام ١٩٨٨ . وهذه الاتجاهات الاقليمية تماثلت مع القطر عامة . ففي القطر امتلك القطاع الاشتراكي حوالي ٩ر٠٪ من المنشآت وعمل فيها ٥٨٪ من العاملين . اما القطاعان المختلط والتعاوني فكان نصيبهما ٤ر٠٪ من المنشآت و ٨٪ من العاملين . وامتلك القطاع الخاص اقل من ٩٩٪ من المنشآت وضم ٣٤٪ من العاملين .

وباعتبار مؤشرات الانتاج تتضح حالة مغايرة لذلك تماما ، فالقطاع الاشتراكي في الاقليم انتج حوالي ١٦٪ من قيمة الانتاج هذا العام مقابل ٥٥٪ منها عام ١٩٨٨ ، وكان نصيب القطاعين المختلط والتعاوني ١٪ فقط منها فيما ارتفع نصيب القطاع الخاص الى ٨٣٪ بعد ان كان ٤٣٪ عام ١٩٨٨ . وحصل مثل ذلك على المستوى القومي ، فتراجع نصيب القطاع الاشتراكي الى ٢٧٪ من قيمة الانتاج والقطاعان المختلط والتعاوني الى ٤٪ ، فيما ارتفع انتاج القطاع الخاص من ٣٣ ـ ٦٩٪ .

ويبرز تراجع القطاع الاشتراكي لصالح القطاع الخاص باعتبار القيمة المضافة المتحققة ، فقد تكبد الاول خسائر بنسبة ٤٪ من القيمة المضافة ، فيما كان اسهام القطاع الخاص حوالي ١٠٢٪ .

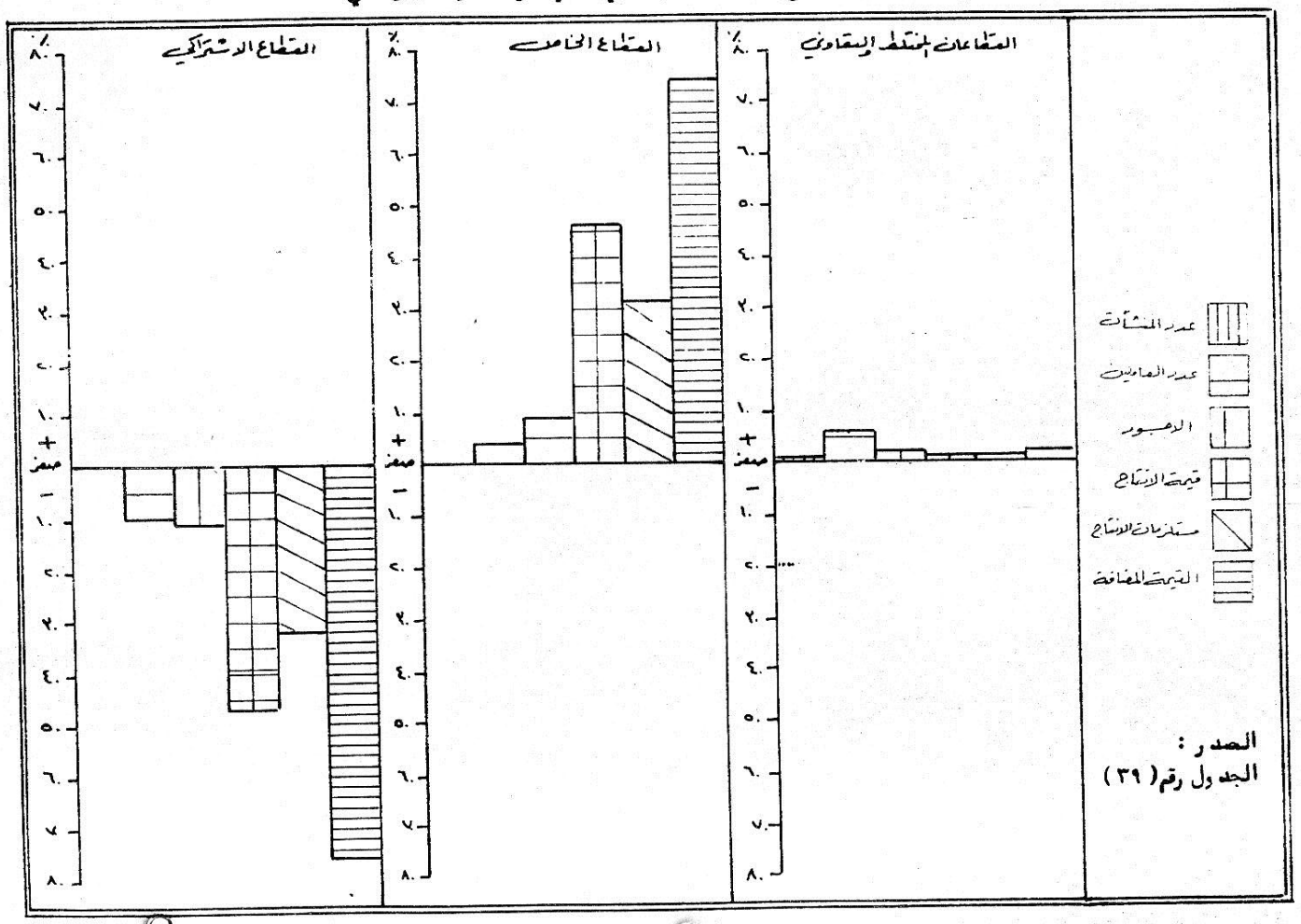
وتراجعا حادا كهذا لم يحصل على مستوى القطر ، فقد حققت منشآت القطاع الاشتراكي ارباحا بنسبة ٣١٪ ، والمختلط والتعاوني ٤٪ فيما حصل القطاع الخاص على ٦٥٪ من القيمة المضافة .

ان ارتفاع مستلزمات الانتاج ليست هي السبب الرئيس هذه المرة في الخسارة التي لحقت بمنشآت القطاع الاشتراكي ، بدليل تشابه مستلزمات الانتاج التي خصصت لهذا القطاع على مستوى الاقليم وعلى مستوى القطر وهي بحدود ٢٤٪ . ومع تماثل نسبة العاملين تقريبا في كل منهما الا انهما حققا نتائج متباينة في قيمة الانتاج ومن القيمة المضافة .

وفيما يبدو وان هناك عدة عوامل تضافرت على ذلك ، يأتي في مقدمتها هو الثبات النسبي في اسعار منتجات القطاع الاشتراكي رغبة من الدولة في المحافظة على توازن في حالة السوق ومستوى المواطن المعاشي في ظروف الحصار مقارنة باسعار منتجات القطاع الخاص التي رفعت عنها التسعيرة الرسمية ، وبدأت ترتفع بقفزات كبيرة . ومن الاسباب الاخرى هو تعرض عدد من منشآت القطاع الاشتراكي في الاقليم الى التدمير خلال العدوان الثلاثيني على القطر وفي صفحة الخيانة والغدر التي تلته ، فعملت معظمها بطاقات انتاجية محدودة وتطلب اصلاحها كلفا كبيرة . وخسارة منشآت القطاع الاشتراكي عامة قد تعود في بعض اسبابها الى عدم توفر المرونة الكافية في ادارة منشأتها والتي تتطلبها ضرورات التكيف السريع لحالة انقطاع المواد الاولية ومستلزمات الانتاج الاخرى في هذه الفترة ، في حين ان منشآت القطاع الخاص قد تمكن من ذلك بسرعة ، سواء بالحصول على البدائل المحلية لها ، او ان بعضها تحول نحو انماط انتاجية جديدة .

وفيما تحقق لاجمالي الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ يلاحظ من الشكل رقم (٩) ان القطاع الاشتراكي قد فقد نسبة هامة من مكانته خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ لصالح تقدم القطاع الخاص عامة . وجاء تراجعه كبيرا في قيمة الانتاج وفي القيمة المضافة ، وقليلا في عدد العاملين فيه واجورهم ، فيما ظل نصيب كل من القطاعين من عدد المصانع يكاد يكون ثابتا . ان هذه التغيرات تشير الى ان صناعات القطاع الاشتراكي في الاقليم عجزت عن التكيف لظروف الحرب والحصار الاقتصادي مقارنة بصناعات القطاع الخاص ، مع احتفاظ الاولى منها بعدد كاف من العاملين وفي اجورهم ، فعملت هذه بطاقات انتاجية محدودة جدا وبكلف عالية . ومن الواضح ان ضعف اعتماد هذه الصناعات على المقومات المحلية يعد السبب الرئيس لهذا التراجع . اما صناعات القطاع الخاص فقد تمكن من زيادة الانتاج والقيمة المضافة المتحققة

الشكل رقم(٩) اتجاهات التغير في ملكية وسائل الانتاج للصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٩٣



المصدر :
الجدول رقم(٣٩)

وبنجاح كبير على الرغم من ضآلة ماتطلب ذلك من اضافة في عدد المنشآت او العاملين ، ومع ارتفاع محدود ايضا في مستلزمات الانتاج . اى ان التطور هذا قد حصل باضافة امكانات محدودة للقائم فيها ، ولعل من اهم اسباب نجاحها ذلك يعود الى المرونة الكبيرة في ادارة عملياتها الانتاجية ، والى قدرتها على توفير بدائل محلية لمطالبها من المواد الاولية ، خاصة وان هذه المطالب محدودة في مقاديرها لان اغلب منشآت هذا القطاع صغيرة في حجومها وفي طاقاتها الانتاجية وفي متطلباتها من المواد الاولية .

كما يلاحظ ايضا ان القطاعين المختلط والتعاوني لم يكن قيامهما قويا ، فكانا يضمان عددا غير قليل من العاملين كبداية لانشطة وقطاعات جديدة ، الا ان اثرهما في معايير الانتاج كان ضئيلا جدا .

٤٠٢٠٤ . التباين المكاني في ملكية وسائل الانتاج :

تراوحت اعداد المنشآت الصناعية التي يمتلكها القطاع الاشتراكي في محافظات الاقليم عام ١٩٨٢ مابين اربعة الى عشرة منشآت في كل منها ، وبنسبة ادناها هي ٥ر٠٪ من صانع المحافظة كما في كربلاء و ٢٪ كما في المثنى ، فيما جاءت بينهما بقية المحافظات ،ففي بابل كانت النسبة ٩ر٠٪ ، النجف ٦ر٠٪ ، القادسية ١٪ . (لاحظ الجدول رقم ٤٠) ،الا ان نسبة مايضمه هذا القطاع كانت مختلفة عن ذلك تماما . ففي بابل ضمت منشآت هذا القطاع ٧٩٪ من العاملين في المحافظة ، وفي كربلاء ٦٠٪ ، النجف ١٥٪ ، القادسية ٧٦٪ ، والمثنى ٦٩٪ . اتصفت منشآت النجف بصغر حجومها مقارنة بتلك المماثلة في محافظات الاقليم الاخرى ،ورغم انها امتلكت سبعا منها ، الا انها ضمت نسبة ضئيلة من العاملين . ومن اسباب ذلك الاخرى هو ان القطاع الخاص ، في هذه المحافظة كان له دور واضح في عموم النشاط الاقتصادي في المحافظة ، ومنذ زمن طويل ، افضل مما هو عليه في المحافظات الاخرى . وقد اشتركت جميع محافظات الاقليم بحصول العاملين في القطاع الاشتراكي اجورا تزيد عن نسبتهم من اجمالي العاملين . وهذا يشير الى ارتفاع الاجور التي يتقاضاها العامل في القطاع الاشتراكي عن زميله في القطاع الخاص ، لما مر ذكره من اسباب بهذا الخصوص .

وباعتبارات الانتاج اسهم العاملون في القطاع الاشتراكي في محافظات الاقليم عدا المثنى بنصيب من الانتاج يقل قليلا عن نسبة العاملين فيه ، فيما حصل عكس ذلك في القطاع الخاص .

جدول رقم (٤٠)

التباين الاقليمي في ملكية وسائل الانتاج في الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	القطاع	منشآت	عاملون	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	اشتراكي	١٠	١٠٢٨٢	٢٠١٧٩	١٤٤٠٦٣	٧١٥٣٧	٧٢٥٢٦
بابل	خاص	١٠٠٤	٢٨٠٩	٣٥٠٩	٤٠٣٥٩	٢٥٨٤٧	١٤٥١٢
	مجموع	١٠١٤	١٣٠٩١	٢٤٦٨٨	١٨٤٤٢٢	٩٧٣٨٤	٨٧٠٣٨
كربلاء	اشتراكي	٤	٣٥٥٤	٤٣١٠	٣٨٢١٥	٢٢٧٧٣	١٥٤٤٢
	خاص	٨٥٤	٢٣٢٨	٢١٤٠	٣٠٢٤٤	٢١٧٣٤	٨٥١٠
	مجموع	٨٥٨	٥٨٨٢	٦٤٥٠	٦٨٤٥٩	٤٤٥٠٧	٢٣٩٥٢
النجف	اشتراكي	٧	٥٤٢	٦٨٠	١٢٣٣	٨٣١	٤٠٢
	خاص	١٠٧٤	٣٠٤٣	٢٤٥٥	٤١٤٣٦	٢٨٧٥٨	١٢٦٧٨
	مجموع	١٠٨١	٣٥٨٥	٣١٣٥	٤٢٦٦٩	٢٩٥٨٩	١٣٠٨٠
القادسية	اشتراكي	٦	٤٦٤٨	٧٠٠٩	٢٢٤٠١	٨٥٢٣	١٣٨٧٨
	خاص	٦١٤	١٤٣٤	١٠١٣	١٦٢٥٦	٩٤٠٠	٦٨٥٦
	مجموع	٦٢٠	٦٠٨٢	٨٠٢٢	٣٨٦٥٧	١٧٩٢٣	٢٠٧٣٤
المثنى	اشتراكي	٩	١٩٩٨	٣٩٦٣	٢٣١٣٨	٩٢٧٦	١٣٨٦٢
	خاص	٤٤٨	٨٩٧	٦٠٧	٧٢١٧	٤١٩١	٣٠٢٦
	مجموع	٤٥٧	٢٨٩٥	٤٥٧٠	٣٠٣٥٥	١٦٠٣٣	٤٥٣٣٠
١٩٨٨	اشتراكي	٧	٤٦٧٥	٨٤٣	٦١٣٦٣	١٦٠٣٣	٤٥٣٣٠
بابل	مختلط	١	٣٨٢	٨٢١	٤٠٢٨	٩٧٢٤	٢٣٠٤
	تعاوني	٣	٦٤	١٢١	١٢٨٨	٨٢١	٤٦٧
	خاص	٩٣٠	٣٦٠٢	٤٩٥٢	٤٩٤٠١	٣١٧٨٧	١٧٦١٤
	مجموع	٩٤١	٨٧٢٣	١٤٣٢٤	١١٦٠٨٠	٥٠٣٦٥	٦٥٧١٥
كربلاء	اشتراكي	٨	٤٥٤٥	٨٦٧٥	٦٣٤٦٥	٣٥٤٣٤	٢٨٠٣١
	مختلط	١	١٢٨	٥٥	٥٣٠	٣١٠	٢٢٠
	تعاوني						
	خاص	٧١٢	٢٢٧٨	٢٤١٥	٣٤٨٥٦	١٩٤٥٦	١٥٤٠٠
	مجموع	٧٢١	٦٩٥١	١١٤٤٥	٩٨٨٥١	٥٥٢٠٠	٤٣٦٥١
النجف	اشتراكي	٣	١٦١٠	٣١١٩	٢٤٠٣٨	١٣٨٨٦	١٠١٥٢
	مختلط						
	تعاوني						
	خاص	١١٧	٢٠٥٨	١٦٦٨	٣٣٠٥٦	٢١٩٥٥	١١١٠١
	مجموع	١١٢٠	٣٦٦٨	٤٧٨٧	٥٧٠٩٤	٣٥٨٤١	٢١٢٥٣
القادسية	اشتراكي	٦	٢٠٢٧	٣٦٤١	٣١٢١٦	١٠٣٩٣	٢٠٨٢٣
	مختلط						
	تعاوني						
	خاص	٨٧٢	١٨٣٦	١٤٧٥	٢٩٠٣٤	١٩٧٥٠	٩٢٨٤
	مجموع	٨٧٨	٣٨٦٣	٥١١٦	٦٠٢٥٠	٣٠١٤٣	٣٠١٠٧

المحافظة	القطاع	منشـــآت	عاملين	اجـــور	انتـــاج	مستلزمات	قيمة مضافة
المثنى	اشتراكي	٦	١٥٢٧	٣١٨٥	٢٥١٩٥	١٤٦٥٥	١٠٥٤٠
	مختلط						
	تعاوني						
	خاص	٤٤٦	١٠٠٦	٨٢٥	١٤٣٧٦	١١١١٩	٣٢٥٧
	مجموع	٤٥٢	٢٥٣٣	٤٠١٠	٣٩٥٧١	٢٥٧٧٤	١٣٧٩٧
١٩٩٣	اشتراكي	١٠	١٠٠٤٩	٧٣٤٨٣	٢١٣١٠٣	٢٧٢٣١٣	ـ ٥٩٢١٠
بابل	مختلط	١	١١٥	٣٧٧	٢٤٤١٥	١٢٣٥٩	١٢٠٥٦
	تعاوني	١١	١٢١٥	٤٠٧٠	١٠٥٠٥	٧٢٢٧	٣٢٧٨
	خاص	١٢٦٦	٤٠٤٩	٣٤٣٩٢	٩٠٤٤٢١	٦٧١٨٤٨	٢٣٢٥٧٣
	مجموع	١٢٨٨	١٥٤٢٥	١١٢٣٢٢	١١٥٢٤٤٤	٩٦٣٧٤٧	١٨٨٦٩٧
كربلاء	اشتراكي	٥	١٠٥٣	١١٢٣٤	٢٣٦٠١	٢٦٥٦٩	ـ ٢٩٦٨
	مختلط	١	٣٧٢	٣٩٦	٣٩٨٩	١٨٧٦	٢١١٣
	تعاوني	٢	٢٦٣	١١٥٥	٢٩٨٩	١١٩١	١٧٩٨
	خاص	٤٣٢	٢٦٩٦	١٦٨٣٩	٦٥٨٣٧	٣٧٤٥٩٢	١٩١٢٤٥
	مجموع	٤٤٠	٢٣٤٤	٣٠٧٢٤	٥٩٦٤١٦	٤٠٤٢٢٨	١٩٢١٨٨
النجف	اشتراكي	٤	٣١٦٢	٢٠٣٧٨	١٣٩٨٨١	٨٦٣٤٩	٥٣٥٣٢
	مختلط						
	تعاوني						
	خاص	١١١٠	٣٠٦١	٢٧٠٩٦	٧٤٣٥٣٨	٣٥٤٤٣١	٣٨٩١٠٧
	مجموع	١١١٤	٦٢٢٣	٤٧٤٧٤	٨٨٣٤١٩	٤٤٠٧٨٠	٤٤٢٦٣٩
القادسية	اشتراكي	٨	٤٨٨٤	٣٨١٦٣	١٤٦٦٧٢	١٦٨٠٥٦	ـ ٢١٣٨٤
	مختلط						
	تعاوني						
	خاص	٨٩٨	٢١٦٣	١١٨٩٣	٣٩٢٣٤٣	٢٧٦٨٠٠	١١٦٥٤٣
	مجموع	٩٠٦	٧٠٤٧	٥٠٠٥٦	٥٤٠٠١٥	٤٤٤٨٥٦	٩٥١٥٩
المثنى	اشتراكي	٥	٥٣٠	٥٤٧١	١٨٤٢٢	٢٨٥٧٨	ـ ١٠١٥٦
	مختلط						
	تعاوني						
	خاص	٣٥٥	١٠٢٩	١٢٦١٢	٢٢١٠٨٦	١٥٣١٠٧	٦٧١٧٩
	مجموع	٣٦٠	١٥٥٩	١٨٠٨٣	٢٣٩٥١٨	١٨١٦٨٥	٥٧٨٢٣

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على :

١ـ دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، دراسة رقم ٣١٦ ، ١٩٨٦ .

٢ـ دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٣٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ .

٣ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لعامي ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

وفي المثنى حققت صانع القطاع الاشتراكي فيها قدرا جيدا من النجاح في الانتاج وذلك للنجاح الذى حققته الصناعات الانشائية فيها .

وفي القيمة المضافة اشتركت بابل وكربلاء والمثنى بتحقيق العاملون في القطاع الاشتراكي نسبا جيدة فيها مقارنة باعدادهم فيها ، فيما لم يتمكن العاملون في القطاع الخاص فيها بتحقيق نجاحات مماثلة ، وفي محافظة القادسية لم يتمكن ٧٦٪ من العاملين وهم العاملون في القطاع الاشتراكي من انتاج اكثر من ٥٨ ٪ من الانتاج في قيمته و ٦٧ ٪ من قيمته المضافة . وفي النجف حصل مثل ذلك ايضا فهؤلاء ونسبتهم ١٥٪ ورغم انهم حصلوا على ٢٢٪ من الاجور ، الا انهم لم ينتجوا اكثر من ٣٪ فقط من قيمة الانتاج ونسبة مماثلة من القيمة المضافة .

يتبين من ذلك اخفاق العاملين في القطاع الاشتراكي في القادسية من الوصول الى مستوى جيد من الانتاج ومن القيمة المضافة ، ونجاح بارز للعاملين في القطاع الخاص النجف بهذه الاعتبارات . يتوقع ان يكون سبب الاخفاق في القادسية ناجم عن حداثة صانع القطاع الاشتراكي الكبيرة فيها وبالتالي قلة المهارة والخبرة ، اما نجاح القطاع الخاص في النجف فيعود الى نشاط هذا القطاع الفاعل وحيويته اكثر مما هو عليه الحال في محافظات الاقليم الاخرى .

وفي عام ١٩٨٨ فيتضح من نفس الجدول ان التباين في ملكية وسائل الانتاج قد انخفض بوضوح ، فالقطاع الاشتراكي تراوح نصيبه من المنشآت مابين حد ادنى وهو ٣ر٠٪ كما في النجف و ١٪ كحد اعلى كما في كربلاء والمثنى . ويلاحظ ايضا ان قطاعات الملكية الجديدة (المختلط والتعاوني) اقتصر وجودها على بابل وظهر القطاع المختلط بمنشأة صناعية واحدة في كربلاء .

اما القطاع الخاص فقد امتلك ٩٩٪ من المنشآت الصناعية وفي كافة محافظات الاقليم . وباعتبار عدد العاملين يتبين ان اكبر مساهمة للقطاع الاشتراكي كانت في كربلاء فضم ٦٥٪ من العاملين في قطاع الصناعة التحويلية ، تليها المثنى ٦٠٪ ، بابل ٥٤٪ ، القادسية ٥٢٪ ، وجاءت النجف في المركز الاخير ولكن بتطور واضح له حيث ضم ٤٤٪ من العمالة فيها بعد ان كان يضم ١٥٪ فقط عام ١٩٨٢ .

وفيما يبدو ان هناك ارتباط نسبي بين حجم السكان في المحافظة ودور القطاعات المختلفة في بنيتها الصناعية ، فالمحافظات قليلة السكان كان للقطاع الاشتراكي فيها دور اكبر ، فيما تخلف عن ذلك نسبيا دور هذا القطاع في المحافظات كثيرة السكان . يمكن ان نجد تفسيرا

لذلك فيما يمكن ان تقدمه الاقاليم كبيرة وكثيفة السكان من عناصر نجاح للنشاط الصناعي حيث الاسواق والعمالة الواسعة لذلك تنجذب نحوها الصناعات ، في حين ان الاقاليم قليلة السكان تعاني من ضعف قدرتها على اجتذاب المواقع الصناعية لضعف قدرتها على تقديم مزايا ومنافع لها ، لذلك قام القطاع الاشتراكي باقامة منشآت له فيها واضعا الاهداف الاجتماعية متقدمة على الاهداف الاقتصادية في ذلك . ويمكن ان نعزز هذا الاستنتاج بالاشارة الى ان محافظة المثنى خاصة تتصف بضعف في الامكانات المالية المتاحة فيها مقارنة بمحافظات الاقليم الاخرى ، مما يعد محبطا اخر لجهود التوطن الصناعي التي يرغب في تنشيطها فيها .

مع كل ذلك فقد ظل القطاع الاشتراكي ، رغم تراجعه ، يحتل المقام الاول في محافظات الاقليم عدا النجف التي تطور فيها دوره بوضوح .

وفي اعتبارات الاجور والانتاج جاءت مؤشراتها لتؤكد هذا الاتجاه ايضا ، فقد جاء الاشتراكي متقدما في اعتبارات الاجور وقيمة الانتاج والقيمة الضافة عدا محافظة النجف . فيما جاء دور القطاع الخاص تاليا في هذا الدور عدا النجف ايضا ، والتي تتميز من بين محافظات الاقليم بدخل عال لسكانها وبالتالي قدرتها على تحفيز اقامة مشاريع صناعية للقطاع الخاص فيها .

ودور القطاع الاشتراكي بهذه الاعتبارات كان اكثر تأثيرا في المحافظات قليلة السكان مثل كربلاء والقادسية والمثنى من المحافظات الاكثر سكانا مثل بابل والنجف ، وهذا يبرز ماذهب اليه الباحث عن دور السكان في تشجيع اقامة مزيد من الصناعات باعتبارهم سوق واسعة وعمالة وربما خدمات عديدة يرتبط توفرها بتركز اعداد ضخمة منهم كخدمات رأس المال الاجتماعي والبنى الارتكازية وهي ماندعوها بوفورات التكتل الحضري .

اما في عام ١٩٩٣ فان محافظات الاقليم اقتربت من بعضها اكثر في امتلاك وسائل الانتاج ، فارتفع الحد الادنى لملكية القطاع الاشتراكي الى ٤ر٠٪ كما في النجف وظل الحد الاعلى وهو ١٪ على حاله وكما في المثنى .

وباعتبار عدد العاملين تحسن دور القطاع الاشتراكي في عدة محافظات منها بابل التي ارتفعت نسبتهم فيها من ٥٤ ـ ٦٥٪ ، النجف من ٤٤ ـ ٥١٪ ، القادسية من ٥٢ ـ ٦٩ ٪ وتراجعت هذه النسبة في كربلاء من ٦٥ ـ ٢٣٪ وفي المثنى من ٦٠ ـ ٣٤٪ . ان سبب تراجعه في المحافظتين الاخيرتين هو توقف بعض منشآته لما اصابها من اضرار جراء العدوان الثلاثيني على القطر عام ١٩٩١ . اما سبب تقدمه في المحافظات الثلاث الاولى فيعود الى اقامة منشآت جديدة لها فيها ، ففي بابل اقيمت ثلاث منشآت لم تكن قائمة عام ١٩٨٨ ، ومثلها في النجف واثنتين في القادسية .

اما القطاعان المختلط والتعاوني فقد تحسنت نسبة العاملين فيهما بشكل خاص في بابل وكربلاء ، فضم في الاولى ٩٪ من العاملين بعد ان كان يضم ٥٪ عام ١٩٨٨ ، وفي كربلاء ارتفعت هذه النسبة من ٢ ـ ١٥٪ .

وبذلك فان القطاع الاشتراكي ضم القسم الاكبر من العاملين في بابل والقادسية ، فيما ضم القطاع الخاص مثل هذا القسم في كربلاء والمثنى ، وتماثل القطاعات تقريبا في النجف .

وباعتبار الاجور الممنوحة للعاملين يلاحظ تباين فيها بين المحافظات بالمقارنة مع نسبة العاملين . ففي بابل تماثل المعياران بالنسبة للقطاع الاشتراكي ، وتراجع نصيب العاملين في القطاعين المختلط والتعاوني وبذلك ارتفع نصيب القطاع الخاص . وفي كربلاء تظهر حالة مختلفة ، فقد كان نصيب العاملين من الاجور في القطاع الاشتراكي اعلى من نسبة العاملين فيها . وحصل مثل ذلك في القادسية وعكس ذلك في النجف والمثنى .

ان تراجع نسبة مايحصل عليه العاملون في القطاع الاشتراكي عن نسبة مايشغلونه في قطاع العمل الصناعي يشير الى ان اتجاها عاما بدأ يتبلور ، وهو ان العاملين في القطاع الخاص بدأ يستلمون اجورا ومزايا اعلى من اقرانهم في القطاع الاشتراكي .

اما في اعتبارات الانتاج فتشير بياناتها في نفس الجدول ان جميع محافظات الاقليم اسهم فيها القطاع الخاص بالنصيب الاوفر من قيمة الانتاج والقيمة المضافة ، رغم ان هذا القطاع ضم النسبة الاقل من العاملين في اكثرها . ففي قيمة الانتاج اسهم هذا القطاع بحوالي ٧٩٪ من قيمة الانتاج في بابل ، ٩٥٪ في كربلاء ، ٨٤٪ في النجف ، ٧٣٪ في القادسية ، ٩٢٪ في المثنى . وباعتبار القيمة المضافة حقق هذا القطاع نجاحا يفوق ذلك كثيرا ، ففي بابل اسهم بحوالي ١٢٣٪ منها ، كربلاء ١٠٠٪ ، النجف ٨٨٪ ، القادسية ١٢٢٪ ، وفي المثنى اسهم بحوالي ١١٨٪ . وبذلك تمكن القطاع الخاص من مقابلة الخسائر الكبيرة التي لحقت بمؤسسات القطاع الاشتراكي في محافظات الاقليم عدا تلك التي في النجف والتي حققت حوالي ١٢٪ من القيمة المضافة التي حققتها الصناعة التحويلية في المحافظة .

ان سبب هذا الاخفاق يعود الى رغبة الدولة في استمرار منشآتها خاسرة في العمل لتعزيز قدرة المواطن على اجتياز ظروف الحصار ، مثل ذلك المجارش والمطاحن ، وهذا ماسيتم تأكيده وايضاحه لاحقا .

وهنا لابد من التأكيد على نقطتين اساسيتين ، اولاهما ان هذا الاخفاق مرتبط بظروف الحصار ، فهو مؤقت ، بدليل امتلاك هذا القطاع لبنى وركائز انتاجية ومالية ،

ومن المتوقع عودته بقوة لميدان العمل عند تحسن الظروف الاقتصادية .

اما الثانية فهي ان القطاع الاشتراكي وضع في هذه الفترة اهدافا غير اقتصادية في مقدمة الاهداف التي يسعى لها ، وهي الاجتماعية والسياسية ، وهذه لايستطيع القطاع الخاص القيام بها . وهذا بحد ذاته تعزيز لدور هذا القطاع وليس انتقاصا منه .

اما الاجمالي الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ فيلاحظ من الشكل رقم (١٠) مايلي :

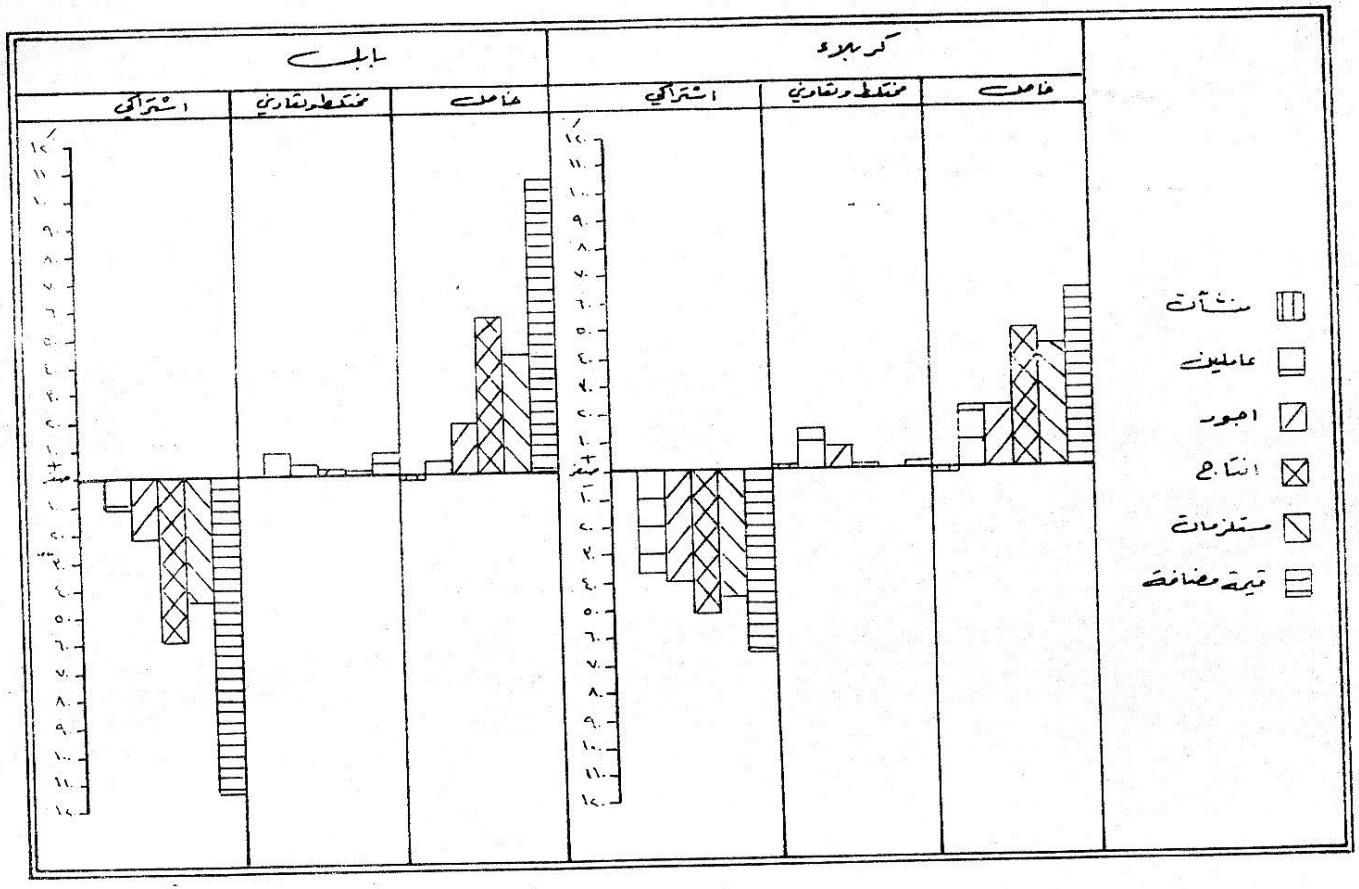
اولا : تراجع مكانة القطاع الاشتراكي في بابل ، كربلاء ، القادسية ، والمثنى ، وتقدم في النجف . وكان هذا التراجع حادا وكبيرا في بابل وكربلاء والمثنى واقل منه في القادسية .

ثانيا : افاد القطاع الخاص من ذلك فعزز مكانته بذات الخطى تقريبا التي تراجع فيها القطاع الاشتراكي وفي ذات المحافظات .

ثالثا : وجاء ظهور القطاع المختلط ليبيع القطاع الاشتراكي بعض منشآته له ، لذلك اقتصر قيامه في بابل وكربلاء . اما التعاوني فقد اقامته الجمعيات التعاونية والذي توسعت قاعدته في العام التالي ثم عاد وتقلص نشاطه في الاعوام اللاحقة وتوقفت بعض انشطته لعدم توفر المواد الاولية . وعموما جاء ظهورهما محدودا في حجمه وفي دوره في البنية الصناعية في الاقليم .

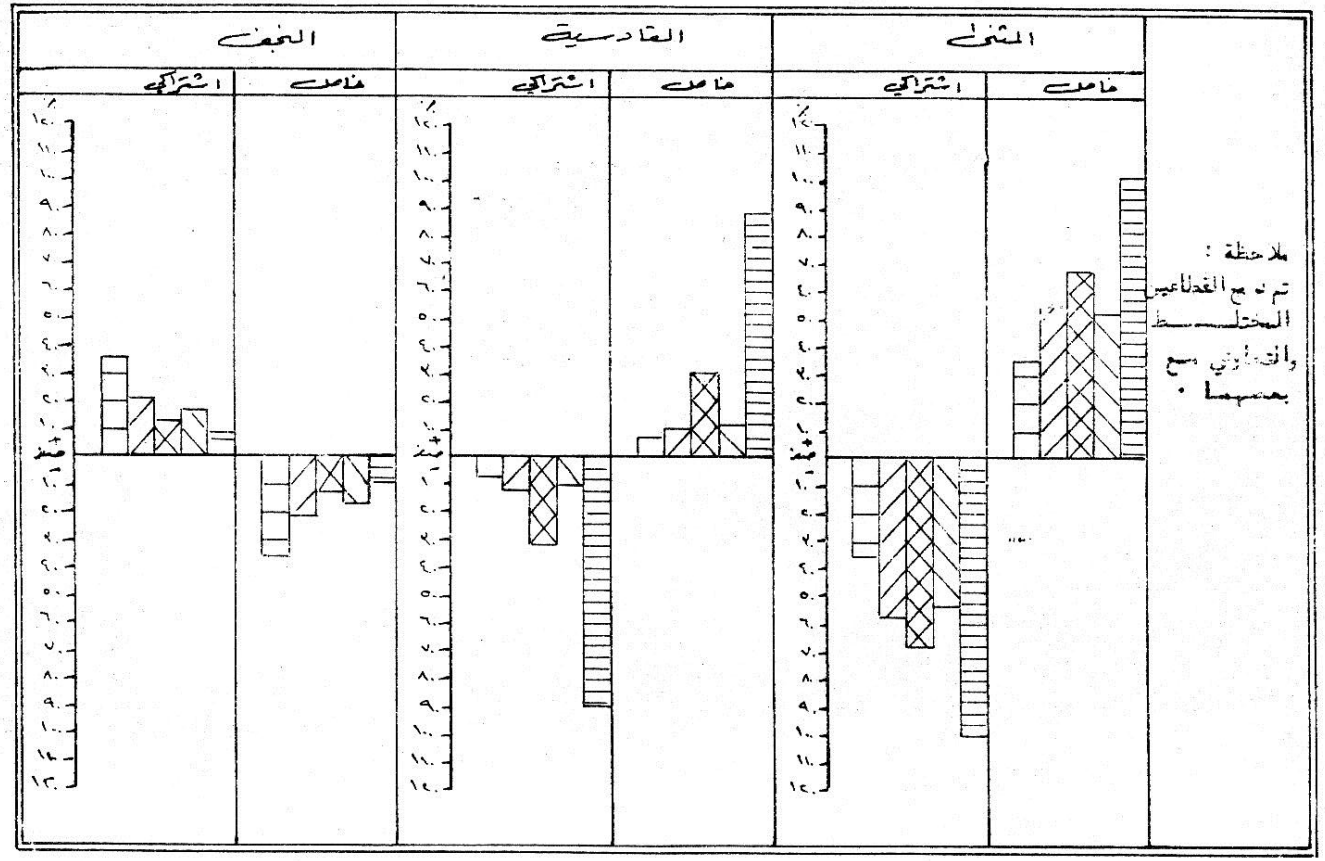
الشكل رقم (٤٠)

اتجاهات التغير المكاني في ملكية وسائل الانتاج للصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٩٣



يتبع

تابع الشكل رقم (١٠)



المصدر : الجدول رقم (٤٠) .

٠٥٠٤ حجوم منشآت الصناعة التحويلية :

بدأ النشاط الصناعي ظهوره في الاقليم بمنشآت صغيرة الحجم ، يقوم على الانتاج في كل منشأة فيها عامل او بضع عاملين ٠ وظل الحال هكذا زمنا طويلا استغرق كامل النصف الاول من القرن الحالي ، بسبب ضآلة رؤوس الاموال المحلية الخاصة عموما ، والمستثمر منها في الصناعة بوجه خاص ٠ وعندما جاءت ثورة تموز ١٩٥٨ ، بدأت عملية اقامة صانع كبيرة تضم مئات العاملين من قبل القطاع العام ٠ وبعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ونجاحها في تأميم النفط وبالتالي تحسن القدرات المالية للدولة وللقطاع الخاص ايضا ، فقد بدأ القطر عامة مرحلة جديدة من التنمية الصناعية ، ازدادت خلالها طاقات الصانع القائمة ، واقام القطاع العام منشآت له تضم الافا من العاملين ، واصبح للقطاع الخاص منشآت كبيرة في رؤوس اموالها واعداد العاملين فيها ٠ ومع هذا فقد ظلت الصغيرة تعمل الى جنب الكبيرة منها ، وبقيت الصغيرة تشكل العدد الاكبر من بين القائم منها الا انها تضم العدد الاقل من العاملين ٠

١٠٥٠٤ حجوم المنشآت الصناعية على مستوى الاقليم :

خلال مرحلة التنمية الصناعية التي شهدها القطر بعد عام ١٩٧٢ ، اقيم في محافظات الاقليم عدد لا يستهان به من الصانع كبيرة الحجم التي اقامها القطاع الاشتراكي ، وكان لذلك اثر هام في حالة الصناعة بهذا الاعتبار ٠ فعلى الرغم من ان الصانع الصغيرة[١] مثلت حوالي ٩٧٪ من اجمالي عدد منشآت الصناعة التحويلية عام ١٩٨٢ ، الا انها ضمت حوالي ٢٥٪ من اجمالي العاملين في تلك الصناعة في الاقليم ٠ اما الكبيرة وان امتلكت النسبة الضئيلة الباقية والبالغة ٣٪ الا انها ضمت ٧٥٪ من العاملين (لاحظ الجدول رقم ٤١) ٠ وفي هذا تشابهت حالة الصناعة التحويلية في الاقليم من مثيلتها على مستوى القطر ، سواء باعتبار عدد الصانع او العاملين فيها ٠

وباعتبار الاجور يتضح ان العاملين في الصانع الصغيرة قد نالوا نصيبا من الاجور اقل من نسبة العاملين فيها ، فيما حصل عكس ذلك في الصانع الكبيرة ، حيث نال العاملون

---

(١) في هذا العام كان التصنيف المعتمد لدى الجهات المختصة ، يصنف الصانع الى صغيرة وكبيرة ، والصغيرة تلك التي يعمل بها اقل من عشرة عمال ، اما ما زاد عن ذلك فيصنف ضمن الكبيرة ٠

جدول رقم (٤١)

حجوم المنشآت ودورها في الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	الحجم	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢							
الاقليم	صغيرة	٣٩٠٥	٧٩٦٢	١٠٤٤٧	١٤٢٦٥٥	٩٩٣٠٣	٤٣٣٥٢
	كبيرة	١٢٥	٢٣٥٧٢	٣٦٢١٨	٢٢١٩٠٧	١٠٣٧٦٧	١١٨٣٤٠
	مجموع	٤٠٣٠	٣١٥٣٥	٤٦٦٦٥	٣٦٤٥٦٢	٢٠٢٨٧٠	١٦١٦٩٢
القطر	صغيرة	٢٢٣٥٥	٥٤١٨٤	٤٣٢٠٣	٦٥٧٣٦٢	٤٠٨٢١٩	٢٤٩٠٤٣
	كبيرة	١٢٩٢	١٦٩٤٢٩	٢٨٨٣٥٧	١٤٩٦٦٠٤	٩١١٧٨٥	٥٨٤٣١٩
	مجموع	٢٣٦٤٧	٢٢٣٦٢٣	٣٣١٥٦٠	٢١٥٣٤٦٦	١٢٢٠٠٠٤	٨٣٣٤٦٢
١٩٨٨							
الاقليم	صغيرة	٣٩٨١	٧٥٥٩	٦٣٤٧	١١٤٠٨٣	٧٢٩٧٤	٤١١٠٩
	متوسطة	١٧	٢٢٥	٢٧١	٥٥٠١	١٨٤١	٣٦٩٠
	كبيرة	١١٤	١٧٩٥٤	٣٢٧٨٩	٢٥٢٢٦٢	١٢٢٥٣٨	١٢٩٧٢٤
	مجموع	٤١١٢	٢٥٧٣٨	٣٩٣٨٢	٣٧١٨٤٦	١٩٧٣٢٣	١٧٤٥٢٣
القطر	صغيرة	٢١٦٦٤	٥٤٧١٢	٥٩٩٠١	٩٩١٥٨٧	٦٤٠٠٧٢	٣٥١٥١٥
	متوسطة	٢٧٥	٤٢٩٩	٦٠١٢	٧٤٥٨٠	٥٥١٣٠	١٩٤٥٠
	كبيرة	٧٠٢	١٧٩٢٢٥	٢٨٣٢١٧	٣٠٤٧٨٢١	٢١٦٣٩٧	١٨٣١٤٢٤
	مجموع	٢٢٦٤١	٢٣٨٣٣٦	٣٤٩١٣٠	٤١١٣٩٨٨	١٩١١٥٩٩	٢٢٠٢٣٨٩
١٩٩٣							
الاقليم	صغيرة	٣٩٦٢	٨١٤٤	٧٤٨٥٨	٢٢٥٥٣٠٤	١٤١٨٠٢٣	٨٣٧٢٨١
	متوسطة	٣٥	٤٩٦	٥٤٣٧	٨٠٢٢٥٧	٧٧٨٤١	٢٥٤١٦
	كبيرة	١١١	٢٥١٥٨	١٧٨٣٦٤	١٠٥٣٢٤١	٩٣٩٤٣٢	١١٣٨٠٩
	مجموع	٤١٠٨	٣٤٥٩٨	٢٥٨٦٥٩	٣٤١١٨٠٢	٢٤٣٥٢٩٦	٩٧٦٥٠٦
القطر	صغيرة	١٤١٤٧	٣٩٤٦٣	٢٨٩٦٧٧	٩٣٢٠٢٨٣	٥٧٥٨١٢٧	٣٥٦٢١٥٦
	متوسطة	١٧٧	٢٦٢٠	٢٣٨٦٤	١٠٤٤٢٨٥	٦٥٦١٦٢	٣٨٨١٢٣
	كبيرة	٦٥١	١٣٢٢٦٠	١١٧٩٧٦٢	٧٩٦٤١٩٠	٤٧٧١٢٠٥	٣١٩٢٩٨٥
	مجموع	١٤٩٧٥	١٧٤٣٤٣	١٥٩٣٣٠٣	١٨٣٢٨٧٥٨	١١١٨٥٤٩٤	٧١٤٣٢٦٤

المصادر : اعده الباحث اعتمادا على :

١ـ دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، دراسة رقم ٣١٦ ، ١٩٨٦ .

٢ـ دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٣٦٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ .

٣ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٣ .

٤ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

فيها نصيبا من الاجور يزيد عن نسبتهم من اجمالي العاملين وقد سبقت الاشارة الى ان العاملين في الصانع التي يمتلكها القطاع الخاص ينالون اجورا اقل من اقرانهم في الصانع الكبيرة وخاصة التي يمتلكها القطاع العام خلال هذه الفترة .

ويلاحظ من بيانات الانتاج ان المنشآت الصغيرة اسهمت بنصيب وافر من قيمة الانتاج فاقت نسبة العاملين فيها كثيرا . ففي الاقليم انتجت هذه الصانع والتي يعمل بها ٢٥٪ من العاملين ، حوالي ٣٩٪ من قيمة الانتاج ، وانتجت صانع القطر المماثلة حوالي ٣١٪ من الانتاج في حين ان نسبة العاملين بها كانت ٢٤٪ . جاء ذلك على حساب انتاجية العاملين في الكبيرة والتي يعود اغلبها في ملكيته الى القطاع الاشتراكي المتخم في حينه بالكادر الادارى والذى كان يفتقر لاتباع نظام للحوافز في الانتاج انذاك .

ومع هذا فان الصغيرة لم تحقق سوى قدر محدود من القيمة الضافة يقل عن نصيبها من قيمة الانتاج . فقد شاركت هذه بحوالي ٢٧٪ فقط منها ، في حين ان مشاركتها بقيمة الانتاج زادت عن ذلك كما سبق . فيما كان نصيب الكبيرة منها يفوق نصيبها من الانتاج . وهذا يعود الى الصاعب التي واجهتها صانع الاقليم الصغيرة في الحصول على مستلزمات الانتاج . ومثل هذا لم يحصل على مستوى القطر ، فكان نصيب الكبيرة والصغيرة من القيمة الضافة يماثل تقريبا نصيب كل منهما من قيم الانتاج واحتاجت لذلك نسبة مماثلة من مستلزمات الانتاج .

وفي عام ١٩٨٨ لم يحصل تغيير هام فيما تشكله كل من الصانع الكبيرة والصغيرة في البنية الصناعية في الاقليم . ومع ان تصنيفا جديدا تم اعتماده ، صنفت بموجبه الصانع الى صغيرة ومتوسطة وكبيرة (١) ، فان المتوسطة لم تشكل سوى نسبة ضئيلة منها . وباعتبار عدد العاملين يلاحظ تقدم طفيف للصغيرة وتراجع مماثل للكبيرة (لاحظ نفس الجدول) . وفي الاجور استمرت الحالة السابقة التي ينال فيها العاملون في الصغيرة نصيبا من الاجور تقل عن نسبتهم من اجمالي العاملين . وفي معايير الانتاج استمرت نفس المؤشرات السابقة ، فالعاملين في الصغيرة اسهموا بانتاج نسبة افضل من نسبتهم من اجمالي العاملين ، وحققوا نصيبا يقل عن ذلك من القيمة الضافة .

خلال الفترة مابين عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ حصلت عدة تغيرات وبنسب متباينة في دور واهمية كل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في البيئة الصناعية في الاقليم . وهذا التغيير لم

---

(١) الصغيرة هي التي يعمل بها اقل من عشرة عمال ويقل رأسمالها عن (١٠٠) الف دينار والمتوسطة يعمل بها مابين ١٠ ـ ٢٩ عاملا ويقل رأسمالها ايضا عن (١٠٠) الف دينار والكبيرة يعمل بها اكثر من ذلك وزاد رأسمالها عن ذلك ايضا .

يكن متساويا في جميع المقاييس او الاعتبارات ، فباعتبار عدد المنشآت حصل تراجع محدود في الصغيرة لصالح الكبيرة ، وفي الصغيرة انخفضت نسبة العاملين من ٢٩ ـ ٢٦٪ ، فيما ازدادت نسبة العاملين في الكبيرة منها من ٧٠ ـ ٧٣٪ ، وحصل مثل هذا التغيير ايضا على مستوى القطر ولكن بنسبة اقل من ذلك .

وباعتبار الاجور الممنوحة للعاملين حصل تغيير كبير في توزيعها ، فالعاملين في الصغيرة استلموا ٢٩٪ من الاجور الممنوحة للعاملين ، وهي نسبة تفوق نسبتهم من بين العاملين ، فيما حصل العاملون في الكبيرة على ٦٩٪ من الاجور وهي نسبة تقل عن نسبتهم من بين العاملين . وبذلك فقد تأكد الاتجاه الذين بدأت ملامحه في بيانات عام ١٩٨٨ ، من ان العاملين في القطاع الخاص وجل صانعه صغيرة ، بدأوا يستلمون اجورا اعلى من اقرانهم في القطاع العام وجميع صانعه كبيرة .

وحصل مثل هذا التغيير ايضا في معايير الانتاج ، فالكبيرة تراجع دورها في الانتاج من ٦٨ ـ ٣١٪ باعتبار قيمته ، ومن ٧٤ ـ ١٢٪ باعتبار القيمة الضافة ، وتقدمت بدلا منها الصغيرة فارتفع اسهامها من ٣١ ـ ٦٦٪ من قيمة الانتاج ومن القيمة الضافة من ٢٤ـ٨٦٪ وتقدمت ايضا المتوسطة باعتبار قيمة الانتاج من ١ ـ ٣٪ الا انها حافظت على نصيبها السابق من القيمة الضافة وهو ٢ ٪ .

جاء ذلك منسجما مع الاتجاه العام الذى حصل على مستوى القطر ولكن بنسبة تفوقه كثيرا . فعلى مستوى القطر حصل تراجع في اهمية الكبيرة لصالح الصغيرة ، فاسهمت الاولى بحوالي ٤٣٪ من قيمة الانتاج و ٤٥٪ من القيمة الضافة ، فيما اسهمت الثانية بحوالي ٥٠٪ من كل منهما . وتقدمت المتوسطة فاسهمت بحوالي ٦٪ من قيمة الانتاج و ٥٪ من القيمة الضافة .

وهذا يعزز ماذهب اليه الباحث من ان المنشآت الكبيرة وجلها عائد الى القطاع الاشتراكي ، قد عجزت خلال فترة الحصار عن التكيف لاثاره السلبية ، فتوقف بعضها ، وعمل الباقي بطاقات انتاجية محدودة ، في حين ان اغلب المصانع الصغيرة وجميعها عائدة الى القطاع الخاص قد نجح في الاستمرار بالانتاج ، سواء بالحصول على مواد اولية محلية او بتبديل انماط الانتاج .

اما باعتبار متوسط عدد العاملين في المنشأة الصناعية الواحدة فيلاحظ من الجدول رقم (٤٢) انه كان (٢) عامل في كل منشأة صغيرة و (١٨٩) في الكبيرة وبمعدل (٨) عاملين في عموم الصناعة التحويلية في الاقليم عام ١٩٨٢ . وفي هذا يتماثل المعدل الاقليمي مع المعدل القومي تقريبا بالنسبة للصغيرة وعموم الصناعة التحويلية ، فيما بدت الكبيرة في الاقليم اكثر ضخامة

جدول رقم (٤٢)

متوسط عدد العاملين في المنشآت الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ *

	اجمالي التحويلية		المنشآت الكبيرة			
	الحجم	المتوسط	الملكية	منشآت	عاملين	المتوسط
١٩٨٢						
الاقليم	صغيرة	٢	اشتراكي	٣٨	٢١٥٢٣	٥٦٦
	كبيرة	١٨٩	خاص	٨٧	٢٠٤٩	٢٤
	مجموع	٨	مجموع	١٢٥	٢٣٥٧٢	١٨٩
القطر	صغيرة	٢	اشتراكي	٢٢٢	١٠٧٤١	٥٨٩
	كبيرة	١٣١	خاص	١٠٧٠	٣٨٦٩٨	٣٦
	مجموع	٩	مجموع	١٢٩٢	١٦٩٤٣٩	١٣١
١٩٨٨						
الاقليم	صغيرة	٢	اشتراكي	٣٠	١٤٣٨٤	٤٧٩
	متوسطة	١٣	مختلط	١	٣٨٢	٣٨٢
	كبيرة	١٥٧	تعاوني	٤	١٩٢	٤٨
	مجموع	٦	خاص	٧٩	٢٩٩٦	٣٨
			مجموع	١١٤	١٧٩٥٤	١٥٧
القطر	صغيرة	٣	اشتراكي	١٧٥	١٥٢٠٠٧	٨٦٩
	متوسطة	١٦	مختلط	١٠	٩١٧٠	٩١٧
	كبيرة	٢٥٥	تعاوني	٢٣	١٤٢٩	٦٢
	مجموع	١١	خاص	٤٩٤	١٦٦١٩	٣٤
			مجموع	٧٠٢	١٧٩٢٢٥	٢٥٥
١٩٩٣						
الاقليم	صغيرة	٢	اشتراكي	٣٢	١٩٦٣٥	٦١٤
	متوسطة	١٤	مختلط	٢	٤٨٧	٢٤٤
	كبيرة	٢٢٧	تعاوني	١٣	١٤٧٨	١١٤
	مجموع	٨	خاص	٦٤	٣٥٥٨	٥٦
			مجموع	١١١	٢٥١٥٨	٢٢٧
القطر	صغيرة	٣	اشتراكي	١٣١	١٠٠٣٤٣	٧٦٦
	متوسطة	١٥	مختلط	٢١	١١٧٩٢	٥٦٢
	كبيرة	٢٠٣	تعاوني	٤١	٢٨٣٧	٦٩
	مجموع	١٢	خاص	٤٥٨	١٧٢٨٨	٣٨
			مجموع	٦٥١	١٣٢٢٦٠	٢٠٣

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على :

١ـ الجداول رقم ٣٩ ، ٤١ .

٢ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة لسنة ١٩٨٢ .

٣ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لعامي ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

من مثيلاتها على مستوى القطر التي بلغ معدل العاملين فيها (١٣١) عاملا • وهذا يعود الى ان منشآت القطاع الاشتراكي في الاقليم مثلت حوالي ٣٠٪ من المنشآت الكبيرة فيه مقابل ١٧ ٪ على مستوى القطر • وهذه المنشآت تتصف بضخامة اعداد العاملين فيها ، حيث بلغ معدلهم (٥٦٦) عاملا مقابل (٢٤) عاملا في تلك التي يمتلكها القطاع الخاص • ومنشآت القطاع الخاص هذه في الاقليم تبدو اقل حجما من مثيلاتها على مستوى القطر ، فمعدل العاملين فيها كان (٣٦) عاملا على مستوى القطر مقابل (٢٤) في الاقليم • وتواضع حجوم المنشآت التي يمتلكها القطاع الخاص في الاقليم صغيرة كانت ام كبيرة انما يعود لضآلة حجم رؤوس الاموال الخاصة المتاحة والمستثمرة فعلا في قطاع الصناعة التحويلية في الاقليم مقارنة بحالة القطر عامة •

وفي عام ١٩٨٨ يتبين من نفس الجدول تضاؤل حجوم المنشآت الصناعية في الاقليم عما كان عليه عام ١٩٨٢ ، مقابل زيادة فيها على مستوى القطر ، فمعدلها في الاقليم تراجع من ٨ ــ ٦ عامل ، في حين انه ارتفع من ٩ ــ ١١ على مستوى القطر •

والصغيرة في الاقليم حافظت على نفس معدلاتها السابقة وهي (٢) عامل لكل منشأة ، في حين انها ارتفعت الى (٣) على مستوى القطر •

اما المتوسطة فقد بلغ متوسط العاملين فيها (١٣) في الاقليم وهو يقل عن مثيله في القطر الذى بلغ (١٦) عاملا • وبذلك تتماثل المتوسطة مع الصغيرة في الاقليم بصغر حجومها مقارنة بالمعدل القومي ، وربما كان ذلك بسبب ملكيتها من القطاع الخاص الذى يتصف بضعف قدراته على تمويل المشاريع الكبيرة في الاقليم مقارنة باقاليم اخرى في القطر •

وفي الكبيرة في الاقليم تراجع معدل العاملين بها من ١٨٩ ــ ١٥٧ ، لكنه ارتفع على مستوى القطر من ١٣١ ــ ٢٥٥ ، وحصل هذا التراجع في تلك المملوكة للقطاع الاشتراكي التي تراجع المعدل فيها من ٥٦٦ ــ ٤٧٩ ، في حين ان المماثلة التي يمتلكها القطاع الخاص ارتفع معدل العاملين فيها من ٢٤ ــ ٣٨ عاملا •

ان هذا التغيير يؤكد ما اشار اليه الباحث سابقا من الاثار السلبية الواضحة لعملية اعادة بناء هيكل العمالة في الصناعة التحويلية التي حصلت خلال هذه الفترة ، والتي شملت منشآت القطاع الاشتراكي •

اما في عام ١٩٩٣ فيتضح من نفس الجدول ان الاتجاه الذى ظهر على مستوى القطر عام ١٩٨٨ والمتمثل بزيادة حجوم المنشآت الصناعية عامة والكبيرة منها على وجه الخصوص ، قد بدأت انعكاساته تظهر على الصناعة في الاقليم عام ١٩٩٣ ، ففيه ازداد معدل العاملين

عامة من ٦ ـ ٨ عامل ، والكبيرة منها من ١٥٧ ـ ٢٢٧ ، والمتوسطة من ١٣ ـ ١٤ ، فيما ظلت الصغيرة محافظة على معدلها السابق وهو (٢) عامل لكل منشأة .

وهذا يؤكد ايضا ماذهب اليه الباحث سابقا من ان التطورات التي تحصل في البنية الصناعية القومية تلاحظ اثارها بعد عدة سنوات في بنية الاقليم الصناعية . وحصل مثل هذا التزايد في متوسط عدد العاملين في المصانع الكبيرة سواء اكانت مملوكة للقطاع العام او الخاص ،فصانع القطاع العام تزايد المتوسط فيها من ٤٧٩ ـ ٦١٤ ، ومصانع القطاع الخاص من ٣٨ ـ ٥٦ عاملا. وتبدو مؤشرات المنشآت الكبيرة هذه في الاقليم مخالفة لما حصل على المستوى القومي ، حيث تراجع المتوسط فيها من ٢٥٥ ـ ٢٠٣ ، وحصل ذلك في منشآت القطاع الاشتراكي منها فقط، حيث تراجع فيها هذا المتوسط من ٨٦٩ ـ ٧٦٦ ، في حين ان منشآت القطاع الخاص ارتفع المتوسط فيها من ٣٤ ـ ٣٨ . ومرة اخرى يتأكد ما اشار اليه الباحث من ان مصانع القطاع الاشتراكي بالذات هي التي عجزت عن تلافي ومواجهة الاثار السلبية للحصار مقارنة بمصانع القطاع الخاص .

اما لاجمالي الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ فيلاحظ من الشكل رقم (١١) مايلي :

اولا : تقدم في نصيب المنشآت **الصناعية** الصغيرة شمل كل الاعتبارات ، وكان ذلك على حساب تراجع في نصيب المنشآت الكبيرة شمل جميع الاعتبارات ايضا .

ثانيا : ان المنشآت الصناعية المتوسطة كانت اثرها هامشيا وضئيلا وفي كافة الاعتبارات .

ثالثا : كان التغير واضحا خلال هذه الفترة باعتبارات قيمة الانتاج والقيمة المضافة ، فيما كان ضئيلا في الاعتبارات الاخرى . مما يشير الى ان هذا التغير سيكون محدودا في تأثيره على البنية الصناعية في الاقليم مستقبلا ، لان الهياكل الاساسية كان التغير فيها طفيفا ، وان ماحدث في اعتبارات الانتاج كان سببه الحالة الاقتصادية التي يمر بها القطر بسبب الحصار الاقتصادي على القطر ، والتي نأمل ان تكون نهايتها قريبة ، وبنهايتها هذه يتوقع عودة المنشآت الكبيرة الى دورها الفاعل في البنية الصناعية في الاقليم والقطر .

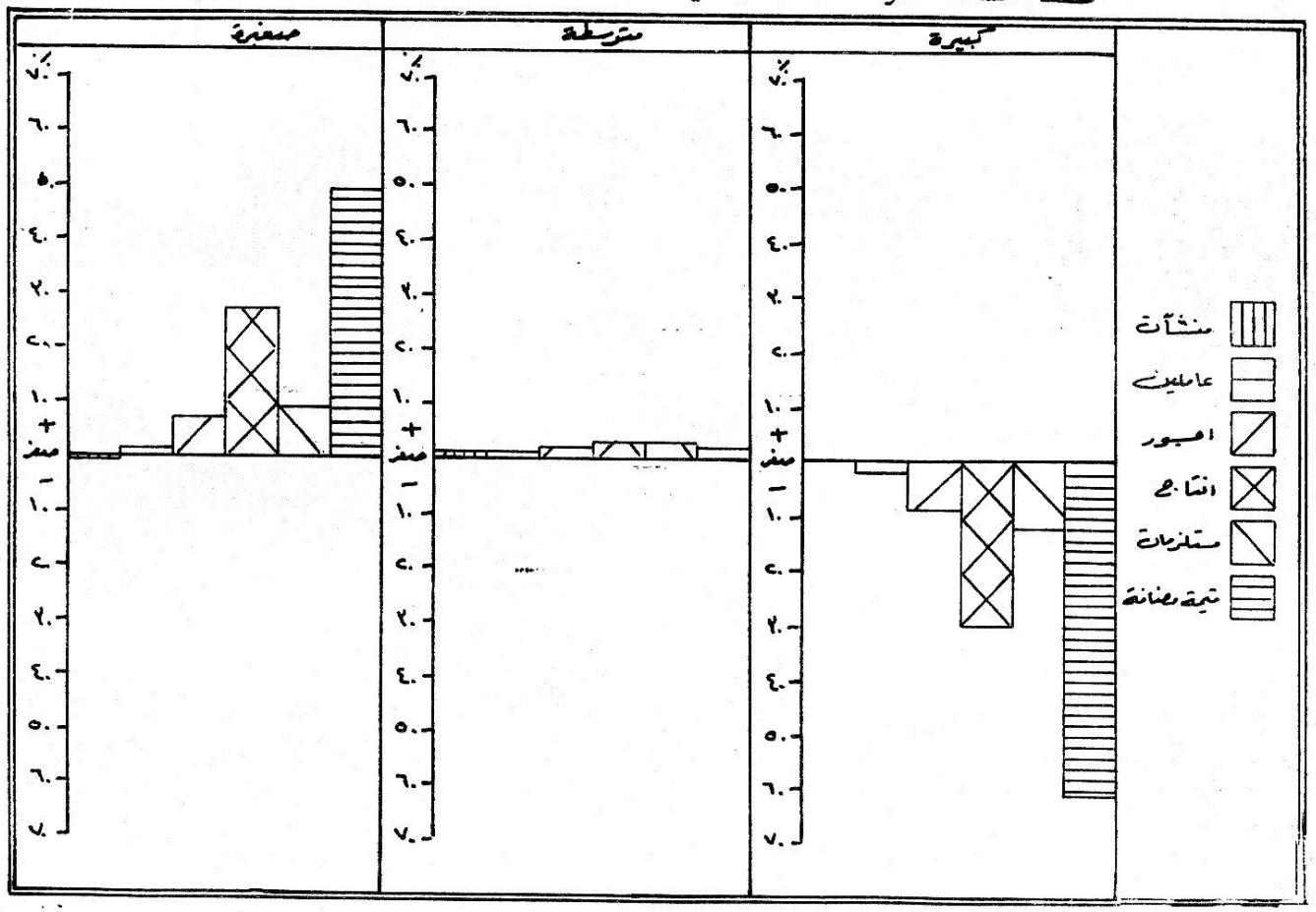
٤ ٥٠ ٢٠ . التباين المكاني في حجوم المنشآت الصناعية :

اشتركت جميع محافظات الاقليم بغلبة نسبة المنشآت الصغيرة ، حيث مثلت نسبة تراوحت مابين حد ادنى وهي ٩٤٪ كما في بابل وحد اعلى وهي ٩٨٪ كما في النجف والقادسية والمثنى كان ذلك في عام ١٩٨٢ . وباعتبار العاملين ضمت الكبيرة منهم نسبة تراوحت مابين ٥١ ٪ كما

الشكل رقم (٠٠)

اتجاهات التغير في حجوم منشآت الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٩٣

عـــدا المنشآت المتوسطه فيما بيـــن عامي ١٩٨٨ـــ١٩٩٣



المصدر : الجدول رقم (٤١) .

في كربلاء و ٨٨٪ كما في بابل ، جاءت القادسية بالمرتبة الثانية بعد بابل وضمت ٨٢٪ منهم ، ثم المثنى ٦٧٪ ، بعدها النجف وضمت ٦١٪ (لاحظ الجدول رقم ٤٣) . ان هذا التباين سببه قلة المنشآت الكبيرة العائدة الى القطاع الاشتراكي في محافظة كربلاء ، هذه التي تتميز بضخامة اعداد العاملين الذين تضمهم مقارنة بمثيلاتها التي يمتلكها القطاع الخاص .

وباعتبار الاجور الممنوحة للعاملين فلا نجد اختلافا جوهريا بين المحافظات يبتعد عن الاتجاهات العامة التي سبقت الاشارة اليها .

وفي اعتبارات الانتاج يتضح ان العاملين في المنشآت الصغيرة اسهموا بالنصيب الاوفر من الانتاج في قيمته بجميع المحافظات عدا المثنى التي تماثلت فيها نسبة العاملين مع ماحققوه من انتاج . اما العاملون في المنشآت الكبيرة فلم يحققوا سوى قدرا من الانتاج يقل عن نسبتهم من اجمالي العاملين . ومع هذا فقد حقق الاخيرون قدرا اوفر من القيمة المضافة وفي جميع محافظات الاقليم . وهذا يعود الى سهولة حصول الصانع الكبيرة والعائد اغلبها في الملكية الى القطاع الاشتراكي على مايحتاجه من مستلزمات الانتاج مقارنة بحالة القطاع الخاص الذي يحصل على الجزء الاكبر من مستلزمات انتاجه مع منشآت القطاع الاشتراكي .

وفي عام ١٩٨٨ حصل تحسن كبير فيما حققته المنشآت الصغيرة في ثلاث محافظات ، ففي بابل ازدادت نسبة العاملين فيها من ١٢ ـ ١٧٪ . وفي النجف من ٣٩ ـ ٥١٪ وفي القادسية من ١٨ ـ ٥٣٪ ، وتراجعت هذه النسبة في كربلاء من ٤٩ ـ ٢٥٪ ، فيما ظلت النسبة ثابتة في المثنى وفي اعتبارات الانتاج حافظت هذه المنشآت على مكانتها السابقة ، عدا تغير طفيف واحد تمثل في فشل العاملون في منشآت بابل الصغيرة ونسبهم ١٧٪ عن تحقيق قدر جيد من الانتاج كما يحصل عادة ، فلم يتجاوز انتاجهم اكثر من ١٣٪ باعتبار قيمته و١١٪ باعتبار قيمته المضافة .

وفي عام ١٩٩٣ يلاحظ ان التغير في محافظات الاقليم جاء منسجما مع الاتجاه العام ، وهو تضاؤل دور المنشآت الكبيرة لصالح المنشآت الصغيرة ، وفي جميع المعايير ، غير ان محافظة القادسية كانت الوحيدة التي حصل فيها غير ذلك فتعزز دور الكبيرة فيها ، فهذه ازدادت نسبة العاملين فيها من ٥٩ ـ ٧٨٪ مابين عامي ١٩٧٨ ـ ١٩٩٣ ، وازداد نصيبهم من الاجور من ٧٦ ـ ٨٤ ٪ ويعود ذلك الى تزايد عدد العاملين في عدد من الصانع الصغيرة وتحول صنفها الى كبيرة .

جدول رقم (٤٣)

التباين المكاني في حجوم المنشآت الصناعية في اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	الحجم	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	صغيرة	٩٥٧	١٦٣٠	٥٧٩٢	٤٢٥٥٤	٢٧٣٠٨	١٥٢٤٦
بابل	كبيرة	٥٧	١١٤٦١	٨٦٩٦	١٤١٨٦٨	٧٠٠٧٦	٧١٧٩٢
	مجموع	١٠١٤	١٣٠٩١	٢٤٤٨٨	١٨٤٤٢٢	٩٧٣٨٤	٨٧٠٣٨
كربلاء	صغيرة	٨٣٤	٢٩٠٠	٢٢٤٣	٥١٥٥٤	٣٤٩٧٥	١٦٥٧٩
	كبيرة	٢٤	٢٩٨٢	٤٢٠٧	١٦٩٠٥	٩٥٣٢	٧٣٧٣
	مجموع	٨٥٨	٥٨٨٢	٦٤٥٠	٦٨٤٥٩	٤٤٥٠٧	٢٣٩٥٢
النجف	صغيرة	١٠٦١	١٣٨٦	٣٦٦	٢٣٠٠١	٢٩٦٨٠	١٣٢١
	كبيرة	٢٠	٢١٩٩	٢٧٦٩	١٩٦٦٨	٧٩٠٩	١١٧٥٩
	مجموع	١٠٨١	٣٥٨٥	٣١٣٥	٤٢٦٦٩	٢٩٥٨٩	١٣٠٨٠
القادسية	صغيرة	٦٠٧	١٠٨٧	١١٠٤	١٥٦٢٨	٩٢٤٤	٦٣٨٤
	كبيرة	١٣	٤٩٩٥	٦٩١٨	٣٣٠٢٩	٨٦٧٩	١٤٣٥٠
	مجموع	٦٢٠	٦٠٨٢	٨٠٢٢	٣٨٦٥٧	١٧٩٢٣	٢٠٧٣٤
المثنى	صغيرة	٤٤٦	٩٦٠	٩٤٢	٩٩١٨	٦٠٩٦	٣٨٢٢
	كبيرة	١١	١٩٣٥	٣٦٢٨	٢٠٤٣٧	٧٣٧١	١٣٠٦٦
	مجموع	٤٥٧	٢٨٩٥	٤٥٧٠	٣٠٣٥٥	١٣٤٦٧	١٦٨٨٨
١٩٨٨	صغيرة	٨٧٢	١٥٠٤	١٦١٠	١٥٦٠٤	٨٠٩٠	٧٥١٤
بابل	متوسطة	٨	١٠٠	١٣١	١٦٦٢	٥٧٦	١٠٨٧
	كبيرة	٦١	٧١١٩	١٢٥٨٣	٩٨٨١٣	٤١٦٩٩	٥٧١١٤
	مجموع	٩٤١	٨٧٢٣	١٤٣٢٤	١١٦٠٨٠	٥٠٣٦٥	٦٥٧١٥
كربلاء	صغيرة	٦٩٢	١٧٢٣	٤٠٨	٢٧٣٢٢	١٥٥٣٨	١١٧٨٤
	متوسطة	٧	١٠١	١٠٦	٣٢٩٢	١٩٠٠	٢١٩٢
	كبيرة	٢٢	٥١٢٧	٥٦٣١	٦٨٢٣٧	٣٨٥٦٢	٢٩٦٧٥
	مجموع	٧٢١	٦٩٥١	١١١٤٥	٩٨٨٥١	٥٥٢٠٠	٤٣٦٥١
النجف	صغيرة	١١١٠	١٩٣٥	١٤٥٦	٣٠٩٧١	٢٠٧٧٦	١٠١٩٥
	متوسطة	١	١٠	١٦	٢٨٨	٦٠	٢٢٨
	كبيرة	٩	١٧٢٣	٣٣١٥	٢٥٨٣٥	١٥٠٠٥	١٠٨٣٠
	مجموع	١١٢٠	٣٦٦٨	٤٧٨٧	٥٧٠٩٤	٣٥٨٤١	٢١٢٥٣
القادسية	صغيرة	٨٦٧	١٥٦٦	١٢٢٥	٢٨٠٢٧	١٩١٩٨	٨٨٢٩
	متوسطة						
	كبيرة	١١	٢٢٩٧	٣٨٩١	٣٢٢٢٣	١٠٩٤٥	٢١٢٧٨
	مجموع	٨٧٨	٣٨٦٣	٥١١٦	٦٠٢٥٠	٣٠١٤٣	٣٠١٠٧
المثنى	صغيرة	٤٤٠	٨٣١	٦١٨	١٢١٥٩	٩٣٧٢	٢٧٨٧
	متوسطة	١	١٤	٢٣	٢٥٨	٧٥	١٨٣
	كبيرة	١١	١٦٨٨	٣٣٦٩	٢٧١٥٤	١٦٣٢٧	١٠٨٢٧
	مجموع	٤٥٢	٢٥٣٣	٤٠١٠	٣٩٥٧١	٢٥٧٧٤	١٣٧٩٧

تابع جدول رقم (٤٣)

المحافظة	الحجم	المنشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٩٣	صغيرة	١٢٢١	٢٨٦٠	٢٤١٥٠	٧٣٣٢٨٧	٥٧٢٢٠١	١٦١٠٨٦
بابل	متوسطة	٢٨	٣٩٩	٤٥٩٥	٧٢١٩٣	٥٦٠٩٥	١٦٠٩٨
	كبيرة	٣٩	١٢١٦٦	٨٣٥٧٧	٣٤٦٩٦٤	٣٣٥٤٥١	١١٥١٣
	مجموع	١٢٨٨	١٥٤٢٥	١١٢٣٢٦	١٥٢٤٤٤	١٦٣٧٤٧	١٨٨٦٩٧
كربلاء	صغيرة	٤٠٣	٩٢٨	٦٣٢٧	٣١٥٤٥١	١٨٩٤٩٧	١٢٥٩٥٤
	متوسطة	٤	٥٧	٦٢٤	٢٥٢٠٠	١٨٥٦٩	٦٦٣١
	كبيرة	٣٣	٣٣٥٩	٢٢٧٧٣	٢٥٥٧٦٥	١٩٦٩٦٢	٥٩٦٠٣
	مجموع	٤٤٠	٤٣٤٤	٣٠٧٢٤	٥٩٦٤١٦	٤٠٤٢٢٨	١٩٢١٨٨
النجف	صغيرة	١٠٩٩	٢٧٤٧	٢٥١٥٤	٧٢٠٩٤٢	٣٣٤٠٨٧	٣٨٦٨٥٥
	متوسطة	٣	٤٠	٢١٨	٥٨٦٤	٣١٧٧	٢٦٨٧
	كبيرة	١٢	٣٤٣٦	٢٢١٠٢	١٥٦٦١٣	١٠٣٥١٦	٥٣٠٩٧
	مجموع	١١١٤	٦٢٢٣	٤٧٤٧٤	٨٨٣٤١٩	٤٤٠٧٨٠	٤٤٢٦٣٩
القادسية	صغيرة	٨٨٨	١٥٤١	٨٠٣٣	٢٧٣٥٢٩	١٧٥٤١٦	٩٨١١٣
	متوسطة						
	كبيرة	١٨	٥٥٠٦	٤٢٠٢٣	٢٦٦٤٨٦	٢٦٩٤٤٠	ـ ٢٩٥٤
	مجموع	٩٠٦	٨٠٤٧	٥٠٠٥٦	٥٤٠٠١٥	٤٤٤٨٥٦	٩٥١٥٩
المثنى	صغيرة	٣٥١	٨٦٨	١١١٩٤	٢١٢٠٩٥	١٤٦٨٢٢	٦٥٢٧٣
	متوسطة						
	كبيرة	٩	٦٩١	٦٨٨٩	٢٧٤٩٣	٣٤٨٦٣	ـ ٢٤٥٠
	مجموع	٣٦٠	١٥٥٩	١٨٠٨٣	٢٣٩٥٠٨	١٨١٦٨٥	٥٧٨٢٣

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

١ ـ دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، دراسة رقم ٣١٦ ، ١٩٨٦ .

٢ ـ دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٢٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ .

٣ ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

ومع هذا فلم يتمكنوا من تحقيق نجاح جيد في الانتاج ، فتراجع اسهامهم منه مـــن ٥٣ ـ ٤٩٪ من قيمته، ولحقت بمؤسساتهم خسائر بنسبة (ـ ٣٪) من القيمة الضافة المتحققة في المحافظة عام ١٩٩٣ ، بعد ان كانت مؤسساتهم هذه قد اشتركت باضافة ٧١٪ عام ١٩٨٨ .

وبذلك عادت المنشآت الصغيرة لتتصدر النشاط الصناعي في المحافظة باعتبارات الانتاج منسجمة مرة اخرى مع الاتجاه العام الذى مر ذكره .

هذا وقد تطرفت المثنى في تكبد مصانعها الكبيرة خسائر في عملياتها الانتاجية حيـث زادت خسائرها عن (٧) مليون دينار وشلت نسبة (ـ ١٣٪) من القيمة الضافة المتحققة فـي المحافظة عام ١٩٩٣ . علما ان جميع هذه الصانع الخاسرة كانت مملوكة للقطاع الاشتراكي واستمرت في الانتاج مدعومة من الدولة لضمان انتاج مواد لا يمكن استيرادها من الخارج تحت ظروف الحصار .

اما باعتبار متوسط عدد العاملين في الصنع الواحد فيتبين من الجدول رقم (٤٤) وجود تباين كبير فيه بين محافظات الاقليم تراوح مابين (٣) عامل كما في النجف و(١٣) كما في بابل ، فيما كان هذا (٧) في كربلاء و (١٠) في القادسية و(٦) في المثنى . وهـذا مرتبط بنسبـة ماتمثله كل من المنشآت الصغيرة والكبيرة من اجمالي القائم منها ، فعندما يزداد نصيب الصغيرة يقل المتوسط والعكس صحيح . ويتضح من نفس الجدول ان المتوسط هذا بلغ عاملان في محافظات الاقليم متماثلة مع المعدل القومي عدا النجف التي قل فيها عن ذلك .

اما الكبيرة فقد تباين فيها هذا المتوسط مابين (٣٨٤) عاملا كما في القادسيـــة و(١١٠) كما في النجف ، وبلغ في بابل (٢٠١) ، كربلاء (١٢٤) والمثنى (١٧٦) . وسبب ذلك ان منشآت القطاع الاشتراكي في القادسية احتلت نسبة عالية من المنشآت الكبيرة وضمت فيها وفي بابل اعدادا كبيرة من العاملين بلغ متوسطهم (٨٠٧) في القادسيـة و (١٠٢٨) فـي بابل ، في حين انها في النجف ضمت (٢٠٦) عامل في المتوسط . وجاءت كربلاء والمثنـى وسطا بين هذه وتلك ، فكان هذا المتوسط في كربلاء (٤٨٨) وفي المثنى (٢٧٢) . في حيـن ان المنشآت الكبيرة المماثلة العائدة الى القطاع الخاص قد عمل بها عدد اقل من ذلك بكثيـر تراوح مابين (٨) عمال كحد ادنى كما في المثنى [1] و(٢٩) عامل كحد اعلى كما في كربلاء .

ويبدو من ذلك ان مصانع القطاع الاشتراكي الكبيرة التي اقيمت في النجف والمثنى لـــم تستهدف امتصاص العمالة الفائضة هناك لان حجمها كان صغيرا في معدله ، وربما كان الهدف هو استثمار موارد وامكانات محلية متاحة وخاصة الاحجار المستخدمة في الصناعات الانشائيـــة ،

---

(١) اعتبرت هذه كبيرة رغم ان عدد العاملين فيها يقل عن (١٠) عمال لان رأسمالها ظـل صنفا ضمن الكبيرة ، ويحول صنفهـا بعد عاملين من تراجع عدد عمالها .

جدول رقم (٤٤)

التباين المكاني في متوسط عدد العاملين في منشآت الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

المحافظة	اجمالي التحويلية		المنشآت الكبيرة			
	الحجم	المتوسط	الملكية	منشآت	عاملين	المتوسط
١٩٨٢						
بابل	صغيرة	٢	اشتراكي	١٠	١٠٢٨٢	١٠٢٨
	كبيرة	٢٠١	خاص	٤٧	١١٧٩	٢٥
	مجموع	١٣	مجموع	٥٧	١١٤٦١	٢٠١
كربلاء	صغيرة	٣	اشتراكي	٥	٢٤٤٠	٤٨٨
	كبيرة	١٢٤	خاص	١٩	٥٤٢	٢٩
	مجموع	٧	مجموع	٢٤	٢٩٨٢	١٢٤
النجف	صغيرة	١	اشتراكي	١٠	٢٠٥٧	٢٠٦
	كبيرة	١١٠	خاص	١٠	١٤٢	١٤
	مجموع	٣	مجموع	٢٠	٢٨٩٩	١١٠
القادسية	صغيرة	٢	اشتراكي	٦	٤٨٤٢	٨٠٧
	كبيرة	٢٨٤	خاص	٧	١٥٣	٢٢
	مجموع	١٠	مجموع	١٣	٤٩٩٥	٣٨٤
المثنى	صغيرة	٢	اشتراكي	٧	١٩٠٢	٢٧٢
	كبيرة	١٧٦	خاص	٤	٣٣	٨
	مجموع	٦	مجموع	١١	١٩٣٥	١٧٦
١٩٨٨						
بابل	صغيرة	٢	اشتراكي	٧	٤٦٧٥	٦٦٨
	متوسطة	٣	مختلط	١	٣٨٢	٣٨٢
	كبيرة	١١٧	تعاوني	٣	٦٤	٢١
	مجموع	٩	خاص	٥٠	١٩٩٨	٤٠
كربلاء	صغيرة	٢	مجموع	٦١	٧١١٩	١١٧
	متوسطة	١٤	اشتراكي	٨	٤٥٤٥	٥٦٨
	كبيرة	٢٣٣	مختلط			
	مجموع	١٠	تعاوني	١	١٢٨	١٢٨
النجف	صغيرة	٢	خاص	١٢	٤٥٤	٣٥
	متوسطة	١٠	مجموع	٢٢	٥١٢٧	٢٣٣
	كبيرة	١٩١	اشتراكي	٣	١٦١٠	٥٣٧
	مجموع	٣	مختلط			
			تعاوني			
			خاص	٦	١١٣	١٩
			مجموع	٩	١٧٢٣	١٩١
القادسية	صغيرة	٢	اشتراكي	٦	٢٠٢٧	٣٣٨
	متوسطة		مختلط			
	كبيرة	٢٠٩	تعاوني			
	مجموع	٤	خاص	٥	٢٧٠	٥٤
			مجموع	١١	٢٢٩٧	٢٠٩

المحافظة	اجمالي التحويلية		المنشآت الكبيرة			
	الحجم	المتوسط	الملكية	منشآت	عاملون	المتوسط
المثنى	صغيرة	٢	اشتراكي	٦	١٥٢٧	٢٥٥
	متوسطة	١٤	مختلط			
	كبيرة	١٥٢	تعاوني			
	مجموع	٦	خاص	٥	١٦١	٣٢
			مجموع	١١	١٦٨٨	١٥٣
١٩٩٢	صغيرة	٢	اشتراكي	١٠	١٠٠٤٦	١٠٠٥
بابل	متوسطة	١٤	مختلط	١	١١٥	١١٥
	كبيرة	٢١٢	تعاوني	١١	١٢١٥	١١٠
	مجموع	١٢	خاص	١٧	٧٩٠	٤٦
			مجموع	٣٩	١٢١٦٦	٣١٢
كربلاء	صغيرة	٢	اشتراكي	٥	١٠١٣	٢٠٣
	متوسطة	١٤	مختلط	١	٣٧٢	٣٧٢
	كبيرة	١٠٢	تعاوني	٢	٢٦٣	١٣٢
	مجموع	١٠	خاص	٢٥	١٧١١	٦٨
			مجموع	٣٣	٣٣٥٩	١٠٢
النجف	صغيرة	٢	اشتراكي	٤	٣١٦٢	٧٩١
	متوسطة	١٣	مختلط			
	كبيرة	٢٨٦	تعاوني			
	مجموع	٦	خاص	٨	٢٧٤	٣٤
			مجموع	١٢	٣٤٣٦	٢٨٦
القادسية	صغيرة	٢	اشتراكي	٨	٤٨٨٤	٦١١
	متوسطة		مختلط			
	كبيرة	٣٠٦	تعاوني			
	مجموع	٨	خاص	١٠	٦٢٢	٦٢
			مجموع	١٨	٥٥٠٦	٣٠٦
المثنى	صغيرة	٢	اشتراكي	٥	٥٣٠	١٠٦
	متوسطة		مختلط			
	كبيرة	٧٧	تعاوني			
	مجموع	٤	خاص	٤	١٦١	٤٠
			مجموع	٩	٦٩١	٧٧

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

١ـ الجداول رقم ٤٠ ، ٤٣ .

٢ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة لسنة ١٩٨٢ .

٣ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٢ .

في حين ان صانع هذا القطاع في القادسية وبابل كانت تضم اعدادا ضخمة من العاملين ، لذلك فان هدف اقامتها ربما كان تشغيل اكبر عدد ممكن منهم . ان صناعات النسيج عامة توصف بكونها محايدة ويمكن اقامة بعضها في مواقع مختلفة وخاصة في الاقاليم التي تتوفر فيها العمالة الرخيصة او تلك التي تعاني من فائض فيها .

وفي عام ١٩٨٨ يلاحظ من نفس الجدول تضاؤل متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة في بابل من ١٣ ـ ٩ وفي القادسية من ١٠ ـ ٤ بسبب فقدان بعض العاملين مواقعهم في هذه الفترة ، فيما تزايد هذا المتوسط في كربلاء من ٧ ـ ١٠ لبناء صانع جديدة كبيرة فيها ، فيما ظل هذا المتوسط ثابتا في النجف عند ثلاث عمال للمنشأة الواحدة وستة عاملين في المثنى . ان هذه الاتجاهات قد ظهرت في الصانع الكبيرة لوحدها . اما الصغيرة فقد ظلت ثابتة تقريبا عند معدلها السابق ، وهو (٢) لكل منشأة . والجديد في هذا العام ايضا هو اعتماد التصنيف الجديد الذي اتاح ظهور منشآت صناعية متوسطة في محافظات الاقليم عدا القادسية وبمتوسط لعدد العاملين فيها تراوح مابين ١٠ ـ ١٤ عامل .

والتغير الذي حصل في الكبيرة اتخذ اتجاهين مختلفين ، فتلك العائدة الى القطاع الاشتراكي تراجع فيها متوسط العاملين ، فيما ارتفع هذا في تلك العائدة الى القطاع الخاص . ففي بابل تراجع هذا في تلك المملوكة للقطاع الاشتراكي من ١٠٢٨ ـ ٦٦٨ ، وفي القادسية من ٨٠٧ ـ ٣٣٨ ، المثنى من ٢٧٢ ـ ٢٥٥ ، فيما ارتفع هذا في كل من كربلاء والنجف .

اما صانع القطاع الخاص في بابل فقد ارتفع متوسط العاملين فيها من ٢٥ ـ ٤٠ ، كربلاء من ٢٩ ـ ٣٥ ، النجف من ١٤ ـ ١٩ ، القادسية من ٢٢ ـ ٥٤ ، وفي المثنى من ٨ ـ ٣٢ . وبهذا بدأت منشآت القطاع الخاص وخاصة المتوسطة والكبيرة في الاقليم تستقطب العمالة الصناعية بدلا من منشآت القطاع الاشتراكي . ويبدو ان اكبر تغيير قد حصل كان في بابل والقادسية والمثنى بسبب اعادة تنظيم واسعة لهيكل العمالة فيها هذه الفترة .

وفي عام ١٩٩٣ يتبين ان الاتجاه الذي ظهر على مستوى القطر عام ١٩٨٨ ، وعلى مستوى الاقليم عام ١٩٩٣ والمتمثل بزيادة حجوم الصانع عامة والكبيرة منها على وجه الخصوص قد ظهر ايضا في محافظات الاقليم ، فارتفع متوسط العاملين في المنشأة الواحدة بحجوم الصناعة التحويلية في بابل من ٩ ـ ١٢ ، وفي النجف من ٣ ـ ٦ ، القادسية من ٤ ـ ٨ ، فيما ظل ثابتا عند (١٠) عاملين في كربلاء وتراجع في المثنى من ٦ ـ ٤ ، وذلك لفقدان مايقرب من ثلثي عمال القطاع الاشتراكي وظائفهم في المحافظة ، يأتي ماحصل في كربلاء والمثنى لما لحق

بمنشآتها من اضرار جراء العدوان على القطر . اما الصانع الصغيرة فقد ظلت بمنأى من اى تغير في متوسط العاملين فيها وهو (٢) عامل وفي جميع محافظات الاقليم . وفي المنشآت المتوسطة والتي بلغ متوسط عمالها في الاقليم (١٤) عاملا لم يحصل سوى تطور محدود ، فازداد متوسط العاملين فيها عاملا واحدا في بابل وظل ثابتا في كربلاء ، وازداد ثلاثة في النجف خلال نفس الفترة ، كما يلاحظ فقدان هذه المنشآت في المثنى واستمرار فقدانها في القادسية . وبهذا فان دورها ظل محدودا في محافظات الاقليم عامة .

وفي الصانع الكبيرة حصلت الزيادة في متوسط العاملين في ثلاث محافظات ، فازداد في بابل من ١١٧ ـ ٣١٢ ، النجف من ١٩١ ـ ٢٨٦ ، وفي القادسية من ٢٠٩ ـ ٣٠٦ ، فيما تراجع في المثنى من ١٥٣ ـ ٧٧ ، وفي كربلاء من ٢٣٣ ـ ١٠٢ .

من جانب اخر تلاحظ زيادة في الاهمية النسبية للقطاع التعاوني ضمن المنشآت الكبيرة في الاقليم ، سواء في عدد صانعه او العاملين فيها . اما القطاع المختلط فكان تطوره محدودا . وقد تركز ظهور هذه القطاعات في بابل وكربلاء وباعداد محدودة لمنشآتها وجيدة للعاملين فيها ، فقد بلغ متوسط عدد العاملين في الصنع الواحد في القطاع المختلط (١١٥) عاملا في بابل و (٣٧٢) في كربلاء ، اما التعاوني فقد بلغ فيها هذا المتوسط (١٠) في بابل و (٦٦) في كربلاء ، الا ان مقدار اشتراكهما بمعايير الانتاج كان ضئيلا للغاية .

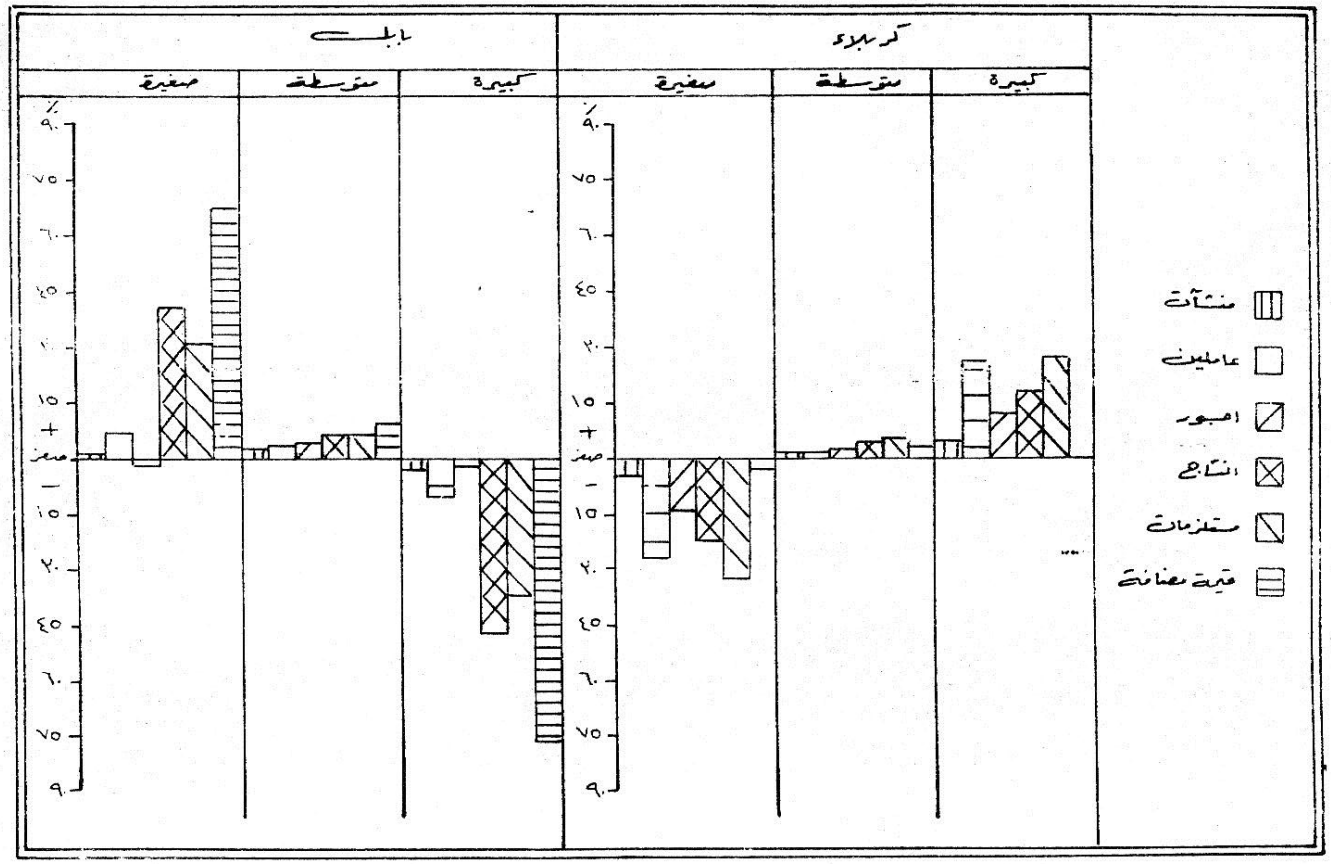
اما بالنسبة لاجمالي الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ فيلاحظ من الشكل رقم (١٢) مايلي :

اولا : تقدم واضح في مكانة واهمية المنشآت الصناعية الصغيرة على حساب الكبيرة في محافظات الاقليم عدا كربلاء . وكان ابرز تقدم لها في المثنى . وربما كان ذلك ناتج بسبب ماتعرضت له الكبيرة في هذه المحافظة من اضرار جراء العدوان على القطر عام ١٩٩١ .

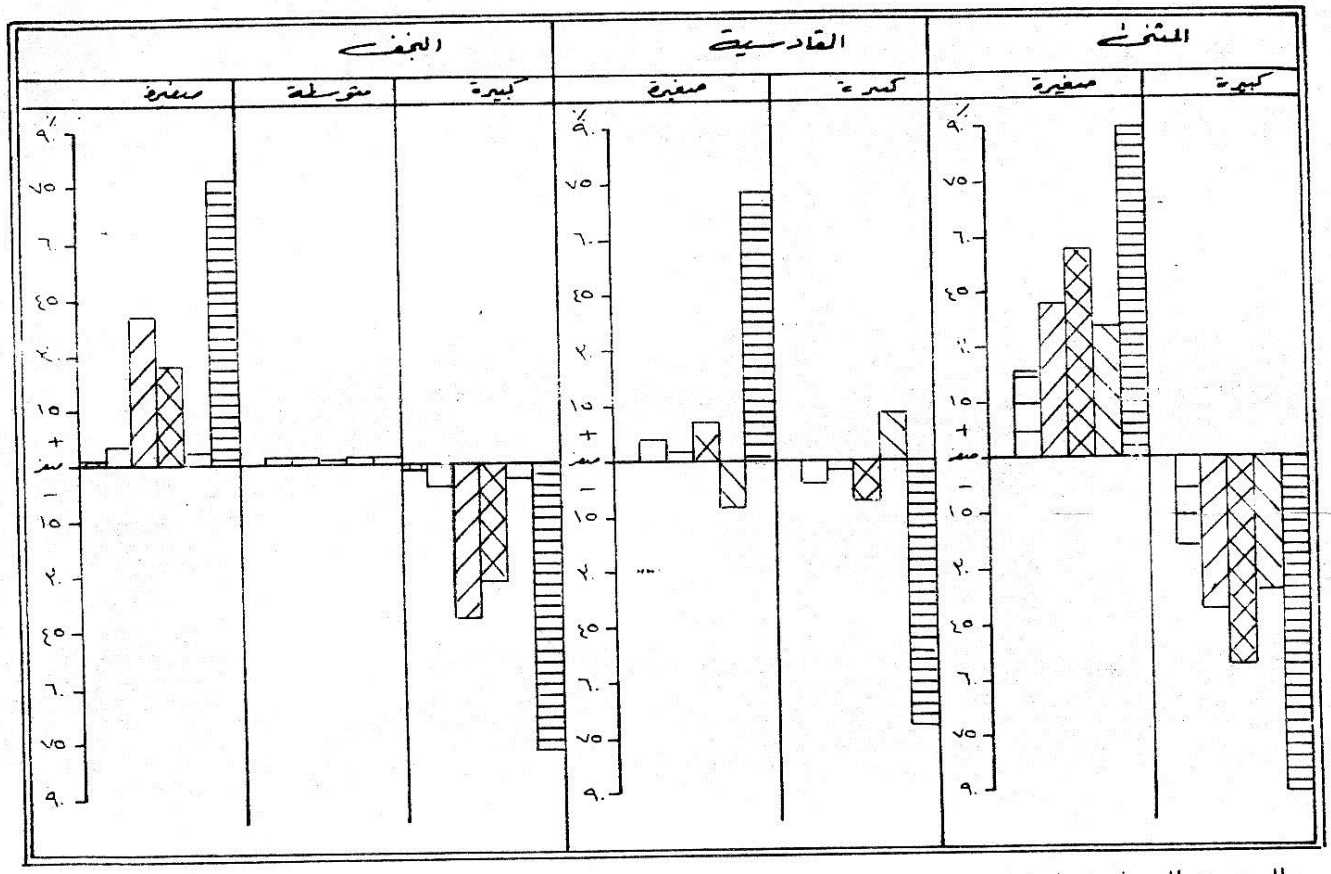
ثانيا : حصل تراجع واضح لدور المنشآت الصناعية الصغيرة في كربلاء وتقدم مماثل للكبيرة رغم ماتعرضت له الاخيرة في هذه المحافظة من اضرار جراء العدوان ، وسبب ذلك اقامة صانع عديدة كبيرة الحجم في المحافظة خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ .

ثالثا : ان ظهور المنشآت المتوسطة الحجم اقتصر على بابل وكربلاء والنجف وكان ظهورها محدودا في حجمه وفي تأثيره . وهذا يشير الى توفر امكانات مالية متوسطة للقطاع الخاص في هذه المحافظات ومحدودة في القادسية والمثنى وذلك لان منشآت هذا القطاع تعود جميعها في ملكيتها الى القطاع الخاص . ومما يؤكد ذلك ان منشآت القطاع الاشتراكي الكبيرة في هاتين المحافظتين تتمتع باهمية كبيرة تفوق تلك التي في النجف مثلا .

اتجاهات التغير المكاني في حجوم منشآت الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٩٣
فيما عدا المنشآت المتوسطه فيما بين عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣



تابع الشكل رقم (١٢)



المصدر : الجدول رقم (٤٣) .

٤ ٦٠ ٠ بنية الصناعة التحويليـة :

ظل النشاط الصناعي في الاقليم فترة طويلة مقتصرا على مجموعة من الصناعات الاستهلاكية التي يهدف انتاجها لسد كل او جزء من حاجة سكان الاقليم منها ٠ صحيح ان بعض الصناعات وجدت لها اسواق خارج الاقليم ، وربط خارج القطر ايضا ، لكنها على اية حال كانت موجهـة بالاساس نحو سوقها الاقليمية ٠ ان مصانع الاقليم كانت صغيرة في طاقاتها الانتاجية ، وبالتالي فانها كانت عاجزة عن تلبية الطلب على منتجاتها في الاسواق الخارجية ٠ وكان جل هـذه الصناعات في فروع الصناعات الغذائية والنسيجية والانشائيـة ٠

واستمرت الحال هكذا حتى بداية عقد الستينات ، فحصل تغير واضح في بنيـة الصناعة التحويلية في الاقليم ٠ وبعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ وثم نجاحها في الانتصار بمعركـة التأميم تعمق هذا الاتجاه ، واقيمت في عدة محافظات في الاقليم مصانع كبيرة في اغلب فـروع الصناعة ، وشملت لاول مرة الصناعات الانتاجية مثل الكيمياوية ، المعدنية الاساسية والهندسية ، بعد ان كانت مقتصرة على الصناعات الاستهلاكية ٠

والاقاليم تتباين فيما تقدمه من امكانات لاقامة ونجاح صناعة دون اخرى ، فهي غالبـا لايمكن ان تكون مناسبة لتوطن جميع فروع الصناعة ، لان لكل صناعة متطلبات نجاحها الخاصـة ٠ ومن الاقاليم مايقدم امكانات لتوطن الصناعات الغذائية ان كان اقليما زراعيا ، ومنها ماتوفـر مثل تلك للصناعات الانشائية ان توفرت فيه موارد معدنية ، وغيرها من الاقاليم يساعد في نجاح الصناعات الهندسية اذا توفرت فيها اسواق غنية واسعة ومراكز حضرية كبيرة ، ومراكز تعليـم وبحوث ٠ واقاليم التركز الصناعي توفر النجاح المطلوب لاقامة الصناعات المعدنية الاساسية ٠ ومع هذا تبقى بعض الصناعات ذات قدرة على النجاح في عدة اقاليم وان تباينت في خصائصها ٠

والتخصص الاقليمي الصناعي القائم على الاستفادة من موارد وامكانات محلية يعزز الصناعة المتوطنة في اقليمها المناسب وبالتالي فان ذلك يعزز البنية الصناعية القومية ٠ والتبايـن الاقليمي في الخصائص والامكانات يساعد على تنوع في انماط الصناعات المتوطنة مما يعزز قـوة البنية الاقتصادية للقطر عامة ٠

والبنية الصناعية في الاقليم لايمكن ان تظل ثابتة فترة طويلة ، لان عوامل داخليـة وخارجية شتى لها اثر في احداث تغييرات فيها ٠ الا انها عموما تظل في اتجاهاتهـا الرئيسة منسجمة مع خصائص الاقليم وقدراته على توطن الصناعة فيه ٠ ومن المتوقع ايضا ملاحظة تباين مكاني في هذه البنيـة داخل الاقليم يعكس خصوصية اقاليمه الثانوية ٠

١٠٦٠٤ • بنيـة الصناعة على مستوى الاقليم : (١)

شهد عقد السبعينات تطورا كبيرا في النشاط الصناعي في القطر ، فاقيمت صناعـات متطورة وضخمة ، الا ان ذلك التطور لم يكن متماثلا في جميع اقاليم القطر • ففي اقليم الفـرات الاوسط وفي عام ١٩٨٢ جاءت الصناعات النسيجية في المقدمة باعتبار عدد منشأتها اوالعاملين فيها • فمنشأتها مثلت اكثر من ثلث اجمالي منشآت الصناعة في الاقليم ، وضمت ٢٣٪ مـن اجمالي العاملين • ويلاحظ من الجدول رقم (٤٥) ان صناعات الخشب والاثاث الخشبـي والورق والطباعة(٢) جاءت بالمرتبة الثانية باعتبار عدد المنشآت بنصيب ٢١٪ منها ، تليهـا الغذائية ١٤٪ ، ثم الانشائية ١٠٪ ، المتفرقة ٩٪ ، المعدنية الاساسية ٦٪ ، الهندسيـة ٤٪ ، واخيرا الكيمياوية ١٪ • اما باعتبار عدد العاملين فقد جاءت الصناعات الانشائية بالمرتبة الثانية وضمت ٢١٪ منهم ، ثم الغذائية ١٩٪ ، الهندسية ١٧٪ ، الكيمياوية ٩٪ ، الخشب والورق ٧٪ ، المعدنية الاساسية ٢٪ ، الاخرى ٢٪ •

وباعتبار معايير الانتاج جاءت الصناعات الهندسية في المقدمة بنصيب ٢٨٪ من قيمـة الانتاج و ٣٢٪ من القيمة الضافة • فيما جاءت الغذائية بالمرتبة الثانية والنسيجية في الثالثـة والانشائية في الرابعة بالاعتبار الاول ، وفي القيمة الضافة جاءت النسيجية ثانية ، ثم الانشائيـة الغذائية • اما بقية الصناعات فكان دورها هامشيا في البنية الصناعية •

ويتضح من الجدول ان كلا من الصناعات الغذائية والنسيجية والانشائية والهندسيـة شكلت نسبة ٦٢٪ من عدد المنشآت في الاقليم وضمت ٨٠٪ من العاملين منها ، واسهمـت بنسبة مماثلة باعتبارات الانتاج المختلفة •

هذا وقد اشتركت ذات الصناعات بنسبة تراوحت مابين ٧٠ ـ ٧٦٪ من ذات الاعتبارات على مستوى القطر(٣) • مما يشير الى ان البنية الصناعية على مستوى القطر اكثر توازنا مما هـي

---

(١) اتخذ الباحث من التصنيف الدولي المعتمد لدى هيئة التخطيط اساسا لتصنيفـه الصناعات والتي ياخذ كلا منها رقما رئيسيا يبدأ من (٣١) وهو الغذائية وينتهي فـي (٣٩) وهي الاخرى غير المصنفة • وكل منها تتفرع لفروع ثانوية وبمراتب اضافية تضاف امام ارقامها الرئيسة اعلاه •

(٢) دمجت صناعات الخشب والاثاث الخشبي مع الورق والطباعة هذا العام دون الاعـوام اللاحقة •

(٣) يلاحظ ان في الاقليم ٢٥١ منشأة للصناعات المعدنية الاساسية ، في حين ان هـذه المنشآت صنفت على مستوى القطر بانها هندسية واقتصرت المعدنية على منشأتين فقط •

جـــــدول رقـــــم ٤٥

بنية الصناعة التحويليـــة في اقليـــم الفرات الاوســـــط والقطر عام ١٩٨٢

(١٠٠٠ دينـار)

	الصناعة	منشآت	عاملين	اجـور	انتـاج	مستلزمـات	قيم مضافة
الاقليم	غذائيـة	٥٦٦	٦١٢٨	٧٥٦٥	٦٨٢٥٧	٤٦٢٨٤	٢١٩٧٣
	نسيجية	١٣٧٩	٧٣٢٦	١١٩٠٨	٦٤٢٠٢	٣١٧٤٦	٣٢٤٥٦
	خشـب	٨٣٧	٢٠٥٣	١٤١٢	١٥٦٩٨	٨٤٧٢	٧٢٢٦
	كيماوية	٥٢	٢٩٠٥	٤٧٧٠	٢٣٥٣٦	١١١٤١	١٢٣٩٥
	انشائية	٤٠٤	٦٥١٣	١٠٢٠٥	٥٢٧٣٨	٢٦٠٤٩	٢٦٦٨٩
	معدنية	٢٥١	٦٩٨	٨٦٧	٨٦٧٥	٥٠٣٥	٣٦٤
	هندسية	١٨٠	٥٤٢٠	٩٨١٥	١٠٢٣٩٤	٤٩٩٣٤	٥٢٤٦٠
	اخـرى	٣٥٩	٤٩٢	١٢٣	٢٩٠٦٢	٢٤٢٠٩	٤٨٥٣
	مجموع	٤٠٣٠	٣١٥٣٥	٤٦٦٦٥	٣٦٤٥٦٢	٢٠٢٨٧٠	١٦١٦٩٢
القطـر	غذائية	٢٨٥١	٤٨٣٠٧	٧٢٧٩٧	٥٨٤٥٨٧	٤١١٣١٩	١٧٣٢٦٨
	نسيجية	٧٣٩١	٥٤٣٦٧	٧٤٣٨٣	٣٥٠٦٠٥	٢٠١٧٩٢	١٤٨٨١٣
	خشـب	٤٤٨٩	١٩٨٩٨	٢١٢٩٤	١١١٨١٦	٦٠٩٦٢	٥٠٨٥٤
	كيماوية	٣٥٢	٢٣٧٧٩	٤٥١٥١	٢٥٠١٧٤	١٤١٦٥١	٨٥٢٣
	انشائية	١٦٧٢	٣٨٩٩٩	٦٤٠٧١	٢٦٤١٩٠	١٣٠٦١٠	١٣٣٥٨٠
	معدنية	٢	٣١٨٣	٥٩٣٦	٢٥٦٢٦	١٧٠٠٧	٨٦١٩
	هندسية	٤٧٣١	٣٢٠٣٠	٤٧١٧١	٤٠٠١٨٨	٢٢٨٤٨٣	١٧١٧٠٥
	اخرى	٢١٥٩	٣٠٦٠	٧٥٧	١٦٦٢٨٠	١٢٨١٨٠	٣٨١٠٠
	مجمـوع	٢٣٦٤٧	٢٢٣٦٢٣	٣٣١٥٦٠	٢١٥٣٤٦٦	١٣٢٠٠٠٤	٨٣٣٤٦٢

المصادر : (١) دائرة الحسابات القوميـــة ، الجهاز المركزي للاحصاء ، النـاتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات للسنوات ٨٠-١٩٨٢ ، دراسة رقم ٣١٦ ، ١٩٨٦.

٢) دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانيـــة لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٣٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤.

٣) الجهاز المركزي للاحصاء وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣.

عليه في الاقليم ، فصناعات الخشب والكيمياوية والمعدنية الاساسية والاخرى كان لها دور في البنية الصناعية على مستوى القطر اكثر مما هو عليه الحال في الاقليم وخاصة في اعتبارات الانتاج . لهذا ظلت هذه الصناعات تحتل مراتب متقدمة ايضا في البنية الصناعية على مستوى القطر .

وفي عام ١٩٨٨ استمرت كل من الصناعات الغذائية والنسيجية والانشائية متقدمة الصناعات الاخرى في اغلب المعايير ، فيما تراجع نصيب الهندسية كثيرا . ويلاحظ من الجدول رقم (٤٦) ان موقع الصناعات الثلاث قد تقدم قليلا وكاد ان يعوض عن تراجع الهندسية .

ويبدو ان الصناعات الكيمياوية التي جاءت بالمرتبة السابعة بعدد منشآتها في الاقليم قد تقدمت بوضوح في المعايير الاخرى ، فضمت حوالي ١٠٪ من العاملين ، واسهمت بمثل ذلك او يزيد قليلا من قيمة الانتاج ومايقرب من ١٤٪ من القيمة المضافة . وبذلك فان الصناعات الاربعة كان نصيبها ٤٦٪ من عدد المنشآت الصناعية وعمل فيها ٨٢٪ من العاملين وشاركت بحوالي ٧٨٪ من قيمة الانتاج و ٨٤٪ من القيمة المضافة .

وقد حصل مثل هذا التغيير على مستوى القطر ايضا ، فقد تراجعت مكانة الصناعات الهندسية والانشائية وتقدمت الكيمياوية بدلا منهما . وفي نفس الوقت تقدمت قليلا مكانة كل من الصناعات الغذائية والنسيجية ، وهكذا عوضت الصناعات الثلاث عن تراجع كل من الهندسية والانشائية . اما صناعات الخشب والورق والمعدنية الاساسية والصناعات الاخرى فقد ظل اثرها محدودا في سواء على مستوى الاقليم او القطر .

وفيما يبدو ان التغيرات الحاصلة في انماط التوطن هذه على مستوى الاقليم وعلى المستوى القومي ايضا لم تكن منسجمة مع الاتجاهات النظرية المعروفة ، فمكانة الصناعات الاستهلاكية وفي مقدمتها الغذائية والنسيجية والاثاث الخشبي والورق تتراجع عادة مع التقدم الصناعي ، فيما تتعزز مكانة الانتاجية مثل الكيمياوية والمعدنية الاساسية والهندسية . غير ان ماحصل في الاقليم وفي القطر كان عكس ذلك تماما ، فالصناعات الهندسية تراجع موقعها بحدة ، وتوقفت تماما الصناعات المعدنية الاساسية . وقد نجد ان من بين اسباب ذلك هو التوجه الاستهلاكي العام ، وتوجه الاستثمارات الصناعية الخاصة نحو الصناعات الاكثر والاسرع ربحا والمنسجمة مع هذا الاتجاه بسبب ضعف الوعي الصناعي . ويبدو ايضا ان القطاع الاشتراكي توقف عن اقامة مشاريع للصناعات الانتاجية بسبب ظروف الحرب الطويلة مع ايران ، ومعروف ان مثل هذه الصناعات تحتاج الى امكانات مالية وفنية ضخمة ، بل ان مشاريعه القائمة قد توقفت

جـــــدول رقـــــم ٤٦

بنية الصناعة التحويلية في اقليـــم الفرات الاوســـط

والقطـــــر عام ١٩٨٨م

(١٠٠٠ دينـــار)

	الصناعة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
الاقليـــم	غذائيـــة	٤١٧	٦٢٤٨	٩٣٣١	٩١٤٦٤	٦٤١٤٨	٢٧٣١٦
	نسيجيـة	٤٢٤٢	٦٧٤٠	١٠١٢٤	٧١١٤٠	١٨٩١٥	٥٢٢٢٥
	خشب	١٢٨١	٢٣٨٩	٢٢١٩	٢٦١٦٥	١٣٩٦٦	١٢١٩٩
	ورق	١٧	٩٥	١٨١	٢٠٧١	١٢١٨	٨٥٣
	كيماوية	٣٧	٢٦٧١	٤٦٠٩	٤٠٠٧٩	١٥٤٦٩	٢٤٦١٠
	انشائية	١٩٠	٥٦٦٣	١١١٧٩	٨٤١٥٠	٤٢٢٤٥	٤١٩٠٥
	معدنية						
	هندسية	٦٢٦	١٥١٣	١٥١٨	٢١٤٠٧	١١١٦٥	١٠٢٤٢
	اخـرى	٣٠٢	٤٠٩	٢٢١	٣٥٣٧٠	٣٠١٩٧	٥١٧٣
	مجموع	٤١١٢	٢٥٧٣٨	٣٩٣٨٢	٣٧١٨٤٦	١٩٧٣٢٣	١٧٤٥٢٣
القطـــر	غذائية	٢٧٠٠	٤٤٤٠٥	٧٤٠٩٠	١١٤٨١٨٧	٥٣٧٢٨٤	٦١٠٩٠٣
	نسيجية	٧٢٨٣	٥٦٩٤٨	٨٩٤٩٦	٧٩٥٦٤٨	٤٦٧٣٣٩	٣٢٨٣٠٩
	خشب	٥٤٨٢	١٣٤٢٣	١٥٠٤٧	١٦٧٨٢٣	٩٠٤٢٧	٧٧٣٩٦
	ورق	٣٠٧	١٠٥٩٦	١٦٨٩٩	١٢٠٦٣٩	٦٨٢٩٩	٥٢٣٤٠
	كيماوية	٣٢٥	٥٨٤٩٤	٦٥٣٦٦	٩٦٦٢٧٢	٢٥٨٣٧٤	٧٠٧٨٩٨
	انشائية	١٠٠٦	٢٨٠٦٤	٥٢٧٥٨	٣٩٢٦٦	١٦٧٦٩٢	٢٢٤٩٦٨
	معدنية						
	هندسية	٣٨٩٩	٢٣٩٩٦	٣٤٣٧٨	٣٧٠٥٩١	٢١١٨٩٨	١٥٨٦٩٣
	اخـرى	١٦٣٩	٢٤١٠	١٠٩٦	١٥٢١٦٨	١١٠٢٨٦	٤١٨٨٢
	مجموع	٢٢٦٤١	٢٣٨٣٣٦	٣٤٩١٣٠	٤١١٣٩٨٨	٩١١٥٩٩	٢٢٠٢٣٨٩

المصدر: اعـداد الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئـــة التخطيـــط ،
جـداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيـرة لسنة ١٩٨٨م.

او تراجعت خططها الانتاجية بسبب ذات الظروف • مما يجدر ذكره ان الصناعات الهندسية تتركز اغلب مصانعها في الاقليم • واى تغير في موقعها واهميتها في الاقليم يعني تراجع مماثل لها على مستوى القطر ، كما نشير الى عملية اعادة تنظيم هيكل العمالة في القطر عامة والاقليم خاصة والتي سبقت الاشارة اليها ، والتي تعد سببا مهما في التراجع الانف الذكر •

اما في عام ١٩٩٣ وبعد ان تعرض القطر للعدوان عام ١٩٩١ ، وفرض حصار اقتصادى شامل عليه ، فان من الطبيعي ان تحصل تغيرات كبيرة في البنية الصناعية سواء على المستوى الاقليمي او القومي • ففي الاقليم تراجعت مكانة كل من الصناعات الغذائية والكيمياوية والانشائية وتقدمت بدلا منها الصناعات النسيجية والهندسية • وتبين من الجدول رقم (٤٧) ان الغذائية قد انخفضت نسبة العاملين فيها من ٢٤ ـ ١١٪ مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٨٨ • وفي قيمة الانتاج من ٢٥ ـ ٢١ ٪ ، القيمة المضافة من ١٦ ـ ٣٪ • والصناعات الكيمياوية تراجع اسهامها من ١٠ ـ ٧٪ ، ومن ١١ ـ ١٠٪ ، ١٤ ـ ٧٪ في المعايير الثلاثة على التوالي • والانشائية من ٢٢ ـ ٢٠٪ ، ومن ٢٣ ـ ١٣٪ ، ومن ٢٤ ـ ١٦٪ لنفس المتغيرات وعلى التوالي ايضا •

وتقدمت بدلا منها صناعات النسيج والهندسية ، فالاولى ازداد نصيبها من المتغيرات الثلاثة من ٢٦ ـ ٣٢٪ ، ومن ١٩ ـ ٢٨٪ ، ومن ٣ ـ ٣٦٪ • والهندسية التي فقدت موقعها المتقدم السابق في عام ١٩٨٨ عادت لذات الموقع عام ١٩٩٣ وعمل بها ٢٣٪ من العاملين واشتركت بانتاج ١٣ ٪ باعتبار قيمته وحققت ٢٠٪ من قيمته المضافة •

وبهذا فان صناعات ثلاث مثلت حوالي ٧٨٪ من عدد المنشآت الصناعية هي النسيجية والخشب والهندسية ، وثلاث ايضا مثلت ذات المكانة تقريبا باعتبار عدد العاملين هي النسيجية والانشائية والهندسية ، وفي قيمة الانتاج انفردت الغذائية والنسيجية بحوالي النصف ، فيما حققت الصناعات النسيجية والهندسية حوالي ٥٦٪ من القيمة المضافة •

اما على مستوى القطر فقد تحقق توازن في البنية الصناعية افضل بكثير مما تحقق على مستوى الاقليم ، فباعتبار عدد المنشآت ضمت الصناعات النسيجية والخشب والهندسية حوالي ٧٥٪ منها • وتنافست الصناعات الغذائية والنسيجية والكيمياوية والانشائية والهندسية لتقاسم اعداد العاملين وقيم الانتاج والقيمة المضافة المتحققة •

جدول رقم ٤٧

بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفيات الاوسط

والقطر عام ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

	الصناعة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
الاقليم	غذائية	٤٩٤	٣٨٠٨	٣١٤٣٣	٧١٢٠٧٣	٦٨٤٩٢٠	٢٧١٥٣
	نسيجية	١١٥٨	١١٠٦٦	٦٦٥١٤	٩٧٠٢٢١	٦٦٤٥٨٢	٣٥٥٦٣٩
	خشب	١٠٨٨	٢١٣٧	٨٩٥٥	٤٢٨٤٩٥	٢٩٦٥٢٧	١٣١٩٦٨
	ورق	١٧	٦٢	٦٢٣	٣١٩٧٢	٢٦٧٧٩	٥١٩٣
	كيمياوية	٨٠	٢٣٢٨	١٧٨٦٩	٣٠٨٧٨٩	٢٤٣٧٢٢	٦٥٠٦٧
	انشائية	٣٠٢	٦٨٢٧	٧٣٨٣٦	٤٦٠٢٥٦	٣٠٢٣٧٦	١٥٧٨٨٠
	معدنية						
	هندسية	٩٣٣	٨٢٦٧	٥٨٥٥١	٤٣٩٢٩٣	٢٤٣٠٩٤	١٩٦١٦٩
	اخرى	٣٦	١٠٣	٨٧٨	٦٠٧٣٣	٢٣٢٩٦	٣٧٤٣٧
	مجموع	٤١٠٨	٣٤٥١٨	٢٥٨٦٥٩	٣٤١١٨٠٢	٢٤٣٥٢٩٦	٩٧٦٥٠٦
القطر	غذائية	١٨٢٣	٢٧٣٢٢	٣١٤٠٦٢	٤٦٢٨٣٧٣	٣٤٩٠٤٣٣	١١٣٧٩٤٠
	نسيجية	٤٢٢١	٣٥٤٨١	٢٤٣٢٧٦	٣٥٢٩٥٥٨	٢٢٤٠٣٢٠	١٢٨٩٢٣٨
	خشب	٣٦٢٦	٩٤٨٥	٦٩١٦١	١٥٤٣٨٥١	٩١١٣٩٩	٦٣٢٤٥٢
	ورق	١٦٤	٧٤٩٣	٥٧٣٤٩	٣٤٨١٥٥	٢١٤٨١٨	١٣٣٣٣٧
	كيمياوية	٣٨٢	٢٧٣٥٩	٢٨٨١٩٦	٢٨٧١٣٩٨	١٣٢١١٠٥	١٥٤٢٢٩٣
	انشائيه	١٣١	٢٩٨٨٤	٣٠٣٨٨٣	٢٤٧٦٥٧٦	١٢٧٧٨٤٢	١١٩٨٧٣٤
	معدنية	١	٤٤٩٤	٤٨٦٦٠	٧٣٨٤٤	٢٠٧٩٧	٥٣٠٤٧
	هندسية	٣٣٧٢	٣٢٦٣٦	٢٦٧٣٧٨	٢٧٨١٦٧١	١٦٧٠٤٠١	١١١١٢٧٠
	اخرى	٧٣	١٨٩	١٣٣٨	٧٥٣٣٢	٣٠٣٧٩	٤٤٩٥٣
	مجموع	١٤٩٧٥	١٧٤٣٤٣	١٥٩٣٣٠٣	١٨٣٢٨٧٥٨	١١١٨٥٤٩٤	٧١٤٣٢٦٤

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء الصناعي في هيئة التخطيط ،
جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لسنة ١٩٩٣-

ان تراجع الصناعات الغذائية في مكانتها في البنية الصناعية جاء بسبب ايقاف اعداد من منشآتها لشحة توفر موادها الاولية المستوردة مثل السكر والزيوت ، وبغية توفير هذه المواد لتوزيعها حسب نظام البطاقة التموينية فقررت الدولة اغلاق المصانع التي تعتمدها كمادة اولية .

ولنفس السبب ايضا تتحمل صناعات طحن الحبوب وجرش وتهبيش الشلب خسائر جسيمة سنويا جراء شراء الدولة للحبوب من المنتجين باسعار مرتفعة وبيع منتجاتها الى المواطنين باسعار منخفضة جدا . تأخذ الدولة على عاتقها مهمة تغطية هذه الخسائر والتي تحدث بشكل خاص في منشآت القطاع الاشتراكي .

وتراجعت ايضا الصناعات الكيمياوية لعدم توفر موادها الاولية المستوردة ولاصابتها باضرار في القطر جراء العدوان . اما الانشائية في الاقليم فقد استهدف بعض منشآتها الاعداء هذا فضلا عن ان منتجات هذه وتلك ظلت اسعارها منخفضة ، وهي المملوكة للقطاع الاشتراكي وذلك بالمقارنة مع منتجات القطاع الخاص وحالة السوق .

وفيما يخص الصناعات التي تقدمت اهميتها في هذه الفترة وهي النسيجية والهندسية فسبب ذلك يعود الى توقف توريد المنتجات المماثلة لها من الخارج ، مما شجع مصانعها القائمة لتطوير انتاجها في محاولة سد حاجة السوق المحلية منها .

اما بالنسبة للتغيرات التي حصلت في بنية الصناعة في الاقليم ولعموم الفترة ٨٢ـ١٩٩٣ يلاحظ من الشكل رقم (١٣) مايلي :

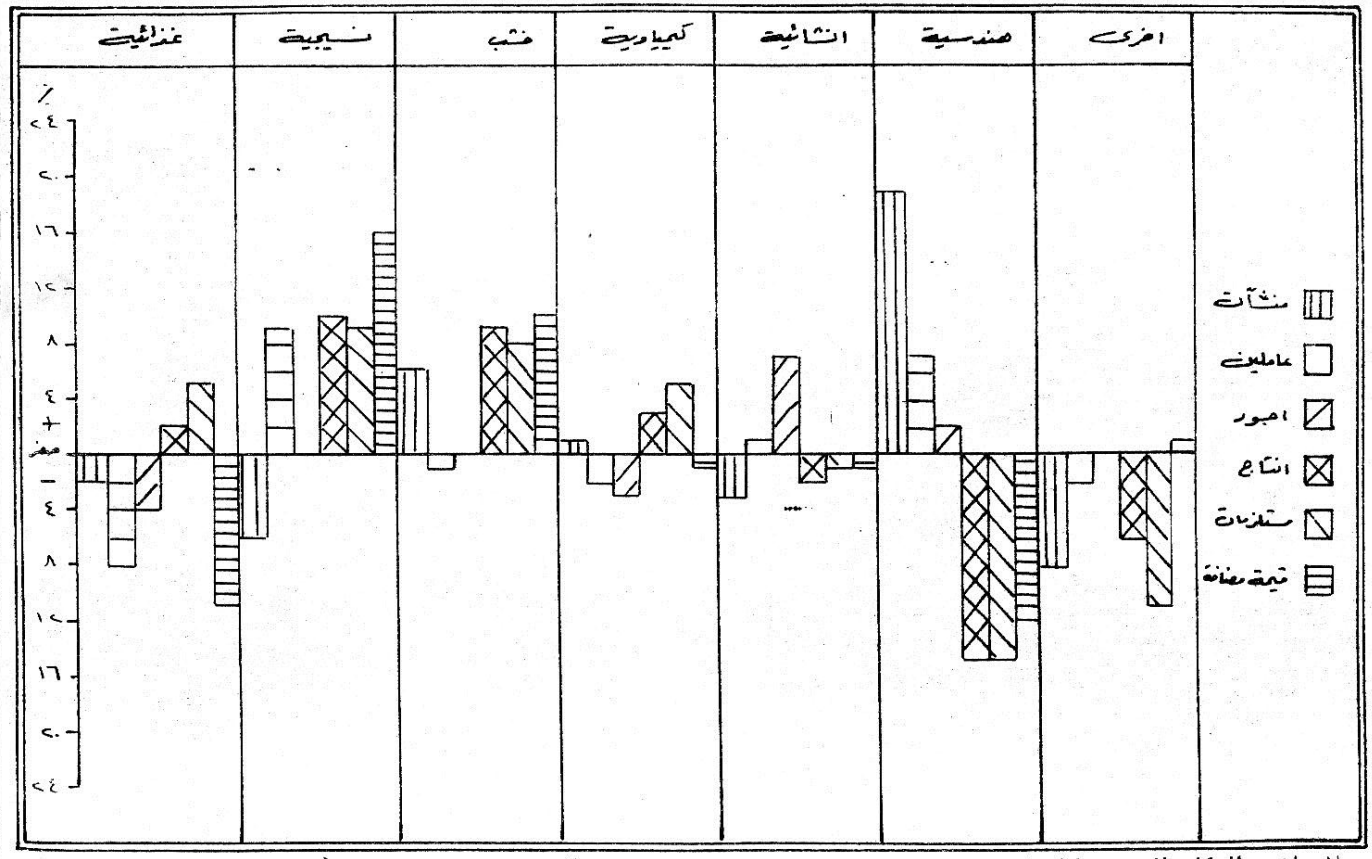
اولا : تراجع اهمية الصناعات الغذائية في اغلب متغيرات الصناعة ، ومع هذا فقد حققت نجاحا ولو كان ضئيلا في قيمة الانتاج ، الا ان ارتفاع مستلزمات الانتاج قد استنفذ هذا النجاح وادى الى تكبد هذه الصناعات خسائر كبيرة وتراجع حاد في القيمة المضافة . ان معظم ذلك يعود الى سياسة الدولة الاقتصادية في دعم الانتاج الزراعي من جهة وتعزيز قدرة المواطن على مواجهة ظروف الحصار من جهة اخرى .

ثانيا : على الرغم من تراجع عدد منشآت الصناعات النسيجية وثبات الاجور نسبيا ، الا انها حققت تقدما جيدا في المعايير الاخرى وخاصة القيمة المضافة ، وهذا يعني نجاح توطن هذه الصناعات في الاقليم .

ثالثا : حققت صناعات الخشب والاثاث الخشبي نجاحا جيدا في معايير الانتاج وعدد المنشآت رغم تراجع عدد العاملين وثبات اجورهم ، مما يشير الى ان ماينا سب ظروف الاقليم توطن منشآتها الصغيرة التي يعمل بها عدد محدود جدا من العاملين ، مثل هذه يمكن ان تنال النجاح اللازم لتوطنها .

الشكل رقم (١٣)

اتجاهات التغير في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٩٣



ملاحظة : الشكل لايضم صناعات الورق لدمجها مع صناعات الخشب عام ١٩٨٢ . المصدر : الجداول رقم (٤٥ ، ٤٧) .

رابعا : مع ان الصناعات الكيمياوية قد تحسن موقعها باعتبار عدد منشآتها وفي قيمة الانتاج ، الا ان موقعها هذا قد تراجع باعتبار عدد العاملين واجورهم وفي القيمة المضافة ، وهذا يشير الى استجابة هذه الصناعة لمكننة عمليات الانتاج والتعويض عن نقص العاملين بزيادة كثافة رأس المال المستخدم ، كما يشير ايضا الى افتقار الاقليم لمقومات نجاح توطنها من جانب المواد الاولية ، ودليل ذلك هو ارتفاع مستلزمات الانتاج بنسبة تفوق قيمته .

خامسا : تراجعت مكانة الصناعات الانشائية وفي اغلب المعايير ، عدا عدد العاملين واجورهم ، مما يشير الى احتفاظ منشآتها بالعاملين لديها ودفع مرتبات مجزية لهم مع ان الانتاج قد تعرض لانخفاض حاد بسبب ظروف العدوان الثلاثيني على القطر .

سادسا : ارتفعت مكانة الصناعات الهندسية باعتبارات عدد المؤسسات والعاملين فيها واجورهم ، الا ان تراجعا حادا قد تعرضت له باعتبارات الانتاج ، مما يشير الى تخلف منشأتها الرئيسة في الاقليم بهذه المعايير لاعتمادها في الانتاج على توريد مواد ها الاولية نصف المصنعة من الخارج والذى توقف بسبب ظروف الحصار . كما يشير الى اقامة عدد كبير من منشأتها الصغيرة باعتبار عمالتها في الاقليم في محاولة للتعويض عن المنتجات المماثلة التي تعذر توفيرها لذات الظروف .

سابعا : وتراجعت الصناعات الاخرى غير الصنفة في مكانتها في البنية الصناعية في الاقليم ، وربما كان ذلك بسبب كفاءة التصنيف الذى اختصر عدد الصناعات في هذا الفرع الى عدد محدود منها (١) .

ثامنا : ان الصناعات الاستهلاكية عامة حققت القدر الاكبر من التطور ، في حين تراجعت الصناعات الانتاجية مما يعد خللا كبيرا في البنية الصناعية ، ان من المفترض حصول عكس ذلك .

٢٠٦٠٤ . التباين المكاني في البنية الصناعية :

مثلما يكون التماثل قليل الحدوث بين البنية الصناعية القومية والبنية الاقليمية ، فان بنية الاقليم تختلف غالبا عن بنية اجزائه الثانوية ، وهذا لا يعد خللا ، فتنوع الاجزاء تعيين في قوة الاقليم في اغلب الاحيان .

---

(١) مثلما سبقت الاشارة لذلك عن فرع اخر على هامش ص ١٢٢

وفي اقليم الفرات الاوسط لعبت عدة صناعات دورا هاما في البنية الصناعية كما مر آنفا ، الا ان واقعا اخر يلاحظ داخل الاقليم ، ففي كل محافظة تشكل صناعة او اثنتين العمود الفقري للصناعة التحويلية فيها ، فيما يأتي دور فروع الصناعة الاخرى ثانويا . فمن الجدول رقم (٤٨) يتبين ان في بابل احتلت صناعات النسيج والهندسية هذه المكانة بنصيب ٣٩٪ من عدد المنشآت و ٥٦٪ من العاملين ومابين ٦٩ ـ ٧٦٪ من اعتبارات الانتاج ، وانفردت الهندسية لوحدها بما يزيد على نصف اعتبارات الانتاج في المحافظة وذلك في عام ١٩٨٢ .

وفي كربلاء انفردت الصناعات الغذائية لوحدها بما يزيد على نصف العاملين ومابين ٦١ ـ ٧٠٪ من اعتبارات الانتاج . وفي النجف كان الهيكل الصناعي بحالة افضل ، فقد مثلت الصناعات الغذائية والنسيجية والخشب حوالي ثلثي عدد المنشآت والعاملين فيها ، الا ان الاخيرة تراجعت باعتبارات الانتاج وحلت محلها الصناعات الاخرى لتستمر الصناعات الثلاث في احتلال نفس المكانة في البنية الصناعية . ويلاحظ ان الصناعات غير المصنفة وان كان لها نصيب محدود من المنشآت لم يزد عن ١٠٪ منها ونحو نصف ذلك من العاملين الا انها اسهمت بحوالي ٣٦٪ من قيمة الانتاج وحوالي ٢١٪ من قيمته المضافة .

وفي القادسية انفردت صناعات النسيج لوحدها بما يزيد على نصف العاملين واعتبارات الانتاج ، واذا ما اضفنا لها الصناعات الكيمياوية ، فان الصناعتين سيكون لهما نصيب يزيد على ثلثي قيمة الانتاج والقيمة المضافة في المحافظة . ولاتختلف عن ذلك المثنى ، بل ان الخلل في بنيتها الصناعية يبدو اكثر وضوحا ، فالصناعات الانشائية فيها مثلت حوالي ١٧٪ من المنشآت و ٦٠٪ من العاملين واسهمت مابين ٦٢ ـ ٦٧٪ من اعتبارات الانتاج ، واذا ماضفنا لها الصناعات الكيمياوية ، فانهما ستمثلان معا مايزيد على ٧٥٪ من العاملين ومابين ٨١ـ٨٦٪ من اعتبارات الانتاج .

ان توطن صناعة دون غيرها في محافظة دون اخرى يبدو منطقيا اذا اعتمدت الصناعات على مقومات محلية متوطنة في الاقليم ، مثل توطن الصناعات الغذائية في كربلاء المعتمدة على انتاج المحافظة والمحافظات القريبة من الفواكه والخضر . ومثل توطن الصناعات الانشائية في كربلاء والنجف والمثنى حيث تتوافر موادها الاولية هناك . ومع هذا يظل توازن الصناعات المتوطنة حالة مطلوبة على ان يكون للصناعات الانتاجية فيها مكانة هامة ، وهذا مالم نلحظه في البنية الصناعية لعام ١٩٨٢ سواء على مستوى الاقليم او محافظاته .

جـــــدول رقـــــم ٤٨

التبايـن المكاني في بنيـة الصناعـة التحويلية فـي اقليـــم الفـرات الاوســط عام ١٩٨٢

(١٠٠٠ دينـار)

المحافظة	الصناعة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
بابـل	غذائيـة	١٥٢	١٢٠٨	٢١٧٤	١٣٩١١	١٢٨٧٦	١٠٣٥
	نسيجية	٣٧١	٢٣٨٢	٥٩٩٠	٢٧٥٥٣	١٣١٢٤	١٤٤٢٩
	خشب	٣١٧	٦١٤	٣٨٨	٧١٣٥	٣٨١٣	٣٣٢٢
	كيماوية	٨	١٠٢٩	١٩٤٢	٧٤٠٥	٣٤٩٠	٣٩١٥
	انشائية	٩٧	٨٠٦	٤١٢٣	٢٣٩٤٧	١٢٨٧٥	١١٠٧٢
	معدنية	١	٩	٣٧٣	٣٨٦٢	٢٠٦٣	١٧٩٩
	هندسية	٢	٤٩٥٣	٩٤٣١	٩٩٣٢٥	٤٨٢٠٨	٥١١١٧
	اخـرى	٦٦	٩٠	٦٧	١٢٨٤	٩٣٥	٣٤٩
	مجمـوع	١٠١٤	١٣٠٩١	٢٤٤٨٨	١٨٤٤٢٢	٩٧٣٨٤	٨٧٠٣٨
كربـلاء	غذائية	٩٠	٣٤٣١	٣٨٠٦	٤١٨٣٣	٢٥١١٤	١٦٧١٩
	نسيجية	٢٨٥	٦٩٦	٦٩٨	٦٩٩٥	٤٨٦٦	٢١٢٩
	خشب	١٣٣	٢٣٩	١٧٥	٢٠٤٢	١٢١٣	٨٢٩
	كيماوية	١٨	١٠٣	٨٤	٢٠٧٤	١٦٥٨	٤١٦
	انشائية	٥٨	٨٦٥	١٣٦٤	٣٤٣١	١٨٠٤	١٦٢٧
	معدنية	١٣٩	٣٩٤	٣١٠	٢٠٠٩	١١٦٣	٨٤٦
	هندسية	٣	١٢	١٣	٢٥	٢	٢٣
	اخـرى	١٣٢	١٤٢		١٠٠٥٠	٨٦٨٧	١٣٦٣
	مجموع	٨٥٨	٥٨٨٢	٦٤٥٠	٦٨٤٥٩	٤٤٥٠٧	٢٣٩٥٢
النجـف	غذائية	١٩٤	٨٥٤	٩٦١	٦٨٧٧	٤٣٧٥	٢٥٠٢
	نسيجية	٣٣٠	٦٦٦	٤٠١	٨١٢١	٤٨٩٥	٣٢٢٦
	خشب	١٧٨	٨٧٨	٧٤٧	٤٣٤٢	٢٦٤٢	١٧٠٠
	كيماوية	٢١	٩٢	٧٣	٦٩٨	٤٧٧	٢٢١
	انشائية	١٢٤	٥٨٠	٧٠٤	٤٤٣٨	٢٧٦٣	١٦٧٥
	معدنية	١١١	٢٩٥	١٨٤	٢٨٠٤	١٨٠٩	٩٩٥
	هندسية	١١	٢٨	٩	٧٤	١٩	٥٥
	اخرى	١١٢	١٩٢	٥٦	١٥٣١٥	١٢٦٠٩	٢٧٠٦
	مجمـوع	١٠٨١	٣٥٨٥	٣١٣٥	٤٢٦٦٩	٢٩٥٨٩	١٣٠٨٠
القادسية	غذائية	٩٣	٥٠٤	٤٩١	٤٣٢٤	٣٠٤٦	١٢٧٨
	نسيجية	٢٤٢	٣٣٦١	٤٧٦٢	١٩٧٨٥	٨٠٠٩	١١٧٧٦
	خشب	١١١	١٩٢	٨٤	١٢٥٤	٣٨٥	٨٦٩
	كيماوية	٢	١١٨٧	١٨٥٣	٧٦٥٣	٣٠٦٦	٤٥٨٧
	انشائية	٤٩	٥٣٨	٦٢٠	٢٠٠٤	٩٢٣	١٠٨١
	معدنية						
	هندسية	٩٣	٢٥٨	٢١٢	٢٠٨٠	١٢٣٧	٨٤٣
	اخـرى	٣٠	٤٢		١٥٥٧	١٢٥٧	٣٠٠
	مجموع	٦٢٠	٦٠٨٢	٨٠٢٢	٣٨٦٥٧	١٧٩٢٣	٢٠٧٣٤

تابـــع جـــدول رقـــم ٤٨

المحافظـــة	الصناعـــة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
المثنـــى	غذائية	٣٧	١٣١	١٣٣	١٣١٢	٨٧٣	٤٣٩
	نسيجية	١٥١	٢٢١	٥٧	١٧٤٨	٨٥٢	٨٩٦
	خشب	١٠٠	١٣٠	١٨	٩٢٥	٤١٩	٥٠٦
	كيمياوية	٣	٤٩٤	٨١٨	٥٧٠٦	٢٤٥٠	٣٢٥٦
	انشائية	٧٦	١٧٢٤	٣٣٩٤	١٨٩١٨	٧٦٨٤	١١٢٣٤
	معدنية						
	هندسية	٧١	١٦٩	١٥٠	٨٩٠	٤٦٨	٤٢٢
	اخرى	١٩	٢٦		٨٥٦	٧٢١	١٣٥
	مجموع	٤٥٧	٢٨٩٥	٤٥٧٠	٣٠٣٥٥	١٣٤٦٧	١٦٨٨٨

اعداد الباحث اعتمادا على : (١) دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات للسنوات ٨٠-١٩٨٢ ، دراسة رقم ٣١٦ ، ١٩٨٦ .

(٢) دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٣٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ .

في عام ١٩٨٨ ازدادت اهمية الصناعات الرئيسة في كل محافظة ، ففي بابل وكما يلاحظ من الجدول رقم (٤٩) تراجعت الصناعات الهندسية وازدادت مكانة الصناعات النسيجية والغذائية . واسهمت الصناعتان بحوالي ٣٨٪ من عدد المنشآت وضمتا ٧٧٪ من العاملين وحوالي ٨٠٪ من قيمة الانتاج و ٨٥٪ من القيمة المضافة . واسهمت الصناعات النسيجية لوحدها بما يزيد على نصف العاملين وحوالي ٦٩٪ من القيمة المضافة .

وفي كربلاء تراجعت الصناعات النسيجية وحلت محلها الصناعات الانشائية اضافة لاستمرار مكانة الغذائية واشتراكها بما يزيد على نصف العمالة والانتاج . وفي النجف فقدت اثنتان من الصناعات الرئيسة الثلاث مكانتها وهي الغذائية والنسيجية واحتلت الموقع بدلا منهما الانشائية ، لتمثل مع الخشبية الجزء الاكبر من النشاط الصناعي في المحافظة ، فقد اشتركتا بحوالي ٣٦٪ من عدد المنشآت و ٦٣٪ من العاملين و ٤٩٪ من قيمة الانتاج و ٥٨٪ من القيمة المضافة . وقد تراجع اسهام الصناعات الاخرى مابين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨ باعتبار قيمة الانتاج من ٣٦ ـ ٢٩٪ . وفي القيمة المضافة من ٢١ ـ ١٢٪ وبهذا فقدت النجف التوازن في بينتها الصناعية والذى كان قائما عام ١٩٨٢ ، ومع ذلك فلم تستحوذ اية صناعة فيهما على نصف مقدار النشاط الصناعي كما هو الحال في بقية محافظات الاقليم .

وفي القادسية تراجعت بشدة مكانة صناعات النسيج لتحتل الكيمياوية الموقع المتقدم بدلا منها ونصيب يزيد على نصف النشاط الصناعي . وفي المثنى استمرت الصناعات الانشائية تحتل ذات الموقع المتقدم . اما بقية الصناعات فاستمرت في دورها المحدود في البنية الصناعية في كل محافظات الاقليم .

وهذلك فان صناعات النسيج المتوطنة في عدد من محافظات الاقليم فقدت مواقعها المتقدمة في كربلاء والنجف والقادسية . وهذا يشير الى ان توطنها لم يكن قائما على المقومات الجغرافية في الاقليم ، فموادها الاولية كان يستورد معظمها من الخارج ، وتعثر استيرادها في هذه الفترة للضائقة الاقتصادية وعدم تيسر عملات صعبة لتمويل مشترياتها من الخارج . وبالمقابل تعززت مكانة الصناعات الانشائية في كربلاء والنجف والمثنى والتي تقوم هناك على استثمار معادن واحجار محلية . وهذا يؤكد ماذهب اليه الباحث من ضرورة اختيار صناعات تقوم على قاعدة محلية من المقومات الجغرافية لضمان استمرارها ونجاحها . اما في القادسية فان بروز الصناعات الكيمياوية فيها وبالتحديد صناعة الاطارات فيعود الى ان هذه الصناعة

جدول رقم (٤٩)

التباين المكاني في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٨٨ . (١٠٠٠ دينار)

المحافظة	الصناعة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة ض
بابل	غذائية	١١٦	١٦٧٨	٢٦٠٥	٣٥٩٦٣	٢٤٧٠١	٤٦٢
	نسيجية	٢٤٩	٥٠٦٢	٩٠٣١	٥٨٢٦٨	١٢٧٦٣	٥٠٥
	خشب	٣٣٦	٦٢١	٧٩٩	٨٦٦١	٤٧٢٤	٩٣٧
	ورق	٦	٤٩	١٢٤	١٣٨٨	٨٩٧	٤٩١
	كيمياوية	١٧	٣٥٤	٦٢٦	٥٢٩٤	٣٤٧٢	٨٢٢
	انشائية	٣٥	٦٥٩	٨٥٢	٣٣٦٨	١٨٤٢	٥٢٦
	معدنية						
	هندسية	١١٣	٢٣٥	٣٠٧	٣٥٢٦	١٨٣٤	٦٩٢
	اخرى	٦٩	٦٥		٤٤٢	١٣٢	٢٨٠
	مجموع	٩٤١	٨٧٢٣	١٤٣٢٤	١١٦٠٨٠	٥٠٣٦٥	٧١٥
كربلاء	غذائية	١٠٣	٣٦١٩	٥٥٩٧	٤٢٨٢١	٣٠٨١٤	٠٠٧
	نسيجية	١٦٣	٥٥٩	٧٢٥	٦٤٨٢	٣١٢١	٣٦١
	خشب	١٧٠	٣٢٥	٢١٨	٣١٠٧	١٦٦٨	٤٣٩
	ورق	٤	١١	١١	٨٠	٢٨	٥٢
	كيمياوية	٥	٥٠	٤٥	٩٦٠	٣٧٨	٥٨٢
	انشائية	٧١	١٧٧٤	٣٩٤٩	٣٣١٥٥	١٢١٨٦	٤٦٩
	معدنية						
	هندسية	١٦٤	٥٠٢	٤٨٦	٨٢٦٣	٢٥٣٦	٧٢٧
	اخرى	٤١	١١١	٩٤	٣٩٨٣	٢٩٦٩	٠١٤
	مجموع	٧٢١	٦٩٥١	١١١٤٥	٩٨٨٥١	٥٥٢٠٠	٦٥١
النجف	غذائية	٧٨	٣٢٧	٣٦١	٤٠٢٩	١٨٠٤	٢٢٥
	نسيجية	٣٦٢	٤٩٧	٧٠١	٣٩٣٧	١٧٠٠	٤٣٧
	خشب	٣٨٤	٧٩٣	٧١٦	٧٠٦٦	٣٢٢٩	٨٣٧
	ورق	٤	٣١	٤٤	٥٦٥	٢٧٣	٢٩٢
	كيمياوية	٧	٦٣	٧٣	١١٢٥	٣٤٢	٧٨٣
	انشائية	١٩	١٤٨٨	٣٠٠٣	٢١٢٣٥	١٢٦٩٦	٥٣٩
	معدنية						
	هندسية	١١٧	٢٧٨	٢٦٢	٣١٥٥	١٤٧٢	٦٨٣
	اخرى	١٤٩	١٩١	١٢٧	١٦٧٨٢	١٤٣٢٥	٤٥٧
	مجموع	١١٢٠	٣٦٦٨	٤٧٨٧	٥٧٠٩٤	٣٥٨٤١	٢٥٣
القادسية	غذائية	٩٣	٤٤٠	٥٥٠	٦٧٢٧	٤٤٣٢	٣٠٥
	نسيجية	٣٥٤	٤٨٣	١٣٢	٢٦٦٠	١٠٧٨	٥٨٢
	خشب	٢٣٠	٣٣٢	٢٢٩	٣٢٨٦	١٥٩٦	٧٩٠
	ورق	٣	٤	٢	٣٨	٢٠	١٨
	كيمياوية	٤	١٨٦٢	٣٤٢٢	٣٠٣٤٥	٩٧٤٠	٦٠٥
	انشائية	٤٨	٤٤٦	٤٨٨	٢٧٥١	١٥١٢	٢٣٩
	معدنية						
	هندسية	١٢١	٢٦٤	٢٩٣	٣٥٤٢	٢٢٤٢	٣٠٠
	اخرى	٢٥	٣٢		١٠٧٩١	٩٥٢٣	٢٦٨
	مجموع	٨٧٨	٣٨٦٢	٥١١٦	٦٠٢٥٠	٣٠١٤٣	١٠٧

تابـع جدول رقم (٤٩)

المحافظة	الصناعة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة ضا
الشرقية	غذائية	٢٧	١٨٤	٢١٨	٢٧١٤	٢٣٩٧	٣١٧
	نسيجية	١١٤	١٣٩	٥٥	٥٩٣	٢٥٣	٣٤٠
	خشب	١٦١	٣١٨	٢٥٧	٣٩٤٥	٢٧٤٩	١١٩٦
	ورق						
	كيماوية	٤	٣٤٢	٤٢٣	٢٣٥٥	١٥٣٧	٨١٨
	انشائية	١٧	١٢٩٦	٢٨٨٧	٢٣٦٤١	١٣٥٠٩	٠١٣٢
	معدنية						
	هندسية	١١١	٢٣٤	١٧٠	٢٩٢١	٢٠٨١	٨٤٠
	اخرى	١٨	٢٠		٣٤٠٢	٣٢٤٨	١٥٤
	مجموع	٤٥٢	٢٥٣٢	٤٠١٠	٣٩٥٧١	٢٥٧٧٤	٣٧٩٧

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على :

دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لسنة ١٩٨٨ .

حظيت بدعم وحماية كبيرة للحاجة الماسة لهذه المنتجات ولضرورة انجاح تجربة هذا الصنع لكونه الاول في القطر في حينه . جدير بالاشارة الى ان المحافظة او الاقليم لم تقدما لهذا الصنع مقومات محلية مؤثرة ورئيسة تساعد في نجاح توطن هذه الصناعة فيها .

وفي عام ١٩٩٣ يلاحظ استمرار هيمنة وانفراد صناعة او صناعتان في الهيكل الصناعي في كل محافظة ، مع تغيرات طفيفة على ذلك ،فمن الجدول رقم (٥٠) يتبين ان محافظة بابل التي انفردت في الاهمية فيها صناعات النسيج عام ١٩٨٨ تقدمت فيها الصناعات الهندسية عام ١٩٩٣ ، وتقاسمت الصناعتان الاهمية في جميع المؤشرات . ويلاحظ في ذات المحافظة تراجع كبير في القيمة المضافة للصناعات الغذائية التي تكبدت خسائر بنسبة ٥٠٪ من القيمة المضافة المتحققة في المحافظة . وهذه الخسائر سببها وجود مجرشة للشلب في المحافظة مملوكة للقطاع الاشتراكي تتحمل هذه خسائر كبيرة من جراء عملياتها الانتاجية كما سبقت الاشارة الى الموضوع .

وفي كربلاء استمرت الصناعات الغذائية والنسيجية في تشغيل الجزء الاكبر من الهيكل الصناعي . وفي النجف احتلت كل من الصناعات النسيجية والانشائية مثل هذه المكانة وبتقدم ملحوظ للصناعات الاولى على الثانية ، وبهذا برزت في النجف النسيجية وتراجعت صناعة الخشب الوحيدة في القطر في هذه المحافظة . وفي القادسية فقدت الصناعات الكيمياوية مكانتها وحققت عجزا بحوالي ٢٦٪ من القيمة المضافة بسبب توقف توريد المواد الاولية لصناعة الاطارات ، ولان صنعها يبيع منتجاته باسعار منخفضة جدا قارنة بحالة السوق وهو الذي يمتلكه القطاع الاشتراكي . وقد عوضت كل من الصناعات الغذائية والنسيجية عن هذا التراجع في المكانة والخسارة في القيمة المضافة يتقاسمها الجزء الاكبر من النشاط الصناعي في المحافظة .

وفي محافظة المثنى التي انفردت فيها الصناعات الانشائية بمعظم النشاط الصناعي عام ١٩٨٨ ، يلاحظ تراجع هذه الصناعة عام ١٩٩٣ ،لتسمح بتحقيق الصناعات النسيجية والخشبية تقدما ملحوظا . وبذلك فقد تقاسمت الصناعات الثلاث ما يزيد على ٧٥٪ من الهيكل الصناعي في المحافظة محققة توازنا جيدا في ذلك وذلك حصل في فروع الصناعات الاستهلاكية دون الانتاجية ، وجاء بسبب الاضرار التي لحقت بالصناعات الانشائية وليس بسبب تقدم النسيجية والخشبية . هذا ويلاحظ غياب صناعات الورق والصناعات المتفرقة في

جدول رقم (٥٠)

التباين المكاني في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	الصناعة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة اضافة
بابل	غذائية	١٨١	١٢١١	٩٤١٠	٢١١٧٢٦	٣٠٥٦٤٠	٩٢٩١٤ـ
	نسيجية	٣٥٣	٥٢٥٣	٣٣٧٨١	٤١٢٥٢٨	٣٠٨٦٢٩	١٠٣٨٩٩
	خشب	٢٢٩	٤١١	٢٦٥٢	٤٢٠٤٧١	١٠٤٢٨٨	١٦١٨٣
	ورق	٦	١٩	٤٩٩	٢٤٨٢٠	٢٢١٤٧	٢٦٧٣
	كيماوية	٤٣	٣٨٤	٣٠١٧	٩٦٠١	٦٤٠٦٧	٢٥٥٣٤
	انشائية	٨٤	١٠٩٦	١٢٥٩٥	٨٨٤٠٢	٥٥١٤٤	٣٣٢٥٨
	معدنية						
	هندسية	٣٨٢	٧٠٤٨	٥٠٣٥٣	٢٠١٨٦١	١٠١٥٠٥	١٠٠٣٥٦
	اخرى	٢	٣	١٥	٣٠٣٥	٢٣٢٧	٧٠٨
	مجموع	١٢٨٨	١٥٤٢٥	١١٢٣٢٢	١١٥٢٤٤٤	٩٦٣٧٤٧	١٨٨٦٩٧
كربلاء	غذائية	٥٢	١٢٣٣	٥٨٨٥	٢٢٤١٦٦	١٧٨٨١١	٤٥٣٥٥
	نسيجية	١١٢	٥٩٧	٢٧٣٠	٤١٣٢٠	١٩٥٥٣	٢١٧٦٧
	خشب	١٠٥	١٨٤	٧٤٢	٢٠٨٧٨	٨٥٩٢	١٢٢٨٦
	ورق	٢	٤	٢٤	٢١٦	١٣٠	٨٦
	كيماوية	٢٣	٢٠٢	١٦٨١	١٦٩٢٥٢	١١٢٧٨	٥٧٩٧٤
	انشائية	٤٣	١٨٥٦	١٧٣٠٧	٧٨١٤٠	٤٧٥٣٦	٣٠٦٠٤
	معدنية						
	هندسية	١٠١	٢٦٠	٢٣١١	٦١٥٨٢	٣٧٧٥٥	٢٣٨٢٧
	اخرى	٢	٨	٤٤	٨٦٢	٥٧٣	٢٨٩
	مجموع	٤٤٠	٤٣٤٤	٣٠٧٢٤	٥٩٦٤١٦	٤٠٤٢٢٨	١٩٢١٨٨
النجف	غذائية	١٢١	٤٦٨	٧٩١٣	٧٣٥٣٤	٣٩٣٠١	٣٤٢٣٣
	نسيجية	٢٨٣	٢١٥٧	١٤٩٣٥	٣١٩٥٤٩	١٥٤٣٨٩	١٦٥٤٦٠
	خشب	٣٤٧	٨٥٨	٣٢٣٣	١٦٩٥٨٠	١٠١٥٢٣	٦٨٠٥٧
	ورق	٧	٣٤	٨٢	٥٩٧٩	٣٧٦٩	٢٢١٠
	كيماوية	٧	٦١	٤٠٩	٨٦١٨	٣٨١١	٤٨٠٧
	انشائية	٧٧	٢٠٢٦	١٧٢٧٥	١٧٨٢٢٩	٩٠٧٣٨	٨٧٤٩١
	معدنية						
	هندسية	٢٤٣	٥٣٣	٢٨٠٨	٧٢٦٧٨	٢٨٠٧٤	٤٤٦٠٤
	اخرى	٢٩	٨٦	٨١٩	٥٥٢٥٦	١٩١٧٥	٣٦٠٧٧
	مجموع	١١١٤	٦٢٢٣	٤٧٤٧٤	٨٨٣٤١٠	٤٤٠٧٨٠	٤٤٢٦٢٩

تابع جدول رقم (٥٠)

المحافظة	الصناعة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
القادسية	غذائية	١٠٨	٧٢٩	٦٢٦٠	١٨٢٧١٩	١٤٧٧٨٣	٣٤٩٣٦
	نسيجية	٢٩٤	٢٨٥١	١٣٣٨١	١٣٦٠٨٩	٨٧١٨٥	٤٨٩٠٤
	خشب	٣٢٩	٥١٥	٩٤٩	٦١٢٦٢	٣٧٩١٥	٢٣٣٤٧
	ورق	٢	٥	١٨	٩٥٧	٧٣٣	٢٢٤
	كيماوية	٤	١٦١٥	١٢٥٠٤	٣٦٧٤٢	٦١٤٧٨	ـ٤٧٣٦
	انشائية	٤٥	١١٠٧	١٥٩٤١	٤٠٤٧٢	٤٦١٨٦	ـ٥٧١٤
	معدنية						
	هندسية	١٢١	٢١٩	١٠٠٣	٨٠١٩٠	٦٢٣٥٥	١٧٨٣٥
	اخرى	٣	٦		١٥٨٤	١٢٢١	٣٦٣
	مجموع	٩٠٦	٧٠٤٧	٥٠٠٥٦	٥٤٠٠١٥	٤٤٤٨٥٦	٩٥١٥٩
الشفى	غذائية	٣٢	١٦٧	١٩٦٥	١٩٩٢٨	١٣٣٨٥	٦٥٤٣
	نسيجية	١١٦	٢٠٨	١٦٨٧	٦٠٧٣٥	٤٤٨٢٦	١٥٩٠٩
	خشب	٧٠	١٦٩	١٣٧٩	٥٦٣٠٤	٤٤٢٠٩	١٢٠٩٥
	ورق						
	كيماوية	٣	٦٦	٢٥٨	٤٥٧٦	٣٠٨٨	١٤٨٨
	انشائية	٥٣	٧٤٢	١٠٧١٨	٧٥٠١٣	٦٢٧٧٢	١٢٢٤١
	معدنية						
	هندسية	٨٦	٢٠٧	٢٠٧٦	٢٢٩٥٢	١٣٤٠٥	٩٥٤٧
	اخرى						
	مجموع	٣٦٠	١٥٥٩	١٨٠٨٣	٢٣٩٥٠٨	١٨١٦٨٥	٥٧٨٢٣

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على :

دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لسنة ١٩٩٣ .

المحافظة . جدير بالذكر ان الصناعات المعدنية الاساسية افتقدت لها البنية الصناعية في جميع محافظات الاقليم .

اما عن اجمالي التغيرات التي طرأت على مكانة الصناعات المختلفة في الهيكل الصناعي لكل محافظة وللفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ فمن مقارنة الجدولين ٤٨ ، ٥٠ نستنتج مايأتي :

اولا : في بابل تراجعت مكانة الصناعات الغذائية في كافة المؤشرات وخاصة باعتبار القيمة المضافة . وتحسنت بوضوح مكانة صناعات النسيج . اما الهندسية فقد تخلفت كثيرا بعد ان كانت تحتل مكانة مرموقة . والصناعات الثلاث تشكل الصناعات الاساسية في المحافظة على الرغم من التقدم المحدود الذى احرزته بقية الصناعات .

ثانيا : وفي كربلاء فقدت الغذائية مكانتها المتقدمة لصالح الكيمياوية والانشائية لتشكل الصناعات الثلاث عماد هيكل الصناعة في المحافظة .

ثالثا : وفي النجف تراجعت الصناعات الغذائية وحققت صناعات النسيج والخشب والانشائية تقدما ملحوظا لتمثل الصناعات الثلاث الجزء الاكبر من هيكل الصناعة في المحافظة .

رابعا : في القادسية تخلفت صناعات النسيج والكيمياوية لصالح الغذائية ومع هذا فقد ظلت الصناعات الثلاث هي المهيمنة على بنية الصناعة فيها .

خامسا : ومع تراجع الصناعات الانشائية في المثنى لصالح تقدم صناعات النسيج والخشب والهندسية ، فانها اى الانشائية ظلت متفردة بنصيب وافر من الاسهام في النشاط الصناعي ، وباضافة صناعات النسيج والاثاث الخشبي الى الانشائية تكاد تكتمل صورة الهيكل الصناعي فيها لاستحواذ هذه الصناعات على معظم النشاط الصناعي في المحافظة .

٤٠٧٠ انماط التوطن الصناعي لفروع الصناعة التحويلية : (١)

تتباين الصناعات مع بعضها بمقدار استجابتها لاثر العوامل الجغرافية المختلفة على قيامها ، وفي تحديد مواطنها ونجاح هذا التوطن ، فمنها مايرتبط قيامها بوفرة المواد الاولية التي تحتاجها ، فتتوطن في الاقاليم الغنية بهذه المواد . ومنها مايكون السوق الواسعة الغنية حافزا وموطنا لها . ومن الصناعات مايتطلب وفرة في العمالة الرخيصة ، او مثلها من مصادر الطاقة . وغيرها يتطلب مهارة معينة او مستوى عال من الخبرات .

والصناعات عموما تميل الى التوطن في الاقاليم التي تعدها بمستلزمات قيامها وتطورها ، وقد يحدث ان تتضاءل قدرة هذه المواطن على امداد الصناعات المتوطنة فيها بمثل هذه المستلزمات لاسباب شتى ، فتضعف قدرة هذه الصناعات على الاستمرار بنفس كفاءتها وطاقاتها السابقة ، فتبدأ بتكبد خسائر اقتصادية ، او تتحدد قدرتها على المنافسة . وقد يترتب على ذلك ظهور مواقع جديدة لهذه الصناعات تحتل اهمية اكبر بسبب ماتوفره للصناعات القائمة فيها من اسباب النجاح .

تتميز بعض الصناعات بقدرتها على النجاح في مواطن عديدة ، ولا يشترط في نجاحها الاقامة بمواطن معينة مثل عدد من الصناعات الغذائية والنسيجية . ومع ذلك فان غنى الاقليم بثرواته وسكانه يعزز امكانية نجاح الصناعات القائمة فيه . ومثل هذا الاقليم يشجع على اقامة صناعات في جميع فروع الصناعة ، عكس الاقاليم الفقيرة التي تعد عنصرا محددا لقيام الصناعات الانتاجية فيها ، وقد يقتصر نجاح الصناعات فيها على الاستهلاكية البسيطة . وهذه الاخيرة تقوم في جميع الاقاليم ، والمواطن ، صغيرها والكبير ، وخاصة في المراحل الاولى لنشأة الصناعة . ومع التطور الاقتصادي والحضاري تنشأ صناعات جديدة اكثر تعقيدا في تقنياتها ومتطلباتها مثل الصناعات الكيمياوية والهندسية .

ان توطن صناعة ما في اقليم او موطن معين لا يعني اقتصاره عليها ، فسرعان ماتقوم فيه صناعات اخرى يرتبط بعضها بالصناعة الرئيسة او قد لا يرتبط . وفي ذات الوقت يمكن ان نجد بعضا من فروع الصناعة موزعة بين الاقاليم وغير متوطنة في موقع محدد ، لذلك فان لكل صناعة خصوصية في مبررات قيامها واختيار مواقعها ومن ثم نجاح توطنها .

---

(١) اعتمد الباحث على نتائج الدراسة الميدانية (المسح الميداني) في بناء هذا المبحث .

١٠٧٠٤ . الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ :

ان حاجة الانسان الغذائية قائمة حيث وجد ، ولا تتحدد بزمان او مكان ، وطلبه على منتجاتها يتزايد با طراد تبعا لتزايد عدد السكان في الاقليم وقد رتهم المادية على الانفاق وعكس ذلك الاقاليم التي تتصف بقلة عدد سكانها ومحدودية دخولهم فيها . فهذه الاقاليم وان اقتصر الطلب فيها على الصناعات الاستهلاكية ، فانه يتركز على منتجات فرع معدودة منها وهي الصناعات الغذائية الاساسية مثل طحن الحبوب ومنتجات المخابز ، المجازر تصنيع الشلب ، الزيوت النباتية ، المشروبات الغازية والتبغ . وهذه الصناعات تتصف ببساطتها وامكانية اقامة مصانع لها بطاقات انتاجية وفنية وبعمالة تتناسب ومقدار الطلب المحلي عليها .

وفي الاقاليم الغنية يزداد الطلب على منتجات متطورة لصانعها مثل الاغذية الجاهزة تهيئة وحفظ اللحوم والاسماك ، الكاكاو والشكولاته والحلويات ، الحليب ومشتقاته ، البسن ، خلاصات ومنتجات غذائية من النشا والبروتين ، مشروبات غازية مختلفة وغيرها . وقد تستجيب البنية الصناعية في الاقليم لحالة الطلب المحلية فتقوم فيه مصانع لتلبيتها في الاقاليم المركزية والعواصم ، فيما تتجه الانظار نحو الخارج لتطمينها في حالات السوق الغنية في قدرتها الشرائية والضيقة باعتبار عدد سكانها مثل بعض اسواق الخليج العربي .

توجه بعض صناعاتها نحو مواد ها الاولية عند ما تستخدم موادا عرضة للتلف وتتحول بعد تصنيعها الى منتجات اقل عرضة له مثل صناعات التعليب وحفظ الاطعمة واللحوم وعصارات الفواكه ، بينما توجه بعضها نحو اسواق استهلاكها عند ما تنتج موادا تكون اكثر عرضة للتلف من مواد ها الاولية كالمخبوزات ، الثلج ، المعجنات ، الاغذية الحيوانية الجاهزة ، لذلك ارتبطت مواقع هذه الصناعات باسواق تصريف منتجاتها . في حين ان ثالثة من الصناعات ظلت متحررة من هذا الارتباط او ذاك ، لان كلا من مواد ها الاولية ومنتجاتها تتماثل في قدرتها على تحمل النقل مسافات طويلة مثل طحن الحبوب والتبغ فصار ممكنا اقامتها في مواقع مختلفة .

كان في اقليم الفرات الاوسط (٥٦٦) منشأة لها عام ١٩٨٢ مثلت حوالي ٢٠٪ من منشآتها في القطر ، ويتبين من الجدول رقم (٥١) انها ضمت ١٣٪ من العاملين في نفس الصناعات في القطر . وفي عام ١٩٨٨ تراجع نصيب الاقليم منها الى (٤١٧) منشأة صناعية

جـــدول رقـــم ٥١

الصناعـات الغذائية اقليـم الفرات الاوسـط

والقطر للسنـوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينـار)

السنه	المحافظة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيم مضافـة
١٩٨٢	بابـل	١٥٢	١٢٠٨	١١٧٤	١٣٩١١	١٢٨٧٦	١٠٣٥
	كربـلاء	٩٠	٣٤٣١	٣٨٠٦	٤١٨٣٣	٢٥١١٤	١٦٧١٩
	النجف	١٩٤	٨٥٤	٩٦١	٦٨٧٧	٤٣٧٥	٢٥٠٢
	القادسية	٩٣	٥٠٤	٤٩١	٤٣٢٤	٣٠٤٦	١٢٧٨
	المثنى	٣٧	١٣١	١٣٣	١٣١١	٨٧٢	٤٣٩
	الاقليم	٥٦٦	٦١٢٨	٧٥٦٥	٦٨٢٥٧	٤٦٢٨١	٢١٩٧٧
	القطـر	٨٥١	٤٨٣٠٧	٧٢٧٩٧	٥٨٤٥٨٧	٤١١٣١٩	١٧٣٢٦٨
١٩٨٨	بابـل	١١٦	١٦٧٨	٢٦٠٥	٣٥١٦٣	٢٤٧٠١	١٠٤٦٢
	كربـلاء	١٠٣	٣٦١٩	٥٥٩٧	٤٢٨٢١	٣٠٨١٤	١٢٠٠٧
	النجف	٧٨	٣٢٧	٣٦١	٤٠٢٩	١٨٠٤	٢٢٢٥
	القادسية	٩٣	٤٤٠	٥٥٠	٦٧٣٧	٤٤٣٢	٢٣٠٥
	المثنى	٢٧	١٨٤	٢١٨	٢٧١٤	٢٣٩٧	٣١٧
	الاقليم	٤١٧	٦٢٤٨	٩٣٣١	٩١٤٦٤	٦٤١٤٨	٢٧٣١٦
	القطر	٢٧٠٠	٤٤٤٠٥	٧٤٠٩٠	١١٤٨٨٧	٥٣٧٢٨٤	٦١٠٩٠٣
١٩٩٣	بابـل	١٨١	١٢١١	٩٤١٠	٢١١٧٢٦	٣٠٥٦٤٠	٩٣٩١٤ ـ
	كربـلاء	٥٢	١٢٢٣	٥٨٨٥	٢٢٤١٦٦	١٧٩٨١١	٤٥٣٥٥
	النجـف	١٢١	٤٦٨	٧٩١٣	٧٣٥٣٤	٣٩٣٠١	٣٤٢٣٣
	القادسية	١٠٨	٧٢٩	٦٢٦٠	١٨٢٧١٩	١٤٧٧٨٣	٣٤٩٣٦
	المثنى	٣٢	١٦٩	١٩٦٥	١٩٩٢٨	١٣٣٨٥	٦٥٤٣
	الاقليم	٤٩٤	٣٨٠٨	٣١٤٣٣	٧١٢٠٧٣	٦٨٤٩٢٠	٢٧١٥٣
	القطر	١٨٢٣	٢٧٣٢٢	٣١١٠٦٢	٤٦٢٨٣٧٣	٣٤٩٠٤٣٣	١١٣٧٩٤٠

المصدر : الجداول ٤٨ ، ٤٩٦ ، ٥٥٠

مثلت ١٥٪ من منشآتها في القطر ، الا انها ضمت ١٤٪ من عمالها . وهذا يعود الى الظروف الاقتصادية التي رافقت الحرب مع ايران . اما في عام ١٩٩٣ فقد تحسن نصيب الاقليم منها ، فازداد عدد منشآتها العاملة الى (٤٩٤) مثلت ٢٧٪ من اجمالي القطر منها ، الا ان عدد العاملين فيها انخفض الى اقل من (٤) الاف عامل ، ومع هذا فانه ظل يمثل ذات النسبة السابقة وهي ١٤٪ . ان هذا يشير الى ان الاثار السلبية للحصار الاقتصادي كانت على هذه الصناعات في الاقليم اقل تأثيرا من مثيلاتها في عموم القطر .

وبالنسبة لاعتبارات الانتاج فيلاحظ من نفس الجدول ان منشآتها في الاقليم عام ١٩٨٢ اسهمت بحوالي ١٢٪ من قيمة الانتاج وحققت حوالي ١٣٪ من القيمة المضافة ، الا ان هذا الانجاز تراجع الى ٨٪ و ٤٪ لكل منهما عام ١٩٨٨ ، متوافقة مع الحالة العامة للصناعة في القطر غير ان واقعها شهد تطورا مغايرا عام ١٩٩٣ ، فارتفع اشتراكها بقيمة الانتاج الى ١٥٪ من اجمالي القطر منها ، لكن القيمة المضافة المتحققة هبطت الى ٢٪ فقط . وهذا يعود الى ارتفاع نسبة مستلزمات الانتاج في الاقليم والتي مثلت ٢٠٪ من الاجمالي القومي ، ويعود بالتحديد لما تكبدته مجرشة الحلة من خسائر بلغت (١٨٢) مليون دينار في هذا العام بسبب شراء الشلب من المنتجين باسعار مرتفعة وبيع الرز الى المواطنين باسعار البطاقة التموينية الرمزية ، وتكبد ايضا مصنع الالبان في القادسية خسائر بلغت (٤) مليون دينار لبيعه منتجاته باثمان تقل عن كلف انتاجها .

ان هذه الخسائر لاتعني في واقع الحال فشلا لهذه الصناعات ، بل ربما كانت تعني نجاحا اضافيا لها ، فقيمة انتاجها حسبت بالاسعار التي باعت بها الدولة منتجاتها للمواطنين وليس بسعر السوق السائد ، وهي حالة تنشد الدولة من وراءها اهدافا وطنية من خلال تعزيز قدرة المواطن على مواجهة ظروف الحصار .

ضم الاقليم ايضا (٢٤) منشأة كبيرة لصناعاتها ، مثلت حوالي ١٧٪ من مثيلاتها في القطر ، عمل بكل منها (٨٣) عاملا في المتوسط ، في حين ان هذا المتوسط كان (١٤٨) عاملا في عموم القطر . ومن بين منشآت الاقليم الكبيرة اثنتان مملوكة للقطاع الاشتراكي ورد ذكرهما انفا ، والاخير منهما تحولت ملكيته لاحقا الى القطاع الخاص . وهذا يعني ضآلة دور القطاع الاشتراكي في هذه الصناعة ، وضآلة قدرة رأس المال في الاقليم على انشاء مصانع ضخمة لها فيه .

اما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لها بين محافظات الاقليم فتبين من نفس الجدول والخارطة رقم (٨) ان منشآتها توزعت بواقع ٣٧٪ في بابل ، ٢٤٪ في النجف ، القادسية ٢٢٪ ، كربلاء ١١٪ والمثنى ٦٪ . وبذلك فقد احتفظت المحافظات الثلاث الاولى بمواقعها المتقدمة التي كانت عليها في السنوات السابقة فيما تراجعت كربلاء عن المقدمة . وهذا التوزيع جاء متقاربا مع توزيع السكان في الاقليم اى مع اسواق تصريف منتجاتها وهقدار الانتاج الزراعي فيها . وباعتبار العاملين ضمنه منشآت بابل ٣٢٪ من العاملين ، ومثلها ايضا منشآت كربلاء ، القادسية ١٩٪ ، النجف ١٢٪ والمثنى ٤٪ . وبذلك احتفظت كل من بابل ، كربلاء والنجف والقادسية بمكانة متقدمة في هذه الصناعات .

من ذلك يتبين ان هذه الصناعات وجهت في الاقليم بعاملي عدد السكان وانتاج المحاصيل الزراعية وثمار اشجار الفاكهة والتمور .

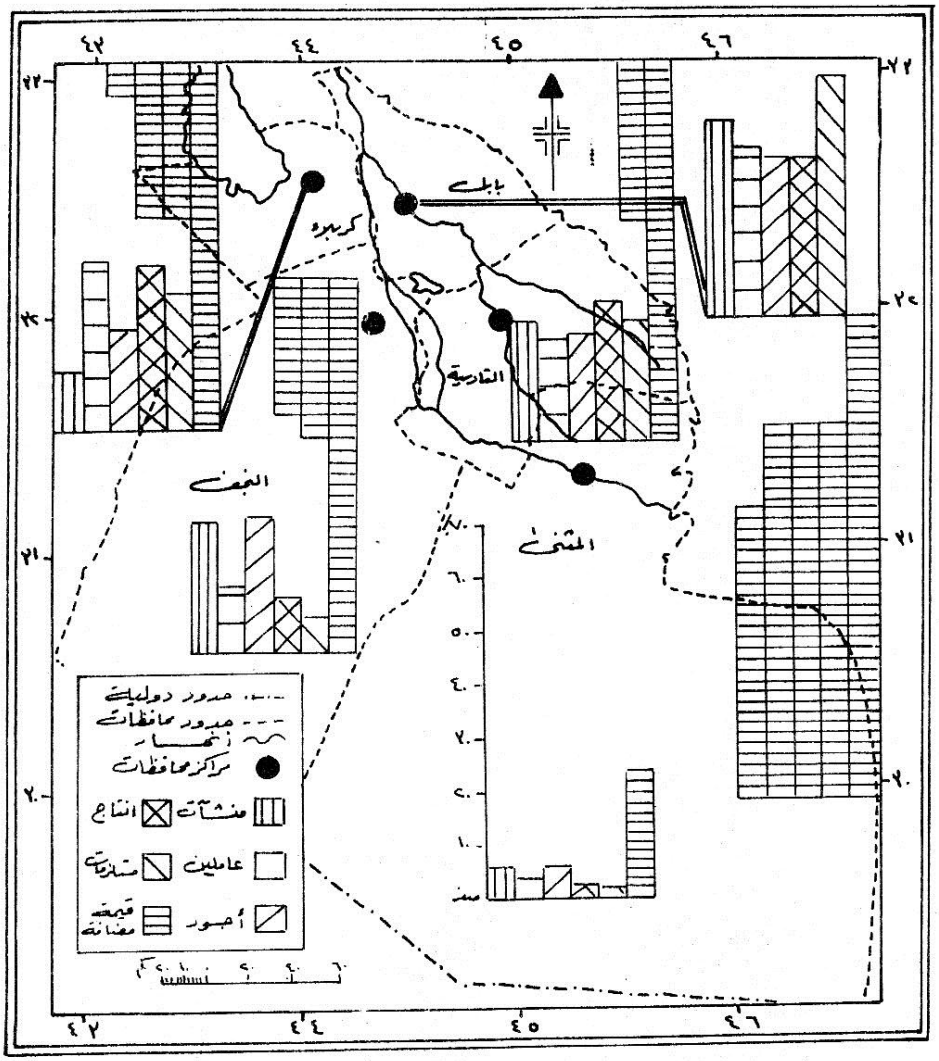
ويلاحظ ايضا ان تراجع منشآت بابل الحاد في القيمة المضافة المتحققة وبنسبة ـ ٣٤٦٪ سمح بتحقيق منشآت كربلاء ١٦٧٪ منها ، لضمها مصنع التعليب الكبير الناجح فيها ، جاءت بعدها القادسية بنسبة ١٢٩٪ ، النجف ١٢٦٪ . ويلاحظ ايضا ضآلة نصيب المثنى منها وبكافة المؤشرات وهي التي تضم النسبة الاقل من سكان الاقليم وتسهم بقدر محدود من الانتاج الزراعي .

تمثلت معظم منشآتها في الاقليم بمطاحن الحبوب ، مجارش الشلب ، افران الصمون والمخابز ، صانع الدبس والخل ، تعليب الفواكه والخضار وانتاج المربيات ومعجون الطماطه ، تصنيع التمور ، الراشي ، المعجنات ، الالبان ، تنقية وتعبئة الملح ، العلف الحيواني ، والثلج . هذا اضافة لعدة صناعات اخرى متوقفة حاليا مثل المشروبات الغازية ، الحلويات .

بعد عام ١٩٩٣ استمرت معاناة هذه الصناعات من شحة المواد الاولية المحلية المتاحة للتصنيع ، فقلت طاقاتها الانتاجية بدرجة ملحوظة رغم ارتفاع قيمة انتاجها النقدية ، وشمل ذلك المطاحن ومعامل التعليب والخلاصات الغذائية ، واستمر توقف عدد غير قليل من منشآتها المعتمدة على السكر كمادة اولية رئيسة مثل المشروبات الغازية والحلويات . الا ان بعضا من صناعاتها شهدت تطورا ملموسا مثل الدبس ، تصنيع الرز ، مطاحن الحبوب الصغيرة المنتشرة في الارياف على وجه الخصوص .

خارطة رقم (٨)

التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣



المصدر : الجدول رقم (١٥) .

٤ ٠ ٢ ٠ ٧ ٠ ٤ الصناعات النسيجية :

توجه مواقع هذه الصناعات حينا برغبات مستهلكيها ، وبالتالي نحو اسواق تصريف انتاجها في الاقاليم والمدن كثيرة السكان ، مثل صناعات الالبسة الجاهزة والمنتجات الجلدية ، ونحو مناطق وفرة رخيصة لعمالة او مهارة متوطنة تحتاجها حينا اخر كصناعات النسيج القطني والصوفي ، وقد توجه بعضها نحو مصادر مواد ها الاولية وخاصة مراحل التصنيع الاولي لمواد هذا الاولية مثل صناعات حلج الاقطان وغزلها والصوف ، ودباغة الجلود ، فتوفر الاقاليم الغنية بالثروة الحيوانية والقطن النجاح المطلوب للصناعات التي تتخذ ها مواطن لها ٠

تتصف مواد ها الاولية ومنتجاتها بكونها قليلة الوزن والحجم ، ولاتتعرض للتلف اثناء عملية النقل ، فضلا عن ارتفاع اثمانها وقدرتها على تحمل كلف نقل عالية ، ولهذا فقد تحررت نسبيا معظم صناعاتها من تحديد اتالارتباط بمواقع معينة ٠

ضم الاقليم (١٣٧٩) منشأة لها عام ١٩٨٢ ، مثلت حوالي ١٩٪ من منشآتها في القطر ، تراجعت هذه الى ١٧٪ عام ١٩٨٨ ، ثم عادت وارتفعت الى ٢٧٪ عام ١٩٩٣ ، رغم ان منشآتها العاملة فيه قد تراجع عددها الى (١١٥٨) منشأة فقط (لاحظ الجدول رقم ٥٢) ٠ وهذا يعود الى اغلاق عدد منها في عموم القطر بسبب توقف توريد مواد هذا الاولية المستوردة مثل القطن والصوف والحرير الصناعي والنيزول والاقمشة ٠ عمل في صانع الاقليم ١٣٪ من عمالها في القطر في العام الاول ، ١٢٪ في الثاني ، ٣١٪ في العام الاخير ، وهذا يشير الى نجاح هذه الصناعات في الاقليم مقارنة بحالها في عموم القطر ٠

اما باعتبار مؤشرات الانتاج فيتضح واقع مماثل ايضا ٠ فقد اشتركت هذه الصناعات بحوالي ١٨٪ من قيمة الانتاج و ٢٢٪ من القيمة المضافة عام ١٩٨٢ ، تراجعت هذه النسب عام ١٩٨٨ الى ٩٪ ، ١٦٪ لكل منهما ، ثم عادت وارتفعت عام ١٩٩٣ الى ٢٧٪ لكل منهما ٠ وهذا يؤكد مكانة هذه الصناعات المرموقة في الاقليم مقارنة بحالها على مستوى القطر ٠

وبهذا فان نصيب الاقليم منها خاصة في العام الاخير يفوق مايضمه من سكان ، وكذلك يفوق اسهامه من انتاج هذه الصناعات الزراعية ايضا ٠ وتعود بعض اسباب ذلك الى توطن صناعات النسيج منذ امد طويل في بعض محافظاته مثل بابل والقادسية وكربلاء ، وان كانت بداياتها بسيطة وصغيرة في حجومها ، كما يعود بعضها الى اقامة القطاع الاشتراكي صانع

جـــدول رقـــــم ٥٢

الصناعات النسيجية في اقليـــم الفـــرات الاوســـط
والقطر للسنـــوات ١٩٨٢، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

السنة	المحافظة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمـات	قيمة مضافـة
١٩٨٢	بابـــل	٣٧١	٢٣٨٢	٥٩٦٠	٢٧٥٥٣	١٣١٢٤	١٤٤٢٩
	كربـــلاء	٢٨٥	٦٩٦	٦١٨	٦٩٩٥	٤٨٦٦	٢١٢٩
	النجـف	٣٣٠	٦٦٦	٤٠١	٨١٢١	٤٨٩٥	٣٢٢٦
	القادسية	٢٤٢	٣٣٦١	٤٧٦٢	١٩٧٨٥	٨٠٠٩	١١٧٧٦
	المثنى	١٥١	٢٢١	٥٧	١٧٤٨	٨٥٢	٨٩٦
	الاقليم	١٣٧٩	٧٣٢٦	١١٩٠٨	٦٤٢٠٢	٣١٧٤٦	٣٢٤٥٦
	القطـر	٧٣٩١	٥٤٣٦٧	٧٤٣٨٣	٣٥٠٦٠٥	٢٠١٧٩٢	١٤٨٨١٣
١٩٨٨	بابـــل	٢٤٩	٥٠٦٢	٩٠١١	٥٨٢٦٨	١٢٧٦٣	٤٥٥٠٥
	كربـــلاء	١٦٣	٥٥٩	٧٢٥	٦٤٨٢	٣١٢١	٣٣٦١
	النجف	٣٦٢	٤٩٧	٢٠١	٣١٣٨	١٧٠٠	١٤٣٧
	القادسية	٣٥٤	٤٨٣	١٣٢	٢٦٦٠	١٠٧٨	١٥٨٢
	المثنى	١١٤	١٣٩	٥٥	٥٩٣	٢٥٣	٣٤٠
	الاقليم	١٢٤٢	٦٧٤٠	١٠١٢٤	٧١١٤٠	١٨٩١٥	٥٢٢٢٥
	القطر	٧٢٨٣	٥٦٩٤٨	٨٩٤٩٦	٧٩٥٦٤٨	٤٦٧٣٣٩	٣٢٨٣٠٩
١٩٩٣	بابـــل	٣٥٣	٥٢٥٣	٣٣٢٨١	٤١٢٥٢٨	٣٠٨٦٢٩	١٠٣٨٩٩
	كربـــلاء	١٠٢	٥٩٧	٢٧٣٠	٤١٣٢٠	١٩٥٥٣	٢١٧٦٧
	النجف	٢٨٣	٢١٥٧	١٤٩٣٥	٣١٩٥٤٩	١٤٣٨٩	١٦٥١٦٠
	القادسية	٢٩٤	٢٨٥١	١٣٣٨١	١٣٦٨٩	٨٧١٨٥	٤٨٩٠٤
	المثنى	١١٦	٢٠٨	١٦٨٧	٦٠٧٣٥	٤٤٨٢٦	١٥٩٠٩
	الاقليم	١١٥٨	١١٠٦٦	٦٦٥١٤	٩٧٠٢٢١	٦١٤٥٨٢	٣٥٥٦٣٩
	القطر	٤٢٢١	٣٥٤٨١	٢٤٣٢٧٦	٣٥٢٩٥٥٨	٢٢٤٠٣٢٠	١٢٨٩٢٣٨

المصدر : الجداول رقم ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠.

كبيرة له سها مثل معمل المنسوجات الحريرية في الحلة ، الالياف الحريرية في سدة الهندية ، الصناعات الجلدية في الكوفة ، النسيج القطني في الديوانية والالبسة الجاهزة في النجف ، اضافة الى ان عدة صانع صغيرة قامت في الاقليم مستفيدة من الصانع الكبيرة القائمة وتعتمد على منتجاتها كمدخلات لها .

كان من بين منشآت هذه الصناعة في الاقليم (٢٢) منشأة كبيرة ومتوسط (٤٠٥) عامل لكل منها ، فيما كان في القطر (١٠٥) منشأة مماثلة وبمعدل (٢٤٥) عامل . وهذا التباين يعود الى ضخامة منشآت القطاع الاشتراكي في الاقليم والتي ضم كلا منها ما معدله (١٨٠٩) عامل ضمت هذه ٦٥٪ من عمال الصناعة في الاقليم وحوالي ٢٠٪ من اجمالي عمالها في القطر ، في حين ان عدة معامل كبيرة لها يمتلكها القطاع الخاص اقيمت في اماكن متعددة من القطر وخاصة بغداد تتصف بصغر حجومها مقارنة بما يمتلكه القطاع الاشتراكي .

وبهذا فأن صناعات النسيج في الاقليم قد توطنت منشآتها الكبيرة بسبب السياسة الحكومية مستفيدة من توطن سابق لصناعات صغيرة فيه ، ووفرة عمل رخيص لها وتوطن مهارة ، وسوق لتصريف منتجاتها .

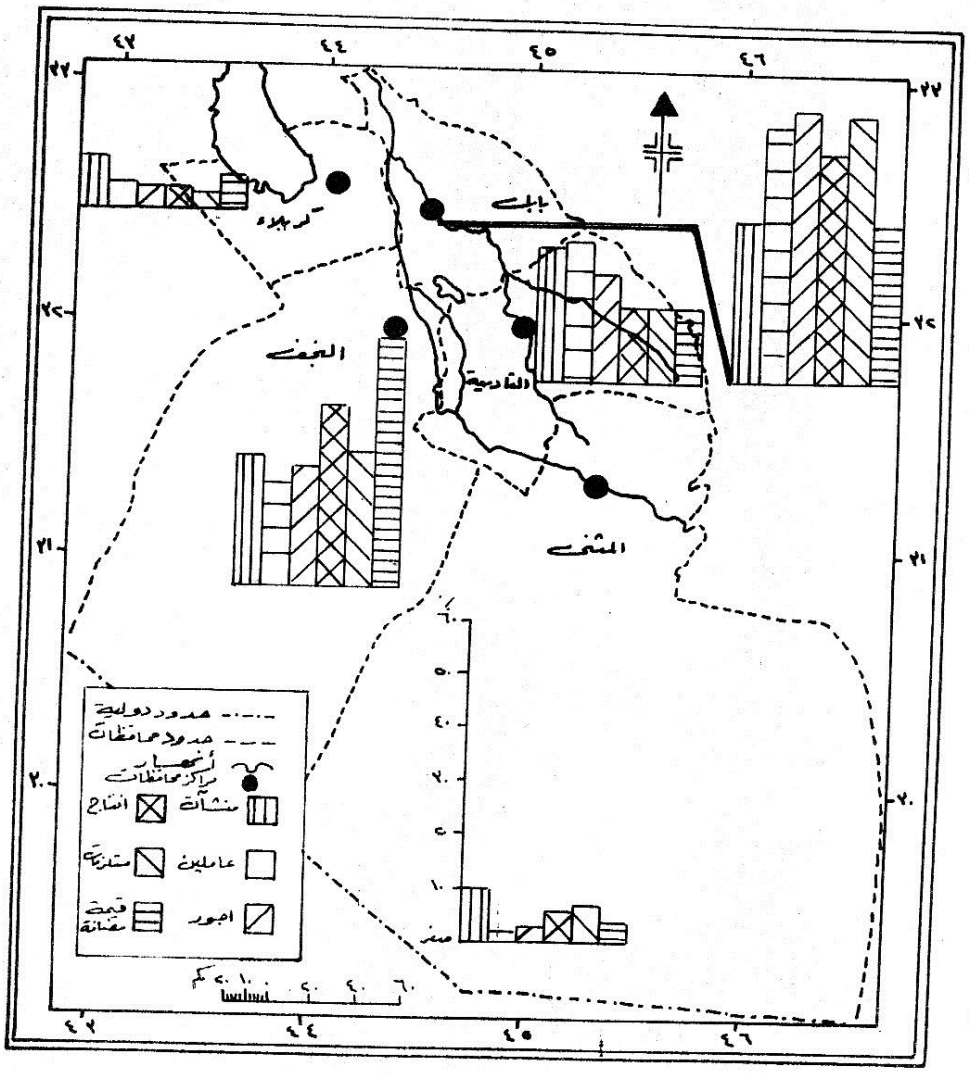
جدير بالذكر ان القطاع التعاوني قد اقام له عدة مصانع لانتاج الالبسة الجاهزة خاصة في السنوات الاخيرة ، توجهت هذه نحو وفرة للعمالة ذات التكاليف المنخفضة مستفيدة من اسواق واسعة لتصريف انتاجها ، خاصة في ظرف توقف توريد السلع المماثلة من الخارج . ومع هذا فقد ظلت هذه محدودة في نشاطها ودورها في القطاع الصناعي عامة .

توزعت صناعات النسيج عام ١٩٩٣ بواقع ٣٠٪ من اجمالي منشآتها في بابل ، ٢٥٪ في القادسية ، ٢٤٪ في النجف ، فيما كان نصيب كربلاء والمثنى بنسبة ١٠٪ لكل منهما . ويتضح من نفس الجدول وخارطة رقم (٩) ان المحافظات الثلاث الاولى قد تقدمت ايضا فيما تضمه مصانعها من عاملين ، مع اسبقية واضحة لمصانع بابل التي قارب ماضمته منهم على نصف العاملين في الاقليم وخاصة في مصنعي الحرير في الحلة وسدة الهندية .

وفي مؤشرات الانتاج جاءت ذات المحافظات الثلاثة في المقدمة وباسبقية واضحة لمصانع بابل والنجف ، رغم تراجع دور تلك التي في بابل عام ١٩٩٣ لتوقف توريد المواد الاولية للحرير الصناعي ، فيما ظلت منشآت النجف تعمل ولو بطاقات محدودة فيما تيسر لها من مواد اولية محلية وهي الاقمشة القطنية والصوفية والجلود . وهذا يفسر تحقيق مصانع النجف

خارطة (٩)

التوزيع الجغرافي للصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط عـام ١٩٩٣



المصدر : الجدول رقم (٥٢) .

لوحدها ٤٦٪ من القيمة المضافة في العام الاخير ٠

ان التوزيع الجغرافي لهذه الصناعات في الاقليم جاء متأثرا بتوطن سابق لها ، واسهم السكان بتوفير متطلباتها من العمالة والسوق ٠ وجاء القرار الحكومي باختيار بابل والقادسية والنجف متأثرا بعوامل الايدى العاملة وخبرتها والسوق والمواد الاولية ٠

ومن صناعتها الاخرى في الاقليم صانع للغزول والحياكة ، الالبسة الجاهزة المختلفة ، الجلدية المتنوعة ، الافرشة ،الخياطة ٠ وتركز معظم منشأتها في المدن وخاصة الكبيرة منها ٠

اما في الفترة التالية لعام ١٩٩٣ فقد عملت معظم منشأتها على البحث عن بدائل محلية او التوجه نحو انماط انتاجية جديدة ، فصنع الحلة مثلا ركز على استخدام القطن بدلا من الحرير في خطوطه الانتاجية ، وصنع الالياف الحريرية في سدة الهندية استبدل انتاجها بالمواد الكيمياوية مثل الصودا الكاوية والاحماض والكلور التي تحتاجها صناعات البطاريات السائلة وتصفية المياه وغيرها ، فيما تعثر انتاج الالبسة الجاهزة في النجف ٠ وتوقف عدد من الصانع الصغيرة لعدم توفر موادها الاولية او عملت بطاقات انتاجية محدودة جدا ٠

٣٠٧٠٤ ٠ صناعات الخشب والاثاث الخشبي :

تصنف صناعات الخشب والاثاث الخشبي ضمن الصناعات الاستهلاكية ، وهي تتضمن نوعين اساسيين من الصناعات ، تختلف احداهما عن الاخرى في مطالبها وتوجيهها الموقعي وهما : انتاج الخشب وتصنيع الاثاث الخشبي ٠

تقوم الاولى حيث تتيسر موارد كافية من الاخشاب ،لذلك تركزت صناعاتها في اقاليم الغابات وخاصة الطبيعية منها ٠ اما صناعات انتاج الاثاث الخشبي فترتبط غالبا بمناطق استهلاكها ، ذلك لان منتجاتها تزداد حجومها عند التصنيع ، فيما تتصف موادها الاولية بكونها غالية الثمن وتتحمل كلف النقل مسافات طويلة ، اضافة الى ان هذه المواد لاتتعرض للتلف عند النقل ٠ ويفضل لمواقعها الاقتراب من المستهلكين للتعرف على رغباتهم والاستجابة لها وهي متغيرة ومتطورة ٠ وتزداد قوة هذا الارتباط كلما كان الاثاث المنتج رخيصا ، فيما تقل قوة هذا الارتباط للمنتجات غالية الثمن وخاصة عند انتاجها بهيئة قطع يسهل رزمها ، ثم يعاد تشكيلها في مناطق السوق ٠

وفي اقليم الفرات الاوسط وحيث لاتوجد مناطق تغطيها الغابات الطبيعية ، فيما تتحدد فيه بدرجة ملحوظة مناطق الغابات الاصطناعية ، لذلك لم تقم فيه صناعات للخشب تعتمد على مايوفره الاقليم من مواد اولية محلية ، سوى مصنع واحد لانتاج الخشب المضغوط في محافظة النجف ، معتمدا على مايتيسر محليا من سعف النخيل بالدرجة الاولى والقصب بالدرجة الثانية . ومع هذا فالمصنع لايسد سوى جزء يسير من الحاجة المحلية من هذه المنتجات بل ان عملياته الانتاجية تعطلت مرات عدة لاسباب عديدة منها صعوبة الحصول على المواد الاولية الاساسية المحلية والثانوية المستوردة . وكان المصنع متوقفا عام ١٩٩٣ .

اما صناعات الاثاث الخشبي القائمة في الاقليم فقد اعتمدت في مواد ها الاولية على المستورد منها كليا عدا بعض صناعات الاثاث المنزلي التي تعتمد جريد النخيل كمادة اولية ، والتي كان لها حضور جيد في الماضي ، الا انها تقلصت في السنين الاخيرة لعزوف المستهلكين عنها نحو المصنع منها من الخشب ، وظلت تمثل صناعات تراثية جديرة بالاهتمام ، غير انها شهدت سوقا جيدة في ظرف الحصار حيث توقف توريد المواد الاولية المستوردة ، او انها اصبحت غالية الثمن بدرجة كبيرة .

ضم الاقليم (١٠٨٨) منشأة لها عام ١٩٩٣ ، ويتضح من الجدول رقم (٥٣) ان عددها هذا قد تراجع عما كان عليه عام ١٩٨٨ ، الا ان نسبة مايضمه الاقليم منها من اجمالي القطر قد ارتفعت من ١٩٪ عام ١٩٨٢ الى ٢٣٪ عام ١٩٨٨ ، ثم الى ٣٠٪ عام ١٩٩٣ . وحصل مثل ذلك ايضا بالنسبة للعاملين في هذه الصناعات ، الذين انخفضت اعدادهم المطلقة عام ١٩٩٣ مقارنة بالاعوام السابقة ، الا ان نسبتهم في الاقليم قد ارتفعت من ١٠٪ عام ١٩٨٢ الى ١٨ ٪ عام ١٩٨٨ ثم الى ٢٣٪ عام ١٩٩٣ . وهذا يشير الى توقف العديد من منشأتها في العام الاخير في الاقليم والقطر ، الا ان نسبة تلك التي توقفت بعموم القطر كانت اكثر من مثيلتها في الاقليم .

ويلاحظ ايضا مثل هذه الاتجاهات في معايير الانتاج ، فارتفع اشتراك صناعات الاقليم في قيمة الانتاج من ١٤ ـ ١٦ ٪ ثم الى ٢٨ ٪ خلال نفس الفترة ، وفي القيمة المضافة من ١٤ ـ ١٦ ـ ٢١٪ من اجمالي القطر ، مما يؤكد تحقيق هذه الصناعات في الاقليم نجاحا يفوق المتحقق منه على مستوى القطر .

وهذه الصناعات غلبت فيها المنشآت الصغيرة وخاصة في الاقليم ، فقيه اقيم منها منشأتين كبيرتين فقط من مجموع (١٨) منشأة مماثلة في القطر عامة . ويتبين ان القطاع

جـــــدول رقـــــم ٥٣

صناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليـــــم

القرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣

(٠٠٠ دينار)

السنة	المحافظة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	بابـــل	٣١٧	٦١٤	٣٨٨	٧١٣٥	٣٨١٣	٣٣٢٢
(١)	كربـــلاء	١٣٣	٢٣٩	١٧٥	٢٠٤٢	١٢١٣	٨٢٩
	النجـف	١٧٨	٨٧٨	٧٤٧	٤٣٤٢	٢٦٤٢	١٧٠٠
	القادسية	١١١	١٩٢	٨٤	١٢٥٤	٣٨٥	٨٦٩
	المثنى	١٠٠	١٣٠	١٨	٩٢٥	٤١٩	٥٠٦
	الاقليم	٨٣٩	٢٠٥٣	١٤١٢	١٥٦٩٨	٨٤٧٢	٧٢٢٦
	القطر	٤٤٨٩	١٩٨٩٨	٢١٢٩٤	١١١٨١٦	٦٠٩٦٢	٥٠٨٥٤
١٩٨٨	بابـــل	٣٣٦	٦٢١	٧٩٩	٨٦٦١	٤٧٢٤	٣٩٣٧
	كربـــلاء	١٧٠	٣٢٥	٢١٨	٣١٠٧	١٦٦٨	١٤٣٩
	النجف	٣٨٤	٧٩٣	٧١٦	٧٠٦٦	٣٢٢٩	٣٨٣٧
	القادسية	٢٣٠	٣٣٢	٢٢٩	٣٣٨٦	١٥٩٦	١٧٩٠
	المثنى	١٦١	٣١٨	٢٥٧	٣٩٤٥	٢٧٤٩	١١٩٦
	الاقليم	١٢٨١	٢٣٨٩	٢٢١٩	٢٦١٦٥	١٣٩٦٦	١٢١٩٩
	القطـــر	٥٤٨٢	١٣٤٢٣	١٥٠٤٧	١٦٧٨٢٣	٩٠٤٢٧	٧٧٣٩٦
١٩٩٣	بابـــل	٢٣٧	٤١١	٢٦٥٢	١٢٠٤٧١	١٠٤٢٨٨	١٦١٨٣
	كربـــلاء	١٠٥	١٨٤	٧٤٢	٢٠٨٧٨	٨٥٩٢	١٢٢٨٦
	النجـف	٣٤٧	٨٥٨	٣٢٣٣	١٦٩٥٨٠	١٠١٥٢٣	٦٨٠٥٧
	القادسية	٣٢٩	٥١٥	٩٤٩	٦١٢٦٢	٣٧٩١٥	٢٣٣٤٧
	المثنى	٧٠	١٦٩	١٣٧٩	٥٦٣٠٤	٤٤٢٠٩	١٢٠٩٥
	الاقليم	١٠٨٨	٢١٣٧	٨٩٥٥	٤٢٨٤٩٥	٢٩٦٥٢٧	١٣١٩٦٨
	القطـــر	٣٦٢٦	٩٤٨٥	٦٩١٦١	١٥٤٣٨٥١	٩١١٣٩٩	٦٣٢٤٥٢

١) وتتضمن عام ١٩٨٢ صناعات الورق والطباعة والنشر اضافة للخشب والاثاث الخشبي

المصدر: الجداول رقم ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠

الاشتراكي لم يشترك باى نشاط في هذا الفرع في الاقليم ، الا انه اقام بعموم القطر ستة منشآت مماثلة ، ويعد هذا سببا اضافيا لصغر حجوم منشآتها في الاقليم مقارنة بالمعدل القومي . هذا وقد اقتصرت اقامة المنشآت الكبيرة في الاقليم على القطاع التعاوني حديث العهد بهذه الصناعات واليه يعود صنعا بابل وكربلاء الكبيران .

توزعت منشآت تصنيع الاثاث بنسبة ٣٢٪ منها في النجف ، ٣٠٪ في القادسية ، بابل ٢٢٪ ، كربلاء ١٠٪ والمثنى ٦٪ . وباعتبار العاملين جاءت النجف بالمقدمة ايضا فضمت ٤٠٪ منهم ، القادسية ٢٤٪ بابل ١٩٪ ، كربلاء ٩٪ ، المثنى ٨٪ (لاحظ نفس الجدول والخارطة رقم ١٠) .

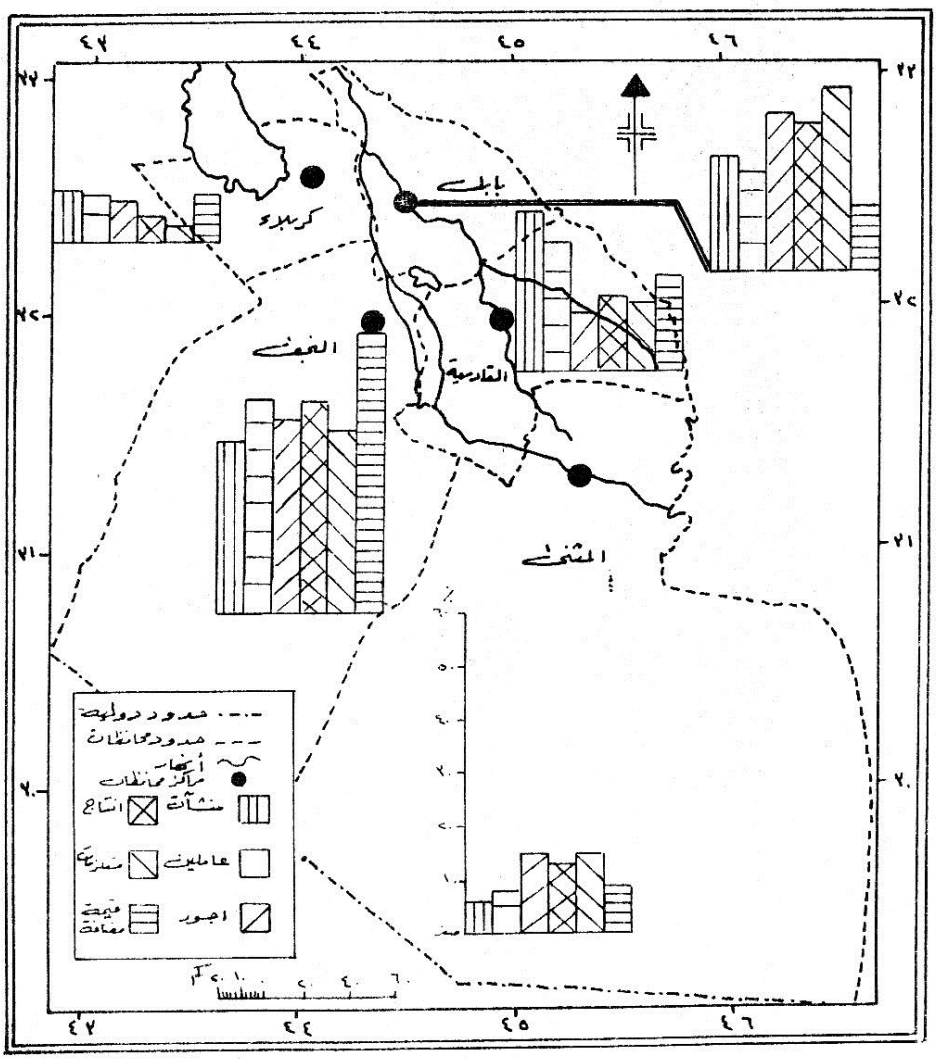
وبهذين الاعتبارين يتضح ان بابل قد تراجعت مكانتها عام ١٩٩٣ عن الاعوام التي سبقتها لتتعزز القادسية بدلا منها . وقد يمكن ان نعزى ذلك الى قرب بابل من بغداد وتحول عدد كبير من المستهلكين نحو اسواق بغداد لما يتوفر فيها من منتجات متطورة ، في حين يصعب ذلك للمحافظات الاخرى الابعد بسبب صعوبات النقل لمثل هذه الصناعات التي يزيد حجمها عند التصنيع . ويلاحظ ايضا ان التباين المكاني لصناعاتها قد ارتبط ايضا اضافة لما سبق بعدد السكان ومستواهم الاقتصادي ، فتقدمت النجف لما يعرف عن سكانها ارتفاع دخولهم مقارنة بمن يسكن محافظات الاقليم الاخرى ، كما ان النجف حلت ترتيبها ثانيا بعدد السكان ، تليها القادسية في ذلك . اما باعتبارات الانتاج فقد تقدمت النجف ايضا فاشتركت منشآتها بحوالي ٤٠٪ من قيمة الانتاج و ٥٢٪ من القيمة الضافة ، فيما جاءت القادسية بالمرتبة الثانية وبنصيب ١٤ و ١٨٪ في كل منهما ، ثم بابل ٢٨ و ١٢٪ بعدها المثنى ١٣ و ٩٪ واخيرا كربلاء ٥ و ٩٪ من كل منهما . وفي هذه الاعتبارات يلاحظ ايضا تراجع مكانة بابل عن الاعوام السابقة فسمحت للنجف والقادسية بتعزيز مكانتهما .

ومع ذلك وكما يلاحظ من الخارطة فان النجف جاءت بالمقدمة وفي كل المؤشرات تليها بابل وبنصيب جيد منها ، ثم القادسية . اما كربلاء والمثنى فكان نصيبهما منها محدودا . وبهذا فقد ارتبطت بواقع هذه الصناعات ومدى نجاح توطنها بما تضمه هذه المواقع من سكان وقدرتهم على الانفاق الاستهلاكي الذي يعتمد على مقدار دخولهم .

اشتملت صانعها في الاقليم على ورش للتقطيع والنشر والكبس ، وصناعات الاثاث المنزلي خاصة الرخيص منه والمتوسط . اما المنتجات غالية الثمن فقد قامت خارج الاقليم وخاصة

خارطة رقم (١٠)

التوزيع الجغرافي لمنشآت الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفرات الاوسط
عام ١٩٩٣



المصدر : الجدول رقم (٥٢) .

في بغداد حيث سوقها الواسعة هناك ٠

ازدادت معاناة هذه الصناعات في الفترة التالية من شحة المواد الاولية ، فعطلت صانعها بما كان يتيسر لديها من خزين شحيح ، فيما عمل معظمها باعمال التصليح واعادة تشكيل المنتجات القديمة ٠

٤٠٧٠٤ ٠ صناعات الورق والطباعة والنشر :

يشتمل هذا الفرع من الصناعة التحويلية على صناعتين رئيستين ، الاولى ، صناعة الورق والثانية ، الطباعة والنشر ٠ وتعنى الاولى بتحويل المواد الاولية الخام مثل لب الخشب والاوراق التالفة الى عجينة سليلوزية ، ثم تحويل الاخيرة الى ورق بانواع وقياسات مختلفة ٠ والمراحل الاولى لعملياتها الصناعية تقوم غالبا في الاقاليم التي توفر متطلباتها من المواد الاولية واهمها اقاليم الغابات اللينة التي تغطي مساحات هامة في المروض العليا ٠ وقد تجد بعض الاقاليم مواد اولية اخرى يمكن ان تعوض جزئيا عن الاخشاب ، وتلجأ بعضها الى زراعة الغابات الصناعية لهذا الغرض ٠ وفي القطر تمت الاستفادة بشكل محدود من القصب والبردى ومخلفات الورق لانتاج بعض انواع الورق لسد قسم من احتياجات السوق المتزايدة منها ٠ واقيم لهذا الغرض مصنع في البصرة خارج الاقليم ٠ اما المراحل التصنيعية الاخرى فتعنى بتقطيع وكبس الاوراق حسب المواصفات المطلوبة ٠ وهذه يمكن اقامتها في اى موقع ، لكن السوق يكون مفضلا لاقامتها كي يتم التعرف على رغبات المستهلكين والاستجابة لها ٠ ان هذه الصناعات اقتصرت في الاقليم على عدد محدود منها لانتاج المناديل الورقية وهي متوقفة عن العمل حاليا معظم الاوقات ٠

اما الصناعة الرئيسة الثانية من هذا الفرع فهي الطباعة والنشر ، وهذه تجتذبها في معظم الاحيان مناطق التركزات السكانية الكبيرة التي تضم مؤسسات ادارية وسياسية وادبية وثقافية رئيسة او كبيرة ، جامعات ، ومراكز بحوث ، مراكز اتصال على المستوى الدولي ٠ وتعد العواصم السياسية والاقليمية اكبر مراكز جذب لها ، كما تقام بعضا منها في المدن الكبيرة والمتوسطة لتقديم خدمات يومية لساكنيها ٠

وقد اقتصر ما اقيم في الاقليم على مثل هذه الاخيرة ٠

ضم الاقليم منها (١٧) منشأة فقط عام ١٩٩٣ ، ويلاحظ من الجدول رقم (٥٤) انها مثلت ١٠٪ من الاجمالي القومي منها ، واذا كان عددها هذا ونسبتها محدودين فان ماضمته من عاملين كان اقل من ذلك بكثير ، فقد كان عددهم (٦٢) عاملا مثلوا اقل من ١٪ من عمالها في القطر ، واستلموا مقدارا مماثلا من الاجور ، واسهموا بانتاج ٩ ٪ من قيمة الانتاج ولم يضيفوا اكثر من ٤ ٪ من فائض القيمة لانهم استلزموا ١٢٪ من مستلزمات الانتاج وهي الورق والاحبار التي تستورد في معظمها من الخارج .

يتبين من الجدول ايضا تحسن محدود في نصيب الاقليم من هذه الصناعات عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٨ ، فقد ارتفعت نسبة المنشآت فيه من ٦ ــ ١٠٪ ، ورغم تراجع عدد العاملين فيها ونسبتهم ، فقد تحسن اشتراك منشآت الاقليم من ٢ ــ ٩ ٪ في قيمة الانتاج ومن ٢ ــ ٤ ٪ من القيمة المضافة .

ان الاسهام المحدود للاقليم بصناعاتها وتطورها يؤكد ان توطن هذه الصناعات يرتبط اغلب الاحيان بامتلاك الموقع ميزات وخصائص اضافية لاتقتصر على عامل عدد السكان لوحده .

ويتبين خلو الاقليم من منشآت كبيرة لها والتي بلغ عددها في القطر (٣١) منشأة ، اقيم اغلبها في بغداد . كما يتضح ان جميع منشآتها في الاقليم تعود في ملكيتها الى القطاع الخاص ، فيما امتلك القطاع الاشتراكي (١٤) منشأة منها على مستوى القطر ومعظمها في بغداد ايضا ، انعكس ذلك على حجوم منشآتها الصغيرة في الاقليم مقارنة بالمعدل القومي لها .

وبالنسبة لتوزيعها الجغرافي داخل الاقليم فيلاحظ من نفس الجدول وخارطة رقم (١١) ان اغلب منشآتها والعاملين فيها كانت في النجف وبابل ، فضمت النجف سبعة منشآت وبابل ستة ، وعمل في منشاتها في الاولى (٣٤) عاملا وفي الثانية (١٩) . اما كربلاء والقادسية فحصة كلا منهما منشأتين فقط وعمل فيهما تسعة عمال ، في حين خلت المثنى من هذا النشاط . وفي الاجور ومؤشرات الانتاج ، فقد حظيت بابل بقسطها الاكبر ، فنال عمالها ٨٠٪ من الاجور ، واسهموا لوحدهم بحوالي ٧٨٪ من قيمة الانتاج وقرابة ٥١٪ من القيمة المضافة . ونال عمال النجف ١٣٪ من الاجور واسهموا بانتاج ١٩٪ من قيمته و ٤٣ ٪ من القيمة المضافة فيه ، فيما كان دور منشآتها في القادسية وكربلاء محدودا في جميع الاعتبارات وفي ذلك تماثلت حالة الصناعة عام ١٩٩٣ مع ما كانت عليه عام ١٩٨٨ .

جـــدول رقـــم ٥٤

صناعات السـورق والطباعة والنشـر في اقليـم
الفرات الاوسط والدار للسنوات ١٩٨٨، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

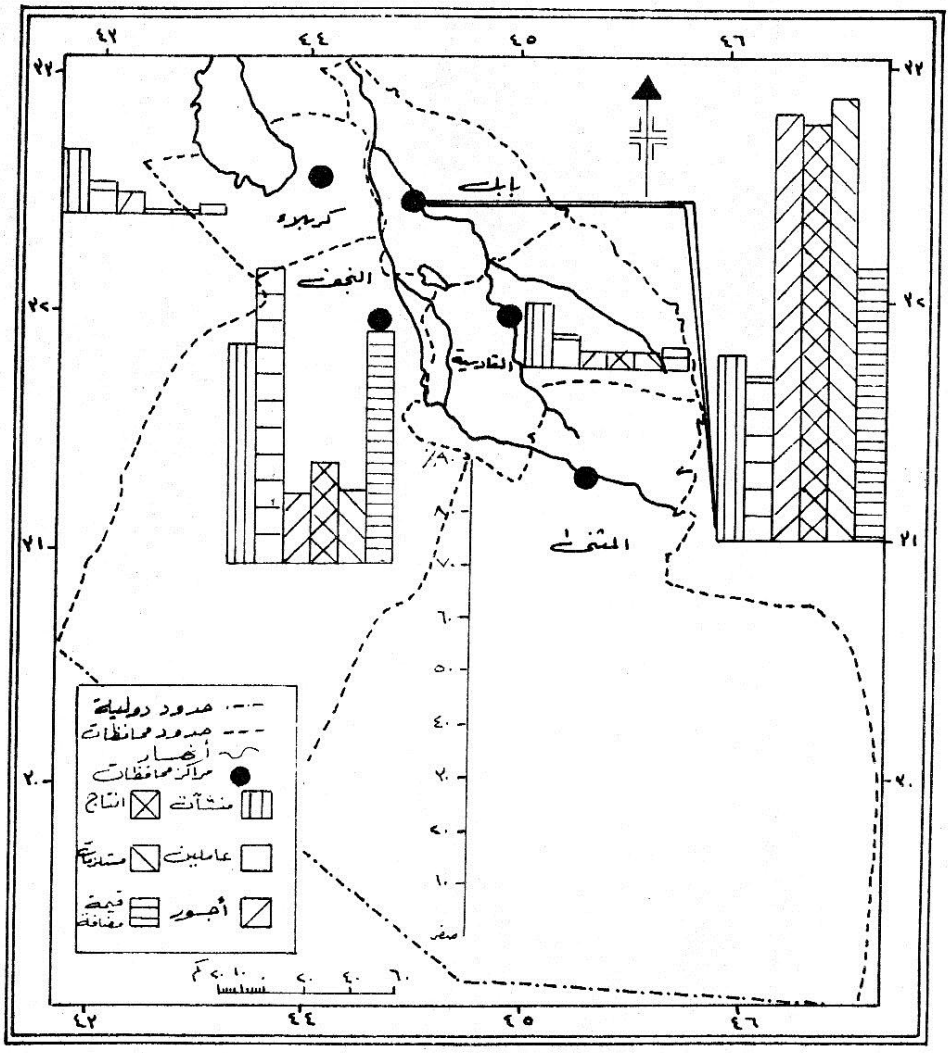
السنوات	المحافظة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	(١)						
١٩٨٨	بابـــل	٦	٤٩	١٢٤	١٣٩٨	٨٩٧	٤٩١
	كربلاء	٤	١١	١١	٨٠	٢٨	٥٢
	النجف	٤	٣١	٤٤	٥٦٥	٢٧٣	٢٩٢
	القادسية	٣	٤	٢	٣٨	٢٠	١٨
	المثنى						
	الاقليم	١٧	٩٥	١٨١	٢٠٧١	١٢١٨	٨٥٣
	القطـــر	٣٠٧	١٠٥٩٦	١٦٨٩٩	١٢٠٦٣٩	٦٨٢٩٩	٥٦٣٤٠
١٩٩٣	بابـــل	٦	١٩	٤٩٩	٢٤٨٢٠	٢٢١٤٧	٢٦٧٣
	كربـــلاء	٢	٤	٢٤	٢١٦	١٣٠	٨٦
	النجف	٧	٣٤	٨٢	٥٩٧٩	٣٧٦٩	٢٢١٠
	القادسية	٢	٥	١٨	٩٥٧	٧٣٣	٢٢٤
	المثنـــى						
	الاقليم	١٧	٦٢	٦٢٣	٣١٩٧٢	٢٦٧٧٩	٥١٩٣
	القطـــر	١٦٤	٧٤٩٣	٥٧٣٤٩	٣٤٨١٥٥	٢١٤٨١٨	١٣٣٣٣٧

١) في عام ١٩٨٢ اضيفت هذه الصناعات لصناعات الخشب والاثاث الخشبي

المصدر: الجداول رقم ٤٨، ٤٩، ٥٠.

خارطة رقم (١١)

التوزيع الجغرافي لصناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط
عام ١٩٩٣



المصدر : الجدول رقم (٥٤) .

وبهذا التوزيع يتأكد ان قيام هذه الصناعات في الاقليم قد ارتبط بعدد السكان ووجود المؤسسات الادارية الرئيسة والجامعات ، حيث تتزايد الحاجة لاعمال الطباعة والنسخ في المعاملات اليومية .

ومما يلاحظ خلال الفترة الاخيرة ان عدد منشآتها قد ازداد بسرعة رغم شحة مواد الاولية المتوفرة وتوقف توريد مكائنها ومعداتها . ان مما شجع على هذا هو الحاجة اليومية لمتابعة المعاملات الادارية التي تتضخم في تعقيداتها ومتطلباتها مع الوقت .

ان توطن هذه الصناعات في الاقليم لايمكن ان نعده ناجحاً لضآلة نصيبه منها ، وتباطؤ نموها وتطورها فيه بسبب ضعف المرتكزات المحلية التي تعين على نجاح توطنها .

٤ ٧٠ ٥٠ . الصناعات الكيمياوية :

وهي واحدة من اهم الصناعات في العالم ومن اكثرها تطورا وتبدلا . تتضمن عددا كبيرا من الصناعات وبمراحل انتاجية مختلفة ، منها ماينتج منتجات نصف مصنعة تستخدم كمواد اولية في صناعات لاحقة كصناعات المطاط ، البلاستك ، والالياف التركيبية ، ومنها ماينتج منتجات نهائية كصناعات تصفية النفط ، الاسمدة المبيدات ، الاطارات ، الادوية ، الاصباغ ومواد التجميل .

تعتمد هذه الصناعات على عدة مواد اولية ، لكن اكثرها اهمية هي النفط ، الكبريت ، الغاز السائل ، الفحم والمطاط . ولان هذه المواد يمكن نقلها بسهولة وبكلف بسيطة (عدا الفحم) ، وقليلة التعرض للتلف عند النقل بعد معالجتها في مواقع انتاجها معالجة اولية ، فان مواقع تصنيعها قد تحررت من الارتباط بمواقع انتاجها .

ومنتجات هذه الصناعات هي الاخرى غالية الثمن ولاتتعرض لتلف اثناء نقلها ، لذلك اسهمت بمرونة اضافية باختيار مواقع تصنيعها . اما العوامل الاكثر اهمية في اختيار مواقعها فهي حجم السوق ، التكنولوجيا المتاحة ، رؤوس اموال ضخمة ومستوى عال من التأهيل الفني . فهي تحتاج لسوق واسعة تستوعب منتجاتها التي يعتمد فيها الانتاج الواسع لتحقيق اقتصاديات الانتاج ، وسوقها هذه اما ان تكون بهيئة صانع اخرى تستخدم منتجات الاولى كمواد اولية لانتاج سلع جديدة ، او مستهلكين كثر يدخول عالية يستخدمون منتجاتها المتطورة والمتبدلة بسرعة والمرتفعة في اثمانها ايضا . ومطلوب ايضا لنجاح توطنها مستوى عال من التكنولوجيا

التي تتطلب مواكبة التقدم العلمي المتسارع وتطبيق كل ماهو جديد في مجال تصنيعها وتطوير انواع منتجاتها ، لكل ذلك فان تشييد مصانعها يتطلب رؤوس اموال ضخمة قد لاتقدر كثير من الدول على توفيرها ، ولذلك ايضا فانها تحتاج لكوادر فنية على مستوى عال من التحصيل العلمي والتدريب التقني . لهذه الاسباب مجتمعة ظلت معظم مراحل تصنيعها مقتصرة في مواقعها على الاقاليم الصناعية الكبيرة في البلدان المتقدمة ، فيما اقيمت بعض مراحلها في البلدان النامية ، مثل تلك التي تنتج منتجات نهائية وتعتمد على مواد اولية نصف مصنعة مستوردة غالبا ، او مواد اولية اساسية متوفرة محليا ، على ان لايتطلب قيامها تقنيات عالية او رؤوس اموال ضخمة .

مما هو جدير بالاعتبار ان اغلب مصانعها تلفظ نفايات غازية وسائلة وصلبة ، لها تأثيرات سلبية على البيئة ، لذلك فان اماكن مصانعها يجب ان يعتنى بها كثيرا .

اقيم في الاقليم منها حتى عام ١٩٩٣ (٨٠) منشأة صناعية مثلت حوالي ٢١٪ من اجمالي منشآت القطر المماثلة ، الا انها ضمت ٩٪ من اجمالي عمالها فقط . ويلاحظ من الجدول رقم (٥٥) انهم تقاضوا ٦٪ من الاجور فقط . ان ذلك يشير الى صغر حجوم منشآتها القائمة في الاقليم مقارنة بمثيلاتها في عموم القطر ، ولابد ان نخلص الى انها اكثر بساطة ايضا في متطلباتها التقنية وفي رؤوس اموالها . ومما يؤكد ذلك ان الاقليم ضم (١٨) منشأة كبيرة لها . ورغم ان هذه مثلت ١٥٪ من المماثلة في القطر والتي بلغ عددها (١٢٤) منشأة ، الا انها ضمت ٨٪ من عمالها فقط . ويتأكد ذلك مرة اخرى باعتبارات الانتاج ، حيث اسهمت مصانع الاقليم بحوالي ١١٪ من قيمة الانتاج وحققت ٤٪ فقط فائض القيمة بسبب ارتفاع مستلزمات الانتاج والتي مثلت ١٨٪ من الاجمالي القومي لها . ويبدو ان هذا الارتفاع يعود بالدرجة الاولى الى الخسائر التي تكبدها مصنع الاطارات في القادسية والتي بلغت (٢٥) مليون دينار عام ١٩٩٣ بسبب استيراد جميع مواده الاولية الرئيسة من الخارج ، وبيع منتجاته باسعار منخفضة تحقيقا لاهداف اجتماعية وسياسية معروفة .

اما منشآت القطاع الخاص فقد اسهمت بحوالي ٧٧٪ من قيمة الانتاج وحوالي ١٠٩ ٪ من القيمة المضافة لهذه الصناعة في الاقليم .

وبالنسبة للاعوام السابقة يلاحظ من الجدول ان نصيب الاقليم من مؤسساتها كان ١٥٪ من الاجمالي القومي لها عام ١٩٨٢ ، تراجع الى ١١٪ عام ١٩٨٨ ثم عاد وارتفع عام ١٩٩٣ وهذا ماسبقت ملاحظته للصناعات السابقة ايضا . وحصل مثل هذا التذبذب ايضا بالنسبة

جدول رقم (٥٥)

الصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

السنوات	المحافظة	منشآت	عاملون	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة اضافة
١٩٨٢	بابل	٨	١٠٢٩	١٩٤٢	٧٤٠٥	٣٤٩٠	٣٩١٥
	كربلاء	١٨	٤٠٣	٨٤	٢٠٧٤	١٦٥٨	٤١٦
	النجف	٢١	٩٢	٧٣	٦٩٨	٤٧٧	٢٢١
	القادسية	٢	١١٨٧	١٨٥٣	٧٦٥٣	٣٠٦٦	٤٥٨٧
	المثنى	٣	٤٩٤	٨١٨	٥٧٠٦	٢٤٥٠	٣٢٥٦
	الاقليم	٥٢	٢٩٠٥	٤٧٧٠	٢٣٥٣٦	١١١٤١	١٢٣٩٥
	القطر	٣٥٢	٢٣٧٧٩	٤٥١٥١	٢٥٠١٧٤	١٤١٦٥١	١٠٨٥٢٣
١٩٨٨	بابل	١٧	٣٥٤	٦٢٦	٥٢٩٤	٣٤٧٢	١٨٢٢
	كربلاء	٥	٥٠	٦٥	٩٦٠	٣٧٨	٥٨٢
	النجف	٧	٦٢	٧٣	١١٢٥	٣٤٢	٧٨٣
	القادسية	٤	١٨٦٢	٣٤٢٢	٣٠٣٤٥	٩٧٤٠	٢٠٦٠٥
	المثنى	٤	٣٤٢	٤٢٣	٢٣٥٥	١٥٣٧	٨١٨
	الاقليم	٣٧	٢٦٧١	٤٦٠٩	٤٠٠٧٩	١٥٤٦٩	٢٤٦١٠
	القطر	٣٢٥	٥٨٤٩٤	٦٥٢٦٦	٩٦٦٢٧٢	٢٥٨٣٧٤	٧٠٧٨٩٨
١٩٩٣	بابل	٤٦	٣٨٤	٣٠١٧	٨٩٦٠١	٦٩٠١٧	٥٥٣٤
	كربلاء	٢٢	٢٠٢	١٦٨١	١٦٩٢٥٢	١١١٢٧٨	٥٧١٧٤
	النجف	٧	٦١	٤٠٩	٨٦٦٨	٣٨١٩	٤٨٠٧
	القادسية	٤	١٦١٥	١٢٥٠٤	٣٦٧٤٢	٦٤٤٧٨	٢٤٧٣٦
	المثنى	٣	٦٦	٢٥٨	٤٥٧٦	٣٠٨٨	١٤٨٨
	الاقليم	٨٠	٢٣٢٨	١٧٨٦٩	٣٠٨٧٨٩	٢٤٣٧٢٢	٦٥٠٦٧
	القطر	٣٨٢	٢٧٢٥٩	٢٨٨١٩٦	٢٨٧١٣٩٨	١٣٢٩١٠٥	١٥٤٢٢٩٣

المصدر : الجداول رقم ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ .

لعدد العاملين والاجور وفي مؤشرات الانتاج . الا ان التحسن الذى حصل في العام الاخير بالنسبة للمؤشرات المختلفة لم يشمل القيمة المضافة لما سبق ذكره من الاسباب .

ان منشأتها الصغيرة القائمة ، في الاقليم لاتعين على توطن ناجح لهذه الصناعات في الاقليم مالم يتم اعادة النظر جذريا بطبيعة الصناعات القائمة منها او التي يمكن ان تقوم ، اخذين بنظر الاعتبار حاجة الصانع القائمة للمواد الاولية نصف المصنعة .

وبالنسبة للتباين المكاني لهذه الصناعات في الاقليم فيتبين من نفس الجدول والخارطة رقم (١٢) ان بابل ضمت عام ١٩٩٣ حوالي ٥٤ ٪ من منشأتها ، جاءت بعدها كربلاء وبنسبة ٢٩٪ ، النجف ٩٪ ، القادسية ٥٪ واخيرا المثنى ٣٪ . وباعتبار عدد العاملين تقدمت القادسية وبنصيب ٦٩٪ ، ثم بابل ١٦٪ ، كربلاء ٩٪ ثم المثنى والنجف وبنصيب ٣٪ لكل منهما . كما اتخذت الاجور تراتبا مماثلا لذلك مع تباين محدود في النسب . ويعود ارتفاع ماتضمه منشآت القادسية من عاملين الى وجود صنع الاطارات الكبير فيها والعائد الى القطاع الاشتراكي . اما باعتبارات الانتاج فقد جاءت كربلاء بالمقدمة بنصيب ٥٥٪ من قيمة الانتاج و ٨٩٪ من القيمة المضافة ، ثم بابل بحوالي ٢٩ و ٣٩٪ لكل منهما على التوالي ، ثم القادسية بنصيب ١٢٪ من الاولى وتكبدها خسائر مثلت ٣٨٪ من القيمة المضافة . واسهمت النجف ثم المثنى بنصيب محدود لكل منهما . ويعود نجاح هذه الصناعات في كربلاء الى صغيرة من منشأتها والعائدة الى القطاع الخاص والتي شاركت لوحدها بحوالي ٥٠٪ من قيمة انتاج صناعاتها في الاقليم وحوالي ٧٢٪ من اجمالي القيمة المضافة المتحققة فيه . اشتملت هذه في كربلاء جميعها على مصانع للمنتجات البلاستيكية التي يلقى استهلاكها رواجا متزايدا بديلا عن منتجاتها التقليدية غالية الثمن المصنوعة من المواد الخام الطبيعية وخاصة في فترة الحصار الاقتصادى على القطر .

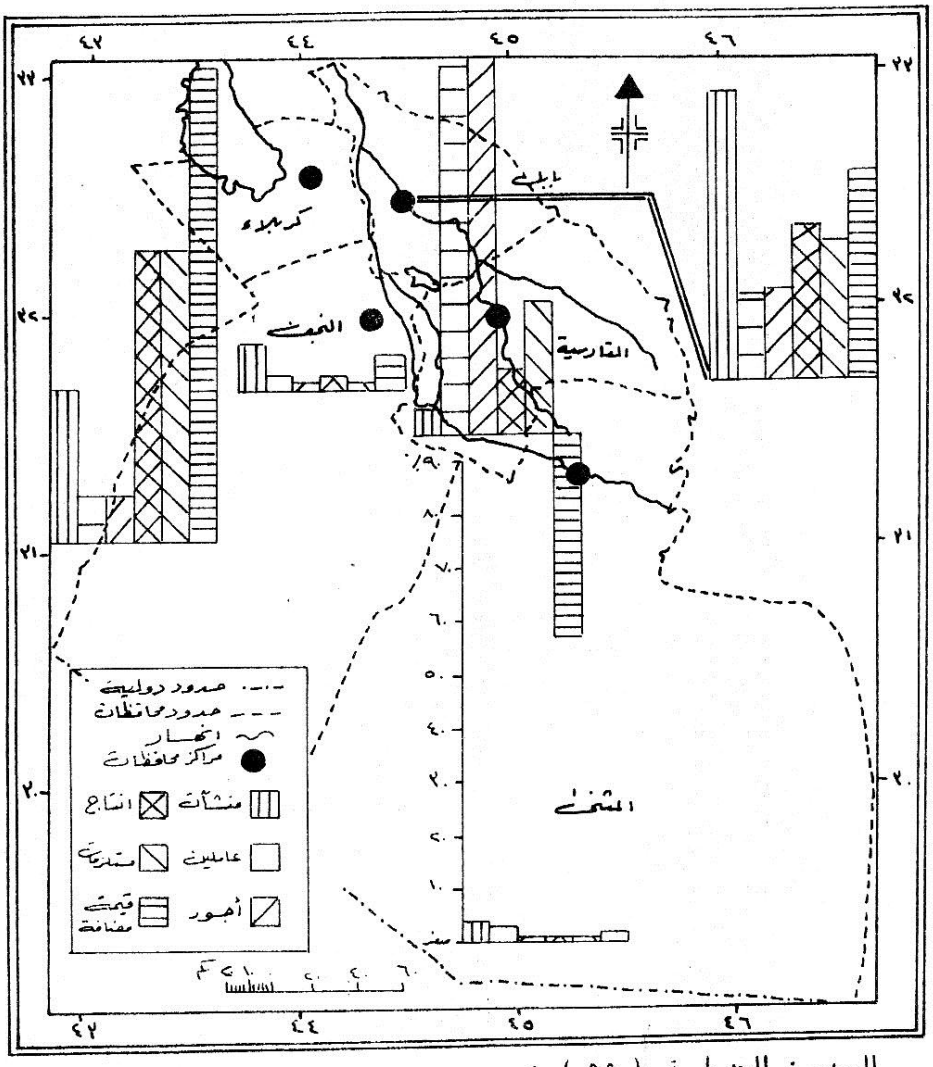
ويتبين ايضا ان بابل قد تحسن نصيبها من عدد المنشآت من ١٥٪ عام ١٩٨٢ الى ٤٦٪ عام ١٩٨٨ ثم الى ٥٤٪ في العام الاخير . وجاء هذا على حساب كربلاء والنجف ، الا انها لم تحصد نجاحا مماثلا باعتبار عدد العاملين والذى حققت القادسية فيه تطورا هاما خلال نفس الفترة . وهذا يعود الى بناء عدة مصانع صغيرة لها في بابل فيما تركز الاهتمام بصنع الاطارات في القادسية لكونه الوحيد حتى هذا العام في القطر وتزايد الحاجة لمنتجاته .

اما باعتبارات الانتاج فقد تراجعت مكانة القادسية في الانتاج والقيمة المضافة والتي كانت تحضى بها سابقا لنجاح الصنع المذكور عندما كانت تتهيأ له المواد الاولية اللازمة لاستمرار عملياته الانتاجية .

خارطة رقم (١٢)

التوزيع الجغرافي للصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط

عام ١٩٩٣



المصدر : الجدول رقم (٥٥) .

هذا وقد اشتملت صناعاتها في الاقليم على صانع للاسفلت والمنظفات والمنتجات البلاستيكية مثل الاحذية ، الاطارات وبعض المنتجات المطاطية البسيطة . وهي بشكل عام صناعات محدودة في انواع وتقنيات انتاجها ومنتجاتها وفي طاقاتها الانتاجية ايضا .

توقفت معظم صانع الاسفلت خلال الفترة اللاحقة وحتى الان لتوقف معظم الانشطة التي تحتاج لانتاجها ، كما توقفت صانع المنظفات لاعتمادها على مواد اولية مستوردة ، فيما ظلت تعمل بنجاح محدود صانع الاطارات والمواد البلاستيكية ، بعد ان تم تحوير عملياتها باستخدام المواد البلاستيكية التالفة مرة اخرى .

وبدأ ايضا صنع الاطارات الجديد والكبير في النجف عمله بنجاح بانتاج الاطارات مما يعطي اهمية اضافية لهذه الصناعات في الاقليم .

٦٠٧٠٤ . الصناعات الانشائية :

تشتمل هذه على صناعات متنوعة عديدة مثل السمنت ، الطابوق بانواعه ، الكاشي ، الخزف ، الفخار ، السيراميك وغيرها .

يزداد الطلب على منتجات هذه الصناعات في الاقاليم والبلدان التي تتميز بارتفاع مدخولات افرادها وتمر بمرحلة نمو اقتصادي وعمراني .

تتصف كلا من موادها الاولية ومنتجاتها بكونها كبيرة الحجم ، زهيدة القيمة في الغالب وهذا فرض عليها تحديدات موقعية ، فاصبحت مواقع معظم صناعاتها المناسبة تلك التي تتجاور فيها المواد الاولية والسوق ، ومن العسير نجاح توطنها بعيدا عن المواد الاولية والسوق .

ضم الاقليم منها عام ١٩٩٣ (٣٠٢) منشأة صناعية مثلت حوالي ٢٣٪ من منشآتها في القطر ، ويتبين من الجدول رقم (٥٦) ان هذه قد عمل بها نسبة مماثلة من العاملين ونالوا نصيبا مثله من الاجور . وهذا النصيب يبدو متقدما بعض الشيء عن نسبة السكان فيه ، بسبب وفرة موادها الاولية في الاقليم ، اضافة لوجود اسواق واسعة لتصريف منتجاتها في الاقليم او لما جاوره مثل بغداد وبعض محافظات وسط وجنوب القطر .

وفي اعتبارات الانتاج ، انتجت هذه الصناعات في الاقليم ١٩٪ من قيمة انتاجها في القطر وحققت ١٣٪ من القيمة المضافة لارتفاع مستلزمات الانتاج التي بلغت ٢٤٪ من اجمالي

جدول رقم (٥٦)

الصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

السنوات	المحافظة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	بابل	٩٧	٢٨٠٦	٤١٢٣	٢٣٩٤٧	١٢٨٧٥	١١٠٧٢
	كربلاء	٥٨	٨٦٥	١٣٦٤	٣٤٣١	١٨٠٤	١٦٢٧
	النجف	١٢٤	٥٨٠	٧٠٤	٤٤٣٨	٢٧٦٢	١٦٧٥
	القادسية	٤٩	٥٢٨	٦٢٠	٢٠٠٤	٩٢٣	١٠٨١
	المثنى	٧٦	١٧٢٤	٣٢٩٤	١٨٩١٨	٧٦٨٤	١١٢٣٤
	الاقليم	٤٠٤	٦٥١٢	١٠٢٠٥	٥٢٧٣٨	٢٦٠٤٩	٢٦٦٨٩
	القطر	١٦٧٢	٣٨٩٩٩	٦٤٠٧١	٢٦٤٩٩٠	١٣٠٦١٠	١٣٣٥٨٠
١٩٨٨	بابل	٣٥	٦٥٩	٨٥٢	٣٣٦٨	١٨٤٢	١٥٢٦
	كربلاء	٧١	١٧٧٤	٣٩٤٩	٣٣١٥٥	١٢٦٨٦	٢٠٤٦٩
	النجف	١٩	١٤٨٨	٣٠٠٣	٢١٢٣٥	١٢٦٩٦	٨٥٣٩
	القادسية	٤٨	٤٤٦	٤٨٨	٢٧٥١	١٥١٢	١٢٣٩
	المثنى	١٧	١٢٩٦	٢٨٨٧	٢٣٦٤١	١٣٥٠٩	١٠١٣٢
	الاقليم	١٩٠	٥٦٦٣	١١١٧٩	٨٤١٥٠	٤٢٢٤٥	٤١٩٠٥
	القطر	١٠٠٦	٢٨٠٦٤	٥٢٧٥٨	٣٩٢٦٦٠	١٦٧٦٩٢	٢٢٤٩٦٨
١٩٩٣	بابل	٨٤	١٠٩٦	١٢٥٩٥	٨٨٤٠٢	٥٥١٤٤	٣٣٢٥٨
	كربلاء	٤٣	١٨٥٦	١٧٢٠٧	٧٨٩٤٠	٤٧٥٣٦	٣٠٦٠٤
	النجف	٧٧	٢٠٢٦	١٧٢٧٥	١٧٨٢٢٩	٩٠٧٢٨	٨٧٦٠٤
	القادسية	٤٥	١١٠٧	١٥٩٤١	٤٠٤٧٢	٤٦١٨٦	٥٧١٤ـ
	المثنى	٥٣	٧٤٢	١٠٧١٨	٧٥٠١٣	٦٢٧٧٢	١٢٢٤١
	الاقليم	٣٠٢	٦٨٢٧	٧٣٨٣٦	٤٦٠٢٥٦	٣٠٢٣٧٦	١٠٧٨٨٠
	القطر	١٣١٣	٢٩٨٨٤	٣٠٣٨٨٣	٢٤٧٦٥٧٦	٩٢٧٨٤٢	١٩٨٧٣٤

المصدر : الجداول رقم ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ .

القطر منها • وينحصر هذا الاخفاق في مؤسسات القطاع الاشتراكي في كل من كربلاء والقادسية والمثنى والتي تكبدت خسائر بلغت في مجموعها حوالي (٣٩) مليون دينار ، وهذه هي صانع للسمنت في كربلاء والمثنى ومصنعين للطابوق في القادسية ، لبيع انتاجها باسعار تقل عن كلف الانتاج فيها •

ونصيب الاقليم منها عام ١٩٩٣ مماثل تقريبا لنصيبه منها عام ١٩٨٢ الا انه كان قد تراجع عام ١٩٨٨ متماثلة مع الصناعات الاخرى • الا ان نسبة العاملين في هذه الصناعات تزايدت من ١٧٪ عام ١٩٨٢ ، الى ٢٠٪ عام ١٩٨٨ ، ثم ٢٣٪ عام ١٩٩٣ • واشتركت منشآت الاقليم بقدر مماثل من قيمة الانتاج ، الا انها شهدت تراجعا واضحا في القيمة المضافة ، فبعد ان كانت هذه ٢٠٪ في العام الاول ، انخفضت الى ١٩٪ في الثاني ثم الى ١٣٪ في العام الاخير • وهذا يؤكد الاستنتاج بان الاخفاق لايعود الى الانتاج بحد ذاته ، بل الى ارتفاع مستلزماته واسعار بيعه الى المستهلكين •

كان في الاقليم منها (٤٢) منشأة كبيرة مثلت حوالي ٢١٪ من المنشآت المماثلة في القطر ، عمل بها ٢٤٪ من العاملين • وقد مثل هؤلاء حوالي ٨٦٪ من مجموع العاملين في هذه الصناعة في الاقليم • امتلك القطاع الاشتراكي تسعا من هذه المنشآت وعمل بها ٥٥٪ من اجمالي العاملين فيها في الاقليم •

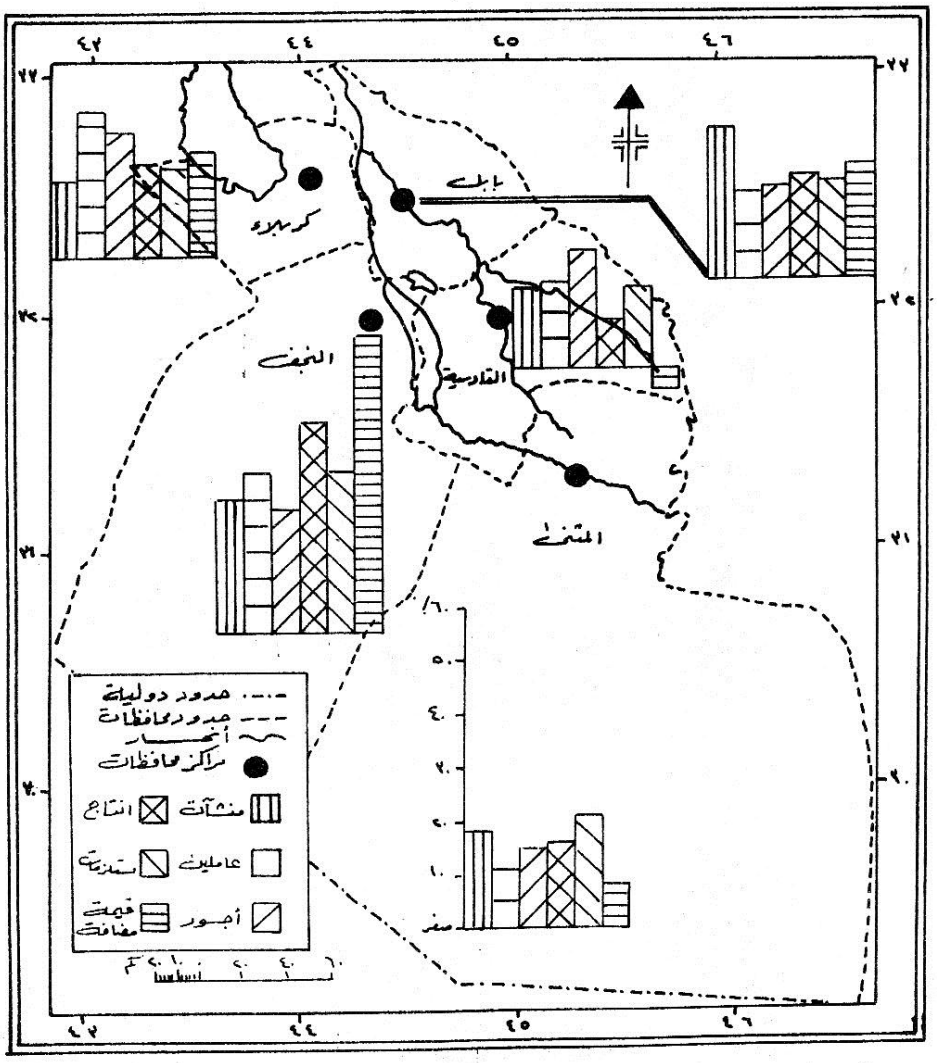
اما بالنسبة للتباين المكاني لتوطنها فيظهر من نفس الجدول والخارطة رقم (١٣) ان بابل قد تقدمت عام ١٩٩٣ باعتبار عدد المنشآت ، فكان فيها ٢٨٪ من منشآتها ، ثم النجف ٢٥٪ ، المثنى ١٨ ٪ ، القادسية ١٥٪ ، كربلاء ١٤٪ • الا ان هذا الترتيب يأخذ شكلا اخر باعتبار عدد العاملين فجاءت النجف بالمقدمة فضمت ٣٠٪ منهم ، ثم كربلاء ٢٧٪ القادسية وبابل بواقع ١٦٪ لكل منهما واخيرا المثنى ١١٪ • وقد نال هؤلاء نصيبا من الاجور اتخذ نفس التسلسل مع فارق ضئيل في النسب • وفي اعتبارات الانتاج جاءت صانع النجف بالمقدمة فاسهمت بحوالي ٣٩٪ من قيمة الانتاج ، وحققت لوحدها ٥٥٪ من القيمة المضافة ، جاءت بعدها صانع بابل بحوالي ١٩٪ من الاول و ٢١٪ من الثاني ، ثم كربلاء وحققت ١٧٪ و ١٩٪ ، ثم المثنى ١٦ ٪ و ٨ ٪ ، اما القادسية التي حققت صانعيها ٩٪ من قيمة الانتاج فقد تكبدت خسائر بنسبة ٤٪ من القيمة المضافة •

كانت كل من بابل والمثنى تسهم بالنصيب الاكبر لهذه الصناعات في مختلف الاعتبارات عام ١٩٨٢ ، الا ان بناء صنع الكوفة الجديد للسمنت في محافظة النجف اعطى للنجف

خارطة رقم (١٣)

التوزيع الجغرافي للصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط

عام ١٩٩٣م



المصدر : الجدول رقم (٥٦) .

عام ١٩٨٨ مركزا متقدما على بابل التي فقدت مكانتها ، الا انها عادت واحتلتها عام ١٩٩٣ . اما كربلاء التي كان نصيبها منها محدودا في العام الاول ، فقد تقدم مركزها عام ١٩٨٨ لتتماثل مع النجف بعد بناء مصنع للسمنت فيها ايضا ، وظل هذا التقدم جيدا رغم تدنيه بعض الشيء عام ١٩٩٣ .

ان توطن هذه الصناعات في الاقليم وفي محافظاته ارتبط بوفرة مواد ها الاولية وحسب انواع هذه المواد والصناعات التي تقام عليها . فتوطنت صانع السمنت والطابوق الجيري والمواد العازلة (الثرمستون) في كربلاء والنجف والمثنى لوجود احتياطات ضخمة فيها من حجر الكلس والجبس والرمل . وتوطنت صناعات الطابوق في بابل والقادسية وكربلاء لوفرة التربة الرسوبية المناسبة لصناعاتها . واقيمت صانع صغيرة للكتل الكونكريتية والكاشي والموزائيك في كل محافظات الاقليم وتركز معظمها في مراكزها الادارية مستفيدة من وجود ترسبات كبيرة للرمل والحصى في الاقليم وصانع قريبة للسمنت في عدة محافظات فيه .

اما صناعات الخزف التي تحتاجها عمليات البناء العمراني فقد افتقد لها الاقليم فيما قامت فيه صناعات فخارية محدودة .

بعد عام ١٩٩٣ تحسن حال المنشآت الخاسرة ، بعد اعادة النظر باسعار بيع منتجاتها ، فبدأت بتحقيق ارباح مناسبة ، وتم تحويل ملكية بعض هذه المنشآت الى القطاع المختلط . وظلت معظم منشآتها تعمل بطاقات انتاجية متوسطة ومحدودة احيانا لقلة الطلب على منتجاتها وارتفاع كلف البناء واقتصار معظمه على اعمال اعادة اعمار ما دمره الاعداء في عدوانهم على القطر ، وكذلك على نشاط القطاع التجاري ، فيما ظل قطاع السكن ذا نشاط محدود جدا في اعمال البناء .

يمكن اعتبار هذه الصناعات متوطنة في الاقليم ، وارتبط نجاح توطنها بوفرة مواد هـا الاولية ، ومجاورة مصادرها ومواقع الانتاج لسوق مشجعة لها في الاقليم وبجواره .

٤ ٧٠٧٠ . الصناعات الهندسية :

وهي الصناعة الانتاجية الرئيسة الثالثة اضافة الى الكيمياوية والمعدنية الاساسية . وتشمل مدى واسعا من الصناعات المختلفة في حجومها وانواع منتجاتها ، ورؤوس الاموال والتكنولوجيا التي تتطلبها عملياتها الانتاجية . ومعظمها تنتج منتجات نهائية يستخدمهـا

الانسان في حياته اليومية دون ان تستهلك مباشرة • وتحتاج لمواد اولية معدنية ترفدها بهـا الصناعات المعدنية الاساسية في الغالب • ومن بين هذه الصناعات : انتاج المكائن، المعدات المحركات ، الكهربائية ، معدات النقل ، معدات السكك الحديدية ، السيارات ، الدراجات، الطائرات والاجهزة الدقيقة • كما انها تشمل ايضا صناعات بسيطة في متطلباتها وتقنياتهـا مثل الاثاث المعدني والادوات الاحتياطية والمحركات والمكائن الصغيرة المستخدمة علـى نطاق واسع •

تعتمد هذه الصناعات على الصناعات المعدنية الاساسية لامدادها بالسبائك التـي تحتاجها ، ولان الاخيرة تقوم في الغالب في الاقاليم والبلدان الصناعية ، فان هذه الاقاليـم والبلدان تعتبر مواطن رئيسة للصناعات الهندسية • فمثلها قد لاينال توطنها النجاح المطلوب الا عند توفر مقومات عديدة تفتقر لها معظم الاقاليم والبلدان النامية ومنها : الاسـواق الواسعة ، المعرفة التقنية العالية ورؤوس الاموال الضخمة التي تتطلبها عمليات اقامتها واستمرارها من الانتاج • وبعض البلدان وبسبب حاجتها الماسة لمنتجاتها وافتقارها لبعض مقوماتهـا الاساسية لجأت الى اقامة بعض فروع صناعاتها الرئيسة المتوطنة في البلدان الصناعية الكبرى، كصناعة الجرارات الزراعية ، السيارات ، الشاحنات ، معدات السكك الحديدية ، المعـدات والمنتجات الكهربائية وغيرها ، املا في تطوير قدراتها على تجميعها ثم تصنيع اجزاءها وبشكل متصاعد وتدريجي •

تأخرت اقامة صناعاتها في القطر حتى منتصف الستينات ، وكانت بدايتها فيه بسيطـة تمثلت بتجميع الجرارات الزراعية ثم الشاحنات والادوات الزراعية ثم الاجهزة الكهربائيـة بترخيص من شركات عالمية ، الا انها لم تتطور بسرعة كافية ، فظلت معظم حلقاتها مرتبطـة بشركاتها الاصلية في البلدان مانحة الامتياز • وشهدت فترة الحصار ظهور الواقع الحقيقي لها حيث توقفت معظم عملياتها الانتاجية لتوقف توريد اجزاءها الرئيسة من الخارج •

ضم الاقليم عام ١٩٩٣ (٩٣٣) منشأة لها • ويتبين من الجدول رقم (٥٧) انهـا مثلت حوالي ٢٨٪ من اجمالي منشآت القطر المماثلة • عمل بها حوالي ٢٥٪ من العاملين واستلموا ٢٢٪ من اجور العاملين • وبهذا يكون نصيب الاقليم من هذه الصناعات متقدما مقارنة بنسبة سكانه • اما باعتبارات الانتاج فكان دون ذلك ، فلم تشترك منشآت الاقليم باكثر من ١٦٪ من قيمة الانتاج و ١٨٪ من القيمة المضافة • ويأتي هذا التدني بسبب اعتماد صناعاتها الرئيسة على استيراد موادها الاولية نصف المصنعة من الخارج والذي توقف تماما جراء الحصـاره

جدول رقم (٥٧)

الصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

السنوات	المحافظات	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	بابل	٢	٤٩٥٣	٩٤٣١	٩٩٣٢٥	٤٨٢٠٨	٥١١١٧
	كربلاء	٣	١٢	١٣	٢٥	٢	٢٣
	النجف	١١	٢٨	٩	٧٤	١٩	٥٥
	القادسية	٩٣	٢٥٨	٢١٢	٢٠٨٠	٩٣٧	٨٤٣
	المثنى	٧١	١٦٩	١٥٠	٨٩٠	٤٦٨	٤٢٢
	الاقليم	١٨٠	٥٤٢٠	٩٨١٥	١٠٢٣٩٤	٤٩٩٣٤	٥٢٤٦٠
	القطر	٤٧٣١	٣٢٠٢٠	٤٧١٧١	٤٠٠١٨٨	٢٢٨٤٨٢	١٧١٧٠٥
١٩٨٨	بابل	١١٣	٢٣٥	٢٠٧	٣٥٢٦	١٨٣٤	١٦٩٢
	كربلاء	١٦٤	٥٠٢	٤٨٦	٨٢٦٣	٣٥٣٦	٤٧٢٧
	النجف	١١٧	٢٧٨	٢٦١	٣١٥٥	١٤٧٢	١٦٨٣
	القادسية	١٢١	٢٦٤	٢٩٢	٣٥٤٢	٢٢٤٢	١٣٠٠
	المثنى	١١١	٢٣٤	١٧٠	٢٩٢١	٢٠٨١	٨٤٠
	الاقليم	٦٢٦	١٥١٣	١٥١٨	٢٤٠٧	١١٦٥	١٠٢٤٢
	القطر	٣٨٩٩	٢٣٩٩٦	٣٤٢٧٨	٣٧٠٥٩١	٢١١٨٩٨	١٥٨٦٩٣
١٩٩٣	بابل	٣٨٢	٧٠٤٨	٥٠٣٥٢	٢٠١٨٦١	١٠١٥٠٥	١٠٠٣٥٦
	كربلاء	١٠١	٢٦٠	٢٢١١	٦١٥٨٢	٣٧٧٥٥	٢٣٨٢٧
	النجف	٢٤٣	٥٣٢	٢٨٠٨	٧٢٦٧٨	٢٨٠٧٤	٤٤٦٠٤
	القادسية	١٢١	٢١٩	١٠٠٣	٨٠١٩٠	٦٢٣٥٥	١٧٨٣٥
	المثنى	٨٦	٢٠٧	٢٠٧٦	٢٢٩٥٢	١٣٤٠٥	٩٠٤٧
	الاقليم	٩٣٣	٨٢٦٧	٥٨٥٥١	٤٣٩٢٦٣	٢٤٣٠٩٤	١٩٦١٦٩
	القطر	٣٣٧٢	٣٢٦٣٦	٢٦٧٣٧٨	٢٧٨١٦٧١	١٦٧٠٤٠١	١١١١٢٧٠

المصدر : الجداول رقم ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ .

وحاولت منشآتها الاحتفاظ بالعاملين فيها لصعوبة تعويضهم عند عودة الاوضاع الطبيعية ، لذلك عملت منشأتها بطاقات انتاجية محدودة واستبدلت انماط انتاجها جزئيا نحو عمليات الاصلاح بدلا من الانتاج .

ويتبين من الجدول ان نصيب الاقليم منها قد تباين كثيرا مابين اعوام الدراسة ،فنصيبه من منشأتها ارتفع من ٤٪ عام ١٩٨٢ الى ١٦ ٪ عام ١٩٨٨ ثم الى ٢٨٪ في العام الاخير ، الا ان عدد العاملين تراجع بحدة عام ١٩٨٨ . وحصل مثل هذا التراجع باعتبارات الانتاج كافة (١) .

ويتبين من الجدول ايضا ان عام ١٩٨٢ شهد اكبر اسهام للاقليم منها باعتبارات الانتاج ويعزى هذا النجاح الى صانعيها في بابل بالدرجة الاولى والتي تمثلت بمنشآت تجميع الجرارات الزراعية والسيارات والمعدات الزراعية ، ضمت هذه عام ١٩٩٣ (٧٦٪) من عمال هذه الصناعة في الاقليم وحققت نصف القيمة المضافة لها في هذا العام و ٩٧٪ منها عام ١٩٨٢ تعود هذه المنشآت في ملكيتها الى القطاع الاشتراكي .

ضم الاقليم ايضا اربع منشآت متوسطة الحجم للصناعات الهندسية ، واقتصرت الباقية على الصغيرة ، مما يجعل من هذه المنشآت ذات قدرة محدودة على تلبية حاجات السوق المتزايدة لمنتجاتها ، فضلا عن انها لن تكون قادرة على تطبيق التقنيات المتطورة ، بالتالي فانها تقتصر على انتاج سلع بسيطة وتقليدية .

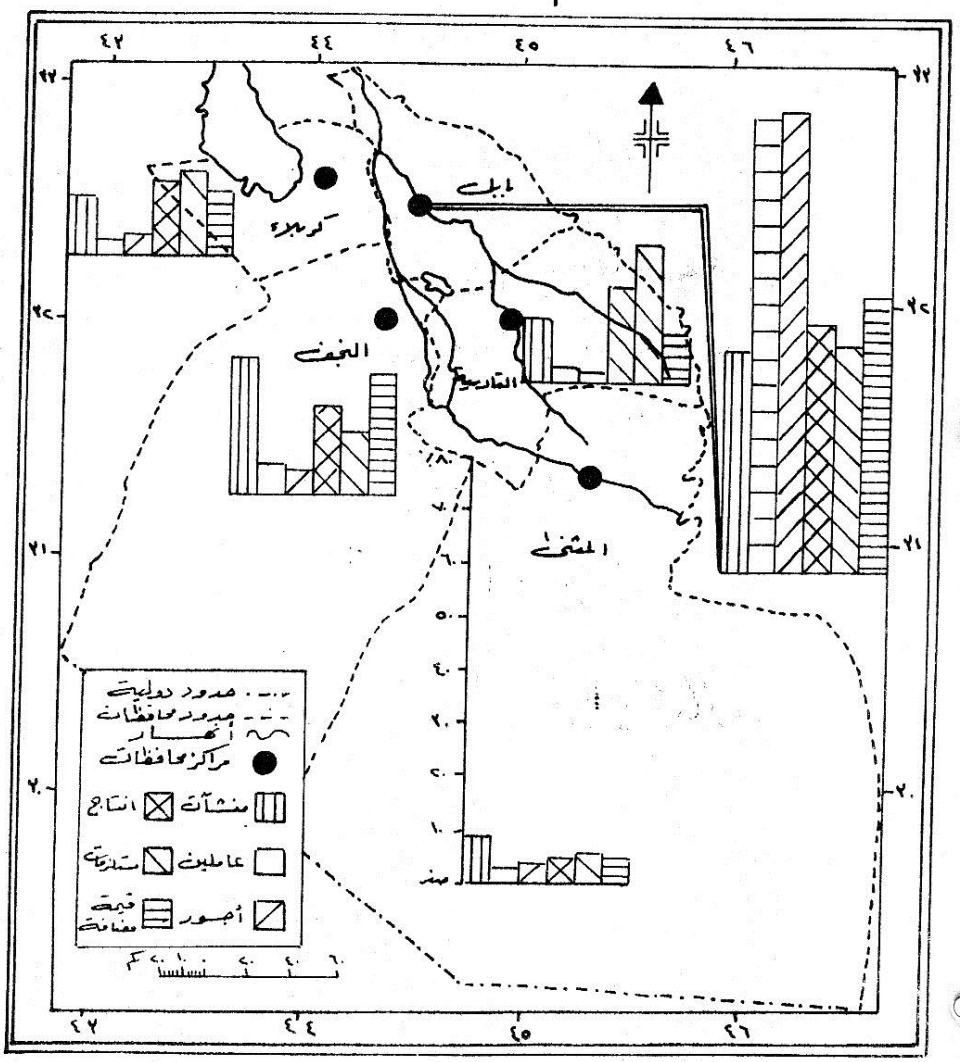
وبالنسبة للتباين المكاني لمنشأتها في الاقليم فيتبين من نفس الجدول والخارطة رقم (١٤) ان بابل امتلكت عام ١٩٩٣ (٤١٪) من عدد منشآتها ، تلتها النجف وبواقع ٢٦٪ منها ، القادسية ١٢٪ ، كربلاء ١١٪ ، المثنى ٩٪ . عمل في صانع بابل ٨٥ ٪ من عمالها ، النجف ٦٪ ثم كربلاء والقادسية والمثنى وعمل في كل منها ٣٪ منهم . وفي الاجور جاء التراتب مماثلا لذلك .

---

(١) حصل هذا بسبب خطأ في عملية تجميع البيانات ارتكبته الجهات المعنية وتعذر على الباحث اصلاحه تمثل في وضع الصناعات الهندسية في الاسكندرية / بابل ضمن بغداد على اعتبار ان منشأتها الرئيسة اتخذت بغداد مقرا اداريا لها .

خارطة رقم (١٤)

التوزيع الجغرافي للصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط
عام ١٩٩٣



المصدر : الجدول رقم (٥٧) .

اما باعتبارات الانتاج فلم يبتعد التوزيع عن ذلك ، فظلت بابل في المقدمة الا ان اسهامها تراجع الى النصف تقريبا في العام الاخير بسبب انقطاع توريد المواد الاولية كما اشرنا سابقا . اما صانع النجف فقد حققت ٢٣٪ من فائض القيمة ، كربلاء ١٢٪ ، القادسية ٩٪ ، والمثنى ٥٪ . وفي هذه المشاركة اشارة واضحة الى النجاح الذى حققته صانع النجف مقارنة بمثيلاتها في محافظات الاقليم الاخرى . وبوجود (٢٤٣) منشأة عاملة في هذه المحافظة مع توطن سابق لعدد من صناعاتها وخاصة تجميع السيارات ، اضافة لخدمات صناعية جيدة ، فان ذلك كله يوفر امكانية توطن صناعاتها في هذه المحافظة مستقبلا .

وبهذا تكون هذه الصناعات متوطنة في بابل مع تقدم ملحوظ لصانع النجف وتوطن محتمل فيها ايضا .

ان توطن صناعاتها الرئيسة في بابل كان بسبب التدخل الحكومي واختيار الاسكندرية موقعا لها كان املا في الاستفادة من الوفورات الاقتصادية التي يمكن ان تحققها مجاورة الموقع لبغداد ، حيث التكتل الحضرى والصناعي الاول في القطر .

ان افتقار الاقليم لقاعدة من الصناعات المعدنية الاساسية جعل من الصناعات الهندسية القائمة فيه تفتقر لروابط صناعية خلفية ناجحة . كما ان هذه الصانع فشلت في تحقيق روابط امامية مع صناعات اخرى كان يمكن اقامتها في المنطقة ، فظلت منعزلة عن محيطها المحلي رغم مايعرف عن هذه الصناعات بامكانيتها اقامة روابط متعددة وباتجاهات مختلفة . ولذلك فان صانعها الصغيرة في الاقليم والتي ارتبط قيامها بعدد السكان فانها كانت تهدف الى تلبية احتياجاتهم لمنتجاتها البسيطة من الاواني والعدد المنزلية من الالمنيوم ، منتجات الحدادة ، الاثاث المعدني ، العوينات ، الادوات الاحتياطية للمكائن ولاجهزة التبريد والتدفئة ، لوازم البناء والتشييد ، صناعة هياكل السيارات وبعض اجزاء المعدات الزراعية .

وفي الفترة الاخيرة توقفت صانعها الرئيسة في بابل او كادت فيما تحسن اداء صانعها الصغيرة لامكانية تعويضها لبعض المنتجات الاجنبية المستوردة .

٠٨٠٧٠٤ الصناعات الاخـــرى :

وتنضوى تحت هذا العنوان من الصناعات مالم يصنف ضمن الصناعات السابقة مثل صناعات المجوهرات ، المصوغات ، الالات الموسيقية ، الرياضية ، الحلي الكاذبة ، الترب والسبـــح ، اطراف صناعية ، احزمة للفقرات ، اطقم اسنان وغيرها ٠

توجه هذه الصناعات بتاثير اسواق مستهلكيها على الارجح ، فنجاح توطنها يتطلـــب اتصالا وثيقا بالمستهلكين للتعرف على اذواقهم والاستجابة لمطالبهم منها ٠ وتلعب المهـارة المتوطنة دورا هاما في توطين بعضها ، فمنها مايحتاج لمعرفة خاصة بعملياتها الصناعيـــة ومتطلباتها من المواد الاولية مما يتواصل توارثه بين الاجيال وربما داخل العائلة الواحدة ٠

ضم الاقليم منها عام ١٩٩٣ (٣٦) صنعا مثلت حوالي ٤٩٪ من صانعيها في القطر وعمل بها ٧٤٪ من اجمالي العاملين فيها ، وتقاضوا ٦٦٪ من الاجور ٠ ويلاحظ من الجـدول رقم (٥٨) ان نصيب الاقليم العالي منها يتأكد ايضا بمؤشرات الانتاج ، فانتجت صانعـــه ٨١٪ من قيمة انتاج القطر منها ، واستلزمت لذلك ٧٧٪ من كلف الانتاج ، واسهمت بحوالـي ٨٣٪ من القيمة المضافـة ٠

وبهذا فقد كان نصيب الاقليم منها ممتازا في جميع الاعتبارات ونال حضوة واضحة علـى مستوى القطر ٠ ويلاحظ من نفس الجدول ان هذه المكانة لم تكن كذلك في السنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، فكان نصيبه من منشآتها وعمالها مابين ١٦ ـ ٢٠٪ ، كما ان اسهامه من الانتـــاج والقيمة المضافة تراوح مابين ١٢ ـ ٢٣٪ ٠ ونظرا لتوقف العديد من منشآتها في القطر وعمل الباقي بطاقات محدودة ، فان منشآت الاقليم قد تمكنت من اغتنام الفرصة وتحقيق نجاحـــات بارزة في عام ١٩٩٣ ، مما جعلها تحتل موقعا متميزا بين جميع الصناعات باعتبارات انتاجيـــة الفرد ونصيبه من القيمة المضافة ٠ علما بان جميع منشآتها في الاقليم صغيرة الحجم ومملوكـــة للقطاع الخاص ٠

اما بالنسبة للتباين المكاني لهذه الصناعات بين محافظات الاقليم فيتبين من نفـــس الجدول والخارطة رقم (١٥) ان النجف استحوذت في جميع السنين على النصيب الاكبر مـن منشآتها والعاملين فيها ومن اعتبارات الانتاج فيها ٠ ففي عام ١٩٩٣ كان فيها ٨١٪ مـــن منشآتها ، وعمل فيها ٨٣٪ منهم ، واسهم هؤلاء بانتاج ٩١٪ من قيمته و(٣٦) مليـــون

جدول رقم (٥٨)

الصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

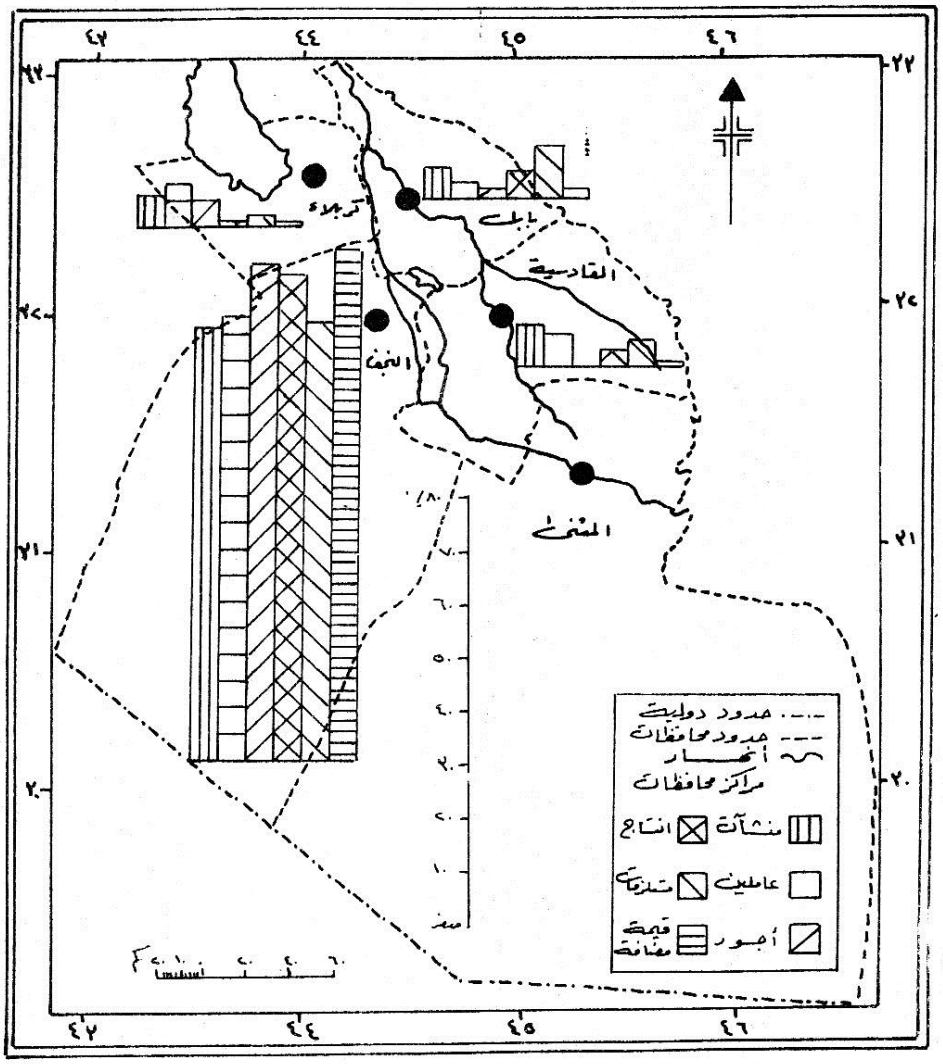
السنوات	المحافظات	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	بابل	٦٦	٩٠	٦٧	١٢٨٤	٩٣٥	٣٤٩
	كربلاء	١٣٢	١٤٢		١٠٠٥٠	٨٦٨٧	١٣٦٣
	النجف	١١٢	١٩٢	٥٦	١٥٣١٥	١٢٦٠٩	٢٧٠٦
	القادسية	٣٠	٤٢		١٥٥٧	١٢٥٧	٣٠٠
	المثنى	١٩	٢٦		٨٥٦	٧٢١	١٣٥
	الاقليم	٣٥٩	٤٩٢	١٢٣	٢٩٠٦٢	٢٤٢٠٩	٤٨٥٢
	القطر	٢٤٥٩	٣٠٦٠	٧٥٧	١٦٦٢٨٠	١٢٨١٨٠	٣٨١٠٠
١٩٨٨	بابل	٦٩	٦٥		٤١٢	١٣٢	٢٨٠
	كربلاء	٤١	١١١	٩٤	٣٩٨٣	٢٩٦٩	١٠١٤
	النجف	١٤٩	١٩١	١٢٧	١٦٧٨٢	١٤٣٢٥	٢٤٥٧
	القادسية	٢٥	٣٢		١٠٧٩١	٩٥٢٣	١٢٦٨
	المثنى	١٨	٢٠		٣٤٠٢	٣٢٤٨	١٥٤
	الاقليم	٣٠٢	٤١٩	٢٢١	٣٥٢٧٠	٣٠١٩٧	٥١٧٣
	القطر	١٦٣٩	٢٤١٠	١٠٩٦	١٥٢١٦٨	١١٠٢٨٦	٤١٨٨٢
١٩٩٣	بابل	٢	٣	١٥	٣٠٣٥	٢٣٢٧	٧٠٨
	كربلاء	٢	٨	٤٤	٨٦٢	٥٧٣	٢٨٩
	النجف	٢٩	٨٦	٨١٩	٥٥٢٥٢	١٩٤٧٥	٣٦٠٧٧
	القادسية	٣	٦		١٥٨٤	١٢٢١	٣٦٣
	المثنى						
	الاقليم	٣٦	١٠٣	٨٧٨	٦٠٧٣٣	٢٣٢٩٦	٣٧٤٣٧
	القطر	٧٣	١٨٩	١٣٢٨	٧٥٣٣٢	٣٠٣٧٩	٤٤٩٥٢

المصدر : الجداول رقم ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ .

خارطة رقم (١٥)

التوزيع الجغرافي للصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط

عام ١٩٩٣



المصدر : الجدول رقم (٥٨) .

دينار من القيمة المضافة مثلت حوالي ٩٦٪ من المتحقق منها في الاقليم • وكان للنجف ايضـا مكانة مرموقة على مستوى القطر ايضا • فكان فيها ٤٠٪ من اجمالي منشآتها في القطر و ٤٦٪ من العاملين • وانتجت صناعتها ٧٣٪ من الانتـاج في قيمته و ٨٠٪ في قيمته المضافـة •

اما محافظات الاقليم الاخرى فكان نصيبها ضئيلا للغاية منها وبمختلف الاعتبارات • وبهذا فهي صناعات النجف ليس بالمقارنة مع محافظات الاقليم فحسب بل وعلى مستوى القطر ايضا •

ان نجاح توطن هذه الصناعات في النجف كان عائدا بدرجة اساسية الى سوقها الذى يفد له الزائرون من محافظات وبلدان شتى كل حيـن وحاجتهم لهدايا تذكارية رخيصة الثمن يرتبط بعضها بمعتقداتهم الدينية •

تمثلت صناعاتها في الاقليم عامة وفي النجف خاصة بالمصوغات الذهبية والفضية، الحلي الكاذبة ، الترب والسبح ، لعب الاطفال المعدنية والخشبية والنسيجية •

هذا وقد تعززت مكانة هذه الصناعات لاحقا لتوافر امكانية تعويضها عن السلع المستوردة ولو بقدر محدود ، خاصة وان موادها الاولية متوفرة في الاقليم وهي على قدر محدود من المقادير والانواع ، فضلا عن تزايد الطلب على منتجاتها مع تزايد عدد السكان ، وارتفاع مستـــوى دخولهـم •

٤ ٨٠ خلاصـــــة :

اتصف توطن الصناعة التحويلية في الاقليم بعدم استقراره ، تعزيزا او تراجعا ، بين فترة واخرى ، بسبب مايمر به القطر من ظروف سياسية واقتصادية حينا ، او لظروف داخليـــة تتمثل بحدى استثمار الموارد المحلية المتاحة حينا اخر . وهذا يشير الى عدم استقرار عمليـات وانماط التوطن الصناعي القائمة في الاقليم . هذا وقد قامت في الاقليم انماط توطنية عديدة ، عديدة ، وكان لها اتجاهات مكانية مختلفة ايضا ، ويمكن ايجاز ابرزها بما يأتي :

اولا : اتخذ توزيع النشاط الصناعي بين محافظات الاقليم تراتبا مماثلا نسبيا لنسبة ماتضمنـه كل محافظة من سكان ،فجاءت بابل في المقدمة ، تلتها النجف ، ثم القادسيـــة ، فكربلاء واخيرا المثنى ، وهذا يؤكد العلاقة بين السكان والتوطن الصناعي .

ثانيا : تراجع دور القطاع الاشتراكي بثبات في امتلاكه لوسائل الانتاج الصناعي وفي توفيـره لفرص العاملين وفي معايير الانتاج لصالح القطاع الخاص افرادا وشركات ، مما يعطـي القطاع الخاص دورا هاما في عمليات التوطن المستقبلية .

ثالثا : برز دور القطاع الاشتراكي في المثنى وكربلاء قليلة السكان ، فيما كان دور القطاع الخاص اكثر اهمية فـي النجف وبابل من بقية المحافظات .

رابعا : اتصفت المنشآت الكبيرة والصغيرة التي يمتلكها القطاع الخاص في الاقليم بانها اصغـر حجما من مثيلتها في عموم القطر كمعدل عام ، لضآلة الامكانات المالية المتاحة للاستثمار او المستثمرة فيه فعلا . بينما كانت المنشآت الكبيرة فيه اكبر حجما من المعدل القومي لها لعائدية معظمها الى القطاع الاشتراكي الذي تتميز منشآته بضخامتها .

خامسا : على الرغم من استحواذ المنشآت الصغيرة في الاقليم على اكثر من ٩٨٪ من عـــدد المنشآت الا ان دورها في توفير فرص العمل والانتاج كان اقل من ذلك كثيـــرا مما يتطلب اعادة النظر في هذه المنشآت لتنشيط دورها في الحركة الصناعية فـــي الاقليم .

سادسا : تتزايد اهمية المنشآت الصغيرة في المحافظات كثيرة السكان والتي يتميز سكانهـا بارتفاع دخولهم مثل النجف وبابل والقادسية ، فيما كان دور واهمية المنشـــآت الكبيرة اكثر وضوحا في كربلاء والمثنى قليلة السكان .

سابعا : تحسنت مكانة الصناعات الانتاجية (الكيماوية ـ المعدنية الاساسية والهندسية) في

الاقليم باعتبار نسبة العاملين فيها من ٢٨ ـ ٣١٪ للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ ، الا انها ارتفعت بعموم القطر من ٢٦ ـ ٣٨٪ ، لذلك فان هذا التحسن ليس كافيا مقارنة بعموم القطر ، كما انه لايزال يشكل خللا في البنية الصناعية في الاقليم لضآلة دور هـذه الصناعات فيها .

ثامنا : تحتل الصناعات الغذائية والنسيجية دورا متزايدا في البنية الصناعية في الاقليم عكس ماتفترضه المنطلقات النظرية بتراجع دور هذه الصناعات مع التقدم الصناعي . وهذا يمثل حالة خلل اخرى في الهيكل الصناعي الاقليمي .

تاسعا : وفي محافظات الاقليم شهدت العمالة في الصناعات الانتاجية تأرجحا بينا ، زيادة ونقصانا خلال السنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ . فتغيرت نسبتهم فيها في بابل من ٤٦ ـ ٧ ـ ٤٨ ٪ ، وفي كربلاء من ٩ ـ ٨ ـ ١١٪ ، النجف ١٢ ـ ١٠ ـ ١٠٪ ، القادسية ٢٤ ـ ٥٥ ـ ٢٦٪ ، والمثنى من ٢٣ ـ ٢٣ ـ ١٧٪ .

وهذا يشير الى عدم استقرار حالة الهيكل الصناعي في هذه المحافظات اولا ، والى تخلف هذه الصناعات في كل من كربلاء والنجف والمثنى ثانيا . اما بابل والقادسية فقد حظيتا بنصيب جيد منها .

عاشرا : الهيكل الصناعي في الاقليم كان اقل توازنا من مثيله في القطر ، وفي محافظات الاقليم رسمت ملامحه الرئيسة صناعة تمثل مايزيد على نصف حجم الصناعة عامة او صناعتان يزيد دورهما على ثلثي حجم الصناعة عامة ، ويأتي دور الصناعات الاخرى هامشيا ومحدودا وهذا خلل اخر في حالة الهيكل الصناعي الاقليمي .

احد عشر : ان اكثر الصناعات المتوطنة في الاقليم نجاحا هي الصناعات الغذائية ، النسيجية والانشائية ، ويعود ذلك النجاح الى وفرة مطالبها الرئيسة في الاقليم او في مواقع توطنها .

الفصل الخامس

التحليل المكاني لاتجاهات وانماط التوطن الصناعي في الاقليم

١٠٥ · مقدمـــــة :

تم استعراض مقومات التوطن الصناعي المتاحة في الاقليم ، وتم ايضا تحديد الاتجاهـات الرئيسة لعمليات وانماط التوطن القائمة فيه ، موكدين على تبايناتها المكانية · ان محاولات بناء بعض التحليلات قد قدمت التفسيرات للعلاقة بين كل منهما ، الا ان الفهم المتكامل لهـذه العلاقة يتطلب تحليلا وافيا لدور كل عنصر من عناصر المقومات في بناء الاتجاهات المكانيـة للتوطن الصناعي · وهدف كهذا لم يكن بلوغه هينا · فامام ذلك كانت هناك عدة عقبات ، كانت الاولى تتمثل في اختيار الاساليب التي يفضي تطبيقها الى الحصول على نتائج تنسجم والاتجاه العام للرسالة ، ويستوعب في نفس الوقت المتغيرات قيد التحليل والتي كانت واسعة نسبيـا ، فصار متعذرا استخدام اسلوب يدوى بسيط في عملية التحليل ، لذلك كان لابد من اختيـار احد الاساليب المناسبة ، وقد اختير اولا للتطبيق معامل الانحدار المتعـدد (١) Multiple Regression Co-efficient .

وتمثلت الصعوبة الثانية في تكييف البيانات ليتسنى التعامل معها في اطار البرامجيات الجاهزة للحاسوب ·

ترافق مع كل مراحل العمل هاجس اساسي هو ان يقدم لنا التحليل نتائج تخـدم البحث ولاتقوده ، وهذا يتطلب تقويم نتائجه ليس فقط من وجهة نظر رياضية او احصائيـة بل ومن جانب النظرة الجغرافية ، خاصة وان الدراسات الانسانية تتداخل في تكوين ظواهرها عوامل عديدة قد لايمكن استيعاب تأثيراتها جميعا بوسائل التحليل الكمي ، مما قد يؤدى الى نتائج صحيحة احصائيا ، الا انها مظللة باعتبارات التقويم الجغرافي ·

وبعد ان تم تطبيق البرنامج واستخلصت نتائجه ، تبين ان هذه النتائج لاتوصـل الباحث الى مسعاه المحدد كاملا ، وانها تفترق بعض الشيء عن الاتجاه العام للاهـداف

---

(١) ويستخدم لتحليل قوة انحدار مجموعة من المتغيرات المستقلة على مجموعة اخرى من المتغيرات المعتمدة ، التي يرى الباحث ان بينها علاقات سببيه طردية او عكسية · عنه راجع : أ ـ د · خاشع محمود الراوى ، المدخل الى تحليل الانحدار ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ ، ص ص ٦٥ ـ ٦٧ ·
ب ـ د · محمود حسن المشهداني ، من مراحل الطريقة الاحصائية ، مطبعـة دار السلام ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢٣ ـ ٤٤ ·

المتوخاة كما ان بعضها يحوى شيئا من التضليل (١) ، فلجأ الباحث الى البحث في وسيلة اخرى تمثلت بمعامل الارتباط لبيرسون Pearson Correlation Co-efficint (٢)،

---

(١) طبق البرنامج على حاسبات المركز القومي للحاسبات ، والتي تعمل بنظام SPSS ونفذ بطريقة Step Wise وكما يلي :
تم اعتبار المعايير الستة التي اعتمدت في البحث لقياس حجم النشاط الصناعي متغيرات معتمدة (X_1 - 6) ، واعتبرت المقومات المحلية المتاحة وعددها (٤٦) متغيرات مستقلة (Y_1 - 46) . ولتفسير التباين المكاني لكل متغير معتمد ينبغي ادخال المتغيرات المستقلة وعلى شكل خطوات . وقد ادخلت لاجل ذلك ستة حالات في التحليل هي حالات المحافظات الخمس في الاقليم واجمالي القطر . بدأ التطبيق اولا على اجمالي الصناعة التحويلية في الاقليم . ولتفسير تباين المتغير المعتمد الاول X_1 وهو عدد المنشآت الصناعية كانت نتيجة الخطوة الاولى هي ان المتغير المستقل Y_{17} وهو طلاب المدارس الصناعية فسر 0.99969 من التباين . وفي الخطوة الثانية اضيف المتغير Y_{18} وهو عدد الجامعات ليتم تفسير 0.99999 من التباين . وفي الخطوة الثالثة اضيف المتغير Y_{34} وهو احتياطي الملح ليتم تفسير جميع حالات التباين لهذا المتغير .
ولتفسير تباين المتغير المعتمد الثاني X_2 وهو عدد العاملين ، ظهر في الخطوة الاولى ان Y_2 وهو عدد السكان النشيطين اقتصاديا فسر 0.9970 من التباين ، وباضافة Y_{26} وهو اطوال الطرق في الخطوة الثانية وصل التفسير الى 0.99997 ، وباضافة Y_{45} وهو عدد الابقار وصل التفسير الى 1.00000 اى جميع الحالات . وظهرت نتائج مماثلة تقريبا بالنسبة للمتغيرات الاخرى .
ان اقتصار معامل الانحدار على المتغيرات الاكثر تكرارا وهي محدودة لا يوفر للباحث نتائج تفيده في عملية تحليل متكاملة لتحليل اتجاهات التوطن الصناعي في الاقليم وان كانت تقدم بعض المعلومات المفيدة في هذا الاتجاه . لذلك قرر التوقف عن الاستمرار في البرنامج والاستعاضة عنه باداة تحليلة اخرى .

(٢) يمكن ان تستخدم في عملية التحليل احدى معادلتين ، الاولى هي المطولة وتستخدم ذات القيم في الحساب ، والثانية المختصرة لبيرسون ، ويعتمد فيها الانحراف عن الوسط الفرضي باستخدام المعادلة الاتية :

$$ر = \frac{\text{مجمع س ص} - \left(\frac{\text{مجمع س}}{\text{ن}}\right)\left(\frac{\text{مجمع ص}}{\text{ن}}\right)}{\sqrt{\left(\text{مجمع}^2\text{س} - \frac{(\text{مجمع س})^2}{\text{ن}}\right) \times \left(\text{مجمع}^2\text{ص} - \frac{(\text{مجمع ص})^2}{\text{ن}}\right)}}$$

لتحليل اتجاهات وطبيعة ومقدار علاقة كل عنصر من عناصر المقومات المحلية بمتغيرات النشاط الصناعي ، وكل فرع من الصناعات المتوطنة في الاقليم .

وبعد ان نفذ العمل تم الحصول على نتائج مناسبة تحقق ذات الاهداف المتوخاة من عملية التحليل (١) .

بعد ذلك بدأت محاولة الافادة من هذه النتائج لتقويم قدرة كل اقليم ثانوي وبحسب مايتهيأ فيه من مقومات لتوطن فرع صناعي دون اخر وبدلالات رقمية محددة . ونظرا الى ان مثل هذه المحاولة كانت تتطلب وقتا وجهدا كبيرين ، فقد اختار الباحث اجراء خطوات التحليل يدويا وبعمليات حسابية وان تعددت ، بما يضمن الحصول على نفس النتائج المستخدمة . وقد تم فعلا الوصول الى هذه النتائج التي نأمل ان تكون شاملة وتتسم بمستوى عال من الدقة .

=== حيث س ، ص هي المتغيرات ، ن : عدد المشاهدات .
اما مقدار ر فيتراوح بين + ١ و ـ ١ ويكون الارتباط عندهما تاما ، ويكون قويا عندما يزيد عن + ٥٠ر٠ او يقل عن ـ ٥٠ر٠ وينعدم عندما يكون صفرا .
لتفاصيل اضافية راجع :

أ ـ د . محمود حسن المشهداني ، من مراحل ... ، مصدر سابق ، ص ص ٦٣ ـ ١١٠ .

ب ـ د . عبد الرزاق محمد البطيحي ، طرائق البحث الجغرافي ، بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٦٢ ـ ١٦٩ .

(١) جرت عملية التحليل على حاسبات المركز القومي للحاسبات ، بنفس النظام السابق مستخدمين المعادلة اعلاه .

٢٠٥ ٠ تحليل اتجاهات عمليات التوطن الصناعي :

اعتمد التحليل على البيانات التي تم استعراضها في الفصل الثاني عن الامكانات المتاحة في محافظات الاقليم الخمسة ولست واربعين متغيرا (١) ، يعتقد الباحث ان لكل منها دور معين في تفسير التباين المكاني للمعايير الستة التي اعتمدها لقياس حجم النشاط الصناعي في الفصل الرابع ، وبالتالي فان لكل منها تأثير محدد في توجيه عمليات التوطن الصناعي في الاقليم ٠

اعتبرت هذه المعايير متغيرات معتمدة متأثرة وهي ثابتة العدد في جميع الصناعات ، اما المتغيرات المستقلة المؤثرة فقد اختلف عددها من صناعة لاخرى كما سيرد بيان ذلك في كل صناعة ٠

اختيرت سنة ١٩٩٣ ممثلة لواقع الصناعة التحويلية في الاقليم (٢) ، اما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد كان الحرص ان تكون لذات السنة ، او لاخر سنة امكن الحصول على بيانات متاحة لها ، وفيما يلي ايضاح لهذه المتغيرات ٠

١ــ نسبة السكان الحضر الى مجموع سكان المحافظة بحسب احصاء ١٩٨٧ ٠
٢ــ عدد السكان النشيطين اقتصاديا من ٧ سنوات فما فوق لنفس الاحصاء ٠
٣ــ مجموع السكان لسنة ١٩٩٣ ٠
٤ــ قيمة الناتج المحلي لسنة ١٩٩٠ ٠
٥ــ نصيب الفرد من الناتج المحلي لسنة ١٩٩٠ ٠
٦ــ الطاقة التصميمية لتصفية المياه سنة ١٩٩٣ ٠
٧ــ الانتاج الفعلي من الماء الصافي سنة ١٩٩٣ ٠
٨ــ الطاقة الكهربائية المولدة بالديزل سنة ١٩٩٢ ٠
٩ــ الطاقة الكهربائية المستهلكة نفس السنة ٠
١٠ــ الاستهلاك الصناعي من الطاقة الكهربائية ٠

---

(١) ان متغيرات اخرى يمكن ان يكون لها دورها كذلك في التأثير على عمليات التوطن الصناعي الاقليمي وتحديد اتجاهاتها مثل وفورات التكتل الصناعي والحضرى ، التلوث والموقع الجغرافي ، الا ان المتغيرات التي ادخلت في التحليل هي فقط تلك التي امكن تهيأة دلالات رقمية لها ٠

(٢) كاخر سنة تم الحصول على بيانات لها ، ولانها تتويج للاتجاهات المختلفة في السنين السابقة ٠

١١ـ متوسط استهلاك الفرد منها ٠
١٢ـ عدد المدارس الثانوية سنة ١٩٩٣ ٠
١٣ـ عدد طلاب المدارس الثانوية ٠
١٤ـ عدد المدارس المهنية سنة ١٩٩٣ ٠
١٥ـ عدد طلاب المدارس المهنية٠
١٦ـ عدد المدارس الصناعية سنة ١٩٩٣ ٠
١٧ـ عدد طلاب المدارس الصناعية ٠
١٨ـ عدد الجامعات سنة ١٩٩٣ ٠
١٩ـ عدد طلاب الجامعات ٠
٢٠ـ تخصيصات المنهاج الاستثمارى عامة للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠ ٠
٢١ـ تخصيصات القطاع الصناعي ٠
٢٢ـ سيارات الركاب سنة ١٩٩٣ ٠
٢٣ـ عدد سيارات الحمل ٠
٢٤ـ مجموع السيارات ٠
٢٥ـ قيمة الودائع المالية في مصرفي الرافدين والرشيد في ١٩٩٣/١٢/٣١ ٠
٢٦ـ اطوال الطرق سنة ١٩٩٣ ٠
٢٧ـ كثافة الطـرق ٠
٢٨ـ مقدار الاحتياطي المؤكد من حجر الكلس حتى سنة ١٩٨٦ ٠
٢٩ـ احتياطي الدولومايت٠
٣٠ـ احتياطي الحصى والرمل ٠
٣١ـ احتياطي اطيان السمنت ٠
٣٢ـ احتياطي اطيان الطابوق ٠
٣٣ـ احتياطي الجبس ٠
٣٤ـ احتياطي الملح ٠
٣٥ـ متوسط الانتاج الزراعي من القمح لعامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ ٠
٣٦ـ متوسط انتاج الشعير ٠
٣٧ـ متوسط انتاج الشلب ٠
٣٨ـ متوسط انتاج القطن للفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤ ٠

٣٩ـ متوسط انتاج زهرة الشمس ٠
٤٠ـ متوسط انتاج السمسم ٠
٤١ـ متوسط انتاج الذرة الصفراء ٠
٤٢ـ متوسط انتاج التمور ٠
٤٣ـ اعداد الاغنام بحسب احصاء الثروة الحيوانية سنة ١٩٨٦ ٠
٤٤ـ اعداد الماعز ٠
٤٥ـ اعداد الابقار ٠
٤٦ـ اعداد الجاموس ٠

هذا وقد تم اعتماد خمس حالات للتباين هي محافظات الاقليم ٠

وقد اختار الباحث عند التفسير معامل الارتباط لثلاث معايير فقط هي : عدد العاملين ، قيمة الانتاج ، والقيمة المضافة باعتبارها اكثر المعايير دلالة على حجم النشاط الصناعي وتطور مستوياته في الاقليم(١) ٠

١٠٢٠٥ ٠ تحليل توطن الصناعات الغذائية :

في تحليل توطن هذه الصناعات ادخلت المتغيرات من (١ ـ ٢٧) وهي التي اعتبرت قاسما مشتركا بين جميع الصناعات باعتبارها ركائز اساسية لجميع الصناعات ، ومن المعادن اضيف مقدار الاحتياطي من الملح باعتباره مادة تستخدم في معظم الصناعات الغذائية كما اضيفت كل متغيرات الانتاج الزراعي النباتي والحيواني من (٣٥ ـ ٤٦) ٠ وبذلك يكون مجموع المتغيرات التي ادخلت في التحليل هنا (٤٠) متغيرا لتفسير ولمعرفة قوة العلاقة واتجاهها بين متغيرات مقومات التوطن الصناعي وبين معايير قياس حجم هذه الصناعات ٠ وقد جاءت النتائج كما في الجدول رقم (٥٩) ٠

ان ابرز المؤشرات التحليلية التي يمكن استنباطها من النتائج المعروضة في الجدول يمكن تركيزها بما يلي :

---

(١) وذلك بهدف الاختصار ، ولنفس الهدف ايضا قرب المراتب التي حصل عليها بعشرات الالوف الى المئات ٠

جدول رقم (٥٩)

معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط

المعايير	السكان الحضر	النشيطين اقتصاديا	مجموع السكان	الناتج المحلي	نصيب الفرد منه	تصميمة مياه	انتاج فعلي
عدد العاملين	٨٧	٧٣	١٢	٨٨	١٠٠	٩٩	١٠٠
قيمة الانتاج	٨١	٧٦	٥٥	٩٠	٩٦	١٠٠	١٠٠
القيمة الضافة	٤٤	٢٣	٩٠	٣١	٦	١٩	٩

المعايير	انتاج كهرباء	استهلاك كهرباء	استهلاك صناعي	استهلاك الفرد	ثانوي مدارس	ثانوي طلاب	مهني مدارس
عدد العاملين	٩٩	٩٢	٦٨	ـ ٨٧	٧٥	٤٧	٢٤
قيمة الانتاج	١٠٠	٨٦	٦٤	ـ ٨٩	٧٩	٤٨	١٣
القيمة الضافة	١٧	٣٣	١٩	٤٤	٣٦	٢	ـ ١٤

المعايير	مهني طلاب	صناعي مدارس	صناعي طلاب	جامعات	جامعات طلاب	مجموع استثمارات	استثمار صناعي
عدد العاملين	٦٥	٦٩	٦٩	٦٧	٦٩	ـ ١٢	٢٨
قيمة الانتاج	٧٢	٧٤	٧٤	٧٢	٦٩	ـ ٧	٢٨
القيمة الضافة	٥٨	٤٨	٤٣	٥٤	١٦	٩	١٤

المعايير	سيارات ركاب	سيارات حمل	مجموع سيارات	دوائع صرفية	اطوال طرق	كثافة طرق	احتياطي ملح
عدد العاملين	٧١	٨١	٤١	٨٠	١٠	٥٤	٠٠
قيمة الانتاج	٧٥	٨٦	٣٢	٧٧	١	٥٠	١٢
القيمة الضافة	٣٣	٤٢	٦٨	٢٥	٩٤	٣٩	٩٦

المعايير	انتاج قمح	انتاج شعير	انتاج شلب	انتاج قطن	زهرة الشمس	انتاج سمسم	انتاج ذرة
عدد العاملين	٤٥	٩٢	٦٠	ـ ٨٢	ـ ٧٩	ـ ٨١	ـ ٥١
قيمة الانتاج	٣٣	٨٧	٥٧	ـ ٧٧	ـ ٧٢	ـ ٧٥	ـ ٤٦
القيمة الضافة	٨٧	٢٨	ـ ٦	٤٦	٥٠	٤٧	٤٧

تابع جدول رقم (٥٩)

المعايير	انتاج تمور	اعداد الاغنام	اعداد الماعز	اعداد الابقار	اعداد الجاموس
عدد العاملين	٥٠	ـ ١٢	٢١	ـ ٨٥	ـ ٩٨
قيمة الانتاج	٦٠	ـ ٤	١٥	ـ ٨٢	ـ ٩٨
القيمة المضافة	٨٦	٦٩	ـ ٥٨	١٩	ـ ٩

اولا : ارتبطت الصناعات الغذائية لاغلب معاييرها الستة بروابط قوية تراوحت مابين ٥٠ ــ ١٠٠٪ مع (١٧) متغيرا هي متغيرات السكان ، الناتج المحلي ، الطاقة الكهربائية ، السيارات ، الموارد المالية ، الطرق ، وبعض متغيرات الزراعة مثل انتاج القمح ، الشعير والتمور . كما يلاحظ وجود صلة ايجابية ضعيفةومتوسطه في قوتهاتراوحت مابين ١ ــ ٤٩٪ بين هذه الصناعات واغلب المتغيرات الاخرى الواردة في الجدول من هنا يتبين ان نجاح توطن هذه الصناعات انما يرتبط بمرتكزات السكان باعتبارهم سوقا لتصريف انتاجها وكعاملين فيها ، ويرتبط كذلك بقدرة الاقليم على توفير متطلبات هذه الصناعة من بنى ارتكازية . ويتضح ايضا ان زيادة قدرة الاقليم على امداد هذه الصناعات بمطالبها من المواد الاولية يسهم الى حد كبير في نجاح توطن هذه الصناعات

ثانيا : ان الصلة كانت عكسية بين الصناعات الغذائية والثروة الحيوانية ، رغم ان الاخيرة يمكن ان تدخل منتجاتها في العديد من الصناعات الغذائية ، وهذا لم يحصل في الاقليم . وربما كان هذا دلالة على ان امتلاك الاقليم لعدد كبير من الحيوانات الذبحية يشير الى غلبة النشاط الزراعي وليس الصناعة التحويلية .

ثالثا : ان العلاقة قد تماثلت تقريبا بين عدد العاملين وقيمة الانتاج من جهة وبين القدرات الاقليمية من جهة اخرى .

رابعا : ان علاقة القيمة المضافة قد كانت قوية مع مجموعة محدودة من الامكانات المحلية اهمها : القمح ، زهرة الشمس ، التمور ، اعداد الاغنام . وهذا تأكيد اخر على ان وفرة المواد الاولية المحلية يمثل احد عناصر النجاح الاساسية لتوطن هذه الصناعات وحصول منشآتها على عوائد مجزية لعملياتها الصناعية .

٢٠٢٠٥ . الصناعات النسيجية :

في تحليل هذه الصناعات ادخل (٢٢) متغيرا ، هي كل المتغيرات الاساسية من (١ ــ ٢٧) ، والقطن من الانتاج الزراعي ، والحيوانات الذبحية : الاغنام ، الماعز ، والابقار والجاموس باعتبار ان شعرها وصوفها وجلودها تدخل في صناعات نسيجية وجلدية عديدة .

هذا وقد ظهر ان معامل ارتباط كل منها مع المقومات كما في الجدول رقم(٦٠) .

جدول رقم (٦٠)

معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط

المعايير	السكان الحضر	النشيطون اقتصاديا	مجموع السكان	الناتج المحلي	نصيب الفرد	تعميمية مساء	انتاج فعلي
عدد العاملين	٣٧	٨	٥٥	٨٩	٤٢	١٩	٦٦
قيمة الانتاج	٢٩	٦٤	٤٠	٢٦	٥	٤٩	٦٧
القيمة الضافة	٩٢	٣٨	٧٦	٦٨	٢٤	٥٨	٢

المعايير	انتاج كهرباء	استهلاك كهرباء	استهلاك صناعي	استهلاك الفرد	ثانوي مدارس	ثانوي طلاب	مهني مدارس
عدد العاملين	٢٩	٦٠	٩٩	ـ ٤٥	٨٤	ـ ٣٩	ـ ٥٤
قيمة الانتاج	٢٦	٤٦	٢٢	٩٩	ـ ٢٧	ـ ٥٤	ـ ٤٩
القيمة الضافة	٢٨	١١	٦٢	٨	ـ ٤٦	١٧	٨٦

المعايير	مهني طلاب	صناعي مدارس	صناعي طلاب	جامعات	جامعات طلاب	مجموع استثمارات	استثمار صناعي
عدد العاملين	ـ ٤١	ـ ٣٩	٩٩	ـ ٣٦	ـ ٣٧	ـ ٥٠	٧٤
قيمة الانتاج	ـ ٥٧	ـ ٤٣	ـ ٣٩	ـ ٢٩	ـ ٢٩	ـ ٣٨	٣
القيمة الضافة	٣١	٨٨	ـ ٤٨	ـ ٢١	ـ ٢٠	٩	٩٩

المعايير	سيارات ركاب	سيارات حمل	مجموع سيارات	دوائع مصرفية	اطوال طرق	كثافة طرق	انتاج قطن
عدد العاملين	٤٠	٧٩	٩٠	٩٤	٢٧	٣٧	٢٢
قيمة الانتاج	٦٩	٩	٦	٣	٢٨	٢٨	٩٤
القيمة الضافة	٢٦	٢٧	٤٥	٥٩	٩٣	٩٣	٩

المعايير	اعداد الاغنام	اعداد الماعز	اعداد الابقار	اعداد الجاموس
عدد العاملين	٥٥	١٠	٢١	١١
قيمة الانتاج	٥٠	٧٦	٨٩	٣٤
القيمة الضافة	٢٨	٢٥	١٥	٤٠

ومن النتائج التي جاءت في الجدول يمكن استخلاص مايأتي :

اولا : ان معامل الارتباط للصناعات النسيجية ولجميع معاييرها كان قويا مع احد عشر متغيرا هي : نسبة السكان الحضر ، الناتج المحلي ، انتاج الماء الصافي ، الاستهلاك الصناعي من الكهرباء ، الاستثمار الصناعي ، سيارات الحمل ، مجموع السيارات ، الودائع المصرفية ، اطوال الطرق ، كثافة الطرق واعداد الاغنام .

ثانيا : كان الارتباط متوسطا في قوته وايجابيا مع اغلب المتغيرات الاخرى .

ثالثا : لوحظ وجود ارتباط سلبي مع عدد من المتغيرات مثل نصيب الفرد من الكهرباء ، وبعض المتغيرات التعليمية ومجموع الاستثمارات . وهذا يشير الى ان نجاح توطن هذه الصناعات لايتطلب توفير كوادر عالية التأهيل او استثمارات مالية ضخمة .

رابعا : تؤيد ارتباط معايير الصناعة العالي مع اغلب المتغيرات دون ان يظهر من ذلك اتجاه محدد .

خامسا : لم يظهر ارتباط عالي بين هذه الصناعات ومتغيرات السكان كما كان متوقعا لما معروف عن هذه الصناعات حاجتها لايدي عاملة كثيرة وسوق واسعة لتصريف منتجاتها الا ان مثل هذا الارتباط حصل بمجاورة منشآتها الكبيرة لمراكز السكن الكبيرة داخل المحافظة الواحدة مثل الحلة ، النجف ، الكوفة والديوانية .

سادسا : لم يلاحظ وجود ارتباط عالي كما كان متوقعا ايضا بين هذه الصناعات وبين مواد الاولية التي مثلتها المتغيرات من (٤٣ ـ ٤٦) ، مما يشير الى ان توطن هذه الصناعات في الاقليم لم يكن قائما على قاعدة من المواد الاولية المحلية .

سابعا : ومن ذلك يمكن الخروج باستنتاج مفاده ان الصناعات النسيجية صناعات محايدة يمكن ان تتوفر مقومات نجاح توطنها في اقاليم عديدة ، ولايشترط لمواقعها توافر امكانات جغرافية محددة كما هي الحال بالنسبة لصناعات عديدة اخرى .

٣٠٢٠٥ . صناعات الخشب والاثاث الخشبي :

وفي تحليل ارتباطها ادخل في الحساب المتغيرات من (١ ـ ٢٧) وظهرت النتائج كما في الجدول رقم (٦١) .

جدول رقم (٦١)

معامل الارتباط بين مقومات الصناعة وصناعات الخشب والاثاث الخشبي اقليم الفرات الاوسط

و٠

العمالـــــــــة	السكان الحضر	النشوطين اقتصاديا	مجموع السكان	الناتج المحلي	نصيب الفرد	تصميمية مساء	انتاج فعلي
عدد العاملين	١٩	٢	٢٦	٩٢	٨١	٤٣	٩٢
قيمة الانتاج	٤٠	١٢	١٥	٣٥	٤٢	٨٢	٣٨
القيمة الضافة	٩٢	٨٢	٥	٣٦	٤٢	٩٢	٣٦

العمالـــــــــة	انتاج كهرباء	استهلاك كهرباء	استهلاك صناعي	استهلاك الفرد	ثانوي مدارس	ثانوي طلاب	مهني مدارس
عدد العاملين	٩١	٢٤	٣٠	ـ ١٣	ـ ٤٢	ـ ٢١	ـ ٤١
قيمة الانتاج	٣٦	٤٣	٢٧	ـ ٦	ـ ٥٤	ـ ٣٨	ـ ٣٩
القيمة الضافة	٢٩	٩٢	٨٧	ـ ٩	٧٧	٩٦	ـ ٣٥

العمالـــــــــة	مهني طلاب	صناعي مدارس	صناعي طلاب	جامعات	جامعات طلاب	مجموع استثمارات	استثمار صناعي
عدد العاملين	ـ ١٠	٣١	ـ ٣٩	٨٩	ـ ٤٥	ـ ٣٦	٤٢
قيمة الانتاج	١٨	٤٠	٩٧	ـ ٢٧	٣٣	ـ ٤٠	٣٨
القيمة الضافة	١٠	ـ ٧١	ـ ٣٣	ـ ٣٦	ـ ٣٨	ـ ٣٩	٣٥

العمالـــــــــة	سيارات ركاب	سيارات حمل	مجموع سيارات	ودائع صرفية	اطوال طرق	كثافة طرق
عدد العاملين	٢	١٤	٢٥	٤٨	٤٦	٥
قيمة الانتاج	٢	٢٥	٩٨	٨٦	٨٧	٤٩
القيمة الضافة	١١	٩٨	٢٨	١٤	٤٠	٥٦

ان ابرز المؤشرات التحليلية التي يمكن استنتاجها من الجدول هي :

اولا : ان معامل الارتباط لهذه الصناعات كان قويا وايجابيا مع عدد محدود من المتغيرات هي : الناتج المحلي ، نصيب الفرد منه ، الانتاج الفعلي من الماء الصافي ، انتاج الكهرباء ، اطوال الطرق .

ثانيا : كان الارتباط متوسطا وايجابيا مع اغلب المتغيرات التي ادخلت في التحليل .

ثالثا : ان معايير الانتاج الثلاثة اظهرت تفاوتا في ارتباطها مع متغيرات الامكانات المحلية المختلفة ، مما يجعل لمعظم المتغيرات دور متوسط او عالي ايجابي في توطن هذه الصناعات في الاقليم دون ظهور اتجاه معين لتوطنها .

رابعا : لوحظ وجود ارتباط سلبي بين هذه الصناعات والمتغيرات التعليمية على وجه العموم ومع الاستثمارات المالية ، وربما كان ذلك اشارة الى عدم حاجتها لكوادر مؤهلة حيث غالبا مايتوارث افراد العائلة هذه المهنة ، اضافة الى ان التطور التربوي يرافقه تطور تقني يسمح باستخدام معدات بتقنيات اعلى ولكن باستخدام اقل للعمالة غير الماهرة . اما بالنسبة للارتباط مع الاستثمارات فذلك يشير الى استجابة هذه الصناعات في الاقليم لاقامة منشآت صغيرة لاتتطلب اقامتها مقادير كبيرة من رؤوس الاموال .

خامسا : يظهر من كل ذلك ان هذه الصناعات يمكن ان تنال نجاحا مقبولا في اقاليم وبيئات مختلفة ، خاصة تلك التي يتمتع سكانها بمستوى عال من الدخل . ان انتاج هذه الصناعات يمكن ان يتناسب ومستوى دخول السكان ، لذلك فان مصانعها التي تنتج الاثاث الرخيص يمكن ان تتوطن في الاقاليم الفقيرة ، فيما تتوطن اخرى تنتج الاثاث الراقي في الاقاليم الغنية ، وبذلك تحصد كل منها نجاحا كافيا ومشجعا .

٤٠٢٠٥ . صناعات الورق والطباعة والنشر :

وفي هذه الصناعات ادخل في التحليل (٢٧) متغيرا اساسيا ، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (٦٢) .

يمكن اجمال ابرز المؤشرات التحليلية من النتائج المعروضة في الجدول بما يأتي :

اولا : ان ارتباط الصناعة كان قويا وايجابيا مع كافة المتغيرات التعليمية واجمالي الاستثمارات ، وكثافة الطرق ، وبيد و الارتباط بالمؤسسات التعليمية منطقيا لحاجة هذه المؤسسات لخدمات هذه الصناعات بدرجة واضحة ، فيما تقوم هي بزودها بالكوادر التي تحتاجها .

جدول رقم (٦٢)

معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي وصناعات الورق والطباعة في اقليم الفرات الاوسط

و٠

المعايير	السكان الحضر	النشيطين اقتصاديا	مجموع السكان	الناتج المحلي	نصيب الفرد	التصميمية ماء	انتاج فعلي
عدد العاملين	٨٠	ـ ٤٩	٩٩	١٠٠	٧٤	ـ ٦٧	ـ ٧٨
قيمة الانتاج	٣٣	٩٠	ـ ٢٩	ـ ١٧	٧٧	٧٥	٧٢
القيمة الضافة	ـ ١٦	٨٩	ـ ٦٨	ـ ٥٨	٩٤	٩٣	٩٢

المعايير	انتاج كهرباء	استهلاك كهرباء	استهلاك صناعي	استهلاك الفرد	ثانوي مدارس	ثانوي طلاب	مهني مدارس
عدد العاملين	ـ ٧٨	٣٠	ـ ٣٣	٣٥	٧٩	٧٣	٩١
قيمة الانتاج	٧٢	ـ ٨٠	ـ ٩	٣٤	١٦	٢٤	٣
القيمة الضافة	٩٣	ـ ٦٠	ـ ٢٠	٣٨	٩	٤	٢٧

المعايير	مهني طلاب	صناعي مدارس	صناعي طلاب	جامعات	جامعات طلاب	مجموع استثمارات	استثمار صناعي
عدد العاملين	٢١	٥٧	٧٥	٧٠	٧٣	٤٥	٦٣
قيمة الانتاج	٥٥	٢٦	٧٢	٧٤	٧٢	٦٠	٦٥
القيمة الضافة	٥٩	٦٨	٨٠	٧٨	٧٧	٤٢	١٦

المعايير	سيارات ركاب	سيارات حمل	مجموع سيارات	وسائط صرفية	اطوال طرق	كثافة طرق
عدد العاملين	ـ ٢	١٣	ـ ٨١	ـ ٩٧	٤	ـ ٦٩
قيمة الانتاج	٦٧	ـ ٦٠	٤٦	٢٥	ـ ٩٦	٥٩
القيمة الضافة	٣٧	ـ ٢٥	٥٧	٦٠	ـ ٦٧	٥٩

ثانيا : كان ارتباطها وخاصة معيار عدد العاملين متوسطا مع بعض متغيرات السكان لعدم حاجة هذه الصناعات لعمالة كثيرة واستجابتها في الاقليم للمنشآت الصغيرة .

ثالثا : يلاحظ ان معايير الصناعة الرئيسة (الواردة في الجدول) كان ارتباطها قويا او متوسطا وايجابيا مع اغلب المتغيرات الداخلة في التحليل ، الا ان بعضها قد تراجع في المتوسط العام للصناعة بسبب تأثير المعايير الاخرى وخاصة مستلزمات الانتاج التي تستورد كليا من الخارج .

رابعا : لوحظ وجود اوتباط سلبي لهذه الصناعات مع عدد من المتغيرات مثل الناتج المحلي ، استهلاك الكهرباء ، الاستهلاك الصناعي ، سيارات الحمل ، اطوال الطرق ، ويؤشر ذلك عدم حاجتها لمثل هذه المتطلبات في اقل تقدير .

خامسا : وبذلك فان صناعات الورق والطباعة والنشر يمكن ان تتباين عمليات توطنها بين بيئات مختلفة بسبب تباين هذه الخدمات التي تقدمها هذه الصناعات للمستفيدين منها . فهي يمكن ان تكون بسيطة في الاقاليم الفقيرة ، فيما يمكن ان تشمل دور طباعة ونشر وصناعات ورق متنوعة في الاقاليم المركزية وخاصة العواصم الاقليمية والوطنية .

٥٠٢٠٥ . الصناعات الكيمياوية :

واد خل في تحليل ارتباط هذه الصناعات المتغيرات الاساسية ، اضافة لاحتياطي الدولومايت لاعتماد صناعات كيمياوية عديدة عليه كمادة اولية ، كما اضيف الجص والرمل باعتبارهما مواد اولية اساسية في صناعة الاسفلت . وظهرت النتائج كما في الجدول رقم (٦٣) .

ومما ورد في الجدول يمكن استنتاج المؤشرات الرئيسة الاتية :

اولا : ان ارتباط الصناعات الكيمياوية كان قويا وايجابيا مع ثلاث متغيرات فقط هي المدارس الصناعية وطلابها وطلاب الجامعات ، وربما كان هذا اشارة لحاجة هذه الصناعات لكوادر فنية لضمان نجاح توطنها .

ثانيا : ويلاحظ وجود علاقة سلبية مع (١٢) متغيرا مثل متغيرات السكان ، الناتج المحلي ، السيارات ، الودائع المصرفية ، الطرق واحتياطي الدولومايت . ان هذا يعطي دلالة على خلو الاقليم من الصناعات الكيمياوية المتطورة (عدا صناعة الاطارات) والتي يمكن ان تنتج مواد اولية نصف مصنعة تحتاجها العديد من الصناعات اللاحقة ، وتلك التي تنتج منتجات نهائية يرتبط استهلاكها جميعا بالاسواق الواسعة الغنية . ويشير ذلك ايضا الى عدم استخدام الدولومايت بصناعات كيمياوية .

جدول رقم (٦٣)

معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات الكيماوية في اقليم الفرات الاوسط

المعايير	السكان الحضر	النشيطين اقتصاديا	مجموع السكان	الناتج المحلي	نصيب الفرد	تصفية ماء	انتاج فعلي
عدد العاملين	ـ ٢٤	ـ ٢٥	ـ ١٣	ـ ٢٤	ـ ٢٦	٨٩	ـ ٤٠
قيمة الانتاج	ـ ٢٦	ـ ٢٦	ـ ٤٧	ـ ٢٥	ـ ١٩	ـ ٣٤	ـ ١٩
القيمة المضافة	ـ ٢٥	ـ ٢٥	ـ ٣٤	ـ ٢٦	٩٩	ـ ٣٦	٤

المعايير	انتاج كهرباء	استهلاك كهرباء	استهلاك صناعي	استهلاك الفرد	ثانوي مدارس	ثانوي طلاب	مهني مدارس
عدد العاملين	ـ ٢٥	ـ ٣٧	ـ ٢٩	٢٧	٣٤	٢٤	٥٧
قيمة الانتاج	٩٩	ـ ٢٨	ـ ٢١	٢٧	٢٣	٢٦	١٢
القيمة المضافة	ـ ٢٩	١٤	١٠٠	٢٦	١٢	٢٥	٦

المعايير	مهني طلاب	صناعي مدارس	صناعي طلاب	جامعات	جامعات طلاب	مجموع استثمارات	استثمار صناعي
عدد العاملين	١١	٧٩	٣٣	١٩	٣٨	٢٨	ـ ٣٨
قيمة الانتاج	٢٨	٧٢	٨٣	١٠٠	٦٦	١٦	ـ ٣٦
القيمة المضافة	٣٠	٢٠	٣٧	٢٣	٥٦	١٠٠	٨٨

المعايير	سيارات ركاب	سيارات حمل	مجموع سيارات	ودائع مصرفية	اطوال طرق	كثافة طرق	الدولومايت	الحصى والرمل
عدد العاملين	ـ ٣٢	ـ ٢٥	٨٤	٢٧	٣٢	١٩	٣٦	٩٢
قيمة الانتاج	ـ ٣٣	ـ ٢٧	ـ ٤٨	ـ ٣٨	ـ ٣٩	ـ ٣٧	ـ ٥٢	ـ ٣٦
القيمة المضافة	ـ ١	ـ ٢٤	ـ ٤٨	ـ ٣٩	ـ ٣٩	ـ ٣٦	ـ ٢١	ـ ٣٥

ثالثا : يلاحظ وجود ارتباط ايجابي متوسط مع كافة متغيرات المؤسسات التعليمية ، استهلاك الكهرباء ومع الاستثمارات ، وهذا يشير الى حاجة هذه الصناعات في توطنها الى كوادر عالية التأهيل ومقدار كبير من الطاقة الكهربائية وان منشآتها يتطلب اقامتها رؤوس اموال كبيرة نسبيا .

رابعا : من ذلك يتضح لن معظم الصناعات الكيمياوية المتوطنة في الاقليم تقوم بتوفير منتجات تحتاجها الاقاليم الفقيرة في سكانها وفي مستويات دخولهم مثل المواد البلاستيكية وصناعات الاسفلت . وهي بذلك تبدو مختلفة تماما عن تلك القائمة في الاقاليم الصناعية المتطورة ، حيث تحتل هذه الصناعات موقع الصدارة في الهيكل الصناعي فيها (١) .

٦٠٢٠٥ . الصناعات الانشائية :

ادخل في حساب معامل ارتباطها (٣٣) متغيرا ، هي اضافة للمتغيرات الاساسية كل من : حجر الكلس ،صخور الدولومايت ، الحصى والرمل ، اطيان السمنت ، اطيان الطابوق والجبس . وذلك باعتبار انها مواد اولية اساسية في هذه الصناعات .

وقد اظهر التحليل النتائج التي وردت في الجدول رقم (٦٤) .

ونجمل في ادناه اهم الدلالات التي يمكن استخلاصها من النتائج التي عرضها الجدول رقم (٦٤) :

اولا : وجود ارتباط ايجابي عالي مع (١٦) متغيرا وردت في الجدول ، وهو عدد مرتفع مقارنة بالصناعات الاخرى .

ثانيا : ضعف العلاقة بل وسلبيتها بين هذه الصناعات والمتغيرات التعليمية ، وربما كان ذلك اشارة الى التنافر الموقعي بين المؤسسات التعليمية والصناعات الانشائية باعتبارها عامل التلوث الذي تتسبب به هذه الصناعات للبيئة .

ثالثا : قوة علاقتها وايجابيتها مع متغيرات السكان المختلفة وهذا يشير الى تزايد الحاجة لمنتجاتها مع تزايد السكان بمتغيراتهم المختلفة الواردة في الجدول .

رابعا : وجود علاقة ايجابية ومتوسطة بين هذه الصناعات ومتغيرات السيارات والطرق ،لحاجتها لمثل هذه التسهيلات .

---

(١) راجع ماتمت الاشارة اليه عن هذا الموضوع في صفحة ٢٦٤ .

جدول رقم (٦٤)

معامل الارتباط بين هومات التوطن الصناعي والصناعات الانتقائية في اقليم الفرات الاوسط

المعايير	السكان الحضر	التمصطبين اقتصاديا	مجموع السكان	الناتج المحلي	نصيب الفرد	التصميمية ماء	انتاج فعلي
عدد العاملين	٩٠	٨٩	٨٨	٨٩	٦٢	٦٤	٨٩
قيمة الانتاج	٧٩	٨٠	٧٩	٨٠	٥٨	١٥	٧٩
القيمة الضافة	٧٦	٧٨	٧٨	٧٨	٦١	١٦	٧٧

المعايير	انتاج كهرباء	استهلاك كهرباء	استهلاك صناعي	استهلاك الفرد	ثانوي مدارس	ثانوي طلاب	مهني مدارس
عدد المعايير	٤٧	٩٢	٤٩	٣	ـ ٩	ـ ٧	ـ ٣٣
قيمة الانتاج	٨١	٣٣	٩٢	٢٩	٥٠	ـ ٣٣	ـ ٣٦
القيمة الضافة	٧٤	٢٤	٨٦	٤٠	٥٨	ـ ٢٥	ـ ٣٢

المعايير	مهني طلاب	صناعي مدارس	صناعي طلاب	جامعات	جامعات طلاب	مجموع الاستثمارات	استثمار صناعي
عدد العاملين	٧	ـ ٢٤	٨٧	٩٠	٧٨	٦٦	٤١
قيمة الانتاج	ـ ٣٠	٥٥	ـ ٧٧	ـ ٧٢	ـ ٧٤	ـ ٤٦	٦١
القيمة الضافة	ـ ٢٥	٥٨	ـ ٨١	ـ ٦٧	ـ ٧٠	ـ ٤٠	٦٥

المعايير	سيارات ركاب	سيارات حمل	مجموع سيارات	ودائع مصرفية	اطوال طرق	كثافة طرق	حجر الكلس
عدد العاملين	٤٤	٥٢	٧٢	٥٨	٨٢	٧٩	٧٦
قيمة الانتاج	٢	١٤	٨٣	٩٨	٥	٧١	٦٥
القيمة الضافة	٢	٩	٧٧	٩٥	٢	٦٤	٥٩

المعايير	الدولوميت	الجبس والرمل	اطيان السمنت	اطيان الطابوق	الجبس
عدد العاملين	٦٧	٧٤	٦٤	٧٠	٢٢
قيمة الانتاج	٥٦	٨١	٦٠	٧٢	٥٨
القيمة الضافة	٥٤	٧٦	٥٥	٦٦	٥٧

خامسا : تماثلت في ذلك الى حد كبير معايير الصناعة الرئيسة .

سادسا : وضوح العلاقة وقوتها مع مصادر طاقاتها مثل حجر الكلس ، الدولومايت ، الحصى والرمل ، اطيان السمنت ، اطيان الطابوق والجبس .

سابعا : ومن ذلك يتضح ان قرب مواقع هذه الصناعات من مصادر خاماتها لايحقق وحده لعملياتها التوطنية النجاح المطلوب ، مالم تكن اسواق استهلاك منتجاتها كبيرة وقريبة من مواقع انتاجها ، وذلك لان منتجاتها تماثل موادها الاولية كبيرة الحجم وزهيدة القيمة . ويتطلب ذلك النجاح ايضا تسهيلات نقل وافرة ورخيصة ، تعين في استمرار الحصول على المواد الاولية وفي تسويق الانتاج وبكلف مناسبة .

٢٠٥ ٧٠ . الصناعات الهندسية :

وفي تحليل روابط هذه الصناعات ادخلت المتغيرات الاساسية السبع وعشرون وظهرت نتائج التحليل كما في الجدول رقم (٦٥) .

ان من ابرز المؤشرات التحليلية التي يمكن استنتاجها من الجدول مايأتي :

اولا : كان معامل ارتباط الصناعات الهندسية عاليا وموجبا مع اربعة متغيرات فقط هي : الاستهلاك الصناعي من الكهرباء ، طلاب الجامعات ، مجموع الاستثمارات والاستثمار الصناعي . وهذا يؤكد ان من عناصر النجاح الاساسية لتوطن هذه الصناعات هو تهيأة متطلباتها من الكوادر عالية التأهيل ، كما يحتاج قيامها لرؤوس اموال ضخمة قد لايكون بمستطاع الافراد بمثل حالة الاقليم اقامة منشآتها ، الا عند اعادة النظر بانظمة الادخار والاستثمار المتبعة حاليا . وتتصف هذه الصناعات ايضا ومن خلال نتائج التحليل حاجتها الى مقادير كبيرة من الطاقة الكهربائية ومصادر الوقود الاخرى لتشغيل منشآتها الضخمة .

ثانيا : ظهر ان معامل ارتباطها كان ايجابيا ومتوسط القوة مع اغلب المتغيرات الداخلة في التحليل خاصة السيارات منها لانها تخدم وتنتج مثل هذه الوسائط . وهذا يشير الى امكانية توطن بعض صناعاتها المكملة والمغذية في اقاليم تكثر بها هذه الوسائط .

ثالثا : ظهر ان ارتباطها كان سلبيا مع المدارس الثانوية والمهنية ، في حين انه كان ايجابيا مع طلاب المدارس الصناعية التي تغذى هذه الصناعات بكوادر متوسطة التأهيل . ومعروف ان انسيابية الطلبة بين المدارس الصناعية والمدارس الاخرى يتخذ علاقة عكسية معظم الاحيان .

جدول رقم (٦٥)

معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والخصائص المميزة في اقليم الفرات الاوسط

المعايير	السكان الحضر	النشيطين اقتصاديا	مجموع السكان	الناتج المحلي	نصيب الفرد	تصميمية ماء	انتاج معدني
عدد العاملين	٢٥	٣٠	٢٦	٢٤	٢٦	٢٧	٢٦
قيمة الانتاج	١٤	٣	١٤	٢٣	١٤	١٥	٤٣
القيمة الضافة	٢٢	٢٧	٢٣	٢٧	٢٢	٢٤	٢٦

المعايير	انتاج كهرباء	استهلاك كهرباء	استهلاك صناعي	استهلاك الفرد	ثانوي مدارس	ثانوي طلاب	مهني مدارس
عدد العاملين	٢٨	٢٤	١٠٠	ـ ٢٨	ـ ٢٦	ـ ٣٤	ـ ١٠
قيمة الانتاج	٤٨	٤٩	١٨	ـ ٣٩	ـ ٤٢	٩	ـ ٣٢
القيمة الضافة	٢٩	٢٤	٩٩	ـ ٢٨	ـ ٢٦	٩	ـ ٣٢

المعايير	مهني طلاب	صناعي مدارس	صناعي طلاب	جامعات	جامعات طلاب	مجموع الاستثمارات	استثمار صناعي
عدد العاملين	ـ ٢٤	ـ ٢٧	٤٧	ـ ٢٣	١٠٠	٦٢	١٠٠
قيمة الانتاج	ـ ٢٤	ـ ١٥	ـ ١٥	ـ ١٩	ـ ١٥	ـ ٣٠	١٠٠
القيمة الضافة	ـ ٢٤	ـ ١٥	ـ ١٥	ـ ١٩	١٠٠	٧٠	١٠٠

المعايير	سيارات ركاب	سيارات حمل	مجموع سيارات	دوائع مسرفية	اطوال طرق	كثافة طرق
عدد العاملين	٣٦	٢٥	٢٨	٤١	٢٥	٢٩
قيمة الانتاج	١٢	٩٨	٩٦	٨٢	٢٧	٩٨
القيمة الضافة	٢٧	٢٥	٢٨	٣٩	٣٢	٢٩

رابعا : ان معايير الصناعة الرئيسة قد تماثلت اغلب ارتباطاتها ، فيما عدا قيمة الانتاج الذي أظهر في بعض روابطه تباين عن الاتجاه العام بسبب الانخفاض الكبير في قيمة انتاج هذه الصناعات في معانمها الرئيسة في الاقليم بسبب توقف توريد موادها الاولية ، فعملت بطاقات انتاجية محدودة مع احتفاظها بكادرها التشغيلي نسبيا .

٠٨٠٢٠٥ الصناعات الاخرى :

ولاستخراج معامل ارتباطها ادخلت المتغيرات الاساسية وكانت نتائج التحليل كما في الجدول رقم (٦٦) .

ومن نتائج التحليل الواردة في الجدول يمكن الخروج بعدد من الاستنتاجات التحليلية نجملها بما يأتي :

اولا : ان ارتباط هذه الصناعات كان قويا وايجابيا مع عدد محدود من المتغيرات هي المتغيرات التعليمية ، نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ومع مجموع الاستثمارات . وهذا لا يشير الى وجود اتجاه توطني محدد لهذه الصناعات .

ثانيا : ارتبطت مع جميع المتغيرات الاخرى تقريبا بعلاقات عكسية متوسطة في قوتها .

ثالثا : ارتبطت بعض معايير الصناعة الرئيسة بروابط ايجابية عالية مع عدد من المتغيرات وبشكل عشوائي .

رابعا : لا يمكن الخروج بنتائج محددة ورسم اتجاهات توطنية مؤكدة لهذه الصناعات لارتباط توطنها غالبا بامكانات يصعب ادخالها في العمليات الاحصائية مثل توطن مهارة معينة متوارثة ، او اكتساب الموقع او الاقليم ميزة سياحية ترفيهية او دينية تعين في جعله صالحا لتوطن مثل هذه الصناعات .

٠٩٠٢٠٥ اجمالي الصناعة التحويلية :

ولاحتساب معامل الارتباط لاجمالي الصناعة التحويلية تم ادخال كل المتغيرات التي استخدمت في تحليل ارتباط الصناعات السابقة وعددها (٤٦) متغيرا وظهرت نتائج التحليل كما في الجدول رقم (٦٧) .

جدول رقم (١٦)

معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط

المعايير	السكان الحضر	النشيطين اقتصاديا	مجموع السكان	الناتج المحلي	نصيب الفرد	تسهيلات مياه	انتاج فعلي
عدد العاملين	٢٥	٢٦ـ	٩٦	٦٥	٩٦	٣ـ	٧٣
قيمة الانتاج	٧٧	٦٠ـ	١٨ـ	٨٤ـ	١٨ـ	٧٤ـ	٧٨ـ
القيمة الحافة	٩١ـ	١٠٠	٧٥ـ	٥١	٥٧ـ	٨٣	٣٩

المعايير	انتاج كهرباء	استهلاك كهرباء	استهلاك صناعي	استهلاك الفرد	ثانوي مدارس	ثانوي طلاب	مهني مدارس
عدد العاملين	٢٥ـ	٣٠ـ	٢٦ـ	٣١	٥٥	٤٨	٤٧
قيمة الانتاج	٥٦ـ	٦٢ـ	٥٩ـ	٦٠	٩٨	١٠٠	١٠٠
القيمة الحافة	٩٥ـ	١٠٠	٩٩	١٠٠	٤٤	٥٥	٥٦

المعايير	مهني طلاب	صناعي مدارس	صناعي طلاب	جامعات	جامعات طلاب	مجموع الاستثمارات	استثمار صناعي
عدد العاملين	٤٧	٨٣	٣٩	٣٦	٩٦	٩١	٩٢
قيمة الانتاج	١٠٠	٤٩	١٠٠	١٠٠	٥٧	٦١	٤٩ـ
القيمة الحافة	٥٦	٣٨	٦٣	٦٤	٢٤	١٠	٣٦ـ

المعايير	سيارات ركاب	سيارات حمل	مجموع سيارات	ودائع مصرفية	اطوال طرق	كثافة طرق
عدد العاملين	٦ـ	٩١	٢٨ـ	٩٣	١٧	١٦
قيمة الانتاج	٨٤ـ	٦٨ـ	٦٧ـ	١١ـ	٧٥	٣٧ـ
القيمة الحافة	٨٠	١٣ـ	٨٢	٢٢ـ	٩٧ـ	٦٧

جدول رقم (٦٢)

معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي واجمالي الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط

المعايير	السكان الحضر	النشيطين اقتصاديا	مجموع السكان	الناتج المحلي	نصيب الفرد	التصميمية مياه	انتاج فعلي
عدد العاملين	٣٦	٩٩	٩٨	٩٩	٨٨	٤	٦٢
قيمة الانتاج	٥	٩٠	٩٣	٩٢	٩٠	٥	٤٣
القيمة المضافة	٦٩	١٩	٢٥	٢٤	٤٢	١٥	١٣

المعايير	انتاج كهرباء	استهلاك كهرباء	استهلاك صناعي	استهلاك الفرد	ثانوي مدارس	ثانوي طلاب	مهني مدارس
عدد العاملين	٧١	٩١	٧٧	٧٠ ـ	٩٤	٩٤	٩٤
قيمة الانتاج	٧٣	٩٧	٧٧	٥٥ ـ	٩٩	٩٨	٨٠
القيمة المضافة	٣٥	٥١	٣٣	١٤	٤٧	٤٦	١٢

المعايير	مهني طلاب	صناعي مدارس	صناعي طلاب	جامعات	جامعات طلاب	مجموع الاستثمارات	استثمار صناعي
عدد العاملين	٩٥	٩٢	٨٩	٧٠	٧٦	٩٣	٩١
قيمة الانتاج	٩٦	٩١	٩٩	٦٩	٧٠	٨٧	٨٧
القيمة المضافة	٤٢	٤٠	٦٠	٤٢	٢١	٢٠	٢١

المعايير	سيارات ركاب	سيارات حمل	مجموع سيارات	ودائع صرفية	اطوال طرق	كثافة طرق	حجر الكلس
عدد العاملين	٩٣	٩٣	٩٤	٩٦	٣٦	٦٨	٥٨
قيمة الانتاج	٩٨	٩٢	٩٨	٩٧	٥٨	٥١	٣٩
القيمة المضافة	٤٩	١٤	٤٧	٤١	٦٤	٢٤	٢٥

المعايير	دولوميت	حصى ورمل	اطيان السمنت	اطيان الطابوق	احتياطي الجبس	احتياطي البلبح	انتاج قمح
عدد العاملين	٥٨	١٠	٧٤ ـ	٤٣	٢٨ ـ	٥٨ ـ	٩٣
قيمة الانتاج	٧١	٣١	٩٥ ـ	١	١٤ ـ	٧١ ـ	٧١
القيمة المضافة	٥١	١٣	٧٧ ـ	٦١ ـ	١ ـ	٥١ ـ	٥ ـ

المعايير	انتاج تمور	انتاج سكر	انتاج طحين	انتاج الخبز	انتاج الحمص	انتاج ذرة	انتاج كمون
عدد العاملين	٦٤	٨ ـ	٩٧	٩٥	٩٥	٩٧	٨٧
قيمة الانتاج	٤٨	١٨	٧٥	٧٢	٧١	٧٦	٧٧
القيمة المضافة	٤٧ ـ	٧٠	٧ ـ	١١ ـ	١٤ ـ	٢	٧

المعايير	انتاج الاسمنت	انتاج المدن	انتاج الاسكار	انتاج الخابور
عدد العاملين	١٩	٤٥	٩٢	٧١
قيمة الانتاج	٢٢	٨	٦٦	٨٨
القيمة المضافة	٦٥	١٢	١٢	٧٤

ومن الجدول السابق يمكن تشخيص الاتجاهات التوطنية التالية :

اولا : ارتبطت الصناعات التحويلية عامة بروابط ايجابية قوية من (٥٠ ـ ١٠٠٪) مع (٣١) متغيرا ، وباخرى متوسطة مابين (١ ـ ٤٩٪) مع (١١) متغيرا اخر . وهذا يشير الى صحة اختيار هذه المتغيرات كونها الاكثر تأثيرا في رسم وتحديد اتجاهات التوطن الصناعي في الاقليم .

ثانيا : انها ارتبطت بروابط سلبية مع اربعة متغيرات فقط هي معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية ، اطيان السمنت ، الجبس والملح . ولكل من ذلك سبب محدد . فمتوسط استهلاك الفرد من الكهرباء كان في اعلاه في محافظة المثنى رغم انها تضم اقل قدر من النشاط الصناعي من بين محافظات الاقليم ، وسبب هذا الارتفاع هو الاستهلاك العالي منها في معامل السمنت فيها . وبالنسبة لاطيان السمنت ، فعلى الرغم من انها موجودة في اغلب محافظات الاقليم ، الا انها لم يكن لها دور اساسي في توطن صناعات السمنت ، لان العامل الاكثر اهمية منها في توطن هذه الصناعات هو توفر حجر الكلس وليس اطيان السمنت ،فمصنع الكوفة مثلا تنقل له هذه الاطيان من بابل . اما الجبس فقد انحصر وجود احتياطاته المثبتة في كربلاء في حين ان عدة مصانع تحتاج لمقادير منه كمادة اولية ثانوية اقيمت في النجف كمصانع الطابوق الجيري والترمستون . وبالنسبة للملح فلم يكن لوجود احتياطاته في المثنى دور في توطن صناعات محددة له فيها ، فيما قامت بعض مصانع تنقية وتعبئة الملح في النجف بشكل خاص .

ثالثا : تماثلت الى حد بعيد كل من معايير عدد العاملين وقيمة الانتاج في طبيعة وقوة علاقاتها مع المتغيرات الاخرى .

رابعا : ارتبط معيار القيمة المضافة بروابط ايجابية قوية مع عدد محدود من المتغيرات هي : السكان الحضر ، الطاقة الكهربائية المستهلكة ، طلاب المدارس الصناعية ، اطوال الطرق ، الاحتياطي من الدولومايت ، الحصى والرمل ، انتاج الشلب ، اعداد الاغنام ، الجاموس . وارتبطت ايضا بروابط مماثلة متوسطة مع اغلب المتغيرات الاخرى . وهذا يشير الى ان توفر المواد الاولية محليا يمكن ان يساعد في نجاح توطن العديد من الصناعات وعموم الصناعات التحويلية . كما ان للهياكل الارتكازية للنشاط الصناعي دور مماثل في نجاح عمليات التوطن الصناعي و في اتخاذها اتجاهات توطنية محددة وبحسب الامكانات المحلية المتاحة .

٣٠٥٠ التحليل المكاني لانماط توطن الصناعات التحويلية :

في المبحث السابق حاولنا الوصول الى العوامل الاكثر فاعلية في توجيه عمليات التوطن الصناعي ، وتحديد طبيعة ودور كل عامل من هذه العوامل في تحديد الاتجاهات المكانية لتلك العمليات ، وتوصلنا الى تقرير نوع وحجم واتجاه العلاقة بين مقومات النشاط الصناعي في الاقليم وبين كل فرع من فروع الصناعة التحويلية المتوطنة فيه ، وبذلك تيسرت مجموعة من المؤشرات الرقمية التي يمكن الافادة منها في الانتقال الى مرحلة لاحقة في التحليل .

ان الامكانات المتاحة للتوطن الصناعي في الاقليم عامة وفي اقاليمه الثانوية قد تم تحديدها بالنوع والمقدار في الفصل الثاني . ومتطلبات نجاح توطن كل فرع صناعي من هذه الامكانات تم تحديدها ايضا في المبحث السابق وبدلالات رقمية ، لذلك فان من الممكن الوصول الى نمط التوطن الصناعي الذى تهيء له البيئة الجغرافية المحلية فرص النجاح . فاذا كنا مثلا توصلنا الى ان الصناعات الغذائية ترتبط بعلاقات ايجابية مقدارها ٨٢٪ مع نسبة السكان الحضر ، ٥٨٪ من النشيطين اقتصاديا ، ٣٨٪ مع عدد السكان ... الخ ، واننا حددنا سلفا مايتوافر في كل اقليم ثانوى من هذه الامكانات ، فاننا بذلك نتمكن من تقرير الاقليم الذى يوفر اكبر قدر من متطلبات نجاح جميع فروع الصناعات التحويلية .

ولاجل ذلك لابد من اختيار او تطوير اسلوب احصائي يستوعب هذه المتغيرات ويوصل تطبيقه الى استخلاص نتائج رقمية ضمن هذا المسعى تستخدم للمقارنة .

اختار الباحث اجراء عملية التحليل باسلوب احصائي وبعمليات حسابية يدوية عديدة متتابعة . تتشكل عملية تحليل نمط التوطن الصناعي قيد التطبيق من المكونات التالية :

اولا : الامكانات الجغرافية الاقليمية ، وهي ذات المتغيرات الست واربعين متغيرا والتي استخدمت في عملية التحليل السابقة ولمحافظات الاقليم الخمسة والتي استعرضها الفصل الثاني .

ثانيا : معامل الارتباط بين متغيرات كل صنعة من الصناعات القائمة او المتوطنة في الاقليم مع مقومات النشاط الصناعي المختلفة . ففي الصناعات الغذائية مثلا يرتبط عدد العاملين مع نسبة السكان الحضر بمعامل ارتباط قيمته ٠٫٨٧٢٧ ، ومع السكان النشيطين اقتصاديا ٠٫٧٣٠٤ ، ومع مجموع السكان ٠٫١١٩٨ ، ومع الناتج المحلي ٠٫٨٨١٤ . وهكذا بالنسبة للمقومات الاخرى .

وفي ذات الصناعات ترتبط قيمة الانتاج مع نسبة السكان الحضر بمعامل ارتباط قيمته ٠٫٨٠٥٧ ، ومع السكان النشيطين اقتصاديا ٠٫٧٦٣٥ ، مجموع السكان ٠٫٠٠٩٥ ، الناتج المحلي ٠٫٩٠٢٩ ٠٠ وهكذا ٠

وفي الصناعات ذاتها ايضا ترتبط القيمة الضافة مع نسبة السكان الحضر بمعامل ارتباط قيمته ٠٫٤٤٤٠ ، النشيطين اقتصاديا ٠٫٢٢٩٤ ، مجموع السكان ٠٫٨٩٨٦ ٠٠ الخ ٠ وللصناعات الاخرى روابط مماثلة ٠

ثالثا : الهدف الذي نسعى لاجله وهو اختيار الموقع المناسب لتوطن كل فرع من فروع الصناعة التحويلية بالمعايير المختلفة ٠ فقد يكون موقع ما مناسبا للصناعات الغذائية باعتبار عدد العاملين ، ولكنه قد لايكون كذلك باعتبار قيمة الانتاج او القيمة الضافة ٠ كما ان من الممكن دمج هذه المعايير للوصول الى الموقع المناسب باعتبار المعايير المختارة مجتمعة ٠

رابعا : خطوات التحليل :

١ــ تجرى عملية التحليل ولكل صناعة على حدة ، فالغذائية اولا ثم النسيجية وهكذا ٠

٢ــ تجرى العمليات بشكل متسلسل ايضا حسب معايير الصناعة واختير منها ثلاث هي عدد العاملين ، قيمة الانتاج والقيمة الضافة ٠

٣ــ اعتبر معامل الارتباط الوارد في النقطة (ثانيا) هو نقاط للمفاضلة يحظى بها المتغير وذلك برفع النسبة المئوية (ر٠) عنها ٠ كما تم تقريب المراتب قليلا لتتناسب وعملية التحليل ٠ ففي المثال السابق للصناعات الغذائية وفي معيار عدد العاملين يكون لمتغير السكان الحضر (٨٧٣) درجة ، السكان النشيطين اقتصاديا (٧٣٠) ، مجموع السكان (١٢٠) وهكذا بالنسبة لبقية القومسات او المعايير او الصناعات ٠

٤ــ توزن درجات المفاضلة هذه بين المحافظات وكلا حسب ماتمتلكه من امكانات ٠ فنسبة السكان الحضر في بابل ٤٩٪ ، كربلاء ٧٣٪ ، النجف ٧٤٪ ، القادسية ٥٨٪ والمثنى ٥١٪ ومجموعها ٣٠٥ ٠ وبقسمة ٨٧٣ درجة الواردة في الفقرة السابقة على ٣٠٥ ينتج ٢٫٨٥٩ نقطة لكل درجة مئوية واحدة من درجات الحضر وبذلك يكون نصيب كل محافظة منها كما يأتي :

بابل ٤٩ × ٢٫٨٥٩ = ١٤٠ درجة

كربلاء ٧٣ × ٢٫٨٥٩ = ٢٠٩ درجة

النجف ٧٤ × ٢٫٨٥٩ = ٢١٢ درجة

القادسية ٥٨ × ٢٫٨٥٩ = ١٦٦ درجة

المثنى ٥١ × ٢٫٨٥٩ = ١٤٦ درجة

وهكذا توزعت درجات التحضر الـ (٨٧٣) بين محافظات الاقليم كل حسب امكاناتها .

٥ـ نكمل بقية العمليات الحسابية لكل المتغيرات قيد التحليل وعددها في الصناعات الغذائية (٤٠) متغيرا ، النسيجية (٣٢) وهكذا .

٦ـ نجمع ماحصلت عليه كل محافظة من درجات . ففي الصناعات الغذائية وبمعيار عدد العاملين حصلت بابل على (١٤٠) درجة من السكان الحضر ، (٢٨١) من النشيطين اقتصاديا ، (٤٣) من مجموع السكان ... الخ ، وبذلك جمعت بابل ٢٢٩١ نقطة ، وحصلت كربلاء على (٢٠٩) من الاول ، (١١٠) من الثاني ، (٢١) من الثالث ... الخ . وبذلك جمعت (٢٥٢٨) نقطة ، النجف ٣٤١٥ ، القادسية ٣٠٨٧ ، المثنى ٢١٣٤ . وبهذا فقد جاءت بهذا المعيار النجف في المقدمة ، تليها القادسية ثم كربلاء ، بابل واخيرا المثنى .

٧ـ تجرى العمليات الحسابية بطريقة مماثلة لبقية المعايير المختارة لكل صناعة وهي قيمة الانتاج والقيمة المضافة ، ومن ثم لبقية الصناعات الاخرى .

٨ـ بجمع النقاط التي حصلت عليها كل محافظة من المعايير الثلاثة يظهر ماجمعته المحافظة من نقاط في الصناعة قيد التحليل ، الا ان تباين مجموع الدرجات من متغير لاخر يجعل من دور احد المتغيرات اكثر تأثيرا في تكوين النتيجة النهائية في عملية التنافس لاختيار الموقع المناسب للصناعة . ففي الصناعات الغذائية كان مجموع نقاط المحافظات الخمس الواردة في الخطوة رقم (٦) هو (١٣٤٦٥) من عدد العاملين ، وفي قيمة الانتاج (١٣٧٥٢) ، وفي القيمة المضافة (١٤١١٠) نقطة ، مما يعطي القيمة المضافة هنا ارجحية في تكوين الرقم النهائي في عملية المنافسة . وقد تبرز ارقاما اكثر تباينا في الصناعات الاخرى . لذلك اجريت عملية تسوية نسبية لهذا التباين بتحويلها الى نسب مئوية بقسمة ماحصلت عليه كل محافظة من نقاط على مجموع نقاط المتغير ، فبابل حصلت على (٢٢٩١ نقطة ÷ ١٣٤٦٥) × ١٠٠ = ١٧ ٪

كربلاء (٢٥٣٨ ÷ ١٣٤٦٥) × ١٠٠ = ١٩٪ ، النجف ٢٥٪ ، القادسية ٢٣٪ ، المثنى ١٦٪ ، لاحظ الجدول رقم (٦٨) لاحقا في الصناعات الغذائية .

٩ـ ان جمع النسب المئوية التي حصلت عليها كل محافظة من المعايير الثلاثة يعطي مرة اخرى مجموعة جديدة من نقاط المفاضلة لمجموع الصناعة المعنية ولكن بتأثير متساو لمعايير الصناعة فيها ، فحصلت بابل على ١٧٪ من عدد العاملين ، ١٨٪ من قيمة الانتاج ، ٣٨٪ من القيمة المضافة وهذا يعني (٧٣) نقطة لبابل ، (٥٠) لكربلاء ، (٦٥) للنجف وذلك من اصل (٣٠٠) نقطة .. وهكذا .

وعلى هذه الحصيلة من النقاط تجرى المفاضلة في قدرة كل محافظة على توطين كل صناعة من الصناعات وبمعايير عدد العاملين ، قيمة الانتاج ، القيمة المضافة ، اجمالي الصناعة ، مستندين في ذلك على دعامتين اساسيتين في التحليل اولهما : الامكانات الجغرافية الفعلية المتاحة للتوطن الصناعي ، وثانيهما : اهمية ودور كل عنصر من عناصرها في توطين كل فرع من فروع الصناعة التحويلية . وبذلك يتم اختيار الموقع المناسب لكل فرع صناعي وعموم الصناعة التحويلية . كما يمكن في النهاية من استنتاج نمط او انماط التوطن الصناعي المناسب لكل محافظة من محافظات الاقليم .

وفيما يلي استعراض لنتائج التحليل وحسب الصناعات .

١٠٣٠٥ . الصناعات الغذائية :

كان تحليل اتجاهات توطن الصناعات الغذائية كما في الجدول رقم (٦٨) ، ومن الجدول يمكن استنتاج المؤشرات التحليلية التالية :

اولا : جاءت محافظة بابل في المقدمة بجميعها (٧٣) نقطة بعد ان حلت بالمرتبة الثانية بمعيار عدد العاملين ، وثالثة بقيمة الانتاج ، والاولى في القيمة المضافة . وتقدمها الواضح في القيمة المضافة جاء اكبر عدد من نقاطه لغزارة انتاجها الزراعي مقارنة بمحافظات الاقليم الاخرى ، مما يهيء فيها امكانية جيدة لنجاح توطين هذه الصناعات .

ثانيا : حلت النجف بالمرتبة الثانية وجمعت (٦٥) نقطة بعد ان كان ترتيبها الاول بمعياري عدد العاملين وفي قيمة الانتاج ، والرابع في القيمة المضافة . وسبب هذه المكانة هو ماتتمتع به النجف من بنى ارتكازية ، فيما تعد فقيرة في انتاج اغلب المحاصيل الزراعية

جدول رقم (٦٨)

الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط

المحافظات	عدد العاملين		قيمة الانتاج		القيمة الخافة		مجموع النقاط
	نقاط	%	نقاط	%	نقاط	%	
بابل	٢٢٩١	١٧	٢٤٨٩	١٨	٥٤٠٩	٣٨	٧٣
كربلاء	٢٥٣٨	١٩	٢٥٤٤	١٩	١٧٥٢	١٢	٥٠
النجف	٣٤١٥	٢٥	٣٤١٢	٢٥	٢١٤٠	١٥	٦٥
القادسية	٣٠٨٧	٢٣	٣٠٦٩	٢٢	٢٣٧٢	١٧	٦٢
المثنى	٢١٣٤	١٦	٢٢٤١	١٦	٢٤٣٧	١٨	٥٠
المجموع	١٢٤٦٥	١٠٠	١٣٧٥٥	١٠٠	١٤١١٠	١٠٠	٣٠٠

مقارنة بمحافظات الاقليم عدا محصول الشلب الذى تتقدم فيه ليس على محافظات الاقليم بل وعلى محافظات القطر ايضا ، ويمكن ان تقوم على انتاجه فيها صناعات غذائية عديدة .

ثالثا : حلت القادسية بالمرتبة الثالثة في اجمالي هذه الصناعات بحصولها على (٦٢) نقطة ، بعد ان كانت بالمرتبة الثانية بمعياري العاملين والانتاج ، الا انها تراجعت الى الثالثة في القيمة الخافة . ومع هذا التراجع فمكانتها لاتبتعد كثيرا عن كل من بابل والنجف في قدرتها على انجاح توطن هذه الصناعات .

رابعا : تخلفت كل من كربلاء والمثنى عن المحافظات الثلاث المتقدمة ، بعد ان حصلت كل منها على (٥٠) نقطة ، ولم تحصل اى منهما على موقع متقدم في المعايير المختلفة ، وهذا يشير الى افتقارهما لبعض مقومات نجاح توطن هذه الصناعات . ومع ذلك فأن الفارق بينهما والمحافظة الاولى بابل ليس كبيرا في النقاط ، لذلك فان من الممكن قيام عدة صناعات غذائية فيهما ، خاصة وان كربلاء يمكن ان توفر مقادير جيدة من ثمار الفاكهة كمواد اولية لها . وهو مالم يتمكن الباحث من ادخاله في عملية التحليل لعدم حصوله على بيانات دقيقة عنه .

٢٠٣٠٥ . الصناعات النسيجية :

وظهر من نتيجة التحليل ان الاتجاهات التوطنية لهذه الصناعات كما في الجدول رقم (٦٩) .

جدول رقم (٦٩)

الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط .

المحافظات	عدد العاملين		قيمة الانتاج		القيمة الضافة		مجموع نقاط
	نقاط	%	نقاط	%	نقاط	%	
بابل	٢٩١٤	٣٤	٢٣٢٥	٣٨	٣٤١٦	٣١	١٠٣
كربلاء	١٣٨٤	١٦	٨٢٦	١٣	٢٠١٨	١٨	٤٧
النجف	١٦٥١	١٩	٧٠٢	١١	١٩٧٨	١٨	٤٨
القادسية	١٣٥٦	١٦	١٢٣٦	٢٠	٢٠١٠	١٨	٥٤
المثنى	١٢٩٧	١٥	١٠٨١	١٨	١٧٤٥	١٦	٤٩
المجموع	٨٦٠٢	١٠٠	٦١٧٠	١٠٠	١١١٦٧	١٠٠	٣٠٠

ان ابرز مايمكن استنتاجه من مؤشرات تحليلية من الجدول مايلي :

اولا : احتلت بابل المرتبة الاولى بين محافظات الاقليم وبفارق كبير في النقاط عن المحافظة التالية ، بعد ان جمعت (١٠٣) نقطة ، وكانت الاولى في معايير الصناعة الثلاثة . وهذا يشير الى توافر امكانية جيدة من البنى الارتكازية والمواد الاولية لتوطن هذه الصناعات فيها .

ثانيا : حلت القادسية ثانية في المنافسة ولكن بفارق كبير عن الاولى ، بعد ان جمعت (٥٤) نقطة ، وجاء ترتيبها ثالثا في عدد العاملين والقيمة الضافة وثانيا في قيمة الانتاج .

ثالثا : تقاربت مع بعضها كل من محافظات كربلاء والنجف والمثنى في قدرات كل منها المحدودة على توطين هذه الصناعات . كما تقاربت ايضا في تلك القدرة المحدودة في معايير الصناعة الثلاثة قيد التحليل .

رابعا : وبذلك تكون بابل هي المهيأة لنجاح هذا التوطين ، مع توفر قدر محدود من عناصر النجاح في القادسية .

٠٣٠٣٠٥ صناعات الخشب والاثاث الخشبي :

وقد جاءت نتائج تحليل انماط توطنها كما في الجدول رقم (٧٠) .

جدول رقم (٧٠)

الاتجاهات المكانية لتوطن صناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفرات الاوسط

المحافظات	عدد العاملين		قيمة الانتاج		القيمة الضافة		مجموع النقاط
	نقاط	%	نقاط	%	نقاط	%	
بابل	١٣٤٤	٢٤	١٦٢٨	٢٧	٢١٦١	٣٠	٨١
كربلاء	٩٤٧	١٧	١٢٤٣	٢١	١٣٥٥	١٩	٥٧
النجف	١٠٩١	١٩	١٠٩٦	١٨	١٤٠٦	٢٠	٥٧
القادسية	٩٢٧	١٧	٨٦٢	١٤	١٠٣٩	١٥	٤٦
المثنى	١٢٩٩	٢٣	١١٣٩	١٩	١١٩٥	١٧	٥٩
المجموع	٥٦٠٨	١٠٠	٥٩٦٨	١٠٠	٧١٥٦	١٠٠	٣٠٠

ان مايمكن استخلاصه من الجدول من مؤشرات تحليلية هي :

اولا : تقدم بابل على بقية محافظات الاقليم في قدرتها على توفير متطلبات توطن هذه الصناعات بحصولها على (٨١) نقطة ، ويفارق ملحوظ عن المحافظة التالية . وجاء تفوقها هذا في اجمالي النقاط بعد ان حلت بالمرتبة الاولى بمعايير الصناعة الثلاثة .

ثانيا : جاءت المثنى بالمرتبة الثانية بعد ان جمعت (٥٩) نقطة من المرتبة الثانية لها بمعيار عدد العاملين والثالثة بقيمة الانتاج والرابعة في القيمة الضافة .

ثالثا : وحصلت كل من كربلاء والنجف على عدد متساو من النقاط بوصيد (٥٧) لكل منها بعد ان احتلت كل منها مواقع متباينة من الثاني الى الرابع في المعايير المختلفة دون ظهور اتجاه محدد في انماط توطينها لهذه الصناعات .

رابعا : وجاءت القادسية بالمرتبة الاخيرة مما لايجعلها مرشحة لتوطين هذه الصناعات .

٤٠٣٠٥ • صناعات الورق والطباعة والنشر :

وجاءت نتائج توطنها كما في الجدول رقم (٧١) •

جدول رقم (٧١)

الاتجاهات المكانية لتوطن صناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط

المحافظات	عدد العاملين		قيمة الانتاج		القيمة الحافة		مجموع النقاط
	نقاط	%	نقاط	%	نقاط	%	
بابل	١٥٥٤	٤٢	٢٤١٦	٢٩	٢٢٧٨	٢٧	٩٨
كربلاء	٢٤٤	٧	١٣٨٨	١٧	١٤١٦	١٧	٤١
النجف	١١٦٠	٣١	١٧٨٤	٢٢	١٨٢٧	٢١	٧٤
القادسية	٩٧٠	٢٦	١٦٦٤	٢٠	١٧٨٠	٢١	٦٧
المثنى	ـ٢٤٣	ـ٧	١٠٠٥	١٢	١٢٦٧	١٥	٢٠
المجموع	٣٦٨٥	١٠٠	٨٢٥٧	١٠٠	٨٥٦٨	١٠٠	٣٠٠

ومن الجدول يمكن استخلاص الاتجاهات التوطنية التالية :

اولا : حصلت بابل على اكبر قدر من النقاط هو (٩٨) ، بعد ان تقدمت بالمعايير الثلاثة •

ثانيا : حلت النجف ثانية بعد ان جمعت (٧٤) نقطة وكان موقعها الثاني ايضا في المعايير الثلاثة •

ثالثا : وكان الموقع الثالث من نصيب القادسية التي حصلت على (٦٧) نقطة بعد ان كان لها ذات الموقع والمعايير الثلاثة ايضا •

رابعا : جاءت كربلاء بالمرتبة الرابعة (٤١) نقطة ، ثم المثنى في الاخيرة (٢٠) نقطة •

خامسا : جاء هذا الترتيب في قدرة كل محافظة على توطين هذه الصناعات متماشيا مع الاتجاهات التوطنية التي تم تحديدها سابقا والمتمثلة بنجاح توطنها في الاقاليم التي تضم تجمعا للمؤسسات الادارية الرئيسة والتعليمية والجامعات ، هذا اضافة لكونه جاء متماثلا ايضا مع ماتضمه كل محافظة من سكان تقريبا •

٣٠٥٠٥٠ الصناعات الكيمياوية :

وجاءت نتائج التحليل لها كما في الجدول رقم (٧٢) .

جدول رقم (٧٢)

الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط

المحافظات	عدد العاملين		قيمة الانتاج		القيمة المضافة		مجموع النقاط
	نقاط	%	نقاط	%	نقاط	%	
بابل	٧٣٢	١٩	ـ ١٤٩	ـ ٤٢	١٣٩١	٤٦	٢٣
كربلاء	٥٥٣	١٤	ـ ٣١٥	ـ ٨٩	٢٧١	٩	ـ ٦٦
النجف	١٤١٩	٣٦	٣٨	١١	٦٧٤	٢٢	٦٩
القادسية	٧١٨	١٨	٢٢٢	٦٣	٦٧٦	٢٢	١٠٣
المثنى	٥١٩	١٣	ـ ١٥٠	ـ ٤٢	١٥	٠	ـ ٢٩
المجموع	٣٩٤١	١٠٠	ـ ٣٥٤	ـ ١٠٠	٣٠٢٧	١٠٠	١٠٠

اما الاتجاهات التوطنية التي تبرز من الجدول فهي :

اولا : حصول القادسية على اكبر قدر من النقاط (١٠٣) نقطة ويفارق كبير عن المحافظة التالية وجاء تقدمها لاحتلالها الموقع الاول في قيمة الانتاج ، والثالث بعدد العاملين والثاني في القيمة المضافة .

ثانيا : جاءت النجف بالمرتبة الثانية بعد ان حصلت على (٦٩) نقطة من الموقع الاول بعدد العاملين والثاني في قيمة الانتاج والثالث في القيمة المضافة .

ثالثا : تراجعت بابل الى الموقع الثالث في توطين هذه الصناعات بعد ان جاءت ثانية بعدد العاملين والاولى في القيمة المضافة فيما كان نصيبها سالبا في قيمة الانتاج .

رابعا : اما المثنى وكربلاء فكان نصيبهما سلبيا في قدراتهما على المنافسة لتوطين هذه الصناعات .

خامسا : ومع وجود عشوائية في الاتجاهات التوطنية لمعايير هذه الصناعة ، الا انه تتأكد الاتجاهات السابقة وهي ان الاقليم يناسب توطن الصناعات البسيطة منها . وهذا مايوكد ضآلة مجموع النقاط وسلبية بعضها مقارنة بالصناعات السابقة . وفي حالة التفكير باقامة صناعات متطورة لها فيمكن ان تكون لها اتجاهات توطنية اخرى .

٥٠٣٠٦٠ الصناعات الانشائيـــة :

كانت نتيجة تحليل توطنها كما في الجدول رقم (٧٣) .

جدول رقم (٧٣)

الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوســـط

المحافظات	عدد العاملين		قيمة الانتاج		القيمة المضافة		مجموع النقاط
	نقاط	%	نقاط	%	نقاط	%	
بابل	٤٦٨٩	٢٦	٢١٤٠	١٨	٢٤٣١	٢١	٦٥
كربلاء	٢٧٩٩	١٥	٢٧٢٦	٢٣	٢٤٧٠	٢١	٥٩
النجف	٤١٠٢	٢٢	٢٣٥٨	٢٠	٢٣٥٥	٢٠	٦٢
القادسية	٣٢٦٩	١٨	١٥١٨	١٣	١٥٣٤	١٣	٤٤
المثنى	٣٤١٤	١٩	٢٩٢٢	٢٥	٢٨٢٠	٢٤	٦٨
المجموع	١٨٢٧٣	١٠٠	١١٦٦٤	١٠٠	١١٦١٠	١٠٠	٣٠٠

ويلاحظ من الجدول ان ابرز الاتجاهات التوطنية لهذه الصناعات هي :

اولا : حصول المثنى على اكبر قدر من النقاط بعد ان جمعت(٦٨) نقطة ، وهذا المقـــدار لايبتعد كثيرا عما جمعته الثانية بابل (٦٥) نقطة ، او الثالثة النجف (٦٢) ،اوكربلاء (٥٩) ، فيما تخلفت القادسية في قدرتها على توطين هذه الصناعات .

ثانيا : تماثلت في ذلك تقريبا مواقع المحافظات في اجمالي نقاط المنافسة مع معايير الصناعـة رغم وجود تباين محدود لايخل بالاتجاهات التوطنية الرئيسـة لها .

ثالثا : يلاحظ ارتفاع القدرات التوطنية للاقليم ومحافظاته من خلال النقاط العالية التي تـــم الحصول عليها اسوة بالصناعات الغذائية وصناعات النسيج .

رابعا : من ذلك يتضح ان لعامل المواد الاولية دور بارز في نجاح توطين هذه الصناعـات ، مما يسمح بتوطين مزيد منها في المثنى ، كربلاء والنجف مثل صناعات السمنت ، الحجر الجيري ، والمواد العازلة ، اما بابل والقادسية فتناسبهما صناعات الطابوق وربمـــا صناعات اخرى تستفيد من قرب مصانع السمنت ومقالع الحصى والرمل والاحجار فـــي المحافظات الثلاث الاولى .

٠٧٠٣٠٥ الصناعات الهندسية :

ويتضمن الجدول رقم (٧٤) نتائج تحليل اتجاهاتها التوطنية ٠

جدول رقم (٧٤)

الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط

المحافظات	عدد العاملين		قيمة الانتاج		القيمة الخافة		مجموع النقاط
	نقاط	%	نقاط	%	نقاط	%	
بابل	٢٣١٥	٣٤	١٣٢٧	٣٠	٢٢٦٣	٣٥	٩٩
كربلاء	٩٨٧	١٥	٩٠٩	٢١	٩٤٢	١٤	٥٠
النجف	١٣٩٠	٢١	٧٣٤	١٧	١٣٥٣	٢١	٥٩
القادسية	١١٠٥	١٦	٦٥٤	١٥	١٠٧٥	١٦	٤٧
المثنى	٩٢٣	١٤	٨١٠	١٨	٨٩١	١٤	٤٦
المجموع	٦٧٢٠	١٠٠	٤٤٣٤	١٠٠	٦٥٢٤	١٠٠	٣٠٠

ومن الجدول يمكن استنتاج المؤشرات التحليلية التوطنية التالية :

اولا : احتلت بابل مرتبة متقدمة في كل المعايير وبفارق واضح عن بقية المحافظات ، فجمعت (٩٩) نقطة ، جاءت بعدها النجف بنصيب (٥٩) نقطة ، بعدها تقاربت كل من كربلاء والقادسية والمثنى وفي كل المعايير وبفارق ضئيل بينهما من جهة ، وبينها وبين المحافظة الثانية من جهة اخرى ٠

ثانيا : جمع الاقليم عددا متوسطا من النقاط لايرقى الى الغذائية والنسيجية والانشائية ولكنه متقدم عن الكيمياوية ، ومتقارب من الصناعات الخشبية والورق ٠

ثالثا : يتضح ان نجاح توطن هذه الصناعات يتطلب قاعدة واسعة من المبنى الارتكازية والاسواق والمؤسسات التعليمية ورؤوس الاموال والدخول ، وهذه يمكن ان توفرها بابل والنجف نسبيا ٠ ويتأكد هذا الاتجاه اذا ماادخلنا بالاعتبار عناصر اخرى من المتغيرات لم يمكن تقديرها احصائيا وهي وفورات التكتل الصناعي والحضري والموقع الجغرافي الذي تتمتع به بابل ٠ اما النجف ففيها قاعدة صناعية سابقة لهذه الصناعات وشهرة حالية في مجال خدماتها وتجارتها ٠

وبذلك تبدو بابل والنجف مؤهلتين تماما لنجاح توطين صناعات هندسية متنوعة ٠

٠٨٠٣٠٥ الصناعات الاخـــرى :

وكانت نتيجة تحليل توطنها كما في الجدول رقم (٧٥) .

جدول رقم (٧٥)

الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط

المحافظات	عدد العاملين		قيمة الانتاج		القيمة المضافة		مجموع النقاط
	نقاط	%	نقاط	%	نقاط	%	
بابل	٣٥٣٢	٣٢	١٨٥	١٦	٢٨٥٣	٣٠	٧٨
كربلاء	١٦٩٤	١٦	ـ٥٣	ـ٤	١٣٨٢	١٥	٢٧
النجف	٢٣٨٦	٢٢	٥٦٦	٤٨	٢٠٧٣	٢٢	٩٢
القادسية	٢٢٤٠	٢١	٦٢٩	٥٣	١٧٢٠	١٨	٩٢
المثنى	١٠٥٤	١٠	ـ١٣٩	ـ١٢	١٣٤٥	١٤	١٢
المجموع	١٠٩٠٦	١٠٠	١١٨٨	١٠٠	٩٣٧٣	١٠٠	٣٠٠

ومن الجدول يمكن استنتاج المؤشرات التوطنية التحليلية الاتية :

اولا : جمعت كل من النجف والقادسية قدرا متساويا من النقاط (٩٢) نقطة لكل منهما ، وذلك في تمثيل قدرتهما على توطين هذه الصناعات ، جاءت النجف ثانية بالمعايير الثلاثة والقادسية بالثالثة في عدد العاملين والقيمة المضافة والاولى في الانتاج .

ثانيا : جاءت بابل بمرتبة ثالثة بعد ان جمعت عددا جيدا من نقاط المنافسة (٧٨) نقطة فيما تراجعت بوضوح كل من كربلاء والمثنى بعد ان جمعت الاولى (٢٧) نقطة والثانية (١٢) نقطة فقط .

ثالثا : وبذلك يتضح ان للمحافظات الثلاث الاولى امكانية جيدة لتوطين هذه الصناعات .

رابعا : واذا عززنا هذا الاستنتاج بما للنجف من مكانة دينية هامة ، حيث يفد لها عدد كبير من الزائرين باوقات مختلفة من السنة ، فانها ستحضى بسوق واسعة لتصريف منتجات هذه الصناعات ، ومن شأن ذلك افراد موقع متقدم لهذه المحافظة في قدرتها على نجاح توطين هذه الصناعات .

٠٩٠٣٠٥ اجمالي الصناعة التحويليـــة :

ويبين الجدول رقم (٧٦) نتائج تحليل اتجاهاتها التوطنيـة ٠

جدول رقم (٧٦)

الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات التحويلية في اقليم الفرات الاوســط

المحافظات	عدد العامليـــن		قيمة الانتـــاج		القيمة المضافـــة		مجموع النقاط
	نقاط	%	نقاط	%	نقاط	%	
بابل	١١٨٢٩	٤٢	١٠٤٦٣	٤٠	٢٧١٧	٢٥	١٠٧
كربلاء	٣١٢٦	١١	٣٠٤٧	١٢	١٤٨٥	١٣	٣٦
النجف	٥٢٤٤	١٨	٥٤٢٧	٢١	٣٨٥٤	٣٥	٧٤
القادسية	٥٣٩٢	١٩	٤٥٨٣	١٧	١٦٩٩	١٥	٥١
المثنى	٢٩٠٥	١٠	٢٥٧٤	١٠	١٣٢٣	١٢	٣٢
المجموع	٢٨٤٩٦	١٠٠	٢٦٠٩٤	١٠٠	١١٠٧٨	١٠٠	٣٠٠

ومن الجدول يمكن استنباط المؤشرات التحليلية التاليـة :

اولا : حصدت بابل اكبر قدر من نقاط المنافسة فجمعت (١٠٧) نقطة ، وتقدمـــت ايضا بمعياري عدد العاملين وقيمة الانتاج ، فيما حلت ثانية في القيمة المضافـة ٠

ثانيا : جاءت النجف ثانية بنصيب (٧٤) نقطة بعد ان كانت في الموقع الثالث بعـــدد العاملين والثاني في قيمة الانتاج والاول في القيمة المضافـة ٠

ثالثا : جاءت القادسية بالمرتبة الثالثة بعد ان جمعت اقل من نصف الامكانات المتاحة فـي بابل وبفارق واضح ايضا عن النجف ٠

رابعا : وتخلفت بوضوح كل من كربلاء والمثنى بجمع كل منهما حوالي ثلث امكانات بابـل ، وكان تخلفهما بكل المعايير ٠

خامسا : جاء هذا التراتب منتظما في مجموع النقاط وفي كل معيار من المعايير .

سادسا : وكان هذا التراتب متوافقا مع الاتجاهات العامة لعمليات وانماط التوطن الصناعي التي سبقت الاشارة اليها ولمخصها ان انجاح المستهدف فيها يتطلب توفر قاعدة من البنى والهياكل الارتكازية ، وقدرة على امداد الصناعة بمطالبها من المواد الاولية ، اضافة لتجمع عدد كبير من السكان وبدخول عالية .

٤٠٥ . خلاصـــــــة :

اولا : من خلال تحليل دور متغيرات مقومات الصناعة في تحديد الاتجاهات الرئيســـــــة لعمليات التوطن الصناعي القائمة ، نستنتج ان كلا منها كان له تأثير محدد بتوجيههـــا لتوطن انماط معينة لفروع الصناعة التحويلية . وان هذه المتغيرات يمكن تبويبها الى عدة مجاميـع متقاربة بطبيعتها ، ومتماثلة الى حد كبير في تأثيراتها التوطنية وكما يلي :

١ــ متغيرات السكان : وتضم نسبة السكان الحضر ، السكان النشيطين اقتصاديا ، ومجمـوع السكان . وكان لها اثر هام في توطن الصناعات الغذائية ــ النسيجية ، الانشائيـــة واجمالي التحويلية . ويتضح ذلك بارتباطها العالي والايجابي معها .

٢ــ متغيرات الدخل وتضم الناتج المحلي ، نصيب الفرد منه ، الودائع المصرفية ، سيـارات ركاب ، مجموع السيارات ، وكان لها دور في توطن الصناعات الغذائية ، النسيجيـــة ، الخشب ، الانشائية ، واجمالي التحويلية .

٣ــ متغيرات البنى الارتكازية وتضم طاقات تصفية المياه والكهرباء واستهلاكها ، وكان لهـا اثر في توطن الصناعات الغذائية ، النسيجية ، الخشب ، الانشائية واجمالي التحويلية .

٤ــ المتغيرات التعليمية : وتتضمن المدارس الثانوية والمهنية والصناعية والجامعات وطلابها وكان تأثيرها عاليا في توطن صناعات الورق ، الكيمياوية ، الاخرى ، واجمالي التحويلية .

٥ــ الاستثمارات واظهرت ارتباطا عاليا مع الصناعات الهندسية ، النسيجية ، الانشائيـة واجمالي التحويليـة .

٦ــ متغيرات تسهيلات النقل وضمت سيارات الحمل واطوال وكثافة الطرق ، واظهـــرت ارتباطا عاليا بتوطن الصناعات الغذائية ، النسيجية ، الانشائية ، واجمالي التحويلية .

٧ــ المواد الاولية المعدنية وظهر ارتباطها العالي بتوطن الصناعات الانشائية .

٨ــ المواد الاولية الزراعية وكان دورها واضحا في توطن الصناعات الغذائية واجمالـــي التحويليـة .

ثانيا : اظهرت نتائج تحليل الاتجاهات المكانية لفروع الصناعة التحويلية ان كل محافظة امتلكـت قدرا معينا من الامكانات التي يتطلبها نجاح توطين كل فرع من فروع الصناعة التحويليـة وكما في الجدول رقم (٧٧) .

الجدول رقم (٧٧)

نصيب كل محافظة من الامكانات المتاحة لتوطن فروع الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط

المحافظات	الغذائية	النسيجية	الخشب	الورق	الكيمياوية
بابل	٢٤	٣٤	٢٧	٣٣	٢٣
كربلاء	١٧	١٦	١٩	١٤	٦٦
النجف	٢٢	١٦	١٩	٢٥	٦٩
القادسية	٢١	١٨	١٥	٢٢	١٠٣
المثنى	١٧	١٦	٢٠	٧	٢٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المحافظات	الانشائية	الهندسية	الاخرى	اجمالي التحويلية
بابل	٢٢	٣٣	٢٦	٣٦
كربلاء	٢٠	١٧	٩	١٢
النجف	٢١	٢٠	٣١	٢٥
القادسية	١٥	١٦	٣١	١٧
المثنى	٢٣	١٥	٤	١١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على الجداول ٦٨ ـ ٧٦.

الفصل السادس

مستقبل اتجاهات التوطن الصناعي في الاقليم

١٠٦٠ مقدمـــــة :

من خلال نتائج التحليل السابقة للاتجاهات المكانية للتوطن الصناعي في الاقليم ، تـــم تأشير طبيعة العلاقات القائمة بين واقع الامكانات المتاحة (اى المقومات الجغرافية للصناعـــة) وبين الانماط المكانية للتوطن • ونظرا الى ان هذه الامكانات لم تستثمر بشكل كامل ، فضـــلا عن امكانية تطويرها ، ولان الانماط القائمة هي الاخرى عجزت عن تحقيق تطور حاسم في البنيـــة الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم ، لذلك فان من الضرورى تطوير المقومات القائمة بما يساعـــد في ادخال المزيد من تسهيلاتها في الصناعة ، واعادة النظر بالانماط القائمة ، بما يأخـــذ بعين الاعتبار استثمار التباين المكاني في المقومات المتاحة ، لبناء انماط متطورة تتلائم وهـــذا التباين ، وقادرة على انجاز الاهداف المرجوة من وراء دعم عمليات التنمية الصناعية في الاقليم ، على ان يستكمل ذلك بالتوقيع الصحيح لهذه الانماط •

كل ذلك يأتي ضمن سياق الوصول الى اقتراح توطن الصناعات المناسبة في المواقـــع المناسبـــة مستقبلا • وهذا ماسعى الفصل لابـــرازه •

٢٠٦ ٠ نظرة في امكانية تطوير مقومات التوطن الصناعي :

تكتسب عملية تطوير مقومات التوطن الصناعية اهمية بالغة لدورها الحاسم في توفير امكانات اضافية له ، وفي توفير المناخ الملائم لاستثمارها الفعلي في عملياته ، ولها ايضا مثل ذلك من الاهمية في اعادة توجيه عملياته الوجهة المرغوبة ٠ وفيما يلي مقترحات محددة في هذا الاتجاه :

١٠٢٠٦ ٠ المقومات السكانية :

اولا : الاسراع بوتيرة التحضر في الاقليم عامة ، والمتخلفة عن القطر بنسبة ١١٪ ، والتأكيد في ذلك على محافظتي القادسية والمثنى ٠ وذلك لان الوظيفة الصناعية هي حضرية بالاساس ويفضل استبعاد مراكز المحافظات من ذلك ، واعطاء اسبقية في التوسع العمراني والحضري للمراكز الادارية الاقل نموا ، واستحداث مراكز ادارية حضرية جديدة وسط الاقاليم الزراعية ٠

ثانيا : الحد من عملية الهجرة من محافظتي القادسية والمثنى ، بتدابير اقتصادية مؤثرة ، صناعية اولا ، بما يقلل من الفجوة في ذلك بينها وبين محافظات الاقليم الاخرى ٠

ثالثا : تطوير الخدمات والبنى الارتكازية في مراكز الاستيطان الصغيرة بهدف زيادة قدرتها على اجتذاب النشاط الصناعي ٠

رابعا : وبهدف تجاوز انخفاض نسبة السكان النشيطين اقتصاديا لارتفاع نسبة صغار السن والطلبة في القطر عامة ، نقترح توطين بعض الصناعات التي تناسب العنصر النسوي مثل الخياطة ، النسيج اليدوي ، الطباعة ، الصناعات الغذائية ، لامتصاص الفائض منه وتعويض النقص الذي قد يحصل عند تحسن الوضع الاقتصادي في القطر ٠

٢٠٢٠٦ ٠ مقومات الدخل :

يتصف الدخل في الاقليم بتغيراته المختلفة بانخفاضه مقارنة بحالة القطر العامة ٠ نقترح ، زيادة فاعلية الانشطة الاقتصادية في كل محافظات الاقليم ، وخاصة في محافظتي المثنى وكربلاء افقيا وعموديا ، والتركيز في ذلك على الانشطة التي تتيسر لها امكانات محلية ، واختيار تلك التي يكون لها تأثير مضاعف على الانشطة الاخرى وفي مقدمتها الصناعات الاستخراجية والتحويلية ٠

٠٣٠٢٠٦ الماء ومصادر الطاقة :

اولا : تتصف طاقات تصفية المياه بكفايتها نسبيا لمتطلبات الصناعية حاليا ، لكنها ستعجز عن تلبيتها عند ارتفاع مستويات الاستهلاك الحالية ، نقترح زيادة طاقات تصفيتها القائمة وخاصة في النجف ، وتحسين كفاءة شبكات التوزيع لقد مها وعجزها عن الايفاء بمتطلبات التوسع الحضرى والاقتصادى الذى شهدته محافظات الاقليم خلال العقد السابق ، والمتوقع حصوله مستقبلا .

ثانيا : الاسراع باصلاح وحدات توليد الطاقة الكهربائية العاطلة وتلك التي تعرضت للعدوان . ومنها محطة بابل ، وانشاء محطة جديدة لتوليدها في القادسية ، وتحسين شبكات توزيعها القائمة حاليا ، لضمان ايصال الطاقة الكهربائية الى الماكن استهلاكها بالمقادير والاوقات المطلوبة ، واعطاء اسبقية في ذلك الى مواقع الصناعة ومناطق تركزاتها .

ثالثا : تحفيز الصناعات الغذائية اولا ثم صناعات اخرى لاحقا بالتحول في عملياتها الانتاجية نحو استخدام الكهرباء بدلا من مصادر الطاقة والوقود الاخرى لتقليل نسب التلوث في منتجاتها وفي البيئة ايضا .

٠٤٠٢٠٦ المؤسسات التعليمية :

اولا : زيادة عدد المدارس الصناعية وطاقات استيعابها من الطلبة ، وفي كل محافظات الاقليم ، وتشجيع انخراط الطلبة فيها وخاصة العنصر النسوى .

ثانيا : اعادة النظر في طرق التدريس فيها بما يضمن ايلاء الجانب التطبيقي دورا اكبر مما هو عليه حاليا .

ثالثا : تحقيق ربط افضل بين المنشآت الصناعية في الاقليم والجامعات والمعاهد الفنية فيه ، من خلال فتح اقسام تقنية فيها تتماثل طبيعة تخصصاتها وفروع الصناعة القائمة في الاقليم ، وتشجيع اقامة روابط بحثية بينهما . ويأتي في هذا السياق اقتراح اقامة كليات تقنية تطبيقية في الاسكندرية والنجف . واخيرا زيادة طاقات استيعاب هذه الاقسام والكليات من الطلبة لتوفير الكوادر عالية التأهيل والتي تحتاجها عمليات التوطن الصناعي في الاقليم الحالية والمستقبلية .

٠٥٠٢٠٦ الاستثمارات في الاقليم :

اولا : نظرا الى ان الاقليم لم يتلق اكثر من ١٠٪ من استثمارات القطاع العام ، واقل من ذلك بكثير من قروض المصرف الصناعي خلال الفترة السابقة ،فان الاقليم بحاجة ماسة الى زيادة نصيبه منها وخاصة نحو محافظتي القادسية والمثنى ، على ان لاتقتصر مجالاته انفاقها على القطاع الصناعي بل وتشمل البنى التحتية والخدمات ورأس المال الاجتماعي لدورها الواضح في تحفيز الانشطة الاقتصادية عامة والصناعية بوجه خاص .

ثانيا : الافادة من رؤوس الاموال الخاصة المتاحة للاستثمار الصناعي في الاقليم ، بتحسين وزيادة كفاءة انظمة الادخار والاستثمار واعتماد نظام الشركات المختلفة في هذا المجال .

٠٦٠٢٠٦ تسهيلات النقل :

لتلافي ضآلة نصيب الاقليم منها وبهدف زيادة دورها في تشجيع عمليات التوطين الصناعي فيه نقترح :

اولا : المباشرة بانشاء خط السكة الحديدية القوسي المقترح منذ مدة طويلة ، والمتفرع من خط سكة حديد بغداد ــ البصرة ، ويمتد في كل من المثنى ، النجف وكربلاء ، والذي يخدم مراكز الانتاج الصناعي الرئيسة في الاقليم .

ثانيا : تطوير النقل النهري في الفرات خاصة وان اغلب السدادات المقامة عليه تتوفر فيها الممرات الملاحية او ان من السهل اقامتها فيها .

ثالثا : فتح المناطق الصحراوية في النجف والمثنى امام الحركة بعد خطوط النقل ، من اجل نشر عمليات الاستيطان فيها واستثمار مواردها ، مما يسهم في زيادة كفاءة الاقليم واجزاءه المختلفة في اجمالي حركة النشاط الاقتصادي ، خاصة وان هذه المناطق تمثل خزين الاقليم من المواد الاولية المعدنية .

رابعا : تحسين عمليات تحميل وتفريغ البضائع في محطات السكك الحديدية في الاقليم ،او انشاء محطات خاصة لها فيه لخدمة الانشطة الاقتصادية المختلفة .

خامسا : الافادة القصوى من خط انبوب المنتجات النفطية مابين صفيي الدورة والبصرة والمار في الاقليم ، وكذلك خط انبوب الغاز المغذي للخط الستراتيجي ، لخدمة عمليات التوطن الصناعي في الاقليم حيثما كان ذلك مطلوبا وممكنا .

سادسا : تحسين شبكات النقل الداخلية ، وانظمتها وتشجيع اقامة منظمات كفوءة لها وخاصة في مجال النقل الصناعي .

٠٧٠٢٠٦ المواد الاولية المعدنية :

اولا : التوسع باعمال التحرى لتوفير احتياطات اضافية منها للصانع القائمة او التي تقام مستقبلا ، على ان لا يؤدى ذلك الى الاضرار بالاراضي الزراعية .

ثانيا : التحرى عن معادن جديدة يهيئ التكوين الجيولوجي للاقليم فرصة لوجود احتياطات منها فيه مثل النفط ، الكبريت .

ثالثا : تنظيم عمليات استخراج الرمل والحصى التي تتم عشوائيا ، باختيار مواقع محددة لها تتوفر في ترسباتها المواصفات المطلوبة وخاصة نسب الاملاح والتراب والمواد المعدنية الاخرى ، ومراقبة عمليات استخراجها وغسلها من المقالع .

رابعا : التوسع باعمال التحرى عن معادن معينة في مواقع بذاتها لتطمين حاجة الصناعات القائمة وباسعار مناسبة ، مثل حاجة صانع سمنت الكوفة من اطيان السمنت والتي تنقل لها من بابل حاليا ، وحاجتها وصانع اخرى في المثنى والنجف من الجبس الذى ينقل اغلبه من كربلاء ، الرمل والحصى في محافظتي بابل والقادسية والذى ينقل لهما من كربلاء والنجف .

خامسا : اعادة النظر جذريا بعمليات نقل المواد الاولية لهذه الصناعات والتي تتصف بكونها كبيرة الحجم زهيدة القيمة ، ودراسة الاستفادة من الانظمة الاخرى التي تتصف بانخفاض كلف النقل فيها مثل السكك الحديدية والاحزمة الناقلة .

سادسا : تطوير بدائل لملحة المثنى وفي مواقع جغرافية متباينة ، ويأتي ضمن ذلك اعادة تطوير ملحة الفاو .

٠٨٠٢٠٦ المواد الاولية الزراعية :

من اجل زيادة اسهام الاقليم بانتاجها ، وادخال مزيد من مقاديرها في العمليات الصناعية نقترح :

اولا : العمل على زيادة انتاجية الدونم الواحد منها من خلال تحسين خواص التربة ، والرى والبزل ، التسميد ، مكافحة الادغال ، انتخاب الاصناف المناسبة لظروف الاقليم ، على ان تولى مشكلة الملوحة اهتماما خاصا .

ثانيا : اعادة النظر بانظمة التسويق القائمة حاليا بما يضمن تشجيع ادخال مزيد من منتجاتها بعمليات صناعية وخاصة الذرة الصفراء ، القطن وبذوره ، بذور زهرة الشمس ، السمسم التمور ، الخضروات ، ثمار الفاكهة ، الحليب ، الجلود ، الصوف ، الشعر والوبر .

ثالثا : مكننة العمليات الزراعية وخاصة لمحاصيل الذرة الصفراء ، القطن ، والذى يحول الجني اليدوى لمنتجاتها دون التوسع بزراعتها وبالتالي انتاجها .

رابعا : ايلاء النخلة وتمورها اهمية خاصة ، لموقع الاقليم من القطر في امتلاك اشجارها وانتاج تمورها ، وذلك ابتداءا من رعاية اشجارها والتوسع بزراعتها ، ومكننة عمليات تلقيحها وجمع الثمر ، والى التسويق ثم التصنيع ، الذى يمكن توطن العديد من الصناعات الضخمة اعتمادا على التمور في الاقليم .

خامسا : الحفاظ على الثروة الحيوانية في الاقليم وتطوير اعدادها وانواعها وتحسين سلالاتها ، بهدف زيادة قدرة الاقليم على توفير مدخلات منها للصناعة ، ويأتي ضمن هذه الاجراءات اقامة محطات متطورة لتربيتها ونشر الاساليب الصحيحة في ذلك ، والحد من ظاهرة الذبح الجائر لها المنتشرة في كل مكان دون ضوابط .

سادسا : وبهدف ادخال مزيد من منتجاتها بعمليات صناعية نقترح اقامة مزيد من مراكز جمع الحليب وتنظيم عمليات تسويقه التي يجرى بعضها خارج هذه المراكز ، وبما يضمن تسويق اكبر قدر منها بطرق صحية الى مراكز تصنيعها .

سابعا : تشجيع اقامة مدابغ للجلود وفي عدة مناطق لضمان معالجة الجلود بطرق تضمن استخدام اكبر قدر منها في الصناعات الجلدية .

٣٠٦ ٠ الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطن فروع الصناعة :

ان من المهم الخروج بمقترحات محددة عن انماط الصناعات المقترح توطنها في الاقليم والتي يمكن ان تحصد نجاحا كافيا ، لما يتوفر لها من مقومات محلية مثل البنى الارتكازية ، خامات ومواد اولية ، او لسوق واسعة لتصريف منتجاتها مثلا ، اخذين بالاعتبار البعد المكاني لكونه احد متطلبات نجاح توطن هذه الصناعات ٠ الا ان المقترحات هنا ستكون بحاجة لاغناءها بدراسات تفصيلية لتحديد نوعها وحجومها المقترحة ، واختيار مواقع واماكن محددة لها ضمن الاتجاهات العامة المقترحة هنا ٠

والصناعات التي يمكن توطينها في الاقليم بنجاح هي :

١٠٣٠٦ ٠ الصناعات الاستخراجية :

وتشمل استخراج حجر الكلس ، الحصى والرمل ، الجبس ، اطيان الطابوق ، اطيان السمنت ، الدولومايت ، الملح ٠ ومن المحتمل العثور على احتياطات لمواد معدنية اخرى في الاقليم مثل الكبريت ، النفط ، الكاؤولين والفوسفات ٠

من المهم جدا في عمليات استخراجها اعتبار كلف نقلها الى الصانع التي تستخدمها ، وغالبا بكميات كبيرة ، خاصة وان هذه المواد تتصف بكونها كبيرة الحجم زهيدة القيمة ٠

يمكن ان يقوم القطاع الخاص بدور هام في عمليات استخراجها ونقلها ٠ كما ان حجوم عملياتها يمكن ان تتباين بحسب المواقع وطبيعة المواد المستخرجة ، ومقدار الحاجة لها ٠

وعن الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطنها لاحظ الخارطة رقم (١٦) ٠

٢٠٣٠٦ ٠ الصناعات الغذائية :

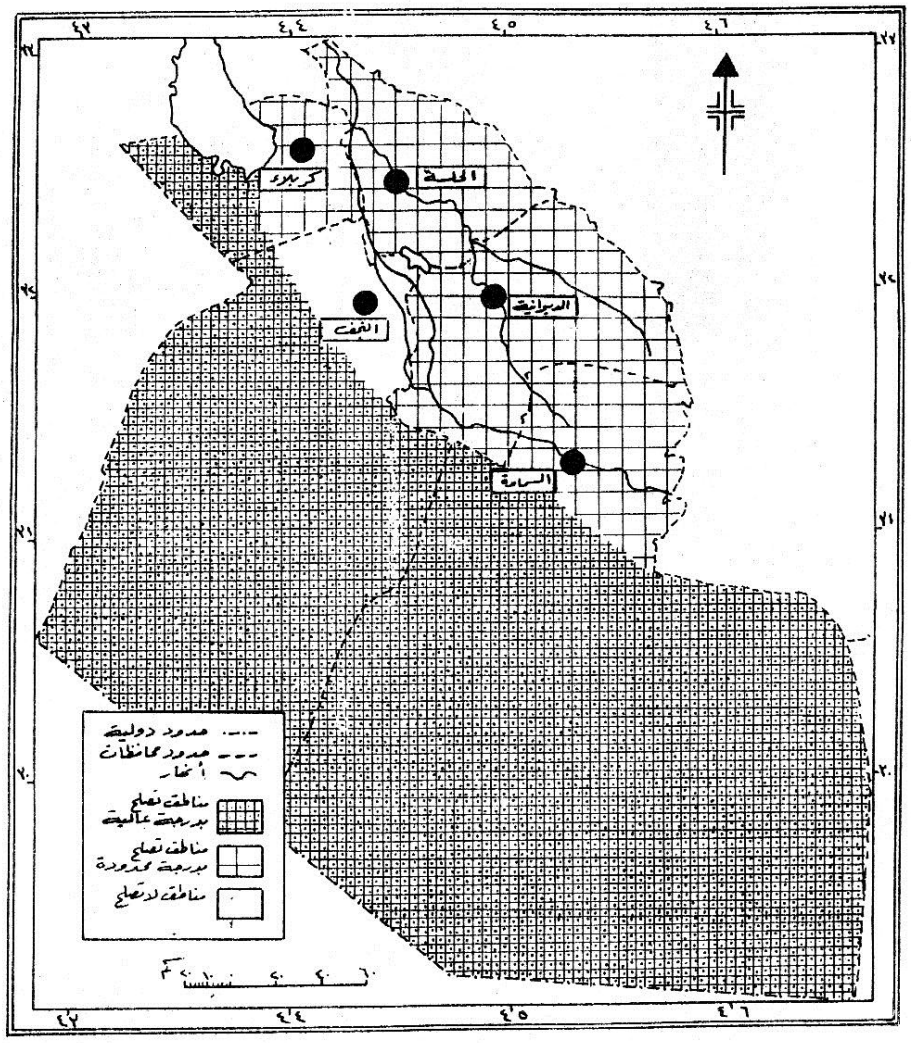
ويمكن ان تتوطن في الاقليم صناعات كثيرة منها مثل : طحن الحبوب ، تصنيع الشلب ، انتاج خلاصات النشا والبروتين ، ومنتجات غذائية اخرى من الذرة ٠

ومن النواتج العرضية لتصنيع الشلب(١) ، الخبز والصمون ، الدبس والخل وتصنيع التمور ، سكريات سائلة من التمور ، تعليب الفواكه والخضار ، تصنيع السمسم ، استخلاص

(١) الدكة والسحالة وخاصة من مجارشها الكبيرة في الحلة وابي صخير ٠

خارطة رقم (١٦)

الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الاستخراجية في اقليم الفرات الاوسط



المصدر : اعدها الباحث اعتمادا على بيانات الفصلين الثاني والخامس .

الزيوت ، الصابون ، ونقترح ايضا مايلي :

اولا : بناء مجارش كبيرة للشلب في الاقليم وخاصة في القادسية التي تخلو من مثلها رغم انها تسهم بانتاج ٢٩٪ من انتاجه في القطر . ومن الضروري استكمال العمليات التصنيعية في هذه المجارش باقامة خطوط انتاجية لتصنيع المنتجات الثانوية .

ثانيا : بناء مطاحن كبيرة للحبوب في القادسية والمثنى لسد النقص هناك ، وتطوير عمليات طحن الحبوب في بعض مطاحنها القائمة في الاقليم والتي تنتج طحينا رديئا في مواصفاته ، والبحث عن بدائل محلية لمواد تعبئتها .

ثالثا : اعتبار مصنع النشا والدكسترين في الهاشمية / بابل مختبر التطوير عمليات تصنيع الذرة الصفراء في القطر لكونه الوحيد فيها . واستكمال بناء واصلاح خطوطه الانتاجية لتتكامل في عملها لانتاج النشا ، البروتين ، الزيوت ، الدكسترين ، العلف الحيواني والفورفورال (١) ، ودراسة امكانية اقامة مصانع اخرى مماثلة في الاقليم .

رابعا : اعتبار مصنع السكريات السائلة في الهندية / كربلاء مختبرا مماثلا لتصنيع التمور وانتاج منتجات متنوعة منها ، في عقد منها السكريات السائلة ، خاصة بعد تغير حالة السوق وصعوبة توريد السكر الابيض . وتأتي مسألة اعادة ملكيته الى القطاع العام ضمن ذلك .

خامسا : تطوير عمليات تصنيع التمور المتبعة حاليا والتي تجرى بمكائن وطرق متخلفة ومنذ امد بعيد ، مثل عمليات التنظيف والكبس والتعبئة بما يمكن من انتاج منتجات تتناسب الاذواق المختلفة في العالم للدخول فيها الى الاسواق الخارجية وبثقة كبيرة .

سادسا : اقامة مصانع كبيرة للدبس في بابل وكربلاء وبتقنيات متطورة وباساليب صحية لضمان دخول الاسواق العالمية بانتاجه .

سابعا : انتاج وحدات صغيرة وباسعار مناسبة لاستخلاص الزيوت من زهرة الشمس ، الزيتون ، بذور القطن والسمسم . وتشجيع الافراد على اقامة منشآت صغيرة منها ومن وحدات مماثلة لانتاج الصابون ، المعجون ، المربيات ، العصير ، الخل ، الراشي ، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي منها او جزء منه .

ثامنا : اقامة عدة مصانع وبطاقات انتاجية متوسطة لتصنيع الحليب ومشتقاته ، وفي مناطق مختلفة ، بدلا من تسويق الحليب بمقادير كبيرة خارج الاقليم حاليا .

---

(١) وهي مادة مستخلصة من غرانيص الذرة الصفراء وتستخدم في تصفية الزيوت .

تاسعا : يفضل قيام القطاع المختلط والخاص بمعظم جهود عمليات التصنيع في هذا الفرع من الصناعات ، لملائمة متطلباتها وادارتها امكانات هذه القطاعات ، خاصة وان معظمها تقوم في مصانع صغيرة ومتوسطة الحجم .

عاشرا : اقامة مصنع كبير لتنقية وتعبئة الالبان في المثنى لضمان انتاج خال من الشوائب وصالح للاستهلاك البشرى .

اما بالنسبة للاتجاهات المكانية المقترحة لتوطنها فقد تم ايضاحها في الخارطة رقم (١٧) .

٠٣٠٢٠٦ الصناعات النسيجية :

وتلائم ظروف وامكانات الاقليم توطن صناعات حلج وندف القطن ، تنظيف الصوف ، غزل القطن والصوف والشعر ، النسيج بانواعه ، الملابس الجاهزة بانواعها ، الخياطة ، الافرشة ، دباغة الجلود وتصنيعها ، المنتجات الجلدية المختلفة ، السجاد اليدوى والالى ، ونقترح مايلي :

اولا : اقامة مصنع لدباغة وتصنيع الجلود في الكوفة لتطعين متطلباته منها والتي يزود بها من خارج الاقليم حاليا .

ثانيا : اقامة مصنع للنسيج الصوفي في المثنى ، لامتلاكها اكبر عدد من الاغنام في الاقليم .

ثالثا : تشجيع اقامة صناعات نسيجية ، خياطة ، مطرزات ، سجاد يدوى ، تنجز منزليا وخاصة في الريف لضمان توفيرها باسعار مناسبة واضافة مصادر دخل للعائلة .

يمكن ان يضطلع القطاعات المختلط والتعاوني والخاص بمهمة اقامتها وادارة منشآتها الصغيرة والمتوسطة و حتى الكبيرة . وتبين الخارطة رقم (١٨) الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطنها .

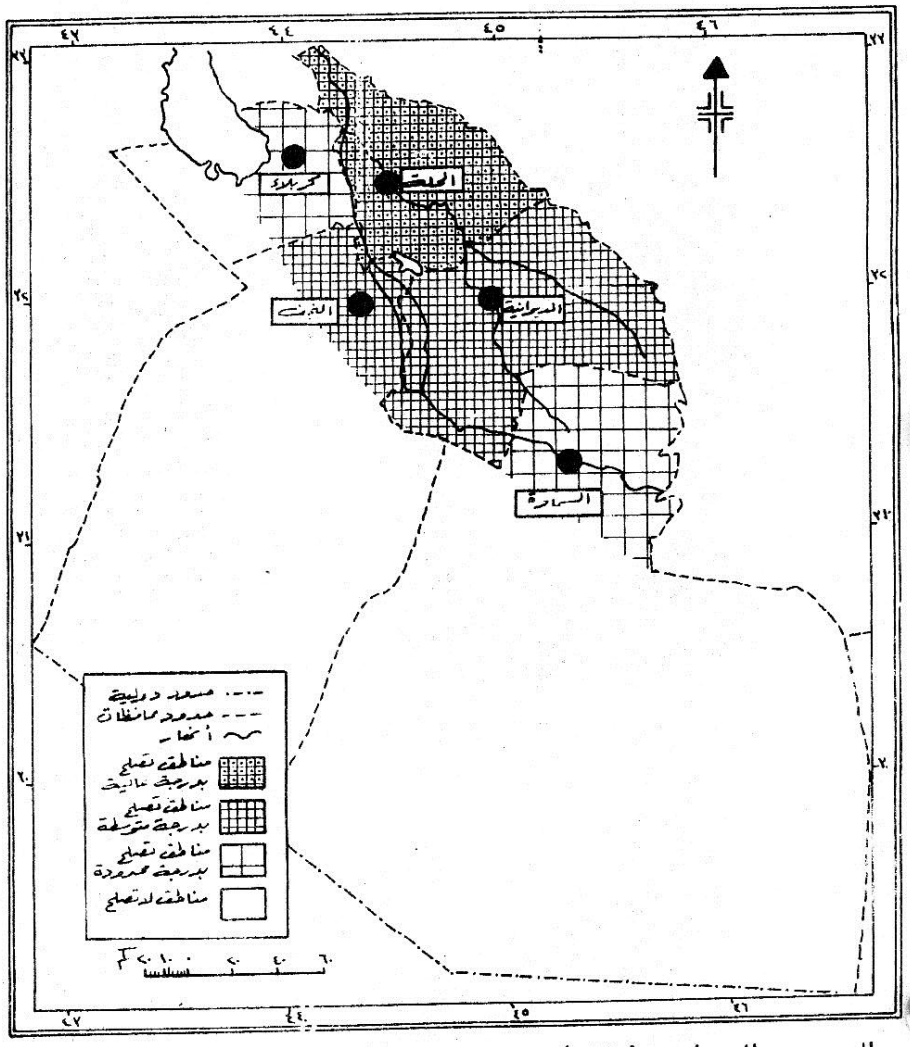
٠٤٠٢٠٦ صناعات الخشب والاثاث الخشبي :

ويمكن ان تتوطن في الاقليم منها صناعات نشر وتقطيع وكبس الاخشاب ، انتاج الاثاث بمختلف انواعه ومستوياته ، الصناعات الملحقة بها والمكملة لها . ونقترح مايلي :

اولا : البحث عن بدائل محلية للخشب المستورد ، ولو جزئيا . ويأتي ضمن ذلك التوسع بزراعة الغابات الاصطناعية وفي مواقع مختلفة من الاقليم والقطر .

خارطة رقم (١٧)

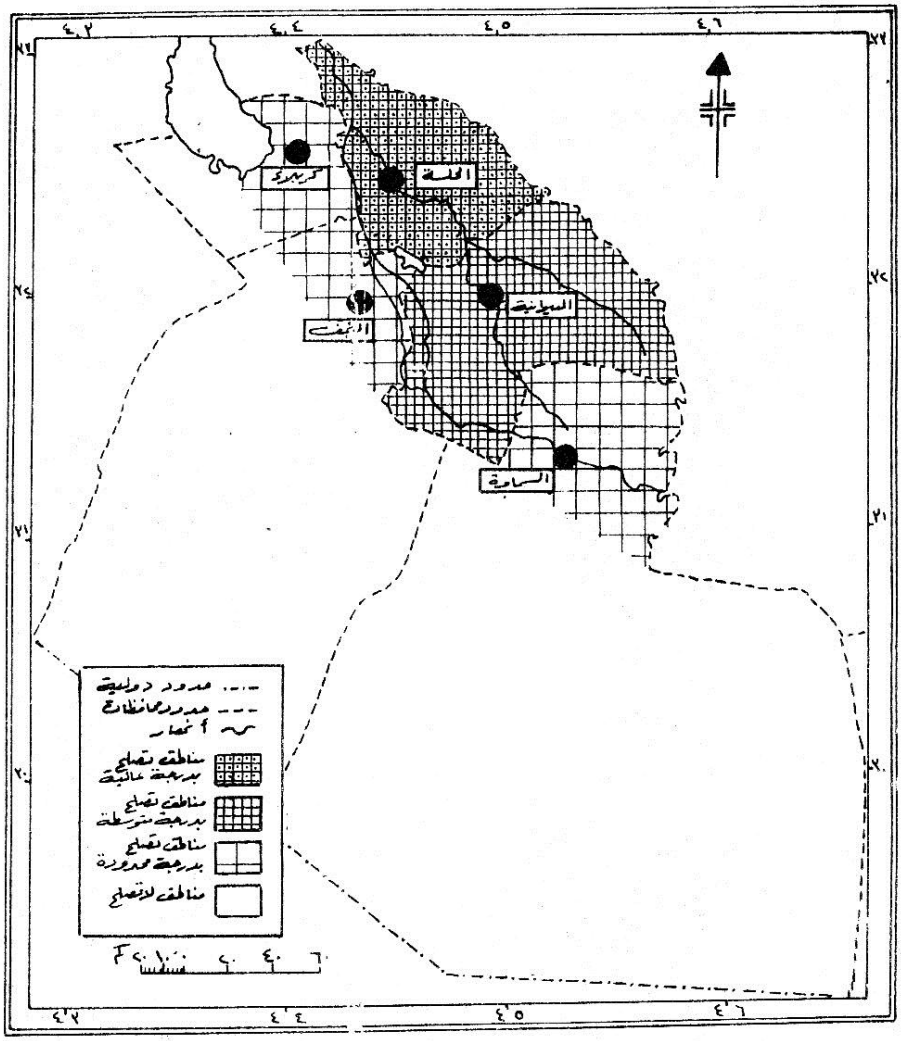
الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط



المصدر : الجدول رقم (٧٧) .

خارطة رقم (١٨)

الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط



المصدر : الجدول رقم (٧٧) .

ثانيا : اجراء بحوث بهدف الاستفادة من مادة السبوس التي تنتج عرضيا عند تصنيع الشلب وبكميات كبيرة لانتاج الخشب المضغوط في معمله في النجف ، او اقامة صانع له بمواقع اخرى عند نجاح ذلك . وهذه المواد يتم التخلص منها حاليا بطرق تسبب اضرار للبيئة .

ثالثا : انشاء مصنع للاثاث المدرسي في الاقليم يوفر متطلبات العملية الدراسية في الجامعات والمدارس والدوائر التعليمية فيه .

رابعا : اعادة النظر بملكية وعمل معمل الخشب المضغوط الوحيد في القطر واعادته الى القطاع العام . ومن المفيد اعتباره مركزا بحثيا لصناعة الاخشاب في القطر .

ان معظم الفعاليات ضمن هذه الصناعات يمكن ان يقوم بها القطاع الخاص والتعاوني وبحجوم صغيرة ومتوسطة لمنشأتها . اما عن مواقعها المناسبة في الاقليم فيمكن ملاحظتها في الخارطة رقم (١٩) .

٠٥٠٣٠٦ صناعات الورق والطباعة والنشر :

ويناسب الاقليم منها توطن صناعات تقطيع الورق ، انتاج الدفاتر ، الطباعة وعملياتها المكملة ، الاستنساخ . وهي بمجموعها يمكن ان ينهض بها القطاع الخاص ، لانها تقوم بمنشآت صغيرة ، ولان ادارة مثل هذه الانشطة تتناسب وخصائص هذا القطاع ، وعن مواقع توطينها المقترحة لاحظ الخارطة رقم (٢٠) .

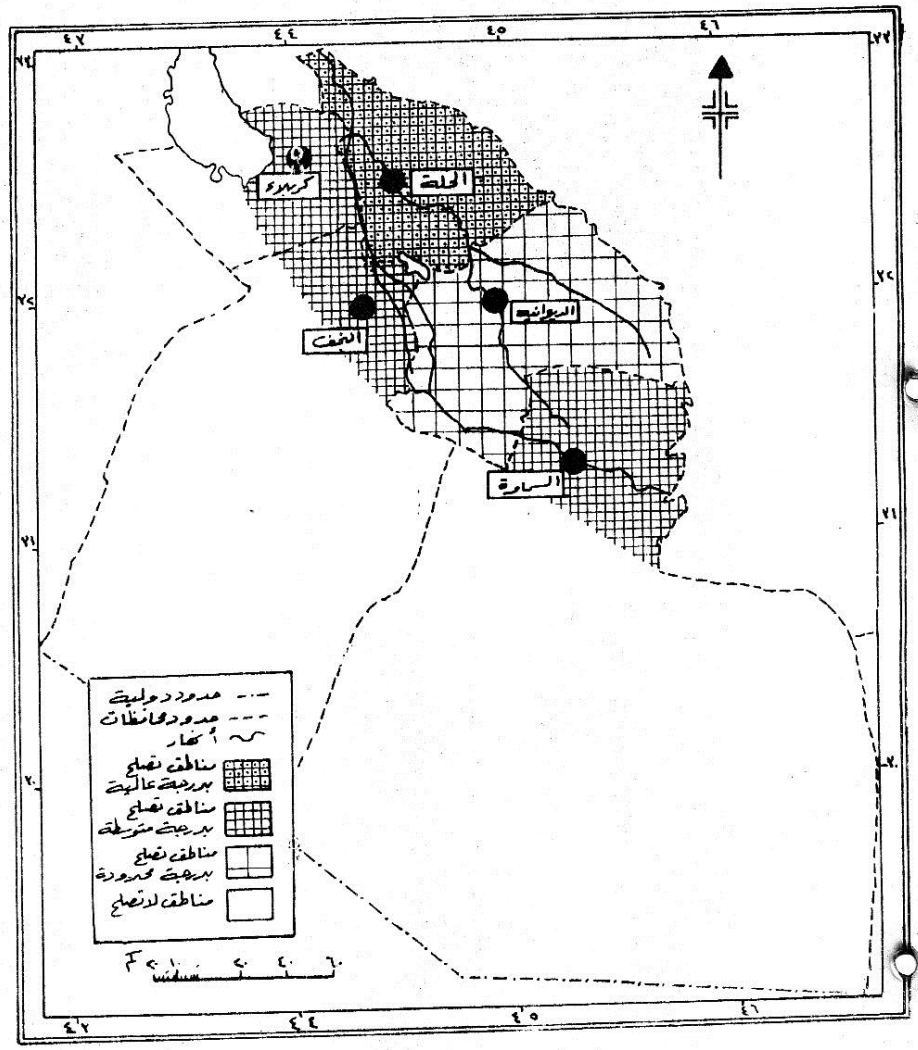
٠٦٠٣٠٦ الصناعات الكيمياوية :

ويمكن ان تتوطن في الاقليم منها صناعات البلاستك ومنتجاته ، المطاط ، ومنتجاته ، المطريات ، الاصباغ ، المبيدات ، الادوية ، مواد التجميل ، المنظفات الصناعية ، الالياف التركيبية ، الحوامض المختلفة . نقترح اقامة صناعات كيمياوية متطورة في الاقليم ، تختلف جذريا عما هو قائم منها فيه او في القطر . ويمكن ان تكون المثنى موقعا لها او في مواقع اخرى فيه . ان وجود صفى كبير للنفط في المثنى ، ومحطة ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية ، ولمرور نهر الفرات فيها ، وكذلك لمرور انبوب المنتجات النفطية وخط الغاز المغذي لخط النفط الاستراتيجي ، كل ذلك يجعل منها قادرة على امدادها بمطالبها الرئيسة من

خارطة رقم (١٩)

الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين صناعات الخشب والاثاث الخشبي

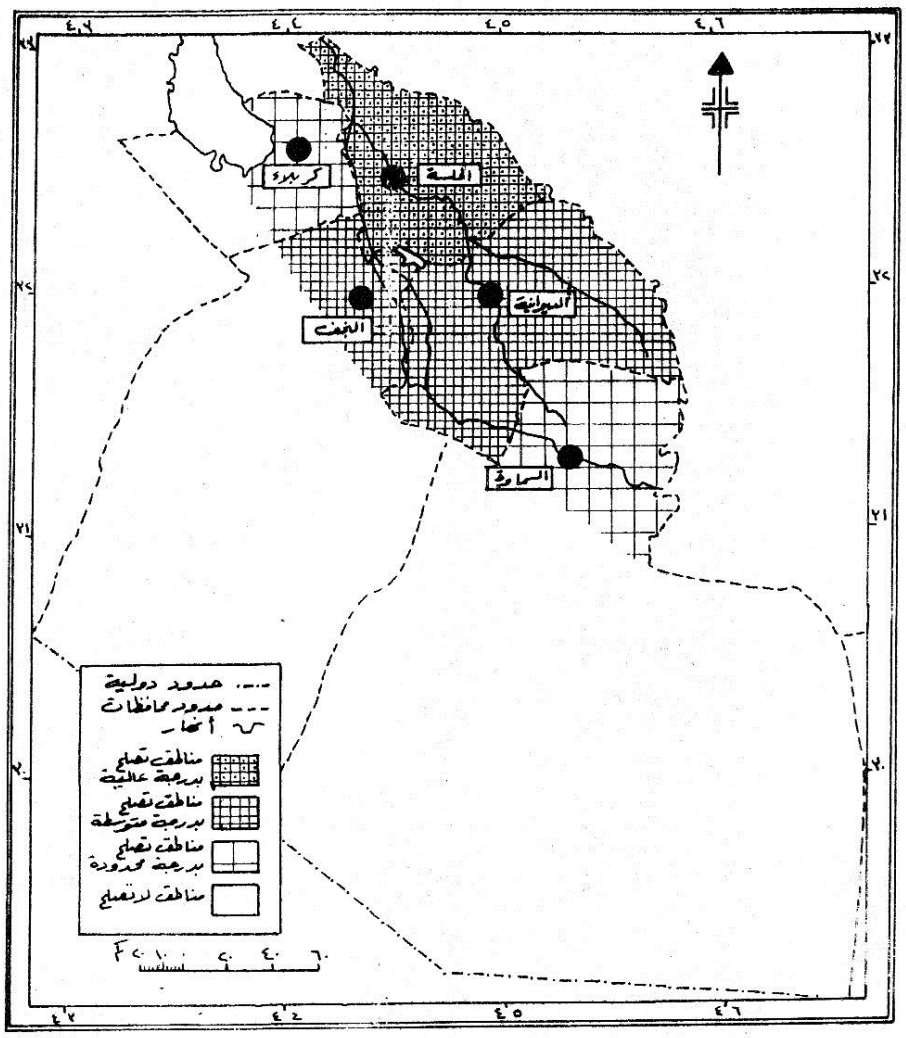
في اقليم الفرات الاوســـط



المصدر : الجدول رقم (٧٢) .

خارطة رقم (٢٠)

الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين صناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط



المصدر : الجدول رقم (٧٧) .

المواد الاولية والمساعدة لاقامة صناعات كيمياوية وبتروكيمياوية تنتج سلعا اساسية ووسيطة عديدة تحتاجها عدة صناعات لاحقة كمواد اولية سواء في الاقليم او في خارجه . فمنتجاتها من المواد البلاستيكية تستخدم في صناعات مختلفة قائمة او تقوم في الاقليم ، والمطاط الصناعي يستخدم في صانع الاطارات في القادسية والنجف ، والالياف الاصطناعية تستخدم في صانع النسيج في الحلة وربما القادسية وصانع البطانيات خارج الاقليم او تقام فيه مستقبلا .

ان معظم صانع الكيمياويات في القطر توقفت بسبب توقف استيراد موادها الاولية نصف الصنعة في ظروف الحصار ، في حين ان موادها الاولية الرئيسة هي النفط والغاز ، والتي تنتج من مواقع مختلفة في القطر ، اضافة للمرونة الكبيرة في عمليات نقلها .

ان صناعات ضخمة ومتطورة كهذه لايمكن ان ينهض بها القطاع الخاص ، ولايمكن اقامتها بطاقات انتاجية صغيرة او متوسطة ، لذلك فان القطاع الاشتراكي هو القادر على النهوض بها ، وهي التي صارت رمزا للتقدم والنمو الصناعي المتسارع في البلدان الصناعية . ومع هذا فان من الممكن ان يقوم القطاع الخاص والمختلط لاحقا باقامة صناعات مختلفة في حجومها وانواعها تفيد من المنتجات نصف الصنعة التي تنتجها صانعها الرئيسة لانتاج مواد نهائية الصنع .

من الجدير اعتباره هو التلوث الكبير الذى تتسبب فيه هذه الصناعات عامة ، لذلك يتوجب دراسة وافية لمواقعها واماكنها تجنبا لتسببها باضرار للبيئة او مراكز السكن كما هو حاصل في صنعها للالياف الحريرية في سدة الهندية / بابل ، او في العديد من صانع الاسفلت المجاورة للاحياء السكنية .

اما بالنسبة للمناطق المقترحة لتوطنها فيمكن ملاحظتها في الخارطة رقم (٢١) .

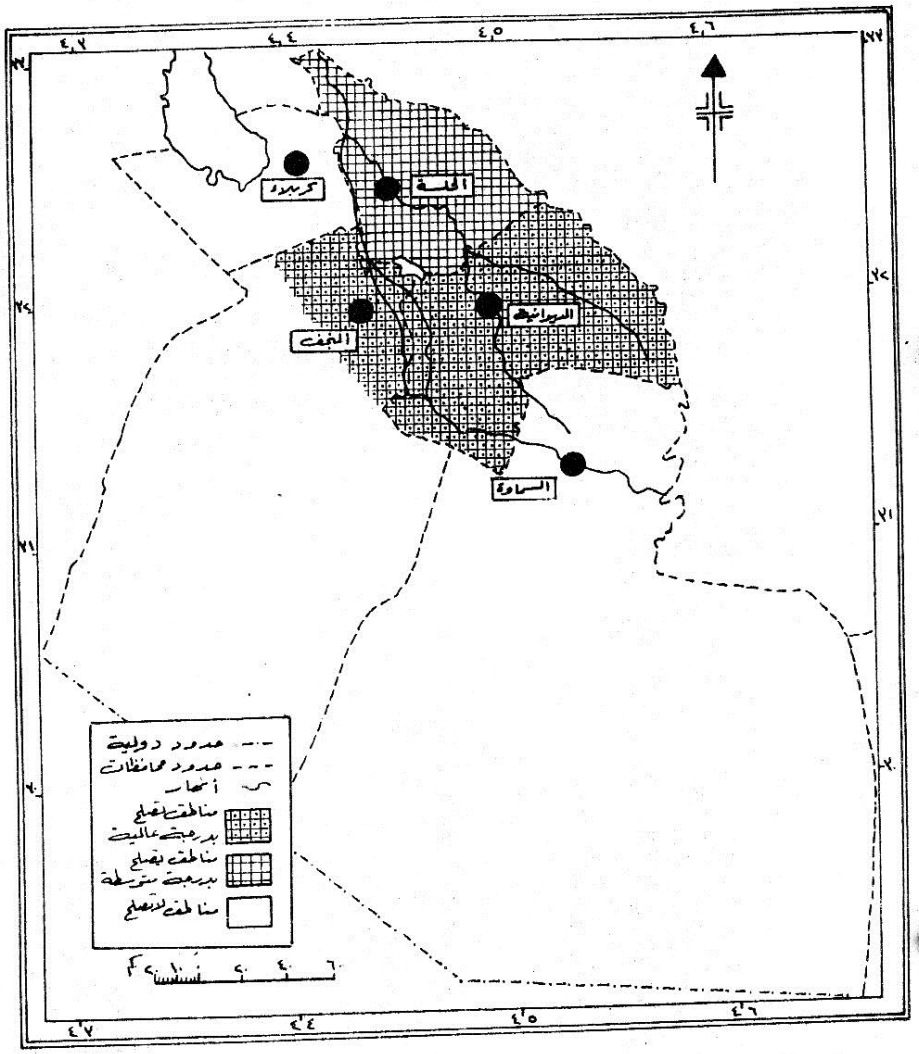
٠٧٠٣٠٦ الصناعات الانشائية :

ويلائم الاقليم منها توطن صناعات السمنت بانواعه ، الجص بانواعه ، الطابوق الجيري ، المواد العازلة (الثرمستون) ، الطابوق العادى ، الطابوق النارى ، الكتل الخرسانية الجاهزة ، القوالب مسبقة الجهد ، ونقترح مايلي :

اولا : اكمال اصلاح الخطوط الانتاجية التي تعرضت للتوقف بسبب العدوان الثلاثيني على القطر في صانع الكوفة ، وكربلاء والمثنى ، استعدادا لمرحلة تحسن الاحوال الاقتصادية في القطر ، حيث من المتوقع نشاط حركة الاعمار وزيادة الطلب على المواد الانشائية .

خارطة رقم (٢١)

الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط



المصدر : الجدول رقم (٧٧) .

ثانيا : ولنفس الغرض ولامكانية التصدير للخارج من هذه المواد ، نقترح اضافة خطوط انتاجية للقائمة منها وخاصة في المثنى لقربها من موانئ التصدير ولوجود خط للسكة الحديد يخدم هذا المسعى .

ثالثا : اقامة مزيد من مصانع الطابوق تحسبا لتوسع حالة الطلب على هذه المواد مستقبلا ، مع ضمان عدم الاضرار بالاراضي الزراعية .

رابعا : اقامة مصانع جديدة لبدائل الطابوق العادي مثل الطابوق الجيري والثرمستون ، خاصة وان الاقليم يحوي احتياطات ضخمة من موادها الاولية .

خامسا : من المهم في هذه الصناعات اعتبار موضع التلوث في كل المشاريع القائمة او المقترحة لما لهذه الصناعات من اضرار كبيرة على البيئة ، وفي مقدمة ذلك البحث في تطوير بدائل محلية للمرسبات في مصانع السمنت ، ويأتي ضمن ذلك ايضا تشجيع مصانع الطابوق القائمة او التي تقوم مستقبلا على استخدام الكهرباء كمادة للوقود بدلا من الزيوت .

ان من الممكن ان تأخذ الدولة على عاتقها مهمة بناء منشآتها الصناعية الكبيرة ، وقد تحول لاحقا ملكيتها الى القطاع المختلط ، وقد تقيمها لحسابه . اما المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيمكن للقطاع الخاص اقامتها بامكاناته الذاتية .

وعن المواقع المناسبة لهذه الصناعات لاحظ الخارطة رقم (٢٢) .

٨٠٣٠٦ . الصناعات الهندسية :

ان توطن هذه الصناعات في الاقليم وفر امكانية توطن مزيد من صناعاتها فيه مثل صناعة السيارات بانواعها وحمولاتها واحجامها المختلفة ، اجزاءها وادواتها الاحتياطية ، الجرارات والمعدات الزراعية ، وبهذا الصدد نقترح :

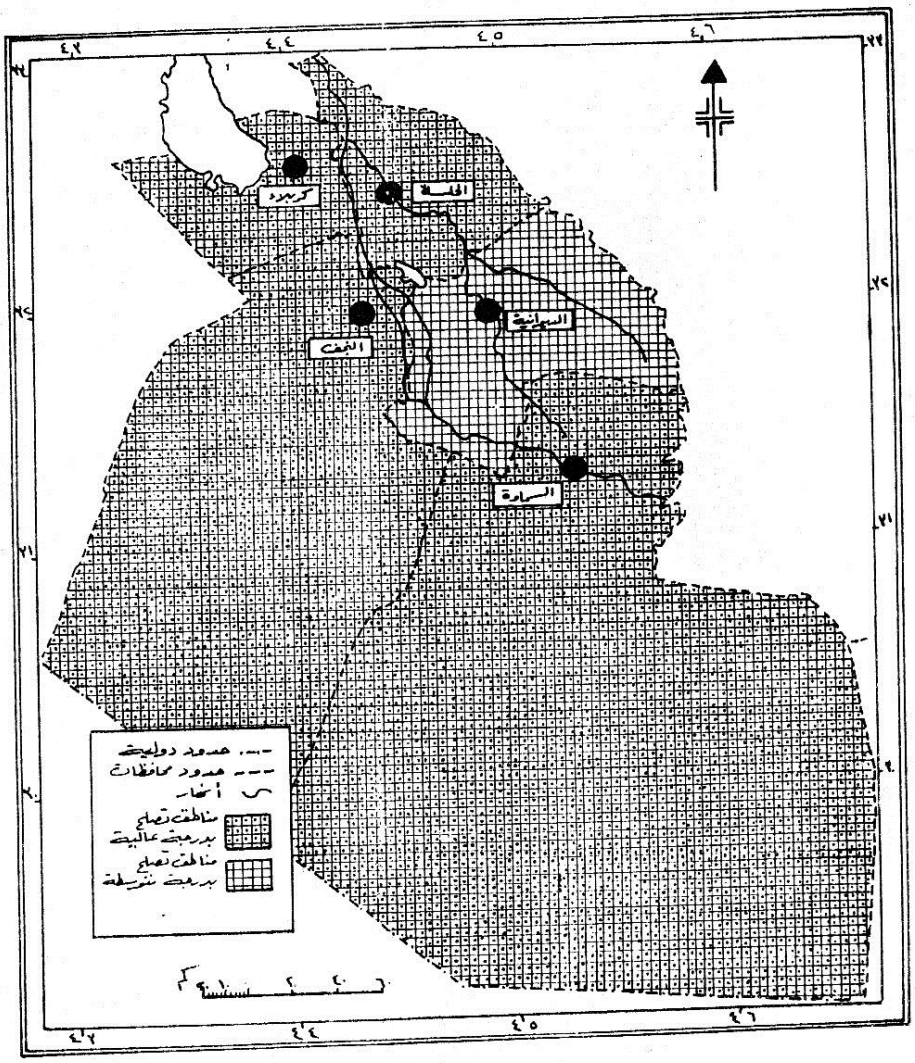
اولا : اعتماد مبدأ التخصص واقامة مصانع متخصصة للاجزاء في مواقع متقاربة ضمن الاقليم او قريبا منه ، يكمل احدها الاخر .

ثانيا : تطوير المصانع القائمة والتي تعتمد نظام التجميع ، وذلك برفع نسبة الانتاج المحلي بانتاج منتجات كاملة الصنع . ان نظام التجميع لم يكن له دور في تحفيز هذه الصناعات على التطور منذ مايزيد على ربع قرن على اعتماده .

ثالثا : تشجيع القطاع الخاص والمختلط على اقامة صناعات مغذية ومستفيدة من القائم منها . ان الروابط الصناعية تعد سمة اساسية لهذه الصناعات للمزايا التي توفرها ، وهو مالم

خارطة رقم (٢٢)

الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط



المصدر : الجدول رقم (٧٧) .

تنجح مصانع الاسكندرية من تحقيقه . يمكن الاستفادة من الخبرة السابقة والحالية في النجف باقامة بعض منشآتها فيها .

رابعا : اقامة مصانع بطاقات انتاجية كبيرة لصهر وسباكة المعادن في الاقليم تمد الصناعات الهندسية فيه بمتطلباتها من المواد الاولية . على ان يقوم القطاع العام على عاتقه بهذه المهمة . ان من شأن هذه الاجراءات توفير قاعدة اساسية لنهضة صناعية حقيقية في مجال الصناعات المعدنية الاساسية والهندسية .

خامسا : الدخول بقوة الى ميدان الصناعات الالكترونية المتطورة والتي يمثل قيامها حالة الارتقاء الى مرحلة صناعية جديدة ، ويمكن اقامة هذه الصناعات في الاقليم وقريبا من مراكز الصناعات الهندسية .

هذا وقد اوضحت الخارطة رقم (٢٣) المناطق المقترحة لتوطين هذه الصناعات .

٩٠٣٠٦ . الصناعات الاخرى :

ويناسب الاقليم عدة صناعات منها مثل لعب الاطفال ، المصوغات الذهبية ، والفضية ، الحلي الكاذبة . ونقترح مايلي :

اولا : ايلاء الصناعات التراثية المختلفة عناية خاصة مثل النحاسيات ، المطرزات ، السيراميك ، المخطوطات ، الصورات ، لما يمكن ان تناله من سوق رائجة في الاقليم ، اضافة لدورها في الجانب الاعلامي .

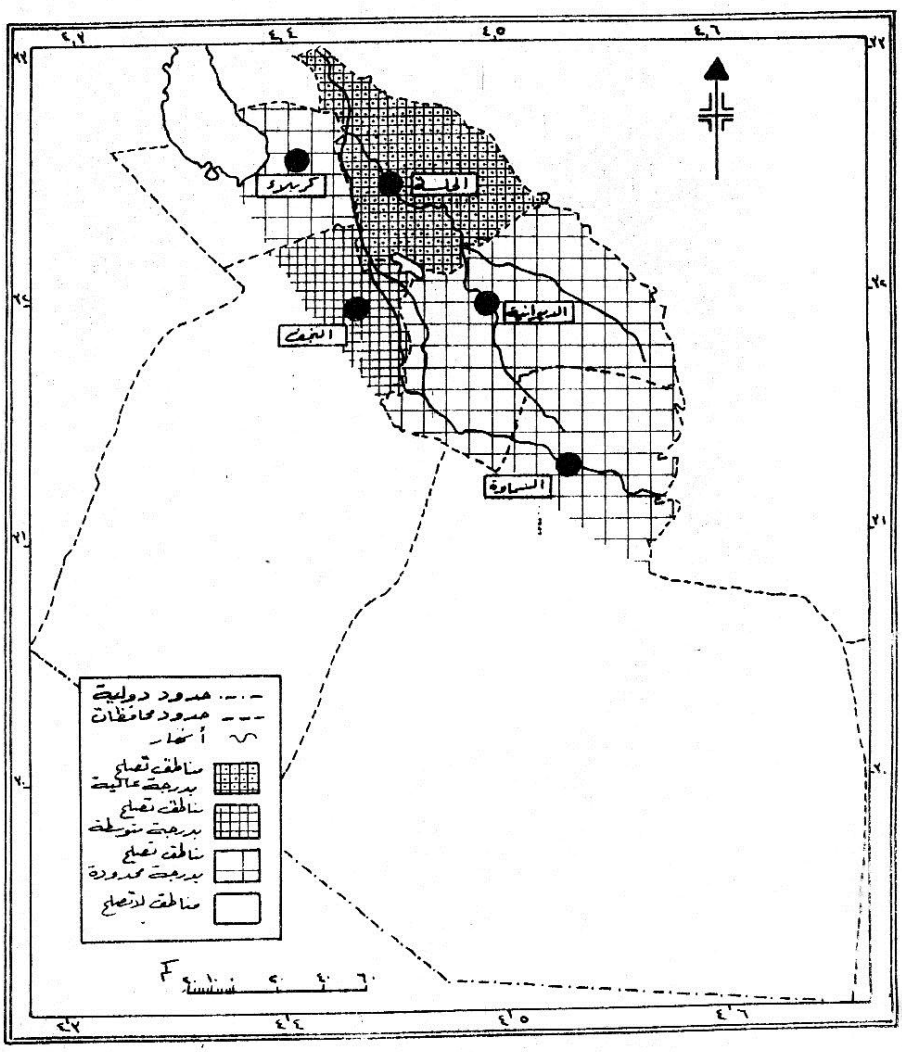
ثانيا : تشجيع صناعات الاثاث المنزلي المصنوعة من جريد النخيل ، الحلفا ، البردي ، والقصب وحمايتها من الانقراض ، لاهميتها في الجانب السياحي .

ثالثا : ونظرا للموقع الديني البارز لمحافظتي النجف وكربلاء نقترح نشر صناعتي التذهيب والتصحيف للقرآن الكريم فيهما .

اما بالنسبة لمناطق توطين هذه الصناعات عامة فيمكن ملاحظتها في الخارطة رقم (٢٤) .

خارطة رقم (٢٣)

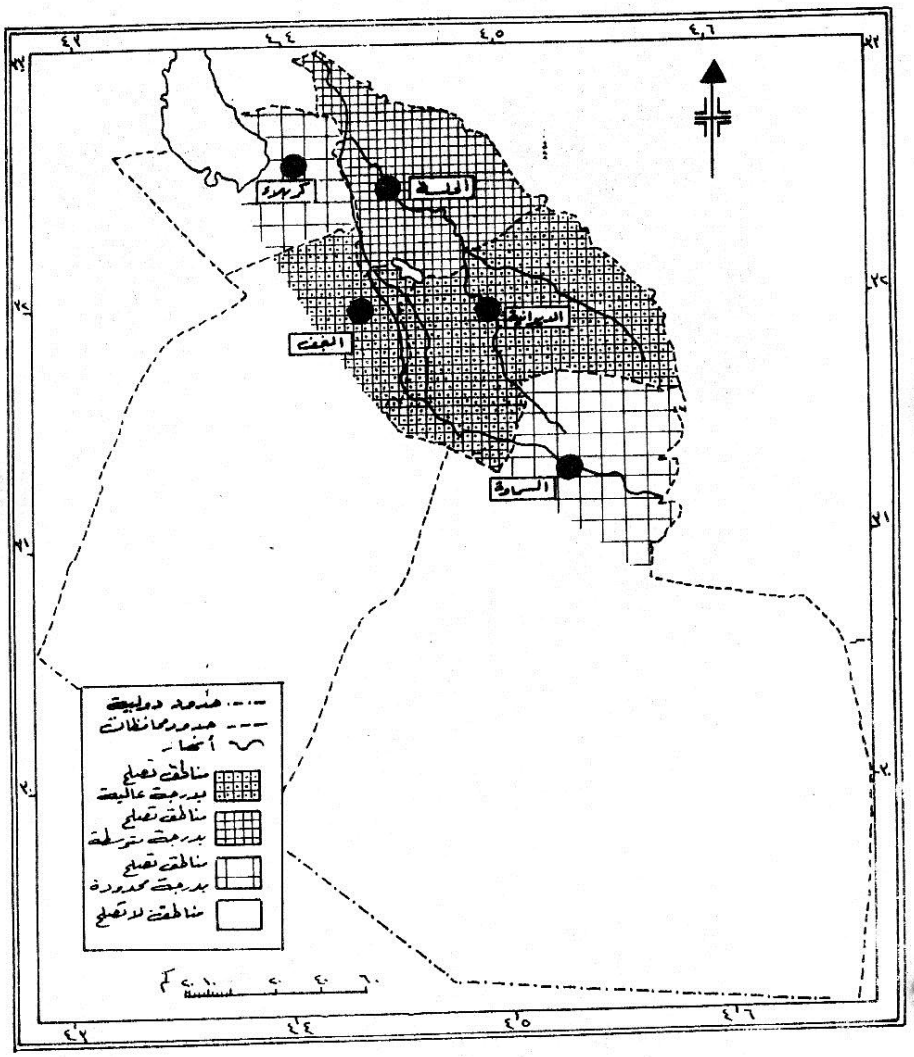
الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط



المصدر : الجدول رقم (٧٧) .

خارطة رقم (٢٤)

الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط



المصدر : الجدول رقم (٧٧) .

٤٠٦ . الهيكل المكاني المقترح للمواقع الصناعية :

لم تتبلور خلال الفترة الماضية اتجاهات محددة في اعتماد انماط للمواقع الصناعية في الاقليم ، فتعددت اشكالها القائمة ، وتباينت في بنيتها بسبب تنوع مبررات اقامتها والاهداف المطلوب بلوغها ، ومع ان هذا التباين ليس عيبا ، الا ان القائم منها لم يكن له دور واضح في تحفيز التطور الصناعي في الاقليم ، او في تغيير بنية الصناعة فيه ، لذلك فان من الضروري اعتماد انماط اخرى في هذا المجال تعين في الوصول الى الاهداف المتوخاة .

ان نموذجا واحدا لايمكن ان يكون مناسبا لكل الاقاليم ، فلكل اقليم خصوصية في امكاناته وقدراته على انجاح نموذج من المواقع دون اخر ، لذلك نقترح اقامة عدة انماط في الاقليم (لاحظ الخارطة رقم ٢٥) ، على ان يتم التعامل معها في حالة التطبيق بمرونة كبيرة لاغراض تصحيح المسارات ولكن ضمن اتجاهاتها العامة .

وهذه الانماط هي :

اولا : تعزيز المحور الصناعي القائم حاليا مابين بغداد ـ الاسكندرية وتحديده ليضم المسيب وكربلاء ، على ان يبقى هذا المحور متخصصا بالصناعات الهندسية ومستفيدا من امكانات اضافية متاحة في المسيب وكربلاء مثل العمالة والسوق .

ثانيا : تعزيز بنية هذا المحور باقامة صناعات الكترونية فيه ، وذلك نظرا للروابط الصناعية القوية بين كل من الصناعتين وللتشابه الكبير في مطالب كل منهما .

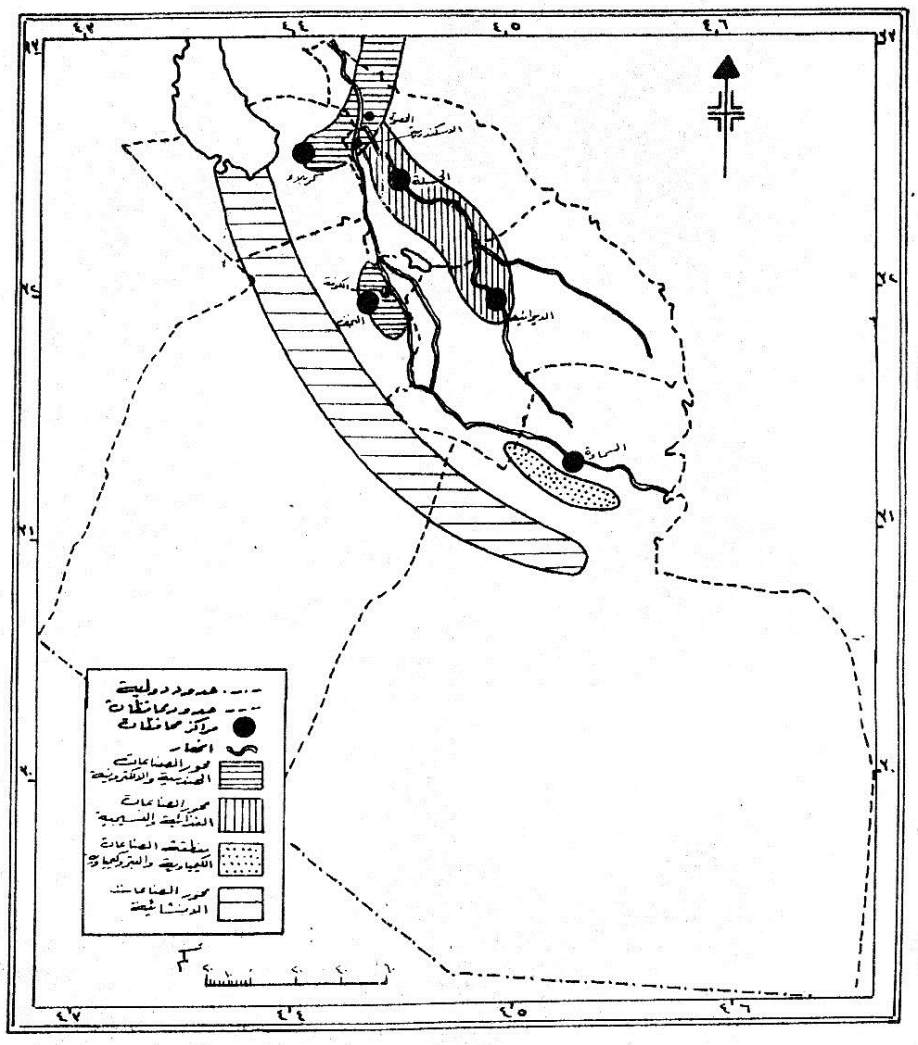
ثالثا : اقامة منطقة صناعية كبيرة في النجف والكوفة تشابه في بناءها وتوجهاتها المحور السابق ، وتكون مكملة له ، مغذية له ومستفيدة منه . تعتمد هذه في نجاحها على الاستفادة من خبرة سابقة في هذه الصناعات ، وحالية في مجال اصلاح السيارات وتجارة اجزاءها .

رابعا : اقامة محور يتفرع من المحور الاول عند انعطافه غربا . ويبدأ من الحصوة ويتجه جنوبا ليضم الحلة والديوانية . تكون الصناعات الاستهلاكية عموما والغذائية والنسيجية على وجه التحديد عماد بنيته ، معتمدا في نجاحه على ماينتجه اقليم الدينتين من منتجات زراعية وتوفر عمالة وسوق واسعتين فيهما اضافة الى الاقليم .

خامسا : اقامة منطقة واسعة للصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية غرب الفرات في محافظة المثنى ، تعتمد في نجاحها على توفر مطالبها من المواد الاولية ، مصادر الطاقة ، والمياه وقرب الاسواق . وهي في نفس الوقت تقع على بعد كاف من المراكز السكنية الرئيسة في الاقليم لابعاد خطر الملوثات عنها .

خارطة رقم (٢٥)

الهيكل المكاني المقترح للمواقع الصناعية في اقليم الفرات الاوسط



المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على البحث ٣٠٦ .

سادسا : تعزيز محور الصناعات الانشائية الذي يمكن بلورته ويحيـط بسهل الاقليم من جانبه الغربي المتاخم للصحراء في كل من كربلاء ، النجف والمثنى ، والذي يحتد على وفرة احتياطات كبيرة من المعادن في الموقع والقرب من الاسواق ، ويقع على بعد كاف مـن مناطق السكن لتجنبها مخاطر التلـوث .

سابعا : استمرار النمط المنتشر بين مراكز الاستيطان مجاورا لها قدر الامكان وبحسب قدرة كل منها على اجتذاب المواقع الصناعية .

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة المسح الشامل للصانع الكبيرة في محافظـــات الفرات الاوسط من العراق

الاستبيان الذى بين ايديكم يهدف الى استكمال لقاعدة المعلومات والاحصاءات عن الصناعات الكبيرة القائمة في اقليم الفرات الاوسط ، للوصول الى رسم صورة دقيقة ووافية لواقعها ومشاكلهـا ، وثم الخروج بمجموعة من الافكار والمقترحات مما يخدم الصناعة فيه اولا وبقية الانشطة المرتبطة بهـا ثانيا ،كل ذلك في اطار رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في جغرافية الصناعة . ارجو ان تتعاونـوا معي في تدوين المعلومات الدقيقة والواقعية لانها تفيد الباحث كما تفيد صانعكم والاقتصـــاد الوطني .

١ــ معلومات عامة : اسم المصنع

تاريخ التأسيس تاريخ بدء الانتاج الملكية

موقع المصنع : المحافظة الوحدة الادارية داخل التصميم الاساسي خارجه

الفرع الصناعي (غذائية ، نسيجية ،خشب ،ورق ،كيمياوية، انشائية ، هندسية ، اخرى)

٢ــ المواد الاولية : كمية المواد الاولية الرئيسة المستخدمة طـن

	محليـة		مستوردة	
المستخدمة من داخل المحافظـة	كمية	قيمة		
المستخدمة من محافظات اخرى	كمية	قيمة		
المستخدمة من خارج القطـر	كمية	قيمة		
المستخدمة فعلا عام ١٩٨٨	كمية	قيمة	المجهز	
المستخدمة فعلا عام ١٩٩٣	كمية	قيمة	المجهز	
المستخدمة فعلا عام ١٩٩٤	كمية	قيمة	المجهز	
متوسط سعر الطن عام ١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٩٤		
كلفة نقل الطن عام ١٩٨٨	١٩٩٣	١٩٩٤		

واسطة النقل المستخدمة (سيارات ، سكك حديدية ... الخ) القائم بالنقل .

المواد الاولية الثانوية : ١ــ مصدرها

٢ــ مصدرها

هل ان المواد الاولية تتعرض للتلف اثناء النقل والخزن ؟

هل ان موقع المصنع مناسب باعتبار توفر المواد الاولية ؟

هل يمكن ايجاد بدائل للمواد الاولية المستخدمة ؟ وماهي واين موقعها ؟

٣ـ منتجات الصنع نهائية الصنع :

حجم الانتاج عام ١٩٨٨ / كمية قيمة ١٩٩٣ / كمية قيمة ١٩٩٤ / كمية قيمة

المنافذ التسويقية (بيع مباشر ، وسطاء ، اسواق مركزية)

الاستهلاك داخل الوحدة الادارية (نسبة مئوية) المحافظة القطر خارجه

منتجات نصف مصنعة ١ـ الصنع المستفيد منها موقعه

٢ـ كذا كذا

منتجات ثانوية ١ـ كذا كذا

٢ـ كذا كذا

اجمال المبيعات عام ١٩٨٨ / كمية قيمة ١٩٩٣ / كمية قيمة ١٩٩٤ / كمية قيمة

هل يوجد فائض غير مسوق من الانتاج عام ١٩٨٨ ١٩٩٣ ١٩٩٤

هل يخضع الانتاج للسيطرة النوعية داخل الصنع قبل تسويقه ؟

ماهي واسطة النقل المستخدمة ؟ ومن هو الناقل ؟ شركة ، تاجر ....

هل تتعرض المنتجات للتلف عند النقل مسافات طويلة ؟

هل توجد في الصنع وحدة مختبرية ؟

هل ان موقع الصنع مناسب باعتبار السوق ؟

هل توجد مشاكل تسويقية ؟ (قلة طلب ، مشكلة نقل ، خزن ، انخفاض اسعار ..) وماهي ؟

هل حقق الصنع ارباح عام ١٩٨٨ ١٩٩٣ ١٩٩٤

٤ـ العمالة : عدد العمال فنيين غير فنيين ذكور اناث

عدد الساكنين بمساكن ملحقة بالصنع داخل الوحدة الادارية المحافظة خارجها

اجور العاملين عام ١٩٨٨ ١٩٩٣ ١٩٩٤

هل يعمل الصنع بنظام الحوافز ؟

هل يقيم الصنع دورات تدريبية للعاملين فيه ؟

هل ان موقع الصنع مناسب باعتبار العمالة والمهارة المطلوبتين ؟

هل يستفيد الصنع من مصانع قريبة لتدريب العاملين ؟

هل يعاني الصنع من مشاكل تتعلق بتوفير العمالة او المهارة المطلوبتين ؟ وماهي ؟

٥ـ رأس المال عند التأسيس الثابت ١٩٨٨ ١٩٩٣ ١٩٩٤

رأس المال المستثمر ١٩٨٨ ١٩٩٣ ١٩٩٤

هل تمت الاستفادة من جهة ممولة عند التأسيس والتوسعات ؟ وماهي ؟

التوسعات : ١ـ دينار عام

٢ـ دينار عام

٦ـ مصادر الطاقة والوقود : كهرباء زيوت

المعدل اليومي من الكهرباء كلفتها الشهرية مصدرها (مولدة ، شبكة وطنية)

المعدل الشهري من الزيوت كلفتها الشهرية مصدرها

واسطة نقلها نسبة كلف الطاقة والوقود من اجمالي كلفة الانتاج

هل ان موقع الصنع مناسب باعتبار الحصول على مصادر الطاقة والوقود ؟

هل يعاني الصنع من مشاكل في الحصول على مصادر الطاقة والوقود وماهي ؟

٧ـ الماء : مقدار الحاجة نقي غير نقي مصدره

٨ـ المساحة الكلية مساحة الانشاءات

الارض ملك صرف مؤجرة ممنوحة من الدولة غيرها

٩ـ التلوث : هل ان منتجات الصنع او بعضها ملوثة ؟

هل يلفظ الصنع نفايات صلبة ؟ سائلة غازية

اين تلقى ؟ هل تعالج قبل القاءها ؟

هل تؤثر على الصحة العامة قبل المعالجة ؟ بعدها ؟

هل ان موقع الصنع مناسب باعتبار التلوث ؟ (القرب من المنطقة السكنية ، اتجاه الرياح ، معالجة النفايات ، نقل النفايات ..الخ)

١٠ـ الروابط الصناعية : هل يرتبط الصنع مع صانع اخرى في مجالات :

	اسم الصنع	موقعه
المواد الاولية		
تسويق الانتاج	=	=
دورات العاملين	=	=
الادوات الاحتياطية	=	=
خدمات صيانة	=	=
خدمات تسويق	=	=
تحاليل مختبرية	=	=
غيرها (تذكر)	=	=

١١ـ اسئلة متفرقة :

مكافئ الصنع محلية الصنع مستوردة (تذكر النسبة)

اجمالي كلف الانتاج عام ١٩٨٨ ١٩٩٣ ١٩٩٤

هل تكبد الصنع خسائر مقدارها ١٩٨٨ ١٩٩٣ ١٩٩٤

هل حقق الصنع ارباح ومقدارها ١٩٨٨ ١٩٩٣ ١٩٩٤

(سيحافظ الباحث على سرية الاجابة على السؤال اعلاه) .

هل تعتقد ان المصنع يؤثر ايجابيا ام سلبيا على المنطقة وكيف ؟

هل يستفيد المصنع من خبرة او استشارة جهة معينة في المحافظة ؟ (جامعة ، مكتب استشاري ، معهد ... الخ)

لحل مشكلات الانتاج ؟ وماهي ؟

ماذا تقترح لزيادة الانتاج ، تحسين الانتاجية ، خفض كلف الانتاج ، توسيع الاسواق ، تلافي خطر التلوث ، واية مقترحات اخرى ؟

مع فائق تقديري لتعاونكم ....

اشـــراف	طالب الدكتوراه
الدكتور حســـن الحديثي	عبد الزهرة علي الجنابـــي

المصادر

٢٠ مصادر باللغة العربية :

٢٠١ الكتب والرسائل والبحوث :

١ــ الدكتور ابراهيم شريف ، جغرافية الصناعة ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٦ .

٢ــ الدكتور احمد حبيب رسول ، دراسات في جغرافية العراق الصناعية ، مطبعة المعاني ، بغداد ، ١٩٧٥ .

٣ــ الدكتور احمد حبيب رسول ، مبادئ الجغرافية الصناعية ، الجزء الاول ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٦ .

٤ــ الدكتور جواد هاشم واخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ، الجزء الثاني ، وزارة التخطيط بغداد ، ١٩٧٠ ، (مطبوع بالرونيو) .

٥ــ حسن عبد القادر صالح ، مدخل الى جغرافية الصناعة ، دار الشروق عمان ، ١٩٨٥ .

٦ــ الدكتور حسن محمود الحديثي ، التقوم التكنولوجي ومستقبل التنمية الاقليمية ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد الاول ، ١٩٩٢ .

٧ــ ــــــــــــــــ ، المواقع الصناعية والتنمية الاقليمية المتوازنة ، مجلة التخطيط والتنمية ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، العدد الاول ، ١٩٩٥ .

٨ــ ــــــــــــــــ ، الواقع الجغرافي لمرتكزات التنمية واتجاهاتها المكانية المقترحة في الصحراء الغربية ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٢٨ ، تموز ، ١٩٩٥ .

٩ــ حسين موسى الاوسي ، التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة بابل ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، ١٩٨٣ ، (غير منشورة) .

١٠ــ الدكتور خاشع محمود الراوي ، المدخل الى تحليل الانحدار ، جامعة الموصل ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .

١١ــ الدكتور خالص الاشعب ، اقليم المدينة ، جامعة بغداد ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٩ .

١٢ــ سعدي علي غالب ، جغرافية النقل والتجارة ، جامعة الموصل ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .

١٣ــ الدكتور سمير التنير ، تصميم اولي للمجمع الصناعي ، معهد الانماء العربي ، فرع لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨ .

١٤ــ الدكتورة سميرة كاظم الشمع ، مناطق الصناعة في العراق ، دار الرشيد للنشر ، مؤسسة ايف للطباعة والتصوير ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٥ــ الدكتور صباح محمود محمد ، التحليل المكاني للمواقع الصناعية في مدينة بغداد الكبرى ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٨ .

١٦ــ الدكتور عارف دليلة ، " ازمة التنمية والفكر التنموى الجديد" ، الدكتور عبد الله يوسف ابو عياش ، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، دار القلم ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ .

١٧ــ عباس عبيد حمادى المايز ، الصناعة في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، (غير منشورة) .

١٨ــ الدكتور عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في محافظتي البصرة والموصل ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨١ .

١٩ــ الدكتور عبد الرزاق محمد البطيحي ، طرائق البحث الجغرافي ، بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل ، ١٩٨٨ .

٢٠ــ عبد الزهرة علي الجنابي ، انتاج وتصنيع الذرة الصفراء في العراق ، بحث مقبول للنشر في مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، ١٩٩٣ .

٢١ــ ــــــــــ ، صناعة الزيوت النباتية الغذائية في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، (غير منشورة) .

٢٢ــ الدكتور عبد خليل فضيل ، الدكتور احمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطابع جامعة الموصل ، (لاتوجد سنة طبع) .

٢٣ــ الدكتور عبد خليل فضيل ، دراسات في الجغرافية الصناعية ، جامعة بغداد ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٨٩ .

٢٤ــ عبد علي الخفاف ، التحليل المكاني لوفيات الاطفال الرضع في محافظات الفرات الاوسط اطروحة دكتوراه ، مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ (غير منشورة) .

٢٥ــ الدكتور فؤاد محمد الصقار ، التخطيط الاقليمي ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، مطابع رواء ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ .

٢٦ــ ــــــــــ ، الجغرافية الصناعية في العالم ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .

٢٧ــ فاطمة حسين التركي ، دور العنصر الصناعي في التنمية الصناعية في العراق ، للفترة ١٩٤٧ ــ ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩ ، (غير منشورة) .

٢٨ــ قاسم شاكر محمود الفلاحي ، الصناعة في محافظة كربلاء ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، (غير منشورة) .

٢٩ــ الدكتور محمد ازهر السماك ، الدكتور عباس علي التميمي ، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، جامعة الموصل ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .

٣٠ــ الدكتور محمد صالح تركي القريشي ، الدكتور احمد حسين الهيتي ، مقدمة في اقتصاديات النقل ، جامعة الموصل ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٩٢ .

٣١ــ الدكتور محمود حسن المشهداني ، من مراحل الطريقة الاحصائية ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٨٥ .

٣٢ــ يوسف محمد سلطان وآخرون ، جغرافية النقل والتجارة الدولية ، جامعة البصرة ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٨ .

٣٣ــ نعمان دهش العقيلي ، صناعة السمنت في العراق ، رسالة ماجستير مقدمه الى مجلس كلية الاداب ــ جامعة بغداد ، ١٩٦٧ ، (غير منشوره) .

٢٠٢٠ الدراسات والتقارير الرسمية :

١ــ الادارة العامة لمصرفي الرافدين والرشيد ، الودائع في فروع المصارف في محافظات الفرات الاوسط في ١٩٩٣/١٢/٣١ ، بيانات غير منشورة .

٢ــ المؤسسة العامة للتربة واستطلاح الاراضي ، تقرير عن خرائط قابلية الاراضي الانتاجية في القطر ، المؤتمر الزراعي السنوى الثامن ، ١٩٧٩ ، (مطبوع بالرونيو) .

٣ــ المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحرى المعدني ، التقرير النهائي للمسح الجيولوجي العام في العراق ، المجلد السابع ، ١٩٨٤ .

٤ــ المصرف الصناعي ، التقارير السنوية لنشاط المصرف للسنوات من ١٩٧٦ ــ ١٩٩٤ .

٥ــ دائرة احصاءات النقل ، هيئة التخطيط ، اعداد السيارات في القطر عام ١٩٩٣ ، بيانات غير منشورة .

٦ــ مديرية الاحصاء السكاني ، الجهاز المركزى للاحصاء ، وزارة التخطيط ، تقديرات سكان العراق حسب المحافظات للفترة ١٩٨٨ ــ ٢٠٠٠ ، آب ، ١٩٨٨ (غير منشورة) .

٧ــ ــــــــ ، ــــــــ ، نتائج التعداد العام للسكان عام ١٩٧٧ .

٨ــ ــــــــ ، ــــــــ ، نتائج التعداد العام للسكان عام ١٩٨٧ .

٩ــ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، احصاءات المجازر في القطر عام ١٩٩٢ .

١٠ــ ــــــــ ، ــــــــ ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة والصغيرة للسنوات ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

١١ــ ــــــــ ، ــــــــ ، الاطر العامة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لمحافظات بابل ، كربلاء ، النجف ، القادسية ، المثنى لعام ١٩٩٣ ، (غير منشورة) .

١٢ــ ــــــــ ، ــــــــ ، انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية في العراق عام ١٩٩٢ .

١٣ــ ــــــــ ، ــــــــ ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لمحافظات بابل ، كربلاء ، النجف ، القادسية ، المثنى واجمالي القطر للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ ، (غير منشورة) .

١٤ــ دائرة الاحصاء ، وزارة الزراعة ، نتائج المسح الشامل للثروة الحيوانية في العراق عام ١٩٨٦ .

١٥ــ ــــــــ ، ــــــــ ، نشرات انتاج المحاصيل الزراعية في القطر للسنوات من ١٩٩٠ ــ ١٩٩٤ .

١٦ـ دائرة التخطيط الاقتصادي ، هيئة التخطيط ، الانفاق الاستثماري الفعلي حسب القطاعات والمحافظات للسنوات من ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠ ، (بيانات غير منشورة) .

١٧ـ ـــــــــ ، ـــــــــ ، تخصيصات القطاع الصناعي للسنوات من ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠ (بيانات غير منشورة) .

١٨ـ دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٣٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ .

١٩ـ دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، دراسة رقم ٢١٦ ، آب ١٩٨٦ ، (غير منشورة) .

٢٠ـ ـــــــــ ، ـــــــــ ، الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٣ ، (بيانات غير منشورة) .

٢١ـ مديرية الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٠ ، دراسة رقم ٩٥ ، ١٩٩٢ ، (غير منشورة) .

٢٢ـ مديرية الاحصاء الزراعي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، نتائج مسح تقدير انتاجية الاغنام والماعز والابل من الصوف والشعر والوبر ، دراسة رقم ٢٠ ، ١٩٩٠ ، (غير منشورة) .

٢٣ـ هيئة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ ، ١٩٩٤ .

٠٢٠٢ مصادر باللغة الانكليزية :

1. AL-Barezi Nuri K., The Geography of Agriculture In Irrigation Area of The Middle Euphrates Vally,Ph.D. Thesis , Durham University , Al Aani Press,Baghdad,1961.

2. Alexander John W., Economic Geography, Printice-Hall Inc., Englewood Cliffs, U.S.A., 1963.

3. AL Hadithi Hassan M. Patterns and Poli cies of Industrial Location In Iraq : 60-1985,Ph.D.Thesis , Central School of Planning and Statistics In Warshwa,1988, unpublished.

4- Bar- El Raphael," Industrial Dispersion as an instrument for The Achievement of Development Goals," Economic Geography, Vol. 64 No.3, July, 1985, U.S.A.

5. Britton John N.H., Regional Analysis and Economic Geography, G. Bell & Sons Ltd., U.K. 1967.

6- Chinitz Benjamin " The Effect of Transportation Forms on Regional Economic Growth " Gerald J.Karaska and David F.Bramhell, Locational Analysis for Manufacturing, M.I.T.Press, 3rd.Ed., U.S.A. 1975.

7. Estall R.C. and R.O.Buchanan, Industrial Activity and Economic Geography , Hutchinson Co.Ltd.,2nd Ed., U.K. 1972.

8. Filler . " In wention Diffusion and Industial Location," Lynhusst Collins and Daid walkers, Locational Dynamies of Manufacturing Activity, John Wiley & Sons, U. K., 1975.

9. Glasson John , An Introduction to Regional Planning , Hutchinson Pub. Group, 2nd., U.K. 1983.

10. Hagget Peter, Locational Analysis In Human Geography, Butler & Tanner Ltd., U.K., 1965.

11. Haldi John and David Whitcomb, " Economies of Scale In Industrial Plants, " Basil S.Yameys, Economies of Industrial Structure, Richard clay Ltd., U.K. 1973.

12. Hooder B.W. and Rogerlee, Economic Geography, Methuen Co., Ltd. , U.K. 1974.

13. Jarrett H.R., A Geeography of Manufacturing, Macdonald and Evan Ltd., Fletcher & Sonn Ltd., 2nd Ed., U.K., 1974.

14. Keeble David, Industrial Location and Planning In U.K., Methuen Co., Ltd., U.K., 1976.

15. Krumme Gunter and Roger Heyter, " Implication of Gorporate Strategies and Production Cycle Adjustments for Regional Employment Changes," Collins and Walker, Locational Dynamics of Manufacturing Activity John Wiley & Sons, U.K., 1975.

16. Kuklinski Antoni, Regional Disaggregation of National Policies and Plans, Mouthen G.,Hungary, 1975.

17. Malecki Edward J., Industrial Location and Corporate Organization In High Technology Industries , Economic Geography, Vol. 61, No.4, October,1985, U.S.A.

18. Miller E.Wellard, Manufacturing, The Pennsylvania State University press, U.S.A. ,1977.

19. Morgan D. Thomas," Industry Prespective On Growth and Change In Manufacturing Sector, " John Rees and anothers, Industrial Location and Regional Systems,Crom Helm Ltd., U.K. , 1981.

20. Norcliffe G.B., " A theory of Manufacturing places," Collins and Walker, locational Dynamics of Manufacturing Activity, Wiley & Sons., U.K.,1975.

21. Nourse Hugh O.,Regional Economies, McGraw-Hill Inc.,U.S.A, 1968.

22. Richardson Harry W., Elements of Regional Economics,Penguin Book Ltd., C.Nicholls Co.Ltd., U.K. 1970.

23. ————. Regional and Urban Economics,Pitman Pub.Ltd., U.K., 1979.

24. ————, Regional Economics, Pedwood ps.Ltd. U.K.,1969.

25. Smith David, Industrial Location, John Wiley & Sons Inc., U.S.A., 1971.

26. Stroper Michael, " Toward A structural Theory of Industrial Location", Rees and Anothers, Industrial Location and R egional System, Crom Helm Ltd.,U.K.,1981.

27. Sutcliffe R.B., Industry and Under Development, Addison Wesley Pub.Co., Spain, 1971.

28. Tailby Stephanic and Collin Whitston, " Industrial relations and Re-structuring "Tailby and Whitston, Manufacturing change, Basil Blackweel, Camelot Pr , U.K., 1980.

29. Thoman and Corbin, The Geography of Economic Activity, McGraw-Hill Book Co., U.K. , 1974.

30. Walker David F., Planning Industrial Development,John Wiley & Sons.Ltd., U.K. , 1980.

31. Watts H.D., Industrial Geography, John Wiley & Sons.Inc. U.S.A., 1987.

32. Webber Michael J., Industrial Location, Sage Pub.Inc., 2nd.Ed., U.S.A, 1985.

33. Zawadzki Stanistaw M.,Location Problems to the USSR., Centre for Regional Economic Studies, 1964.

Future industrial localization processes in one region requires modernize industrial considerations in order to invest and input more of its possibilities in industry, the expansion in search and mining, modernize produce and marketing agricultural crops, progress situation of services and infrastructure , high technical education , training labour forces, and must be given superiority to governments which suffer from lack from those for instance Qadesiya, Mohtnna, and settelment, lower than governorate centres.

These successful progress also requires re-observation industrial location framework in the region in its structure and lying. Axises system was regarded one of the solutions improvisation to applied.

This system account of ; improve engineering industries axis forward Mosayiab, Karbala and Najaf, entering in electronic and basic mineral industries, establish consumer industrie axis lying from Babylon to Qadesiya, another axis to construction industries between Karbala to Najaf, then Mothanna,Third to modern chemical and petrochemical in Mothanna.

The results of analize the correlations between industrial localization considerations with manufacturing industry branchs appears that :

1. Fooding, textile, wood and furniture industries were with most variables like; pupulation, income ,infrdstructure, education , investment. These industries were fulfilled clear and successful localization in locations which prepare good extent from its requiries. There are enough abilities to localize further from it in Babylon and Qadesiya.

2. Paper, Printing and Publishing industries were inclined to localize in regions which concentrate in administrative and education establishment specially Babylon and Najaf.

3. Many types of chemical industries can localize in regions with variance possibilities, in the region amount of enough to localize simple industries in Najaf and Qadesiya . But one modern may be success in Mohtanna where aboundance it's main requirements.

4. In order to achieve construction industries localization successful, must be locate it's firms near either raw material resources and it's markets, and that was found in Karbala,Najaf and Mothanna.

5. Engineering industries was inclined to locate forward its requirements from investments, high education and neighbouring industrial and Urban agglomeration areas,then Babylon and Najaf were regard fit to localize this industries .

6. Babylon and Najaf comes in the begginning in it's abilities to localize all manufacturing industries,then comes Qadesiya with abrouse distant, then Karbala, Mothanna.

engineering industries in Babylon, industrial area beside the major settlements, furthermore many industrial activities still involved with other functions in all cities and towns. Moreover, all these policies were impotence to achieve an important success in industrial localization process in the region or any its locations in .

Industrial localization processes of manufacturing industry were adapted many spatial orentations and patterns in the region; the industrial activity distributed between governorates as the herarchy of a number of inhabitant lived in, Babylon in the beginning, then Najaf, Qadesiya, Karbala Mothanna.The socialist sector contribute with the major portion from the industrial structure, but that portion decline certainly comparing with the role of private sector,then the later may be atribute with large role in future localization processes.The producing industries were gains few of progress in its magnitude in the region industrial structure, but that were fewer than its magnitude in national structure, and that progress happened in Babylon, Karbala and Qadesiya .

The basic mineral industries were lost in the region which regard as a fundamental to engineering industries, that was a gap in the industrial structure in . Manufacturing industrial framework equilibrium in region was lower than similar national framework equilibrium, because the major role of consumer industires in, and in governorates that was lower equilibrium that region framework. Neverthless the consumer industries were successful in localize processes, because of abundence of localization requirements in the region .

The modern industrial firms foundation were initial in the region after establishment of Iraqi State in 1921, but large firms are not known in still 1961, which perform with socialist capital.

Region gift relatively few industrial investments compars with inhabitant lives in. It's percentage about 14 % from all same investments in Iraq during the period 65 - 1990. Babylon and Karbala received portion from it more than its percentage from inhabitant live in, Babylon alone gift about half of industrial investments in the region.

Half of all investments in the region oriented to "industrial sector, so any other activities received few portion from it inspite of its great role to serve industrial localization processes.

Manufacturing industry contribute throw the time with portion from local Domistic production lower than its portion from industry investments except that happens in 1993. In this year.. industry magnitude was progress in all criterias. This act appears that many factors arrest to these negative result like fewer of investments in other services and economic sectors . Iran hostility on Iraq between 80-1988, re-construction of industrial albour framework in middle past decade, then economic blockade on Iraq from 1990 up to date. All these events creat abrouse decline in industrial activity size.

Many industrial localize policies were applied in the region the major one that established specialize industrial estate with

people, and it was continuous increased. The region occupies about (100) thousand K.m.^{2}, take about 22,8 % from Iraqi occupation.

In the region limite of natural variations and environments, that ab und limit variations also from minerals, but it was great in its treasury quantity,like ; limestone, gypsum, cement, clay, dolomayet, sand, stone and salt. This treasury made a good chance to localize avariety of construction inustries.Also in it can planted extent range from agricultural crops and rearing many types of animals, Region production from those plants and animals in spite of its fewer, many fooding and textile industries can forecast succeed it's localization dependent on local production and add few of it by import them from outside the region.

Natural considerations don't complicate localize process all industries. When we developped infrastrusture assesbities, labour seupply and skills, all that enough to localize many large and variety of industries in the region . It's market capacity enough also to marketting large quality and quantity of industrial goods, and when we regard goods flows between regions in the State without confinance, then local production can find many buyers in all national markets.

Firms in the region can obtain its needed from energ sources without problems, because it was producing in many locations in the State with low costs, and can possibility transfer its between regions and in side the region in many pipelines lying in .

Conclusion

Moretimes man can perform the industry and more its branches when and where he desire, but achievement that sucess in region and location relate with abundance many location requirements in it, and security that it is necessary perform suitable industry in sitable location , that is calling " Industrial Localization".

Rich regions with variety geographical consideration abundance are assisting localize the industry and its branchs in. To those considerations an important role to oriented localization process and to built determinate patterns at it in regions because industries are vary in its requirements.

The Government Policies has also an important affect in that orientation, but must be regard and depend on region and location ability from natural, economic and population resources.

Ab undance great quality and quantity of considerations in the region may help to similare variety in the industrial structure, sucess localize many industrial branches, specially that which requires extent markets, great ability of financial sources high technology, for example chemical and engineering industries.

Industry patterns in any region are continuous dynamic, and that as a result to many changes, in its introductory changes that happens in the extent of region's abilities which ab undant to industies in, technological progress and it's applications, and change in demand patterns on industrial goods.

Middle Euphrates Region from Iraq was occuppied five governates that, Babylon, Kerbala,Najaf, Qadesiya and Mothanna.Live in about (4) million inhabitant, take about 19,6% from all Iraqi